

کتابخانه تصنیف	کتابخانه تصنیف
۵۲۹۴	نمبر دهنده
	تاریخ دهنده
نام کتاب	لسان الکلام و سیرت مشیقه معین الکلام
فصل کتاب	فقه شافعی
نمبر کتابخانه	۲۹۵

4942
SIA

(فهرست کتاب لسان الحکام مع تكملة الموضوعين بهامش معين الحکام)

صفحة	الفصل الاول في آداب القضاء	صفحة	الفصل العشر في الوقت
٢	فروع فيما يكون حكام من القاضى وما لا يكون	٨٦	فروع في اجارة الوقت والدعوى فيه الخ
٧	فروع في امرل	٩٤	فروع في نصب الوقت ومحكمه ما الخ
١٠	الاسل الثاني في انواع الدعوى والبيئات	٩٧	الفصل الحادى عشر في طالعصب والشفعة
١٣	المساومة	٩٧	والقسمة
١٨	فروع في كيفية المين والاختلاف	١٠٠	فروع في الشفعة
١٩	فروع في الاختلاف	١٠٢	فروع في القسمة
٢٥	الفصل الثالث في الشهادات	١٠٣	الفصل الثاني عشر في الاكراه
٢٩	فروع فيما قبل شهادته ومن لا تقبل	١٠٦	فروع في الجبر
٣٢	تنبيه	١٠٧	فروع في معرفه قسدا الباوغ
٣٣	فروع في الاختلاف في الشهادة	١٠٧	الفصل الثالث عشر في النكاح
٣٦	الشهادة على الشهادة	١١٠	فروع في الاولياء والا كفاه
٣٨	في الرجوع من الشهادة وفيه قبيحة مهمة	١١٠	فروع في الكفالة
٣٩	الفصل الرابع في الوكالة والوكالة والحالة	١١١	فروع في المهر
٤٠	فروع في العزل	١١٤	فروع في القسم والرضاع
٤١	فروع في التسليم	١١٥	فروع في كونه في الغاية
٥٢	فروع في بيان أحكام الحوالة	١١٦	الفصل الرابع عشر في الملاقاة
٥٣	الفصل الخامس في الصلح	١١٧	فروع في الصريح والكتابة
٥٧	الفصل السادس في الاقرار	١١٩	فروع في الاستتاع والشرط
٦٠	فروع في الاستثناء وما في معناه	١٢٠	فروع في الرجعة
٦٥	فروع في الاقرار في المرض	١٢١	فروع في الخلع
٦٦	الفصل السابع في الوديعة	١٢٢	فروع في الضمن والضمان
٦٨	الفصل الثامن في العارية	١٢٢	فروع في العدة
٦٩	الفصل التاسع في انواع الضمانات الواجبة الخ	١٢٣	فروع في ثبوت التسبب والحماية
٧٨	فروع في ضمان أحد التبريكين بسبب العين المشتركة	١٢٤	الحضانة
٧٨	ضمان الأمور والذلل وما يتصل بذلك	١٢٦	فروع في النفقة
٨٠	فروع في بيان ما يصدق فيه المودع وما لا يصدق	١٢٢	الفصل الخامس عشر في الاعتاق
٨٠	فروع في ضمان المستبر	١٣٥	الفصل السادس عشر في الايمان
٨٢	ضمان المرتين وضمان المستأجر	١٤٠	الفصل السابع عشر في اليووع
٨٢	ضمان الخارص	١٤٣	فروع في الاوراق والانبجار الخ
٨٣	ضمان الحال وضمان المكاري وضمان التساج	١٤٦	فروع في العيب والرد به الخ
٨٤	ضمان الخياط وضمان القصار	١٤٨	فروع في الاستبراء
٨٥	ضمان الصباغ وضمان الغلاف والوراق	١٤٩	الفصل الثامن عشر في الاجارة
٨٦	ضمان الفصاد وضمان الحماي	١٥٨	الفصل التاسع عشر في الهبة

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
١٦٠	فروع منه	١٩٤	فصل في مسائل الماعز في الارض والوات
١٦٠	فروع في حبة للرعي وغيره	١٩٤	فصل في المزاومة
١٦١	فروع في الرجوع من الهبة	١٩٦	فصل في اعمال المزاومة وما يكون على المزارع وما لا يكون
١٦٢	الفصل العشرون في الرهن	١٩٧	فصل فيما يكون عذوق في فتح المزاومة
١٦٥	الفصل الحادي والعشرون في الكراهية (فهرست التكملة)	١٩٨	فصل في المزارع يدفع الى آخر مزاومة كتاب المساقاة
١٦٧	الفصل الثاني والعشرون من الفصول الثلاثين في السيد والاباح والانهية	١٩٩	الفصل انطلس والعشرون في الخيطان وما يتعلق به
١٦٧	كتاب السيد وفيه فروع منه	٢٠٢	الفصل السادس والعشرون في السير
١٦٨	فروع في السهم	٢٠٢	فصل في مسائل البيع والمك
١٦٨	فروع فيما يؤكل وما لا يؤكل	٢٠٢	فصل في الحفار والاباحة
١٦٩	كتاب النباغ وفيه فصلان الاول في مسائل النباغ	٢٠٤	الفصل السابع والعشرون فيما يكون اسلا من الكافر وما لا يكون وما يكون كافر من السلم وما لا يكون
١٧٠	الفصل الثاني في التسمية	٢٠٥	فصل فيما يكون كافر من السلم وما لا يكون
١٧١	فروع آخر ١٧١ كتاب الانهية	٢٠٧	الفصل الثامن والعشرون في الو، اما
١٧٣	بيان وقت الانهية	٢٠٧	فروع منه
١٧٣	فروع في ما يجوز من الانهية بمو الاجور	٢٠٩	فروع في الرمية بالكلمة ٢١٠ فروع آخر
١٧٥	فروع في العيوب	٢١١	فروع في الومية في القارب والجيران
١٧٦	فروع في الانتفاع بالانهية	٢١١	فروع في الومية بالعين والكلمة وما يتعلق به
١٧٦	فروع في الانهية عن البيع	٢١٢	فروع في الايصاء وامر
١٧٧	الفصل الثالث والعشرون في الجائز الم	٢١٢	فروع في العسر
١٨٠	فروع في دية الجاني	٢١٣	فروع في تصرفات الوصي ٢١٣ فروع آخر
١٨١	فروع في الصبي والمجنون	٢١٤	فصل في الفقه ان
١٨٢	فروع في القتل بسيما	٢١٥	الفصل التاسع والاربعون في الخرافات
١٨٢	فروع في الطود والصلح ١٨٤ فروع في الخرافات	٢٢٦	فصل في ذوى الارحام
١٨٠	فروع فيما يتعلق بالثقات	٢٢٧	فصل في الصنف الاول
١٨٦	ابواب المسامة ١٨٦ ما لا يقل	٢٢٨	فصل في الصنف الثاني
١٨٧	فصل في المسائل المتعلقة بالحدود	٢٢٩	فصل في الصنف الثالث
١٨٨	فصل في ما يظهر في الزنا	٢٣٠	فصل في الصنف الرابع
١٨٩	فصل في ما يربطه بالاسمان	٢٣٣	فصل في الصنف الخامس
١٩٠	فروع في الدالة وفي	٢٣٣	فصل في لواحق الكتاب
١٩١	باب المودة	٢٤١	الفصل الثلاثون في عام اللدول في
١٩٢	فصل في اية الرمي وما لا يرمي		
١٩٣	فصل في الرابع من فروع		
	والاربعون والاسمان		

(فهرست معین احکام فيما یرد من المدعی من الاحکام)

رقم	موضوع	رقم	موضوع
٦	الباب الاول في بيان حقيقة القضاء ومعناه وحكمه وحكمته	٣٤	فصل فيما لا ينفذ من احكام القاضي وينتقض اذا اطاع عليه وفيما ينفذ
٧	الباب الثاني في فضل القضاء والترغيب في القيام به بالعدل ويحكم على التعذر منه وسلك السبيل	٣٥	فصل فيما لا ينفذ من احكام القاضي وما لا ينفذ
٨	الباب الثالث في ولاية القضاء وما يستلزمها من النظر في الاحكام وماليس للقاضي التقاضي ومراتب الولاية التي تفيد اهلية القضاء او شيئا منها	٣٦	فصل فيما لا ينفذ من احكام القاضي وما لا ينفذ
٩	الباب الرابع في الالفاظ التي تنهض الولاية وما يشترط في تمام الولاية وما يفسد الولاية باشتراطه	٣٧	فصل في جميع الفتاوى التي تنظر في حكم القاضي
١٠	الباب الخامس في اركان القضاء الركن الاول في شروط القضاء وادب القاضي واستقلاله وكره التعكيم ويشتمل على فصول	٣٨	فصل في قيام المحكوم عليه بطلب فسخ الحكم عنه الركن الثالث للقاضي
١١	الاول في الاوصاف المشترطة في صحة ولاية القاضي	٣٩	الركن الرابع للقاضي
١٢	الفصل الثاني في الاحكام الملزمة للقاضي في معونه والادب التي لا بد من مراعاتها وما جرى عمل المحكم بالاختيار	٤٠	الركن الخامس للقاضي عليه
١٣	فصل فيما لم يرد في نفسه	٤١	الفصل الثاني في تصرفات المحكم التي تستلزم الحكم وما لا تستلزم الخ
١٤	الفصل الثالث فيما يتعارف به وسلكه	٤٢	فصل في الفرق بين الالفاظ الحكم المتداولة في التعميلات
١٥	الفصل الرابع في سريته في الاحكام	٤٣	فصل في بيان ما يجتمع فيه الحكم بالعبه والحكم بالوجوب
١٦	الفصل الخامس فيما يتدنى بالقرينة	٤٤	فصل في الحكم بضمونه
١٧	الفصل السادس في سريته مع المسموم	٤٥	فصل في الفرق بين الثبوت والحكم
١٨	الفصل السابع في اختلاف القاضي	٤٦	فصل في معنى تنفيذ الحكم
١٩	الفصل الثامن في التعكيم	٤٧	فصل فيما يدل على الحكم
٢٠	فصل في من يملك حكمه ولا يملك حكمه	٤٨	القسم الثاني في بيان المدعى من المدعى عليه
٢١	فصل فيما يصح فيه التعكيم وما لا يصح	٤٩	القسم الثالث في ذكر الدعاوى وانواعها وفيه فصول
٢٢	فصل فيما يصح في حكم المحكم وما لا يصح	٥٠	الفصل الاول في الدعوى العينية
٢٣	الفصل الثاني من اركان القضاء المعنى به واجبه القاضي في القضاء	٥١	الفصل الثاني في تقسيم الدعاوى
٢٤	فصل في دفع الدعاوى في احكامه	٥٢	الفصل الثالث في تقسيم المدعى عليهم
٢٥	فصل في دفع القاضي احكام غيره	٥٣	فصل في اثبات الدين على الغائب
		٥٤	الفصل الرابع في تقسيم المدعى عليهم وما يسمي من يملكهم وما لا يملكهم منها
		٥٥	الفصل الخامس في التبيين على احكام يتوقف بها الدعوى على اثبات امور
		٥٦	الفصل السادس في حكم الوكالة بالدعوى
		٥٧	القسم الرابع في حكم الجواب عن الدعوى
		٥٨	القسم الخامس في ذكر اليمين وصحتها والتعليل

صفحة	المادة	صفحة	المادة
١١٠	فيما لو عين تنو بجملة اليقين ومن لا تنو بجملة	٧٨	الفصل السابع في ذكر البيئات وفي مقدمة
١١١	ولا يستخلف عليه وحكم التوكول في بيان حكم	٧٨	تتمثل على ثمانية فصول
	اليقين المردودة		الفصل الأول في التفسير في تحقيقها
١١٢	وخصين بابا	٧٨	وموضوعها تسرا
	الأول في القضاء بأربعة شهود داخ	٧٨	الفصل الثاني في أقسام مستند علم الشاهد
١١٣	الباب الثاني في القضاء بشاهدين لا يجزئ	٨٦	الفصل الثالث في حدة الشهادة وحكمها
	غيرهما		وحكمتها وما تشترط فيه
١١٤	الباب الثالث في القضاء بشاهدين أو بشاهد	٨٠	الفصل الرابع في صفات الشاهد وذكر ورائع
	واحد أو اثنين		القبول ونسبته فصلان
١١٥	الباب الرابع في القضاء بالبيئة التامة قدم	٨٠	الأول في فضل الشاهد في دعواه
	عين القضاء	٨٢	فصل ثالث في تناوحي ساء - سدال - دالة أن
١١٦	الباب الخامس في القضاء ببيئة المدعى به فصل		يكر فوا أسرار اعتلاء الخ
	القضاء بيمين المدعى عليه	٨٦	الفصل الخامس في بيان في الشهود أن يتقدموا
١١٧	الباب السادس في القضاء بقول واحد أو بجمل		له في تحمل الشهادة وأدائها وما يقع من الخلل
	الباب السابع في القضاء بقول امرأين أو امرأتين		والنساء
١١٨	الباب الثامن في القضاء بالنكول عن اليقين	٩٢	فصل في أحكام تارة الزنا
	ومن منو رجحان ما كره بيان الواضع	٩٦	فصل في النكاح
	أو بحسب ما اجلاد دعوا الحاكم وما لا يجب	٩٩	الفصل السادس من ذي ما بين للمدعى أن يتقدم
	فيه الأجلية		له في ادعاء الشهادة وسدده رجحان من دون
١١٩	فصل في بيان المراسم مع التوحيه في الأجل		الاتحاد على نفسه في ذلك في بيان رد
	الحاكم	١٠١	فصل في الشهاد من البيع والشراء
١٢٠	فصل في بيان ما لا يجب عليه من الإجابة رئيسا	١٠٢	فصل في النكاح في الدعوى من المدعى به والمؤ
	مخبرين بين الإجابة وسددها	١٠٣	فصل في الدعوى بالطلاق
١٢١	الباب التاسع في التماس بيعة تناوحي مدعى	١٠٣	فصل في الدعوى بالطلاق
	الباب العاشر في الدعوى بالطلاق	١٠٣	فصل في الدعوى بالطلاق
١٢٢	الباب الحادي عشر في الدعوى بالطلاق	١٠٣	فصل في الدعوى بالطلاق
	الباب الثاني عشر في الدعوى بالطلاق	١٠٤	فصل في الدعوى بالطلاق
١٢٣	الباب الثالث عشر في الدعوى بالطلاق	١٠٧	فصل في الدعوى بالطلاق
	الباب الرابع عشر في الدعوى بالطلاق	١٠٨	فصل في الدعوى بالطلاق
١٢٤	الباب الخامس عشر في الدعوى بالطلاق		شهادته في بطل
	الباب السادس عشر في الدعوى بالطلاق	١٠٨	الفصل الثامن في مقدمة أداء الشهادة والالتزام
١٢٥	الباب السابع عشر في الدعوى بالطلاق		الذي يصح به أداء الشهادة
	الباب الثامن عشر في الدعوى بالطلاق	١١٠	فصل في الدعوى بالطلاق
١٢٦	الباب التاسع عشر في الدعوى بالطلاق		وبعري غيرها ما ينضم في ذلك
	الباب العشرون في الدعوى بالطلاق		

عقيدة	عقيدة
الباب الثامن عشر في القضاء بالشهادة بقلية	الشهادة بلا دعوى
الباب التاسع عشر في القضاء بشهادة النقي	الباب الرابع والثلاثون في القضاء على تعدد يد
الباب العاشر في القضاء بالشهادة التي	المقارود دعواه وما يتعلق به
توجب بحكم ولا ترجب الحق المدعى به	الباب الخامس والثلاثون في القضاء بالاشارة
الباب الحادي والعشرون في القضاء بالشهادة	والنسب والتعريف في الدعوى والشهادة
الجهولة والذاتة التي يتمها خبرهم	الباب السادس والثلاثون في القضاء بحكام
الباب الثاني والعشرون في القضاء بشهادة خبر	الشيوخ ومسانده
العدول للضرورة	الباب السابع والثلاثون في القضاء بدعوى
الباب الثالث والعشرون في كتاب القاضي	الوقف والشهادة عليه
الى القاضي	الباب الثامن والثلاثون في القضاء بفهم كتب
فصل فيما يفعله القاضي المكتوب اليه بالكتاب	شهادته في مسلك ثم ادعاء أو شهد بغير الاول
فصل فيما يقبل فيه كتاب القاضي وفيما لا يقبل	وبيان نتائج الشاهد في شهادته وفصله
الباب الرابع والعشرون في القضاء بمساقفة	ورجوعه
القاضي للقاضي	الباب التاسع والثلاثون في القضاء بالاستحقاق
الباب الخامس والعشرون في القضاء بمسلم	والغدر
القاضي ونفوذه قوله	الباب الاربعون في القضاء بين الوطء وأحكامه
الباب السادس والعشرون في القضاء بالسلع	ومراتطه وأقسامه
بين الخصمين	الباب الحادي والاربعون في القذف بدعوى
فصل في معرفة أزياء	السكاح والمهر والسفقة ودعوى الجهاز وما
فصل فيما يمنع جواز السلع وما لا يمنع	يتعلق به
فصل فيما ينقض السلع وما لا ينقضه	فصل في دعوى الجهاز
الباب السابع والعشرون في القضاء بالامرار	الباب الثاني والاربعون في القضاء بوجوب
فصل في الأفراد في العهدة والمرضى	المطعم وما يتعلق به
فصل في أفراد المريض بآتياء الدين	الباب الثالث والاربعون في القضاء بوجوب
الباب الثامن والعشرون في القضاء بالعرف	بسمات العتلى ولي وأحكامها في النكاح
والعادة	الباب الرابع والاربعون في القضاء بالخياران
الباب التاسع والعشرون في القضاء بقول أهل	الباب الخامس والاربعون في القضاء فيما
المعرفة	يطلب من لا قود بالشرط وما لا يطلب وما يصح
الباب الثلاثون في القضاء بالتناقض في الدعوى	نعايه وما يقتضيه وما لا يقتضيه
وفي دعوى الدفع والتناقض في النسب	الباب السادس والاربعون في القضاء بأنواع
الباب الحادي والثلاثون في القضاء بشهادة	النسب والتناقض في النسب
الخاص والوكلاء	وبراءة الضمين
الباب الثاني والثلاثون في القضاء بغير	فصل في النسيب والولاية
أحد ابنا الحق من الدعوى والحسومة	فصل في اعادة الدواب وما يتعلق بها
الباب الثالث والثلاثون في القضاء بآتياء	الباب السابع والاربعون في القضاء بحكام
	السكوت

١٩٧	الباب الثامن والأربعون في القضاة	٢٢٧	فصل في السيرة في البغاة
١٩٨	فصل في القضاة	٢٢٨	فصل في الردة لعرقها
١٩٩	فصل في الأتجار المتدلية الأسمان السلك	٢٢٨	فصل فيمن سب الله تعالى أو وليه لا ذكوة أو
١٩٩	الباب التاسع والأربعون في القضاء بالحائط	٢٢٨	الأيام أو أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
٢٠٠	فصل في موضع الخشب على الحائط المشترك	٢٢٩	فصل فيمن سب آزر وأبيه أو أصحابه صلى الله عليه وسلم
٢٠١	فصل في الحائط المشترك لم أو خيف عليه	٢٢٩	فصل في عقوبة السامع والحائط والرديق
٢٠٢	الباب الحسون في القضاء بكلمة السكر	٢٣٢	فصل في عقوبة بالسجن وذ كرحيقته ومن
٢٠٣	الباب الحادي والخمسون في القضاء بما يظهر	٢٣٢	يجس ومن لا يجس وفي قدر ما به يس في مولى
٢٠٤	من قرأت الاحوال والامارات وحكم الطرارة	٢٣٤	معاملة القاضي مع المحبوس وفي مسائل الملازمة
٢٠٥	والدليل على ذلك من الكتاب والسنة	٢٣٤	فصل في الملازمة
٢٠٦	صان الامة	٢٣٤	فصل في بيان الم شروع من الحبس
٢٠٧	فصل في ذكر القراصة والمدح من الحكم بها	٢٣٥	فصل في السجن
٢٠٨	القسم الثالث من القضاة	٢٣٥	فصل في السماع التي لا تضمن ما أتت على أيديهم
٢٠٩	بالسياحة ك رهيوة	٢٣٥	فيها
٢١٠	الفصل الاول في الدلالة على مشروعية الامن	٢٣٥	فصل في ما يضمنه
٢١١	الكتاب وال	٢٣٥	فصل في ضمان الراعي
٢١٢	الفصل الثاني في أحكام هذا الباب	٢٣٥	فصل في ضمانات التمسك
٢١٣	الفصل الثالث في العاري بالتم والعدوان	٢٣٥	فصل في ضمان الجار الجار
٢١٤	فصل في بيع المالك مال نفسه عند المصادرة	٢٣٥	فصل في ضمانات المالك
٢١٥	فصل في الجبايات وهي على قسمين	٢٣٥	فصل في ضمانات الامانة
٢١٦	القسم الاول في القتل	٢٣٥	فصل في ضمانات الامانة
٢١٧	القسم الثاني في الجراح	٢٣٥	فصل في ضمانات الامانة
٢١٨	فصل في الجناية على العهل وهو سرقة	٢٣٥	فصل في ضمانات الامانة
٢١٩	فصل في ضمانات الامانة	٢٣٥	فصل في ضمانات الامانة
٢٢٠	فصل في ضمانات الامانة	٢٣٥	فصل في ضمانات الامانة
٢٢١	فصل في ضمانات الامانة	٢٣٥	فصل في ضمانات الامانة
٢٢٢	فصل في ضمانات الامانة	٢٣٥	فصل في ضمانات الامانة
٢٢٣	فصل في ضمانات الامانة	٢٣٥	فصل في ضمانات الامانة
٢٢٤	فصل في ضمانات الامانة	٢٣٥	فصل في ضمانات الامانة
٢٢٥	فصل في ضمانات الامانة	٢٣٥	فصل في ضمانات الامانة
٢٢٦	فصل في ضمانات الامانة	٢٣٥	فصل في ضمانات الامانة
٢٢٧	فصل في ضمانات الامانة	٢٣٥	فصل في ضمانات الامانة
٢٢٨	فصل في ضمانات الامانة	٢٣٥	فصل في ضمانات الامانة
٢٢٩	فصل في ضمانات الامانة	٢٣٥	فصل في ضمانات الامانة
٢٣٠	فصل في ضمانات الامانة	٢٣٥	فصل في ضمانات الامانة
٢٣١	فصل في ضمانات الامانة	٢٣٥	فصل في ضمانات الامانة
٢٣٢	فصل في ضمانات الامانة	٢٣٥	فصل في ضمانات الامانة
٢٣٣	فصل في ضمانات الامانة	٢٣٥	فصل في ضمانات الامانة
٢٣٤	فصل في ضمانات الامانة	٢٣٥	فصل في ضمانات الامانة
٢٣٥	فصل في ضمانات الامانة	٢٣٥	فصل في ضمانات الامانة
٢٣٦	فصل في ضمانات الامانة	٢٣٥	فصل في ضمانات الامانة
٢٣٧	فصل في ضمانات الامانة	٢٣٥	فصل في ضمانات الامانة
٢٣٨	فصل في ضمانات الامانة	٢٣٥	فصل في ضمانات الامانة
٢٣٩	فصل في ضمانات الامانة	٢٣٥	فصل في ضمانات الامانة
٢٤٠	فصل في ضمانات الامانة	٢٣٥	فصل في ضمانات الامانة
٢٤١	فصل في ضمانات الامانة	٢٣٥	فصل في ضمانات الامانة
٢٤٢	فصل في ضمانات الامانة	٢٣٥	فصل في ضمانات الامانة
٢٤٣	فصل في ضمانات الامانة	٢٣٥	فصل في ضمانات الامانة
٢٤٤	فصل في ضمانات الامانة	٢٣٥	فصل في ضمانات الامانة
٢٤٥	فصل في ضمانات الامانة	٢٣٥	فصل في ضمانات الامانة
٢٤٦	فصل في ضمانات الامانة	٢٣٥	فصل في ضمانات الامانة
٢٤٧	فصل في ضمانات الامانة	٢٣٥	فصل في ضمانات الامانة
٢٤٨	فصل في ضمانات الامانة	٢٣٥	فصل في ضمانات الامانة
٢٤٩	فصل في ضمانات الامانة	٢٣٥	فصل في ضمانات الامانة
٢٥٠	فصل في ضمانات الامانة	٢٣٥	فصل في ضمانات الامانة

كتاب معين الحكم فيما يتقد بين الخصمين من
الأحكام للشيخ الإمام علاء الدين أبي الحسن
علي بن خليل الطرابلسي الحنفي
فاضل القدس الشريف
عليه مهتاب الرحمة
والرضوان

وبهامته كتاب لسان الحكم في معرفة الأحكام تأليف
الإمام أبي الوليد إبراهيم بن أبي اليمن محمد بن
أبي الوليد محمد بن أبي الفضل محمد بن محمد بن
نعماني عنه وكرمه آمين

في كشف القنون لسان الحكم في معرفة الأحكام لأبي الوليد
إبراهيم بن محمد المعروف بابن الشحنة الحلبي توفي سنة ٨٨٢
أوله المدونة العادل في حكمه الخ ألفه في قضاء حلب ورتبه على
ثلاثين فصلاً كما هي في المعاملات والأقضية وأراد تلخيصه فلم يوفقه
ولم يتم الأصل بل وقف في الفصل الحادي والعشرين في الكراهية
ثم إن بعض الأفاضل من العلماء كتب تكملته إلى تمام الثلاثين
وهو برهان الدين إبراهيم الخالقي المدوني أوله المدونة المتصف
بالكمال الخ اه

(الفصل الأول في بيان
 القاموس من حيث هو
 (أولاً) من حيث هو
 وشكر على ما أرى وأرى
 (والتهدية) أن لا أرى
 وحسب لاشرف طلبة الشريعة
 من تولى طلبة كذا (والتهدية)
 أن لا أرى من كذا
 الذي اختار على جميع
 طلبة واسطفاً على الله
 طلبة على آله وأهله
 التفت القاء صلاة ينال
 بها قائلها في الدنيا والآخرة
 جميع ما يشاء (والتهدية)
 فلما ابتليت بالفتاوى
 الحكم ومضى أحييتان
 أجمع مختصراً في الأحكام
 متقبلاً من كتب ساداتنا
 العلماء الأعلام ذا كرافيه
 ما يكثر وقومه بين الأنام
 على وجه الاتقان والأحكام
 ليكون عوناً للحكام على
 فصل القضايا والأحكام
 (ورتبته) على ثلاثين فصلاً
 (الفصل الأول في آداب
 القضاء وما يتعلق به
 (الفصل الثاني في أنواع
 المطوى واليتم) (الفصل)
 الثالث في الشهادات
 (الفصل الرابع في الوكالة
 والمصكقات والحسوات
 (الفصل الخامس في الصلح
 (الفصل السادس في الأقرار
 (الفصل السابع في الودعة
 (الفصل الثامن في العارية
 (الفصل التاسع في أنواع

١٠
 بسم الله الرحمن الرحيم
 تبارك الذي أبدع الموجودات بقدرته ومنع أنواع الخلو فأت بعظمته وميز كلامه من العالمين بطبيعته
 أحسنه على ما وهب من نوره القدسي وأجزل من أسرار الفياض الحسي وأودع مصباح القوة العتبية في
 مشكاة القوة الخيرية وتلها بالزجاجة الشريفة الباقية التي يكاد ينهاضي وجعلها نوراً على نور كائنات
 الكوكب البري متوقفة من شجرة بركة ملوكة لشرقته ولا غريبه وأسأله أن يعلى على خبر برهته
 وأنهم كلا وأظمهم أسراراً وجلالا محمد المزي بالروح الأمين وعلى من ارتضى من أصحابه أجمعين (أما
 بعد) فإن الله تعالى أكل نبيه محمد صلى الله عليه وسلم دينه القويم وهدى به من شاء إلى الصراط المستقيم
 وأسس شرعه المظهر على أحسن الطرائق وأجل القواعد وشيده بالتقوى والعدل ويطلب المصالح ودرء
 المفاسد وأيده بالأدلة الموضحة الحق وأصابه المرشد إلى إعمال الحق لأربابه وحماه بالسياسة الجارية
 على سنن الحق وموابه ولذلك قال سبحانه وتعالى وتحت كل شجرة منكم وحدها ولا يبدل لكلماته قل المراد
 بالسكيات القرآن العظيم تحت دلالة وجبه وأوامره ونواهي وأحكامه وبشارته ونذاريته وأمنه
 وقال تعالى اليوم أكملت لكم دينكم الآية ولما كان علم القضاء من أجل العلوم قدراً وأعزها مكاناً
 وأشرها ذكراً لا مقام على ومنصب نبوي به العلماء تصمم وتسفع والابضاع تحرم وتنكح والأمور
 ثبت ملكها وبسلب والمعاملات يعلم ما يجوز منها ويحرم ويكره وينسحب وكانت طرق العلم به خفية
 المشارب ضوفاً للعواقب والجميع التي تفصل بها الأحكام مهامها بحار فيها القفلا وتصرف فيها الخطا كان
 الاختلاف بقرير أصوله وتحرير أصوله من أجل ما صرفته العناية وحديث حقه في البداية والنهاية
 وليس علم القضاء كغيره من العلوم قال بعض المجتهدين ولم يكن بحديث النبي عليه الصلاة والسلام أعلم بالقضاء
 من أبي بكر بن عبد الرحمن كان قاضياً للعربين بعد العزيز وكان قد أخذ شيئاً من علم القضاء من أبيان بن عثمان
 وأخذ ذلك أبيان من أبيه عثمان بن عفان والتميز على أن علم القضاء ليس كغيره من العلوم قوله تعالى
 ودادوا سليمان إذ يحكم في الحث إذ تمت قبه ضم القوم وكالحكمهم شاهد من فقههاها سليمان وكلا

القاضي انما يجب عليه القضاء بما اصاب الحق الى مستحقه بحسب اما الكتاب فمما زاد على العمل به على ما هو عليه وعلى هذا لا بأس بالمعنى ان يأخذ
 شيئا على كتابه جواب الفتوى وذلك لان الواجب على المتق الجواب بالاسان دون الكتابة بالبيان ومع هذا الكف من ذلك أولى من احوال من
 القيل والقال وصيانة ماء الوجه من الابتدال (مسألة) لا يصير الرجل أهلا لفتوى ما لم يكن موافقاً أكثر من نعتين وذلك لان موافقه متى كثر
 غلب والمألوف في مقابلة الغالب سابق كذا في المثلثات (وذكر) في البستان قال النقيب كان بعضهم يكره لفتوى لما روى عن النبي صلى الله
 عليه وسلم انه قال أجروكم على النار أجروكم على الفتوى (و) لا ينبغي ان يكون الفتوى جباراً قطاعاً بل يكون متواضعاً (مسألة) احس
 المتسل في أخذ الاجرة على كتابة الفتوى والمجالات والوثائق في كل الجورهم خمسة دراهم الى العشرة والعصم انه يرجع في الاجرة الى مقدار
 طول الكتابة وقصرها وسهولتها وما أخذ القاضي الاجرة على الانسكة (هـ) التي ياتر هاتل تكاح المغار

والارامل الاثني لاولهن
 لا يصلح له أخذ فتوى على ذلك
 كذا في كتاب المعسلات
 (وفي) العنية وينبغي ان
 ينصب انساباً حتى يتعد
 التام بسبعين على القاضي
 ويقيمهم ويقعد الشهود
 ويقيمهم ويخرجون اساء
 الادب ويسمى صاحب
 المجلس والجلو او ايتاداة
 يأخذ من الفتوى شيئا لا
 يعمل به باقضاء الشهود على
 الترتيب وغيره لا يمكن
 لا يأخذ أكثر من درهمين
 (و) لو كلاءه ان يأخذوا
 ممن يعملون له من المذهبين
 والسدي عليهم ولكن
 لا يأخذوا لكل مجلس
 أكثر من درهمين والرياسة
 يأخذون أجورهم من
 يعملون له وهم المدعون
 لكنهم يأخذون في المسر
 نصف درهم الى درهم
 واذا خرجوا الى الرضا يقي
 لا يأخذون لكل فرسخ
 أكثر من ثلاثة دراهم أو

فيه (القسم السادس) في ذكر البيئات وفيه فصول (الاول) في تعريف حقيقة البيعة وشرحها شرعا
 (الاصل الثاني) في أقسام مستندة على الشاهد (الفصل الثالث) في حد الشهادة وتوحيدها وحكماتها وما يجب
 فيه (الفصل الرابع) في صفات الشاهد وذكروا نواع قبول الشهادة (الفصل الخامس) فيما ينبغي
 للشهود ان يتنبهوا له في تحمل الشهادة وأدائها وما يعتززون من الوقوع فيه والاحكام المتعلقة بكتاب
 الوثائق (الفصل السادس) فيما ينبغي للقاضي ان يتنبه له في أداء لشهادات منسوبة في الاشهاد عليه على
 التعجيلات (الفصل السابع) في سعة أداء الشهادة وما يعجز في ذلك وما لا يعجز من الالفاظ وبتمام
 هذه الفصول انتهى القسم الاول من الكتاب وهو قسم المقدمة (القسم الثاني من الكتاب) في ذكر
 أنواع البيئات وما يقوم مقامها مما يتعلق به الاحكام وهي احدون وخسون بابا (الباب الاول) في القضاء
 بأربعة شهود (الباب الثاني) في القضاء بشاهدين لا يعجز في غيرها (الباب الثالث) في القضاء
 بشاهدين أو شاهداً وامرأتين (الباب الرابع) في القضاء بالبيعة التامة مع عين القضاء يسمى عين
 الاستبراء (الباب الخامس) في القضاء بينة المدعي بعد حمل القضاء بين المدعي عليه (الباب السادس)
 في القضاء بقول رجل بانفراده (الباب السابع) في القضاء بقول امرأة بانفرادها (الباب الثامن)
 في القضاء بالنكول من العيرون من حضور مجلس الحاكم وبيان المواضع التي تجب فيها الجأزة دعوة الحاكم
 وما لا تجب فيه الاجابة (الباب التاسع) في القضاء بينة الخارج على ذي اليد اذا أقام اليه شهود في طرح
 الدعوى والشهادة (الباب العاشر) في القضاء بتعاقب من الجهتين (الباب الحادي عشر) في
 القضاء بأيمان الايمان (الباب الثاني عشر) في القضاء بشهادة بعض اصحاب الحق (الباب الثالث
 عشر) في القضاء بالشهادات المختلفة والاختلاف بين الدعوى والشهادة (الباب الرابع عشر) في
 القضاء بشهادة السماع (الباب الخامس عشر) في القضاء بالشهادة على الشهادة (الباب السادس
 عشر) في القضاء بشهادة الابدان (الباب السابع عشر) في القضاء بشهادة الاستغفال (الباب الثامن
 عشر) في القضاء بالشهادة بزيادة الظن (الباب التاسع عشر) في القضاء بشهادة النقي (الباب
 العشرون) في القضاء بالشهادة التي توجب حكماً ولا توجب الحق المدعي به (الباب الحادي والعشرون)
 في القضاء بالشهادة المجهولة والواقعة التي يتغيرها غيرهم (الباب الثاني والعشرون) في القضاء بشهادة غير
 العدول لضرورة (الباب الثالث والعشرون) في القضاء بكتاب القاضي الى القاضي (الباب الرابع
 والعشرون) في القضاء بتعاقب القاضي القاضي (الباب الخامس والعشرون) في القضاء بغير القاضي
 ونحو قوله (الباب السادس والعشرون) في القضاء بالصالح بين الخصمين (الباب السابع والعشرون)

أو بغيره كذا وضعه العلماء لا تقبل الكبار وهي أجوراً مثاليهم (و) أجور الكاتب على من يكتبه الكتاب وأجور البواب على القاضي (و) اذا
 بعث أميراً لتعديل فاجعل على المدعي كالمهينة (قالمت) مؤنة الرحلة على المدعي في الابتداء فاذا امتنع فعلى المدعي عليه وكان هذا
 استحسن حال اليه الزجر فان القياس ان يكون على المدعي في الخالي (الترك) بأخذ الاجرة من المدعي (و) كذا المبعوث لتعديل (فتى)
 في ولايته ثم أشهد على قضائه في غير ولايته لا يصح الاشهاد انتهى كلام اغنية (روى) ان داود عليه السلام لما أمر بحمل القضاة من
 السلسلة من المعافاة أقدم اليه الخصمان فالحق منهما تزل السلسلة والبطل منهما تنقل من السلسلة فرقت وكان سبب ذلك انه
 اجتاح بعض الناس وذلك ان رجلاً من بني لاؤدع عند رجل دليبر ثم جدد للودع الدليبر وكان شيخاً من الصفاة فتمسك به الى داود عليه السلام

بما أن القضاء (ولو) كائن على الأصلين من حيث هو لا يقضي عليه كذا في الواقعات (ولو) البرزخي ولم يجوزوا المعلوم على ترتيبه في ذلك بعض أصحابنا وفعل ذلك وقت انشائه وصورة قال انما علم انه لو اري وطلب المعلوم بعث أسين معهما أو انه ولسا في قوم الاعوان من جانب السكونا سطح وتدخل النساء حرمه ثم أمر أن القاضي لا يقتشرون الغرف وتحت السرير واما أصحابنا لم يجوزوا المعلوم اه (ولو) قضى القاضي بقول مرجوح عنه بلز قضاؤه وكذا لو قضى بقول يخالف قول ملابنا وهو من أهل الرأي والاجتهاد (ولو) قضى بشاهد وعين ثم رفع الى ما حكم لا يرابط له ابطاله فان رفع قبل ابطاله الى ما حكم يرى جوازه فتقدم ليس لما حكم آخر لا يرابط له ابطاله وعلى هذا الاعتبار جميع الاحكام المختلفة (وان) حكم بخلاف مذهبهم لم يلزم به جاز في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد لا يجوز ان كان هذا قاطعا منه (ولو) شرح أدب القاضي لخصاف قاض قضى بأبواب السور رجل في دار وذلك له أقام (٧) سنين لا يطلب حقه فأبطل القاضي

حتى من أجل ذلك ثم رفع الى قاض آخر فإنه يطعن قضاء القاضي بذلك ويجعل الرجل على حقه في الدار لان بعض العلماء وان قال من له دعوى في دار في يد رجل فلم يطلب ثلاث سنين وهو في المصر فقد بطل حقه لكن هذا القول قول جمهور معجور يخالف القول بجمهور من العلماء والفقهاء فكان خلافا لا اختلاف والقضاء على موضع الخلاف لا ينفسخ اذا رفع الى قاض آخر صكان له ان يطاله (و) الفرق بين الخلاف والاختلاف ان الاختلاف ما كان طريقهم واحدا والمقصود مختلفا والخلاف ما كان طريقهم مختلفا (وقت) لرجل مسألة ثم حكم الحاكم بغير ما افتوا به فإنه يترك فتوى الفقهاء الى ما رآه الحاكم اذا كانت المسألة خلافا بين الفتوى لا تنفذ والحكم ينفذ كذا

كانا حكم يلزم الصديق أو النطق أو الشفعة ويحرم ذلك فالحكم بالازام هو الحكم وأما الزام المحس من الترسيم والمجلس فليس بحكم لان الحاكم قد يهجر من ذلك ولقد يكون الحكم أيضا عدم الزام وذلك اذا كان ملحقا به هو عدم الزام وان الواقعة تبين فيها لا باحتواء من الجرح وأما الحكم بالاطلاق فكذلك اذا رعت لما حكم أرض زوال الاجبا عنها الحكم بزوال الملك فانه يتبقى مباحة لكل أحد وكذلك اذا حكم بأن أرض الضوطة لا تستحق على ما قاله جمع من العلماء والحاكم الشافعي يرى الطلاق دون الوقف فانها تبقى مباحة وكذلك المبيد والعقل والحكم البري اذا جرح الحكم الحاكم بزوال الملك الحائز صار ملكا للآخر التاني فهذا المصروف ما أشبهها كلها اطلاقا فانه ان كان يلزمها الزام الملك عدم الانتصاف لكن هذا بطريق الزوم والكلام انما هو في المقصود الاول بلذات لال الزوم كأن المقصود الاول من الامر الوجوب وانما كان يلزمه النهي من الضد ونحوه فالكلام في الحقائق انما يمنع فيما هو في الرتبة الاولى لا فيما بعدها قال غيره والحكم فيما دونه بمعنى المنع ومنه حكمت السليمة اذا أخذت على يد منعت من التصرف ومنه سمي الحاكم ما كملته الظالم من ظلمه ومعنى قولهم حكم الحاكم أي وضع الحق في أهله ومنع من ليس بأهله وبذلك سميت الحكمة التي في كلام النور لانهم اترد الغرس من المالحب والعرب تقول حكم وأحكم بمعنى منع والحكم في اللغة القضاء أيضا الحقيقة متقاربة وأما حكمه فهو فرض كفاية ولا خلاف بين الامم ان القيام بالقضاء واجب ولا يتعين على أحد الا أن لا يرضى عنه عوض وقد اجتمعت فيه شرائع القضاء فيعبر عليه وأما حكمته فرفع التلويح ورد النواصب وقع الظالم وأمر المسلم وقطع الخصومات والامر بالمعروف والنهي عن المنكر

(الباب الثاني في فضل القضاء والترغيب في القيام فيه بالعدل وبيان محل التذبر منه وحكم السبي فيه)

اهل ان أكثر المؤمنين من أصحابنا وغيرهم بالخوافي الترهيب والتذبر من المخول في ولاية القضاء وتدوا في كراهة السبي فيها ورغبوا في الامراض منها والنفور والهرب منها حتى تقرر في أذهان كثير من الفقهاء والصلحاء ان من دلى القضاء فقد سهل عليه دينه والقي يديما الى التمسك بدينه ورغب عما هو الافضل وساء اعتقادهم فيه وهذا خطأ فاحش يجب الرجوع عنه والتوبة منه والواجب تعظيم هذا المنصب الشريف ومعرفة مكانته من الدين فبعض الرسل والقيام به قامت السموات والأرض وجعله النبي عليه الصلاة والسلام من النعم التي يباح الحسد عليها فقد جاء من حديث ابن مسعود عنه عليه الصلاة والسلام لا حسد الا في اثنين رجل آتاه ما لا فضل له على ما حكم في الحق ورجل آتاه ما لا حكمية فهو يقتضى بهما يعدل بها

في تسكينة التسكينة (وذكر) في المحيط اذا زنى رجل بام امرأته ولم يدخل بها فقرأ أي القاضي ان لا يهرمها عليه فاقترعها معه وقضى بذلك فلحقه لانه قضاء في محل مجتهد فيه ثم نقض هذا القضاء في حق المحكوم عليه مستق عليه وفي حق القاضي ان كان عالما فكذلك عند أبي حنيفة ومحمد ومهما الله وعند أبي يوسف رحمه الله ان كان المحكوم به مقتدا لم يقتض القاضي بالحل لا يترك رأي نفسه بباحة القاضي صحتنا في العاصي (نوع فيما يكون حكما من القاضي وما لا يكون) اذا قال القاضي ثبت عندى ان هذا اهل هذا يكون ذلك حكما منه قال بعضهم يكون حكما (وكان) خمس الاثمة مجرود الا ورجل يقر لا بد أن يقول حكمت أو قضيت أو أنفذت عليك القضاء وهكذا ذكر الناطق رحمه الله تعالى في واقعه والصحيح ان قوله حكمت أو قضيت ليس بشرط وان قوله ثبت عندى كذا يعني وكذا اذا قال ظهر عندى

أَوْضَحَ لَكُمْ أَوْ لَمْ يَكُنْ كَمَا سَمِعْتُمْ وَكَذَلِكَ أَشْهَدُ عَلَيْهِ بِكَوْنِهِ كَمَا كُنْتُمْ (قَالَ) هُنَّ الْأَعْيُنُ الَّتِي تَقُولُ الْقَاضِيُ ثَبِتَ عِنْدِي بِكَوْنِهِ
 بِطَرَفٍ لَكِنْ الْأَوَّلَى أَنْ يَسْبِقَ أَنْ الثَّبُوتُ بِالْبَيِّنَاتِ أَوْ بِالْأَقْرَارِ لَا يَتَسَكَّمُ الْقَاضِيُ بِالْبَيِّنَاتِ طَائِفَ الْحُكْمِ بِالْأَقْرَارِ (وَقَالَ) الْعَصِدَةُ إِذَا قَالَ الْقَاضِيُ
 لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ لَا أَرَى لَكَ شَيْئًا مِنْ هَذَا الْمَدَى لَا يَكُنْ مِنْ هَذِهِ كَمَا سَمِعْتُمْ وَكَذَا لَوْ قَالَ بَعْدَ الشَّهَادَةِ طَائِفَ الْحُكْمِ سَلَّمَ الْمَدَى إِلَى الْمَدَى لَا يَكُنْ هَذَا
 حُكْمًا وَقِيلَ أَنَّهُ يَكُونُ حُكْمًا لَمْ يَكُنْ مِنْ هَذِهِ كَمَا سَمِعْتُمْ (قَالَ) كَلَّا لَمْ يَكُنْ مِنْ هَذِهِ كَمَا سَمِعْتُمْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى حِدَةٍ قَرِيبَةٍ مِنْهُمَا يَجِبُ
 أَحَدُهُمَا عَلَى حِدَةٍ وَلَا تَحْتَ حِدَةٍ أُخْرَى وَالْمَدَى يَرِيدُ أَنْ يَخْتَصِمَ بِهِ الْقَاضِيُ عَلَى حِدَةٍ وَلَا تَحْتَ حِدَةٍ أُخْرَى يَرِيدُ أَنْ يَخْتَصِمَ بِهِ الْقَاضِيُ عَلَى حِدَةٍ وَلَا تَحْتَ حِدَةٍ أُخْرَى
 مَعْدِلًا لِلْبَيِّنَةِ الْمَدَى عَلَيْهِ طَائِفَ الْقَوَى (وَكَلَّا) لَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا مِنْ أَهْلِ الْعُسْكَرِ وَالْآخَرُ مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ كَانَ أَوْلَى الْعُسْكَرِيِّ أَنْ يَخْتَصِمَ
 إِلَى قَاضِيِ الْعُسْكَرِ فَهُوَ عَلَى هَذَا (٨) وَلَا يَلَايَهُ الْقَاضِيُ الْعُسْكَرِيَّ عَلَى غَيْرِ الْجُنْدِيِّ وَمَنْ كَانَ مَعَهُ فِي سَوَاقِ الْعُسْكَرِ فَهُوَ جُنْدِيٌّ

وَجَاءَ مِنْ حَدِيثٍ مَا تَشْتَرِي أَقْبَهُهَا أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ هَلْ تَدْرُونَ مَنْ السَّابِقُونَ إِلَى نَظْلِ آتِهِ يَوْمَ
 الْقِيَامَةِ قَالُوا اللَّهُ أَعْلَمُ وَرَسُولُهُ قَالَ الَّذِينَ إِذَا أَعْمَلُوا الْحَقَّ قَبِلُوهُ وَإِذَا شَكُّوا بَدَلُوهُ وَإِذَا حُكِمُوا بِالْحُكْمِ وَالْمُسْلِمِينَ حُكِمُوا
 كَحُكْمِهِمْ لَا تَنْظِمُ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ سَبْعَةٌ يَنْظِمُ اللَّهُ تَحْتَ ظِلِّ عَرْشِهِ الْحَدِيثُ خَيْرٌ بِالْإِمَامِ الْعَسَادِ وَقَالَ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُتَسَلِّطُونَ عَلَى مَنَابِرٍ مِنْ نَوَارِجِ الْقِيَامَةِ عَلَى عَيْنِ الرَّجَمِ كِتَابِيهِ عَيْنٌ وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
 سَعْدٍ لَأَنْ أَقْضِيَ يَوْمًا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ عِبَادَةِ سَبْعِينَ سَنَةً وَمِنْ سَعْدٍ أَدَانَهُ إِذَا قَضَى يَوْمًا بِالْحَقِّ كَانَ أَفْضَلَ مِنْ عِبَادَةِ
 سَبْعِينَ سَنَةً فَكَذَلِكَ كَانَ الْعَدْلُ بَيْنَ النَّاسِ مِنْ أَفْضَلِ أَعْمَالِ الْبِرِّ وَأَعْلَى دَرَجَاتِ الْإِحْسَانِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَإِنْ
 حُكِمْتَ فَأَحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ إِنَّ الْقِسْطَ يَرْضَى اللَّهُ تَعَالَى بِحُبِّهِ الْقِسْطِينَ فَأَيُّ شَيْءٍ أَشْرَفُ مِنْ حُبِّهِ اللَّهُ تَعَالَى هُوَ أَعْلَمُ أَنَّ كُلَّ حَلِيلَةٍ
 مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي فِيهَا تَقْوِيَةٌ وَفِيهَا نَهْيٌ فِي حَقِّ قَضَاءِ الْجَوْرِ وَالْعِلَاءِ وَالْإِهْلَالِ الَّذِينَ يَدْخُلُونَ أَنْفُسَهُمْ
 فِي هَذَا الْمَنْصِبِ يَنْبَغِي لَهُمْ فِي هَذِهِ الصَّنِيعَةِ بَاءُ الْوَعْدِ وَأَمَّا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ وَلِيَ الْقَضَاءُ فَقَدْ ذُخِرَ
 بِغَيْرِ سَكِينٍ فَقَدْ أُوْدِعَ أَكْثَرُ النَّاسِ فِي مَرْضَى الْعُذْرِ مِنَ الْقَضَاءِ وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ هَذَا الْحَدِيثُ دَلِيلٌ
 عَلَى شَرَفِ الْقَضَاءِ وَعَقْلِيَّةٍ مِثْرَانِهِ وَإِنْ التَّوَلَّاهُ تَعَاهَدَ لِنَفْسِهِ وَهُوَ أَوْ هُوَ دَلِيلٌ عَلَى فَضِيلَتِهِ مِنْ نَفْسِ بِالْحَقِّ
 أَتَى فِي ذِي الْحِجَّةِ الْحَقُّ أَمَّا نَحْنَا لِنَعْلَمَ لَهُ التَّوْبَةَ لَهُ تَنَاوَلَا الْقَاضِيُ لِمَا اسْتَسْلَمَ لِحُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى سِرٌّ عَلَى خِلَافِ الْأَتَارِبِ
 وَالْأَبَاعِدِ فِي تَحْصِيلِ مَا تَسْمِيهِمْ فَلَمْ يَأْخُذْ فِي الْقَلْبِ لِمَا سَمِعَ حَتَّى قَادَهُمْ إِلَى أَمْرِ الْحَقِّ وَكَلَّةِ الْعَدْلِ وَكَلَامِهِمْ عَنْ دَوَائِي
 الْهَوَى وَالْعَنْدَبِ جَمَلُ ذِي الْحَقِّ قَبْلَهُ وَرَأَى بِهَذَا الشَّوْهِدِ الَّذِينَ لَهُمْ الْخُتُوعُ دُونَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 هَلِيَّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَمِنْ ذَلِكَ جَمَلُ وَمِنْ ذَلِكَ بِنُصْرَةِ اللَّهِ عَلَيْهِمُ الْقَضَاءُ عَزَمَ الْإِجْمَاعُ وَنَمَّ الْأَذْيُوحُونَ فَالتَّعْذِيرُ
 الْوَارِدُ مِنَ الشَّرْعِ أَعْمَاهُ مِنَ الظُّلْمِ لِأَنَّ الْقَضَاءُ فَانْ الْحُجُورِ فِي الْأَحْكَامِ وَاتَّبَاعُ الْهَوَى فِي مَنَظْمَةِ الْقُتُوبِ
 وَأَكْبَرُ الْكَاتِرِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَأَمَّا الْقَاسِحُونَ فَكَانُوا الْجَهَنَّمَ حُلَاً وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالسَّيِّئُ أَنْ أَعْنَى
 النَّاسِ عَلَى اللَّهِ وَأَبْعَثَ النَّاسَ إِلَى آتِهِ وَأَبْعَثَ النَّاسَ مِنْ آتِهِ جَمَلٌ وَلَا هَاقَهُ مِنْ أَمْرِ أُمَّةٍ تَعْبُدُ عَلَى آتِهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 شَيْئًا ثُمَّ يَدْعُو بَيْنَهُمْ وَأَمَّا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْقَضَاءُ ثَلَاثَةٌ قَامِيَانِ فِي السَّارِ وَقَاضٍ فِي الْبَاطِنِ قَاضٍ عَلَى
 بِالْحَقِّ فِي تَضَائِعِهِمْ فِي الْبَاطِنِ قَاضٍ عَلَى الْحَقِّ جَارٍ مَعَهُ يَأْخُذُ فِي السَّارِ وَقَاضٍ قَسِيٌّ يَنْسِيرُ عَلَيْهِمْ وَاسْتَبِيحَ أَنْ
 يَقُولَ لَا أَسْلَمَ نَهْوِي النَّارَ مِمَّنْ أَنْ ذَلِكَ فِي الْبَاطِنِ وَالْجَاهِلِيَّةِ الَّتِي لَمْ يُوْثِقْ فِي الْمَحْوِلِ الْقَضَاءُ وَأَمَّا مَنْ
 اجْتَهَدَ فِي الْحَقِّ عَلَى عِلْمٍ فَأَعْلَى قَدْ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا وَالسَّلَامُ إِذَا اجْتَهَدَ الْحَاكِمُ بِأَسْلَابِ فَهُوَ أَجْرَانِ وَإِنْ
 أَحْدَاثُهُ أَجْرٌ وَمِنْ ذَلِكَ نَطَقَ الْكَتَابُ الْعَزِيزُ قَوْلُهُ تَعَالَى وَدَاوُدَ وَهَارُونَ إِذْ كُنَا فِي الْمَارِثِ إِذْ نَفَسَتْ
 فِيهِمْ نَفْسُ الْقَوْمِ وَكَانَ لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ فِيهِمْ مِثْلُ سَامِيَانِ وَكَذَا آيَاتُهُ كَمَا وَفَّقْنَا قِيَّ عَلَى دَاوُدَ بِاجْتِهَادِهِ وَأَتَى
 عَلَى سَامِيَانَ بِصَابِئِهِ وَجَبَ الْحُكْمُ وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَالَّذِينَ جَاهِدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْحَمِيدِينَ

أَيْضًا (وَقَالَ) بِإِجْمَاعِ الْمُتَقَوِّينَ
 وَمَنْ أَبِي يَوْسُفَ وَمَنْ هَاقَهُ
 تَعَالَى قَضَاءُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ
 إِذَا تَرَجَّعَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ
 لَهُمْ أَنْ يَحْكُمُوا فِي أَيِّ بَلَدَةٍ
 تَزَلُّ فِيهَا الْخَلِيفَةُ لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا
 قَضَاءُ أَرْضِ أَعْمَاهُمْ قَضَاءُ
 الْخَلِيفَةِ وَإِنْ تَرَجَّعُوا يَدُونَ
 الْخَلِيفَةَ لَيْسَ لَهُمْ الْقَضَاءُ
 (وَذَكَرَ) الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ
 قَاسِمُ بْنُ قُطَيْبَةَ بِغَاءِ الْجَمَالِ
 قَبْلَهُ مَا تَسَمَّى أَعْلَى أَنَّهُ
 قَدْ اخْتَلَفَ الْعَمَلُ فِي التَّخْذِ
 وَتَقْبِيلِهِمْ الْأَنْ هُوَ أَنْ
 يَتَّخِذُوا شَيْئًا مِنْهُمْ عِنْدَ
 قَاضٍ آخَرٍ مِمَّا تَسَمَّى إِلَى
 الْمَسَاحِكِ فِي أَعْمَالِهِ وَهَذَا
 يَسْمَى فِي الْحَقِيقَةِ اثْبَاتًا وَلَيْسَ
 بِهِ حُكْمٌ وَلَا مَبَادِيءٌ عَلَى
 الْحُكْمِ فَلَا آتَرَهُ فِي الْقَضَاءِ
 الْمُسْتَفْهِمِ كَالْقَضَاءِ عَلَى
 الْعَائِبِ وَهِيَ مِثْلُ مَا وَجَدَ مِنْ
 الْقَضَاءِ مِنَ الْحُكْمِ عَلَى
 الْقَضَاءِ وَالْحُكْمِ وَلَهُذَا قَالَ
 فِي كِتَابِ الْأَحْكَامِ تَضَائِعَاتُ
 الْأَحْكَامِ الصَّادِرَةِ مِنَ الْحُكْمِ
 فِيمَا تَقَدَّمَ الْحُكْمُ فَبَعْدَ

غَيْرِ الْمُنْظَرِ بَلْ يَتَلَبَّسُ عِنْدِي أَنَّهُ ثَبِتَ مِنْهُ فَلَانِ مَا كَمَنْ مِنَ الْحُكْمِ كَذَا وَكَذَا وَهَذَا لَيْسَ حُكْمًا مِنَ الْمُنْظَرِ الْبَتَّةِ (وَكَذَلِكَ) نَجِيبٌ
 إِذَا قَالَ ثَبِتَ عِنْدِي أَنْ فَلَا حُكْمَ بِكَذَا وَهَذَا لَيْسَ حُكْمًا مِنْ هَذَا الْمُنْظَرِ بَلْ لَوْ أَمْتَدَّ أَنْ ذَلِكَ الْحُكْمُ عَلَى خِلَافِ الْإِجْمَاعِ صَحَّ أَنْ يَقُولَ ثَبِتَ عِنْدِي
 أَنَّهُ ثَبِتَ مِنْهُ فَلَانِ كَذَا وَكَذَا الْآنَ التَّصَرُّفُ الْقَاعِدَةُ وَالْحَرَامُ قَدْ يَنْتَضِدُّ الْحَاكِمُ لِيَرْتَبِ عَلَيْهِ تَأْدِيبُ ذَلِكَ الْحَاكِمِ أَوْ نَحْوَهُ (وَبِالْجَمَلِ) لَيْسَ
 فِي التَّعْذِيرِ حُكْمُ الْبَيِّنَةِ وَلَا يَحْتَرِكُ تَلَايُنُهُ مِنَ الْحُكْمِ فَهُوَ حُكْمٌ وَاحِدٌ هُوَ الْأَوَّلُ الْآنَ يَقُولُ الثَّانِي حُكْمٌ بِمَا حُكِمَ بِهِ الْأَوَّلُ (طَلَبُ)
 وَلَا يَتَأْتِي لَهُ أَنْ يَقُولَ حُكِمْتَ بِمَا حُكِمَ بِهِ الْأَوَّلُ الْآنَ يَجْرِي بَيْنَ يَدَيْهِ نَحْوُ مَا تَحْتَمِلُ عَلَى نَحْوِ (الْقَاضِي) إِذَا تَصَبَّحَ بِمَا
 قَرَّرَ تَعْلِيمُ وَهِيَ فِي وَلَا يَتَسَمَّى وَاتَرَ كَقَوْلِهِ لَيْسَ بِالْأَيْتَمِ لَمْ يَكُنْ قَرَأَ وَلَا يَتَسَمَّى أَوْ كَلَّمَ بَعْضَ الْأَتَرِ كَقَوْلِهِ لَيْسَ بِالْأَيْتَمِ لَمْ يَكُنْ قَرَأَ وَلَا يَتَسَمَّى أَوْ كَلَّمَ بَعْضَ الْأَتَرِ

في ولايته والبعض الاستحلال في ولايته (قال) خمس الأئمة الحلواني يفتح النصب على كل حال ويعتبر القاطن والاستعداد هو اختيار الوصي وصيا
 في جميع التركة أيها كانت التركة (وكان) وكن الاسلام على السعدي يقول ما كان من التركة في ولايته يصير وصيا فيه ولا يكون فلا
 (وقيل) يشترط لصحة النصب كون اليتم في ولايته ولا يشترط كون التركة في ولايته (ولو) نصب القاضي متوليا وفيقول يمكن الوقف
 والموقوف عليه في ولايته (قال) خمس الأئمة لا وقت المظالم على مجلس مع النصب (وقال) ركن الاسلام لا يصح (وان) كان الموقوف عليه في
 ولايته ولم تكن ضيقة الوقف في ولايته فلا يصح ان تكون ضيقة الوقف في ولايته قال خمس الأئمة
 الحلواني رحمه الله تعالى يعتبر القاطن والاستعداد (وقال) ركن الاسلام اذا كان الموقوف عليه (٩) حاضر يجوز (وذكر) في مجموع

التوازل قاضي ممرقند
 نصب قضا في حدود وقف
 بخار او الذي عليه ممرقند
 صحت الدعوى والحصل
 (وروي) من بعض المشايخ
 القاضي اذا نصب وصيا في
 تركة ليست في ولايته
 لا يجوز وهو قوي صاحب
 الفصول وقوي مشايخ مرو
 (وقال) الامام خمس الأئمة
 المساوي يجوز والعبرة
 بالوصية (وذكر) رشيد
 الدين في فتاويه البنيم اذا
 كان من بخار لا يجوز نصب
 الوصي من قاضي ممرقند
 (ولو) كان الموقوف عليه
 بممرقند والتولي والدعي
 عليه يصار مع حكم
 قاضي بخار بأنه وقف على
 فلان ويكون المتولي قائما
 مقام الموقوف عليه ويكتب
 الى قاضي ممرقند ليسم الى
 المتولي اه (وفي اللؤلؤ الجلي)
 ويقل كتاب القاضي الى
 القاضي في كل حق لا يستقام
 بشجة لان كتابه كالخطاب

فوجب على من دخل في خطة القضاء بذل الجهد في القيام بالحق والعدل فقد قال بعض أئمة النصب القضاء
 بحسنة ومن دخل فيه فقد ابتلى عظيم لانه عرض نفسه للمالك اذا اخلص على من ابتلى به صير وذلك قال صلى
 الله عليه وسلم من ولي القضاء فقد ذبح بغير سكين وفي رواية ابن أبي ذئب فقد ذبح بالسكين وقال أبو قلابة مثل
 القاضي العالم كالساج في البحر فكم هي أن يسبح حتى يفرق قال بعض الأئمة وشعار المتقين البعد عن هذا
 والهرب عنه وقد ركب جماعة ممن يعتقدون منهم من الأئمة المشايخ في التبايع من هذا وصبروا على الاذى وانظر
 الى فضيلة أبي سفيان رحمه الله تعالى في الامتناع منه وصبره على الاذى حتى تخلص وكذا اغبر من الأئمة وقد
 هرب أبو قلابة الى مصر لما طلب القضاء عليه أو فاشار اليه بالترغيب فيه وقال له لو ثبت ثلث أجزائك
 فقال له أبو قلابة الفريق في البحر الى متى يسبح وكلام أبي قلابة هذا ومن تقدمه وما أشبه بذلك من التهديد
 والتخويف انما هو في حق من علم في نفسه الضعف وعدم الاستقلال بما يجب عليه وكذلك من يرى نفسه
 أهلا للقضاء والناس لا يرونه أهلا لذلك وقد قال بعض العلماء لا خير فيمن يرى نفسه أهلا لتشي لا يراها الناس
 أهلا لذلك والمراد بالناس العلماء فخير من كان به هذه الصفة من القضاء واجب وطالبه سلامة نفسه أمر لازم
 وهو اهل أن يطلب القضاء والحرص عليه مسرعة ودائمة في عمره ما بقيت الحياة وروي عن النبي عليه الصلاة
 والسلام انه قال حفر صون على الامارة وتكون حسرة وتندم في يوم القيامة من من الرضا عن شئت الفاطمة
 فمن طلب القضاء أو اراد وحرض عليه وكل اليه ونصب عليه فيه الهلاك ومن لم يسأله وامتنع به وهو كاره
 خائف على نفسه فيه أعانه الله عليه وروي عنه عليه الصلاة والسلام انه قال من طلب القضاء واستعان عليه
 وكل اليه ومن لم يطلبه ولا استعان عليه أرل الله ما يكابد وروى صلى الله عليه وسلم يا عبد الرحمن لا تسأل
 الامارة فانك ان توثم من غير سلة تمن طهارا وان توثم من سلة توكل اليها أو ما تميل القضاء بالرشوة قال
 في الخلاصة ومن أخذ القضاء برشوة قال صحيح انه لا يصير قاضيا ولو قضى لا ينفذ حكمه وبه يفتي الامام لوقد
 برشوة أخذها أو قوم عالما به لم يحز تقليده كقضاء برشوة وقال في التوازل من أخذ القضاء برشوة أو
 بشيء فهو حكمكم لو رفع حكمه الى قاض آخر يحضيه لوافق رأيه والا أباه من أخذ برشوة لا ينفذ حكمه بلا
 حاجة الى نقضه ومن أخذ بشيء فهو بمن تعلق به في القاضي لو ارتضى وحكم فنفذ حكمه فيما لم يرتض لافها
 ارتضى من الميطا قال في نوادر ابن ربه ثم نفذ فيها وقال بعض المشايخ يطال فيم سلب بالاول أخذ خمس الأئمة
 السرخصي ولو ارتضى ولده أو بعض أهوانه فلو كان يامر مورا فهو كارتشاة فمقتضاه مردود ولو كان بلا
 علمه نفذ حكمه وعلى المرتضى رد ما قبض ولو ارتضى نفقضي أرقضي ثم ارتضى أو ارتضى ابنه أو من لا تقبل
 شهادته لم ينفذ حكمه لانه علم لنفسه أو لابنه ولو ارتضى فبعث الى الشافعي أو الى آخر حكمكم بينهم لم ينفذ

(٣ - معين الحكم) في مجلس قضائه بخلاف رسالة القاضي الى القاضي في الحقوق فانما لا تقبل لان الرسول ينقل خطاب المرسل
 والنقل اقتصر على هذا الموضع والمرسل في هذا الموضع ليس بقاض وقول القاضي في غيره موضع قضائه كقول واحد من الرعية (وفي المنبع)
 واذا مات الكاتب أو عزل أو خرج من أهلية القضاء بأن ارتد أو عي أو جن أو فسق هل يعمل القاضي المكتوب اليه بكتابته ينظر ان كان
 ذلك مرض الكاتب قبل الوصول الى المكتوب اليه أو بعد الوصول وقبل القراءة لم يقض به الثاني عندهما (وقال) أبو يوسف في الاما
 يقضي به (ولو) وصل اليه ثم مرضه هذه الاشياء يقضي به بالاجماع (وكذا) لو مات المكتوب اليه أو عزل قبل وصول الكتاب اليه ثم وصل
 الى القاضي الذي لم يكن له لم يعمل به لانه لم يكتب اليه الا اذا كتب الى فلان قاضي باد كذا أو الى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين فانه
 يجوز أن يقضي به من قام مقام المكتوب اليه لان الكاتب اذا عرف الاول بعينه كتبه القاضي اليه (ولو) كتب بابتداهم فلان قاضي باد كذا

ولا هبة ولا ابتداء ولا هبة من يبيع في موضع وحش ولا يترش في ترش ولا يطعم ولا يخل عليه من يستأنس به (ولو) الا نصيبه لا يمنع من دخول البهائم عليه وأهل الاحتياج في الشورى في القضاء لا يكرهون من المكث منه طويلا (ومن) محمد بن يفرج في موت والده وولد له في غيرهما اذ لم يكن من يقوم ما بهما الا (وذكر) القاضي ان الكفيل يخرج بجنارة الوالدين والابجداد والجدات والاولاد وله غيرهم لا وعليه الفتوى (وقال) يكره الاسكاف ادلين لا يخرج (ولو) مرض في البشير وأمنه ولم يجد من يقوم عليه فترجعه كذا عن محمد بن حماد في عمالي (وهذا) اذا غلب عليه الهلاك (ومن) أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لا يخرج جمل الهلاك في الجبس وغيره سواء والفتوى على رواية محمد بن عيسى انما يطلق (وحضر) الخادم بعد (١١) التكفيل لا يطلق ليس بشرط (ولا)

يخرج الى الحمام (ومن) الامام رحمه الله تعالى انه يمنع من الوط بخصلاف الاكل لانه ضروري والظاهر عدم المنع لكن تحتل عليه زوجته وأمنه حتى يطأها في موضع خال قال يمنع من الكسب في الاصغر وان خلف ان يضره من الجبس حوّل الى سجن القمص (واذا) جبس الجبس في السجن متعتا لا يولي المال قال الامام الارسايدى يمان عليه الباب ويترك له ثبة يلقي منها الماء والخبز (وقال) القاضي الرأي فيه الى القاضي (و) يسترد له دست من الثياب ويبيع الباقي وان كانت له ثياب حسنة باعها القاضي واشترى له الكفاية وصرف الفضل الى الدين (ويبيع) ما لا يحتاج اليه في المال حتى يبدل الميف والتعاقب في الشتاء (ولو) كان له كاتون من حديد يباع ويشتريه

فيه اذا قصد بطلب حلق الحقوق وجريان الاحكام على وفق الشرع لان في تخصيصه القيام بمرض الكفاية (الوجه الثاني) ان يكون فقيرا وله مال فيجوز له السعي في تخصيصه ليسد خلته وكذلك ان كان يتعصبه دفع ضرره من نفسه فيباح له أيضا (الوجه الثالث) اذا كان هناك عالم حتى يلعن الناس فأراد الامام ان يشهره بولاية القضاء ليعلم الجاهل ويبقى المسترشد او كان هو حامل الذكرا يعرفه الامام ولا الناس فأراد السعي في القضاء ليعرف موضع علمه فيستحب به تحصيل ذلك والمنقول فيه بهذه النية قال بعضهم وقد يستحب ان يمين عليه ولكن يرى انه آمن من به وانفع للمسلمين من آخر قوله وهو ممن يستحق التولية ولكنه مقرر من هذا (الوجه الرابع) ان يكون سعيه في طلب القضاء لتحصيل الجاه والاستسلام على الناس فهذا يكرهه السعي ولو قيل انه يحرم كان وجهه ظاهر القول تعالى تلك الادارة لثمة بعماله الذين لا يريدون طوافي الارض ولا سداد العاقبة الممتيز ويكره ايضا ان كان قسما من انتم الرزق على القضاء وكان مشهورا الاحتياج ان يشهر نفسه وعلمه بالقضاء (الوجه الخامس) ان يسعى في طلب القضاء وهو جاهل ليس له أهلية القضاء أو يسعى فيه وهو من أهل العلم لكن متايب بما وجب فسقه أو كان قسما بالولاية الاتمام من أمهاته أو قبول الرشوة من الخدم وما أشبه ذلك من القماء فهذا يحرم عليه السعي في القضاء (الباب الثالث في ولاية القضاء وما يستفاد من النظر في الاحكام وما ليس للقاضي النظر في مراتب الولاية التي تميز أهلية القضاء أو شيئا منها) »

اما ولاية القضاء فقال القرافي في كتابه المسمى بالذخيرة هذه الولاية متولة اليه كم لا يندرج فيها غيره وقال ايضا في موضع آخر واپس القاضي السياسة الهامة لاسباب الحكم التي لا قدرته على التنفيذ كالحاكم الضعيف القدرة على الملوك الجبارة فهو ينشئ الالتزام على الملك العظيم ولا يخطر له تنفيذه لعدم ذلك عليه بل الحاكم من حيث انه ما حكم ليس له الا الانشاء وامانة التنفيذ فامر زائد على كونه ما كما قد يقوض اليه التنفيذ وقد لا يندرج في ولايته وليس له قسمة العناثم وتوزيع أموال بيت المال على المصالح واقامة الحدود وترتيب الجيوش وقتال البغاة وتوزيع الاقطاعات واقطاع المعادن ونحو ذلك فلا يجوز لاحد الاقدام عليه الا باذن امام الوقت الحاضر انتهى واعلم ان هذا كره من أن القاضي لا يقيم الحدود فيه نظرا والمنقول في المذهب انه اقامة الحدود اذ هو الاصل لانه لما قلنا والقضاء قال ابن عمر ومبار بن ياجر وجماعة من الصحابة اربع الى الولاية التي والجمع في الحدود والصدقات ثم القتل لا يكون لكل القضاء وبالجملة فان اقامة الحدود لا تكون لكل أحد بل ولا لكل والى لا تؤدي اليه السارعة الى اقامة الحدود من غيرهم من الفتنة والتهارج وروى عن عمر انه نهى الولاة عن القتل الا بالذمة وأيضاً انه يلزم على

من الطيب (ومن) ثم يرجع ما لله تعالى انه باع العمالة (ولو) اقلس المشتري ان كان قبل القبض يبيع القاضي المبيع لثمن (وعند) الامام رحمه الله تعالى لا يبيع اقطاع والعروض (وقال) عصام لا يبيع اقطاعا ولا خلاف في المنقول (وقيل) يبيع اقطاعا وهذا وهو الاصح (وفي) شرح التدوير في المال الحاضر وفي الغائب لا يبيع اقطاع ولا العروض وان ظفر بالذمة وله عليه ذمم فليس وايتان (وفي) شرح الطحاوي انه لا يأسد (وفي) الصغرى انه يأخذ (قال) المديون ابيع مرقى وأوفي ديني أسد القاضي ثلاثة أيام ولا يبيع ولو كان له مقرر يبيع ويبيعه من الدين ولو كان يمين قبل (واذا) وجد المديون من يقرضه ليقضي به دينه فلم يفعل فهو ظالم وان أراد الدائن اطلاقه بلا حصر او قاضي له ذلك (فان) كان أمر المديون ظاهر اشد الامس فقام القاضي يقبل بينة الامسار ويخطبه في المدعى التي تذكرها (وان) كان أمره مشكلا هل يقبل البينة قبل الجبس فيسهر وايتان اختار الامام الفضل القبول لوعامة المشايخ عدم القبول

(واستأثفت) الروايات في تأييد المدعى بدل المال القاضى عنها بعد انقضاء قدرها المنقضى في كتاب السكك المشهور من أو ثلاثة روايات الحسن
 بلوية (وذكر رواية) الطحاوى بن عبد الله بن الوليد (والصحيح) فهو ينسب المدعى لأنه الضيف والتسارع إلى قضاء الدين وأحوال الناس في
 ذلك متفاوتة (ولا يشترط في بينة الأصابع ضرورة المدعى) (فإن) برهن المطلوب على الأصابع والطالب على الأصابع فينبغي أن يكون كهيئة
 الأبرامع بينة الاقراء وانتهى (ولا) يشترط بيان ما به يثبت اليسار (وذكر) القاضى يسأل القاضى عن المجهول بعد مدة كان أخبر
 بالأصابع أنمذمه كليل ولا يخلو أن كان صاحب الدين غائبا (ولو) كان يثبت على رجل دين له ورثة صغار وكبار لا يطلع من المجلس قبل
 الاستيثاق بكامل ما غلوا (وقال) (١٢) انصافه سبحانه تعالى يثبت الاقلام بقول الشهود وهو غير لازم له ما لا يراه من وراء حجاب

عن المقرر (ومن) الصغار
 يشهدون أنهم قد
 لا تعلم له بالآخرى كسوته
 واختبرناه من أوطاننا فلم
 يخبر أحد من حاله لكن
 أدعى المدعون الأصابع
 والداين اليسار قال في التجريد
 لا يصدق في كل دين له
 بدل كتمن أو فرض أو
 حصل بمقدار التزام كمداد
 أو كماله (وفي) جامع الصدر
 وجماعته لا يصدق في المهر
 المجل ويصدق في الزوج
 وعلمه القوي (وفي) الأصل
 لا يصدق في الصداق إلا
 فصل بين وجه وجه وجه
 (وفي) الأضياء وكذا لا يصدق
 في نفقات الأكارب والزوجات
 وأرض الجنائات (رب)
 الدين إذا دعى أنه ملا
 بعد ما برهن على الإفلاس
 يخطف عند الامم وجماعته
 (قال) الامام الحلواني لو
 طالب المجهول عن الطالب
 أنه لا يعرف أنه معتمد
 به فأن نكل أطلقه وان

أقامه المدعود أحكام من صدق الحدود وغير ذلك فيجب التوسط لها بقصرها على بعض الولايات أما ما ذكره
 من أن السياسة ليس فيها مدخل فليس على الإطلاق وقد قال بعض العلماء أن حجة القضاء أعظم الخلق
 قدره وإن اليه المرجع في الجليل والخير بلا تحديد وإن على القاضى مدار الأحكام واليه النظر في جميع
 وجوه القضاء من القليل والكثير وأنه يختص بالنظر في الجرائم والتدبيرات وإن القاضى يباشر كل
 الأمور والأمران المستوفيان في أول القسم الثالث ما يدل على أنه النظر في كثير من السياسات الشرعية
 وأعلم أن القاضى يقول حليته في ذلك العرف وقد قال الامام العلامة شمس الدين محمد بن قيس الجوزية المحنلي
 أعلم أن عموم الولايات وتخصها وما يستلزمه المتولي بالولاية يتأق من الامتداد والاحوال والعرف وليس
 لذلك مدخل في الشرع فتدبر في ولاية القضاء في بعض الامكنة وفي بعض الاوقات تعديت مدخل في ولاية
 الحرب وقد يكون في بعض الامكنة والازمنة قاصر على الأحكام الشرعية فيما فيستثنى من ولاية القضاء
 في كل قطر ما يرتب به العاديات قضاء العرف وهذا هو التحقيق في هذه المسألة
 (فصل) في أمثارات المناقاة بل من أعمالهم أو طلقا قال بعض الفضلاء هم من أوون لقضاء الامور
 من غير مادة ولا نقصان ولا فرق الا كثر العمل بالنسبة الى كثر الاقطار وقلتها وان الأصل له أن يعزل
 الفرع بخلاف دكمه وهذا فرق لا يزيد في معنى الولاية وهو ما لا ينافي له ان كان في النائب ما
 الامام مسلم والاقا قول من كتب أهل الذهب بخلافه وهو أن القاضي إذا استأجر نائبه بان الامام المستأجر
 التسجيل والا فرفع الى القاضى ما يثبت عند كماله عليه في ثلثه اذ لا معنى أن يعين لمن قومه التفرق أو ال
 الايتام والعيال والتسجل في ما تراكم كومات وله أن يجبر عاين ذلك فيفعل من ذلك ما يراه باجتهاده في
 ان يعمل كلام ذلك العالم على انه اذن نائبه في جميع ما يملكه من الامام
 (فصل) في احوال ولاية الحسبة فهي تقصر عن القضاء في انشاء كل الاحكام بل ان يتكلم في الروايات
 الخارجة من الدور وبها المصاطب في الطرق لان ذلك مما يعلق بالحسبة وليس له انشاء الاحكام
 ولا تنفيذها في عقود الانكحة وتوالم امتاز ولا له أن يحكم في ريب الدور وبها الان لا يعمل في ذلك
 في نسوره ونزدها يجب على القاضى بكونه يتعرض لتخص من المسكران وان لم ته اليه وأما القاضى
 فلا يحكم الا في ما رفع اليه ووضع المسءله عليه وموضع القضاء الله
 (فصل) في احوال ولاية البرنية المستفاد من القضاء اتولى العقود والفسوخ في الانكحة فكذا واتولى
 النفاذ فيما يتعلق بالانكاح فقط في فروع اليه في ذلك المقام والابرار على ما راعى الاوصاف الشرعية
 فهذه الولاية شتمن ولاية القضاء بنفسه كنه فيما فرض اليه ولا ينفذه حكمه فيما عدا ذلك

حلف أبجدية (ويجوز) الجوس في المسجد لغير الصلوة الا لا يراه الغريم (وقال) القاضى المذهب عندنا انه لا يلزمه (فصل)
 في المسجد لانه بنى في كراهة تعالى وبه يقضى (قال) هشام سألت حماد بن عمار عن اخرج من المعين عن قنابس قال يلزمه لانه لا علم له بما جاهد
 له اتقى ماله فخرجه الملامه ذكر الملامه وأراد به المجلس بدليل انتقاريه قال قلت له فان كانت الملامه أضرب بالعبال لكونه ممن
 يشكك بالسبي في العارقات قال أمر رب الدين ان يوثق غلامه ليكون معه ولا أمانه عن طلب ما يقوته وعباله يومه وان شاعركه ايامهم
 لازمه على قدر ذلك قال قلت له ان كان غلامه يدر أن يبعه حيث يلزمه لازمه وان كان غلامه لا يقدر معه على الطلب
 خرج وطلب وان كان في ملازمته ذهاب قوته وعباله أكله ان يقيم كقيل نفسه ثم تخطى حيله (اذا قال) المدعى في ينسب وطلب عينه
 لا يستحقه القاضى لانه يرد أن يقيم عليه البينة به سدا لطف ويصعب بذلك وقد أمرنا بالبروقالة ان يملكه (قال) الامام الحلواني وبه والله

تعالى ان شاء القاضي افعال الى قوله وان شاء مال الى قوله ما كذا والى التوكيد بالارضاء للصبر واخذ بأي القواين شاء (قد) المحبون الذين
والسائر غائب ان شاء القاضي ائخذ الذين ووضعه عند عدل واطلقوا ان شاء اطلقه بكفيل ثقة بنفسه وبالمال (ول) النوازل وكذا لو برهن
المحبوس على الاقلام ورب الدين غائب (واستحسن) بعض المتأخرين ان يفتيس المرأة اذا جسد الزوج (وكان) قاضي هنبسة بهبها معه
صيانة لها من الغيبور (قال) المفتي عليه القاضي اخذت الرشوة من قريعي وقضيت على عزرة (ومن) ائخذ من السفلان مالا حراما بحق
الخصومة في الاخرة لصاحب الحق مع السلطان ومع القاض ان لم يظلمه السلطان وبعد ان ظلم عند الامام رجحه الله تعالى يكون مع
السلطان لاخير (اذا) اراد ان يذهب مع خصمه الى السلطان لا الى القاضي يجوز له ذلك شرعا (١٢) ولا يفتي به لکنه ان عجز عن الاستيفاء

عند القاضي ذهب الى
السلطان (القاضي) اذا
قام مسئلة على مسئلة
وحكم ثم ظهرت رواية
بخلافه فالخصومة المدعى
عليه يوم القيام مع القاضي
والمدعى اطلع المدعى ثلاثة
آثم بانسد المال واما مع
القاضي فلا نه آثم بالاجتهاد
لان احد اليس من اهل
الاجتهاد في زماننا وبعض
اد كيه خوارزم قاض
المعنى هل القاضي فاورده
عليه ان القاضي صاحب
مباشرة الحكم والمفتي يجب
لحكم فكيف يؤخذ
السبب مع المباشرة فاطلع
وكانه ان يقول القاضي في
زماننا لجأ الى الحكم بعد
الفتوى لانه لو ترك بلام لا
غير عام - تي يقضى به له كذا
في البرازي
الفصل الثاني في انواع
الدعوى والبيانات
المدعى من لا يجبر على
الخصومة اذا تركها وادعى
عليه من يجبر على الخصومة

فصل (١) واما ولاية الحكيم بين الخصمين فهي ولا يتستلذه من احد الناس وهي تسبع من القضاء
متعاقبة بالاموال دون الحدود والقصاص كما هو مشروح في الفصل الثامن
فصل (٢) واما ولاية السماع وبيبا للمدقة فلهم انشاء الحكم في الاموال الزكوية خاصة فان حكموا
في غير ذلك لم ينفذ له من الولاية
فصل (٣) واما ولاية الخرص فليس لتوليها انشاء حكم وليس له غير خرم مقادير الثمار وكم يكون
مقدارها اذا ايسر وفيه في ذلك بغيره الحكم وقد اختلف العلماء في ما لو تبين خطأ وهل يرجع الى ما تبين
او هو حكم مضي وهذا عند القائل به
فصل (٤) واما ولاية الحكيم فهي تسبع من القضاء قضية عامة فينفذ حكمها فيما ترضى اليها
من امر الزوجين على ما هو مبسوط في محله ولا ينفذ حكمها في غير ذلك
فصل (٥) واما حكم الحكيم في براء الصيد فهي ولاية مستندة من احد الناس ينفذ حكمها مع
اتفاقها فيما يتعلق بالجزء فقط
فصل (٦) واما الولاية على صرف النفقات والغروض المقدرة مستحقها وايصال الزكاة لامتثالها وتسميتها
الاغتنام وايصال مال الغائبين اليهم ونحو ذلك مما فيه تنفذ فاما لها كالتفاد في التنفيذ في الانشاء
فصل (٧) واما ولاية القاسم الذي يقيم القاضي والكاتب والترجمان والمقدم ونحو ذلك فهو لاء ليس
لهم ان ينشروا حكم ولا ان ينفذوا شيئا
فصل (٨) واما الولاية التي يندرج القضاء في ضمنها فهي انواع (النوع الاول) الامارة الكبرى
واهلية القضاء جزء من اجزائها وكذلك اهلية السياسة العامة فهي صريحة في تناول ذلك (النوع
الثاني) الوزارة قال بعضهم يجوز التفويض في جميع الامور لوزير ويختص الامام منه بثلاثة اشياء
لا يفسد الوزير ولاية العهد ويعقدها الامام لمن يريد فيكون اماما للمسلمين بعده كمن عمل ابي بكر رضي الله
منه ولا يستغنى من الولاية والامام الاستغناء من الامامة ولا يعزل من قاده الامام ويسمى هذا الوزير وزير
تفويض وهذا مع وجود اهلية القضاء والافه وجاهل لا يجوز له القضاء واما وزير التنفيذ ووزير الاستشارة
فليس لهما اهلية الحكم ووزير التنفيذ هو الذي اذا حكم الامام بشي نفذ (النوع الثالث)
الامارة وهي على اربعة اقسام القسم الاول كلاله مع الخلفاء في الامارات على بعض الاقاليم فهذه
صريحة في افادة اهلية القضاء اذا صادفت الولاية اهلها ومحملها من العلم وتشمل اهلية السياسة وتدير
الجيش وقسم الغنائم واما ايت المال (القسم الثاني) ان يكون الامير ومرا الكه لم توضع

أي على الجواب (وقال) محمد رحمه الله في الاصل المدعى عليه هو المنكر وانما اقتصر عليه لانه اذا عرف المدعى عليه عرف المدعى (ولو) كانت
الدعوى غير محبسة فادعى المدعى عليه المدفع هل يسمع وهل يمكن اثبات دعواه من غير تصحيح الدعوى اذ ان المناجحة فيه (ولو) كتاب
الرجوع من الشهادات ما يدل على ان المدعى المدفع مطالب بتصحيح الدعوى كذا في المجمع (وفي) الحيا القاضي يخبر ان شاء سأل المدعى عليه
جوابه وان شاء نظر البس واذ اسأه وجب عليه الجواب واذا وجب عايد الجواب فلا يحلوا ما ان يقرأ أو ينكر أو يسكت فان اقر قضى القاضي
على المدعى عليه بوجوب اقراره لظاهر مدق دعواه بالقرار وان أنكر سأل القاضي من المدعى اليه المظاهرة لصدق دعواه فقال آت بيته لقوله
عليه الصلاة والسلام بين اختم الماضى والكيدى بين يديه المدعى آت بيته فقال لا فقال آت بيته (فان) أحضره قاضى عليه باليمين فاذا
آتى المدعى بشاهدة تدرج بجانب جهة الصدق به لكن عارضه شهادة الاصل فان اذ لم يخطت في الاصل برتبة من الحق وقدر به فلا يمين شاهد

وقد اجماعا على الفروع ويجعل كل كليل بما اذا ابلغها عليه (وفي الحقيقة) لو اقر قول الاطام الثاني رحمه الله تعالى في ما رواه الذين بان ذلك الكليل
 كان حسنا واما بالناس (عين) في رجل ادعى ان امرأته ملكه اشتراها من فلان الغائب وصدة ذواليد على ذلك القاضي لا يأمره باليد
 بالتسليم الى المدعي حتى لا يكون قضاء على الغائب بالشرع باقراره مستكذبا في العادي (وفي) ايضا اذا ادعى على رجل انه كليل عن فلان
 بما يدوبه عليه فأقر المدعي عليه بالكفاة وانكر الحق فأقام للمدعي البينة انه غائبه على فلان كذا فانه يقتضي ان المدعي حتى الكليل الحاضر
 وفي حق الغائب جيه حتى لو حضر الغائب وانكر لا يلتفت الى انكاره (قال) رجل لامرأة رجل غائبان زوجا وكفى ان أحلك اليه
 فقالت انه قد طلقني ثلاثا وأقامت البينة على ذلك يقتضي بقصر يد الوكيل منها ولا يقتضي (١٥) بالطلاق على الغائب حتى لو حضر الغائب
 وانكر الطلاق فتحتاج المرأة

الى اقامة البينة (قال)
 لامرأته ان طلق فلان
 لامرأته فأنت طالق ثم ان
 امرأتها طلقها بعد ثلاث
 طلق امرأته ودلان غائب
 وزوج المدعية حاضر
 وأقامت البينة لا تقبل ولا
 يحكم بوقوع الطلاق عليها
 لان بيئتها على طلاق فلان
 الغائب لا سمح لان في ذلك
 ابتداء القضاء على الغائب
 وقد اتى بعض المتأخرين
 بتبول هذا البينة بوقوع
 الطلاق الا ان الاقوال أصح
 (الانسان) اذا أقام بينة على
 شرط حقه باثبات فعل على
 الغائب فان لم يكن فيه ابطال
 حق الغائب تقبل هذه البينة
 وينصب الحاضر خصما عن
 الغائب وان كان فيه ابطال
 حق الغائب من مارق أو
 عاق أو بيع أو ما أشبه ذلك
 أفتى بعض المتأخرين
 انه يقل ويقتضي على الحاضر
 والغائب جميعا وبه أخذ
 خمس الاثنية الاوز جندى

فعل أبو بكر في استخلافه عمر رضي الله عنهما وأهل القضاء من كان علما بالكاتب والسنة واجتهادا الرأي
 لقوله عليه الصلاة والسلام لعلماء دين بعثه فاضيا الى اليمن ثم قضى به عازا طليت ولان القاضي مأثور
 بالقضاء بالحق قال الله تعالى يا داود انا جعلناك خليفة في الارض فاحكم بين الناس بالحق وانما يمكنه القضاء
 بالحق اذا كان علما بالكاتب والسنة واجتهادا الرأي لان الحوادث عمدة والنصوص معدودة فلا يجد
 القاضي في كل حادثة نصا يفصل به انما هو موقفتا الى استنباط المعنى من النصوص قايه وانما يمكنه ذلك
 اذا كان علما بالاجتهاد والعدالة ليست بشرط للأهلية بل هي شرط الأولوية حتى ان الفاسق يصح قاضيا
 لكن الأفضل ان يكون القاضي عدلا وعند الشافعي رحمه الله لا يصح قاضيا وهو رواية الخشاف حتى ان
 الفاسق لو تقلد القضاء بصير قاضيا ولو قضى بذلك قضاءه عندنا خلافا لشافعي وهو بناء على أن كل من صلح
 ما هذا عندنا يصلح قاضيا لان القضاء يمتنع على الشاهد من الحيطة قال بعض الفضلاء وجمهور المتقدمين في
 هذا الزمان لا تجسد عندهم من آثار العباد والتابعين كسيرة نبي وانما هو مذهب امامهم وقد أطل
 الناس الكلام في صفة من يصلح للقضاء قال بعضهم ومن صفته أن يكون غير مستكبر عن مشورة من معه
 من أهل العلم ورعا لا يفتك انما نامنا يا غير يقول زعمنا في أيدي الناس عاقلا مرضى الاحوال مرفوقا
 باحتياطه في نظر نفسه في دينه وفيما جل من أمره ومن ولي النظر لهم غير مدع وتوراهميا هو سامن
 غير غضب متواضعا من غير ضعف ما كاث شهادة الدول لا يطلع الناس منه على عورت ولا يخشى في الله لومة
 لائم ولا ينبغي أن يكون صاحب حديث لا يثق به أو صاحب فتنة لا يثق به عند علما بالفتنة والاكثار وتوجه
 الفقه الذي يؤمنه الحكم قال عمر بن عبد العزيز من راقب الله تعالى فكافته عقوبته أشرف في نفسه من
 الناس ووجه الله السلامة وقال بعضهم ينبغي للقاضي أن يكون متيقظا كثيرا للقرآن من الجبل وما يتم منه
 على العقل الناقص أو المتهاون وان يكون علما بالشروط عارفا بما لا يمتنع من العربية واختلاف معاني
 العربية والعباران فان الاحكام تختلف باختلاف العبارات في المعاني والاقراء والشهادات وغيرها ذلك
 ولان كتاب الشروط هو الذي يتضمن حقوق المحكوم له وعليه والشهادة تسمع بما فيه فقد يكون العدو واقفا
 على وجهه مع أو لا يصح فحجب أن يكون فيه علم بتسبيل ذلك وعمله وينبغي أن يكون تفسير رائد في النهاء
 وذلك أمر رائد على الفتنة والغش من ذلك لانه يحمل على الحكم بالفراسة وتوطيل الطرق الشرعية من
 البينة والاثبات وقد فسد الزمان وأدله واستحال الحال

(الفصل الثاني) في الاحكام اللازمة للقاضي في سيرته والاكتساب التي لا يبعد تركها وما جرى عمل
 الاحكام بالاحدية ونبدأ برسالة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه المعروفة برسالة القضاء ومعاني

(لو) طالب بدين الكليل بالدين فقال الكليل المدون اداء والمدون غائب فأقام الكليل بيته على اداء الدين تقبيل ويقتصب الكليل
 خصما من المدون لانه لا يمكن دفع رب المال الا به ذاقته تب خصما عنه (وفي الحقيقة) وما رواه الطائري اذا ادعى انسان على آخر والقاضي
 يعلم انه مدعى لا يجرى له حكم عليه لا يجوز له حكم عليه لا يجوز ايضا تفسير المدعى ان ينصب القاضي وكيلا عن الغائب لسمع الخصومة عنه (وكذلك)
 لو حضر رجل غيره عند القاضي لسمع الخصومة عليه والقاضي يعلم ان الحضرة ليس بخصم فانه لا يسمع الخصة وتطليها وانما يجوز نصب الوكيل
 من خصم اختفى في بيته ولم يحضر مجلس الحكم بعد ما بعث القاضي امناءه الى داره وتودى على بلبدارم (ودكر) في نهادات الجامع ورجل
 غاب فامر رجل فادعى على رجل ذكر انه ضريم الغائب وان الغائب وكله بطالب كل حق له على قمراته بالكوفة وبالجمعة فادعى عليه
 ينكر وكالته فأقام المدعي بيته على وكالته ونقض القاضي عليه بالوكالة (قال) صاحب الفصول هذا المسئلة ان لو جوار الحكم على

(وقيل) أي الثاني أن الحكم على المضر يجوز (وقيل) يعني أن تكون هذه المسئلة على رأيين (وإذا قضى) على وكيل الغائب أو على
 من أئتمن يقضي على الغائب وعلى الميت ولا يقضي على الوكيل والوصي ويكتفى بالعجل أنه قضى على الغائب وعلى الميت بحضور وكيله
 ويحضر قومه لأن هذا الأصل تضمنه على الغائب روايتان من أصحابنا (وكان) ظهير الدين للرعية في يفتي في القضاة
 على الغائب بعدم النفاذ (وفي الروايات) إذا قضى باليمين أو باليمين على طبعه مال عند الناس لا يدفع إلى القاضي له حتى يحضر الغائب (وكذا)
 ذكر في اجتناب الناطق وزاد أن ثقة المرأمة والأولاد الصغار والوالدين (ولو) أن وجلا جاء إلى القاضي وقال إن هذه الدابة وديعة عندي
 وقد غلب المالك ولم يترك الثقة فربي (١٦) بالانطلاق عليها رجع بالثقة عليه أو قال التفتت هذه الدابة أو ردت هذا إلا بقي من مسيرة

مستور والمالك غائب فطالب منه
 أن يقضي بالثقة حتى يرجع
 على المالك فإن القاضي
 سأل عنه باليمين أو أقامها
 قضى باليمين على الغائب فإذا
 حضر يرجع عليه (وفي
 العمادى) وإذا قال الغريم
 للمالك لم أفكك مالك
 اليوم فامرأته كذا فتواوى
 الطالب ونحشى الطالبان
 لا يظاهر اليوم فينتهون في
 يمينه فأنظر القاضي القصة
 فتصيب من العاتب وكذا
 وأمر الوكيل بنقض المال
 من المالكين في بركة من
 المال وكم بما حكم آخر
 بأن أبانوف باللاجوز
 إذا ذكر في آخر القضية
 وهذا قولهم وإن خص قول
 أبي يوسف ما ذكر (وذكر)
 الناطق أن القاضي ينصب
 كذا من الغائب ويحضر
 ماله ولا يحنث المالك (قال)
 الناطق وعليه الفتوى
 (وذكر) وشهد الدين في
 دنا به ادعى في يد رجل
 وأراد حمله لجان القاضي

الأحكام وعليها استندت الأحكام وقد ذكرها كثير من العلماء وصدروا بها كتبهم وهذه الرسالة
 أصل فيما تضمنته من فصول القضاء وهي بسم الله الرحمن الرحيم من عمر أمير المؤمنين إلى أبي موسى الأشعري
 سلام عليك فاني أجد الله الذي لا اله الا هو أما بعد فإن القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة فأنهم إذا أدى اليك
 وانفذوا تبين لك فإنه لا ينفع تكلم بحق لا نظادته سوى بين الناس في وجهك وجعلك وعدك حتى لا يأس
 الضعيف من عدك ولا يطمع الشريف في حيلك واليمين على الذي واليمين على من أنكر واليمين على من
 السابن الا له لأجل حرام أو حرم حلالا لا يمنعك قضاء قضيت به بالامس ثم راجعت فيه فليسك وهديت فيه
 رشداً أن تراجح الحق فإن الحق ومراجعتك من الباطل والتمادي فيه والقهم القهم فما تلج في
 صدرك لا يلبك في الكتاب والسنة اعرف الامثال والاشكال وقس الامور عند ذلك واعمد إلى أحسنها إلى
 الله وأشهرها بالحق فيما ترى اجعل للمدعي حقا غاليا أو يمينه أجلا يتهو اليه فان أحضر يمينه أخذت بحقه
 والأوجه عليه القضاء فان ذلك أجلى للعي وأبأن في العذر والمسلمون عدول بعضهم على بعض الا بآلوا
 في حد أو جرح ياطيه شاهد ضرر أو طعنا في ولاء أو نسب فان الله تعالى تولى منكم السراير وردتكم بالبينات
 والأعمال والمالك والقاتل والنجر والتأذي بالناس والتكبر في صوم عندنا هو مات في موطن الحق التي
 يوجب الله ما لا جرم يحسبم الذي عرفانه من يبلغ ما يمتو بين الله ولو على نفسه يكفيه الله ما يسوي الناس
 ومن نزل من الناس امر ما يعلم الله مشاهة الله فالحق ثواب الله في عاجل رزقه ووفاء ربه والسلام
 (نصل فيما يلزم في خاصة نفسه) واعلم أنه يجب على من زولى الفناء أن يعالج نفسه على آداب الشرع
 وحدا المروءة والهمة وتوفي ما يشينه في دينه ومروءته وهفوه أو يحمله في نفسه وهيمته فإنه أغل لأن
 نزل اليه ويتردى به وليس بسعة في ذلك ما سيع غير خالين اليه مصر وفروقه ومر انطاة على الاقتداء
 بهد به وقوة ولا ينبغي له بعد الحصول في هذا المنصب سواء وصل اليه برغبته في وطرح نفسه عليه أو امتنع
 به وهو من عليه أن يهذب طاب الخط الاخص والسن الاصل فربما حله على ذلك استة ان نفسه لكونه
 من لا يستغن المنصب أو زهد في أهل عصره ويأمنه من استصلاحهم واستبدادهم حو من علاج أمرهم
 وأمره أن لا يمارسهم في يوم القضاة وقلة الالتفات إلى الخير فانه ان لم يسع في استه لاح أهل عصره فقد أعلم
 نفسه في آلي بسد إلى المالكه ويس من قدار الله أنه إلى عباده بالرجة فيلج ذلك إلى أن عشي على مله
 هاهنا أغل زمانه ولا يبال بأي شيء وقع فيه لاهته فساد الخلال وهذا أشد من مغبة لقة وأدهى من كل
 ما يتوهم من البلاء لا أخذ نفسه باله اندنو يسى في استنساب الخير وبالله ويستسلع الناس بالرهبة
 والرجة يشدهم في الحق فان الله تعالى يفضله يعمل له في ولا يتم جميع أمورهم فربما خراولا يجعل حفظ

فأنكر المارعى عليه ان يكون في يده جاء المدعى وشاهد من شهد ان هذا العين كان في يد المدعى عليه قبل هذا التاريخ بسنة من
 أصل تميم وهل يجبر المدعى عليه على اختيار هذه اليمين أم لا كانت واقعة اقترى ينبغي ان تقبل لانه أثبت يده في الزمان الماضي ولم يثبت
 بخروجه من يده وقد وقع الشان في ذوال تلك السنة فثبت اليد مالم توجد المنزل (قال) خمس الآلة الخلواني ومن المقولات مالا يمكن احضاره
 عند القاضي كالصبرة من الدماء والقطيع من الغنم والقاضي فيه بالخيار ان شاء حضر ذلك الموضع لو تيسر له ذلك وان كان لا يترى باله الحضور
 وكان مأذوبا بالاستخلاف يمت خائفة إلى ذلك الموضع وهو نطير ما إذا كان القاضي يجلس في دار ووقع الدعوى في جمل لا يسعه باب
 دارة فانه يخرج إلى باب دارة أو يأمر نائبه حتى يخرج ليشير إليه الشهود ويحضرته (وفي القدوري) إذا كان المدعى به شيئا يتعذر نقله
 قال في فانه بالخيار ان شاء حضر وان شاء غيّر (قال) فخر الإسلام على البردوي وإذا كانت السمعة متفقاً في حق القاضي ان

يكتفى بالمدى بيان التهمة من كنهه ولم يبين تسمع دعواه (وفي المبرور) رجل ترك الدعوى ثلاثين سنتاً ولم يكن له مانع من دعوى غيره ثم ادعى بعد ذلك لا تسمع دعواه لأن ترك كنهه التمكن دليل على عدم الحق بظاهرا (وذكر) في الحيا رجل له على آخر فليس أو طعام فاشترى ما عليه بدراهم أو دنانير وقره قبل نقد الثمن كان العقد باطلا (قال) العمادى وهذا فصل يجب حفظه والناس متغالبون فان العادة فيها بين الناس ان من كان له على آخر حيلة أو شبر أو ما أشبه ذلك فساخبا ياخذ بمن هو عليه من غلاما لعل السر خطا بالذهب والقضبة يثن ذلك ويعمونه فيها بينهم تقويم الحيلة فانه فاسد لكونهما اضرعا من دين بدين (وفي النشرة) رجل ادعى دارا أو صدرا آخر أو متغولا لا يدور رجل ملكا مطلقا وأقام بيعة على الملك المطلق فضى بيعة الخارج منه لما اتنا الثلاثة ورحمهم (١٧) الله تعالى (وهذا) اذا لم يذكر تاريخا

وأما اذا ذكر ان كان له على غيره فكذا ذلك يقضى الخارج وان كان تاريخ أحدهما أسبق يقضى لا سبقهما تاريخا (ولو) ادعى حيا وقال في دعواه هذا الحار غاب عن من ذكره فقال المدعى عليه اني أقيم البيعة ان هذا الحار ملكى ولى يدي منذ سنة أو ما أشبه ذلك يقضى للمدعى ولا يلتفت الى بيعة المدعى عليه لان ما ذكره المدعى من التاريخ تاريخ بيعة الحار عن يده لا تاريخ ملكه فكان دعواه على الملك مطلقا خاليا من التاريخ وصاحب اليد كذا التاريخ اذا ان التاريخ حلة الافراد لا يعتبر عدد أي حصة من الله تعالى وكان دعوى صاحب اليد دعوى مطلقا الملك كدعوى الخارج فيقضى بيعة الخارج اه (وفي العمادى) الخارج وذو اليد اذا ادعى الشراء

من الولاية المباحة بالرياسة واذا لاوامر والثلث بالمطامع والملابس والمساكن فيكون ممن خوطب بقوة تعالى أذهبتم طيباتكم في حياتكم الدنيا وليعهد أن يكون جيل الهيبة ظاهرا لا به وقور المشية والجليلة حسن النطق والصمت محترفا في كلامه من الفضول وما لا يلج به كذا بعد حروفه على نفسه عدايات كلامه محضوط وزال في ذلك ملحوظ وليقل عند كلامه لاشارة يسده والاتفات بوجهه فان ذلك من عمل المتكلمين ومنع غير المتأدين وليكن فحكمة بينهما وتظهر فرائد وتوسما وإطرافه تفهما ويلزم من الصمت الحسن والسكينة والوقار ما يحفظ به مروءة فتميل الهمم اليه ويكبر في نفوس الخصوم من الجراءة عليه من غير تكبر يظهره ولا اعجاب يستشعره وكلاهما شين في الدين وعيب في أخلاق المؤمنين (فصل) في لزوم القاضى أمور منها انه لا يقبل الهدية من الاجنبي اذا كان لا يهدى اليه قبل القضاء لانه يحتمل ان الهداء لاجل القضاء حتى يميل اليه متى وقعت الخصومة ولذا قبل الهدية اذا يصنع قالوا بردها للمهدى ان أمكنه الرد وان لم يمكنه الرد على صاحبه يضعه في بيت المال هكذا ذكر محمد في السير الكبير وان كان يهدى اليه قبل القضاء فان كان له خصومة لا ينبغي له أن يقبل من عليه الخصم فان لم يكن له خصومة فان كانت هذه الهدية تشمل تلك أو أقل فانه يقبلها لانه لا يكون آكله فضائلا من سبابة المهاد اذ قلت على الهداء لتورثوا القضاة ولا القضاة وان كان أكثر رد الزيادة لانه انما زاد لاجل القضاء ليميل اليه متى وقعت الخصومة وتقبل الهدية من ذي الرحم المحرم من المحيط (قلت) والاصوب في زماننا عدم القبول مطلقا لان الهدية تورث اذلال المهدى وانما ضاع للمهدى اليه وفي ذلك ضرر القاضى ودخول الفساد عليه وقيل ان الهدية تطلبي نور الحكمة قال ريعتاك والهدية فانها ذرية الرشوة وكان النبي عليه السلام يقبل الهدية وهذا من نحو ما صلى الله عليه وسلم معصوم عما يتقى على غير منها ولما رد عمر بن عبد العزيز الهدية قبله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلها فقال كانت هدية ولنا رشوة لانه كان يتقرب اليه لنبوته لالولايته ونحن يتقرب اليه بالولاية وقال عليه السلام يأتي على الناس زمان يستحل فيه الصمت بالهدية والقيل بالوعدة يقتل البرى على عطاء العامة (ومنها) أنه لا يبيع ولا يشتري في مجلس القضاء لنفسه لاروى من مروضي افعنه انه يكتب الى شريح لا تسار ولا تضر ولا تتبع ولا تشترى في مجلس القضاء وشهد الجنابة ويعود المريض ويحب الدعوة ولكنه لا يبيع في ذلك المجلس ولا يمكن أحدا يتكلم بشئ من الخصومات لان الخصم الاخر يتهمه ويحب الدعوة العامة كالعزم والحنان (ومنها) انه لا يجيب الدعوة الخاصة لعشر ثمانية ما فوقها عامة لان الدعوة العامة ما اتخذت لاجل القاضى بل اتخذت لاجل العامة ولا يصير القاضى آكله فضائلا (ومنها) أنه ينبغي له التسرع من طلب الخواج من ماعون أو دابة

(٢ - معين المحكمات) من واحد أو اقام بيعة ولم يورث حاجة فضى لى البدان أو غ الخراج لا يعمل به لان التاريخ في حق خبره والقض في حق ذى البدع ما بين وانه دليل على سبق عقد المعاينة أقوى من الخبر الا اذا أرخا تاريخ الخارج أسبق فيقتضى الخارج (وي) شرح أدب القاضى للمسام الشهود ان ادعى ان ابيات وهو وارثه ولا وارثه غيره وادعى دارا في يد رجل انهما كانت لا يبعثان وتر كها ميراثه والذي في يده الدار ينكر ذلك فاقام المدعى بيعة ان الدار كانت لا يبعثان وتر كها ميراثه وانهم لا يعلمون لا يبعثان غيره فان الحكم بحكمه بالدار لانه أثبت سبب انك لنفسه بالحجة يقضى به (قال) ولو أتر بعلامات له ورثة فضر واحد منهم وادعى وفاة ابيه وادعى دارا في يد رجل انهما كانت لا يبعثان وتر كها ميراثه وليسأر ورثة ابيه وهم فلان وفلان والذي في يده الدار يجحد هذا كله فاقام الابن شاهدين على وفاة ابيه وهذه ورثته وان هذا الدار لا يبعثان وتر كها ميراثهم ولم يحضر منهم وارث غيره فان القاضى يقبل ذلك ويحكم بالدار لا يبيع يدفع الى هذا الذى

أحكام اليمين فيها لأن الواحد من الورثة يتعصب لنفسه فيما ثبت له من الورثة على الميت وأما نصيب الباقي فأنما اتفقت في دفعه كما مضى
واحد منهم أخذ حصتها ولا يكفها هذه اليمين على أنها كانت لا بد وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى (وقال) أبو يوسف ومحمد رحمهما الله
تعالى يدفع إلى السدي حصته منها أو ينزع الباقي من يد المدعي عليه ويجعل على يد رجل عدل حتى يحضر من يني من الورثة وأجمعوا على أن
المدعي عليه كل من قرأ دفع إلى الورث الحاضر نصيبه والباقي يترك في يدي اليد (إذا) حضر رجل واحد في دار أو يدرج رجلانها لا يسمون تركها
ميراثه وأقام على ذلك يمينه ولم يشهدوا على عدد الورثة ولم يعرفوه ولكن قالوا تركها ميراثا للورثة فأنه لا تقبل هذا الشهادة ولا بدع اليمين
حتى يغير يمينه على عدد الورثة لأنهم (١٨) لم يشهدوا على عدد الورثة لا يصير نصيب هذا الواحد ما لو ما والتمس فيه الميراث من غير (وهنا)

ثلاث فصول الأول هذا
(والثاني) لو شهد الشهود
أنه ابنه ووارثه ولا فائدة
وارثا غيره فإن القاضي
يقضي بجميع التركة
من غير تلوم (الثالث) إذا
شهدوا أن ابن فلان مات
هذه الدار ولم يشهدوا على
عدد الورثة ولم يقسوا في
شهادتهم لا يعرف له وارثا
غيره فإن القاضي يتلوم في
ذلك زمانا على قدر ما يرى
فإن حضر وارث غيره قسم
الدار بينهم وإن لم يحضر
دفع الدار إليه وهل يأخذ
منه قليلا بما دفع إليه قال
أبو حنيفة لا يأخذ منه
قليلا (وقال) أبو يوسف
ويحمد يأخذ منه قليلا ثم
قال إنما يدفع إلى الورث
الذي حضر جميع المال
بعد التلوم إذا كان هذا
الوارث من لا يجب بغيره
كأب والابن أما إذا كان
من يجب بغيره كالجد والأخ
وأعم فإنه لا يدفع إليه المال

(ومنها) أنه لا ينبغي له أن يأتي إلى أحد من الناس إلا الذي ولا موحدة لأن من دونه وصية (ومنها) أنه ينبغي له
أن يحتجب بطلانة السوء لأن أكثر القضاة إنما يأتي عليهم من ذلك ومن يلب ذلك عرفه (ومنها) أن يحذره
كتابا يكتبه ويكتب ما يقع في مجلسه بين الخصوم ولا يجعل كاتب الحكم ميا ولا جارا ولا مدبرا ولا مكاتبا
ولا محدودا في حذف ولا ذميا وقد ذكر بعضهم في أوصافه أربعة وهي العدالة والعقل والرأي والحفة وإن
لم يكن عليها أحكام التصرع فلا بد أن يكون عالما بأحكام الكتابة وقال بعضهم أن يكون كاتبه عدلا قضا
يكتب بين يديه ثم ينظره وفيه وظاهر كلام المتقدمين أن ذلك على وجه الاستعانة به في بعض ما يكتب
لأنه أنفي للنسبة والتخليط لأنه ربما يخدع بالرشوة فيزبد أو يفتن فيما يكتب فيؤدي إلى إبطال حقوق
الناس ويكتب ما جرى في مجلسهم الدعوى والانسكار ويقام اليمين لا احتمال أن يقع الاختلاف فيما جرى
قبل القضاة فمن الحاجة إلى الرابحة اليمين يكتب بحضور الخصمين لكيلا يتم ثم يقرأ ما كتب على
الشاهد من فان كان فيه خلاف أخبر به ثم ينظر فيه القاضي فان كان كالجري وقع بطلان الكتاب شهدا
عند ذلك (ومنها) أنه ينبغي له أن يتخذ من رجلا إذا اتهم اليمين لا يتكلم بالعرية ولا بهم منه
فليترجم عنه فقم مسلم ما دون والاثنان أحسب البينة أن يكون عدلا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد
والشافعي لا يجوز إلا رجلان أو رجل وامرأتان وكذلك لا يجوز رسول القاضي إلا بالرسد الواحد يكتفي
عندهما من الخط (ومنها) أنه ينبغي له أن يستعان أهل الدين والأمانة والعدالة والتزاهة ليسعين بهم على
ما هو عليه ويقوى بهم على التوصل على ما ينويه ويغفروا عنه فيما يحتاج إلى الاستعانة به من الخطر في
الوصايا والأجاس والقسمات وأموال الأيتام وغير ذلك مما ينظر فيه (ومنها) أنه يجب به أن يكون أموانا في ذي
الصلحين فإنه يستدل على المرء بصاحبه وغلامه وبأمرهم بالرفق واللين في غير ضعف ولا تقهير فلا بد للقاضي
من أعوان يكونون حوله ليزجروا من يبغي زجر من المتعصمين ويأتي أن يخفوا منهم ما استطاع وقد كان
الحسن رضي الله عنه ينكر على القضاة اتخاذ الأعوان فلما رآه في القضاء وشوش عليه ما يقع من الناس عنده
قال لا بد له من رزق وان استغنى عن الأعوان أملا كان أحسن قال بعضهم ولا يكون الأعوان إلا
تقيا مؤنسا لأنه قد يطلع الخصوم على ما لا ينبغي أن يطلع عليه أحد والخصمين وقد يروى على التبع والاذن وقد
يخاف منه على الأعوان إذا احتجوا الخصام فكل من يستعين به القاضي على قضائه ومشرورته لا يكون
الاعتقائا مؤنا

(فصل) في وأرراق الأعوان الذين يوجههم في صالح الناس ورفع المدعي عليه رتبة سير ذلك من حقوق
الناس يكون من بيت المال كما حكم في أرراق القضاة لا ينبغي للقاضي أن يجعل لهم شيئا في أموال المساكين

وأما إذا كان من لا يجب بغيره ولكن يختلف نصيبه كالزوج والزوجة فإنه يدفع إليه أقل النصفين (وقال) محمد وأبو حنيفة
النصف الزوج والمرأة (وقال) أبو يوسف أقل النصفين وقول أبي حنيفة خروج الله تعالى مضارب في بعضها مثل قول محمد فبما إذا
كان الميت امرأة أو المدعي زوجا في بعضها مثل قول أبي يوسف أنه يدفعه أقل النصفين هذا اختلاف الروايات عنه
في ذلك أما إذا كان الميت زوجا أو المدعي امرأة ففيه روايتان في ظاهر الرواية عنه يدفع إليها ربع الثمن لأنه قد يكون الزوج أربع نسوة فيكون
نصيبها ربع الثمن (وقد روي) أخرى من أبي يوسف أنه يعطى لها ربع الميراث كذا ذكر عن محمد وأما إذا كان الميت امرأة أو المدعي زوجا
ففيه روايتان أيضا في ظاهر الرواية عنه يدفع إليه الربع انتهى (المساومة) وما يشبهها كالإيداع والامتياز والاستهباب
أثرار بانه لئلا يدفع من الدعوى من المسامحة وغيره (طلب) نكاح الامهات مع بن دهمي فملكها وطلب نكاح الحر متاع من دعوى

نكاحها (وفي القصة) أحضر ابن الميت تديان أبك أنطوني كذا دينا وأشار إلى الابن ولم يذكر اسم الأب ونسبه أو شهد الشهود
 بهوماذ كرا لا يسمع ويشترط كرا اسم ونسب (وليه أيضا) قال المدعي عليه المدعي لا أعرفك فلما ثبت الحق بالبينه تديان لا يسمع
 (ولو) ادعى اقرار المدعي الوصول أو الاتصال يسمع (نوع في كيفية البين والاستدلال) ويختلف المدعي عليه بآفته تعالى (لقوله
 عليه الصلاة والسلام) لا تحلفوا بآبائكم ولا بالطرائف من كان منكم ما قد يختلف بآفته أوليذر (وفي البسوط) الحرف والمملوك والرجل
 والمرأة والقاسق والمالح والكافر والمسلم في البين سواء وتلقا البين بكرا أو صاف آفته تعالى بأن يقول القاضي قل واقه الذي لا اله
 الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الطالب الغالب المدرك المهلك الذي يعلم من السر (١٩) ما يعلم من العلانية المعلن هنا طين

ولا قبلت هذا المال الذي
 ادعاه وهو كذا وكذا ولا
 شيء منه (والاختيار)
 في صفة التخليط إلى القاضي
 بزميله من أمهاته
 تعالى وصفاته وينتص
 ماشاء ولكن يحاط فيها
 من الواو الماطفة لئلا
 يتكر عليه البين إذ
 المستحق بعين واحدة حتى
 لو قال واقه الرحمن والرحيم
 تميرا بآبائنا (ثم) انتص
 المشايخ فيصنعهم من يقول
 القاضي بالخيار أن شاءه
 وان شاء لم يخطئ كل مدعي
 به وعلى كل مدعي عليه
 ومنهم من يقول يستبرأ
 المدعي عليه أن صرف بالصلاح
 اكتفى بكرا اسم آفته تعالى
 وان عرف بغير ذلك الوصف
 فخطئ البين ومنهم من
 يقول يعتبر بحال المدعي به
 ان كان مالا حظيا بآفته
 في البين وان كان حقيقيا
 اكتفى بكرا اسم آفته تعالى
 ولا يختلف بالطلاق ولا

واذا كان لهم رزق من بيت المال فلا يجوز لهم أن يخطئوا على القضايا التي يبعثون فيها كما لا يجوز لأهله أن يخطئ
 شيء فان لم يصرف لهم شيء من بيت المال وقع القاضي الطالب طابا برفع به الخصم إلى مجلس الحكم فان لم
 يرفع واضطر إلى الامور فليجعل القاضي لهم شيئا من رزقه إذا أمكنه وقد رجع عليه فان عجز عن ذلك فاحسن
 الوجه أن يكون الطالب والمستأجر على التوفيق في احضار الطالب ورفع فيتنفق مع العوين على ذلك بما
 راء الا أن يبين له ابدأ الطالب بالطالب وأنه امتنع من الحضور بعد أن دعاه فان أجروا العوين الذي يحضره
 على الطالب لو كان لم يتفق العوين والمدعي على شيء وأحضره فقد ذكر في القصة أن لصاحب المجلس الذي
 نصبه القاضي لاجلاس الناس واعدادهم بين يديه أن يأخذ من المدعي شيئا لأنه يعمل به باتحاد الشهود
 على الترتيب وغيره لكن لا يأخذ أكثر من درهمين العدلين الدائنين من الدراهم الزائفة زمانا
 ولو كلاء أن يأخذوا من يعملون من المدعين والمدعي عليهم ولكن لا يأخذوا الكل مجلس أكثر من
 درهمين والريالة يأخذون أجورهم من يعملون وهم المدعون لكنهم يأخذون في الدرهم من نصف درهم
 إلى درهم وإذا خرجوا إلى الرأب لا يأخذون بكل فرسخ أكثر من ثلاثة دراهم أو أربعة هكذا وضعه
 العلماء لاتبقاء الكاروهي أجور أمالههم قال في شرح الصريح لأدب القاضي القاضي اذا بعث إلى
 المدعي عليه بعلامته فرفض عليه فامتنع وأشهد عليه المدعي على ذلك وثبت ذلك عنده فانه يبعث إليه ثانيا
 ويكون مؤنة الرحلة على المدعي عليه ولا يكون على المدعي شيء بعد ذلك قال مجددا لاعتبار الرجاء في الحاصل
 أن مؤنة الرحلة على المدعي في الابتداء فإذا امتنع على المدعي عليه وكان هذا اعتسافا لماله لرجوعه فان
 القياس أن يكون على المدعي في الحالين لعمول النظم في الحالين (ومنها) انه لا ينبغي له أن يبيع لنفسه
 الركوب معه الا في حاجة أو وقع مظنة فانه لا بأس للقاضي أن يركب ليطر إلى شيء مع غيره من الناس فيمارة
 تشوب فيه عند احتياط في الامور وطال فيه المصرومة ولا يجد سبيلا إلى معرفته الا بما يتتبعه وقد يكثر هذا في
 باب دعوى الضرر وقد ركب عثمان بن عفان في أمر لينظر فيه فذكر في الطريق أن عمر بن الخطاب وقف
 عليه وحكم فيه فأنصرف ولم ينظر فيه (ومنها) انه لا ينبغي له أن يكثر الدخال عليه والركب معه ولا من يحضره
 في غير حاجة كانت لهم الا أن يكونوا أهل أمانة ونصحة وفضل فلا بأس بذلك وان كانوا على غير هذا الوجه
 كبرت نكسهم ومنهم منده ماطاة ويكفي القاضي في معرفته فحسب حال الرجل أن يصحب في غير حاجة ولا دفع مظنة
 ولا خصومة وحق عليه أن يمنع من ذلك لانهم انما يأمرون ذلك لاستكمال أموال الناس لانهم يرون الناس
 أن لهم عند القاضي منزلة ولهذا قالوا من رد إلى القاضي ثلاث حرات في غير حاجة فذلك جرح في عدالته
 ويمنع من مجلس في دهره لغير حاجة لان في ذلك ما كلة للناس وسيلة عليهم ولا يبيع مجلس لمن يريد أن يترين

بالعقار لان البين بهما يمين بغير آفته تعالى واليمين بغير آفته تعالى لا يجوز وقيل في زماننا إذا ألع الخصم ساخ القاضي ان يختلف بالطلاق
 والعتاق لئلا يباله الناس باليمين بآفته تعالى وكثرة الامتناع عن الحلف بالطلاق والعتاق كذا في الرواية وغيرها (وفي الخلاصة) ولو حلف
 القاضي بالطلاق فنكل وقضى بالمال لا ينفذ قضاءه (ولا) تلقا البين بزمان ولا مكان عندنا (ويختلف) اليهودي بآفته الذي أمر استورا
 على موسى والنصراني بآفته الذي أنزل الانجيل على ديسو ونيجوسى بآفته الذي خلق النار (ومن) أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا يحلف
 أحدا بآفته خالصا ولا يحلف الوثني الا بآفته (فان قيل) ما الفرق بين يمين الجوسى والوثني حيث يجوز وتخليط البين في حق الجوسى بكرا النار
 ولم يجوز في حق الوثني بكرا الصنم فتقول بآفته العظام الذي خلق الصنم (قلت) أنا أمرنا بأهانة الصنم والوثن لانهم اتخذوها الهاتما بناهاهم
 بخلاف النار لانهم لم يتخذوها الهاتما بناهاهم فاقابل كذا في المبع (وسئل) الشيخ عبد الواحد الشيلاني رحمه الله تعالى عن المرأة اذا

كانت لهم بالنكاح ولا تجد بينة فيها الا بالثبوت النكاح والزوج يتكبر بالثبوت المتناهي حتى لا يبقى هذه المراتب فلهذا يدعى بالبر قال يستلزمه
القاضي ويقول ان كانت هذه المراتب الخمس طالق حتى يقع الحلال باليمين ان كانت امرأته لتعلم منه وتعلم الاذ ذابح (وفي النسخ) هل
يطلب على الحاصل او على السبب فيبدأ في حلفه ويحلف على الحاصل وعند أبي يوسف حلفه على السبب وقال
نقل الاسلام طرقت الى القاضي (وذكر) في النوازل انه يحلف على المأذون ويحلف بنكوه (ومن) عند حلفه على السبب
وهو من ثم ادرك لا يمين عليه ولا دليل على ان يمينه مستبرة (وذكر) في اقراره على واليمين ان المني انا جرح والعبد انا جرح يحلف
و يقضي عليه بالنكول (ويجوز) (٢٠) الاقتداء من اليمين بالبراهم وكذا يجوز الصلح من اليمين على البراهم حتى لا يكون للمدعي

ان يحلف المدعي عليه بعد ذلك
لان الاقتداء من اليمين صلح
على النكاح وبعد الصلح
على النكاح لا تسع دعوى
المدعي فيما وقع الصلح عنه
(ادعي) على آخره لا فانكر
وأراد المدعي استخلافه فقال
المدعي عليه ان المدعي قد
حلفني على هذه الدعوى
هذه قاضي بلاد كذا وانكر
المدعي ذلك فقام المدعي
عليه يمينه على ذلك نقبل
وان لم يكن له يمينه وأراد
تحليف المدعي له ذلك لانه
يدعي ايفاء حقه في اليمين
(ولو) ادعى المدعي عليه انه
أبرأني من هذه الدعوى
وقال القاضي حلفه انه لم يكن
أبرأني من هذا الاجتهاد
القاضي لان الذي يبا عوى
استحق الجواب من المدعي
عليه والجواب اما بالاقرار
او بالانكار وقوله أبرأني
عن هذه الدعوى ليس باقرار
ولان كاد فلا يكون مسموعا
من المدعي عليه وغال له أجب

فيه لما استأوى يتعلم أحكامه فان ذلك من خلق المستأى كونه وانما يحلفه الفقهاء والعدل الذين يحتاج الي
فهمهم وشهادتهم (ومنها) انه لا يرى أن لا حلفه من جهة مثل أن يذمه شخصان معينا لئلا يكون التعريض
والشهادة والكشف (ومنها) انه لا ينبغي أن يفتى بأدلة الناس فيمنع على نفسه بذلك شرعا ظاهرا
وتفسد عقيدته في أهل الفضل البراءة فيقيم منه (ومنها) انه ينبغي له أن يفتي من يفتيه بما يقول الناس
في أحكامه وأخلاقه وميرته وشهوده فاذا أخبر بشيء خاص عنه فان في ذلك قوة على أمره
(الفصل الثالث) في ما يتعلق بحجسه ومسكنه وذلك أمور منها أن يجلس للمحكم في المسجد مستقبل
القبلة لان الخلاف على أن يجلس في المسجد للصلوات والخصومات ولان القضاء في المسجد أثني القيمة
من القاضي وأسهل للناس الدخول عليه فاجدر أن لا يحجب عنه أحد وأما المشرط والتجاسة في اقتضائه لا على
ظاهر بيته فلا يصيب الأرض منه شيء والحائض مسئلة فالظاهر أنها تقتري من دخول المسجد في حاله الحيض
وتغبر أتم الحائض فاذا أخبرت القاضي لا يكلمها دخول المسجد لكن يخرج إليها أو يأتي إلى باب المسجد فينظر
في خصوصيتها كولو وقعت الحصوصة في الدابة فانه لا يمكن اضرارها في المسجد لكن يخرج القاضي لسماع
الدعوى والشهادة من الشهود والاشارة إليها فكذا هذا وقال أبو حنيفة فتوجه الله ينبغي للقاضي أن يجلس
في المسجد الجامع لان في الحصوصة العرباء وأهل البلدة والمسجد الجامع أشهر المواضع ولا ينبغي ذلك
على أحد عدولا بأمن أن يجلس في بيته أو أدن الناس ولا يمنع أحد من الدخول عليه ويجلس معه من كان
يجلس معه في المسجد لانه لو لم يكن وحده لم يمكن تفتيشه في الدخول القاضي المسجد هل يسلم على الناس
ذيل ان يسلم ولا بأس وان نزل وسعاه في الهيئة وكذا في غيره ومن رآه في الرسم ان الولاء والامراء اذا
دخلوا لا يسلمون لتبقى الهيئة وسكر السائفة الى هذا ما لا خلاف فيه وسئل عليه أن يسلم ولا بأس به الترتيب وهكذا
الوالي والامير اذا دخل عليه ان يسلم لانه لا بأس به ترك السنة والعمل فاما اذا جلس ناحية من المسجد
لفصل والحكم لا يسلم على الحصوصة ولا يسلمون عليه انما لا بأس

(مسألة) وأما مسكنه فينبغي أن يكون وسطا في البلد موضع لا يشق على الناس القصد اليه ومنها أن
لا يجلس على بالذئب يش من حرج أو غضب أو هم لان الغضب يسرع مع الجوع والفهم يتعاقب مع
الشبع والقلب يشغل مع الهم فلهذا من ذلك لم يجلس القضاء وان عرّض في المجلس انصرف ومنها أنه
لا ينبغي أن يسرع القيام أشاقلا بما يريد أن يزعم من حوائجها ان عرّضه ساجدة فلا بأس أن يقوم ومنها
أن لا يقضي ما يباله براه ورواية ويحل دمه وينبغي أن يكون جلوسه من غير عافى مجلس الأحكام ولا بأس
منه لان الأسكاء بزي في الغهم ومنه أنه لا يتفاضل في مجلسه بلزم العيوس من غير غضب ويمنع من

منه عمل ثم ادعى عليه سائنت (وهذا) بخلافه ولو قال برأني عن هذه الالف طه يحلف لان دعوى البراءة عن المال اقرار بوجوب دفع
المال والاقرار بوجوب ودعوى البراءة مستغنية عن حلفه لا اختلاف (ومن) المشايخ من قال الصبي انه يحلف المدعي على هذه الدعوى وهي
دعوى البراءة من الدعوى كالحلف المدعي على دعوى القايعة والمسلم شمس الاثنا عشر راتبي وعليه أكثر قضائنا (وفي العينة) ادعى
المأذون الادمال فأسكر المدعي ولا يمين له فطالب بمنع فقال المدعي اجعل حتى في الختم ثم استخافني ذلك فزماننا اه (اذا) أقر الواهب ان
الموعدة به ففرض المودع في المجلس أو به براهه براهه ثم قال بعد ذلك انه لم يبعث وكنت أكرهه كاذبا وسال القاضي أن يحلف المودع به
بأنه لقد قبضه عن هذه الالف التي يدعي بها عندهما لا حلفه لا بالتحليف عما يترتب على دعوى صحته والدعوى لم تصح ههنا لكان التناقض
(وعلى) قول أبي يوسف باقية لا يقدح في حلفه في حلفه (وهو) هذا الخلاف اذا اشترى شيئا وقر المشتري ببعض المشتري ثم ادعى

انه لا يقضي بطلب من القاضي أن يحلف البائع بأنه قد سلمه إلى المشتري بحكم هذا الشراء الذي يدعيه (وعلى هذا الخلاف إذا اشترى شيئا وأقر البائع قبض الثمن ثم ادعى أنه لم يقبضه وأراد تحليف المشتري (ورب) الدين إذا أقر يقبض الدين وأشهد عليه ثم أنكر القبض يحلف المدينون (والحق) على نفسه بدليل رجل ثم أنكر الدين وقال لا شيء له على وإنما أقر ربه بذلك كذا وبطلب عين المقره السكل على هذا الخلاف أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول المعتاد فيما بين الناس أن البائع يقر قبض الثمن والمشتري يقبض المشتري للأشهاد وابل يمكن قبض عنه حقيقة (وكذلك) المعتاد فيما بين الناس أن المشتري يكتب أو لا خط الأقرار ويشهد عليه قبل قبض المال ولو كان التساقط ما تضمن صحة الدعوى والاستحلاف لم يثبت حقوق الناس (قال) أبو يوسف رحمه الله تعالى أربعة أشياء (٢١) يحلف القاضي الخصم فيها قبل أن

يطلب المدعي ذلك (أحدها)

الشفيع إذا طلب من

القاضي أن يقضي له بالشفعة

بحلفه بأقله حد طلبت

الشفعة حين علت بالشراء

وإن لم يطلب المشتري ذلك

وهو قول ابن أبي ليلى

(وهند) أبي حنيفة ومحمد

رحمهما الله تعالى لا يستغفنه

القاضي (الثاني) البكر إذا

بلغ واختارنا الفرقه

وطلبت التفسير من

القاضي يستغفنها بأقله

لقد اخترت الفرقه حين

بلغت وإن لم يدعه الزوج

(والثالث) للمشتري إذا

أراد الرد بالعيب يحلفه

القاضي أنه لم يرض بالهيب

ولا عرضته على البيع

منذ رأته (الرابع) المرأة

إذا سألت من القاضي أن

يفرض لها النفقة في حال

الزوج الغائب يحلفها بأقله

ما أعطت له من حين خرج

(ويجب) أن تكون مستله

النفقة في قولهم جعنا

(ادعى) الشفعة بالجوار

رفع الصوت عنه ومنها لا يتشافل بالحديث في مجلس قضائه إذا أراد ذلك اجتماع نفسه وإذا وجد القوم فليقم من مجلسه ويحل بيته أو يدفع الناس عنه ومنها أنه لا يصح أكثر من القضاء بعد اختراجه من الناس والضمير فيه إذا عرض له ذلك أحدث ما لا يصلح ويجلس طرفي التلازم استطاع

(المصل الرابع في سيرته في الأحكام) ويلزم له ذلك أمور قال أهل المذهب لا يقضي القاضي حتى

لا يشك أن قد فهم قضاؤه أن ينظر أنه قد فهم ويخاف أن لا يكون قد فهم لما يعجز عن الخبرة فلا ينبغي أن يقضي

بينهما وهو بهذا ذلك ومنها القضية إذا كانت مشككة فكشف عن حقيقتها في الباطن ويستعين بذلك

على الوصول إلى الحق ومنها لا يلقى القاضي في مسائل الخصومات لأهل بلدته لئلا يحترز الخصم بباطل وأما في

غيرها فلا بأس ومنها أنهم قالوا لا يقضي القاضي إلا بحضرة أهل العلم ومشورتهم لأن الله تعالى يقول

لنبيهم وشاورهم في الأمر قال الحسن البصري كان صلى الله عليه وسلم مستفتيا عن مشاورتهم ولكنه أراد

أن يبرهنه الحكم قال بعضهم إلا أن يخاف المفسرة في جلاسه ويستغل قلبهم وبالغدر منهم حتى يكون

ذلك نقصا في فهمه فأجاب أن لا يجلسوا إليه وقال بعض الفضلاء لا ينبغي للقاضي أن يكون معه في

مجلسه من يشغل عن النظر كانوا أهل فقه أو غيرهم ولكن إذا ارتفع من مجلس القضاء شاور ومنها أنه إذا

أشكل على القاضي أمر تركه وقال بعضهم لا بأس أن يأمر به بالصلح وقالوا قد يشكل على القاضي كلام

الخصمين وهذا ما تعلق به من التصور فبأمرهما بالألف حتى يفهم منهما وقد يفهم منهما ويشكل عليه وجه

الحكم وهذا هو معنى قولهم إذا أشكل على القاضي أمر تركه ولا يعمل في الإقدام على الحكم باتفاق ثم

للقاضي حيث أن يرشد هما للصلح قالوا الأقرب أن كان هناك قاض غيره صرفهما إليه لاحتمال أن لا يشك

عليه الحكم وإن لم يكن في البلدة فغيره أمرهما بالصلح إن كان من الأحكام المالية وغيرها التي يتأني فيها

الصلح وإذا أشكل على القاضي وجه الحق أمرهم بالصلح فإن تبين له وجه الحكم فلا يعدل إلى الصلح وليقطع

به فإن خشى من تفاقم الأمر بانفاذ الحكم بين المتخاصمين أو كان من أهل الفضل أو بينهما رحم قامهما

وأمرهما بالصلح وقد أقام بعض قضاة العدل من السدوا أول رجلين من صالحى جيرانه من بين يديه وقال

استرا على أنسك ولا تطلعاني على سرى وقال عمر بن الخطاب يرد القضاء بين ذوي الأرحام حتى يصطلموا

فإن فصل القضاء يورث الضغائن قال بعضهم انما يجوز للقاضي أن يأمر بالصلح إذا تقارب الجانبين

الخصمين غير أن أحدهما يكون الحق يحتمل من الآخر أو تكون الدعوى في أمور درست وتقامت

وتشابهت وأما إذا تبين لهما حكم وضع الظالم من الظالم لم يسمع من أنه الفصل القضاء ومنها أنه إذا طال

الخصم في أمر وكثر التشعب فيه فلا بأس للقاضي أن يعزق كتبهم إذا رجا ذلك تصارب أمرهم واستغنى

فقال القاضي المدعى ما إذا تقول فيما ادعى فقال هذه الدار لابنى هذا الطفل مع اقراره لانه لان له ادعى به والدليل الملك فكان اقرارا على نفسه فيجمع (فإن) قال الشفيع القاضي حلفه بأقله ما أمضى بها فإنه لا يحلف لان اقرار الأب بالشفعة على ابنه لا يصح فلا يغير والاستحلاف وهذا من جعله الخليل والخارج في الخصومات (ران) أراد الشفيع أن يقيم البيعة على الشراء كالأب منه ما لو تصدع البيعة عليه لان الأب قائم مقام الابن ولو كان الابن كبير الكان خصما فكذلك هذا (وفي الحيط) الشهادة فالتعق على عتق العبد لا تقبل بدون الدعوى صد أبي حنيفة خلافا لهما وتقبل البيعة على عتق الامه وطلاق المرأة من غير الدعوى ولا يحلف على عتق العبد بحسبه بدون الدعوى بالاتفاق وهل يحلف على عتق الامه وطلاق المرأة بدون الدعوى أشار محمد في آخر كتاب القصر انه يحلف وهكذا ذكر في شرح القدرى (وذكر) نفس الأئمة السرخسي انه لا يحلف قائل عند القدرى (وذكر) في الخلاصة بعد في يد رجل أقام البيعة بحسبه والدليل انه بعد فلان أو دعيه أو

حق المنع (أقام) المدعى اليه وطلب القاضي من المدعى عليه دعواه فجز منه يفتي القاضي يعني لا يؤخر (قال) أبو جعفر من جهة الله إلى
 يفتي والقاضي ظلم في تأخير الحكم (وقال) الكرايسي تأخير القضاء بدعيون الحق ظلم (أنت) بدعي جميع وقضى القاضي بطلان دعوى
 المدعى ثم أعاد الدعوى من دفاض آخر لا يحتاج المدعى عليه إلى إظهار الدعوى عند ولا ينقض الحكم به إذا ثبت ذلك بالبينه أنه كلام القنية
 (المدون) إذا حلف أن لا دين عليه ثم أقام المدعى بينة على الدين فعند محمد لا يظهر كذبه في الحلف لأن البينة جنت حيث الظاهر فلا يظهر
 كذبه في عنه (ومند) أبي يوسف يظهر كذبه في عنه (ولا) عين في الحدود سواء كان حذراً أو خالفاً حتى أقامه إلى غرض الزنا وشرب الخمر وحدث
 السرقة أو كان داراً بين حق الله تعالى وحق العبد فحذف حتى أن من ادعى على (٢٣) أخوانه قذفه وأنكر القاذف لا عين عليه فيه

(وأما) في السرقة قال السارقي
 يستخلف لأجل المال إذا
 أراد المالك أخذ المال دون
 القلع ويقال له حيث تدع
 ذكر السرقة إذا ودع
 تناول مالك فيكون لك عليه
 اليمين (وفي) القصاص في
 النفس والأطراف يستخلف
 إلا أن في الطرف يقضي
 بالقطع عند أبي حنيفة فوجه
 الله تعالى وعندهما يقضي
 بالمال وفي النفس لا يقضي
 بالسكول عند أبي حنيفة
 وجهه الله تعالى ولكن يجزى
 حتى يخر أو يحلف وعندهما
 يقضي بالدية (أدى) على
 آخراته قاله يمانسوق أو
 بأكبر أو ياتدبق أو ادعى أنه
 ضربه أو طعمه أو أشبه
 ذلك من الأمور التي وجب
 التعزير وأراد تخفيفه
 فالقاضي يحلفه لأن التعزير
 محض حق العبد وإلا لمكان
 العبد استقاطه بالعفو
 والمهر لا يجمع وجوبه كذا
 في الحمادى (وفي فتاوى)

أثبت اليك ولم أسمع منك فان فعل ظلمه وقيل لا يسوي بينهما القوة عليه السلام لا تساورهم في المجلس
 واحد فحسن بعض أشياخي تميز رتبة المسلم على الذي انتهى عليه السلام أن يساوي بين المسلم والذي في المجلس
 وذكر أن علياً رضي الله عنه خاممهم يومياً عند القاضي شريح فجلس على رضى الله تعالى صدر المجلس وجلس
 شريح والذي دونه وقال على لولا أن النبي عليه السلام نهى عن مساواتهم في المجلس جلست معه قال بعضهم
 وأرى أن يجلسا معا بين يديه ويتقدم المسلم بالثمن اليسير وإلى هذا ذهب بعض العلماء أقدمين ولا ينبغي
 للقاضي أن يدخل عليه أحد الخصمين دون صاحبه لا في مجلس قضائه ولا في خلوة ولا في دونه ولا في جماعة
 وإن كان الذي بينه وبينه خالص حتى تنقضي خصومه ثم لا أن يجلس خارجه إلى مجلسه الذي يجلس الناس معه
 فيه في غير مجلس قضائه فلا بأس أن يجلس أحد الخصمين فيه إن شاء ولا ينبغي أن يضيف أحدهما أو يخلو
 معه أو يقف معه فإن ذلك لا يدخل عليه سوء الظن به ولا ينبغي أن يجيب أحد الخصمين في غيبة الآخر
 إلا أن يظهره أحد من الخصم لعائب أو لا يعرف وجهه من المدعى فلا بأس أن يسأله من ذلك ليعرف
 حقيقة أمرهما ومنها أنه لا يلحق أحدهما بجمته لأنه مني أعان أحدهما بضعف الآخر فيجز من الأدلة بجمته
 ومنها أن يحكم بين الخصوم الأول فالأول وأن يقدم المسافر من والمضروبين ومن المهم يخشى فوائده
 فإن كان يشو عليه معرفة الأول فالأول فإنه يأمر من يكتب أسماءهم على ترتيب وصولهم ويدعو الأول فالأول
 أقتر التجريد قال بعض الأئمة وادعنا أنه يبدأ بالأسبق فالأسبق فقد قال به من أصحابنا أيضاً الأول
 يقدم في خصامهم واحد فقط لا في سائر مطالبهم مع غيره قال وهذا عندى بما ينظر فيه فإن سبق بمصمين
 سائر القصاصين ففرع من طالب أحدهما ثم أراد أن يخاصم الآخر وذلك مما لا يطول ولا يضر بالماهة الذين
 بعده فإنه يمكن من ذلك كإلزامهم الأول وطال خصامهم فإنه ليس من حق الدين بعده أن يعمروا
 كل خصام الاثنى كخصام واحد فطول خصامهم ومنها إذا فرأ أحد الخصمين صاحبه على ما يديه الزمه
 الجواب بالقرار والانسكار فإن امتنع من الجواب فسيأتى الكلام عليه ومنها إذا أتم أحد الخصمين صاحبه
 زجره فإذا أسرع إليه بغير جرحه فله ما طام بالجر ونحو ذلك زجره منه ويضرب في مثل هذا الآن
 يكون ظنه من ذي مروءة منها ومما إذا قال الخصم لشاهد شهدت على بالزور وقد أداه بكل قدر حالهما
 وإن كان غامضاً أن الذي شهدت على به باطل لم يعاقب يعني أنه باطل في نفس الأمر لكونه أدى الدين المشهود
 به عليه مثلاً ولا بينه على الادعاء ونحو ذلك وكذلك يؤنب أحد الخصمين إذا أساء على الشهود وأهل الفتوى
 أو مرض لهم بما يؤنبهم أدباً موجهاً ويلزمه أن يأمر الخصمين إذا جاء الشهود لأداء الشهادة عليها بالسكوت
 وأن لا يتعرض للشهود تويع ولا يجب فإن فعل ذلك أو فعل أحدهما بهداهي أدب بحسب القائل

قاضي ثان لو وجب عين على الآخر من فاه بعام وصورة تخلفه أن يقول له العاصي عليك عهد الله وبستانه ان كان كذا وكذا أو ما برأسه بسم
 يصير حاله لا يقول له بالله ان كان كذا وكذا لا له لو أشار برأسه بنعم في هذا الوجه يصير مقر بالله ولا يكون سالماً (رجل) ادعى أنه وكيل الغائب
 يقبض الدين أو العيين أن يرهن على الوكيل والمال قبلتوان أقرب الوكيل وأسكر المال لا يصير خصماً ولا تقبل البينة على المال لأنه لم يثبت
 كونه خصماً باقرار الموكل ولا به ليس بحجة في حق الطالب وإن أقر بالمال وأنكر الوكيل لا يستخلف على الوكيل لأن التخالف يترتب على
 دعوى حجة ولم توجد لعدم ثبوت الوكيل (وذكر) الخصام أنه يحلف على الوكيل والأول أصح (وفي المتن) المطلوب إذا كان مريضاً
 أو مراً أو يبعث من يستعمله (وقال) الأمام رحمه الله تعالى لا يبعث (من) عليه الدين المؤجل منه ما لا يثنى إلى القاضى قبل المال وحاقه ماله
 قبل اليوم متى يريه الله تعالى ان كان الخالف لا ينور ان لا يحمى لا بأس به ولكن ليس للعاصي أن يقبل منه إن يحلفه الله تعالى بما لا يثبت

لما لم يسلم والدعوى المشتري من المبيع والاختصاص بالبيع لان القرض يطلع المصروف ولا يمكن ذلك وثنا احد ههنا بما يتجسس الا خر فان لم يربحيا استغنى القاضي كل واحد منهما على دعوى الاخر ويبدأ بين المشتري في المبيع ثم اذا سخط احد ههنا استغنى الاخر فان سخط كل واحد ههنا استغنى الاخر لان النكول بذل او اقرار ثم اذا سخط القاضى يتبع المبيع بنفس التحالف او يفسخ القاضي فقد اختلفوا فيه قال بعضهم يتبع المبيع بنفس التحالف وقال بعضهم لا يتبع الا بجمع القاضي عند طلبه ما او طلب احد ههنا وهو المبيع هذا الكلام قيم اذا اختلف في المبيع وحده او في الثمن وحده واما اذا اختلف في المبيع والثمن جميعا بان قال البائع بفسخ هذا العبد بالثمن الذي دفعه وقال المشتري بل اشتريته ههنا العبد بالثمن درهم (٢٦) فان لم يكن له ما ولا احد ههنا يتبع التحالف وتساخا المبيع على ما يئامر ان كان لاحد ههنا يئامر ان كان

قامت يئامر اوليا يئامر وان اقام كل واحد منهما يئامر على ما يئامر فيه البائع اوليا في الثمن لانها اكثر اثباتا وبينه المشتري اوليا في المبيع لانها اكثر اثباتا (وان) اختلفا في الاجل او في شرط الخيار او استغنى بعض الثمن كان القول المنكر مع عينه (ولي) المبسوط فرق بين هذا وبين الاجل في السلم فان هناك الغرر قول من يدعى الاجل من قبل ان هناك الاجل من شرط صحة العقد على ما يئامر في يديه اه كذا ذكر في المبيع (اذا اختلف) للتباين في قدر الثمن بعد قبض المبيع وعلا كما لا تحالف فيه عند اب عينة وابي يوسف رحمه الله تعالى في القول فيه المشتري مع يئامر وقال محمد والشافعي رحمه الله تعالى ان يفسخ البيع على قيمة الهالك وعلى هذا الخلاف اذا خرج المبيع من ملكه او تغير وصار يحال لا يقدر على رده بالعيب (اذا) اشترى عبد من صفقة واحدة وقبضه ثم مات احد ههنا واختلفا

أبان لاولي قضاء العبرة وهو من فاسر الشافعي رحمه الله قصد اخوان كلنا من يتوكلان في أبواب القضاة فادعى أحدهما على الآخر بشئ فقال القاضي لا تراجبه فقال له المدعى ما يمومن أذن لك أن تستدعي مني الجواب فقال له المدعى أذن لك في ذلك فوجه القاضي فقال له أنا أودعته لك كالتنظيم العلم قال بعض العلماء ههنا من تشكك في ثبوتها كغير قاعدة لان المفهوم من جهة العروا قد وشوا ههنا الحال أن احضار الخصم والدعوى عليه تغني عن النطق بسؤال القاضي والاصل أنه لا يجب على القاضي استعمال ما عند الدعي عليه دون اذن من المدعي لكن العادة في مثل هذا تقوم مقام سؤال القاضي وهذا هو الظاهر من مذاهب العلماء وهذا بما يقوى بوجه الاختصاص الذي ذكرته من التجريد وان القاضي أن يسأله وان لم يتل المدعى القاضي سل على الجواب كقضاء شاهد الحال ومعلوم ان ذلك مراد المدعي وان لم ينطق به ومنها أن الغريم اذا ادعى غريمه فلم يجبه آتبه وجرحه ان كان عدلا فان تقييد شدة القاضي عليه في الطالب وأجرة الرءول على الطالب فان تقييد الطالب وبين له فالاجرة عليه وقال قوم لا يلزم المدعى عليه شئ والمخرج عندهم الاول وقال بعضهم من استهان بدعوة الحاكم ولم يجبه ضرب تأديبا (في الفصل السابع في اختلاف القاضي) واذا تم الامام القاضي من الاستخلاف لم يكن له ان يستخلف وان اذن له في مقامه فعلى مقتضى الاذن ولا يستخلف القاضي اذا مرض أو سافر الا باذن الخليفة لان الخليفة اتمامه في التصرف اليه برأيه لا رأي غيره فلا يملك ان يستخلف الا باذنه كالوكيل بالبيع لا يملك ان يوكّل غيره الا باذن موكله وكذلك الخليفة اذا أمر القاضي أن يستخلف خليفة يحكم فاسر ربه لا يحكم بين الناس سواهم فان خشي عليه الموت لم يكن أمره الامام بذلك لم يجز له ان ياتى بأمر القاضي فقامه فانه قد نفذ فادعوه عند زفر لا يجوز وهذا بناء على ان الوكيل اذا وكل غيره بالتصرف لم يكن مأذونا فيه فتصرف الوكيل الثاني ياتى عند اختلافه لانه لما أجاز فتمت هذه التصرف وأي الاول فصار كأن الاول تصرف بنفسه (فصل) ولو استخلف عبدا أو ذميا أو مرييا أو مجنونا فعلى الخليفة فأجاز له القاضي لا يجوز لانه لو أجاز شهادة ولا يجوز قاله ضاه اولي لانه يئامر على الشهادة ولو أن امرأه استقضيت في كذا بانه ياتى بكمها الا في الحدود والتمصاص ياتى بالقضاء بالشهادة (فصل) ولو أمر الخليفة أن يستخلف رجلا من المصروف ويشتوا عنده البيعة ويكتب الاقرار ولا يقع حكمهما فامر القاضي رجلا يقوم بذلك لا يجوز ذلك لان الخليفة فلو أمره ان يسمع الدعوى والبيعة ويكتب الاقرار ولا يحكم بل يرفع الامر الى الخليفة قد قضى به الخليفة كان صحيحا فكذلك في حق

ملكه او تغير وصار يحال لا يقدر على رده بالعيب (اذا) اشترى عبد من صفقة واحدة وقبضه ثم مات احد ههنا واختلفا في مقدار الثمن فقال المشتري اشترى بثلثي درهم وقال البائع اشترى بثلثي درهم قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا يتخالف الا ان يرضى البائع أن يترك حصّة الهالك فينتد يتخالفان واذا لم يرض البائع يترك حصّة الهالك لا يتخالفان ويكون القول قول المشتري مع عينه (وقال) ابو يوسف رحمه الله تعالى يتخالفان في الحى ويصح العقد في الحى والقول للمشتري في حصّة الهالك من الثمن مع عينه (وقال) ابو حنيفة رحمه الله تعالى يتخالفان في الحى وفي قيمة الهالك (وفي المنبيع) اذا وقع الاختلاف في متاع البيت فلا يتخالفان يكون الاختلاف بين الزوجين في مال حياتهما واما ان يكون بينهما بعد وفاته واما ان يكون في مال حياة أحدهما وموت الآخر فلا يتخالفان كل الاختلاف في مال حياتهما واما ان يكون في مال حياتهما واما ان يكون بعد وفاته بالطلاق فان كان في مال قيام النكاح فما يصلح للرجل كالعامة

[illegible]

قول مالك والشافعي ورحمهما
الله في المتاع كما بينهما
نصفان وقال ابن أبي ليلى
القول قول الزوج في الكل
ولها ثياب بدنم اوة الالحسن
البصري ورحمته الله تعالى
ان كان البيت بيت المرأة
فالمتاع كله لها الا ما ملئ
الزوج من ثياب بدنم وان
كان البيت بيت الزوج
فالمتاع له لان يد صاحب
البيت على ما في البيت اقوى
واظهر من يد غيره وهذا كله
اذا اختلفا في حال قبلم
النكاح (واما) اذا اختلفا
بعد ملاقها ثلاثا او بائنا
فالقول قول الزوج لانهما
صارت اجنبية بالطلاق
فزال يد هذا اذا اختلف
الزوجان قبل الطلاق او
بعده (اما) اذا ما اختلف
ورثتهما فالقول قول ورثة
الزوج في قول أبي حنيفة
ومحمد ورحمهما الله تعالى
ومحمد أبي يوسف وحماته
تعالى القول قول ورثة
المرأة الى قولهم اوزمها

الخليفة فادارفع الى القاضي لا يقضي بتلك البيئتين بعددوا الشهادة بحضرة المدعي والمدعى عليه فكذلك انص
عليه بالصلوات فاذا جئت الشهادة عند القاضي بتلك الشهادة وهذا فصل قد غفل الناس عنه فان نائب القاضي
يسمع البيئتين ويكتب الاقرار ويبحث الى القاضي والقاضي يقضي بذلك ولا ينبغي له ان يقضي بتلك البيئتين
ما به ان يكفه اعدا البيئتين بدينه لان من سمع الا يتوهم الخليفة لا يستفيد ولاية الحكم بتلك البيئتين
لم يسمع كيف يستفيد وكذلك الاقرار بحضور المقر والمقر حتى يقر عند الحاكم ثم يحكم به وان كان الشهود
شهودا عند البيئتين بالحق للمدعي ثم ماتوا او غابوا فاعلمت خليفته انهم شهدوا عنده على كذا لم يقبل ذلك ولم
يحكم به وكذلك لو اقر المدعى عليه بشئ عند خليفته ثم جدد فأعجزت خليفته انه اقر لهذا بكذا وكذا لم يقبل
القاضي ذلك لان من سمع البيئتين والاقرار لم يستفد ولا يثبت الحكم بذلك فن لم يسمع كلن أولى الا ان يشهد مع
تدانيته تفسيره على اقراره وقبل ذلك على طريق الشهادة من الحياء (مسئلة) ولا يشترط في نائب القاضي ان
يكون بصفاة القضاء المتقدمة الا اذا كان مستغنيا في جميع الاحكام فيستدل بأن يكون عالميا بها وان
استغنى في شئ خاص مثل سماع الشهود والنقل ولا يشترط فيه الا معرفته بذلك القدر خاصة

(الفصل الثامن في التصكيم) * ومعناه ان الخصمين اذا حكما بينهم ما رجلا او قضيا لان يحكم بينهما فان ذلك جائز بالكتاب والسنة واجماع الامتلاء لم ينجز التصكيم لضاف الامر الى الناس لانه يشق على الناس الحضور الى مجلس الحكم لغزوة التصكيم الحاجة

(فصل فيمن يصلح - كما ومن لا يصلح - كما) * وكل من تقبل شهادته في أمر جاز أن يكون حكا فيه ومن لا فلا والمرأة تصلح - كما والصبي والعبد والمحدوف والقذف والاعمى لا يصلح حكمان الحكم في حق المحكم بمنزلة القاضي وكل من صلح شاهد اصل قاض يار من لا فلا ثم انما يعتبر كونه أهلا للشهادة في حالتين - اهل التحكيم ووقت الحكم - في اذالم يكن من اهل الشهادة وقت التحكيم ثم صار من اهل الشهادة وقت الحكم لا يصير - كما بان - كما جدا أو ذميا أو صبيانا أو أسلم أو أعتق أو بلغ الصبي ثم - حكم لم يحز وكذا اذا كان شاهدا وقت التحكيم ولم يبق شاهدا وقت الحكم لا يثبت حكمان الحكم في حقهما بمنزلة القاضي وفي القاضي بمنزلة واحدة القضية كونه من اهل الشهادة فكذا هذا (مسئلة) ولا يصلح التحكيم مطلقا بل للخطب ولا مطلقا الى المستعمل بان قال ابيد أو ذمى ان عتقت أو أسلمت فاحكم بي تنأ أو قال لا تنأ اذا أهل الال فاحكم لا يصلح عند أبي يوسف وعند محمد بهم

(فصل فيما يصح به التحكيم وما لا يصح) و يصح التحكيم فيما لم يكن فعل ذلك بانفسهما وهو حقوق العباد ولا يصح فيما لا يمكن كان وهو حقوق الله تعالى حتى يجوز التحكيم في الاموال والطلاق والعنان

وعلى الب في القول قول ورتة الزوج لان الوارث يقوم مقام للورث نصارا كالمورثين اختلافيا انفسهما وهما حيان في مال قيام النكاح ولو كان
 كذلك كان على هذا الخلاف فكذلك بعد موتها (وان) مات أحدهما فاختلف الحى منهما ورتة الميت فان كان الميت هو الحر أم قال القول قول
 الزوج عند أبي حنيفة وعبد لان الو كانت حية لكان القول قول الزوج فبعد موتها أولى (وعند) أبي يوسف القول قول ورتة المراثي
 قدر جهل مثلها كما هو أصله (وان) كان الميت هو الزوج قال القول قولها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في المشكل وعند أبي يوسف في قدر
 جهل مثلها وعند غيره رحمه الله تعالى القول قول ورتة الزوج (وهذا) كما اذا كان الزوجان حزين أو عاقل أو مكاتبين (أما) اذا كان
 أحدهما حرا ولا ترمي أو مكاتبيا فاختلغا في حياتهما فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى القول قول الحر وعندهما ان كان المالك يحمي
 فكذلك وان كان المملوك أذونا أو مكابا فاجواب به وفيه اذا كانا حزينين سواء وقد تقدم جواب الحرين بتفصيلهما (وفي المبحث) رجل

أول من شهد له هو صاحب الدار والجار والشهر والبلد (وكذلك) إذا شهد في أشد من هؤلاء أو من الجاهل بالدين واللعن بالدين
 لأن الأصل أن ما في دار الإنسان يكون في يده هكذا روى عن أبي يوسف مسألة السيد علي هذا المقام (وقال أعلم) (فصل الثالث في
 الشهادة) * يفترض على الشاهد أداء الشهادة من داخل المحاكم إذا طلب منه المدعي الأداء ولا يسمع كتمان (القول) تعالى ولا تسكروا
 الشهادة ومن يكتمها فانه آثم فله وهو مصرح في ذلك (وفي المحيط) رجل طلب من أن يكتب شهادته أو يشهد على عقد هل ان يسمع رفر
 ان كان الطالب يحد فيه فلا شاهد هذا ان يمتنع وإذا لم يسمع ذلك (ول) فواحد من عن يحد رجله شهود كثير فراعاهم ليقم لشهدة
 وهو يحد فيه ممن قبل شهادته ولكن هذا الشاهد ممن قبل شهادته أسرع لايه (٢٩) الامتناع عن الاداء لافضل (وفي المتن)

في تفسير الفضل وتكمل
 الشهادة ففرض على
 الكفاية ولا اشاعت
 الحقوق وبنات للرائق
 وعلى هذا الكاتب اذا كتب
 ذلك لانه يجوز ان يكتب
 أخذ لاجرة دون الشاهد
 (ولي النسب) الاشهاد
 للمباينة والمداينة فرض
 على العبد لانه يتلف المال
 لو لم لا اذا كان قابلا وانفذه
 لا يخاف عليه به هو وروى
 لقارته (وذكر) في
 الذخيرة مسئلة امر عن
 ائمة اذا دعا الى اداء
 الشهادة وهو في الرستاق ان
 كان بحال لو حضر المجلس
 الحكم وشهد بكمه لرجوع
 الى أهله في يومه يجب عليه
 الحضور لانه لا ضرر عليه في
 الحضور وان كان لا يمكنه
 الرجوع الى أهله في يومه
 لا يجب عليه الحضور (وان)
 كان الشاهد شجنا كثيرا
 لا يقدر على المثني بالقدم
 وليس عند ماركه يكلف
 الشهادة بذاته بركبها

كل نجوم باهم اقتديتم اهتديتم فان كان شيء من أقسام الشهادة قول وكان فيه إجماع التاب في قضى به لان
 إجماع كل عصر حجة لايه أن يخالف وان كان فيه اختلاف بينهم يرجع قول بعضهم ويقضى به وان لم يجد
 شيئا من ذلك كان من أهل الاجتهاد فاسم على ما يشهد من الأحكام واجتهد برأيه وتحرى الصواب ثم
 قضى برأيه وان لم يكن من أهل الاجتهاد يستفت في ذلك فبأخذ بقول المتقي ولا يقضى به بهر علم ولا يستفتى
 من السؤال بل لا يلحقه الوعيد الذي كثر في قوله صلى الله عليه وسلم لقصة (لتوقد تقدم ولو قاس مسئلة على
 مسئلة تظهر لانه ياتم اذ ليس بمجتهد وهو متقدم فالحق ووجه القيد لا مدعي عليه على القاضي
 (فصل) * لا بد من معرفة تفسير الاجتهاد واهية الاجتهاد الاجتهاد يندل المجهود في طلب الحق ودواما
 عليه الاجتهاد قال بعض مشايخنا ينبغي أن يكون عالما بالانصر من الكتاب والسنة والاجماع والتجاس
 هذا هو الشرط في السلف لم يورثه الرجل مجتهدا ولا بشرط معرفة الفروع التي استخرجها المجتهدون
 برأيهم وله بعضهم مع هذا ان يكون عارفا بالفروع المبنية على اجتهاد لم يكف كبر وع أي منيعة
 والشايع ونحو ذلك وهذا التسهيل على الناس فان من مع عامة ذلك وتوقفه في يد من أهل الاجتهاد قال
 شيخ الاسلام شمس الائمة السرخسي من حفظ المبسوط ومذهب المتقدمين فهو من أهل الاجتهاد ودال على
 الرجل هذا المديع مجتهدا ويجب عليه العمل بجهاد مو يحرم عليه تعاقبه فيه ثم اذا اجتهد المجتهد في ذلك
 وبالغ فيه هل يكون ميبا على كل حال أو يجوز انحطاطا عليه قال أهل الحق بانه مجتهد قد يخفى وقد يصح في
 الشريعتان وقال بعض مشايخنا انه ميبى اجتهاده بكل حال ولو كان قد غلط فيما يؤدي اليه اجتهاده باب
 كان عند الله بالانصر وهو مروي عن أبي حنيفة فانه روى عنه أنه قال كل مجتهد مصيب والحق عند الله واحد
 وتفسيره ما ذكرنا وقال عامة المعتزلة وأكثر الاشعرية ان كل مجتهد مصيب في الشريعتان وهذا بناء على
 ان موضع الاجتهاد عندهم حقوق وكل مجتهد أدى اجتهاده الى شيء يكون موافقا في حقه عند الله تعالى
 لا في حق صاحبه وعند أهل الحق الحق عند الله واحد والاجتهاد طلب ذلك الحق فان وجهه يكن مصيبا
 وان لم يجد يكن مختاضا وهو وذلك لان الشيء الواحد في زمان واحد في حق شخص واحد بجهة واحدة محل
 وسام مع وفاء من باب التناقض فيجب تزيه الشرع من التناقض والخلل متى كان ثابتا في زمان واحد
 في شيء واحد في حق شخص واحد لمصلحة معاوية وتلك المصلحة قائمة في حق الشخص الآخر ظاهر ان يكون
 تماثلا فاما عند اختلاف المصلحة فلا ومنه التنصيص بالقبضين في حق شخصين يعرف بدلالة الحال اختلاف
 المصلحة فاما في غير المخصوص فليس لا تجوز الحرمة في حق شخص آخر في الحال والمصلحة في جهة ظاهرة
 ولا علم لتماثلية باطنة يكون تماثلا من الشرع (ثم لا بد من معرفة فصلين) أحدهما اذا اتفق أصحابا

وبحضره مجلس الحكم فلا بأس به قال وهذا من أكرام الشهود (وعن) أبي سليمان الجرجاني رحمه الله تعالى رجل أخرج شهودا
 الى ضيعة فاشتراهاوا واستأجروا بولهم فركوا وادخلوا في قبيل شهادتهم وفيه نظر لان المادة جربا من أخرج شاهد الى الرستاق بعليه
 دابة تنصوصا الى يمكن للشاهد دابة (ولي) شرح شيخ الاسلام رحمه الله تعالى ان في حقوقا عبادا اذا طلب المدعي الشهادة يشهد له متأخر من
 غير منظر ظاهر ثم ادى لا تقبل شهادته وكذلك اذا طلب اجرا على الاداء لا تقبل كذا في المبيع (ولي) ابراهيمي) شهد على امرأة لا يعرفها فقامت فانها
 لا تجوز حتى تشهد باسمها بل لانه (وعند) أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز ان تشهد عدلان انها لانه لا يشترط رؤية وجهها بشرطها في
 الجلس الصغير حتى تشهد على ما علم لان الشهادة على المجهول باطلة (وقال) الامام نحو امر وادعوه فانه على انه لا يشترط رؤية وجهها ايضا
 وعبره على انه يشترط رؤية شخصها (وفي المتن) تحمل الشهادة على امرأته كانت شهود عند عدلان على انها لانه ان تشهد على امرأته (وذكر)

فأما (و) فتأوى قاضي ثان ولو كتب رسالة عند أمين لا يقرأ ولا يكتبان واسم الكتاب عندهما وشهادته لا يجوز عندنا ما روي في
 يوسف وجماعة تعالى يجوز كذا في الخلاصة (رجل) كتب كتابا وصيغته وقال لقوم شهدوا على عاقب ولم يقرأ عليهم قال علماء تارخهم الله
 تعالى لا يجوز الشهادة عليه وقيل يجوز والاول أصح (وفي المنبع) وأجمعوا في الملان الاشهاد لا يصح الا باعلام الكتاب ما في الكتاب ما حفظا
 هذه المسئلة فان الناس اعتادوا خلاف ذلك فانهم يشهدون بما في الملتن من غير قرائة لحروف وغير ذلك (القاضي) اذا شهد جاءه على الحصل
 ولم يعلم ما فيه ولم يخبرهم القاضي بذلك لا يجوز عند أبي حنيفة ومحمد وجماعة الله تعالى وهو أحد الروايتين عن أبي يوسف وجه الله تعالى
 (مع) أقرار رجل بحق وسعدان يشهد عليه وان لم يعان السبب وان لم يقل له اشهد على بما (٢١) أقررت (نوسا) بين رجلين قتالا لا تشهد

علينا بما تسمع من الجمع
 اقرارهما أو اقرار أحدهما
 لرجل بشئ أو قال أحدهما
 لا يثبت على كذا
 ان يشهد كما سمع (وفي المحيط)
 شهدا على امرأة بمباها
 ونسبها وكانت حاضرة فقال
 القاضي اتعرفانم باقتضالا
 لا تقبل شهادتهما ولو قال
 نعمنا هـ ما على المسئلة
 بثلاثة بنت فلان الغلانية
 ولكن لا تدري انما هي أم لا
 سمعت الشاهد قولا كالمدي
 ان ياتي بآخرين يشهدان
 انهما غلانية بنت فلان هـ
 (وفي السمادي) ولو جاء
 المدي بشاهد من قسود
 أحدهما وضم الشهادة على
 وجهها ثم قال لا تنو اشهد
 بشئ شدة صاحبي تقبل
 (قلت) وفيه تفصيل وهو
 ان كان الشاهد نكحها بكنه
 بان الشهادة على وجهها
 لا يقبل منها الا بجمال وان كانت
 أنكحها غير نكح يقبل منه
 الا بجمال اذا كان بمال لولا
 حشمة مجلس النساء يمكنه

المشورة بالخطاب من الحاضر فان وافقوا به رأيهم بقضى به وان خالف رأيهم قضى برأي نفسه لان رأيه
 أصوب عنده ورأي غيره ليس بصواب فيقضى بما عنده لا بما عند غيره فان أشكل على القاضي شئ فشاو
 فيه فقيم بين طرفيه ان لم يكن القاضي من أهل الاجتهاد يسهل أن يأخذ بقوله لان الواجب عليه أن يستفتي
 فيما أخذ بقول المفتي وان كان من أهل الرأي ورأيه خلاف رأي هذا الفقيه يقضى برأيه لان رأيه صواب
 عنده الا أنه أمر بالمشورة في الابتداء وجاء أن ينضم رأي غيره الى رأيه فان لم ينضم فلا يدع رأيه برأي غيره
 فان قضى برأيه نفذ قضاؤه وان قضى برأي الفقيه نفذ قضاؤه عند أبي حنيفة وعندهما لا ينفذ حتى كان
 السامع ان ينقض قضاءه اقلر المحيط

(فصل) قال ابن الصلاح لا يجوز ان كانت قوائم فلا تذهب امامه اذا اعتدى في قله على الكتب ان
 بعد الا على كتاب وثقة بجهت وجز ذلك كاجازة اعتماد الراوي على كلبه واستناد المستفتي على ما يكتبه المفتي
 ويحصل له الثقة بما يجد في النسخة التي هي غير مرقوم بان يراه كالمستظلم وهو خبير فطن لا يخفى عليه
 في الغالب واقع الاستبطاء والتخير واذا لم يجد الا في موضع لم يثق بجهت نظر فان وجد موافقا لاصول
 المذهب وهو أهل لغير جهته على انذهب ولم يجد موافقا لقله ان يثق به فان أراد أن يحكم من امامه فلا
 يقول قال الشافعي فلا كذا ولا أبو حنيفة كذا وكذا ولا يقل وجدت عن أبي حنيفة كذا وكذا أو بلغني
 عن الشافعي أو ما أشبه ذلك من العبارات وأما اذا لم يكن أهلا لغير جهته فلا يجوز له ذلك فيه وليس له أن
 يذكره بافظا بلزم فان سئل مثله القل المفتي لانه لم يحصل له ما يجوز له مثل ما جاز للاول وهو قوله أن
 يذكره غير مقام الفتوى فمضاهيه فيه فيقول لو جده في نسخة من الكتاب الغلاني أو من كتاب فلان
 لا أعرف جهتها أو وجدت عن فلان كذا وكذا أو بلغني من كذا أو ما أشبه ذلك من العبارات ومثل هذا الذي
 ان عبد السلام من الشافعية ص المقلد والمفتي يأخذ بقول ينسب الى امامه ولا يرويه هذا المفتي عن صاحب
 مذهبه وانما حقه من كتب المذهب وهو غير مروية ولا مستندة الى ولغيره فله يسوغ له هذه حاله العتبا
 أم لا وهو موافق لما يلزمه مسائل جديدة فأجاب عن هذا الفصل بان قال راما لا اعتماد على كتب افقه
 المصنف الموقوف في افتد اتقن العلماء في هذا العصر على جواز الاعتماد عليها لان الثقة قد حصلت بها كما
 تحصل بالرواية وذلك قد اعتمد الناس على الكتب المشهورة في النحو واللغة والطب ومائر العلوم لوصول
 الثقة بذلك بعد التدليس ومن اعتقد أن الناس اتقوا على الخدائي ذلك فهو أولى بالاطمئنان من جواز
 جواز اعتماد ذلك لتعطل كثير من الصالحات التي تطلب بالنحو واللغة العربية في اشرعية وقد رجع
 الشرع الى أقوال الاطباء في سوره وليست كتبهم في الاموال الا عن قوم كفار ولكن لما بعد ذلك ليس

ان يعبر بالشهادة بلسانه أما اذا كان جعل لا يمكن ان يعبر بلسانه أصلا فانه لا يقبل أيضا (وقال) الشيخ الامام من الاثمة أبو بكر محمد بن أبي
 سهل وجماعته اختار أن يجعل الجواب على التفصيل ان أحس القاضي بخيانته من الشهود بشهادة الزور يكاف كل شاهد من يشتره هادته
 وان لم يحس بشئ من الخيانة لا يكاف ويحكم في ذلك برأيه (وذكر) الشيخ ظهير الدين المرقيني في شروطه انه اذا جرى بين اثنين بيم أو جولة
 أو عهد آخر وشهدا على ذلك جماعة هل يشترط كتابة معرفة لشهود لتبايعين بوجههما وأسمائهما وانسابهما كما جعلوا في الزور
 لا يكتبان ذلك وغيرهما من أعمامنا يكتبون أشدا بالاحتياط (وقال) ظهير الدين وجماعته تعالى وعذر رى ان المتبايعين اذا كانوا مع وفين عذر
 الناس مشهورين لا حاجة الى كتابة معرفة للشهود المتبايعين وان كانوا غير مشهورين فلا بد من كتابة الحاجة الى أداء الشهادة عليه بحضوره
 فلا بد من معرفة بوجهه لم يكنهم اداء الشهادة عليه ونهيتهم ادائه ويحتاج الى الشهادة بالجمعة فلا بد من معرفتهم اجمعين بوجهه لا يجوز

والسلام لا شهادة للقانع بأهل البيت (وفي المغرب) قبل أراد به من يكون مع القوم كالخادم والتابع والابن ونحو مولاه بمنزلة السائل يطلب معاشته انتهى (وفي شرح مشاورة) ان وجوب شهادة العدو على مدونه هل تقبل أو لا تقبل والصحيح أنها تقبل سواء كانت العداوة دينية أو دنيوية فانها لا تدرج في العدالة (وقيل) العداوة الدنيوية تؤثر في العدالة وتقدح فيها فلا تقبل شهادة العدو على مدونه اذا كانت العداوة دنيوية (ومثال) العداوة الدنيوية ان يشهد المذوف على القاذف والمطروح على المايطر يبق على القاطع والمقتول وليس على القاتل والمجروح على الجرح والزوج يشهد على امرأته بالزنا فان مولاه تقبل شهادتهم في قول أكثر أهل العلم كريبعتو النوري وأحق ومالك والشافعي وأحمد وهو المصرح به في غالب كتب أصحابنا والمشهور على الاستنقها (ومثال) العداوة الدينية المسلم يشهد (٢٣) على الكافر والحق من أهل

السنة يشهد على البتدع
كان شهادة هو لا عضير
مردودة ولا قادمة في العدالة
(وذكر) صاحب المقتنى
من الحنابلة من أبي حنيفة
وجهه تعالى ان العداوة
لا تمنع الشهادة مطلقا
(وذكر) صاحب الفتية
من أصحابنا في باب من تقبل
شهادته ومن لا تقبل ما يؤيد
ذلك (تنبيه) قد ينوهم
بعض المتفهمين والشهود
أن كل من خاف من خصم
حق أو ادعى عليه عقالة
يسير مدونه فيشهد بينهما
بالعداوة وليس كذلك بل
العداوة تثبت بنحو
ما ذكرنا (ثم) لو خاف
الشخص آخر في حق لا تقبل
شهادته عليه في ذلك الحق
كأنه كليل لا تقبل شهادته
فيما هو وكيل فيه والوصي
لا تقبل شهادته فيما هو
وصي فيما هو وكيل لا تقبل
شهادته فيما هو وكيل فيه
ونحو ذلك لانه اذا خاف
انسان في حق لا تقبل شهادته

نفسنا حكمه لانه على خلاف القواعد لان من قواعد الشرع صحة اجتماع الشرط مع المشروط لان حكمته انما يظهر فيها اذا كان الشرط لا يصح اجتماعه مع مشروطه فلا يصح أن يكون في الشرع شرطا فلا ذلك ينقض حكم الحاكم في المسئلة السريجية وهي التي وقع التمثيل بها (٢) والموضعان الاخران وان كان لا يحتاج الى تمثيل فيهما (تنبيه) معنى قول العلما ان حكم الحاكم ينقض اذا خالف القواعد أو القياس أو النص فالمراد اذا لم يكن لها معارض راجح عليها أما اذا كان لها معارض فلا ينقض الحكم اذا كان وفق معارضها الراجح اجزاء كقضاء جهة مقد القراض والمساواة والسلام والحالة ونحوها فانها على خلاف القواعد والنصوص والاعتقادات

(فصل في نقض القاضي أحكام نفسه) وله ذلك اذا ظهر له الخطأ وان كان قد أصاب قول قائل وذكر القاضي أبو بكر الرازي الخلاف فيما اذا قضى بخلاف مذهبه وقد نسب ما متى حكم بخلاف مذهبه مالم يذكر مذهبه لا يجوز حكمه بالأجاء أما اذا لم يكن للقاضي رأي وقت القضاء فعرض برأي غيره ثم ظهر للقاضي رأي بخلاف ما قضى هل ينقض قضاؤه قال محمد بن قيس قضاؤه لان رأيه في حق وجوب القضاء عليه بقرينة النص لانه يوجب القضاء عليه كالمس ولو قضى برأيه ثم تبين نص بخلافه ينقض قضاؤه فكذا هذا وقال أبو يوسف لا ينقض انظر المحيط

(فصل في نقض القاضي أحكام غيره) وقطر في أحكام غيره مختلف فاما العالم العدل فلا يتعرض لاحكامه بوجه قال أبو حامد على القاضي أن لا يتعرض لقضية أمضاها الا في الاصل وجهه التصور بانها ان عرض فيها عرض بوجه مخصوصة فاعلى وجهه الكشف لها والتعقيب فلا وان سألها الحكم ذلك وذا فيها جهل حاله من أحكامه هل وافق الحق أو خالفه فهذا الوجه الذي نفي عنه الكشف والتعقيب الا ان يظهر له خطأ بين ظمير لم يختلف فيه وثبت ذلك عنده فبردمو بعضه من الحكم عليه وفيه ذكر القاضي في حكمه الوجه الذي بنى عليه حكمه فيوجد مخالفا للنص أو اجماع فيوجب فيه وكذلك اذا قامت بينة على أنها علمت بقصد غيره ما وقع وان كان هذا الحكم وقع منه سهوا أو غلطا فنقضه من يسهه كإتته منه وأما القاضي العدل الجاهل فان أقضيه نكسف فما كان منها صوابا قضى وما كان خطأ بينا لم يختلف في رده وأما القاضي الجائر في أحكامه اذا كان معروفا بذلك وكان غير عدل في حاله وسيرته عالما كان أو جاهلا ظهر جوره أو خفي فينتقض نهما تبين بجوره أو استريب لم يحقق ويعمل فيه بالكشف كما يمنع بأقضية الجاهل الا أن يعرف القاضي فيما بالجور والخياف في أحكامه كلها أو بعضها فترد أحكامه كلها ما عرف بالجور فيها أو جهل قال بعض العلماء لا يجوز للقاضي أن يتنظر في أقضية غيره قيل فان قام ضده قائم وقال هذا

(معين الحكم) أحدهما على الآخر لا يمتثل من الخاصة (فرع) اذا قلنا انه لا يجوز شهادة العدو على مدونه اذا كانت العداوة دنيوية يهمل الحكم في القاضي كذلك حتى لا يجوز قضاء القاضي على من ينمو بينه عداوة دنيوية يتم أقف على هذا الفرع في كتب أصحابنا وينبغي ان يكون الجواب فيه على التفصيل ان كان قضاؤه عليه بعلمه فينبغي ان لا يتخذ وان كان بشهادة العدو ولا يحضر من الناس في مجلس الحكم يطلب منهم شرعي ودعواه فينبغي ان يجوز (ورأيت) في الرافعي من كتب الشافعية عن القاضي المالوري انه يجوز قضاء العدو على مدونه بخلاف شهادة العدو على مدونه وقرق بينهما ما بان قال لان أسباب الحكم ظاهرة وأسباب الشهادة خفية اه ما نقلته من شرح المنظومة (ولي الوقاية) ولا تقبل شهادة متخف على الرديء وثائفة ومغنية ومدمن الشرب على الهو ومن يلعب بالطيور أو الطنبور أو يفتنى للناس أو يرتكب ما يحسبه أو يخل الجاهل لا زار أو يأكل الربا أو يهاجر بالنرد أو الشطرنج أو تطونه الصلاة بها أو يبول على

(وفي) شرح الجامع الغني برب الدين اذا شهد له بوجه يعمونه بحال لا تقبل شهادته لتعلق حقه بالتر كنون كذا الموصى به بالف مرسلة أو بشي
بمعنه لا تقبل لانه يزاد به محل وميت أو سلامة صيته (وقال) خمس الآثمة لا وز جندى بوجه الله تعالى رجل شهد قبل ان يستشهد وتسمع شهادته
بعد ذلك (ولا) تقبل شهادة المواني الذي يأخذ بغير حق لانه يكون ظلما فيكون فسقا (ولو) شهد الساكتان بأجر أو بغير أجر لرب الدار جز
معد أبي حنيفة بوجه الله تعالى ولا لا تجوز (فان) شهد المرتب من المدعى على الراهن تقبل ولو شهد الزاهنان لا تقبل حتى يفتك الرهن (من)
ابن عباس رضي الله عنهما قال لا تقبل شهادة الاقرب ولا تقبل مدلته ولا تؤكل ذبيحته (وتقبل) شهادة الزوج لصهر وشهادة الصديق لصديقه
(ولا) تقبل شهادة من يبيع الا كنه اذا ترصد ذلك لانه حبيث في اللوث والطاهون (وكذلك) لا تقبل (٢٥) شهادة الخناس والذلال

لانهم يكذبون ولا يبالون
(شود) أحدهما أنه طلقها
بالعربية والاشعر بالمعاصرة
لا تقبل بخلاف الاقرار
(وفي الخلاصة) ولا تقبل
شهادة الخاطبة لانهم
يشهدون لبعضهم بعضا
بالزور ويقولون ان عليا
هو الاله الاكبر وجميعهم
الصادق هو الاله الامم غير
تعالى الله عما يقولون علوا
كبير الاله الا الله وحده
لا شريك له (وفي المحيطة)
شهد الشهود بحق لرجل
ثم حملوا لا تقبل شهادتهم
للمهمة (ولو) باع عينا ثم
شهد بها للمدعى لا تقبل
(وتقبل) شهادة الاخ لانيه
وعنه لان الاملاك والمنازع
بينهما متباينة كذا في
الهداية (ولا) تقبل شهادة
الاشراف بالعراق لتعصبهم
(وقال) بعض العلماء لا تجوز
شهادة القروى وتجاوز شهادة
اهل الامصار (وفي
العمادي) ولو شهد أنه وقف
على قضاء جبراه وهما من

الحجدي في شرح أدب القاضي الخصاص اذا رفع القضاء بشاهد وبين والقفل بالقسامة الى قاض
آخر لا ينفذه وخلاف الشافعي ومالك لا يعتبر لمخالفة الكتاب والسنة في الشاهد واليمين ولخالفه الاجماع في
صورة القسامة قال قول مالك لم يكن موجودا في العصابة وأما القضاء بجواز مئة النساء فان قال أئتم بك
شهر أبكذا فان القاضي يبطله فان العصابة أجعت على بطلانها لورجوع ابن عباس منه وان قال تزوجتك شهرا
فمعد زفري بلغو التأييد ويجوز الشكاح فكان مجتهدا في هذا قضى به نفذ

(فصل) وان كان القضاء مجتهدا فيه عند البصر وغير مجتهد فيه عند البصر يتوقف نفاذه على اتصال
قضاء قاض آخر به لان قضائه اذا كان مجمعا على اطلاله عند بعض الفقهاء لم يكن مجتهدا فيسقط اتفاق نفس
القضاء مختلفا فيه فيتوقف نفاذه على قضاء آخر به وذكروا في نزاهة الاكل القضاء بشاهد وبين مجتهد فيه
معد البعض وعامة مشايخنا على انه غير مجتهد فيه عند البعض وكذا الحكم بالنسبة بالشهادة على الخط وهو
مذهب المالكية لا ينفذه عندنا الا بعد اتصال قاض آخر به

(فصل) فيما يحل قضاء القاضي وما لا يحل به شهد رجلان على رجل أنه طلق امرأته بالتنازور وخرق
القاضي بينهما ثم تزوجها أحد الشاهدين أو آخر بعد راقضه العدلين عند أبي حنيفة وأبي يوسف الاول
وحل الزوج الثاني وطؤها سواء كان جاهلا بحقيقة الحال أو عالما وعند أبي يوسف الاخر وحل محمد
ان كان جاهلا حل له وطؤها لانه يتبع الظاهر وليس يكافى الباطن كقوله شري أمه ثم ظهر ان البائع
لم يكن مالكا وفدوطها المشتري لا يوصف وطؤها بكونه حراما وان كان عالما بان كان الزوج أحد
الشاهدين لا يحل وأما الزوج الاول فعند أبي حنيفة لا يحل له وطؤها في الظاهر والباطن وعندهما لا يحل
له وطؤها في الظاهر ويجعل في الباطن عند محمد وعند أبي يوسف لا يحل وهذه المسئلة بناء على ان قضاء
القاضي بالعقود والفسوخ ينسخ ظاهرا وباطنا عند من خلافا لهما وهي مرفقة (مسئلة) ولو شهد
رجلان على أنه أقر أن أمته هذا بنته بزور فأعتقها القاضي وجعلها بالبنت فأنكته ولا يحل له ان
يأأها وتنفق منه موثره لان القاضي جعلها بالبنت وهذه أحكام البتية وهل يحل لها أن تأكل ميراثه عند
أبي حنيفة يحل وعندهما لا بناء على أن قضاء القاضي بالنسب ينفذ ظاهرا وباطنا عند من خلافا لهما من
مشايخنا من قال قضاء القاضي بالنسب بشهادة الزور لا ينفذ باطنا بالاجماع ونص الخصاص على انه ينفذ
(مسئلة) ولو ادعى عا في يد رجل وأقام عليه بينة زور فعصى القاضي لا يحل للمعصية وطؤها
ان كانت جارية ولا لبسه ان كان ثوبا ولا أكلمه ان كان طعاما ويجعل للمعصية طيبه ذلك لان القضاء على
الاملاك المرسلة لا ينفذ باطنا لانه لا يملك القضاء الاسباب وليس تعيين بعض الاسباب بأولى من الاخر فتذر

جبراته الفقراء جازت شهادتهم لان الجوار ليس بأمر لازم وكذا لو شهدا انه وقف على قضاء مجتهد وهما من فقراء مسجد جازت شهادتهما
(وكذا) لو شهد أهل المدرسة بوقف المدرسة تقبل شهادتهم لكن المشايخ رحمهم الله تعالى صلوا الجواب في جملة لو ان شهادة أهل المدرسة ان
كانوا يأتون الوظائف من ذلك الوقف لا تقبل شهادتهم وان كانوا لا يأتون (وقيل) في هذه المسائل كلها تقبل وهو الصحيح لان كون
الفتية في المدرسة ليس بلازم بل يتقل (رجل) قال لا تخرا كتب شهادتي في هذا الملك فكتب الماء وشهد بذلك لا يصح كون ذلك اقرارا من
الاشربة ان هذا ملك البائع (وذكر) في أدب القاضي الخصاص أسباب الجرح كثيرة (منها) ذكر بجر الهمل لانه مخاطر بنفسه ودينه وماله
(ومنها) التجارة في قرى فارس فاتهم ببيعهم الرابوهم يعلمون (قال) محمدرحمه الله تعالى القاضي يقبل شهادة ابنيه (ولو) شهد ان أبيه مانع
المدعى على المدة عليه لا تقبل (ولا) تقبل شهادة الآخرين لجزءه عن الاداء (وتقبل) شهادة الخصى اذا كان عدلا (واما) وفي الزنا فان ثبت

العلماء في قبول شهادته (قال) بعضهم لا تقبل مطلقا (وقال) بعضهم تقبل في كل شيء الا في الزنا وهو قول مالك (وقال) بعضهم تقبل مطلقا اذا كان عدلا وبه أخذ علماء نازحهم اقله تعالى (شهادة) الرئيس والجانب في السكة الذي يأخذ الدراهم والصراف الذي يجمع عند الدراهم ويأخذها طوعا ولا تقبل (شهادة) أهل النعمة بعضهم على بعض مقبولة سواء اتفقت عليهم كاليهودي مع اليهودي والنصراني مع النصراني والمجوسي مع المجوسي أو اختلف الا ان يكونا من أهل دار بن مختلفين بان يشهدوا على هندی أو هندی على رومي (وتقبل) شهادة الذي على المستامن ولا تقبل شهادة المستامن على الذي لان الذي أهل حاله لكونه من أهل دارنا حتى لا يمكن من الرجوع الى دار الحرب بخلاف المستامن (وتقبل) شهادة المستامن بعضهم على (٢٦) بعض اذا كانوا من أهل دار واحدة كانوا من أهل دارين كالرومي والتركي لا تقبل لان

الولاية فيما بينهم تختلف باختلاف المنعوتين ولهذا لا يجري بينهما التوارث بخلاف دار الاسلام فانها دار احكام فبالتفاوت المنعة لا تختلف الدار وهذا بخلاف أهل النعمة فانهم صاروا من أهل دارنا فتقبل شهادة بعضهم على بعض وان كانوا من منة مختلفة كذا في المبيع (ولي) البرازي ويكتفى بشهادة امرأة واحدة حرة مسلمة عاتلة بالغة فبالا يطلع عليه الرجال كالولادة والسبب الذي لا يتطرق اليه الرجال ولا يشترط لفظ الشهادة عند مشايخ العراق وعند مشايخنا يشترط عليه اعتماد القدرى وعليه الفتوى والمثبت اسقاط الاصح انه تقبل شهادة رجل واحد في ايضا ويجعل على وقوع النظر لاص قد اوعى قصد لعمل الشهادة بكل الرضا وعلى استهلال الصبي في حق الارث لا تقبل الا بشهادة

القضاء بالملك بخلاف العقود والعسوخ (مسئلة) ولو أقام شاهد عيذ ورأى فلا باء به هذا بخلافه بالف درهم فتضي القاضي به انه نعت أبي حنيفة ينقد القضاء ظاهر او باطنا حتى يحل للمشتري غشيانها وعندهما لا ينقد باطنا حتى لا يحل له الوطء ولو كان البائع هو المدعي والمشتري ينكر وقامت بينة الزور منسدة فعذر أبي حنيفة هذا الاول سواء وعندهما ان رضي المشتري بذلك يحل وان لم يرض وكان يطلب حقه فلا يحل ولو أقام بينة زور على رجل أنه وهب منه هذا الجارية أو تصدق به عليه فقبضها منه وهي في يده بغير حق لا ينقد قضاءه باطنا عندهما وهل ينقد عند أبي حنيفة فروايتان كذا في الحيث (فصل فيما لا يعتبر من أفعال القاضي اذا عزل أو مات وما يستبر) ولا يقبل قول الميزول الا أن يترفع الذي بيده بان الميزول سلمه اليه فيقبل قوله لان الذي في يده اذا ادعى انه ملكه يقبل قوله وحكم له به ظاهر فكذا اذا قرآن فلا تسلم اليه الا أن تقوم البينة على خلاف الظاهر (مسئلة) ولو عزل وقال كنت قضيت فلان بتماس أو حق وأما أنه قد عاين لم يصدق حتى يشهد اثنان سواء لانه حتى أمر الا بملك استضافه وفي الجامع انه غير قاض عزل فقال لرجل أخذت منك ألف درهم ودفعتها الي هذا قضيت به له عليك فقال المأخوذ فمنه لا بل أخذته ظلمنا قال قول القاضي ولا ضمان على الاخذ لان المأخوذ منه صدقه في أنه فعله طاعة القضاء وقول القاضي في حال قضائه يجوز دفعه صحيح بخلاف ما اذا قال المأخوذ فمنه أخذته قبل تقلب القضاء أو بعد العزل فالقول قول الثاني في دفع الضمان من نفسه دون ابطال الضمان من غيره وكذا اذا قال قضيت بقطع يده في حق أو أمرت بقطع يده بحق من الايضاح (فصل في الكشف عن القضاة) ينبغي للامام أن يتفقد أحوال قضائه فانهم قوام أمره ورأس سلطانه وكذلك قاضي القضاة ينبغي له ان يتفقد قضائه ونوابه فيتمسك أفضيتهم وبرايع أمورهم وسيرتهم في الناس وعلى الامام والقاضي الجامع لاحكام القضاة أن يسأل النقات عنهم ويسأل قوما صالحين عن لايتهم عليهم ولا يتجسس عن كثير من ذوي الاغراض يلقى في خلوب المالحين شيئا ليتوصل بذلك الى ختم الصلحاء له عند ذكره عندهم وسؤالهم عنه واذا ظهرت التشكيك فيهم ولم يعرف أحوالهم سأل عنهم كما تقدم فان كانوا على طريق استقامة أفعالهم وان كانوا على ما ذكر عنهم عزلهم واختل في عزل من اشتهرت عدالته بظاهر الشكوى قال بعضهم ليس عليه عزل من مرف بالعدالة والرضا اذا اشكى به وان وجد منه عروضا فان ذاك فساد لا ماس على قضائهم فان كل المشكوك غير مشهور بالعدالة فليعزله اذا وجد منه بدلا وتظهرت عليه الشكبة فان لم يجد منه بدلا كشف عن حاله ووجه الكشف أن يبعث الى رجال يوثق بهم من أهل بلده يسألهم عنه سرا فان صدقوا ما قيل فيهم الشكاية عزله وانظر في أفضيتهم فوافق الحق أمضاه وما خالفه

رجلين أو رجل وامرأتين وعندهما تقبل شهادة حرة مسلمة على حركة الولد بعد الولد على هذا الخلاف والشهادة على العذراء فمعه أو الرقعة على هذا الخلاف أيضا (جفت) المنكوحه بولده وقالت له الولد منك فانكر ولا دخل الا يقبل قولها بلا شهادة القابلة وبشهادتها يثبت النسب والثنتان أحوط وان كان بصدقه فبغير ردقواها يثبت انساب (شهد) الابنان على أبيهما بطلاق أمه ما ان جدت الطلاق تقبل شهادتهما وان ادعت الطلاق لا تقبل (وفيه) اشكال فان الطلاق حق الله تعالى ويستوي فيه زوج والدعوى وعدمها وان ادعت الدعوى تقبل فكذا اذا وجدت (ثاننا) نعم هو حق تعالى كذا كرت لكن يسلم لها بضعها حتى تملك الاغتياض منه بشر الدعوى اذا وجدت ولا تعتبر الفائدة اذا عدمت الدعوى اه (وفي) المتأني الوكيل بقبض الذي يتجوز شهادته بالدين (فروع في الاختلاف في الشهادة) والشهادة اذا وافقت الدعوى كانت مقبولة وان خالفت لم تقبل (وفي) البدائع الشرائط التي ترجع الى قبيل الشهادة أنواع (منها) لفظ الشهادة فلا تقبل بغيرها من الالفاظ

كلتلة الاخبار والاعلام وغيرهما (ومنها) موثقتها الدعوى بالشهادة المنفردة عن الدعوى فيما شرط فيه الدعوى فغير مقبولة وبيان ذلك في مسائل (إذا) ادعى ملكا بدين لم يثبت له على ملكه مطلق لا تقبل وبطلان دعوى ملكا مطلقا أقام البينة على الملك بسبب تقبل ووجه الفرق بينهما ظاهر فتأمل (وفي المنبع) المواقة كاشتراط بين الشهادة والدعوى فكذلك تشتراط بين شهادة الشاهدين فيما شرط فيه العدد حتى لو وقع الاختلاف بين شهادتهما لم تقبل شهادتهما وهذا لأن اختلافهما اختلاف بين الدعوى والشهادة (وفي الكافي) ولو ادعى الغريم الايطاف فشهد أحد الشاهدين على اقرار الطالب بالاستيفاء والاخر أنه أراه أو حله أو وهبه أو تصدق عليه به لم تقبل لاختلافهما لفظا ومعنى الا إذا قال شاهد البراءة أنه أقر أنه برئ البى بالاطاف (ولو) ادعى البراءة فشهد (٢٧) أحدهما أنه أراه أو والاخر أنه وهبه أو

تصدق به عليه تقبل لأنهما يستعملان في البراءة (ولو) ادعى الهبة فشهد أحدهما بالهبة والاخر بالبراءة تقبل ولو شهد الاخر بالصدقة لا تقبل لأن الصدقة اخراج المال الى الله سبحانه وتعالى والهبة الى العبد (وإذا) اختلف الشاهدان في الزمان أو المكان في البيع والشراء والطلاق والعنف والوكالة والوصية والرهن والدين والقرض والبراءة والكفارة والحالة والعنف تقبل (وإذا) اختلفا في الجناية والنصب والقتل والنكاح لا تقبل (وفي) النسبة لو شهد أحدهما بالقتل والاخر بالانحرار بالقتل لا تقبل لأن القتل فعل والاقرار قول والقتل غير القول فاختلاف المشهود به (وكذا) لو شهدا بالقتل واختلغا في الزمان أو المكان لان العمل الثاني تفسير الفعل الاول (وكذا)

فضموا من قال الذين سألوا عنه ما علم الا خبرا أبقاه ونظر في قضيتهم وأحكمه فوافق السنة في ما لم يوافق شيئا من أهل العلم ردموا حل ذلك من أمره على الخطا وانه لم يعتمد جوار ولا ينبغي أن يمكن الناس من خصومة قضيتهم لأن ذلك لا يخلو من وجهين إما أن يكون عدلا فيستبان بذلك ويؤذى وإما أن يكون فاسقا فاجرا وهو إن كان بجمته عن شكاه فيستلحق حقه ويستلحق ذلك القاضي على الناس (فصل) وأما عزل القاضي نفسه اختيارا لا جبراً ولا لعنوا فظاهر عند بعض العلماء أنه يمكن من ذلك وفي جامع الفصولين وقيل لا يعزل القاضي بعزل نفسه لأنه نائب عن العامة وحق العامة متعلق بقضائهم فلا يحل عزل نفسه (مسألة) أربعة فصول لوطت بالقاضي يتعزل ذهب البصر والسمع والعقل والفتن والخلصة

(فصل في جمع الفقهاء للنظر في حكم القاضي) قال بعض العلماء وإذا اشتكى على القاضي في قضية حكمه أو رفع ذلك الى الأمير فإن كان القاضي مأموماً في أحكامه عدلاً في أحواله بصيراً بقضائه فأرى أن لا تعرض له الأمير في ذلك ولا يقبل شكوى من اشتكاه ولا يجلس الفقهاء للنظر في قضائه فإن ذلك من سلطان قضاة من الفقهاء إن تابعوه على ذلك وإن كان عند منهما في أحكامه أو غيره عدل في سائر أحواله بقضائه فليعزله ويول غيره قالوا لو جعل الأمير فجلس فقهاء بعده وأمرهم بالنظر في تلك الحكومة وجهلهم أيضاً أو أكرهوا على النظر فنظر وأمر أو أفسخ ذلك الحكم فسخه السلطان أو رد قضيتهم الى ما رأى الفقهاء وأرى من نظر في هذا به ذلك أن يتنظر في الحكم الاول فإن كان صواباً لا اختلاف فيه أو كان مما اختلف فيه أهل العلم أو مما اختلف فيه الأئمة المأثرون فاختار بعضهم ذلك فحكمه بما مضى والفسخ الذي تكلمه الأمير والفقهاء باطل وإن كان الحكم الاول خطأ أيضاً أمضى فضله وأجاز ما قبله الأمير والفقهاء ولو كان الحكم الاول خطأ بيناً أو لعنه قد عرف من القاضي بعض ما لا ينبغي من القضاة ولكن الأمير لم يعزله وأراد النظر في تصحيح ذلك الحكم بعينه فحينئذ يجوز لفقهاء النظر فيه فإذا تبين لهم أن حكمه خطأ بين فليرده قالوا إن اختلفوا على الأمير فرأى بعضهم رأيًا ورأى بعضهم رأيًا غيرهما عمل مع أكثرهم ولكن ينظر فيما اختلفوا فيه فصاروا صواباً قضى به وأنفذوا كذلك ينبغي للقاضي أن يفعل إذا اختلف عليه المشاورون من الفقهاء وقد تقدم قريباً ولو كان القاضي لم يكن فصل في الحكومة به فصل فلما اجلس معه غيره للنظر فيها قال قد حكمت لم يقبل ذلك منه لأن المنع من النظر في تلك الحكومة وحدها قد لزم بمنزلة ما لو عزل ثم قال قد كنت حكمت لفلان على فلان لم يكن ذلك بقوله الاية تقوم على ذلك قالوا لو كان القاضي المشتكى في غير ما دام الأمير الذي هو به وجب يكون قاضي القضاة فهذا كما تقدم فإن كان القاضي معروفاً مشهوراً بالعدل

إذا اختلفا في الآلة التي كان بها القتل لا تقبل (ولو) شهدا بالقول واختلفا في الزمان أو في المكان لا يندح في الشهادة (ولو) شهدا بالفعل واختلفا في الزمان أو في المكان لا تقبل (ولو) شهدا بالفعل والقول واختلفا في الزمان أو في المكان بأن شهدا بالرهن والقبض واختلفا في الزمان أو في المكان جزئاً الشهادة (وفي القنية) أمة أقامت بينة أن مولاها دبرها في مرض موته وهو عاقل وأقامت الورثة بينة أنه كان مخلوطاً بالفعل فيبينة الأمة أول (وكذا) إذا خالغ امرأته ثم أقام الزوج بينة أنه كان مجنوناً وقت الخلع وأقامت بينة أنه كان عاقلًا حينئذ أو كان مجنوناً وقت الخصومة فأقام وليه بينة أنه كان مجنوناً والمرأة على أنه كان عاقلًا فيبينة المرأة أولى في المصالح (بمع) ضيمته وله ما قام المشتري بينة أنه باعها في صغره بشئ المثل والابن أقام بينة أنه باعها في حال بلوغه فيبينة المشتري أولى (وقال) برهان الدين صاحب المحيط بينة الابن أولى (ولو) أقام البائع بينة أنه يمتها في حال صغره وأقام المشتري بينة أنه يمتها بعد البلوغ فيبينة المشتري أولى لأنه يثبت العارض (ادعى) الزوج بعد وفاتها أنها كانت براته

المتقى قال محمد رحمه الله تعالى قبل الشهادة على الشاهد والمشهد ودعى على شهوده في المص من غير مرض به ولا علة (إذا) شهد الرجلان منذ
 القاضي على شهادته رجل وصحها الشهادة فان صححها القاضي يعرف الاصول والفروع بالعدالة قضى بشهادتهم وان عرف الاصول
 بالعدالة ولم يعرف الفروع يسأل عن الفروع بالعدالة ولم يعرف الاصول بالعدالة ذكر الخصاص وجهه تعالى ان
 القاضي يسأل الفروع عن الاصول ولا يقضى قبل السؤال فان علقوا اصولهم ثبتت عدالة الاصول بشهادتهم في ظاهر الرواية وهو الصحيح
 وعند محمد رحمه الله تعالى لا تثبت عدالة الاصول بتعديل الفروع التهمة لان في تعديلهم منقطعهم حيث يتلذذ قواهم بعدالة الاصول (إذا) أنكروا
 الاصول بشهادتهم لم تقبل شهادته الفروع لان التعديل شرط صحة شهادة الفروع وقد كان هذا الشرط (٢٩) لتعارض بين الخبرين فيطوف
 الشرط وهو صحة الشهادة

(نوع في الرجوع
 عن الشهادة)
 لا يصح الرجوع الا في مجلس
 القاضي حتى لو رجع عند
 غير القاضي لا يصح (ولو)
 ادعى المشهود عليه
 رجوعهما وأراد بينهما
 لا يحلفان (وكذا) لا تقبل
 بيته على الرجوع لانه ادعى
 رجوعا باطلا (وفي التهمة)
 ولو ادعى الرجوع عند
 القاضي ولم يدع القضاء
 بالرجوع وبالصمان لا يصح
 لان الرجوع عند القاضي
 انما يصح اذا اتصل به القضاء
 أما اذا ادعى الرجوع عند
 القاضي والقضاء بذلك مع
 وتقبل البيعة على ذلك
 (ولو) شهد عند قاض
 ورجع عند قاض آخر
 يصح ويجب الصمان عليه
 لكن اذا قضى القاضي عليه
 ومن الشايع من استبعد
 توقفه على الرجوع على
 القضاء بالرجوع أو بالصمان
 (وإذا) أقر الشاهدان عند

حجة كذا لم يقبل منه ولم ينقض الحكم التاسع اذا قام المحكوم عليه وادعى أن القاضي حكم عليه بما لا نص
 فيه فالحكم في ذلك أن القاضي اذا حكم في المسكوت عنها بما هو خلاف القواعد نقض وان حكم فيها بما هي
 قابلة له من الخلاف لم ينقض العاشر اذا قام المحكوم عليه وادعى أن القاضي قضى عليه بقول من هو رجوع
 كان قد قضى عليه في محل فيه قول من هو رجوع لا يتعدى بنقض لان القول بالرجوع ساقط الاعتبار في مقابلة الجمهور
 وقوله يكون خلافا لا اختلافا فنقض بقوله كان قاضيا في محل الخلاف والقضاء يتعدى موضع الاختلاف
 لا في موضع الخلاف وكان باطلا مثله اذا كان القودين رجل وامرأة فنفقت المرأة من القود فابطل ذلك
 فاض وقضى بالقود للرجل وقال لا طهر والنساء احدى عشر اذا ادعى المحكوم عليه ان الشهود قد رجعوا
 لم ينقض ذلك ولم ينقض الحكم لان الحكم ثبت بقول عدول ودعى الشهود بعد ذلك الكذب باعتراف منهم
 انهم فسة والفاق لا ينقض الحكم بقوله فبقى الحكم صلى ما كان عليه الثاني مشروا دعى بعد الحكم
 بالبينتان المتضمنة قد كلن أقرن هذا الحد ودمك عمر وقليس هذا يدفع صحيح ما لم يدع تلقى الملك من جبهة
 عمر ولكن ليس للمفتي أن يزيد في الجواب على قوله ليس هذا يدفع صحيح من التهمة
 (الركن الثالث المقتضى له) ويجوز للقاضي أن يقضى للمدة الدار يقضى عليه ألا يرى اب عليا قلند
 شريحا وناسم عند مولان المقلد ليس بنائب عن المقلد بل هو نائب عن جماعة المسلمين وله ان ينزل بموته
 (مسئلة) وكذا الوضى لو ادى الامام الذي ولاء اولاده أولاده أولاده أولاده (مسئلة) ولا يجوز قضاؤه لنفسه
 ولان لا تقبل شهادته لان بني القضاء على الشهادة ولا يصح اهاد الولاء فلا يصح قاضيا لهم لمكان التهمة
 ويجوز أن يقضى عليهم لانه لو شهد عليهم بجاز فكذا القضاء (مسئلة) ومما يجزى مجرى القضاء المنع
 من الحكم لمن يتهم عليه المقتضى يعني لمن يتهم عليه بما لا تجوز شهادته له فيبقى المقتضى الهري من هذا متى صدر
 (مسئلة) ويجوز أن يقضى لمن تقبل شهادته له كالأخ والم وأولادهما وكذلك لو قضى لامرأته وأما
 وان كانتا مائتا لم يجز قضاؤه لهما اذا كانت امرأته ترث من ذلك شيئا لأنه لو شهد لهما في هذه الصورة لم يجز
 فكذا اذا قضى لهما وان قضى لامرأة انفسه أولاد رجائيهما والقضى له في جاز قضاؤه وان كان ميتا لم يجز اذا
 كان الابن أو البنت يرثان لما قلنا من المحجبا
 (فصل) وكل من لا تقبل شهادة القاضي له لم يجز حكمه لموكيل وجاز على الوكيل كلكو كان أصيلا لعدم
 التهمة ولو كان ابن القاضي ومضى يتيم لم يجز حكمه في أمر التيم اذ فيما يحكم به التيم حتى القبض يثبت
 للمضى فيصير حكمه لابنه (مسئلة) أو مضى القاضي بثلاث ماله وله مضى لم يجز حكمه بشئ من ذلك الميت
 اذ نصيب فيما يحكم به للميت وكذا لو كان المومى له ابن القاضي أو امرأته ألا يرى أنه لا يصلح لشهادة فيما

القاضي انهم لا يجازى غير مجلس القاضي يصح ويجعل الامرار بمنزلة الانشاء واذا رجع الشاهدان عن شهادتهم ما قبل الحكم لم استغقت
 شهادتهما عن الازام على القاضي بالحكم لظهور التناقض بين كلامهما فان رجعا بعد الحكم لم يعضوا ضمنا ما اتفقا به بشهادتهما وان
 رجع أحدهما ضمن نصفا والعبارة الباقى لا تراجع (دقيقة في ايجاب الصمان على الشاهدين) الشاهدان متى ما ذكر شيئا هو
 لازم للقضاء ثم ظهر بخلافه ضمنا وفي ما ذكر شيئا لا يحتاج اليه القضاء ثم تبين بخلافه ما قال لا يستحان شيئا حتى ان مولى الموالات اذا مات فادعى
 رجل ميراثه بسبب الولاء فشهد شاهدان ان هذا الرجل مولى هذا الذي أصله والامور قد دونه وارثه ولأنه لم له وارثا غيره فتضى له القاضي
 ميراثه فاستأجبه وهو مصر ثم ابر جلا آخر أقام الية ثلثه كان نقض ولاء الاول ووالى هذا الثاني وأنه تولى وهذا الثاني مولا وارثه لا وارث
 له غير ما أقامه في نقض بالبراءة الثاني ويكون الثاني اختيارا من شاهدين الاولين وان شاه من المشهود له الاول لا يظلم كذا

الشاهد من الأولين غير المكبره تعاد (ويبان) ذلك في مسألة الولاء ان قوله ما هو ولوته لا يرث له غيره أمر لا يقتضيه القضاء بل يرث ما لهم
 كما انهم يؤولون إلى الولاء ولم يؤولوا إلى ولوته فالتقاضي لا يقتضي له بغيره وانما أخذ الأول الميراث بقول الشاهد من الأولين انهم لا يؤولون ولوته
 اليوم وقد ظهر كذبهم بما تضمنه خلاف مسألة الشهادة في النكاح فانهم لما شهدوا انه مات وهي امر أنه لا يضمنان لان قولهم مات وهي
 امر أنه زيادة فيحتاج اليها فانهم قالوا لا كانت امراته فان القاضي يقتضي لها بالميراث فصار وجود هذه الزيادة والعدم بغيره واحدا فلو
 تقدمت هذه الزيادة لكان لا يجب عليهم ان لا يثبتوا شاهد النكاح كقولهم يظهر كذبهم في ذلك (ولو) شهدا ان لقان على هذا الرجل ألف
 فدوم يقتضي القاضي بشهادتهما (٤٠) وأمر المدعي عليه بدفع المأذون والاتق الى المدعي ثم أقام المدعي عليه البيعة على البراعة فان

الشاهد من يضمنان والذي عليه بالتجاري تفهين المدعي أو الشاهد من لانهما حقا عليه ايجاب المال في الحال فاذا أقام البيعة على البراعة فقد ظهر كذبهم ما صارا خاتين فغيرا بخلاف الفصل الاول لانه تعلم بحققا المال في الحال وانما أخبرا من شئ ما ض فلم يظهر كذبهما وأوضع محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة بمسئلة الملاق فان المدعي عليه اذا أنكر المال وحلف ثم شهدا على اقراره بذلك يثبت لما انه لم يثبتا عليه الايجاب ولو حقا في الحال حيث فاضح الفرق كذا في العمادى

بدي الميث وكذا لا يصح القضاء وكذا لو كان على الميت دين لقاضي اذ يجهل حكمه محل حقه ولو كانت امرأة القاضي وكذا لا يخصصه ثم يثبت منه ومقتضى العدة فيكم لو قيلها جاز وكذا وكيل مكاتبه اذا عتق المكاتب قبل الحكم والحاصل ان الاعتبار وقت الحكم ويغني أن يبقى التمسك به جلة (الركن الرابع) القاضي فيعوه وجميع الحقوق (والصلح ان حلة القضاء أعظم الخطا قدرا وأجلها انحرا وعلى القاضي مدار الاسكام واليه التفرغ في جميع القضايا من القليل والكثير بلا تحديد وقال بعض الناس لقاضي القدر في جميع الاشياء الا في قبض الخراج وقال لقاضي ابن سهل يختص القاضي بوجوده لا بشارته فيها غيره من الحكم وذلك القدر في الوصايا والاحكام والعقد والترشيذ والتجديد والتقسيم والمواريث والنظر في ايتام والتفرغ في أموال الغائب والنظر في الانساب والجراحات وما أشبهها والاثبات والتجصيل قال بعضهم ولا يجب للقاضي أن يرفع من عنده نظرا الى غيره من الحكم كما يرفع غيره من الحكم اليه فهذه الامور التي قد ناذ كرها لا ترفع الا اليه ولا تكون الا في ديوانه واذا ضيع القاضي ذلك كانت عنته عنة قال بعض أسيان أسيان هذا الذي أدركت الناس عليه من ترتيب الحكم القاضي في الامور التي لا ينبغي لغيرهم النظر فيها

(فصل) وأما غير القاضي فتصوره على مقدم عليه (مسئلة) ولو كان المحكوم فيه خارج البلد كيف يحكم والمصر شرط باوار القضاء في ظاهر الرواية فطريقه أن ينصب واحدا من أهوانه فيجمع الدعوى والبيعة ويقتضي هناك ثم بعد ذلك يفتي حكمه

(الركن الخامس) القاضي عليه (وهو كل من توجه عليه الحق اما باقراره ان كان ممن يجمع اقراره وما بالشهادة عليه وبين الاستبراء ان كان الحق على ميت أو على غائب واما بالبدن وتوقيفه من حضور مجلس الحكم وقيام البيعة عليه وما بالشهادة عليه ولقد نص الجواب على طبق الدعوى وسباني بيان الحكم في هذه الوجوه كل مسئلة في محلها

(فصل) والقاضي عليهم أنواع منهم الحاضر المالك أمره ومنهم الغائب ومنهم الصغير المجور وعليه ومنهم السفينة المولى وعليه ومنهم الورثة المدعي عليهم في مال الميت ومنهم الغير والكبيره الحاضر المالك أمره فقد تقدم في سيرة القاضي مع الخصوم أكثر أحكامه وسيأتي تمامها في الجواب والنكول والبيعة وأما الغائب فقد ذكر كون الدعوى عليه في فصل الدعوى وذكر أنواع المدعي عليهم وأما الصغير والسفينة والورثة فهم مذكورون في الدعوى في أنواع المدعي عليهم

(فصل) ولا يحكم على مدعيه كالأجور وشهادته عليه في رواية (مسئلة) ويجوز للقاضي ان يحكم بين

عليه (وفي التسمية) هذا شرط على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يشترط اهل ان يكون الموكل قادرا على التصرف بل الوكيل يتصرف باهليته تنسبه وهذا باطل عندنا فوكيل المسلم الذي بشره بالحر والخنزير وفوكيل الحرم المال يبيع العبد وويل المراد بما لكية الموكل فتصرف بوقدرته عليه بالنظر الى أصل التصرف وان امتنع بعارض وبيع التاجر يجوز للمسلم في الأصل وانما امتنع لعرض النهي (وفي التنف) الو كالة على أربعة أوجه (أحدها) وكالة رجل لرجل آخر (والثاني) وكالة رجلين لرجل واحد (والثالث) وكالة رجل لرجلين (والرابع) وكالة رجلين لرجلين أو أكثر وكلها جائزة (ويجوز) ان يوكل كل أحد الا ثلاثة أصناف العبد المجور والمسي المحجور والمعتق الذي لا يعقل (رجل) قال لا تخوانتوكيل في كل شئ يصير وكيل في البيعة والمواضع والهبات والعناق لان الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه يكون وكيل في المواضع دون الهبات والعناق كذا في كرمه وانما

١ الذاطي (وفي) أدب القاضي القاضى لولا ذلك لان وكيل في كل شئ فهذا وكيل في الحفظ والبيع والشراء والهب والصدقة والقاضى له بونه وحقوقه وغير ذلك لانه قوض
 قال لان وكيل في كل شئ جازأمره فهذا وكيل في الحفظ والبيع والشراء والهب والصدقة والقاضى له بونه وحقوقه وغير ذلك لانه قوض
 التصرّف اليه علما فصار بمنزلة مالو قال ما صنعت من شئ فهو جازأمره لاجتماع أنواع التصرفات ولو طلق أمرآته يجرز (قال) الصدق الشهيد
 رحمه الله تعالى به يفتى حتى يتبين خلافه (وذكر) الفقيه أبو الميثاق النوازلي ان من قال لا تصرف في جميع أموري فقال الوكيل طلق
 أمرآتك أو وفت أرضك لا يجوز لانه يراد به هذه اللفظة التصرف على سبيل المبادلة وهو اختيار الفقيه أبي الميثاق وما ذكرناه قبل هو اختيار
 الصدق الشهيد انتهى (وفي المنبع) لان خلاف ان التوكيل بالخصوصة في اثبات الدين والعين (٤١) جاز وانما الخلاف في أنه هل يشترط

لصحة رضا الخصم قال أبو
 حنيفة قرضه الله تعالى لا يصح
 التوكيل بل الأرض والخصم
 الا ان يكون الموكل مرضا
 أو غائبا مسيرة ثلاثة أيام
 أو تكون المرأة الوكالة
 محدودة لم يخاطب الرجال
 بكرا كانت أو نثيا (قال)
 فخر الاسلام البردوي
 المحدودة هي التي لا يراها أحد
 غير المحرم من الرجال أما التي
 بعيت على المنصة فبها
 الأجانب لا تكون محدودة
 (وقال) أبو بكر الوازي
 يلزم التوكيل بغير
 رضا الخصم لان الوكيلة
 لا تنطق بعقدها لغلبة الخياء
 عليها فيلزم توكيلها وعليه
 الفتوى (وقال) أبو يوسف
 ويجوز جهما الله تعالى يصح
 التوكيل بغير رضا الخصم
 وبه قال الشافعي رحمه الله
 تعالى (والصحيح) ان الخلاف
 في لزوم لاقية الخصم
 الوكيلة من غير رضا
 الخصم صحيحة لا لزوم
 حتى ترد الوكيلة بغير رضا الخصم

أهل الذمة اذا تظالموا وترافعوا اليه ورضوا بحكمه وليحكم بينهم بحكم الاسلام لقوله تعالى فان جاؤك فاحكم
 بينهم أو أعرض عنهم قال بعضهم ونظائر هذا انما يحكم بينهم وان لم ترض أسأفتهم وقال بعضهم وانما يحكم
 المسلمين ان يحكم بينهم في النظام مثل أن يمنع وارث وارثته وما أشبه ذلك اذا رضى المتظالمين بذلك وأما
 النحر والزنا فلا ينبغي ان يحكم بينهم فيه (الركن السادس في كيفية القضاء) ومعرفة ذلك تتوقف على العلم
 بثمانية أقسام الأول في معرفة تصرفات الأحكام واصطلاحهم في الأحكام وفيه فصول الأول في قرارات
 الأحكام على الوقائع وما هو حكم وما ليس بحكم الثاني في بيان الفرق بين تصرفات الأحكام التي هي حكم
 لا يجوز رفعها والتي ليست بحكم ويجوز رفعها الثالث في بيان المواضع التي تقتضي حكم وما لا تقتضي حكم وما
 اختلاف فيه وبيان أبواب الفقه التي يدخلها الحكم استقلالاً أو تضمناً الرابع الفرق بين ألفاظ الحكم التي
 سوت بمعادة الأحكام في التجهيلات وبيان أحكامها وما يترتب عليها الخامس في الفرق بين الثبوت والحكم
 السادس في معنى تنفيذ القاضي حكم نفسه ومعنى تنفيذ حكم غيره السابع في بيان ما يدل على صدور
 الحكم الثامن في تبيينات ينبغي لها كم التنبه لها فبما يشهد به على نفسه في التجهيلات وما يتمتع بالشهادة
 (الأول) في قرارات الأحكام ما رفع اليه اختلاف الناس هل يلزم قرار الحاكم على الواقعة حكم بالواقع
 فيها أم لا كقول رفع اليه أمر آت وزوجته ما بغير إذن وليها ورفع ذلك إلى حثني فأقره وأجازه ثم عزل
 فالذهب انه ليس لغيره فمضوا قراره عليه كالحكم به واختاره جماعة كثيرة لان ذلك كالحكم فلا يترتب
 قاض آخر وقال أناس يخرج المذهب ليس بحكم وغيره فمضوا وهذا بخلاف ما لو رفع له فقال لا أجيز النكاح
 بغير ولي من غير أن يحكم فهذا فتوى وغيره الحكم في تلك الواقعة بما راكم إذا قال لا أجيز الشاهد واليمين
 فهو فتوى اتفاقاً (فرع) وان علق الطلاق أو العتاق على الملك أو تزوج وهو محرم فرفع ذلك إلى الحاكم
 فأقر النكاح على طه أو أقر المملوك فبقائه رفع إلى غيره لانه يحكم في ذلك بما راء وكذا لو أقام شاهداً على
 القتل فرفع لم لا يرى القسامة فلم يحكم بهما فغيره الحكم لان سكوت الأول عن الحكم ليس بحكم (فرع) فلو قال الحاكم
 أو قال لا أحكم بالشاهد واليمين أو لا أحلف المدعى عليه لان يمين نعمة ومذهبي أنهم لا تجب فكذا كانه ليس
 بحكم شرعي وغيره من الأحكام ان يفعل ما تركه وما تخلف فيه قوله لا أدري لث حثاني هذا ليس بحكم وكذا
 قوله بعد الشهادة وطلب الحكم سلم الحدود إلى المدعى ليس بحكم وقيل انه حكم لان أمره الزام وحكم ونص في
 النذيرة أن أمر القاضي ليس بحكم اذا قال فيما قوله ده ليس بحكم وينبغي ان يقول حكم كردم وبذل على
 حمة ما ذكرناه لو وثقوا على قدير واحتاج بعض قرابته فاعطاه القاضي شيئاً من الوقف لم يكن هذا قضاء

(٦ - عين الحكم) ولا يلزمه الحضور ولا الجواب بخصوصة التوكيل وعندهما صحة لازمة ولا ترد برده ويلزمه الحضور
 والجواب بخصوصة لو كبل ويقول لهما أخذ أبو الميثاق أو القاسم الصغار وبعض المتأخرين اختار أن القاضي اذا علم من نصحه التفتت
 من إياه التوكيل يقبل التوكيل وان علم من الموكل التصدي اضرار صاحبه بالحيل من الوكيل لا يقبل التوكيل الا برضا صاحبه واليه مال
 الامام السرخسي والاوزبكي رحمه الله (وفي البرزلي) وكل أحد الخصمين من وكلاء المحكمة فوكلاء فقال لا يجوز ليس له حال استأجر به من
 وكلاء المحكمة من يقاوموا أو اعجزوا عن جوابه فلا أرضى بالوكيل بل يتكلم بنفسه في قال رأي فيه إلى الحاكم (وأصله) ان التوكيل بلا
 رضا خصمه من الصحيح المقيم ط لبا كان أو طلوبا وضيماً أو شريفاً اذا لم يكن الموكل حاضر في مجلس الحكم لا يصح عند الامام رحمه الله تعالى
 أي لا يجبر خصمه على قبول الوكيلة وعندهما والشافعي رحمه الله تعالى يصح أن يجبر على قبوله لما مر (وفي) أدب القاضي لا خلاف في صحة

بأنه لا يثبت له الحق في الخصم في عتاليت بالحضور مجلس الحكم والجواب بانفسه الأثر ما لم يثبت له الحق في الخصم أو من قبل الوكيل أو غيره
وكونه محبوسا من الأعداء ويلزمه توكيله (فصل) هذا لو كان الشاهد محبوسا أنه يشهد على شهادة (وقال) البرازي أن كاتب معين
القاضي لا يكون هذا لأنه يخبر بمقتضى يثبت ثم يعيده (وهي) هذا يمكن أن يقال في الدعوى أيضا كذلك بان يجب عن الدعوى ثم يناداه
(وفي الروايات) رجل من الأشراف وقتله تصومته مع رجل هو دونه فأراد أن يوكل وكلا ولا يحضر بنفسه هذه المسئلة اختلف العلماء فيها
قال الفقيه أبو الوالي رحمه الله تعالى نحن نرى أن تقبل الوكالة والشريف وغير الشريف فيسواء (وفي المنبع) قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما
لأنه تعالى التوكيل بالخصومة توكيل (٤٢) بالقرار في مجلس الحكم حتى لو أقر على موكله في غير مجلس الحكم لا يصح إقراره (وقال)

أبو يوسف رحمه الله تعالى
آخر التوكيل بالخصومة
توكيل بالقرار في مجلس
الحكم وفي غير مجلس
الحكم فإن الموكل أقام
الوكيل مقام نفسه مطلقا
فيقتضي أن تلك ما كان
الموكل مالكا والموكل مالكا
القرار بنفسه في مجلس
القاضي وفي غير مجلس
القاضي فكذلك الوكيل
(ولان) حنيفة ومحمد رحمهما
أنه أن جواب بالخصومة
يختص بمجلس الحكم حتى
لا يستحق على المطالب
الجواب إلا في مجلس الحكم
والتوكيل بجواب الخصم
بمقتضى في مجلس الحكم
ضرورة قصار تقدير المسئلة
وكل ذلك لقيح نصي في
مجلس الحكم ولو قال هكذا
لا يصح إقرار الوكيل عليه
في غير مجلس الحكم
(أقر) بالدين وانكر الوكالة
فطلب زاعم الوكالة تحايته
على عدم بكونه وكلا
فالامام رحمه الله قال لا يحاطه

من القاضي لكنه بمنزلة لغتوى حتى لو أراد الرجوع في المستقبل فلا بد أن يعلى غيرهم من الفقهاء
جميع الغلة أما لو قال حكمت بأنه لا يعلى غير قرابته نفذ حكمه إذ فعل القاضي ليس بمحكم من جامع
القصولين
(الفصل الثاني) في تصرفات الحكام التي تستلزم الحكم ولا تستلزم والواضع التي يتعلق حكم
الحاكم فيها بما يترتب عليه وما لا يتناول هو ارض تلك الواقعة وبيان التصرفات التي تشبه الحكم وليست
بحكم (أصل) أن فعل الحاكم في الواقعة قد يستلزم الحكم وقد يعزى عن الحكم البتة فلا أول كل ما حكم
فيه بالصفة أو الموجب وذلك مثل أن يقول الحاكم قد حكمت ببيعة العبد الذي أعتق من أحاط الدين
بماله إذا كان مذهب ذلك الحاكم ببيعة البيع على سبيل المطابقة ويدل ذلك بالالتزام على الحكم بإبطال العتق
المتقدم على البيع لانه يلزم من ببيعة البيع بطلان العتق (فرع) وكذلك إذا باع الحاكم هذا العبد الذي
أعتق من أحاط الدين بماله فإن إقامته على البيع حكم بطلان العتق (فرع) وكذلك إقدام الحاكم على
تزوج امرأة تزوجت وبإسحق الفسخ فإن نفس العقد عليها يستلزم الحكم بفسخ نكاحها المقتضى بريد
أن الحاكم زوجا قبل دخول الأول (فرع) وكذلك يبيع الحاكم ملك الدين فإن حكمه ينقل الملك
صموخر وجه من يدل أن نقل الاملاك وفسخ العتق ولا شك أنه حكم (والثاني) كسماع الدعوى والجواب
وسماع الشهود وتزوج يتم بغير جبره أو بيع سلعة لها مان ذلك لا يدل على الحكم البتة بل لغيره من الحكام
أن يتصرف فيه فإن كان متلا في بعض شروطه معار الحاكم الثاني فلا فسخ (فرع منه) أعلم أن القاضي إذا
حكم بفسخ نكاح أو بيع أو جارة أو شبه ذلك من وجبات الفسخ وذلك في مسئلة يختلف فيها ومنشأ
الطلاق فيها اجتهادى أى ليس فيه نص جلي يمنع من الاجتهاد فإن حكم الحاكم لا يحدى ذلك الفسخ وأما
ما يتبع ذلك من الأحكام والعوارض فذلك القاضي بالتبعية اليها كافتى وكذلك لو حدثت قضية أخرى مثل
القضية التي حكم فيها بالفسخ في ولاية ذلك القاضي ولم ترفع اليه أو وقعت اليه ولم ينتظر فيها حتى عزل أو مات
فإنها تحتاج إلى إنشاء نظر آخر من القاضي الأول أو من القاضي الثاني ولا يكون القاضي الأول متاولا إلا
لما ياتر به الحكم وببذلك أن حكم القاضي لا يتعلق إلا بالجزئيات دون الكليات لأن معانها ما ينتظر القاضي
فيه يحتاج فيه إلى بينة والبيئة انما تشهد بمراواته أو شافته وذلك أمر جرح هذا هو غالب ما تشهد به البيئة
وتحكم الاتفاقيه (فرع) وإذا ثبت بقرينة فان القاضي إذا فسح كما يبيح زوجين بسبب أن أحدهما
وضع أم الآخر وكبير الفسخ ثابت لا يفتنه أحد ولكنه أن زوجها بعد زوج فرفع أمرهما إلى غيره
من أول بعده لم ينع ذلك الفسخ أن يجتهد ويصح أنه أن أدام اجتهاده إلى أن أراضع الكبير لا يشر الحرية

وقال صاحب الجواهر (وذكر) في العمادى عمالا على الدين في فصل اثبات الوكالة أن في توكيل المدعى عليه
اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى قال بعضهم هذا جواب الكل إلا أن الخصم في حق قول أبي يوسف ومحمد بالذكر لانه لم يخطأ قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى لأن قوله بخلاف قولهما والى هذا مال من الأئمة الخواص رحمهم الله تعالى (ومن) ادعى أنه وكيل العايب في قبض دينه
فصدقه الغريم أمره لتسليم اليه لانه أقر على نفسه فإن حضر العايب وصدقه ذلك والادع الغريم الدين إليه تانيا ورجع به على الوكيل
إن كان تانيا في يده لأن غرضه من الدين براءته منه ولم يحصل وان ضاع من يده لم يرجع عليه لان تصديقه اعترف أنه بحق القبض الآن
يكون ضخته ضد الدفع لأن المأخوذ تائب فممن عاينه ثم راعها وهذه كفالة أمية لم يمت إلى حاله القبض فتصح عترة الكفالة بما ذاب لك على
الآن (وفي) كان الغريم لم يصدقه من الوكيل ودفعه إليه على أحاطة بغيره على الغريم الذي كان الغريم على الوكيل وان

خارج من يد ملائكة به صدقة في الوكالة وانما دفع اليه على رجا لا بائنة اذا قطع و تجاوز جميع عليه و هذا الودع اليه على شذيبه ابلق
 الوكالة وهذا ظاهر في الرجوع كلها (وايس) له ان يسترد المدفوع حتى يحضر الغائب لان المودع صار حقا القائب (وفي) فتاوى رشيد الدين
 رجل قال لمدونه ادفع ما افلان عليك الى قبض لعله يحرق دفع ذلك في الزيادة ليس له ان يسترد منه لانه تعالى به حو رب الدين لان القابض
 قبض لاجله لعله يحرق (وذ كر) في المنتقى انه ان يسترد منه (وكذلك) المدون اذا دفعه وادى الدين الى رجل ليدفع الى رب دينه ثم اراد ان
 يسترد منه ذلك (وروي) ابن ميمونة عن محمد بن الوكيل قبض العين اذا دفعه صاحب اليد يجبر بالتسليم اليه كالمدين (وذ كر) في ووكالة
 غريب الرواية رجل في يده متاع فقال هذا افلان وهذا وكيل بالقبض يجبر على الدفع في العين (٤٣) والدين عند أبي يوسف وجهه ان الله تعالى

(وفي شرح) الطحاوي ولو
 ادعى الوكالة بقبض الوديعة
 وصدقه لا يجبر على التسليم
 ولو كذبه أو سكت لا يجبر
 أيضا ولو سلم لا يتمكن من
 استرداده فان حضر المالك
 وكذبه في الوكالة فني وجهه
 واحد لا يرجع المودع
 الى الوكيل وهو ما اذا صدقه
 ولم يشترط عليه الغمضان
 وفي سائر الوجوه يرجع
 ما يسه بعينه ان كان قائما
 وبتمتسه ان كان هالكا
 (ومن) ادعى انه وصي
 فسلان الميت وطالب الدين
 وصدقه التبريم فانه لا يؤمن
 بالتسليم اليه بخلاف
 الوكيل فان القاضي ولا ي
 نصب الوصي ولا تلك نصب
 الوكيل (ولو) وكلت
 رجلا بزوجها من فلان يوم
 الجمعة فزوجها منه يوم
 الخميس لا يجوز لان التفويض
 تناول زمانا مخصوصا (وفي
 الصغرى) لو قال بيع عبدي
 اليوم أو مطلق امرأتى اليوم
 فصل ذلك في غيبه يكون

وكذا لو رفع اليه نفسه وتغير اجتهاده فله ان يصحها (فرع) وكذا من تزوج امرأتى عدتها ورفع ذلك
 الى قاض بعد ذلك ورفع امرها الى قاض آخر لا يرى تأييدا لتبريمه يمكن القضاء الاول ما تعامن ان يصحها
 له ويكون الحكم في حق المراتين في هذا الفرع والذي قبله حكم امرأتين لم يتقدم عليهما حكم (فرع) *
 وكذا لو جمع رجل في عقد النكاح بين البيع والنكاح أو بين النكاح والجارة ورفع ذلك الى قاض
 مالكي فحكم بالنسخ على مشهور مذهبه لم يرأه أو انقلبه القائل بذلك القول ثم تزوج ذلك الرجل تلك
 المرأة بعينها على ذلك الوجه القاعد الذي حكم القاضي بفسخه بينهما رفع امرهما الى القاضي الاول أو الى
 قاض غيرهما فان حكم القاضي الاول لا يتناول فساد هذا الفعل الثاني بل اذا أدى نظر القاضي الثاني الى
 خلاف ما أدى اليه اجتهاد الاول اما من ان غناء البيع والنكاح مطلقا كلكو كان حقيقا مثله ان يتزوجها
 على ألف على ان ترد المرأة عليه بدائع النكاح والبيع عنده أو بشرط أن يبقى قبض ما يجوز عقد النكاح
 على ذلك الباقي عنده من يقوله

(فصل) * قال به منهم الواقع التي تصرفات الحكم فيها ليست بحكم ولا يبرهم من الحكم تغييرها والنظر
 فيها في أنواع كثيرة وقد انبسط أمر ذلك على كثير من الفقهاء فان الحكم لا يجوز نقضه وغيره ويجوز نقضه
 وأنا اذكر من جملة ما ذكره مشير برنوعا وهي عامة تصرفاتهم فيسلم فيها من الغلط (النوع الاول) *
 العقود كالبيع والشراء في أموال الأيتام والغائبين والمجانين وقد النكاح على من بلغ من الأيتام وعلى من
 هو تحت الحجر من النساء ومن ليس لها ولي وعقد الجارة على املاك الجور عليهم ونحو ذلك فهذه التصرفات
 ليست بحكم ولا تغيرهم النظر فيها بل وجددها بالتمن البض أو بدون أجره المثل أو وجد المراتع غير كف
 فله نقل ذلك على الأوضاع الشرعية ولا تكون هذه التصرفات في هذه الامكان والمناقص حكفي نظرها البتة
 نعم قد تكون حكفي غيرها بان تتوقف هذه التصرفات على ابطال تصرفات متقدمة على هذه التصرفات الواقعة
 من الحكم الآن كزوجها بعد أن تزوجت من غير هذا الزوج والحال كما لم يعلم ذلك أو بيعت العين
 من رجل بعد أن بيعت من رجل آخر والحال كما لم يعلم ذلك ونحو ذلك فان نبوت هذه التصرفات الأخيرة في
 هذه العقود يقتضي فسخ تلك العقود السابقة وقد تقدم ذكر ذلك (النوع الثاني) * اثبات الصفات في
 الذوات فنحو نبوت العدة عندكم أو الجرح أو أهلية الامامة للصلاة أو أهلية الخليفة أو أهلية الوسيلة
 ونحو ذلك فجميع اثبات الصفات مما هو من هذا النوع ليس حكما ولا غيره من الحكم أن لا يقبل ذلك
 ويعتقد فسقه ان ثبت عليه عنده ويقبل ذلك الجرح ان ثبت عنده عنده وكذلك جميع هذه الصفات
 (النوع الثالث) * نبوت أسباب المطالبات فنحو نبوت مائة مائة في التلف في المثلبات وانسان الدينون

وكيل في اليوم وما بعده ولا يكون وكيل في ما قبل ذلك (رجل) وكل رجل لا قبض دين على رجل فقبضه فهو وديعة عند الوكيل ان سافر به لم
 يضمن وان استودعه غيره ضمن وان خافه في أهله لم يضمن فان وضعه عند امرأته أو خادمه أو بعض عياله لم يضمن (والوكيل) بالبيع اذا
 سافر بما أمر به يضمن (وفي) اختلافات القاضي أبي عاصم العامري ولو وكله قبض وديعة فقال الذي كانت في يده قد دفعها الى الموكل أو الى
 وكيله فالقول قوله وهو صدق في برائة نفسه (ولو) وكله قبض وديعة أو عارية فمات الموكل فقد خرج الوكيل من الوكالة (فان) قال الوكيل
 قد كنت في ضمتها في حياته ودفعتها الى الموكل لم يصدق على ذلك الا بينة (رجل) وكل رجل لا قبض كل حقه على الناس وعندهم ومعهم
 وضمت أيهم ويقبض ما يحدته من المفاجعة بين شركائه ويجوز من يرى حبه وبالقبض عنه اذا رأى ذلك وكتبه بذلك كتابا وكتبه في
 آخره ان يخافهم ويخافهم ثم ان قوما يذهبون فبطل الموكل مالا والموكل غائب فافتر الوكيل عنه عند القاضي انه وكيله وأنكر المال فأحضر

الخصومة شهروهم على التوكيل لا يكون لهم ان يجبروا التوكيل لان الجبر من غير الظلم ولم يظهر اذ ليس في هذه الشهادة امر باداء المال ولا ضمان
 التوكيل من موكله فاذا لم يجبر على التوكيل اداء المال من مال الموكل بالموكل ولا بالضمنان من موكله لا يكون التوكيل ظاهرا بامتناعه
 من اداء المال فلا يجبر هذه المسئلة تدل على ان الامور بقضاء الدين من مال الا امر يجبر على قضاء الدين (اذا) شهدوا على وكلة وجعل في
 شيء ولو كليل يجحد الوكلاء فان كان وكيل الطالب والمطلوب يدعى الوكلاء ولو كليل يجحد تقبل هذه الشهادة وهل يجبر على الخصومة مع
 الطالبان شهد الشهود ان المطلوب وكلة بالخصومة مع الطالب وقبل الوكلاء وان لم يشهدوا على القبول لا يجبر (وكلة) يطلب كل حقه
 وبالخصومة والقض ايسر ان يطلب (٤٤) شفعة لان الشفعة شرعها الوكيل بالخصومة لا يملك الشراء وله ان يقبض شفعة قضى لموكله

على الغرماء واثبات النفقات للأقارب والزوجات واثبات أجرة المثل في منافع الأعيان ونحوه فان اثبات
 الحماكم لجميع هذه الأسباب ليس حكما ولا غيره من الأحكام ان يغير مقدار تلك الأجرة وتلك النفقة وغيرها
 من الأسباب المتضمنة للمطالبة (النوع الرابع) اثبات الحاجات الموجبة لثبوت الأسباب الموجبة
 للاستحقاق نحو كون الحماكم يثبت هذه التعريف من تعين عليه الحلف وثبوت إقامة البينات عن أفعالها
 وثبوت الاقرارات من الخصوم ونحو ذلك فان هذه تحتاج لوجوب ثبوت أسبابه وجبته لاستحقاق سببها
 ولا يلزم من كون الحماكم اثباتها أن يكون حكما بل لغيره ان ينظر في ذلك فيقال أولا يبطل بل اذا اطلع فيها
 على خلل نفيها ولا يكون ذلك الاثبات السابق مانعا من تعقب الخلل في تلك الحاجات (النوع الخامس) اثبات
 أسباب الأحكام الشرعية نحو الزوال وروية الهلال في رمضان وشوال والجمعة في ما يترتب عليه
 الصوم أو وجوب الفطر أو فعل المنسك ونحو ذلك لجميع اثبات ذلك ليس بحكم بل هو اثبات الصلوات
 والمعنى أن لا يصوم في يومه ان اذا أثبتته الشافعي بواحد ولم يكن غيم لانه ليس بحكم وانما هو اثبات سبب فن لم
 يكن ذلك عذره سببا فليزعم ان يرتب عليه حكمه (النوع السادس) من تصرفات الأحكام المتأوى في
 العبادات وغيرها من تحريم الإضاع وإباحة الانتفاع وطهارة المياه ونحوها لا يثبت هذا بحكم بل لما
 يعتقد ذلك أن يبقى بخلاف ما أنشأ به الحماكم أو الامام الا انهم وكذا اذا أمروا بمعرف أو من منكر
 وهو يعتقد منكر أو عروفا فلان لا يعتقد ذلك ان لا يفعل مثل فعلهم الا أن يدعوه الامام لانه كارتكون
 مخالفة متعاقبة فالتعبد الطاعة لذلك واما الحماكم فلا يثبت عليه ما به تدبره خلاف ما به عليه الا أن يخفى
 فتتقضى الشريعة من المصلحة فيها (النوع السابع) تنفيذ الأحكام المأدرة عن الأحكام فيما تقدم
 الحكم فبعض غير المأدرة بان يقول ثبت عدى أنه ثبت عند فلان من الحكم كذا فهو ليس بحكم من التنفيذ
 البتة وكذلك اذا قال ثبت عدى أن فلانا حكم بكذا فليس حكم من هذا المثل بل لو اشتهر أن ذلك الحكم
 على خلاف الإجماع مع منعه ان يقول ثبت عدى أنه ثبت عند فلان كذا وكذا لان التصرف الفاسد
 والحرام قد ثبت عند الحماكم ليرتب عليه تأديب ذلك الحماكم أو زوجه (تبيينه) كل تسجيل يتضمن
 ارجاء الحجة لغائب أو مسير أو حاضر بعدت منه فلا قضى الثاني أن يتعقبه بما يجب بخلاف التسجيلان
 المتعلقة (النوع الثامن) تصرفات الأحكام متعاقبة أسباب الاستخلاص ووصول الحقوق الى مستحقها
 من الحبيب والاملاق وأخذ الكلاء الاملاء وأنزالهم لنوى الحقوق وتقديره وقتا لحبس بالشهود
 وغير ذلك فهذه التصرفات كغيرها من غير الأول ولا غير الأول لا يرد ذلك وابعاله بالطرق الشرعية
 على مائة تنبيه المصلحة تراعى (النوع التاسع) التصرف في أنواع الحاجات بان يقول لا أبيع مع البيعة لانك

بها (وفي البرازي) رجس
 قال لا تخوكتك بطلب كل
 حق في قبل فلان يقدر
 بما عليه يوم التوكيل ولا
 يتدخل الحادث بعد
 التوكيل (وفي) التوكيل
 يطلب كل حقه على الناس
 أو بكل حقه بخوارزم
 يتدخل التام الحادث
 (وذكر) شيخ الاسلام
 انه اذا وكلة يقبض كل حق
 له على فلان يتدخل القائم
 والحادث فيتأمل عند
 الفتوى (وفي المتن) وكلة
 يقبض كل دين له يتدخل
 الحادث أيضا (وعن) محمد
 وجماحه تعالى وكلة بطلب
 كل حقه بخوارزم فقدم
 الذي في يده العار بخوارزم
 الى بخاراه ذلك (وفي)
 الدين اذا وكلة بطلب
 كل دين له على من بخوارزم
 فقدم بخوارزم الى بخارا
 وادعاه لا يبيع (ولو) قال
 في كل دين لي في بخارا فقدم
 المستقرض منه في بخوارزم
 الى بخارا تصح دعواه (وكلة)

بطلب كل حقه وبالخصومة والقض ايسر ان يطلب (٤٤) شفعة لان الشفعة شرعها الوكيل بالخصومة لا يملك الشراء وله ان يقبض شفعة قضى لموكله
 وكلي في قبض مالي على الناس لا يقع على الحادث (ولو) وكلة بكل حقه وبالخصومة في كل حقه ولم يعين الخاص به والخاص به بباراه
 (اذا) وقعت المنازعة بين الوكيل بالاستقراض وبين موكله فالقول قول الموكل لان الوكيل يريد ان يغرر بما قبضه من القرض وليس الوكيل
 بالخصومة ان يبيع ولا يصالح لانه ليس من الخصومة في شيء فلم يدخل تحت التوكيل (وفي الوالو الجي) ولو ان رجلا قال لرجل اقرضت فلانا
 ألف درهم وقد وكلتك بقبضها منه وقبضت وقال المستقرض قد دلتها الى الوكيل وأذكر الوكيل فالقول قول الموكل (ومن) أبي يوسف القول
 قول الوكيل لانه أقرانه أمين والقول قول الأمين ولا يستخلف الوكيل نائبه بالله ما به علم ان رب الدين قد استوفى الدين لان النيابة لا تجري في
 الايمان بخلاف الوارث حيث يملك العلم لان الحق يثبت الوارث فكان الخلف بطريق الامانة دون النيابة (وفي المنبيع) الوكيل بالبيع

الوكالة فلا يكون له من المولى (ولو) وكما يفيض الدين ثم ان رب الدين وحبس من الغريم والوكيل لم يسل ذلك تقبضه من ذلك في يد الا
 «مما يدين» ولذا ان يأخذ المولى (ولو) ملك العبد للأمر ببيعته أو الوكيل لم يعلم به الوكيل فباع وقبض الفتن دخلت في يده فممن ولم
 يرجع به على الأمر ولا في تركه ان كان هو المالك فالصاحب القصور والفرق في الايضاح فليست غنة (وفي الولو الجي) تعليق الوكالة
 بالزوج ويحوز فاته نص في الزيادة في باب الخلع (امراة) قالت تزوجها اذ اياه غدا فطلقني بالف درهم جازولون من الزوج من ذلك قبل مجيء
 العبد جازم بها حتى لو طلق الزوج بعد ذلك وقع بغير جعل لانه عمل بينهم في ابطاله ولاية الزام المال عليها لا في الجرح من الطلاق فدل أنه مع تطبيق
 التوكيل بالشرط انتهى «(نوع في) (٤٦) الكفالة» الكفالة في التسمية من الكفالة في المطالبة دون الدين وقيل ضم التهمة

الى التهمة في الدين فبصر الدين
 الامام من الاسر والمن والغلاء وضرب الجزية والقتل والاسترقاق فاختياره لخصمه من ذلك انشاء حكم في
 مختلف فيه بخلاف مقادير التعزيرات ايسر فيه حكم وانما هو بحسب القاتل والمقول فيه أو وقع منه فعل
 فالتعزير بحسب عقابه وحقارته وكذلك اختياره لخصمه من عقوبة المحاربين ان يوجد من المحاربين القتل
 وعين الامام القتل فليس ذلك انشاء حكم في مختلف فيه أما اذا عين القتل في محارب لم يقتل بل عين القتل
 اعظم رآه وذهابه وأن قتله مصلحة للمسلمين فهذا مستلزم لخلاف فان الشافعي منع قتل المحارب الا اذا قتل
 ولا يقطع الا اذا سرق فتصير هذه كسنة الاسرى فتعين خصاله من خصال عقوبة المحارب ويكون على هذا
 التقدير انشاء حكم في مختلف فيه لا يجوز زلزاله ونقضه وكذلك تعيين أرض العنوة للبيع أو القسم أو الوقف
 انشاء حكم في مختلف فيه «(النوع السابع عشر)» الامر بقتل الجنة وردع الطغاة اذا لم ينفذ هو
 انشاء حكم في مختلف فيه فارك الصلاة وقتل الزنادقة اذ عين اقل وحكمه كان هذا انشاء حكم في مختلف
 فيه واديس امير نقضه بخلاف قتال البغاة المجمع عليه ونقضه فانه متفق عليه «(النوع الثامن عشر)» عقد
 الصلح بين المسلمين والكفار ايسر من المختلف فيه بل جواز عند سببه مجمع عليه لان الصلح انما هو التزام
 لكفاية الشر حاله الضعف فغيره بمسألة أن ينظر هل السبب يقتضي ذلك فيبقى أولا فينقضه ويطلبه
 «(النوع التاسع عشر)» عقد الجزية للكفار لا يجوز نقضه لكن ايسر لكونه حكما انشائيا كالقضاء
 بصفة العفود المختلف فيها بل لان التراجع رخص هذا العقد وجب الاستمرار في حق المعفود وانقر به الى
 يوم القيامة الا أن يكون وقع على وجه يقتضي النقص كعده لاهل دين لا يجوز اقرارهم على ذلك نحو
 الزيادة والمرددين ونحوهم «(النوع العشرون)» تقدير الخراج على الارضين وما يؤخذ من تجار
 الحرب ليس بحكم انما هو ترتيب ما يقتضيه الامر باب الحاضرة فان ظهر له غيره ان السبب على خلاف
 ما اعتقده كما اذا باع مال اليتيم بالخص فانه ينقض

«(فصل)» وما يتعلق الى حكم الحاكم طلب من أساط الدين بانه لان من شرط صحة الجرح على المديان
 القضاء بافلاسه أولا ثم الجرح بناء عليه ولهذا لا يصح جرحه من غير القضاء بافلاسه بالا جاع من التسمية وكذلك
 بيع من أعتقه المديان عند من يراه لتعارض حقوق الله تعالى في العتق وحق الغرماء في المالبسة ويلحق
 بذلك الحسد ودقائم اتفقوا الى الحاكم وان كانت مقاديرهما معلومة لان تقوية بها الجميع اساس يؤدي الى
 الفتن والسمات والقتل وفساد الانفس والاموال وكذلك من أعتق نصف عبده فانه لا يعتق عليه بقية العبد
 الا بالحكم انما هو حق الله في العتق وحق السيد في الملك وحق العبد في تخصيص الكسب وقوة الخلاف
 في المالك عليه وكذلك تغيير المالك اذا كان له مال طهر لا يكون الا بالحكم وكذلك التطبيق على الغائبين

الواحد في حكم دينين
 أو نصير الله ان في حكم
 ذمة واحدة لان الكفيل
 مطالب كالاصل والمطالبة
 بالتمام الذي يسله من محال
 لان المطالبة فرع الدين
 فلا يصح الفرع بدون
 الاصل فلم من توجه
 المطالبة الى الكفيل ثبوت
 الدين فيه فانه لازم لرد الدين
 ضرورية ولهذا لو ذهب الدين
 من الكفيل يصح ولو را
 يرجع الكفيل على الاصل
 فلو لم يكن الدين ثابتا على ذمة
 الكفيل لما صح هبة لان
 هبة الدين من غير من عليه
 الدين لا تصح (ولا) تصح
 الكفالة الا لمن يملك التبرع
 لان الكفالة هي تبرع
 فنصح من يملك التبرع ولا
 نصح من لا يملكه فلا تمقد
 بمائة الجنون والعبي ولا
 تجوز كتمالة المكاتب من
 الاجنبي لان المكاتب عب
 ما بقي عليه فهو على امان
 بما في الشرع ان شريف

صلوات الله الى وسلامه عليه وسواء أذن له المولى أو لم يأذن لان المولى لم يصح في حقه وصح في حق الفتن حتى يطالب به
 : راعى (ولو) كمال المكاتب أو المأدون من المولى جاز لان ما يملك التبرع عليه كذا في المنبع (وفي الولو الجي) رجل قال لا تخروا ناسا من
 رفة فلان فليس هذا بكفالة (وروي) عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في غير رواية الامانة انه قال هذا على معاملة الناس (ولو) قال الكفيل قد
 هبته أو قال حرره الى أو الى هبته الكفالة لان هذه الالفاظ عبارة عن الكفالة (ولو) قال كتبته عندى أو قال أعتبته عندى فهذا
 ليس بيمين بل ان قال كتبته على أو أعتبته على لان كلمة عندى لا تأتي عن الالتزام بخلاف كلمة على تدكر الالتزام (وفي المنهاج)
 لينة في وجود الكفالة بان يقول أما كفى بمالك عليه أو ضامن أو زعيم أو قبيل أو مالك عليه فهو على أو عندى أو قبيل فهذا كله ضمان صحيح
 لا يبرر به لينة الكفالة بل ان يقول بآبائي أو بآبائكم أو بآبائكم على فلان فهو على انتهى (ولو) قال أباهم أو قبيل أو ضامن

لزمته الكفالة لما كانا لسان الإجماع والتكليف سواء (قال) طلبه الصلوات والسلام الزمهم طهرهم وكذا القبيل والضمين (ولو) قال المأمن لا يعني
أذلك لا يكون كذبا كقولنا قال المأمن بحرقه (قيل) مكتوب على باب بلاد الروم الكفالة أولها ملامة وأوسطها دامت وأخرها غرامتور
لم يصدق فليجرب ليصرف البلا من السلامة (ثم) هي تعبر في الإعيان المضمومة وبالنفس عندنا فان كفل بنفسه إلى شهر ثم دفع إليه قبل شهر
برى (وفي) شرح الشافعي يجب تسليمه بعد الشهر كلوا باع بتمن مؤجل (كفل) ثلاثة أيام لا يبرأ بمضيها والثلاثة لتأخير المطالبة فانه أوجب
(ومن) أبي يوسف رحمه الله تعالى كفل إلى عشرة أيام فهو عليه أبا حتى يبرأ (وقال) محمد رحمه الله تعالى كفل بنفسه إلى شهر على أنه يوفيه
إذا مضى الشهر فهو لا يضمن شيئا (قال) الفقيه أبو الليث القنوي على أنه (١٧) لا يصير كفلا (وفي) الوقعات القنوي على أنه يصير كفلا

(وإذا) مات الكفيل بالدين
المؤجل حل الدين في ماله ثم
لوارثه الرجوع على الأصل
إلى أجله (وكذلك) لو مات
الأصل إلى أجله (وكذلك)
لو مات الأصل والكفيل
حتى يحل الدين في تركته
الأصل ويكون على
الكفيل إلى أجله (وان)
مات رب الدين بقى الدين
على مال إلى أجله (رجل)
كفيل نفسه رجل وهو
محبوس فلم يقدروا على ياقبه
الكفيل لا يطالب الكفيل
به لانه كفل مالا فله الرجوع
تسليمه فلا يصح (ولو) كثر
وهو مطلق ثم حبس الكفيل
يطالب الكفيل به حتى
يأتي به لانه ماله كما قبله
كان قادرا على إتيانه (ولو)
كفل بنفسه أو مالا أو
غائب لا يجوز منه أي
خفيف ونحوه وحرمانه
تعالى إلا أن المريض أو
قال لوارثه ضمن عني دين
فلان به وغائب فله الرجوع
(وقال) أبو يوسف رحمه

من المفقودين وغيرهم فلا بد في ذلك من حكم الحاكم وكذلك قسمة الغنائم وان كانت معلومة المقادير
وأسباب الاستحقاقات فلا بد فيها من الحاكم ولو فرضت لجميع الناس فتحولهم الطمع وأحب كل إنسان
لنفسه من كرائم الأموال ما يطلبه غيره وكان ذلك يؤدي إلى الفتن وكذلك جباية الجزية وأنداء الخراجات
من أراضي الغنم ولو جعلت إلى العامة لنفسه والحال فلا بد فيها من الحاكم وكذلك ما جرى هذا الجرى
كاستيفاء القصاص وكثير من الأحكام يطول تتبعها

• (القسم الثاني) • لا يحتاج إلى حكم الحاكم كتحريم المحرمات المتفق عليها والمختلف فيها بين العلماء
كتحريم السباع وكذلك الوفاء بالدين ورد الودائع والنسب وأحكام العبادات فالبادية بها متينة
ولا تنظر إلى حكم الحاكم استقلا ولا بأب طريق العرض فبدخلها حكم الحاكم وسيأتي بيانه

• (القسم الثالث) • ما اختلف فيه من هل يقتصر إلى حكم أولئك أم لا ذلك فصح البيع بعد تخالف المتباينين
يجري فيه الخلاف وكذلك فصح النكاح بعد الخلاف فيه ما اختلف أيضا وكذلك البيع المحجور عليه بمعنى
من قبل الأب هل ينكح أطلاقه لئيم من المحجورين مطالعة الحاكم في ذلك أولا بد من استئذان الحاكم
في ذلك حتى يكون الطلاق الوصي به باذنت الحاكم فيمختلف بين العلماء وكذلك وقوع المراجعة بين المتلاصين
قال بعضهم: تمام الخلاف تقع الفرقة دون حكم الحاكم نص عليه محمد في المتن وقال بعضهم: لا تقع الفرقة
بتمام لعان ما حتى يفرق الزمان بينهما وهو اختيار جماعة من أهل المذهب وكذلك القامض هل ينزل
بغير دفعة أو لا حتى يعزله الإمام فيمختلف

• (القسم الرابع) • في بيان المواضع التي يدخلها الحكم استقلا أو تضمنه لفصل من كلام سراج الدين
البطلاني وبعض من كلام أهل المذهب فالظاهر لا يدخلها شيء من الحكم بالاحتواء لا بالوجوب استقلا لكن
يدخلها الحكم بطريق تضمن كتحقيق حق أو طلاق على طهارة ماء أو نجاسة فذا ثبت عند الحاكم
وقوع الطلاق لوجود الصفة في حكم بصفة الطلاق أو بموجب ما صدر من الملقوق وبود صفة كان ذلك
متضمنا للحكم بالنجاسة أو بالطهارة والصلاة يدخلها الحكم بالتضمن مثل من صلى المكتوبة فوضو غلط من
النية أو مع وجود من الذكرا متخذه صفة الصلاة في ذلك كالمذهب فذا حكم الحاكم بعدالة من فعل
ذلك والحاكم مع نفسه ذلك كان حكمه متضمنا لوضوئه وعلى هذا إذا لم يزل الخلاف من قراءة
الفاخرة أو من العلماء يفتون بخلاف ذلك ولقد عجت من قاض حضر عندنا بروقع الكلام في مقامات الجمعة
بجامع بناه ذلك الأمير فلما تكلموا في الخلاف في ذلك قال القاضي بحكم بصفة إقامة الجمعة في كل وقت وهذا كلام
باطل فلا يصح أن يدخل ذلك ولا نحو مقت الحكم استقلا ولا تضمنه على الإطلاق لكن يدخل بالنسبة

الله يجوز ذلك كله لأن الكفالة تصرف على نفسه خاصة فيتم به كالأبرار (رجل) كفل عن رجل على أنه إن لم يسلم إليه يوم كذا فاقطع له عليه صبح
هذا الشرط فان توارى المكفول له رفع الكفيل الأمر إلى القاضي لينصب وكيله من الطالب ويسلمه إليه فيسبرأ (وكذلك) فمن باع شيئا على
أن المشتري بالخيار فتوارى البائع فان المشتري رفع الأمر إلى الحاكم فينصب منه وكيله ويسلمه إليه (قال) الفقيه أبو الليث هذا القول بخلاف
قول أصحابنا في الروايات الظاهرة وانما هو في بعض الروايات عن أبي يوسف رحمه الله ولو فعل القاضي هكذا إذا علم أن الخصم تحت بذلك
فهو حسن (ولو) كفل رجل بنفسه رجل لرجل على أنه إن لم يوفقه إلى كذا ولم يوفقه فله عليه المال الذي له عليه جاز (ولو) قال إن لم أوافق
به فدا ففعل ألف درهم ولم يقل التي لك عليه والطالب يدعي ألف درهم وقال الكفيل ليس للطالب عليه ألف درهم وهذا كان أمر أرامني بالف
دفعهم من اتفاق الشريط ولم تكن كماله بالمال وقال الطالب لي عليه ألف درهم وهو الآن علق الكفالة بالمال لعدم الموافقة له

لنقول اني حليمة وابي يوسف رتبهما الله تعالى وقال محمد بن حنبل لا يلزمه شيء (وان) ادعى رجل جعل على رجل ما لا يقضاه المطالبان لم آتت في دفعه على لم يلزم ذلك وان لم يأت به لان تعليق الاقرار بالشرط باطل (ولو) قال ذلك كفيله لزم الكفيل ما ثبت عليه بيينة أو اقرار منه لان هذا تعليق الكفالة بالشرط وتعلق الكفالة بشرط عدم الوفاء اذا انقضى المطالب والمطالب جائز (ولو) قال ان لم أوفك هذا فما تدعي به عليه فهو على لم يلزم المطالب الا بيينة أو اقرار المطالب لان اقرار الكفيل في حق المطالب ليس بمجتهز يلزم الكفيل ما ادعى عليه ان لم يأت به لان الكفيل لماعلق الكفالة بالبيينة بعدم الوفاء كان هذا اقرارا منه وليس الكفيل ان يطالب المدين قبل الادعوان كانت الكفالة بلا امر ومع ذلك لو اداء الكفيل (٤٨) ان يسترد ما لم يؤده المكفول عنه الى الدائن (ولو) وهب رب الدين لآخرهما هذا واداء المال سواء

الواقعة خاصة من تعليق طلاق أو غيره على صحة إقامة الجمعة في هذا المكان فالحكم فيه اذا توجه الى المعلق بما التزمه يتضمن صحة إقامة الجمعة في هذا المكان بالنسبة الى الزام الشخص لا مطلقا وأما الزكاة فيدخلها الحكم وذلك مثل ما لو حكم ما كم حتى يجوز اخراج القيمة في الزكاة بصحة الاخراج أو بموجب الاخراج عنده وهو شرط الغرض بذلك كل الحكم بالصحة والموجب في ذلك سواء وليس الساعي اذا كان الحكم مخالفا لمذهبهم ان يطالب المالك باخراج الواجب عنده سواء حكم بالصحة أو حكم بالوجوب وأما الصوم فيدخله أيضا وذلك اذا دام الولي الوارث عن الميت وطلب الوصي أن يخرج الطعام فامتنع الوارث عنه موثر انما الى ما كم يرى صحة الصوم عن الميت في حكم بصحته أو بموجبه وليس للوصي أن يخرج الطعام حيث تدول أن يطالب الوارث بذلك بخلاف ما قبل الحكم وأما الاعتكاف فيدخله الحكم استقلالاً وتضميناً أما استقلالاً ففي مسائل منها من اعتكفت بغير إذن زوجها فاعتكف وكذلك لو اعتكف بالمديان هرمان أداء الدين فان المالك يرى فيه رأيه وأما التضمن فكما تقدم في المهاراة والصلاة وأما الحج فانه لو فسخ حنبلي حجه الى المرأة حيث يسوغ عنده وله زوجة ليس معتقداً لذلك فامتنعت من تركه يبعد التحلل فارتد ما الى ما كم حنبلي فحكم عليها بصحة ما فعل زوجها الحنبلي أو حكم بموجب ذلك عنده فلهما من حاديان ولو حكم عليها بالتمكين كن متضمنة للحكم بصحة ما فعل الزوج وهو نفس الواجب وأما الانصاف في صيانة لا يدخلها الحكم استقلالاً وقد يدخلها بطريق التضمن في التعلق بغيره وأما الصيد فيدخله الحكم استقلالاً فاذا تبازع اثنان في صيد وترفعوا الى الحاكم وتصاد فاعلى فاعلى صدر منه ما على الترتيب مثلاً وأقامت البيينة على ذلك وكان مقتضى مذهب الحاكم انه لا قول أول والثاني حكمه بأنه المالك كان ذلك حكمه استقلالاً فلهما وانما دخل الحكم في ذلك لانه يقتضي الملك وجب وجوه الملك يدخلها الحكم وأما الذبايح فيدخلها الحكم من جهة التقصير المقتضى للتقريم وكذا دفع الاجرة لو قامت البيينة بانه ذبح صحيح فانه يحكمه باسحقاق الاجرة وكذا لو باع صاحب الذبيحة لشخص ثم ترفعوا الى الحاكم وادعى المشتري انها حرام لاسرائعاه وظهر لهما كم ذلك باقرار أو بينة وحكم على البائع برد اثنان كان ذلك حكمه تقصير الذبيحة فكذا اذا ثبت التقصير في الذبح وحكم بالانحراف كان ذلك متضمناً للحكم بحرمه الذبيحة ثم أضافها الى الحكم استقلالاً مثاله اذا تبازع رجلان بجمعة ورجل من رجل طعنا فامتنع من الطعام من مساومته فانه أن يقتله فان مات الجائع وجب القصاص عنده من راء وان أخذ الجائع نهر افعالية منه وأما النكاح وتواجه فدخل الحكم بالصحة والموجب فيه ما وصح وكذا ما ترفعوا الى الحاكم من البيع والغرض والرهن والاجارة والمساقاة والتسمة والشفعة والعارية والوديعة والحبس والوكالة والحوالة والحالة والضمان وغير ذلك من أبواب المعاملات

(وكذا) لو مات الطالب خورثة أحدهما (ابراه) الاصيل يرى الكفيل لا عكسه (لو) آخر من الاصيل فهو تأخير من الكفيل لا عكسه (وان) ابرأ الاصيل ورد البراءة مع ودني حق نفسه ويطالب به وهل يصح في حق الكفيل اشتراكه كذا في البرزوي (وفي الولوالجي) مع الرد من الاصيل في حق نفسه وفي حق الكفيل جميعاً حتى تعود الكفالة انتهى (والكفالة) الى القصاص جائز في تناول أول القصاص (ولو) قال الى ان تخطر اسماء أو نهب الربح لا يجوز (كفل) من انسان بمال عليه الى من يجب على الكفيل وجب الاوان كان على الاله - يلحالا (وان) مات الكفيل يؤخذ من تركته سلالاً ويرجع ورثة الكفيل على المكفول منه قبل الوقت الذي وقته (ومن) أبي يوسف وجهه الله تعالى فيمن قال أنا

كفلت به على اني متى ما ولت به أو كما طوليت به على أجل شهر همت لكفالة وله أجل شهر من وقت المطالبة الأولى فاذا تم الشهر من المطالبة لزم التسليم ولا يكون للمطالبة لثانية تأجيل (رجل) قال لغريمه اذا جاءه فداقت يرى من هذا المال لا يبرأ وان كان أملى المال عليه من كفالة يبرأ (وكذا) اذا قال ان قدم فلا رقت برى منها (وكذا) لو شرط الكفالة على هذا فهو جائز (رجل) على آخر ألف درهم وجها كفيل عنه فصالح الكفيل الطالب على مائة على انه يبرأ الاصيل من الالف والكفالة بأمر مرجع الكفيل على الاصيل بالمائة لا بالالف (ولو) صالح على مائة على ان يهب الكفيل الباقي جمع بالالف (الطالب) اذا أبرأ الكفيل فالكفيل لا يرجع على الاصيل (ودكر) في الهمام من له دين على آخر وبه كفيل فاشترى الطالب من الغريم عقاراً به ما جازاً وتقصا الثمن أو وقعت الخاصة باعتبار الجائسة هل يبرأ الكفيل (ابا) صاحب الهداية انه يبرأ قبله ولو تبايعا قال لا تعود الكفالة (وفي الولوالجي) رجل كفيل بغير رجل ولم

يقدر على تسليمه فصره الطالب ادفع الى مالي المكفول عنه حتى تبرأ من الكفالة فان اراد أن يزيده على وجه يكون له حق الرجوع على المطالب فالحيلة في ذلك ان يدفع الدين الى الطالب ويحب الطالب ما له على المطالب اي يوجهه بقبض فيكون له حق المطالبة فاذا قبضه يكون له حق الرجوع لانه لو دفع المال اليه بغير هذه الحيلة يكون متطوعا ولو أدى بشرط ان لا يرجع عليه لا يجوز (وفي البرازي) رجلان في سفينة معهما متاع وثقلت السفينة فقال أحدهما لصاحبه ألق متاعك هلي ان يكون متاعنا يني وبينك أنصافا قال نعم ورجع الله تعالى هذا فامسك وختم لما لك المتاع نصف قيمة متاعه (رجل) قضى دين غيره بغير أمره بآثار فلو انتقض بوجه من الوجوه يعود الى ملك قاضي الدين لانه متطوع ولو قضى بأمره يعود الى ملك من عليه الدين وعليه القاضي مثله (وفي القنية) رجل طاب دينه من (٤٩) الدين فاعطاه مقدار ما عينه من الخطة ولم يسهل منه ولم يزل

انهم امن جهة الدين فهو يسع بالقي برأه ان كانت قيمتها أقل من الدين فان كان الدر بينهما فلو ما يكون يعاقد قدر قيمته من الدين والا فلا يسع بينهما أه (كذالك) المريض تصح من الثلث ولا تجوز بما لا يمكن استيفاءه ونحو الحدود والقصاص (واذا) كفل عن المشتري بالثمن جاز وان كفل بالبيع من البائع لا يصح (وذكر) في شرح أدب القضاء على مسلم الشهيد وان ادعى الطالب على المطالب حذرا الى قذف أو دما فيه قصاص أو جراحة فيها قصاص فقال لي بينة حاضرة وطلب كفو لسان المطالب فانه يحجر المطالب على اعطاء الكفيل ثلاثة أيام حتى يحضر شهوده عند أبي يوسف وهو قول محمد وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يحجر لكن ان أهلى كفيل جاز (وأجمعوا) ان

كلها يدعيها الحكم بالعفو والحكم بالموجب فلا نقول بالتمثيل (فصل في الفرق بين الفاظ الحكم المتداولة في التسميات) وهي مراتب في التوبة والصفح فأعلاها لا يجعل بثبوته والحكم بعفته أي بصفته ذلك العقد وقفا كان أو بيعا أو غيره هما قال البلقيني في حكا الحكم بالصفة هو عبارة عن قضاة من ذلك في أمر قابل لقضائه ثبت عند وجوده بشرائطه الممكن ثبوتها أن ذلك الأمر مدر من أهله في حله على وجهه المعتبر عند في ذلك شرعا فتكونان قضاء يخرج الثبوت فليس بحكم في قول وسيأتي الكلام عليه وتولنا من ذلك يدخل فيه الامام وفوايه الذين لهم ذلك والذي لم يبلغه من العزل وحاكم أهل البني اذ لم يستعمل دماء أهل العدل والكارها كم الكفرة والحكم وقولنا قابل لقضائه يخرج به ما لا يقبل القصاص من عبادة مجردة وما لم يكن منه الزام كالحكم على المعسر ويخرد ذلك الى الحكم بالدين المؤجل والتدبير والاستيلاء وما قبل القصاص ما كان لا يقبل الا لزام وقوله ثبت عند وجوده بيم الثبوت ما يمتا الكاملة وبالشاهد واليمين عند قوم وبالأقرار وعلم القاضي عند الخطيئة والشبهة وباليمين المردودة بعد النكول. والمالك يوقد عند الشبهة أو ما ير لمزلة ذلك مما سبأني ذكره ان شاء الله تعالى وبأهم من قوله وجوده ان العدم لا يتوجه الحكم اليه وتوجه بشرائطه الممكن ثبوتها بينهم منه أن جميع الشروط لا يعتبر أن ثبت في الحكم بالصفة فان من جهة الشروط في البيع مثلا أن يكون المبيع مقدورا على تسليمه فلا يصح بيع الموهون ويقف على اجازة المهر ولا يصح بيع المذكوب والاني بعبادة توجب ارشام تطايرة بته ولا يصح وقف شيء من ذلك ولا هبة ولا كف أحد انتفاء ذلك في الحكم بالصفة البيع ولا في الحكم بوجوبه لان انتفاء غير المحصور منعذروا بما طلب ذلك في أن لا وارث له بيت سوى القائم من أجل ظهورا سفة من شهد له بذاته وهو لو ارث لان هذه موانع والامل دمه والذي يعتمد غالبيا في التعميلان بالحكم بالصفة في الوقف ونحوه اثبات المالك والحيارة واكتفوا بشبهة بلوغ من صدر منه ورشده فان تبيل فان ترى الحكم في عقد والائكة يطالبون الشهادة بحصول الزوج يستمن موانع النكاح من زوج ومعدة ونحوه مما تفصلوا طلبوا الشهادة على شوا اليه من رهن وجباية قضايتها الاحتياط في الابضاع وايضا فان الزوج لو وقع كانه شهورا له لافطالنا الشهادة بدمه لا كان الاطلاع عليه بحلاف الرهن ونحوه وقولنا ان ذلك مدر من أهله في حله هذا هو محط الحكم بالصفة قال السبكي فاذا تقرر أن الحكم كبا الصفة أعلى درجات الحكم فمن شرط هذا الحكم ثبوت ملك المالك وحيارته وأهليه وصفته صيغته في مذهب القاضي يريد أن كان شافيا وصفة الصيغة عند المالكية انما اشترط في ووضح معدودة فاذا وقع الحكم بالصفة بالصفة وصرح بصفته ذلك أي ما تقدم في أول الفصل في قوله أي بصفته ذلك المعدودة فما كان أو بيعا فلا يسيل

(٧ - معين الحكم) في الحدود والحالصة تعال كذا الزنا وترب الخمر والسكر من النية اذا فنده الى القاضي فقال الذي دمه لي بينة حاضرة وطلب منه كفيل لا يحجر على اعطاء الكفيل (وان) ادعى سرقة لا يحجر على اعطاء الكفيل في حق القاطع لانه مخلص حق الله تعالى لكن يحجر على اعطاء الكفيل ثلاثة أيام بالمال المسروق اذا ادعى السرقة فممن قبله المال الذي سرقة (وكل) شيء يجب فيه التعزير مثل الحر يقذف العبد أو الحر دنتم الحر شتمه يجب فيها التعزير فيقول الطالب لي بينة حاضرة فخذ لي منه كفيل فانه يحجر على اعطاء الكفيل قبل ثلاثة أيام لان التعزير بحق العبدية كما بطور يستعمل فيسعى حتى أنه يثبت بشهادة انا سمع الرجال فيحجر المطالب على اعطاء الكفيل فيه كالأموال (الكذالك) بالعبدة باطلة وبانخلاص أيضا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى (وقالا) تصح بانخلاص وبالمرك تجوز بالانفاق (رجل) قال له بلارم غريمه فانا واقيل اذ ابد لك لم يكن كفيل بالطيس ولو قال خذ علي ان واقيل في القصاص صكة لان

وفي الاستحسان يكون كليا بالنفس (ومن) محذوراته تعالى قال المطالب فثبت ما على فلان انما قبضه سبوا والله اليك ليس هذا بكفالة وعنده ان يتقاضاه ويدفعه اليه اذا قبضه على هذا معنى كلام التمس (ان لم) يوافق به غدا فليس ما عليه فبات المكفول منه لزمه المال في الغد وان مات الكفيل قبل الاجل ان لم يورثه قبل الاجل أو المكفول علم نفسه من جهة الكفيل قبل، وفي الاجل يرى (وقال) القتيبي أبو الليث رحمه الله تعالى انما يصح تهميه عن الكفيل اذا كانت الكفالة بامر المكفول له والا فلا (كفل) نفسه على انه متى طال به سلمه اليه فان لم يسلمه فليس عليه وملت المطالب وطالبه بالتسليم وعجز لا يلزم المال لان المطالبة بالتسليم بعد الموت لا تصح فاذا لم تصح المطالبة لم يصدق العجز للوجوب لزوم المال (هـ) فلا يجب اليه اشير في البرزى (كفل) بنفسه على ان المكفول عنه اذا غاب فمال عليه فغاب المكفول عنه

ثم رجع وسلمه الى الدائن لا يبرأ لأن المال بحصول المشروط لزم فلا يبرأ الا بقاء أو الأبراء (وكذا) اذا قال الكفيل اذا غاب عني ولم أوافك به فانما ضمن المال الذي عليه (أما) اذا قال ان غلبت فلان أو اذ لك به فانما ضمن بما عليه فان هذا على ان يوافق به بعد القية (ومن) محذوراته الله تعالى قال ان لم يدفعك مد يوك مالك اولم قبضه فهو على ثم ان المطالب تقاضى المطلوب فقال المدون لا دفعه أولا فاضى وجب على الكفيل الساعية (ودنه) أيضا لم يملك المدون دينك فانما ضمن انما يحقق الشرط اذا تقاضاه ولم يحطه (وكذا) اذا مات المطالب بلا أداء (وفي) الفتاوى ان تقاضيت ولم يحصل فانما ضمن ومات قبل ان يتقاضاه به عليه بحال الضمان (ولو) قال بعد

الى نقض باجتهاد ما ان كان في محل مختلف فيه، اختلافا قريبا لا ينقض فيه قضاء القاضي ولم يقين بساؤه على سبب باطل وقد يعرض هذه المسئلة أعني الحكم بالعصاة المصاد من جهة تبين عدم الملك أو شرط آخر فلا ينفى ذلك ما قصدنا فاذ تبين بطلان الحكم لقواته نقض ذلك القاضي نفسه أو غيره لان الخلل الذي ظهر تبين انه في محل الحكم لا في الحكم ومن الالتفات المتعارفة في التحصيل ليسجل بشوته وجهه فان الشيخ تقي الدين كتب ما يكتب هذه المسئلة في التحصيلات فحصل عود الفهم في وجهه على الاثبات فراجع فيه الحكم ولا يكون مبرحا فان صحت المراجعة فهو محمول على الحكم بهذه التصرف كالمصرح به لانه المتعارف ومعنى وجهه كونه بحيث ترتب آثاره عليه ومعنى حكم القاضي بذلك الزامه لكل أحد فاذا كان في محل مختلف فيه نفذ وصار في حكم القادر كالمجمع عليه ومن شرط هذا الحكم ثبوت الملك والحيازة وأهلية التصرف كما تقدم في الفاظ الاول وهذه الصيغة على ما تقدم بيانه فكل ما كان مختلفا فيه وعرفه القاضي وحكم به مع علم بالخلاف ارتفع أثر ذلك لخلاف بالنسبة الى الواقعة فهي محقة مطلقة في نفس الامر بحسب ما ذكرنا من رفع الخلاف وقد يعرض لها الفساد (ومن ألفاظ الحكم) محل بثوته والحكم هو جبهه وهذا من ألفاظ المتعارفة التي غابت في هذا الزمان وهذه المسئلة أحاطت بمسئلتين الحكم بالعصاة لان الحكم بالعصاة يستدعي ثلاثة أشياء أهلية التصرف وجهه فثبتت كون تصرف في محله ولذا ان شرط فيه ثبوت الملك والحيازة والحكم بالوجوب يستدعي شيئين وهما أهلية التصرف وجهه فثبتت فيكم هو جبهه وهو مقتضاها لان مقتضاها هو وجوبها اذ كان حكم وجهه تلك الصيغة الصادرة من ذلك الشخص فلا يتعارض اليه نقض من ذلك الوجه وليس لما حكم آخر يرى خلاف ذلك نقض ولا ينقض الا أن يبين عدم الملك يكون منقض كقبض الحكم بالعصاة (تنبيه) وانما جاز الحكم بالوجوب مع عدم ثبوت الملك لانه ندينه مراتب الملك قال تقي الدين السبكي ولم نجد هذا المضاف الى الحكم بالوجوب في شيء من كتب المذاهب الا في كتب ابن ابي عمير وتعرض الشيخ العلامة سراج الدين الباقي لبيان هذه المسئلة فقال ما يخص الحكم بالوجوب هو قضاء المتولي بأمر ثبت عنده بالالزام بما يترتب على ذلك الامر ناصا أو علما على الوجه المعتد عنده في ذلك شرعا ذكر القضاء يخرج به الثبوت فانه ليس بحكم وسند بهض أئمتنا الحنفية كما سيأتي ويظهر من قولنا المتولي الامام وقوايه الذين لهم ذلك على ما تقدم بيانه في حكم الحكم بالعصاة ويجري في قوله ثبت عنده ما تقدم في حكم الحكم بالعصاة في معنى ذلك وقوله بالالزام الى آخره يعني بالالزام بذلك الامر الذي ثبت عنده وهو صدور الصيغة في ذلك فالحكم يتوجه الى الالزام بذلك الشيء الخاص لا مطلقا كما تقدم بيانه ومن ههنا يظهر بين الحكم بالعصاة والحكم بالوجوب فرق (الاول) ان الحكم بالعصاة منصب الى نقض العقد الصادر من بيع أو وقف

التقاضي أنا عطينك فان أعماه مكانه أو ذهب به الى السوق أو ماله وأعطاه بمرافق طال ذلك ولم يعطه من يومه لزم الكفيل (أقر) بموجب بالكفالة بالنفس أو ثبت بالبينه عند الحاكم قال الخلفاء لا يجب فيه ما أول مرة (وفي) ظاهر الرواية كذلك في الاقرار أما في البينة فيجب ولو كان أول مرة غاب المكفول ان علم مكانه أو له خوجه فهو في كل حين الى مكان أهل الحاكم الكفيل الى أن يذهب اليه ويأتي به اذا أراد الكفيل الذي ابوان أبي حنيفة حتى يجي معه وان لم يعلم مكانه وانفق عليه لا يجب ويحتمل ذلك كونه (وفي الخزانة) يجب الحاكم على تسليم المكفول له الى المطالب ويحتمل الكفيل ولا يجب عليه اعطاء الكفيل (فان) قال لا علم لي بمكان المكفول به ان صدقه المكفول له سقات للمطالبين ولا يجب حتى يظهر عجز ولا يختلف (كفل) على انه بالخيار الى عشرة أيام أو أكثر مع ذكر البرزى (وفي القتيبي) الكفيل بامر الاصيل أدى المال الى الدائن بعدما أدى الاصيل ولم يعلم به لا يرجع الى الاصيل (اذا) غاب المكفول منه فلان ان يلزم الكفيل حتى يحضره

والحيلة في دفعه ان يدعى الكذل طينه ان جعلت غيب لا يرى مكانه فينزل موضعان امام بيته على ذلك تدفع عنه الخسوف (ولو المنبع) لو قال اما من ان على ان ادرك عليه او وقتك عليه لا يكون ذلك كفاية (وفي المتقي) يكون كفيلا وعلى هذا معاملة الناس (وفي) ايضا اذ امت الرسل وعلمه دون ولم يترك شيئا فكف عنه رجل لعمره لم يصح الكفة له عند أي حيف فترجعه الله تعالى وسواء كان ذلك الرجل الذي تكفل ان يراه ابنه أو أجنبي لم يصح عنده وقال أبو يوسف وشيخه رحمهم الله تعالى تصح ويلزمه جميع ما تكفل به وهو مذهب الشافعي رحمه الله تعالى (ولو) تبرع به انسان يصح بالاجماع (وكذا) لو كان به كفيلا يفي كذلك بالاجماع اهـ (فروع في التسليم) (سنة) الى الطالب يرى قبل الطالب أولا تكن وضع الدين بين يديه يرا قبل أولا (شرط) (المراعاة في المسجد) (٥١) فورا في السوق أو في مجلس

الحكم فدفعه في السوق يرا عند الاثثة الثلاثة أي حنيفة ومالكية ورواسي الله أجمعين (قال) السرخسي كان هذا في ذلك الزمان لما في زماننا لو شرط المجلس وعلم في السوق لا يبرأ الغلبة الفساد اذ لا يمان على الاحضار الى باب الحاكم وايضا ذهب الامام زفر رحمه الله وعليه الفتوى (ولو) التبريد) شرط تسليم في مجلس الحكم ان سلم في المصرف مكان يتسدد على الحاكم به يرى وان كان في بيرة لا يبرأ (وان) شرط ان يسلم في مصرف كذا فسلم في مصرف آخر يرى عند أي حنيفة رحمه الله تعالى (وعند) محمد رحمه الله تعالى لا يبرأ (ولو) سلم في السواد أو في موضع لا قاضي فيه غلة لا يبرأ قولهم (شرط) تسليم عند الأمير سلمه عند القاضي أو عزل ذلك الأمير سلمه عند أمير قام مكانه جاز (ولو) سلمه اليه رسول الكفيل أو

عمر جب ماصد ومنه ولا يستدعي ثبوت انه مالك مثلا الى حين البيع أو الوقف ولا يفي ما تقدم فيما به يفي الحكم بالصفة وهذا بالذمة الى البائع أو الواقف اذا حكم عليه القاضي عمر جب ماصد ومنه وهذا غير سالم من الامتراض وسبأني ما يرد عليه (الثاني) ارا عند الصادر اذا كان موصيا بائنا فووقع الخلاف في وجبه فالحكم بالصفة لا يمنع من العمل بوجبه عند الذي حكم بالصفة ولو حكم فيه الاول بالوجب امتنع العمل بوجبه عند الحاكم الثاني من ذلك التدبير يصح بائنا فووجه اذا كان تدبيره طاعة عند الحنفية يمنع البيع فلو حكم حنفي بصفة التدبير المذكور لم يكن ذلك مانعا من بيعه عند من يرى صحة بيع المدبر ولو حكم الحنفي عمر جب التدبير امتنع البيع الا عند من يرى نقض الحكم المذكور لمخالفة السنة العشرة وهذا النقض حرام لدرن آخر (الثالث) ان كل دعوى كان المطلوب فيها الزام المدعى عليه بما اقرب به أو قامت به البيئة فان الحكم به يتذم فيه بالالزام هو الحكم بالوجب ولا يكون بالصفة ولكن يتغمض الحكم بالوجب الحكم بصفة الاقرار وكذا الحكم بحبس المديان حكم بالوجب ولا يدخله الحكم بالصفة (الرابع) ان الحكم على الزاني عمر جب ربه وعلى السارق عمر جب سرقة فانه يدخله الحكم بالوجب ولا يدخله الحكم بالصفة ونحوه المجلس اذا كان محتلفا فيه وطلب فيه الحكم بالصفة بطرية فانه يحكم به بالصفة ويكون الحكم بالوجب والمال ما ذكرنا متضمنا للحكم بصفة طيس المتخلف فيه وهذا ايضا بائنا في التبعة (الخامس) ان الحكم بتنفيذ الحكم المتخلف فيه يكون بالصفة عند المواق وكذا عند المخالف الذي يجبر التبعة في المتخلف فيه فالحكم بوجب الحكم المتخلف فيه يكون حكما بالالزام بالمتخلف فيه فيكون حكما بالالزام بذلك الشيء المحكوم فيه فيجوز ذلك من المواق ولا يجوز من المخالف لانه ابتداء حكم بذلك الشيء من غير تعرض للحكم الاول في هذا الحكم الثاني وذلك لا يجوز عند المخالف (تنبيه) فلو لانه ابتداء حكم في الفلانة فانه بعضهم لان التنفيذ عند ليس هو انشاء حكم الا ان يشئ فيه حكم وسبأني ما ذكرنا في ذلك (السادس) لو ترفع متبايعان الى ما حكم شافعي وتنازعا على وجه يقتضي التحالف لحكم بهما فهما كانا من حكما بالالزام لالصفة التحالف والتعالف قبل وقوعه لا يحكم بصفة وكذا كل بين والزام فيما لا يقع لانه لا يحكم فيه بالالزام وهو وجب الطبة القاعة ولا يحكم فيه بالصفة (السابع) لو حكم حنفي بوجب البيع بعد ثبوت ملك البائع وانه من أهل التصرف لم يكن ذلك حكما بصفة البيع ولكن يكون به قبض المشتري حكما بالملك لان وجب البيع الفاسد عند بعد القبض حصول الملك على ما هو مقرر فيما يفوت به البيع وعلى هذا فلو عرف الحاكم فساد البيع وحصول قبض المشتري أو فساد البيع وفات البيع يسدده وطلب المشتري من القاضي الحكم بالملك أو بوجب ما جرى فانه يحكم به بذلك أعني بالوجب ولا يحكم به بالصفة أعني بصفة البيع ولا يصح القبض

وكيله أو الكفيل نفسه عن كفاية المطلوب جاز (ضمن) نفس رجل وجس في السجن فسلم لا يبرأ (ولو) ضمن وهو محبوس فسلمه فيه يبرأ (ولو) أطلق ثم حبس ثانيا فدفعه اليه فانه ان كان الحبس الثاني من أمور التجار ونحوها مع الدفع وان كان من أمور السلطان ونحوها لا (حبس) الطالب المطلوب ثم طالب الكفيل به فدفعه وهو في حبسه قال محمد رحمه الله تعالى يبرأ (ولو) قال المطلوب دفعت اليك نفسي عن كفاية فلان وهو في حبسه جاز ويرى (الكفاية) بالنفس ثورث بان مات المكفول له (وان) سلم المكفول منه نفسه ولم يقل من كفاية فلان لا يبرأ الكفيل (وعن) محمد رحمه الله تعالى حبس المكفول بالنفس بدين عليه ثم ان الطالب خاصم الكفيل في طلبه فانخرجه القاضي لاجله من الحبس فقال الكفيل دفعته اليك كفايتي ورسول القاضي وهو ومتمتع عنه برسول القاضي لا يبرأ (ولو) قال قدام القاضي وهو يخاضع دفعته اليك يبرأ (ولو) كان المطلوب محبوسا عند غير القاضي الذي تخاضع له عليه يبرأ الكفيل على تخليصه واحضاره الى الجلس من البرازي

(نوع في بيان أحكام الحوالة) هـ هـ هـ الحوالة تعمد على قبول المتهال والمتهال عليه (ولا) تصح الحوالة في قضية المتهال في قول أبي حنيفة ومحمد وجهما لله تعالى كفي الكفالة الا ان يقبل رجل الحوالة عن الغائب (ولا) يشترط حضرة المتهال عليه له الحوالة حتى لو أحاله على رجل غائب ثم علم الغائب بما يقبل صحت الحوالة (وكذا) لا يشترط حضرة المتهال حتى لو قال رجل لمصاحب الدين لك على فلان ألف درهم فأقبل بها على فرضي الطالب بذات وأجاز صحت الحوالة وليس له الرجوع بعد ذلك (ولو) قال رجل للمدين ان لفلان بن فلان عليك ألف درهم فأقبل بها على فقال المدين أحلت ثم بلغ الطالب بأجار لا يجوز في قول أبي حنيفة ومحمد وجهما لله تعالى (واختلاف) المشايخ في أن الحوالة تلزم الدين من ذمة إلى ذمة أو نقل المطلبية فعند (هـ) البعض نقل الدين وعند البعض نقل المطلبية والاختلاف بين أبي يوسف ومحمد وجهما

الله تعالى فعند أبي يوسف وجهما لله تعالى نقل الدين وعند محمد وجهما لله تعالى فنقل المطلبية (وتمرة) اختلاف تظهر فيما إذا أرى المتهال المحيل حسن دين الحوالة فعند أبي يوسف وجهما لله تعالى لا يصح لانه انتقل الدين عنه إلى المتهال عليه وقد نجد وجهما لله تعالى يصح (وفي) التجريد إذا أحاله وقبل الحوالة يرى المحيل صدق الائمة الثلاثة (وكل) دين جازت الكفالة به فالحوالة به جائزة كذا في الخلاصة (قال) الطالب مات المتهال عليه بتركه وقال المحيل مات من تركه فالقول للطالب مع حلفه (المحيل) والمتهال على كان القبض وبالنقض يسيراً المتهال عليه (قال) المحيل مات المتهال عليه بعد انباء الدين اليك فقال المتهال لابل قبله وثوى حتى في الرجوع به عليك فالقول للمتهال لنفسه بالاصل ولو قضى

لانه لم يقع في الاصل قبضاً صحيحاً (التمن) يتم والفرق بينهما في بعض صور القبض عند الشافعية وفي قبض استأنف في صحت وفساده كما إذا أذن البائع المشتري أن يكيل ما اشتراه مكيلاً ففعل فان في صحة القبض وجهين عند الشافعية أحدهما انه لا يصح قال الشيخ سراج الدين البلقيني فلو اشترى قهراً مثلاً وشرط فيه الكيل وكان البائع قد اشتراه مكيلاً وهو في مكيل البائع فهل يقتضي ذلك عن التجريد فيه وجهان يرجع جمع من الأصحاب أنه يقتضي به وظاهر نص الشافعي عدم الاكتفاء حتى يجري فيه الصاعان وهو مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه نص عليه في الجامع والمحيط ومذهب مالك جواز ذلك ذكره النخعي في التبصرة في السلم الثاني فإذا اقر منعه على مذهب الشافعي وأرقت قضية من هاتين أعني هذه المسئلة والتي قبلها لما حكم شافعي مثلاً لحكم بمحض تصرف المشتري التصرف الذي لا يصح التقديف الا بعد صحة القبض فان ذلك يتضمن الحكم بمحض القبض ولو حكم بمحض القبض بطريقه صح ولو حكم بموجب القبض على مذهب الشافعي خلافاً للمالكية قال إلا أن يبين لما حكم عقيدته في القبض ويقول حكمت بموجب القبض في ذلك على موجب مقتضى ولو كان مقتضاهما أن القبض ليس بصحيح ومقتضاه ان يستقر به مقتضى البيع كما جزم به الامام الشافعي وغيره وهو أحد الوجهين كان الحكم بموجب القبض حيث أنه مقتضاه استقرار البيع بمسئله القبض (التاسع) ان الحكم بالموجب يتضمن أشياء لا يتضمنها الحكم بالصحة فيها الحكم بالزام بمجرد العقد اذا صدر الحكم بذلك وبيانه ان الحق والمالك اذا حكم بمحض البيع أعني بمجرد عقد البيع لم يمنع ذلك اثبات خيار المجلس ولا يمنع المتعاقدين أو أحدهما سبب ذلك الحكم لان الحكم بالصحة يجامع ذلك فاما لو حكم الحق أو المالك بموجب البيع والزام بمقتضاه فانه يمنع على الحكم الشافعي تمكين التعاضدين أو أحدهما من الفسخ بخيار المجلس وليس للمتعاقدين ولا أحدهما الانفراد بذلك لان ذلك يؤدي إلى نقض حكم الحكم في المجلس الذي حكم به وهو الايجاب وهذا اذا لم ينظر إلى أن بعض القضاة يفتي بخيار المجلس فإذا نظرنا إلى ذلك عدلنا لذلك آخرون ومنها القرض فانه يندفع الحكم بالصحة اذا وجد مقتضاهما ويذهب الحكم بالحكم بالموجب فينظر فيه حيث نزل إلى عقيدة الحكم في حكمه بالواجب فان كان من مقتضاه ان القرض يملك بالقبض كما يقره المالكية وانه لا يرجع المقرض فيما أقرضه فان كان الحكم قد حكم بمحض القرض لم يمنع على المقرض الرجوع في القيام منقوض حتى أو شافعي فان كلاهما يرى الرجوع فيه اذ هو قرض صحيح ويصح الرجوع فيه فلا ينافي الحكم بالصحة القيام بالرجوع في القرض وان حكم بالموجب والزام بمقتضى مذهب امتنع على المقرض الرجوع في العيين المقرض الباقية عند المقرض لان موجب القرض عند الحكم المذكور امتناع الرجوع ومما الرهن فانه يندفع الحكم بالصحة والحكم

المتهال عليه المتهال المال باسم المحيل يرجع على المحيل فان قال المحيل كان لي عليك لم يصدق ولم يكن قبول الحوالة اقراراً بالواجب منه بشئ لان الاداء حصل باسمه وذا ثبت حق الرجوع فلا يفل انما يطالب بكون الدين عليه والحوالة قد تكون على غير المدين كما تكون على المدين فلا يطل حق الرجوع بالشك (فلا) قال المحيل للمتهال كنت وكيل في قبض الدين من المتهال طلب وقال المتهال أسلنتي عليه بدين لي عليك فالقول قول المحيل مع عينية الا ان يقول المحيل ضمن عند المال مني انتهى كذا في الوالوي (وفي) شرح الوفاة وتكره السفينة وهي أن يدفع إلى تاجر مالاً بطريق الافتراض ليدفعه المدين في يده أو أن يسقط شرط الطريق (وإنما) سمي الافتراض المذكور بهذا الاسم تشبيهاً بوضع الدراهم في السنان في الافتراض كالمحيط في البيع ويجوز أن يسمي المال بالواجب لانه كلاً منهما المتهال عليه وما

خطر الطريق أولان أصلها ان الانسان اذا أراد ان يسفر وله قسود وأراد إرساله الى صديقه فوضعه في سفينة ثم مع ذلك خاف خطرا بل هو
فأقرض ما في السفينة انسانا آخر فأطاق السفينة على اقرض ما في السفينة ثم خاف على اقرض لسقوط خطر الطريق انتهى كلام صدر
الشريعة (وفي المذهب) ويكره قرض يستفاد به أمن الطريق صورته وجل دفع الى تاجر عشرة دراهم قرضا ليدفعه الى صديقه ليدفعه بسقوط
خطر الطريق وهو معنى قوله وتكره السفينة وهي جمع سفينة تضم السفين ونفع التاء وانما يكره ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم كل قرض جوفها
فهو ربا وانما قال ويكره قرض الخ لانه انما دفعه على سبيل القرض اليه فترفع ما هو أمن الطريق فانه حرام والله أعلم (الفصل الخامس
في الصلح) الصلح على ثلاثة أصناف صلح مع اقرار وصلح مع انكار وصلح مع سكوت وهو أن (٥٣) يقر المدعي عليه ولا ينكر بل

يسكت (وجه) الانحصار
أن المدعي عليه عند
دعوى المدعي ما ان يجب
له دواء أو لا يجب فان أجاب
فلا يخول ما ان يسكن
الجواب بالاقرار أو بالانكار
فهو الضرب الاول والثاني
فان لم يجب أملا فهو السكوت
وكل ذلك جائز عندنا (وقال)
الثاني وجهه انه لا يجوز
الصلح مع الانكار والسكوت
(وصلح) الفضولي جائز بان
يقول الفضولي أقر المدعي
عليه سراً عندي بأنك
علي حق في دعوى الفضولي
علي كذا ومنه مع
(وطريق) الضمان ان
يقول الفضولي صلح من
دعواه علي كذا علي اني
ضامن أو علي مالي أو صلح
من دعواه علي فلان علي
كذا وأضاف العقد الي
نفسه أو دعه مع وطوليه
الفضولي بالبدل ثم يرجع
علي المصلح عليه مان كان
الصلح بامر كذا كره في
البرازي (ولي الولوي)

بالموجب والحكم فيه بالصحة لا يمنع المخالف في الاقرار من العمل بما تارة على عقيدته فانه لا ينتقض شيئا
من الحكم بالصحة كما تقدم في المسئلة الاولى وان صدر فيه الحكم بالموجب والالزام بمقتضاء نظر الى المختلف
فيه فان كان من موجه عند الحاكم المذكور والالزام امتنع على المخالف العمل بما يخالف عقيدة الحاكم
المذكور مثله لو حكم شاهي أو حنفي بصحة الرهن وحصل فيه اعادته الى الرهن بما ربه به بالحكم بصحة
الرهن لم يكن ذلك مانعاً من بقاء الرهن بالعود الى الرهن كما هو مذهب مالك على وجه مخصوص وهو أن
يبيده اختياراً ويوط الحق فيه باعتناق الرهن مثلاً وقيام الغرماء وليسوا ذن الرهن للرهن في الوطء أن
يفسخه لان الحكم بالصحة لا يبرئ من انفسه بما ذكر بخلاف ما لو حكم حنفي أو شاهي بموجب الرهن عند
والالزام بمقتضاه فانه يمتنع على الحاكم المالك أن يفسخه بما سبق ذكره لان موجه عند الحنفي دوام
الحق فيه للرهن مع العود فالحكم بالفسخ لاجل العود المذكور مناص الحكم الحنفي موجه عند رواقه
فعلى أن يعلم هذه البروق التسعة مع الفرق الاول وهو العاشر يحصل به التمييز بين الحكم بالصحة والحكم
بالموجب

(فصل في) ان ما يمتنع فيه الحكم بالصحة والحكم بالموجب وذلك في أمور (منها) انه لا ينتقض الحكم
بواحد منهما اذا صدر في محال الاجتهاد التي ينتقض الحكم فيها وانما استوي في ذلك لتضمن الحكم بالموجب
الحكم بالصحة اعلما عند استيفاء الشروط أو خلاصا بالنسبة الى المحكوم عليه بذلك فكلا رد التمسك على
الحكم بالصحة لا يرد على ما تضمنه اذا اجتزأ فاما اذا قلنا لا يجوز مع عدم استيفاء الشروط فيكون الحكم
قد وقع مختلا والحكم المختلف فيه غير الحكم بامر مختلف فيه يسوغ لمن لا يرى الحكم بذلك أن ينتقضه
الا اذا حكم ما كره قبله بصحة الحكم الصادر بالموجب وكان الحاكم ممن يرى تسويغ الحكم بالموجب
علي الوجه المذكور فانه حينئذ لا ينتقض (ومنها) انه اذا رفع القاضي كتاب حكم يسوغ تطبيقه من نفسه فله
قرب المسافة بينه وبين الحاكم فيه أو بعدت سواء كان ذلك الحكم بالصحة أو بالموجب بخلاف كتاب
سماع البينة فانه لا يقبل الا اذا كانت المسافة بينه وبين سماع البينة بحيث تقبل في مثله الشهادة على الشهادة
وهو مسافة الهمركذا فبذلك الكرخ في القبر يد وغيره ومن العلماء من أجاز مضاعف ذلك أيضا بناء على انه
حكم بقيام البينة وجه الامام الغرالي من الشافعية والاول مذهب مالك أعني اشترط المسافة المذكورة
وسبب أن في باب الشهادة على الشهادة قد لا يزيد بين ان شاء الله تعالى (ومنها) تقرير الشهود الراجحين
بعد الحكم بالصحة أو بالموجب في المواضع التي ثبت فيها التبريم (تنبيه) اذا كان الحكم بالموجب
مستوفيا لما يثبت في الحكم بالصحة كان أقوى لوجود الالزام فيه وتضمنها الحكم بالصحة

ولا يجوز صلح الدين بالدين الا ان يكون من جنسه وهو أن يكون عليه عشرة دراهم الى شهر فصالحه على خمسة الى شهرين فيجوز (أما) الاول فلان
النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الكلي بالكلي (وأما) الثاني فلان ذلك ليس بصلح لان المصلح عليه من حقه الذي كان قبل الصلح لكنه تبرع
بشئتين يحط البعض وبالي زيادة في الاجل (ولو) صلح من دينه على غيره بجوز ولم يسهه مراحلة لان معنى الصلح على التجوز بدون الحق بصاد
بالصلح كانه أبرأه من بعض الدين واستترى لعبد بالباقي (ولو) كان له دلي رجل ألف درهم فصالحه منها على تسعة مائة درهم جاز وان فارة قبل
ان يعطيه اياه لان هذا الصلح أبرأه من النصف وطلب ليطاء النصف لان الصلح يجوز بدون الحق والتجوز بدون الحق أبرأه من النصف واستيفاء
البعض وذلك جائز (ولو) صالحه من دينه على بعضه عابلاً وآجلاً كان جائزاً لانه تبرع بإسقاط البعض وإسقاط المأجلة سابق في بده (ولو)
صالحه بنفسه آخر آجلاً لا يجوز ولا به مارة الدراهم بالدين آجلاً فلا يجوز (رجل) له على رجل ألف درهم دين بآ كالمطلوب ذلك نصاً

المطلب على مائة درهم فقال له مالك على ما تقدم من الالف التي عليك وأبرأك من البقية أولم يقل ذلك جازوا به المالك على التلازم ولا يبرأ فيما بينهم بين الله تعالى لأنه مضطرب في هذا العلم معنى والرضا شرط جواز الصلح (ولي التقيّة) ادعى عليه مالا فانكره وحلف ثم ادعى المدعي عند قاض آخر فانكره فصول يصح (وفي) الاسرار انه لا يصح (وكذا) في نكاح الشرباء وقيل يصح (وفي) محرمه الله تعالى الى من أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه يصح (قال) ورأيت بخط علماء الاعتقالي ادعى على آخر حق الزجر أو حد القذف وانكره الاخر وتوجهت عليه الممن فافتدى عنه بمال قال المالك في اختلاف المشايخ قبل محل أخذ ذلك وقيل لا يعمل (ولو) ادعى حق الشرب والمسته بماله فادعى انه يجوز أخذ المال ويجوز (٥٤) الاقتداء (رجل) له على آخر ألف درهم الى سنة فصالحه على ان يعطى بها كفيلا ويؤثرها الى سنة أخرى يجوز (وكذا)

لو كان ما كفيلا فاعطاه كفيلا آخر وأبرأ الكفيل الاول وانما سنة يجوز (ولو) صالحه على ان يعمل له نصف المال على ان يؤخر منه ما بقي الى سنة أخرى مثل حلاله ثم استوفى لم يرجع عليه حتى يعمل الاجل (وكذا) لو وجدها زونا أو سقاة (وان) صالحه على عبد فرج فيه هيبا فحرره ان عاد اليه بالتمسك به والاجل وان عاد بالاقالة فالحال حال (وكذا) لو كان بالمال كفيلا أو رهن في يد الرهن فالرهن والكفيل على حله (ولو) جعل دينه حال فهو حال وليس يصح لان الاجل حق المطلوب وقد أبطله (وكذا) لو قال أبطلت الاجل أو زكته أو جعلته حالا (اما) لو قال برأت من الاجل بالضم لم يعال أما اذا قال أبرأتك أو برأت بالنزع بطل الاجل (ولو) قال لا حاجة لي في

(فعل) قد يتضمن الحكم بالوجوب الحكم بالامتناع مثله ذلك اذا شهد عند الشهود بأن هذا وقف وذ كروا المصروف على وجه معين فحكم القاضي بموجب شهادتهم كان ذلك الحكم متضمنا للحكم بالامتناع والحكم بالوجوب (تنبيه) قال الشيخ سراج الدين واعلم ان الذي تقدم في الحكم بالوجوب من انه لا يقتضي استيفاء الشروط المعبرة في الحكم بالامتناع وأنه الذي جرى به عمل القضاة بخلاف ما نص عليه الشافعي وما نص عليه المالكية أيضا في القسمة وهو انه اذا كان بايدي جماعة أرض أو غيرها فاجازوا الى ائمتكم وطا بولم يثبتوا أنهم مالكم فان الواجب على القاضي أن لا يصيبهم ويقول لهم ان شئتم فاقسموا بين أنفسكم أو يقسم بينكم من رضون وان شئتم فاقسموا بيننا على أصول حقوقكم منها وذلك اني ان قسمت بينكم بلا نسبة وجبتم بفساد شهودون اني قسمت بينكم هذه الدار الى قاض غيري كان ذلك سيدي الان يجعل ذلك حكمي لكم ولعلها غيركم ايتم لكم من اني فلا يتسم الحامكم الابينة قال وقيل يقسم القاضي بينهم ويذهب انه قسم على اقرارهم (تنبيه) وهو على هذا فلا يجوز لما كرم ان يحكم بالوجوب الا بعد أن يستوفي الشروط المعبرة في الحكم بالامتناع وكذا قال الشيخ سراج الدين قال وعلى هذا ان حضر كلب وقف أو بيع أو أئتم مدوره ولم يثبت عند الحاكم ما يقتضي الحكم بالامتناع فلا يجوز للقاضي أن يحميه الى الحكم بضمه ولا يجوز له ان الواقف قد بان مثلا بشهود بدونه عند الحاكم أو ان الحاكم الاول حكم بموجب هذا الوقف فيجعل الحاكم الثاني حكم من الاول بنفاذ الوقف وله ان يغير الواقف على هذا لا يصح الى الحكم بالوجوب الابينة بشهود بان ملكه من الوقف قال وهذا مذهب مالكين ويزيدون الحياز على ما هو عليه بسقوط في محله وما ذكره صحيح فينبغي انتباهه وهذا هو الامتناع الوارد على الفرق الاول من الفرق العشرة قال وهذا عند الحاكم فيما يشتمل من مدور وقف أو بيع وأما الشهادة عند الحاكم ببيعته المصدر أو ببيعته باسم للفعل كقول الشهود قد شهد أن هذا وقف أو هذا مبيع من فلان أو هذه منكوبة فلان فان الحاكم يحكم بموجب شهادتهم ويكرت ذلك متضمنا للحكم بضمه الوقف ونحوه فاعرف ان حق الفرق بين الشهادة بالمصدر أو باسم الفعل وليس على ذلك انتهى وعلى هذا فينبغي أن يكتب في الاسر بالتمجيل ليصير بشيئته والحكم بموجب ما فاسمه الابينة والله أعلم (تنبيه) ولم أقف للمالكية على هذه التفرقة توطأه فلو اظهروا عدم اعتبارها ذكر الشيخ تقي الدين من المالكية ما ذكره قبل واستبعده فقال قال المالكية ليس للقاضي ان يحكم حتى يثبت عند الحاكم والحياز يريد الى جبر مدور الوقف قال وهذا بدو فيه تحليل الفقهاء واليد يكتفي بها في المعاملات (فصل في الحكم بضمه) هذه المختص ذكرها الشيخ تقي الدين استطراد في كلامه في الحكم بالوجوب

الاجل لا يطل الاجل (وفي الغلامه) رجل ادعى على آخر ألف درهم فانكره صالحه على ان يبيعه مائة ابرأه فقال بالدين بخلاف قوله مالك على هذا العبد فانه لا يكون اقرارا منه بالدين (وفي) الامل اذا كان لرجل على آخر ألف درهم فقال له ابرأتك عن خمسمائة أو حطمتك خمسمائة على ان تعطني الباقي ولم يوقت وتناقا فاعطاه الباقي في هذا اليوم أولم يعطه برى عن خمسمائة (وفي) الجامع الصغير جعل المدة على ثلاثة أوجه ان قال ادالي غدا خمسمائة على انك برى عن الباقي أو على انك ان لم تعطني خمسمائة فالالف عليك على حالها فالامر كما قال ولو قال ادالي خمسمائة غدا على انك برى عن الفضل فان اعطاه برى مطلقا وان لم يعطه فعند أبي حنيفة ونحوه وجهها الله تعالى لا يبرأ عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يبرأ (ولو) قال ابرأتك عن خمسمائة على ان تعطيني غدا خمسمائة حصل الاربع مائة اذا اتمت مائة غدا أولم يبرأ (ولو) قال ان أديت الى خمسمائة فانت براء أو مني أديت الى أو ان أديت أو اذا أديت لا يبرأ لان تعليق البراءة بالشروط

باطل (صريح) من دهمى الدين على دراهم واقره فاقبل قبض بدل الصلح يجوز لانه ان كان عن اقرار فامرنا من حين يدعى بدهم - وان كان عن انكار ففي زعم المدعى كذلك وفي زعم المدعى طلبة بدل المال لا سقطا اليه من قبض البدل منه فلا سقطا لا يشترط كافي الخلع والعق على مال (وان) وقع عن دراهم في النسيئة على دنانير او عكسه فيشترط قبض البدل في المجلس لانه صرف (وان) وقع عن دنانير في النسيئة على دنانير أقل لا يشترط قبضه فيه لانه اسقاط بعض الحق واخذ الباقي (ويجوز) الاعتياض عن الاجل بين المكاتب والمولى حتى لو قال المولى لا يؤدني في الاجل حتى ازر بك في البدل او قال اسقط عني من بدل الكتابة كذا حتى ازر حتى في الاجل وأعمل لك البدل مع (ولو) يجوز الاعتياض عن الاجل بين الحرين (ولو) يجوز بيع الدرهم بالدرهم بين المولى والمكاتب (الصلح) من الشفعة (٥٥) باطل وتبطل الشفعة به وتقيم الوقف ان يصلح سارق القطن من

ان يصلح سارق القطن من أرض الوقف ان كان مقرا وان كان انما عليه لاجل تخافة ذلك المستر ونحو ذلك لم يجز (وفي العمادى) ادعى على رجل محدودا انه وقف على كذا فأنكر فصالحه المدعى بما به على مال لا يصح الصلح لان الصلح بمنزلة البيع وليس للمولى ولاية البيع والاستبدال (ولو) دفع المتولى شيئا للمدعى عليه وأخذ الدار لاجل الوقف يجوز ان لم يكن له بينة على ابيات الوقف والموقوف عليه وهل ذلك لا يجوز ولا به ليس بنقصم والفضول لو حصل ذلك يجوز لان الموقوف عليه فعل ذلك لياخذ الدار اما لفضول لو فعل ذلك من مال نفسه لاستقلاله الوقف يدفع المال ولا يأخذ الدار (ولو) اشترى دارا فاحتجزها مسجدا ثم ادعى رجل فيها دعوى فصالحه الذي يبي المصور أو رجل

فقال وقد مرض في هذه الازمنة بحث في الحكم بالوجوب وشغب به جماعة ممن اقيناهم وعاصرناهم وبحثناهم من اصحابنا وهو ان الموجب عندهم امرهم بمحتمل أن يكون الصلة بمحتمل أن يكون غيرها وحكم القاضي ينبغي أن يعين فاذا لم يعين فلا يصح ولا يرفع الخلاف من قاض يرى خلاف ذلك مثال ذلك وهب شيئا يقسم لرجلين فقبضنا ذلك لم يجز في قول أبي حنيفة فتوقال أبو يوسف ومحمد يجوز فلو وقع ذلك الى قاض حتى وسكم فيه بالوجوب فاذا لم يعين ما أراد فلا يصح ولا يرفع الخلاف ولا يمنع الحكم من قاض يرى خلاف ذلك وتقتضوا بهذا أوثقا كثيرة وأحكاما كثيرة وتعلقوا في ذلك بما ذكره أبو سعيد الهروي والرافعي من الشافعي ومال اليه وهو ان ما يكتب على ظهور الكتب الحكيمة وهو مع ورود هذا الكتاب على قبضته قبول مثله والزم العمل بموجبه ليس بحكم لاحتمال ان المراد تصحيح الكتاب وانبات الخجة قال والذي وقف عليه في كتاب أبي سعيد والزم العمل بمضمونه لا يجوز به ونحن نتكلم عليها فنقول لئلا نعدها الضمير على الكتاب مع ما قاله لان مضمون الكتاب وموجبه معناه ما صدور ما ضمن من اقرار أو انشاء ما به ليس بزور فذلك مؤيد الرافعي انه ليس بحكم ونحن نرافقه في تلك المسئلة اذا أر ببهم هذه الفتنة هذا الذي أو احتمل انهم ارادوا الحماكم اما اذا حكمهم بوجوب الاقرار أو بوجوب الوقف فليس موجبه الا كونه ونفاه وكون المقر به لازما وقول من قال موجبه بمحتمل الصلة والفساد ممنوع فان اللفظ الصحيح بوجوب حكمه والافتقار لاحد لا يوجب شيئا ثم قد يكون لفظا محتمل موجبه فيجب على الحماكم أن يبين في حكمه مما أراد كذا كونه في مثال الهب لرجلين واجبهام ذلك لا يجوز عند القدرة الا ان يختص من ظالم ونحوه يريد فيه كتابة ليعمل بشيئيه والحكم بموجبه أو مضمونه ومراده اعادة له ميراثي موجبه ومضمونه على الكتاب كما تقدم في فعل ذلك مراقة له فاذا علم ذلك من مراده عمل بمضمونه بدون ذلك لا يعمل بحكم القاضي الا على اليان الواضح ومنى - حصل ان ترد في موجب اللفظ - لالهة هل مجرد القول نهائى كفى في الزوم ونقل الملك أو لا يكتفى حتى يكون الواجب محبا جازا ومثل التبرع في زمن الطاعون هل يكون من الثلث أو من رأس المال أو ما أشبه ذلك وقال القاضي حكمت بوجبه ولم يبين فينبى أن لا يصح هذا الحكم ويحتمل أن يقال يرجع الى مذهب القاضي فيعمل حكمه على ذلك ويبين مقصوده وليس هذا مما نحن فيه وكلامنا اذا حكم بوجوب وقف أو بيع أو اقرار ونحوهما فهو - حكم على العاقد بمقتضى قوله وعلى المقر بمقتضى اقراره وليس الحماكم آخر نقضه لاقتضا مذهب طائفة لان فيه نقض الاجتهاد بالادب تهاد ومن ألفاظ الحكم أن يحكم بالاثبوت وحقيقته حكم بتعديل البيئة ومما عاها وفائدته عدم احتياج حاكم آخر الى النظر فيها وجواز استيفائها في البلاد فان في تنفيذ الثبوت في البلاد من غير اقراره بحكم خلافا عند الشافعية فاذا صح بالحكم كذا كرنا جاز التنفيذ لهما

من بين أظهرهم المصعب فهو جاز (الكفيل) بالنفس اذا صالح على مال لا سقطا الكلمة لا يصح أخذ المال وهل تسقط الكلمة فيه روايتان (ولو) كان كفلا بالنفس والمال فصالح بشرط البراءة من الكلمة بالنفس برئ (وجعل) ادعى دارا فماله على بيت منها أو على قطعة منها لم يجز لا عند الانكار ولا عند الاقرار لان ما قبض من حق هو على دعواه في الباقي (والوجه) فيه أحد أمرين اما ان يز يدورهما في بدل الصلح فيصير ذلك موضحا من حق نفسه فيما يبق أو يلحق به ذكر البراءة عن دعوى الباقي (وان) صالحه على دار أخرى أو على شئ آخر لا تقبل دعواه بعد ذلك (ولو) كانت دعواه في الدين فصالحه على بعض الدين أو على غيره بطاقت دعواه بخلاف العين (صالح) عن دين على عين ثم هلكت قبل التسليم فانه يعود الدين (ولو) ما الحسن الدين على شئ ثم أقام البيعة بالدين لم يكن له فسخ الصلح (وصى) ادعى على رجل ألفا لثمن ولايته فصالح بخمسمائة من الالف من الانكار ثم وجد بيعة عادية فله أن يقبضها على الالف وكذا اذا وجد الصبي بيعة بـ ١٠٠ البلوخ

كذا في القنية (وفي البرازي) رجس ادعى دينا او عينا على آخر وتماحلي بدلو وكتاب وثيقة الصلح و ذكر اليها الصالحان هذه الدعوى على كذا ولم يبق لهذا المدعي على هذا المدعي عليه دعوى ولا خصوصية بوجه من الوجوه ثم جاء المدعي يدعي عليه بعد الصلح دعوى أخرى بان كان المدعي مثلامرأة ادمت دارا وجرى الحال كذا كذا ثم جاءت تطلب من المدعي عليه دين المهر لا تجمع لان البراءة عن الدعوى ذكرت مطلقا ولا مانع من ان يدعي واحدا و يصلح ضمنون جميع المتأوى (واستار) شيخ الاسلام رحمه الله تعالى ان الصلح بعد الانكار من دعوى قاصرة لا يصح لان المدعي في دعوى ما خذ به لا يملك الادعاء الا بيمين صريحة الدعوى (وفي تمام الفقه) أخذ سارا في دار غيره فأراد دفعه الى صاحب المال فدفع له السارق ما لا ملي ان يكف (٥٦) منه يطل ويرد البذل الى السارق لان الحق ليس له (ولو) كان الصلح مع صاحب السرقة يرقى

من الخصومة بأخذ المال (رجس) انهم بسرقة وجس فصلح ثم زعم ان الصلح كان خروفا على نفسه ان كان في حبس الوالي تصفح الدعوى لان الغالب على التمس من ظلموا وان كان في حبس القاضي لا تصح لان الغالب على انه حبر يعق (الصلح) الفاسد كالبيع الفاسد يمتنع كل منهما عن الفسخ (ادعى) عليه ألفا فانكروا اعطاء نصفها ولم يقل شيئا ثم أرا المدعي بمعنى الدافع استرداده ذلك وان كان مكان القدر عرض لا يملك الاسترداد (قال المائل) ان كلما كان للمدعي في يده حتى لا يمتنع لا يمكن من استرداد المدعي ما لم يذكر لفظ الصلح أو يدل عليه القرينة استقلال مدعى المدعي أنه أخذ هذه كلف يكون له أو مالا يمتنع المدعي من أخذها لعارض يكون صلحا بالتماطي (رجس) ادعى على آخر أن ا فانكر

فأخذت من قاله وتوسع بعض قضات المالكية في هذا الزمان فعمدوا الى أوقاف وقطعها واقفون واستمرت في أيديهم بصرف نونها على حكم الوقف ثم بأيدي قطارها كذلك مدة مائة سنة أو أكثر فابطلها ووردها الى ملك وورثة الاوقف ولم يلتفت الى اليد المستمرة على حكم الوقف ولا الى سكوت الورثة ووارثتهم من المطالبة ومذهب مالك في الجواز اذا طال المدعى امتناع الدعوى معروف وينبغي أن يستغفر ههنا وربما كانت تلك الاوقاف قد ثبتت عندنا كم ولكن لم يقل حكمت بيمينه فتعلق في ابطالها لعدم الجواز لان الثبوت ليس بحكم وربما اقترن بذلك اثبات حكم ولكن لم يقل حكمت بيمينه فتعلق بأنه لا يمنع من الابطال الاحكام كما كم بيمينه الوقف وأما ذكره هنا قاعدة فاقول القاضي المتبرح حكمه تارة يقتصر على الثبوت وتارة يضيف اليه حكما أو يذكر الحكم مجردا ومن لوازمه أن يكون قد تقدم ثبوت في الحالة الاولى وهي أن يقتصر تارة يضيف الثبوت الى السبب الذي نشأ عنه الحكم وتارة يضيف الثبوت الى الحكم فلهما قسمان (القسم الاول) أن يضيفه الى السبب كاثبات جريان عقد الوقف أو البيع أو الهبة أو النكاح ونحوها هذا غالبا ما يقع من اثبات وقديت قول القاضي ثبت مندى قيام البيعة بهذه العتود أو ثبت عندي الاقرار به أو بالدين مثلا فالبيعة والاقرار ليسا بيعة بل لاثباته يبنى أنهما باين لاثبات الحكم لا الحكم حقيقة ثبوت قيام البيعة ر كبتها وقبوا ما وقد تردد الفقهاء في ان الثبوت حكم أو ليس بحكم والعصم عند الشافعية والمالكية انه ليس بحكم وعند الحنابلة انه حكم ولا يضيف معنى كونه حكما الا أنه حكم بتدليل البيعة وقبولها وجريان ذلك الامر المشهود به وأما حديث أو الاقرار بمعنى فانه لا يوجد الا بيمينه كذا في الشيخ سراج الدين وقال هذا هو التحقيق قال الشيخ تقي الدين السبكي وقد يقال ان الثبوت يدل على الحكم باليمين لانه ليس للقاضي أن يثبت باطلا لقوله عليه السلام اني لا أشهد على جور والصلح أنه لا يدل على الحكم باليمين لان الحكم قد ثبت الذي ثم يتقارن كونه صحيحا أو باطلا وقد ثبت الشيء الباطل وقال القرافي انه قد ثبت ما يستفاد بطلانه امتنار غيره فيه أما اثبات ما يمتنع بطلانه لا قصد الابطال ولا يمتنع فيه فلا ينبغي لما حكم أن يثبت ذلك قال السبكي والحق العدم ان الثبوت ليس حكما بالثابت بل غاية أن يكون حكم بثبوت معنى بجران العتود مردود وسيأتي تحقيق ذلك في الفرق بين الثبوت والحكم وقد يقع في الخطا الحكم ليسجل ثبوت الحكم بما قامت به البيعة فإنا ان كانت مصادرة فهو كقول به قيام البيعة وان كانت موصولة فهو اظاهر فهو كاثبات جريان العتود المشهود به او جعل الثبوت حكما فيما اذا كان الثابت هو العتود أقوى منه فيما اذا كان الثابت في البيعة في مثل قوله ثبت بما قامت به البيعة فتدبر مع أحد ههنا على الآخر والكل متعيف

نصوح على متى ثم يردن المدعي عليه على الايضاء أو الابرار لا يقبل (وان) ادعى عليه أن ا فادعى القضاء أو الابرار أو صوخ (القسم) ثم يردن على أحد ههنا مقبل ويرد على الصلح لان الصلح قضاء العين واليمين في الاولى كانت على المدعي عليه فقد اقبل في الثانية على المدعي فلا يتصور أن يكون القضاء ههنا ما اذا برهن على القضاء أو الابرار بيمينه (رجلان) بينهما أخذ وصلا متبرع وقرض ومركبة تصاد فاعلى ذلك ولم يعرف القدر فتصالحا على مائة الى أجل جاز لان لفظ الصلح دليل على ان الحق أكثر وقد تبرع بالتأجيل فيما بقي كان له على آخر دراهم لا يعرفان من دراهم او صلح على مائة (رجلان) اهماه على رجل دين فأراد أحدهما أن يأخذ نصيبه على وجهه لا يكون لآخرين فيها نصيب فالحالة في ذلك ان يبيع من المبالوب كفاء من بهما فادعواهم ويصلح اليه ثم يبرهن من بهما من الدين وبما له من الزبيب فيثبت فلا يكون لآخرين نصيب لانه لا يركب هذا الذي يدان به الصلح على التجوز بدون اتفاقه اذ كان المدعى ابرأ عر: من بهما واستوفى البعض (ولا يجوز

تعلق الصلح بالشروط ولا اضافته الى وقت بان قال اذا جاء فصدق صلحتك هل كذا او صلحتك فدا على كذا لان تعليق التملك بالشروط واضافتها الى الوقت باطل ولان الصلح في الاصلان ملحق بالبيع فكلا لا يجوز تعليق البيع بالشروط ولا اضافته الى الوقت فكذلك الصلح (و يجوز) الصلح عن دعوى نكاح (وهو) عتي وجيهين (أحدهما) أن يدعى رجل على امرأته كذا وهي تجحد فصالحتك على مال حتى يترك الدعوى جاز وكان في معنى الخلع لان الصلح يجب اعتباره بأقرب العقود اليه احتيالا لاعتدوا أخذ المال على ترك البضع خارج فصار بذل المال منها في حق المدعى في معنى الخلع بناء على زعمه وان الخلع باقظ البراءة صحيح وفي حقه لم ينعى الشغب والخصومة وتخلص النفس عن الوطء والحرام (وفي) الهداية قال لا يجعل له أخذ المال فيما بينه وبين الله تعالى اذا كان بطلا في دعواه (وقال) (٥٧) صاحب المنيع هذا ليس بمختص بهذا

المقام بل هو عام في جميع أنواع الصلح بدليل ما ذكر في كتاب الاقرار ان من أقر لغيره بمال والمقر به يعلم انه كاذب في اقراره فانه لا يجعل له ذلك فيما بينه وبين الله تعالى الا ان يسلمه بطيب نفسه فيكون تملكه على طريق الهبة (والثاني) ان تدعى امرأة نكاحا على رجل فصالحتا على مال لا يجوز لانه رشوة محضه من غير خصوصية يلزمها ردها كذا في المنيع (وفي) الولوالجي الخليفة اذا جعل غيره ولي عهده بعد موته ثم مات يجب على الناس ان يسموا به ويصير الثاني خليفة كما جعل أبو بكر الصديق رضي الله عنه فانه فوض الامر في حياته الى عمر رضي الله تعالى عنه (وسكننا) الموصى أن يوصي الى غيره بعد موته اه (الفصل السادس في الاقرار) و الاقرار هو اخبار بحق لا يخبر به وحكمه

(القسم الثاني) ان يضيف الثبوت الى الحكم كقوله ثبت عندي ان هذه الدار وقف أو لك فلان أو ان هذا المأثر زوجة فلان فهذا مل للحكم فلا يمكن التعرض لقضائه ان يستند به جريان عقده مختلف فيه كقول الحنفى ثبت عندي ان هذا مأثر زوجة فلان زوجت نفسها ونحو ذلك فيستد بعود الخلاف في أن الثبوت حكم أولو يعزى جريان الخلاف فيه فان قلنا انه حكم امتنع على ما حكم آخر اطلاقه وان قلنا انه ليس بحكم لم يمتنع ومن يقول بنقض حكم القاضي بلاولى لم يمتنع عنده على الوجهين جميعا ولولم يصرح القاضي ببيان السبب واقصر على قوله ثبت عندي انما زوجته وعلم بيته أخرى ان مقتضى تزويجها نفسها فالظاهر أن الامر كذلك لكن العلم بذلك سبب الاستمال أن يكون جاء ولها بعد العقد بحضوره في غيبت من شهد عليه بالثبوت المطلق وتزويجها نفسها وان كل احتمال لا يبدى له الحاله الثالثة أن يقرن بالثبوت حكم وألفاظ الحكم متعددة وقد تقدم بعضها وسيأتى ذكر ما بقي ان شاء الله تعالى وحيث لا سبيل الى نقضه باجتهاد مسلمة متى كان في محل مختلف فيه اختلافا قرى بالاي قبض قضاء القاضي ولم يكن بناء على سبب باطل لم يقض بحال والمتأخر عيه في ذلك اذا صرح بصحة ذلك التصرف هذا فيما اذا حكم بالهبة وان حكم بالواجب فقد تقدم ما فيه ومن ألفاظ الحكم ليسجل بثبوته والحكم بما ثبت عنده فان حله على الثبوت فالحكم فيه كما تقدم في الحكم بالثبوت وان حله على التثبت عنده فهو ماض ولا يحكم به الا بطريق الحقيقة بحكم شرعى من ايجاب أو منع أو اطلاق فاذا قال حكمت بان هذا باع أو وهب أو ردت ونحو ذلك فمما حكمت بانه ثبت ذلك عندي فيرجع الى ما تقدم بالحكم بالثبوت ومن ألفاظ الحكم ليسجل بثبوته والحكم به كثيرا ما يوجد في مجالات الحكم ليسجل بثبوته والحكم به والضمير يرجع الى ما تقدم على الاحتمالات المتقدمة فهو غير خارج عنها ومن فوائد ذلك غير الفائدتين المتقدمتين في أول الكلام على الحكم بالثبوت وهو أنه هل يمتنع على ما حكم آخر نقض ما يمتنع على ذلك التصرفات انشاء كان أو اقرارا أو لا يمتنع النقض فيه تفصيل وهو أنه ان أطلق البيع أو نحوه أو ذك كرميغته أو شرطه وكيف وقع كالمهر العادة في الكتب فيمنع نقضه لانه حكم بوقوع ذلك الانشاء والقرار والالفاظ الشرعية اذا أطلقت تعمل على الصحيح وانما قيدت بقوله ليعنى يرجع الى ذات ذلك التصرف استرازا من أن ينقض لعدم أهلية العاقد أو لعدم شرط محله حيث لا يطابق كما سنذكره في القسم الثاني وهو أن يحمل على التصرف المجهود كما هو الواقع في الكتب الحكيمة والامر كذلك اذا قال ثبت عندي البيع أو الوصف ونحوه مما فانه انما يحمل على الصحيح فاذا قال ليسجل بثبوته والحكم به فالمراد التصرف المشروع في الكتاب فقد يكون صحيحا مجمعا عليه وقد يكون فاسدا مجمعا عليه وقد يكون مختلما فيه والقسم الثاني وهو كونه فاسدا مجمعا عليه ليس القاضي

(٨ - معين الحكم) ظاهر المقر به لا إثباته ابتداء لبيع الاقرار بالخبر للمسلم حتى يؤمر بالتسليم اليه (ولا) يصح الاقرار بالطلاق والعناق مكرها ولو كان انشاء يصح مع الاكره لان طلاق المكره واعتاقه واقعان عندنا (واستدل) بعض على كونه اخبارا بمسائل (منها) اذا أقر نصف داره مستاعدا صح ولو كان غايكالم يصح (ومنها) اذا أقرت بالزوجة صح ولو كان غايكالم يصح الا ببعض من الشهود (ومنها) اذا أقر المريض بدين مستغرق جميع ماله صح ولو كان غايكالم يصح (ومنها) اذا أقر العبد المأذون لرجل بعين يده صح ولو كان غايكالم يصح (واستدل) بعض على كونه غايكالم بمسائل (منها) اذا أقر لرجل فردا قرأه ثم قبل لا يصح ولو كان اخبارا لصح (ومنها) اذا أقر المريض لوارثه بدين لم يصح ولو كان اخبارا لصح (ومنها) ان المالك الثابت بسبب الاقرار لا يظهر في حق الزوائد المستهلكة حتى لا يملك المقره مطالبتها ولو كان اخبارا كانت نهوة عليه (وفي) التمهيد برتو المحيط ادنى عينا في يد انسان ثم لا يملكه بغير اقراره لا يصح هذه الدعوى عند البعض ومن دلتها المشايخ

ان يبرهن على الشراعية وفي الامتحان يهل ثلاثة ايام بعد التكليف عليه فان برهن والاحكام الى المدي (وهي) القياس والاستحسان
اذا ادعى المدعي الايمان بحد المدعي فلا يبرهن برهان المدعي عليه (وكان) الامام ظهير الدين يفتي فيها بالقياس (أمر) انه افترض من فلا
الفا كانت عليه فقال فلان لم يكن كذا على شيء ضمن المقر بعد ما عطف المقر على انه لم يكن له عليه شيء (قوله) عند دعوى المال عليه ما
قبضت منك بغير حق لا يكون اقرارا (ولو) قال دفعته الى اخيك بامرك اقرار بالقبض فلا يبرأ بالاثبات الا بالصل والاتصال (ولو)
قال بأي سبب دفعته الى قالوا يكون اقرارا وفي نظر (قته) قبل حاول الاجل الى الحاك وطالب به فله ان يحلف ما على اليوم شيء وهذا
الحلف لا يكون اقرارا بل المدعي به ويسمعان يحلف بهما الوجهان لم يصدق به ذهاب (هـ) (قال) اللقب لا يلتفت الى قول من

جعله اقرارا وجوب المال
للموكل (وكذلك) الكلام
اذا حلف الزوج عند انكاره
دعوى زوجته الصداق فان
المهور في زماننا موجه بالعادة
(قلت) وهذا دليل على ان
الزوجة ليس لها مطالبة
زوجها بالمهر المؤخر بعد
قبضها المجهل ودخوله
بها الا بعد الفراق بعون
أو طلاق لان المؤخر موكل
عنه فالحاكم والله سبحانه
وتعالى أعلم ولا يبرهن نقل
مريح يعتمد عليه في ذلك
فما أجاز الطالب لا يبرهن
بشيء في هذه المسئلة الا بعد
النقل الصريح والتمسك
الصحيح (ادعى) عليه مالا
فقال قبضته لم يكن ملكي
يؤمر بالرد اليه وينبغي ان
يكون أصل القياس
والاستحسان الذي ذكرناه
(رجل) قال لا تخاف
الالف التي لي ملك أو فله
عدي فقال نعم أو قال فما
أعطيكها أو أقره فاقبضها
أو زنتها على وجه السفرية

فالحاكم والمحقق فيه سواء اذ ليس ههنا حكم استنباط صاحب الشرع فيه الحاككم أصلا البتة بل هذه أحكام
تتبع أسبابها كان ثم ما حكم أم لا تم الذي يقف على الحاككم استنباطه غير محتسب به في الدين وشبهه
فلودفع المتلف القيمة والمدن الدين وسلم البائع المبيع استغنى عن منطوق ما حكم أو غيره وانما يحتاج الى
الحاككم في الصور المجمع عليها اذا كانت تقتضي نظر واجتهاد وتقرير أسباب كل منع الانكحة اذا كان
تقريبها للناس يؤدي الى التهاجر والفتنة كالحل ودود والتعازير مع أن التعازير من القسم التي يقتضي
نظر واجتهاد في تقدير التعزير بقدر الجناية والجاني والمجني عليه فظهر أن الثبوت غير الحكم قطعا وقد
يستلزم الحكم وقد لا يستلزم وقد تكون الصورة قابلة للاستلزام الحكم وتكون قابلة كما تقدم بيانه
في صور الاجماع فان القول بان الثبوت حكم في جميع الصور خطأ قطعا انه يتمين تخصيص هذه العبارة
وتأويل كلام العلماء موجه على معنى صحيح وهو بين أن ألف (فائدة) تختلف في الحكم والثبوت هل
ما يعنى واحدا أو الثبوت غير الحكم والحبب أن الثبوت يوجد في العبادات والمواظن التي لا حكم فيها
بالضرورة اجماعا فثبت عند الحاككم هلال رمضان وهلال شهر الوتيت طهارة المأمر بجماعه
ويثبت عند الحاككم التحريم بين الزوجين بسبب الرضاع ويثبت التعليل بسبب العند وليس في ذلك شيء
من الحكم واذا وجد الثبوت بدون الحكم كان أهم من الحكم والأهم من الشيء غيره بالضرورة ثم
الذي يفهم من الثبوت هو مفهوم من الحجة كاليتم وغيرها السلسلة من المطاعن التي وجدت في ذلك فانه
يقال في صرف الاستعمال ثبت عند القاضي ذلك وعلى هذا التقدير يوجد الحكم بدون الثبوت أيضا
كالحكم بالاجتهاد كاعطاء أمير الجيش الامان للعدو وكذلك في قسم الجيش بين أهله يجهد ويفضل أهل
الحاجة وكذا قد العلم بين المسلمين والكفار وتقدير نفقة الزوجة والاولاد وقد أقرت ذلك بأبواب آتت
ان شامتها فاذا ثبت هذا علم ان كل واحد أهم من الآخر من وجه وأخص من وجه ثم ثبوت الحجة عبارة
الكلام النفاذي الانشائي الذي هو الحكم كما تقدم بيانه في التعريف بحقيقة الحكم فثبت كون ما غير من
بالضرورة وان الثبوت هو موضوع الحجة والحكم انشاء كلام في النفس هو الزام أو اطلاق
(فصل في معنى تنفيذ الحكم) وهو على قسمين تنفيذ حكم نفسه وتنفيذ حكم غيره فالاول معناه الزام
بالحبس وأخذ المال بيد القوة ودفعه لمستحق وتخليص سائر الحقوق وإيقاع الطلاق على من يجوز له إيقاعه
عليه ونحو ذلك فالنفيذ غير الثبوت والحكم فالثبوت هو الرتبة الاولى والحكم هو الرتبة الثانية والتنفيذ
هو الرتبة الثالثة وليس كل الحكم لهم قوة التنفيذ لاسيما الحاككم الضعيف القدرة على الجبرارة فهو يشي
الزام ولا يحصل له تنفيذه لانه ذلك عليه فالحاكم من حيث هو كما ليس له الا انشاء أو ما قوة التنفيذ

أو قال خذها أو ارسل خدامي قبضها أو يقرها أو لا أقرها اليوم أو لا تأخذها مني اليوم أو حتى يدخل على مالي أو يذم على غلامي أو قال
لم فعل أو قال صلحي منها أو قال لا أعطيكها أو قال أعطيكها أو قال أحل فرما على أو بعضهم أو من شئت منهم أو محتال بها على أو قضاها فلان
عني أو أبرأتها أو أسلمتها أو تصدفت بها على أو قال مالك على المائة أو سوى مائة أو غير مائة أو قال أشهد وان له على ألف
درهم فانه اقرار في ذلك كله (ولو) ادعى عليه الفاقط لا أعطيكها أو قال ما فلان على شيء فلا تخبره ان له على ألعلا يكون اقرارا (ولو)
يبدأ بالنفي لكن قال لا تخبر فلان ان له على ألف درهم أو لا تعلم يكون اقرارا (ومن) اصاب من قال الصحيح انه في الاخبار لا يكون اقرارا (ولو)
قال لا تشهدوا ان فلان على الفلا يكون اقرارا (وذكر) بحد حقه تعالى ان قوله لا تخبره اقرار ولا تشهد لا يكون اقرارا (ولي البرازي)
أشار الى أن قوله لا تخبره لا يكون اقرارا وقوله انبى يكون اقرارا (قال) الكرخي الصحيح هذا والله أعلم وما ذكر ان قوله لا تخبره اقرار ونحو

(قال) متابع يظهر هو المتوهم (وقال) في القبول هو الصحيح (رجل) قال وجدت في كتابي ان فلان على الف درهم او بطل او كنت يدي
لنه على الف هذا كله باطل (واذا) قال البائع وجدت خطي ان فلان على كذا المذمت (قال السر حنفى) رحمه الله تعالى وكذا خط الصراف
والسمار (فعل) هذا لو قال للمكلا اكتب خطا على فلان بالف درهم او اكتب خطا يبيع هذه الدار بالف درهم من فلان او اكتب
لامر اتى سلك الطلاق كان اقرارا بالمال والبيع والطلاق وحل الكاتبان يشهد ببيع سواء كتب أولا (قال) لا تخول عليك الف فقال
الاخرولى عليك مثلها او قال طلقت امرأتك فقالوا أنت طلقت امرأتك او قال أعنت بمك فقالوا أنت أعنت بمك لا يكون اقرارا في
ظهور الرواية (وروى) ابن سماعة عن (٦٠) محمد بن حنبل رحمه الله تعالى انه اقرار به يفتى (ولو) جعلت زوجها في حل يبرأ من المهر كلوا برأه
من الدين الا اذا كان هناك

فامر زائد على كونه كما لا يرى ان الحكم ليس له قوة التنفيذ وقد تقدم هذا في الرتبة السادسة من رتب
الولاية * والقسم الثاني تنفيذه حكم غير مودك بان يقول فيما تقدم الحكم فيه من غيره ثبت عندي انه ثبت
عند فلان من الحكم كذا فهذا ليس بحكم من المتنازعة وكذا اذا قال ثبت عندي ان فلانا حكم بكذا وكذا
فليس حكما من هذا المذهب بل لو اعتقد أن ذلك الحكم على خلاف الاجماع صحح من يقول ثبت عندي انه
ثبت عند فلان كذا وكذا لان التصرف الفاسد قد ثبت عندنا كما لم يربط عليه وجب ذلك وقد تقدم
هذا في النوع السابع من تصرفات الحكم وبالمجته ليس في التلخيص حكم البتة ولا في الاثبات أن فلانا حكم
مساعدة على صحة الحكم السابق فلا يعتد بكثرة الاثبات عند الحكم فهذا كله حكم واحد وهو راجع
الى الحكم الاول الا ان يقول ان الثاني حكم بمحكم به الاول والزم بموجبه ومقتضاه * (تنبيه) * هذا
حكم ما اذا كان الحكم الاول والثاني مذهبين واحد اما مع اختلاف المذاهب فقال بعض أهل العلم
خارج المذهب اذا رد على حكم حكم بأحد المذاهب المشهورة والقاضى الوارد عليه الحكم امتقاده
مذهب آخر اهل يلزمه تنفيذه هذا الحكم والزام المحكوم عليه بدفع المال الذى حكم به عليه القاضى أو الزام
الزوجة المحكوم عليها بصحة النكاح وتمكين الزوج منها مع انه مقتضى مذهب هو خلاف مذهب ذلك
الحكم في ذلك قولان أحدهما انه يقف عن تنفيذه واباطه لانه ان نفذ والزم المحكوم عليه بما فيه الزم
ملا يرى انه الحق عنده والثاني انه ينفذه ويلزم المحكوم عليه ما نهى عنه الحكم لان توقيفه عن انفاذه كإبطاله
وقد قلنا انه مجموع عن بعض الاحكام المجتهد فها هو والظاهر من المذهب والقول الآخر لم أجده لاهل
المذهب والله أعلم

* (فصل فيما يدل على الحكم) * اعلم انه كما يدل القول على الحكم في قول الحكم كما شهدكم أنى حكمت
بكذا فكذا الدل يدل على الحكم أيضا وذلك اذا كتب الحكم الى ما حكم آخرانى قد حكمت بكذا فلهذه
الكتابة تدل على الحكم كله ومشروح في كتاب القاضى الى القاضى وكذلك لو سئل هل حكمت بكذا فأتى
برأيه أو غير ذلك مما يدل عليهم أنه حكم به وكذلك لو كتب الحكم به وهو قال اشهدوا على بحضوره بجميع
ذلك يدل على صدور الحكم وسبب ذلك ان الحكم الحكم الى ما أمره فاسانى لالسانى لانه تارة يخبر عنه بالقول
وتارة بالفعل وتارة بالاشارة فدل على ان الحكم غير قوله وكتابته واسارته وانما هذه الاوردالة على الحكم
كما ترى ما يقوم بالشمس من الاحكام والاشبار وغيره

* (فصل) * وما يدل على ان الحكم الشرعى امر قائم بالنفس لا باللسان أنه قد يقرن انشاء الحكم بما يدل
عليه فيوافق انشاء الحكم وقتا لا خواد عليه وقد يقرن سنين كثيرة بان يحكم فى شئ ولا يشهد بالحكم

من الدين الا اذا كان هناك
مليخمة (رجل) قال ابرأت
جميع قسماى لا يبيع الا
لذاتى على قوم مخصوصين
(قال) الفقيه وعندي انه
يبيع (الاقرار) والابراء
لا يحتاجان الى القبول
ويرد ان بالرد (لو) قال
لفلان على الف قرض أو
مضى الف ودية مثلا ان لم
أقبض لم يصدق (ولو) قال
أقرضنى أو أودعنى أو
أعطيتنى لكنى لم أقبضه ان
وصل صدق احتسابا والا
(فصبت) منه هذا العبد
امس ان شاء الله تعالى لا يلزم
(على) ألفان شه فلان
فشاء فلان لا يلزم (جميع)
مافى يدي أو يعرف بى أو
ينسب الى انفلان يكون
اقرارا (ولو) قال جميع
مال أو ما أملكه لفلان فهو
هبة لا يملك بالتسليم وقبول
انتهى كلام البرازى (وقى
الفتية) استأجر من مدارفه
اقراره بالمال (ولو) أقرانه
اكان يدفع غلة هذه الدار الى

فلان لم يكن اقرارا بالمال (ولو) قال المدعى عليه لا أمرو ولا أسكرهم وعلى صورة الاذكار وقيل اقرارا بقوله لا أكر (وعند) أبى على
حنبله وجماعة تعالى بحبس ولا يجلت لانه لم يظهر منها الا سكار (ومندهما) هو منكر حيث قال لا أقر (قال) لا تخول عليك كذا فادفعه الى
لحقال استهزاء نعم أحسنت فهو اقرار ويؤاخذ به (ادعى) عليه ما لا معلوما فالتلست هزائيه الامر أمرك أن تفكر اليوم فهو اقرار بالادعى
(اذا) مانا المدون قبل تمام الاجل فطالب الدائن ابنه فقال يا سبرحتى يحل الاجل فهو اقرار (قول) الناس فى العادة جميع مافى يدي حق
بملك فلان فهو حق فقامحول على وجه الكرامة وانه حسن (ادعى) دلى امرأتك كذا فأكرت التزوج ثم طالبت به بالهز فهو اقرار به
(وقال) مجتد الاثمة التركا فى الاقرار بالهز لا يكون اقرارا بالنكاح والاقرار بالولس الحرة اقرارا بالنكاح (طالب) وبالدن الكفيل بالمال
فقال له لا تعال بالاصل فقال لا شغل لى به لا يكون اقرارا بالاراء لانه محتمل (وذكر) فى الولو الجور رجل اقر لامرأته فى مرضه بمهر ألف

درهم وقد تزوج بها على ذلك ثم اتلفت الورقة البينة بعد الموت على ان المراءى وشهرها تزوج بها على ذلك ولا قبل له
 الشهادة والمهر لازم باقراره لا سيما في مرضه وتلك الحلة حال تدارك ما سبق فهذا دليل على ان الاقرار لازم في وقت الحيوة (رجل) عرض
 يوما يصح يوما ويمرض يومين ويصح يوما اقر لابنه بدين في ذلك المرض فان صح بعد ذلك باز ما صنع لان ذلك ليس عرض الموت فان فعل ذلك
 في مرض ثم لم يصح بعد ذلك وصار صاحب فراش حتى اتصل بالموت فاقراره غير جائز لان هذا اقرار المريض في مرض موته لبعض ورثته فيكون
 باطلا كان التهمة قوله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث اه (رجل) قال لفلان على ألف درهم في علمي لم يلزمه شيء في قول أبي حنيفة
 ومحمد وجهما الله تعالى (وكذلك) فيما علمت لم يلزمه شيء عندهما (وقال) أبو يوسف (٦١) وجه الله تعالى يلزم ذلك (وفي البرازي) قال له

على درهمين أو درهمين
 ثلاثة (لو) قال درهم كثيرة
 على قول أبي حنيفة وجهما الله
 تعالى عشرة وعلى قولهما
 مائة درهم (ودنانير كثيرة)
 عشرة عشرة وعندهما
 عشرة (قال) مال عظيم
 عندهما نصاب الزكاة
 (ماتان) ولم يذكروا عنده
 قبل ينظر الى حال المقررب
 رجل يستعظم الماتين
 وبآخر لا يستعظم العشرة
 آلاف (قال) كذا دينار
 يقال ان كذا تستعمل في
 العدد أو في العودات
 (على) مال درهم (على)
 مال لا قليل ولا كثير مائتين
 (على) درهم اضعا
 مضاعفة أو مضاعفة
 غانية عشر عندهما (على)
 درهم مضاعفة ستة (أكثر
 درهم) عشرة عندهما
 عندهما (ثني) من درهم
 أو من النابير ثلاثة (أموال
 نظام) ستمائة (ما بين)
 عشرة الى درهم أو ما بين
 درهم الى عشرة أو عشرة

على نفسه في ذلك الا بعد مدة طويلة فتبين ان الحكم الشرعي في نفسه وقاغا بذاته من الكلام النفساني
 لا اللساني واهل علم ان الحكم نارة يكون نسبها يحتمل الصدق والكذب وتارة يكون إنشاء لا يحتمل الصدق
 والكذب فالاول مثل ان يقول قد حكمت بكذا في المورثة اللانية لان هذا الغاي يحتمل الصدق والكذب
 بحسب ما يطلع عليه من حاله والثاني مثل أن يقول اشهد واهل على بكذا أو اني ألزمت فلا يكذبانها وإنشاء لا يحتمل
 الصدق والكذب لانه إنشاء الطلب من الشهود أن يشهدوا عليه بكذا وانما يوصف هذا بالصحة والفساد
 والله تعالى أعلم

و (القسم الثاني في بيان المدعي من المدعى عليه) اعلم ان علم القضاء بدور على معرفة المدعي من المدعى
 عليه لانه أصل مشكل ولم يخلفوا في حكم مال كل واحد منهما وان على المدعي البينة اذا أنكر المطالب بمران
 على المدعي عليه البين اذ لم تقم البينة لكن الشأن في معرفة الدعوى والانكار والمدعي والمنكر فقول
 وبالله التوفيق الدعوى اضافة الشيء الى نفسه وضعا وضافة الشيء الى نفسه مع مساس حاجته اليه شرعا
 والمدعي ومنه ما يضيف الشيء الى نفسه مع مساس حاجته اليه ولهذا قلنا صاحب البدعي عليه والمخرج
 مدعي لما كان صاحب البدعي محتاجا اليه لان الملك ثابت له ظاهر ابدلته بالتصرف بجهله منكر او الخارج
 لما كان محتاجا الى اثبات الملك لنفسه ظاهرا او باطنا جهله مدعي شرعا وجعلنا اليه بيتة بالصواب وقيل
 المدعي من اذا ترك الدعوى يترك يعني تنقطع الخصومة بتركه والمدعي عليه من اذا ترك الدعوى لم يترك
 وذكروا القدر في خصمه المدعي من اذا ترك الخصومة لا يعبر عليها والمدعي عليه من اذا ترك كما يجبر عليه
 وقيل المدعي من يروم اثبات امر حتى يريده ازاله أمر جلي وذكري التحفة المدعي من يلتمس اثباته
 أو حق والمدعي عليه من ينفيه ويدفع وما ذكرنا من اختلاف الحدين المذكورين لا ينبغي أن يعتمد
 الفقيه عليه في كل مسألة تعرض بل ههنا ما هو أكدر واعتباره أنفع مما قد مرنا ذكره فانها هي الأصل المعتمد
 عليه في مقتضى النظر ولا تردد في ذلك ولا اشكال اذ لم يعارض الحال الحال ولكن قد يعترض حالان
 استصحاب أحدهما اذا استصحاب الحال الآخر فهنا يقع الاشكال فيصنف أهل النظر من الاثمة في تميز
 المدعي من المدعي عليه ويقتصر كل واحد منهما الى ترجيع الحالة التي استصحابها له رجل قبض من رجل
 دنانير فلما طال به جمد ادفعها لزم أنه انما قبضها عن سلف كان أساقفه لها فادفعها له قال دافعها له انا فقلت ياها
 وما كنت أنت أسلفتني شيئا فان اعتبرنا الفرق بين المدعي والمدعي عليه بان المدعي من لو سكت لترك
 وسكوته وجدنا ههنا الدافع هو المدعي لانه لو سكت لترك وسكوته والقابض لو سكت عن جواب الطالب
 ما ترك وسكوته وان بيننا على الأصل الآخر وهو دعوى الامر الجلي أو الخفي فاننا ان استصحبنا كون الدافع

وما بين عشرة الى عشر من تسعة عشر عندهما عشرة في الاول وعشرون في الثاني (ما بين) درهم الى درهم درهم عند أبي حنيفة وأبي
 يوسف وجهما الله تعالى (رجل) قال ما في يدي من قليل وكثير من عبدة ونمير أو ما في يدي لفلان مع لانه عام لا يجهول (وان) تنازعنا في شيء
 أنه كان وقت الاقرار في يده أو حاتوته فقال المقر لا بل حدث بعد ذلك فقول المقر (رجل) قال هذا البيت وما غلق عليه باب لا مرأتى وفيه متاع فلها
 البيت والمتاع (بخلاف) ما لو كان مكان الاقرار بيع فان المتاع لا يدخل فيه لانه يصير كأنه باع البيت بخلافه (وفي المتن) لي عليك ألف
 فقال أخر عني دعواك شهرا أو أخر التي ادعيت به لا يكون اقرارا وكذا لو قال أخر دعواك حتى يقدم مالي فاعطيكها (ولو) قال بل فاعطيكها
 يكون اقرارا عند محمد وجهما الله تعالى (لي) عليك مائتان فقال قضيت مائة بعد مائة فلا حق لك على لا يكون اقرارا (وكذا) لو قال قضيت خمسين
 لا يكون اقرارا (لي) عليك ألف فقال حسبته لك أو قضيتك أو أعطيتكها أو ربحتها أو أبرأتني أو أسلفتني قال الناطقي كله اقرار (رجل) قال

فهذا أدلى (طلب) الصلح والارواء من الدعوى لا يكون اقرار او طلب الصلح والارواء من المال يكون اقرارا (ادعى) الاقرار في الصلح والارواء المقره فالقول المقر لا يستلزم اليقين معهود متنافية الضمان (أخذته) منك عارية وقال لا بل يصدق القول لا يستلزم الاقرار بالبيع (وكذا) لو قال أخذت الدراهم منك ودعوتك لا بل قرضا وكذا لو بولوا قال أخذته منك عارية وقال بل أخذته يباع لا يكون اقرارا وهذا اذا لم يلبس فان كان لبسوهك ضمن (سب) دهننا لانسان عند الشهود فادعى مالكة ضمنانه فقال كان نجسا وقرع مارة فيه فالقول لصاب لانكاره الضمان والشهود يشهدون على الصلح لا على عدم التجاسف (وفي المنبع) اذا قال المقر في اقراره على أو على ألف درهم ضد أثر بالدين (ولو) قال مندى أو منى أو فى مبنى أو فى كيسى فهو اقرار بالامانة في يده (٦٣) لان هذه المواضع مما تكون محل الاعين

لا لادى اذ جعله النعمة (رجل) اقرار لا تخربا لف درهم مؤجلة الى شهر وقال المقره بل هي ماله فالقول قول المقره عندنا (وقال) الشافعي وأحمد رحمه الله تعالى لزمن مؤجلا (اذا) اقرار بمائة على نفسه لرجل وأشهد شاهدان ثم اقرارا موضع آخر ذلك الرجل بمائة أو أقل أو أكثر وأشهد شاهدان على حصة رحمه الله تعالى هما مالان اذا ادعى الطالب المالبس وعندهما مال واحد اذا ظاهرا فليزله الاكثر (ومحل) الخلاف في الاقرار بالجرم عن السبب وعن العلة وفى القيد بالسبب لتحديد قال فى الكرتين عن هذه الجارية المال واحد متحد على كل حال وفى القيد بالسبب المختلف بان قال عن هذه الجارية فى الكرتين الاولى وعن هذا المدعى الكرتين الاخرى المال مختلف على كل حال (وكذا) اذا

ولا فائدة فى الزامه ما لو اقر به لم يلزمه اذ ارجع عنه وكذلك الوسايا التى الرجوع عنها وكذلك التدبير على مذهب الشافعي الذى يرى أنه الرجوع عنه فان من هذا الاصل ذهب بعض الاثقة الى انه لا يلزم الجواب منه حتى يضيف اليه ما يلزم الطالب بعبادى عليه فيقول فى هذه اليمين يلزم تسليمها وكذلك فى البيع بخيار المجلس يضيف اليه انه لم يقع الفسخ بعد العقد بل بعض الاثقة وهذا ضدى انما يتجه على البناء على ان الانكار لا اصل الشئ لا يعمل على الرجوع وعلى ان ما فيه الخيار بين امثاله أو رد محلول حتى يتقيد برفع السبب الموجب للخيار فاذا بنى الامر على هذا اتجهما حكيتاه من بعض الاثقة الشرط الثالث من شروط سماع الدعوى ان تكون مما يتفق بها حكم أو أمر من الامور ومثال ما يتعلق به حكم أن يدعى رجل على رجل رجل بدين ويقيم البيعة على ذلك ومدلت البيعة فقال الطالب للقاضى استخلفنى الطالب انه لا يعلم كون شهوده محررين فان هذا مما يختلف فيه العلماء هل تجب فيه اليمين أو لا تجب فمن لم يوجبها اعتل بان حقيقة الدعوى ان تكون منقطة باستحقاق امر يستخرج من المدعى عليه وههنا لا يطلب من القاضى استخراج شئ من الذى شهد له البيعة معتمدا كذا اختاره وفى المدعى اذا طلب من المدعى عليه فقال له الطالب كنت استخلفتى فادلى فى انك لم تستخافى فمن ذهب الى استخلافه رأى أن المعتبر فى هذا الاصل ان تكون الدعوى لو اقر بها المدعى عليه لا تنفع الادعى باقراره فيجب على هذا ان يحلف من أقام بينة وهذا على انه لم يعلم طبعهم ولا طلع عليه اذا قال الشهود عليه ما أعلم بعلمك بطبق شهودك وكذلك اذا قال له احلف لى انك لم تستخلفى على هذا الحق فيحلف القاضى بحلفه لانه ادعى عليه شيئا لو اقر المدعى له لان المستحق عليه عين واحدة ولم يكن المدعى ان يحلفه بمائة ثمانية ولما مضى القضاء فى هذه المسئلة ان المدعى عليه اذا حلف فان القاضى يذله الخط حتى لا يحلف مرة أخرى اقرار المحلف وقاعدة المذهب ايضا ان كل دعوى اذا اقر بها المدعى عليه لا تنفع المدعى باقراره اذ لم يقر وانكرت حلفت عليه اليمين على الجمله ما لم يحرج ذلك أصلا من قواعد الشرع مثل أن يطلب المحكوم عليه القاضى باليمين أنه ما بار عليه أو يطلب الشهود ما به عين الشهود أنهم لم يكذبوا فى شهادتهم فان هذا لا يختلف فى سقوط الدعوى وكونها لا يثبت اليها انها فسد قواعد الشرع فى الاحكام ولا يشاء أحد أن يحط منزلة القاضى أو الشهود الا وادعى مثل ذلك حتى يردى ذلك الى الوقوف عن القضاء والشهادة وأما تحليف الشهود فليس من هذا الباب وميان ذكره فى قسم السياسة

(فصل فى تصحيح الدعوى) والمدعى به أنواع فان كانت الدعوى مكيلا لا يمين ذكر جنسه بانه منقطة أو شيعرو يذ كرم ذلك نوعه أنه اسقية أو برة أو ريعية ويذ كرم ذلك منقطة كالحطلة البيضاء

كان الاقرار مطلقا عن السبب لكن مع الصلح فان كان به صلح واحد فاما لو واحد سواه كان الاقرار والاتهاد فى موطن واحد أو موطنين وان كان مكانه فى اليمين (وكذا) اذا اقر بما أنه مطلقا وكتب فى صلح ثم اقر وكتب فى صلح فاما ما دن (اذا) قال فلان على ألف درهم بل ألا درهم يلزمه ألفا درهم عند علماء الثلاثة وقال زفر يلزمه ثلاثة آلاف لانه اقر بالف ثم رجع واقر بالفين فصح الاقرار ولم يصح الرجوع كقضى قوله أنت طالق واحدة لا بل تقين (رجل) قال غصبتان فلان ألف درهم ثم قال وكعشرة أنفس والمقره يدعى انه هو العاصب منه الا ان واحد طر به الا لف كملوا وقال زفر لا يلزمه الا عشر الالف (ومل) هذا الخلاف ما لو قال اقرضا أو ودعنا أو أعارنا (رجل) ادعى على الميسر دينا لازمه على تركه وله ابلان صدقه أحدهما وكذبه الاخر فعندنا يؤخذ جميع الدين مما فى يد المصدق ان كان واحدا بالدين وقال الشافعي رحمه الله تعالى على العاقبة نعم الدين لانه أبعد من الصبر (ولنا) انه أمر بالدين وهو يقدم على الميراث فالمدة من بيع الدين لا تصبر اذ كذا

فإنه من الدين فلا يكون منه مناهي بالارت (وفي الحقائق) قال الخواص قال مستأجرهم الله تعالى في خياره ويتلوا ظاهر رواية أصحابنا
 يحتاج إلى زيادة حتى لا يشترط في الكتاب وهو أن يقضى عليه القاضي بقراره ويجوز الإقرار ولا يجعل الدين في نصيبه ثم قال صاحب الحقائق
 في هذه الزيادة انتهى (فوع في الاستئجار ما فيه من) الاستئجار في الأصل فوعن أحدهما أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه
 والثاني أن يكون من خلاف جنسه (فالاول) على ثلاثة أوجه استثناء القليل من الكثير واستثناء الكثير من القليل واستثناء الكل من
 الكل أما استثناء القليل من الكثير فإنه جائز بخلاف لأن الاستثناء تكام بالباقي بعد التثنية فإذا قال فلان على عشرة الأثلاث يارمه سبعة كانه
 قال فلان على سبعة فلان السبعة (٦٤) أي من أحدهما سبعة والأخر عشرة الأثلاث (وفي النسخة) محال على المتفق قال أبو حنيفة رحمه الله

ثم قال لو قال فلان على
 مائة درهم الأثلاث عليه
 أحد وخمسون درهما
 (وكذا) في تطاير نحو قوله
 الأثلاث لأن استثناء الشيء
 استثناء الأقل مرافا وجبنا
 النصف وزاد درهم فقد
 استثنى الأقل (وعن) أبي
 يوسف رحمه الله تعالى لو قال
 على عشرة الأثلاث عليه
 أكثر من النصف (ولو)
 قال فلان على ألف درهم
 الأثلاث أو خمسة قال أبو
 حنيفة عليه تسعة
 وخمسون لأنه ذكر كله
 الشك في الاستثناء فيجب
 تأملها فكذا في هذا
 (وفي رواية) أبي حنيفة
 يلزم تسعة مائة لأن الشك
 في الاستثناء يوجب الشك
 في الإقرار فكأنه قال على
 تسعة مائة أو تسعة مائة
 وخمسون فيثبت الأقل قالوا
 والاول أصح لأن الشك
 يصل في الاستثناء طاهرا
 (وأما) استثناء الكثير
 من القليل بأن قال فلان

والمراد به كراهه أجيدة أو رديستويذ كرهها بالكيل بأنها كذا قفيزا خفيظ كذا لأن القفران
 تتفاوت في ذاتها ويذ كرسب الوجوب لأن أحكام الدين تختلف باختلاف أسبابها فإنه إذا كان سببه
 السلم يحتاج إلى بيان مكان الإيلاء لينفع الثمن من الاختلاف ولا يجوز الاستبدال به قبل القبض وإن كان
 من غير بيع يجوز الاستبدال به قبل القبض ولا يشترط بيان مكان الإيلاء وإن كانت الدعوى في شيء من
 الأعيان وهو يسد المدعى عليه فتصح الدعوى أن يبين ما يدعي ويذ كراهه في بدل المطلوب بطريق الغصب
 أو التعدي أو الوديعة أو العارية أو الرهن أو الجارة أو غير ذلك قال بعض القضاة إذا نقص المدعي من
 دعواه ما فيه بيان مطلبه أمره بتمامه وإن أتى بأشكال أمره بتمامه فإذا صحت الدعوى سألها كم المطلوب
 وإن كانت الدعوى في المتقولات التي تتغير ثمنها كالرحى ونحوها ضراها كم منها أو بعث أمينها
 المختص قال الأصحاب في مسألة سرعة البقرة أو اختلاف لو تم اتقبل الشهادة عند اختلافها وهذه المسئلة
 تدل على أن إضرار المتقول ليس بشرط لصحة الدعوى ولو ثبت لا يضر وتامر مع الاختلاف عند المشاهدة
 ثم قال والسام عنها ما لو كان كانت هالكه كذا المدعي فثبت أن العين لا تعرف بالوصف إذ هو ما توجد
 أعيان كثيرة بذات الوصف فلا يكون المدعي معلوماه والقيمة تعرف بالوصف فإنه إذا قال شاة قيمته عشرة
 دراهم من الضمة الجيدة أو كذا دينارا من الذهب الركي تصير قيمته معلومة بهذا الوصف كذا قيل وفي
 النهاية والقيمة شيء تعرف العين بدلالة الشيء وقال قاضي خزان وصاحب التمهيد لو كانت العين غائبة وادعى
 أم في يد المدعي عليه فانكر أن بين المدعي قيمته لم يسمع دعواه وتقبل بينه وبين القيمة وقال غصب
 متى من كذا ولا أدري أنه هالك أو قائم ولا أدري كم كانت قيمته كذا في علمه الكتاب أنه يسمع دعواه لأن
 الإنسان بما لا يعرف فيه تمامه ولو كان بيان القيمة لتضرر به وقيل لا بد من بيان قيمته وقال نضر الاسلام
 إذا كانت المسئلة مختارفا فيها ينبغي للقاضي أن يكلف المدعي بيان القيمة فإذا كلفه ولم يبين يسمع دعواه
 وعند الأئمة الثلاثة ذكر المثل أو القيمة في المائة كذا وان كانت الدعوى في شيء في القيمة في قدره
 كما تقدم إلا أنه لا يحتاج في هذا إلى ذكر أنه في يده بل يذ كراهه رتب في القيمة من بيع أو فرض أو سلم ونحو
 ذلك وإن كانت الدعوى في دار أو عقار من الأراضي فيبين موضعها من البلد والماله ثم السكة فيبدأ أولا
 بذكر الكورة ثم الماله اختيار القول بمذهب أن يبدأ بالاهم ثم بالانحصار فيل يذ كراهه ثم بالاهم
 فيقول دار كذا في سكة كذا في محلة كذا في كورة كذا أو فاسه على التسبب حيث يقال فلان ثم قال ابن فلان
 ثم يذ كراهه فيدعيها أو يرب فيترقى إلى الأبعد ويقول محمد أحسن وأعلم يعرف بالخاص لا بالعام
 ولا بد من ذكر تحديد الدار والدار ولو ذكر حدس لا يكفي في ظاهره الواية ولو ذكر الثلاثة كذا ويجعل

على تسعة الأثلاث في ظاهر الرواية يارمه درهم الاماروي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يصح وطأ عشرة الحد
 وهو مذهب النرافلان العرب لم تسلك به والاصح ظاهر الرواية (وأما) استثناء الكل من الكل فباطل بأن يقول فلان على عشرة الأثلاث
 أس طاق ثلاثا ثلاثا يارم عشرة ويقع ثلاثا لا يمكن فيسمنى الاستثناء لأنه تكام بالباقي بعد التثنية فم يبق شيء بعد الاستثناء لم يمكن
 يجعله متساويا بابق فلم يصح يبق كلامه الاول باقيا على حاله كما كان (وفي الفتاوى الظهير) لو قال فلان على ألف درهم استغفر الله الأمانة
 درهم كان الاستثناء باطلا (ولو) قال فلان على مائة درهم يارم فلان الأثلاث كان الاستثناء باطلا (إذا) قال زيد على عشرة الأثلاث تسعة الأثمانية
 الأسببه الاستثناء لا بأس به إلا أن الثلاثة بالاثنتين الا واحد يارم خمسة فالأمانة فيه من صرف كل استثناء إلى ما يليه ولكونه أقرب
 إلى كراهه فيه فإن الاستثناء لا يجزئ ببقية الباقي مما يليه من يارم إلى الأمانة الاول ثم يارم الباقي من الأمانة الاول

فلا يتطرق بالبطل (وأما) قرار المريض (٦٦) بالبرهان أن قرآنه كان برافلا من الدين الذي كان عليه في وقت لا يجوز لانه أقر قبض
 لما ذكرنا من وجوبه بلا ما ليس بمال يصح اقراره لان المرض لا يتعلق حق غرامة العدة بالبطل لانه لا يحتمل التعليق لانه ليس بمال
 حق الغرامة بالبطل وكذا لو اتلف وجعل على المريض شيئا من مرضه فقرار المريض قبض القيمة لم يصح على ذلك اذا كان عليه دين العدة
 في حال المرض فان وجوبه بلا ما هو مال يصح اقراره ولا يصح على حق غرامة العدة ويجعل ذلك تبرعاً منه بالدين لانه لما مرض فقد تعلق
 حق الغرامة بالبطل وكذا لو اتلف وجعل على المريض شيئا من مرضه فقرار المريض قبض القيمة لم يصح على ذلك اذا كان عليه دين العدة
 لما ذكرنا من وجوبه بلا ما ليس بمال يصح اقراره لان المرض لا يتعلق حق غرامة العدة بالبطل لانه لا يحتمل التعليق لانه ليس بمال
 فلا يتطرق بالبطل (وأما) قرار المريض (٦٦) بالبرهان أن قرآنه كان برافلا من الدين الذي كان عليه في وقت لا يجوز لانه أقر قبض

الوسط لا بد أن يقول من الفلاني كذا ومن الوريثي كذا اذ بدونه لا يدري القاضي بأي قدر يقضي من كل
 نوع وان كانت الدعوى في العنب أيضا وادعى كذا منبأ ما تقيام بحزم ما لم يقبل أحرأ وأيضا وكذا
 في العنب الحر ما لم يحزم لم يقبل أحرأ وأيضا وان كانت الدعوى في الديباج والجوهر بشرط ذكر
 الوزن فقد قال أهل النظر بالجواهر ان الجوهر من المتقين صورته متفاوتة وزاياتها متغيرة فبما ذلك لا يقبل
 ولا يتبع تقبيلهم ووزن الزمان وانما بشرط ذكر وزنه لولم يكن حاضر او ذكر في الخبر فلو ان كانت الدعوى في
 طاحونة وحدها و ذكر أدواتها القائمة لانه لم يسم الادوات ولم يذكر كيفيتها فقد قيل لا تصح الدعوى وقيل
 تصح اذا ذكر جميع ما فيها من الادوات القائمة والاول أصح وان كانت الدعوى في دين على الميت يكنى
 حضور وصيه أو الوارث الواحد ولا حاجة إلى ذكر كل ورثته ولو كان وصيا يقول انه أوصى الى هذا فيجب
 عليه الادعاء من تركه ما في يده ولو ادعى الذي بسبب الورثة لا بد من بيان كل واحد من ورثته عن جمع
 النوازل وان كانت الدعوى في الاعيان والاموال بسبب الافرار وادعى انه لما أقر به ذواليد أو ادعى
 عليه دراهم وقال له ان الله أقر به أو قال ابتداء انه أقر ان هذه اليه بنى أو أقر ان له عليه كذا قال في
 الخبر قيل تصح هذه الدعوى وقيل لا وهو قول عامة المشايخ لان نفس الاقرار لا يصلح سببا للاستحقاق
 فان الاقرار كذا لا يثبت الاستحقاق مفرقه فقد أضاف الاستحقاق الى ما لا يصلح وكذا استلزموا هل تصح
 دعوى الاقرار من طرق المذموم حتى لو رهن المذموم عليه ان المذموم أقر انه لاحق له على المذموم عليه أو ان
 المذموم عليه أقر ان هذا ملك المذموم قبل لا يقبل وعلمهم على انه يصح وأجروا انه لو قال هذا ملكي وهكذا
 أقر ذواليد أو قال له عليه كذا وهكذا أقر به المذموم عليه فانه يصح وأسمع البيهقي اقراره اذ لم يعمل الاقرار
 سببا لوجوب وفي هذه الصور ولو أنكر هل يحلف على اقراره فيسبب خلاف ولو كانت الدعوى في طلب بارت
 مادي انه هم الميت بشرط ائتمنان بين آتية لا يسوأمه أو لا مع بشرط قوله هو وارثه لا وارثه غيره
 ولا بد لشهوده أن ينسبوا الميت ووارثه حتى يثبتا إلى أب واحد ويقولوا هو وارثه لا وارثه غيره وكذا
 في الاخ والجدة اذا شهدوا انه جد الميت أو أبيه لا بد أن يقولوا هو وارثه لا وارثه غيره فلو شهدوا به أو
 شهدوا انه أخو الميت لا يبيح وأولاد وارثه لا تملكه وأولاد غيره لا يملكه ولا يشترط فيه ذكر الاسماء فانه
 فاضحان وقال في فتاوى رتبة الدين ادعى انه ابن هم الميت يحتج الى أن يذكر نسبة الاسماء الى الجد
 ليس به معلومان ان نسبته الى الجد يصح به بل بالان ان نسبته به هذه النسبة ليس بنات عند القاضي فيشترط
 ان يبار له المذموم انه أخوه لا يبيح وأمه ولو شهدوا ولم يذكر اسم الأب أو الجد لا تقبل لعدم تعريض
 وقيل تقبل لانه ذكر محرم في الكتاب برهن انه أخوه لا يبيح وأمه تقبل ولم يشترط ذكر الجد و ذكر

الدين وانه لا عك الشاء
 الا برهان له ال خلافات الاقرار
 به بخلاف الاقرار باستغله
 الدين لانه أقر قبض الدين
 وانه عك انشاء القبض
 فبذلك الاستحسان بالقبض
 انتهى كلام السدائع
 (مريض) أقر عالا لاجنية
 ثم تزوجها بعد الاقرار لم
 يبطل الاقرار عندنا (وقال)
 ذكر رحمه الله تعالى يبطل
 لانه طرأ على الاقرار ما أبطله
 (مريض) مرض مرض
 الموت أقر بالف درهم بعينها
 انما القطة منه ولا مال له
 فغيرها فلا يخاف ما أن
 قد فعل الورثة أو تكتبه
 فان صدقته الورثة تصدقوا
 بها اتفاقا وان كذبه فهو
 محل الخلاف فعند أبي
 يوسف رحمه الله تعالى
 يتصدقوا بثمنها بعد موته
 والباقي ميراث لهم وقال
 محمد رحمه الله تعالى اذا كذبه
 في ذلك كانت كاهامير اقاله
 (وفي) حيل الخصاص امرأة
 قالت في المرض لم يكن لي

على زوجي مهر أو قال في المرض لم يكن لي على فلان شيء يبرأ منه خلافا للشافعي (وفي الخبر) قولها في المرض لا مهر لي عليه أولا شمس
 شيء عليه أولم يكن لي عليه مهر قيل لا يصح وقبل يصح والصحيح انه لا يصح (وفي القنية) لو قال المخرج لم يخرجني فلان ثم مات ليس لورثة
 المخرج أن يدعوا على الجراح هذا السبب قال برهان الدين صاحب المحضا وهذه المسئلة على التخصيص ان كان المخرج معروفا عند القاضي أو
 الناصر لم يقبل اقرار المريض (مريض) قال في حال مرضه ليس لي في الدنيا شيء ثم مات فلبعض الورثة ان يحلفوا زوجة المتوفى وابنته على أنهما
 لا يعملان شيئا من تركه المتوفى انتهى (الفصل السابع في الوديعة) الوديعة أمانة تركت للمحفظ فلا يضمنها المودع ان هلكت بلا
 تعد منه في حفظها منه وعن في عياله كزوجته واولاده واولاده وبناته وأما وأجير الخصاص الذي استأجره مشاهرة أو مائة وكسونة
 وطعام على السنين (ويجوز) ان يبرأ من الوديعة بغير مال أو بدين وان كانت الوديعة مائة حل وموئنته من عند أبي حنيفة

فمن المستودع لم يرجع هو على الذي فاعله الا انه تبين ان المانع دأب بامر فوان ضمن الذي فاعله اهل يرجع على المستودع ان علم ان ادلة
 الله تودع منه اولم يعلم ان لا يرجع له الفير يرجع لان الامر قد صرح في الوجه الاول فانتقل الفعل اليه وفي الوجه الثاني كذلك لان الدليل
 للثقل على القول فصح الامر ايضا (اقامى) اذا قبض امره لا يتاحى ومات ولا يبين ان وضعها في بيته ولا يدري ان المال ضمن لانه هو المودع
 وقد مات بحسب سلاوات مع القوم ولا يدري لم يدفعه لا ضمن لان المودع غير مودع ولم يمت بحسب (المودع) اذا قال لرب الوديع قد رددت بعض
 الوديع ومات هذا ولقول رب الوديع مما اخذت عنه لا يضمن لان الوديع صار تدينا طاهر الا بقدر ما رد لرب الوديع سواء كان لا تذهب
 الوديع فتفكر في القول قوله في مقدار (٦٨) المأخوذ ولو زادت اذ عدا لا يقيم وتاجر فبعد ذلك المودع اذ مات وتو، ذلك المسلم

يكن على القاضي في ذلك
 شيء لان اقامى امر فيها
 مع والامين لضمان عليه
 كذا في لولو لجر (رجل) له
 على آخر بن فارس الدائن
 الى مدونه رجلا يقبضه
 فقال المدون دفعت الدين
 الى الرسول وصدقه الرسول
 وقال دفعته الى الدائن
 وذكره الدائن فاقول قول
 الرسول مع عبثه (دفع)
 الى دلال قول البيهقي قال
 ضاع الثوب بمعنى ولا أدري
 كيف ضاع لا ضمن ولو
 قال لا أدري في أى مكان
 وضعت يضمن انتهى وصح
 تمام مسائل هذا الفصل
 في أصل أنواع الضمانات
 ان شاء الله تعالى

(الفصل الثاني عشر في
 امارية) والعارية بالتشديد
 كأنها تسريبة الى العار لان
 ظلمها عار وحيث هي أمانة
 كالوديعة الا ان العارية
 أمانة فيها تملك المنفعة
 ولهذا يتخذ بانها التملك
 بان يقول ائمتنا مدارى

وله اسم حتى لو قام المدعى عليه البيعة به اثراها من الذي وكاهم تقبل بيعة في اثبات امره وتجمع به ت
 لدفع انطواء، فاذ سمعت فلا يحكم له ويتوقف فيه حتى يحضر الموكل ومنها ما اذا ادعى الرجل لاسامة وادعت
 لزوجته دما فتشهدت النساء أنهما باعكر يؤجر كل واحد من ويترك به بمضى الا حل لام اتأيت
 يؤيد اد البكرة حل ومنها شهد أحنيا على أحد الشريكين أن شريكه الغائب أعتق حصته من هذا
 اميد بحال يده وير الحاضر ولا يحكم بعقبة حتى يقدم الغائب فتعاد عليه البيعة عند أي حصة من الحيطة
 النوع السادس ظاهر التصور والنوع السابع كمن ادعى عليه بوديعة ففجورها أصلا فأقيمت عليه البيعة بها
 وادعى انه ردّها وأراد إقامة البيعة على ذلك فلا تسمع دعواه ولا يمكن من إقامة البيعة على ما ادعاه ولها قاطنة
 كثيرة في الفقه

(الفصل الثالث في قسم المدعى عليهم) وهم على أربعة أقسام دعوى على الحاضر المالك لامره
 ودعوى على الصغير والسفيه المولى عليه ودعوى على الغائب ودعوى في مال اليتيم القسم الاول المدعى
 على الحاضر الرشيد يشترط في صحة الدعوى عليه ما تقدم وذلك بغنى عن اعادته القسم الثاني المدعى على
 الصغير والسفيه لو ادعى على مبي حصر عليه وله وصي حاضر لا يشترط احضار الوصي ولو وجب الدين مباشرة
 هذا الوصي لا يشترط احضار الوصي ولو وجب لا بمباشرة كاتلاف ونحوه يشترط احضاره (مسألة) ادعى
 على مبي حصر عليه مالا باهلا أو غمبلو قال المدعى في بيعة مباشرة بشرط حصره الوصي لانه مؤاخذا بفعاله
 ويحتاج الشهود الى الاشارة اليه لكن يحضر معه أبوه أو وصيه أو وديعه ما يثبت وان لم يكن له أب
 أو وصي وطالب المدعى أن ينصبه وصي نصبه القاضي وصي الكس بشرط حصره الوصي لنصب الوصي
 وقال بعض المتأخرين حصره الوصي عند الدعوى شرط سواء كان الوصي مدعى أو مدعى عليه والصحيح انه
 لا يشترط حصره الاطفال الرضع كذا في الحيطة وقال في الفتاوى الرشيدية لا يشترط حصره الوصي لنصب
 الوصي بل يشترط أن يكون القاضي غاليا بوجوه المبي وأن يكون الوصي في ولايته قال هذا دليل على انه
 لا يشترط حصره عند الدعوى والقضاء ولكن الحداد انه يشترط حصره عند الدعوى (مسألة) لو شهد
 على قس ما أذن بنصب أو بالتلاف ووديعة أو باقراره أو بهذا يبيع أو بأجارة أو نراه ومولا غائب يقبل ولو
 كان مكان المأذون مجرورا بالقي بعله يقل عليه لاهي المولى وكذا في أمانة يقضى على المولى عند أبي
 يوسف ومنه ذهب يقضى على القل لاهي مولا فيرأخذه بعد مقتضى في الاقرار لا يقضى على ولا محضرا وغاب
 وفي الفتاوى الرشيدية الوصي المأذون لادعى على آخره الا لا يشترط حصره موكذا في ادعى على آخر
 مالا لا يشترط حصره مولا اذ في المتن مستبر في القسم الثالث في الدعوى على الغائب وهو على قسمين

هذه شهرا أو جهات لا تملكى دارى هذه شهرا ولا ميراث أن يفسخ العقد كل ساعة كونها عقدا جازا غير لازم (وفي)
 البدائع) العارية (مبا) القبض من المستعير بما يمكن الاتماع به بدون استئلا كه (ومنها) العقل فلا تصح الاعارة من الجنون والوصي
 الذي لا يعقل وأما البالوع رابشر بشرط عند ما خلا فالتأني رحمه الله تعالى حتى تفتح عند ما عارة الوصي المأذون وكذا الحرة فليست بشرط
 فيما كها العبد المأذون لانه من توابع التجارة فيملك تلك التجارة (ولا) تضمن لانه ان هلكت سررا حلت بانه تعمله أولا وبه قال مالك
 رحمه الله تعالى وعند الشافعي رحمه الله تعالى ان هلكت من الاستعمال المصادم يضمن وان هلكت لاني حال الاستعمال يضمن (وفي الحيطة)
 ولو شرط الضمان في العارية فيقبل لانص العارية (وذكر) ابن رستم في نوادر مرجـ ل قال لا تحرق في ثوبه فان ضاع فالتامان لا يضمن
 والشرا لغو (وكذا) لو رهن فقال المرتهن آخذ رهنه على انه ان ضاع ضاع به يبي بجزال الرهن والشرط باطل وان ضاع ضاع بالمال

[illegible]

الحبل في عنقه وانفق
لا يضمن لان الربا معناه
لا التغطية بالحبل (ولو)
استعار دابة وسلكهم في
غير طريق الجادة وهذا كمن
يضمن اه كلام البرازيلي
وسنذكر تمامه عقبه
الفصل الذي يليه ان شاء
الله تعالى

٥ (الفصل التاسع في أنواع
 الضمانات الواجب توكيدها
 وفي تضمين الامين) ٥
 (ذكر) في المغري اذا
 أمر انسانا بأخذ مال الغير
 فالضمان على الاخذ لان
 الامر لم يصح أمره وفي كل
 موضع لا يصح الامر لا يجب
 الضمان على الامر
 (والسلطان) لو أمر رجلا
 بأخذ مال الغير هل يجب
 الضمان على المأمور ذكروا
 في ولد دعوى الوجير رجل
 ادعى على رجل انه أمر
 لا مأ بأخذ منه كذا من المال
 قال كان المدعى عليه الامر
 سلطانا فالدعوى عليه
 وهو عنوان كان غير سلطان

غائب، مجازاً، كم حاضر في البلد أو غائب عن البلد قال في شرح الحيل الحكم على الغائب لم يحضر عدداً
واه كن غائبا عن مجلس المجلس كما هو حاضر في البلد أو غائبا عن البلد ولو ادعى على غائب شيئا ليس للقاضي
أن ينصب منه وكذا لو قضى على الغائب بلا نصح عنه ففي ما ذكره كميرونيان من فتاوى ظهير الدين وقال
في الفتاوى المخرى وما تروى على نقاده قال خواهر زده لا يفتي القاضي أن يحكم للغائب بلا نصح كالأحكام
على الغائب إلا أنه مع هذا ولو وكل وكيله وأنفذ المحضومة بينهم جاز وعليها الفتوى قال شيخ الإسلام أبو اليسر
قوله وأنفذ المحضومة بينهم دليل على أن التوكيل لا يقتضي محضهم ويقضي فيما بينهم إذا التوكيل لا يدخل
تحت الحكم والم يقض القاضي لا يصح (مسألة) ذكره من الأئمة الحولاء في تمهيد الغائب الغائب
القاضي ولا يبيع مال الغائب وفيه لو كان المدينون غائبا لا يبيع القاضي ماله بغيره عند أبي حنيفة
وقد لا يبيعها وأما الحارث فلا يبيع عند أبي حنيفة وكذلك قولهم في الطاهر وعثمان لا يبيع بغيره وهو على
هذا الخلاف يبيع ماله بغيره وفيه في نسخة من روايته وفي العقار عنهما روايتان انظر جامع التمهولين (مسألة)
القاضي ينصب على الغائب وكيله ويقض من المدين غير أو به يقتضي كذا في المحيط وفيه الأصل أن الحكم
لغائبه ما لم يحضر إلا أن ينضم عنه حاضر أو مقصدي وهو بتوكيل الغائب بأمره ما حكمي وهو أن يكون
المدعي على الغائب ميبا لم يدعي على الحاضر لا محالة أو شرط له على ما ذكره بعض المشايخ منهم البرزوي
وشمس الإسلام الأوزجندی ومندعاهم تشترط السببية فقط قال خواهر زاده يجوز بل بعد معان ثلاثة
أحدها توكيل الحاضر والثاني كون المدعي على الحاضر والغائب شيئا واحداً وما يدعي على الغائب ميبا لما
يدعي على الحاضر لا محالة والثالث كون المدعي شئين بينهما سببية لا محالة كما مر في هذه الصور يحكم على
الغائب سوى خواهر زاده بين الشئ والشئين فشرط السببية لا تنصب الحاضر خصما عن الغائب في
الفصلين وذكر عامة المشايخ أن السببية تشترط فيما لو كان المدعي شيئا واحداً وهو الأشبه والأقرب إلى
الغرض في السببية لا محالة أمالو كان المدعي شئين وما يدعيه على الغائب ميبا لم يدعيه على الحاضر يحكم
في حق الحاضر لا الغائب حتى لو حضر وأما كميرونيان في احتياج إلى إغلاء البينة ولا ينصب الحاضر خصما عن الغائب
في هذه الصورة لأنه لا يجهل خصما عنه في موضع لا ينفك المدعي على الغائب من المدعي على الحاضر ضرورة
ولا ضرورة فيما ينفك فيعمل بالحقيقة ولو كان المدعي عليهما شئين والمدعي على الغائب ميبا لم يدعيه
على الحاضر باعتبار البقاء إلى وقت الدعوى فظاهر وأما الأصل الثاني فيبانه في مسائل منها إذا ادعى دارا
أنه شرا من فلان الغائب وهو مالكه وقال ذو اليد هولي فبرهن المدعي يحكم على الحاضر والغائب إذا المدعي
شيء واحد وهو الدار والمدعي على الغائب وهو الشرا منه سبب لثبوت ما يدعيه على الحاضر إذا الشراء من

فلان أمر السلطان كرامه على ما يعي من فضل الاكرام ان شاء الله تعالى (رجل) أمر به غيره بالابق أو قال له اقبل نفسك ففعل تجب
قيمة العبد ولو قال اتلف مال حوالة فالتلف لا يضمن الا كسر (من) استعمل عبد الغير كان بمنزلة تبذره حتى لو ملك من ذلك العمل يضمن (وكذا)
لو أودع رجلا عبداً فيه المودع في ساجته صار غاصبا (عبد) بين اثنين استخدمه أحدهما في غيبة صاحبه فالتف في خدمته لا يضمن وفي الدابة يضمن
(وفي) فوادره شام انه يضمن في العبد أيضا (وذكر) في بعض أصول الفقهاء التصرف في الجارية المستركة لا يوجب الذم ان كالا استخدام
وان كان لا يعمل له وطؤها (اذا) قال لعبد الغير ارتق النجسة وارتقمة الشمس لتأكله أنت فسقط لاضمان على الا كسر (ولو) قال لتأكله
أنت وأنا فتى القاضي الامام نفي اليمين من وجه الله تعالى انه ينبغي أن يضمن قيمته كله لانه استعمل كله في منفعته (غلام) حل كوزمه لينقل
الى بيته ولا باذنه مدفع اليه رجل أخر كوزمه ليعمل له ما يضمن الماوض بفقران مولاه فذلك العبد في الطار يق قال صاحب المحيط مرة يضمن

وقوله وان اشبهتكم نام فأعده لا يبرأ (نصب) شيئا من الصالح ثم رخص عليه وهو مكران يبرأ وهو كالصالح في كل ما لا يبرأ منه وهو
 يقتل ثم رده عليه وهو تام فله لا يبرأ (إذا) تعلق برجل وخاصمه فمستقطا من التعلق به شيئا يضمن التعلق (ومن) هدم بيتا فله هدمه فمستقطا من
 ذلك منزل جاره لا يضمن لانه غير متعدي فيه (ولي العيون) لو ضرب برجل فمستقطا من المضروب شيئا عليه وسقطا منه شيئا وقوي قال محمد رحمه الله
 تعالى يضمن الضارب المال الذي مع المضروب لانه هو المستهلك وكذا يضمن ثيابه التي عليه لو تافت وياقي في فم رجل الغصب ما يضمن هذا
 فليقتل (وفي فتاوى) رشيد الدين رجل فر من الظلم فأخذنا نسك حتى أدركه القاتل فأخذ من حصره أو طلب ظلمه رجلا ليقبض منه جباية
 فله رجل عليه ما أخذ من مالنا في قياس قول محمد رحمه الله تعالى يضمن الاتخذ والدال عليه (٧١) لانه تسبب لا أخذ له والفتوى
 على قول أي حيفه رحمه

الله تعالى انه لا يضمن (وكذا)
 لو نحاسم رجلا من ضرب
 أحدنا لا يضمن
 المظلوم الى الوالي فحصره
 لا يضمن المظلوم لانه طلب
 الموت (وفي) فتاوى
 رشيد الدين المرغباني ولو قال لغيره
 اسك هذا الطريق فانه آمن
 فملكه وأخذ الاموال
 لا يضمن (ولو) قال ان كان
 نحوفا وأخذنا لك ما نأمن
 وبقي المسألة بحالها ضمن
 وصار الاصل ان المظرورا
 يرجع على العار اذا حصل
 الضرر وفي ضمن هدم
 المأوى أو هدم الغارعة
 السلامة المظرورة
 (ولو) قال العار لاصحاب
 الخطأ بحسب الحسنة في
 الدلو فحلفت في الدلو فحلفت
 من ثقب كان به الى الماء
 والطمان كان عليه
 يضمن لانه سار عار في ضمن
 العدة بخلاف المسئلة
 الاولى لان شدة ما به
 السلامة بحكم العدة

وقال لأهل ما هو فلا يضمن أن يقترب شيئا ولا يحل القاضي بينه وبين تركه أيسه فكذا هذا الفصل
 من المحيط
 الفصل الرابع في تقسيم الدعي عليهم وما يسمع من بيناتهم وما لا يسمع منها وهي أنواع ١ النوع الاول
 من يريد اقامتها لاعتداء على نفسه النوع الثاني من يريد اقامتها لاعتداء على ماله النوع الثالث أن
 يريدوا اقامتها لاعتداء على لايه أو لغيره فيكون النوع الرابع من يريد اقامتها لاعتداء على ماله
 هو تحت ولا يضمن أب أو وصي النوع الخامس من يريد اقامتها لاعتداء على نفسه ولغيره ٢ (النوع
 الاول) من يريد اقامتها لنفسه وقد تقدم ان الدعوى الصحيحة يمكن مدعيها من اقامتها لبيته على معتاده
 يمنع من اقامتها في وجوده منها اذا استغلف المدعي المظلوب مع العلم بيته بعد ما قال لا يثبت له مطالب من القاضي
 تخلف خصمه خلف المدعي عليه ثم بالى بينه وبين المعتدي لا يسمع منه مجرد من الحوائشي ومنها لو أنكر الوكيل
 بالبيع قبض الثمن فقامت عليه البيعة فقال تاف أو رددته لم يسمع دعواه ولا يثبت له كذب انظر التمهيد وما
 حكى من المحيط من هذا المعنى من أن المقتضى له اذا كذب به في بعض ما شهدوا به انتقض القضاء وكذا
 هذا ومنها لو ادعى عليه أنه أخذ منه مالاً وبين نفسه ومضته وأقام المدعي عليه بيته على اقرار المدعي أنه أخذ منه
 فلان آخر هذا المال المسمى وأنكر المدعي ذلك لم تقبل هذه البيعة ولا يكون ذلك ابطلاً للدعوى من الفتاوى
 الظاهر بينهما ما ذكره في شرح الزيارات قال الوادي عليه عده وادعى اقام بيته وقضى القاضي له ثم مان المدعي
 ثم ادعى المدعي عليه ذلك الحدود ملكا مطلقا لا يسمع دعواه ولا يثبت له صارفة ضا عليه والوارث قام تمام
 المورد من البيعة ٣ (النوع الثاني) من يريد اقامة البيعة على معتاده في ماله ٤ (مسئلة) ادعى
 رجل عند القاضي ان فلانا وكله بكل حق هوله وأراد اثباته لا يسمع بيته لان هذه بيعة على الغائب ولم ينصب
 منه خصم الا أن يريد أن يسمع شهادته ليكتب الي قاض آخر لان كمال القاضي ليس به شاهد بل هو قاض
 فلا يفتقر الى حضور الخصم فان قبض البيعة بعينه خصم جاز لان انكار الخصم شرط لسماع البيعة عندما
 ٥ (مسئلة) هو لو أحضر رجلا وادعى عليه حقا لو كره وأقام البيعة على أنه وكله في استيفاء حقوقه والخصومة
 في ذلك قبلت ويقضى بالوكالة ويكون القضاء قضاء عليه وعلى كافة الناس لانه ادعى عليه شيئا يبرأ بالوكالة
 فكان اثبات السبب عليه ما أثبتا على الكافة حتى لو أحضر آخر وادعى عليه حقا لا يكف باعادة البيعة على
 الوكالة ٦ (فرع) رجل جاء الى القاضي وقال أما فلان بن فلان وكلت هذا الرجل بطلب كل حق لي
 والقاضي يعرف الموكل جاز وان غاب والقاضي لا يعرفه فله الرجل خصم سأله القاضي أن يقيم البيعة أن
 الموكل فلان بن فلان لان الوكالة كانت صحيحة بالمائة الا انه نذر القضاء بالوكالة بجهالة الموكل فاذا زالت

وهنا العدة يقتضي السلامة فيصير معروفا في ضمن (وفي) فتاوى ظهر الدين سأل هشام محمد رحمه الله تعالى فيمن قبح باب التمس سق
 خرج منه الطائر أو قبح الزق والسمي جامد فذاب وخرج منه السمين قال يضمن (ولو) حل قيد به فابق العبد لانه من لان العبد له حرية
 فان كان العبد ذاهب العقل يضمن (وقال) أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن في هذا كاه (ولو) شق رقده من سائل حتى سال يضمن (وكذا)
 لو قطع جبل القنديل يضمن (وفي) مختلفات المشايخ قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى اذا قبح باب قبح أو أصطبل حتى طار الطائر
 أو خرج الحمار أو حل قيد به فذهب فانه لا يضمن وقفا أو لم يقفوا (وقال) محمد رحمه الله تعالى يضمن وقال الشافعي رحمه الله تعالى ان وقع
 مائة ثم ذهب لا يضمن وان ذهب من مائة يضمن (ولو) قبح باب دار فصرف آخر منها لم يضمن القاض سواء سرق عتبه باله أو لا
 (وكذا) اذا حل دابة أو قبح باب دار فصرف آخر منها لم يضمن القاض سواء سرق عتبه باله أو لا (والمودع) اذا قبح باله أو لا

ظرفها كمالها أن يضمه جميع قيمتها ويجوز الاستهلاك من كل وجه بخلاف قطع طرفه العبد المملوك حيث يأخذ مع أرض القمار مع أن
الآتي يبقى مستغابا بعد قطع الطرف (ولو) ذبح حمار غيره فليس له أن يضمه النقصان ولكنه يضمه جميع القيمة ضد أبي حنيفة
وجه الله تعالى وعلى قول محمد وجه الله أن يحكم ويضمن النقصان وإن شاء ضمته كل القيمة ولا يحسن الذبح (ذبح) شاة إنسان بحيث
لا يرجع جملتها لغيره استغناء الاجنبي والراعي على ذلك سواء رعى الفرس والبغل يبقى بالضممان في الاجنبي والراعي (والبقار) ولو ذبح البقرة
أو الحمار وكان لا يرجع جملتها لغيره وإذا ذبح شاة لا يرجع جملتها لغيره قيمتها يوم الذبح (ويعمل) من بشاة الغير وقد أشرقت على الهلاك
فلم يحسها يكون ضامنا (وذكر) (٧٤) في النوازل أنه لا يضمن استغناء لانه مأذون فيه دلالة (وفي الجمل) ولو ذبح شاة وماله لاجل السطح

فصلها إنسان ضمن لان
الناس يتفاوتون في السطح
دون الذبح (ولو) ألقى قشور
الزمان أو البطح على قارعة
الطريق فزلفت به دابة
إنسان قتلت يضمن لانه
غير مأذون في هذا الفعل
ومن فعل فعلاه وغير مأذون
فيه فاقوله منه يكون
مضمونا عليه (م) رجل في
طريق المسلمين فعلق ثوبه
بقتل حائطه رجل فغرق
قال أبو القاسم الصغار وجه
الله تعالى أن كان القتل في
ملكه لا يضمن وإن كان في
غير ملكه يضمن (وهنا)
زيادة لا بد منها وهي أنه إذا
علق ثوبه بذلك جرت ثوبه
فقتل فقتل لا يضمن
صاحب القتل لانه إذا جرد
الثوب فهو الذي خرمه (رجل)
جلس على ثوب إنسان وهو
لا يعلم حتى قام صاحبه
فأشق ثوبه من جلوسه ضمن
النقصان (ولو) غرس رجل
يداً أو ثوباً من ثوبه ضمن ثم
الغرس يفسد إنسان الغرس

أو كيل ليورث شهيداً بما بدأ بالشهادتين (مسألة) لو وكل وكيلين بالخصومة فلا حدمهما الافراد
بالخصومة وليس له أن يقبض وقال زفر لا ينفرد أحدهما بالخصومة (مسألة) قال أبو حنيفة لا يقبل
الوكيل في الخصومة من حاضر جميع في المصرا لا يرضاهما وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي نوكله جميع
لانه تصرف في خاص فمملانه أن وجد من المدعي فالمدعى خالص حقه وان وجد من المدعي عليه فلا تنكار
خالص فمملانه يتقرب به (مسألة) والمرأة كالرجل بكرة كانت أو يتيما في هذا لأن المعنى يجمعهما
وقد استحسن المتأخرون من أصحابنا منهم أبو بكر الرازي أنهم إن كانت غير برز تجزئها أن نوكل لانه يلحقها
ضرر بالعيب بالخروج والحضور (مسألة) ولو وكاه بأستيفاء عين حقه لا يكون وكيل في الخصومة
لان ما يضمنه يقبض من حقه والوكيل يقبض العين بأستيفاء عين حقه فلا يكون وكيل في الخصومة
(قرع) ولو وكاه قبض بالحق لا يكون وكيل في الخصومة لانه وكيل بالملك فاشبه بالوكيل بالشراء
فتعلق به حقوقه (مسألة) ولو وكل يقبض الدين وكيلا بأستيفاء عين حقه محكما عند أبي
يوسف ومحمد

(فصل) ولو وكل بالخصومة في شيء ثم مره من ذلك ثم شهد له الوكيل فبطل أن يحاصم في ذلك فشهادته
جائز ولو عرزه بعد ما حاصم في ذلك إلى القاضي لم تقبل شهادته وهذا قول أبي حنيفة ومحمد وجهما الله وقال
أبو يوسف لا تقبل شهادته في الدارين وهذا الخلاف فاعمل الخلاف في القرع من أصل يجمع عليه وهو
أن من انتصب حصما في سادته لا تقبل شهادته فيها وإن لم ينتصب حصما يعني عزل قبل شهادته فيها وأبو
يوسف يقول الوكيل صار حصما بالتوكيل ولو لا إذا أقر في غير محاسن القاضي ينقضه منه وإذا هد بعد
العزل قبل المراجعة إلى القاضي أو بعدهما لا تقبل شهادته ومعهما لا يصير حصما ما لم يخاصم إلى القاضي
ولو حاصم إلى القاضي وقد وكله بكل حقه لم تجز شهادته فيما كان يوم التوكيل أو حدث بعد ذلك فبطل أن
يجز جلالة ما رخصهما فيها كان يوم التوكيل

(فصل) ولو وكل أن يركب له الأرب يكون المالك وكل بطالب من بينه طالبا فلا يكون له أن
يجز بجهه إلا بحضور من الحزم لانه إذا بقي به حتى طالبا فلا يملك إلا أن يطالبه الأربضاء من الجبها ومن شرح
التحريم ومن الإيضاح

(القسم الرابع أحكام الجواب عن الدعوى) وإذا رقت الدعوى العدية وشروطها المتقدمة
والمخرج القاضي كلام المدعي ووجهه حتى لم يبق عنده ما سلك ولا استمال أمر المدعي عليه بالجواب
وهو أحد ثلاثاً بقاء ما أثار أو اسكرا وامتناع الأول الاثبات أو ثبات القاضي يبق له أن يهدد أقاربه

ومنه من لم يداخره من شيء وجب عليه لا يجب وجب السن لانه ضطر في زرع اليد ويجب على الغرض أو ش البذل لانه جان (وي) فإذا
هو أنه صدر الإسلام بظاهر من مجود الله تعالى الحائلك إذا عمل لإنسان فربا راد مال كما أحضرت ما في الحائلك أن يدفعه حتى يأخذ الأجر
فقد صاحب الثوب فغرق من به صاحبه لا يضمن الحائلك شيئا وإن غرق من مدهما ضمن الحائلك نصف قيمة النقصان (ولو) أنه ذبح
رجل فقد ذبح الرجل يده فقلت أن أذنيه لأجل العيب لا يجب الضمان وإن أخذ لأجل العيب فحبس به السيد على الاستحالة مصطرفا
مديه (رجل) تثبت بثوب آخر فذبحه التثبيث من يده صاحب حتى يغرق يضمن جميع القيمة بغيره صاحب من به التثبيث ضمن التثبيث
صف العبة (وفي السوط) غصب ثوب إنسان ولبس ثم جاءه بغيره فغرق وأما ما لا يعلم أنه صاحب الثوب فغرق الثوب لا يضمن
على الغاء لانه غرق من مده (ولو) قال ما يداخره بغيره فغرق الثوب لا يضمن إن لم يداخره

أيضا ولو سلمه كإحدى الناس عادة فخرق منه ضمن الغاصب نصف القيمة لأنه من حيث الجهلان أمسا كموثقه قريب فغير مجتنبه (وفي) فتاوى
 النبي رحمه الله تعالى سئل من أوقد ناراً في كدر من حنطة أو شيء آخر من الأموال فأحرقته هل يضمن قال لا ولو أحرقت
 شيئاً في المكان الذي أوقد فيه ضمن (قلت) وفرق أصحابنا وجههم الله تعالى بين المأمو النار قالوا أوقد النار في أرض نفسه فتعدت إلى
 أرض غيره فأحرقت شيئاً لا يضمن ولو أسال المأمو إلى أرض نفسه فسأل إلى أرض غيره وأتلف شيئاً ضمن لأن من طبع النار الخلود والتعدي
 إنما يكون بفعل الريح ونحوه فلم يضاف إلى فعل الموقد فلم يضمن ومن طبع المأمو إلى أن لا تلاف يضاف إلى فعله (ومثل) صاحب
 الحياض عن مزارع أوقد ناراً في الأرض الملكة في يوم ريح فأحرق الحشيش وسرق النار إلى الأكداس فأحرقته هل يضمن الموقد (أجاب)
 رحمه الله تعالى إن كانت الريح وقت الإيقاد عاصف مثلاً يثل تلك النار إلى تلك الأكداس (٧٥) يضمن والله تعالى أعلم (وفي)

فتاوى تلميذ الدين رجل
 أوقد في شوره ناراً أو ألقى فيه
 من الحطب ما لا يحتمل له النور
 فأحرق بيتاً أو بيتاً في دار
 جاره فأحرقته يضمن صاحب
 النور (ولو) من النار
 ملكه أو ملك غيره موقعت
 شرارة منها على ثوب إنسان
 فأحرقه قال محمد بن الفضل
 رحمه الله تعالى يضمن وهكذا
 ذكر في النوادر من أبي
 يوسف رحمه الله تعالى (وقال)
 بعض العلماء إن من من
 بالنار في موضع له حق المرور
 فيه فوقعت منه شرارة ف
 ملك إنسان أو ألقته الريح
 لا يضمن فإن لم يكن له حق
 المرور في ذلك الموضع فالجواب
 على التفصيل إن وقعت منه
 شرارة يضمن وإن هب
 الريح لا يضمن وهذا أظهر
 وطبه الفتاوى (جواد)
 ضرب حديد على حديد
 أخرى فمما تطلعت شرارة
 من ضربه فوقعت على ثوب

فإذا قيد من الحكم وصلة تقيد الأقراران يقول أقر بمجلس الحاكم العزيز المطلق فلان بن فلان
 بنارعة فلان بن فلان بان له في ذمته ما ادعاه عليه سؤدد كذا وكذا وجب له من وجه كذا حلة أو مؤجلة
 شهد عليه بذلك فلان وفلان

(القسم الثاني من أقسام الجواب بالانكار) ويشترط في الانكار أن يكون صريحاً فلا يقبل منه أن
 يقول ما أظن له عندي شيئاً ثم إذا صرح بالانكار فإن القاضي يقول القائل أنت بينة فإن أتى بها أو قبلها ثم الحكم
 وإن قال لا بينة لي بقولك عني وأصله قضية الحضري والكسدي فأنهما اختصما في ثبوت بين يدي رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقال علي السلام للمدعي منهما أنت بينة فقال لا فقال له بينة ليس لك غير ذلك ولو حكى
 المدعي عليه ولم يجب بلا أو نعم ولم يكن به آفة مما يوجب نفيه من الكلام يجعله القاضي منكراً حتى لو أقام
 المدعي البينة عليه تسمع أقرار الخلاصة (الثالث من أقسام الجواب الامتناع من الأقرار والانكار) مثله
 لو قال لا أقول ولا أنكر فقد اختلف فيه قال أبو حنيفة لا يستخلف ولا يستخلف لأن خلافه تعارضاً
 فساداً فكان ساكناً السكون يكون نكولاً حكماً فيقول نكولاً السكول الحقيقى كقول لا أحلف إذا
 لم يكن السكون من آفة ما نعتن الكلام وأبو حنيفة رحمه الله يقول إنما يتوجه شرعاً على المنكر وقد سرح
 بانه غير منكراً لا يمكن تحليفه لكن القاضي يقول له أما إن تصدق على ده وأما إن تصرح بالانكار فإن
 أمر على انكاره كان جانياً ترك طاعة أولى الأمر فيؤذبه القاضي بالحبس (مسألة) اشترى
 رجل عبداً من المشتري والعبد ادعى البائع الثمن على ورثته فمالت الورثة ما يدرى ما عنه وحملوا منهم
 لا يعملون ما تمت قال جيبسهم القاضي حتى يروا بشئ ويحول بينهم وبين المال ويضعه على يدي عدل حتى
 يبينوا ما على أيهم من الثمن من الحياض وقد تقدمت

(القسم الخامس في ذكر اليمين ونحوها والتعليل فيها) وفيمن ترجعه عليه اليمين
 ومن لا ترجعه وما لا يستخلف فيه وحكم النكول وبين حكم اليمين المردودة) ومن توجه عليه اليمين فالقاضي يحلفه بالله ولا يحلفه بغير الله لقوله عليه السلام لا تحلفوا بأيمانكم ولا
 بالطوائف من كان حالها ليحلف بالله أو بأذى وقوله عليه السلام ملعون من حلف بالطلاق وحلف
 به وحلف بالله الذي لا إله إلا هو عالم السبب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية لأن
 التغليب من حيث اللفظ فكان التغليب في اليمين بألف وأكل في الزوج من اليمين الكاذبة وقال أبو حنيفة
 رحمه الله في الجردان لم يثبتهما القاضي أقامه على قوله بالله الذي لا إله إلا هو وإن اتهمه بلفظ في عينه وليس
 من شرطه استقبال القبلة ودخول المسجد وعند المنبر كغيره ذهب مالك والناسبي (مسألة) ويحلف

أنه إن فاحرق ثوبه ضمن الجراد (وذكر) الناطق رحمه الله تعالى إذا جلس الحداد في ذلكم واتخذ في حافته كورا يعمل به والحياض
 إلى جانب طريق العامة فخرج حديد من كوره وضرب بها بطرقة فتطار شرارها فمالت رجل أو قتلت من إنسان أو أحرقت شيئاً أو قتلت
 دابة كان صماناً ماتت بذلك من المال على الحداد دية القتل والعين تكون على عاتقه ولو لم يبق الحداد ولكن استعملت الريح بعض النار
 من كوره أو الحدادة فجاءت فخرجت إلى طريق العامة فمالت إنساناً أو أحرقت ثوب إنسان أو قتلت دابة كان هذا (وفي فتاوى) رشيد
 الدين رحمه الله تعالى ولو رش الماعق الطريق فمالت به دابة أو إنسان ذكر في الكتاب أنه يضمن مطلقاً (قلت) وهذا الجواب في الغالب يجري
 على المسئلة أما في الآدمي فإنه إذا رش كل الطريق بحيث لا يجد طريقاً فماتت يضمن الراس والافلا (ومما) يؤيد ما قلناه ما ذكره أبو
 الحارث بن أبي العباس في فرائده أنه لو رش في الطريق من كاد رش الناس عدة لمع أنه لا يضمن لأن ذلك ليس بجناية وإن تصدى

بشر من (وفي المحيط) من حفر بئر أو سد رأسها فتح آخر رأسها فانه يتظر ان كان الاول كيسها بالتراب أو الطين بما يكس به مثله من
أخرها الأرض ثم حفرها الثاني فالضمان على الثاني وان كان الاول كيسها بما لا يكس به البئر فانه يصحك الدقيق والخطة ونحوهما
فالضمان على الاول (وفي فتاوى) طهسير الدين من حفر بئر انطى رأسها فرفع آخرها فانه تلف به شيء ضمن الاول (ومن) حفر في أرض
غيره بئر ضمن النقصان (وقال) بعض العلماء يؤمر بالكس ولا يضمن النقصان (ولو) هدم جد أو غيره لا يجبر على بنائه والمالك بالخيار ان
شاء ضمنه قيمة الحائط والنقص الضامن وان شاء أخذ النقص وقيمة النقصان (وفي فتاوى) قاضي خان من حفر بئر في فناء مسجد أو هدم
حائط المسجد فانه يؤمر بالتسوية (٢٦) ولا يقضى بالنقصان (وكذا) من حفر بئر في فناء قوم يؤمر بالتسوية (القاضي) إذا حفر بئر

النصراني باقية الذي أنزل الانجيل على عيسى عليه السلام واليهودي باقية الذي أنزل التوراة على موسى عليه
السلام ولا يخلف باقية مطلقا لان النصراني يقول المسيح ابن الله واليهودي يقول عزير ابن الله ولكنهم
يقولون بان الذي أنزل الانجيل والتوراة هو الله والموسى باقية الذي خلق النار على قول مجسدة لانه يعتقد
تعليم النار في غايته فيعنه بما يعتقد تعظيمه وهو النار كقبي النصراني واليهودي ومندهما يخلف باقية لا غير
لان تعظيما اليمين بغير الله لا يجوز الا أن في سقي النصراني واليهودي ورد نص وهو حديث ابن موريا ان النبي
صلى الله عليه وسلم خلف باقية الذي أنزل التوراة على موسى والنص الوارد في التعظيما بكتاب الله وله من
الحرمة ما ليس للنار لا يكون واردا في النار دلالة وغيرهم من أهل الشرك يخلف باقية ولا يخلف باقية الذي خلق
الوثن والتم لان في تعظيما اليمين بالنص تعظيما له من وجه وقد أمرنا بما هاتين بعض الناس اتخذوا الهاد
يؤمر باهانة النار لانه لم يتخذها أحد الهاد لهذا جوز تعظيما بذكر النار ولم يجوز بذكر الصنم (فرع)
واستخلاف الاخر من ان يقول القاضي عليك مهديته ان كان له ذاك الحق ويشير الاخر من أي نعم ولا
يستخلف باقية ما لهذا عليك ألف فيشير الاخر من رأسه أي نعم لان الإشارة من الاخر اذا كانت معروفة
من النقي والاثبات بمسألة العباد من الناطق في سائر الاحكام فكذا في حق الخلف والقاضي لو استخلف
الناطق باقية ماله ذاء عليك ألف درهم فقال نعم لا يكون عينا لانه يصير كأنه قال اخلف وذلك لا يكون حلقا
فكذلك الاخر من ولو قال عليك مهديته فقال لهم برأسه أي نعم كان عينا لانه يصير كأنه قال على مهديته ان
كان له ذاك كذا (فصل) ثم الامتياز على قسمين أحدهما على العقود الشرعية والاخر على
الافعال الحسية (أما الاول) وهو أن القاضي يخلفه على الحاصل بالعقد باقية ماله قبل ما ادعى من الحق
ولا يخلفه على السبب وهو البيع والابارة والكفالة ونحوها وروى عن أبي يوسف يخلفه على السبب باقية
ما استترين ولا استأجرت ولا كفالت ونحوها الا أن يعرض القاضي فيقول كم من مشترا ومستأجر
يفسخ العقد فيملك على الحاصل لان اليمين تجب على حسب الدهوى ورفضه الدهوى وقع في العقد لاني
الحاصل به (وأما القسم الثاني) وهو الاستخلاف على الافعال الحسية فهو نوعان نوع يستخلف على الحاصل
لا على السبب كالنصب والسرقة ان كان المنصوب والمسروق قائما بخلفه باقية ما هذا الثوب لهذا ولا عليك
تسليمه ولا تسليم شيء منه الى المدعي وان كان ستهلكا قيل يستخلف على القيمة لا غير وقيل يخلف على الثوب
والقيمة جميعا عند أبي حنيفة رحمه الله ومندهما يخلف على القيمة بناء على ان عندهما الحق في القيمة لاني
المعين وعند الحق في المعين لاني القيمة ماله فيرض القاضي بالقيمة أو يرضى باقية ما ادعى لو اطماعا على أكثر
من قيمته باز مندهم خلا فله أو أما النوع الثاني وهو ما ادعى على رجل انه وضع على حائطه حشبة أو بني

في الدار المنصوب بنورضى به
المالك فأراد الغاصب طمها
ليس له ذلك عندنا وقال
الشافعي رحمه الله تعالى له
ذلك سواء يتلمع بها أو لم
يتلمع بها (وفي) بعض
الفتاوى رجل ترح ماء
بئر انسان حتى صارت يابسة
لا تبقى عليه لان صاحب البئر
غير مالك للماء (ولو) صب
ماء انسان من الحطب يقال
له اسلا لانه ملك والماء
من ذوات الامثال (وفي)
فتاوى) طهسير الدين قطع
أشجار كرم انسان ينمن
القيمة لانه تلف غير المثل
وطريق معرفة ذلك أن
يقوم الكرم مع الاشجار
الناشئة ويقوم مقطوع
الاشجار ففضل ما بينهما
قيمة الاشجار وبعد ذلك
صاحب الكرم بالخيار ان
شاء دفع الاشجار المقطوعة
الى القاطع وضمنه تلك
القيمة وان شاء أمه لانا لاشجار
ودفع من تلك القيمة قيمة

الاشجار المقطوعة وضمنه الباقي (وذكر) القيمة أو المثل رحمه الله تعالى مسألة قطع الاشجار هكذا قال وان كانت قيمة
الاشجار مقطوعة وضرب مقطوعة تسوية فلا شيء عليه (وفي فتاوى) قاضي خان رجل ألقى على رجل أحد مصراعي باب أو أحد زوجي خنجر أو
مكعب كان له مالك أن يسلم اليه المصراع الآخر أو الزوج الآخر ويضمنه قيمته ما (وفي الايضاح) المنصوب اذا كان قائما في يد الغاصب
فالمنصوب منه يأخذ منه ثوبا كان المنصوب أو غير مثلي في الوجوه كلها الا اذا كانت قيمته في بلدة المنصوبه أقل من قيمته في بلدة الغاصب
فحينئذ ثبت للمنصوب منه خياران ثلاثة ان شاء انتظر وان شاء عرضي به وان شاء أخذ قيمة المنصوب في بلدة الغاصب يوم الخصومة (وفي)
المثلي الجواب على التفصيل ان تساوت القيمة في البلدتين بغير المثل وان كانت القيمة في بلدة الخصومة أكثر فللمالك خياران ثلاثة ان
شاء عرضي بالمثل وان شاء طالبه بقيمة في بلدة الغاصب يوم الخصومة وان شاء انتظر وان كان قيمته في بلدة الغاصب أقل فالغاصب بالخيار ان

شاه أصله المثل وان شاء أصله القيمة في بلد الغصب أو في مكان الغصب يوم الخصومة إلا إذا رضى المالك بالتأخير فيكون له ذلك (فصل) هذا ينبغي أن يذكر في دعوى غصب المكمل والموزون سوى الدراهم والديناتير مكان الغصب حتى يعلم أنه هل له ولاية المطالبة أو لا وهكذا ذكر في الخصومة (لو) دعى أنه غصب منه كذا فخير حنطه وبين الثمرات لا بد وأن يذكر مكان الغصب (وذكر) في عدة المظنين إذا دعى الودعة لا بد من ذكر موضع الإبداع أنه في أي مصر سواء كان له حل وموثة أو لم يكن (وذكر) في موضع آخر أنه إذا لم يكن له حل وموثة لا يشترط بيان موضع الغصب (وذكر) في العدة من غصبه يقول فعليه مثله ان كان مثلياً وان كان من ذوات القيم فعليه قيمته يوم الغصب (وفي فتاوى) ظهر الدين غصب شاه فسمعت في يده ثم ذبحها ضمن قيمتها يوم الغصب لا يوم الذبح (غالب) (٧٧) الغاصب إذا رجع على الغاصب الأول

يرأى من الضمان (ولو) هلك المصوب على يد غاصب الغاصب فادى الغيب الثاني الغاصب الأول يبرأ أيضاً حتى لا يكون المالك بعده أن يضمن الثاني لعدم القيمة مقام العين وهذا إذا كان قبض الأول معروفاً بقضاء القاضي أو بتغير قضائه وانما يصير معروفاً بأقامة البيضة أو بتصدق المالك فاما إذا أقر الغاصب بذلك فإنه لا يردق في حق المالك ويصدق في حق نفسه والمالك بالخيار في تضمين أيهما شاء (وذكر) رشيد الدين رحمه الله تعالى في فتاويه لو باع غاصب الغاصب وأخذ الثمن لا يكون للغاصب الأول أن يأخذ الثمن منه لأنه ليس بمالك وليس بنائب عنه ولا يكون له اجازة البيع (والمنصوب) منه بالخيار في تضمين الغاصب أو غاصب الغاصب (رجل) غصب عبداً فغصب منه آخر فمات عبده فالملوك بالخيار

عليه مبتلاء أو أجرى على سطره أو في داره ميراثاً أو فتح ملياً في سطره باباً أو روى تراباً في أرضه أو ميتة ونحو ذلك مما يجب على صاحبه نقله وأراد استخلافه على ذلك فإنه يحلف على السبب بأقضا فقلت هذا لأنه ليس في التحليف هنا ضرر بالمُدعى عليه لأنه بعد ما ثبت هذا الحق للمُدعى وهو استحقاق رفع هذا الملبس عن أرضه لا يتضرر بسقوطه بسبب من الأسباب فإنه لو أذن له في الابتداء أن يضع الخسبة على حائطه أو ياتي الميثة في أرضه كان ذلك اعطاه منه حتى بداهه كنهه أن يطالبه برضاه وان باع منه ذلك لا يجوز لأن هذا بيع الحق ويسع الحق لا يجوز (فصل) وأما من يتوجه عليه اليمين ومن لا يتوجه قال أبو حنيفة رحمه الله ومحمد لا يحلف المدعى عليه إلا بطلب المدعى تحليفه قال أبو يوسف وابن أبي ليلى يحلفه بدون طلبه ولا يحلف الأب على تزويج ابنته الصغيرة حتى أنكر عند أبي حنيفة رحمه الله خلافاً لهما وإن كانت البنت كبيرة لا يستحلف بالاجماع ولا يمين على الأب فيما يدعى على ابنه الصغير وكذا لا يمين على الوصي فيما يدعى على ميت مالا أو احتمالاً البين إنما كانت لرباء النكول الذي هو بدل الاقرار والأب والوصي لا يملكان البذل والاقرار فلا يفيد الاستخلاف (مسألة) ولا يمين على الوكيل لأنه نائب والنيابة لا تجري في الاستخلاف حتى لو ركه قبض الدين وغلب فادى المطلوب أنه قد أوفى الطالب وأراد يمينه أمر بقضاء الدين وتباعد الطالب باليمين كذا قاله في شرح التحرير (فرع) ويستحلف العبد المأذون والمجور والمكاتب لأن فائدة الاستخلاف النكول ونكول هؤلاء صحيح وقال بعض العلماء إن لمولى أن يمنع المدعى من أشخاص العبد المجهور لأنه يقول لو أنقصته إلى بلب القاضي عجزت من استخلافه فلا تملك إبطال حتى في الاستخدام كما أن للمولى أن يمنع الأمانة المنز وبنين الزوج وان كان الزوج حق الاستمتاع بها كدلا يفوت حق الاستخدام للمولى فكذا هذا (مسألة) الصبي المأذون هل يستحلف من محمد بن سيرين روايتان في رواية صحاب كتاب الاستخلاف أنه يستحلف لأن فائدة الاستخلاف النكول والنكول بطل أو اقرار وكلاهما منه صحيح ان كان من صنيع التجارة وفي رواية لا يستحلف لأنه لا يتعلق بيمينه مفرم وهو الكفارة فلا يمين أن يحلف كذا فلا يفيد تحليفه واختلاف في الدين المؤجل هل يتوجه اليمين على المدعى عليه قبل توجبه واستدوا بالعبد المجهور وفيه لا يتوجه واستظهر صاحب المصباح (مسألة) إذا كان في الودعة صغيراً أو غائباً وقد ادعى على الميت - ق يكلف البالغ الحضور وبؤثر الصغير حتى يدرك والغائب حتى يقدم ثم يحلف لانه تعذر تحليف الصغير والغائب فيؤخران إلى أن يمكنهما تحليف (فصل) فيما لا يستحلف فيه ولا يستحلف في الحدود إلا في السرقة لأن المقصود من اليمين النكول والنكول بطل أو اقرار فيه شبهة والحد لا يقام لحجة فيها شبهة لأنه محتمل درهم أو يستحلف في السرقة إذا طلب المدعى الضمان

ان شاء ضمن الأول ويباع الأول وان شاء أبرأ الأول وتابع الثاني بالقيمة ولا شيء على الأول (وفي النوازل) رجل هشم ابريق فقتله لأنسان ثم جاء آخر وهشمه هشمه لوان في نفسه رضى الأول من الضمان وضمن الثاني مثله (وفي المصباح) المالك إذا أحرر المصوب من الغاصب يبرأ من الضمان بنفس العقد كولو يباع منه (ولو) أعارضه لا يبرأ حتى لو هلك قبل الاستعمال يكون مضموناً على الغاصب (إذا) قال المالك للغاصب أو دعتك المصوب ثم هلك في يده يضمن لأنه لم يوجد الارضاء من الضمان نصوا الامر بالحفظ ومقد الودعة لا يتأنيان ضمان الغاصب كما إذا خالف المودع يضمن وان كان العقد قائماً ولو وكيل المالك الغاصب يبيع المصوب لا يبرئ منه ضمانه وان باعه لم يسله (وكذلك) لو باع المالك المصوب لا يخرج من ضمان الغاصب ما لم يسله إلى المشتري (وفي) التحنيس إذا وضع المصوب بين يدي المالك يبرأ وان لم يوجس منه حقيقة القبض (وكذا) المودع بخلاف ما إذا استهلك المصوب والودعة ثم جاء بالقيمة ووضعها بين يدي المالك فله لا يبرأ ما لم يوجس حقيقة القبض

(وفي التوازي) جارية جانت النحاس بغير إذن ولا عاطلة للبيع ثم ذهبت ولا يدري أن ذهبت وقال النحاس ردتها عليك قالوا قوله ولا ضمان عليه لأن الجارية هي التي أتت إليه فكانت أمانة عنده (وتفسير) ذلك أن النحاس لم يأخذ الجارية حتى يصير غامبا ومعنى الرد أن يأمرها بالذهاب إلى المنزل (نوع في ضمان أحد الشريكين بسبب العين المشتركة) (ذكر) القاضي ظهير الدين وجهه أنه تعالى في فتاويه ولو استعمل هذا مشتركا بين غيره بغير إذن شريكه يصير غامبا نصيبه (ولي) أجناس الناطق وجهه أنه تعالى في استعمال العبد المشترك بغير إذن شريكه روايتان في رواية هشام عن محمد يصير غامبا وفي رواية ابن رستم منه لا يصير غامبا وفي الرواية المشتركة يصير غامبا على الروايتين (٧٨) (ولي للمعادي) قال سئل جدي وجهه أنه تعالى عن الواثي المشترك كقيد اثنين وغلب أحد الشريكين قد دفع الشريك إلى الحاضر نصيبه

ونصيب الآخر إلى الراعي فهلكت هل ضمن نصيب صاحبه (أجاب) بأنه ضمن لأنه ودع يمكنه أن يحفظها بيد أجير فلا يصير مودعا فيه (رجلان) بينهما دار غلب أحدهما قلما ضر أن يسكن الدار كلها وكذا الخادم بخلاف الدابة (وفي المنجرة) بيتا أو ساتون بين شريكين سكنه أحدهما لا يجب عليه الآخر وإن كان هذا الاستقلال لأنه سكن به أو يملك ذلك (وفي القنية) رجل له سقينة فاشترك مع أربعة على أن يعملوا في سقينته وآلاتها والنسب لصاحب السقينة والباقي بينهم بالسوية فهي قاسمة والحاصل لصاحب السقينة وعليه أحرماتهم لهم (ومن) من الأئمة الكرايين رجل أقرض لصاحبه مائة درهم وذهبها إليه ثم أخرج مائة أخرى ونحوها المائتين وقال

بمختلفه ماله عليك هذا المال ولا يمتنع أن نكل بضمه المال ولا يقطع لأن المال يثبت بالشبهات فإثر أن يثبت بالنكول ولا يستخلف في أشياء مخصوصة هذا أي حنفية فهو النكاح والرجعة والإيلام والنسب والرق والولاء والاستيلاء وحدهما يستخلف لأن النكول في باب المال إنما صار جهة لكونه اقرا والآن لا كل يمنع عن الميراث الكاذبة فليس معترفا بالحق دلالة لأن الكاذب في النكاح مقرض وورثه الاقرار يجمع في هذه الأشياء واحتج بأن قال لا توافقنا على نزع الاستقلال لفائدة القضاء بالنكول والقضاء بالنكول ههنا مستعذر ونعام الخ في المملكات

(العمل السابع في ذكر البيئات ونبيه مقدمة تشتمل على ثمانية فصول)

(الفصل الأول) في التعريف بحقيقة البيئة وموضعها شرعا (الفصل الثاني) في أقسام مستند علم الشاهد (الفصل الثالث) في حد الشهادة وحكمها وحكمتها وما يجب فيه (الفصل الرابع) في صفات الشاهد وذكر مواضع القبول (الفصل الخامس) فيما ينبغي الشهود التنبه في العمل والاداء وما يحترز ومن الوقوع فيه والاحكام المتعلقة بكتابة الوثائق (الفصل السادس) فيما ينبغي للقاضي أن يتنبه في أداء الشهادة منه (العمل السابع) فيما يحدثه الشاهد بعد شهادة قبطل (الفصل الثامن) في صفة أداء الشهادتين واللفظ الذي يصح به أدائها

(الفصل الأول) في التعريف بحقيقة البيئة وموضعها شرعا) وأما أن البيئة اسم لكل ما يبين الحق ويظهر وجه النبي صلى الله عليه وسلم الشهود بيننا ونوع البيان بقولهم وارتجاع الاشكال بشهادتهم لوقوع البيان بقول الرسول عليه الصلاة والسلام قاله أحد بن موسى بن نصر الخواري في كتاب الحسبة قال ابن قيم الجوزية ولم تأن البيئة في القرآن الكريم مراد بها الشهود وإنما أتت مراد بها الخبوة والدليل والبرهان ماردة ويحرم قولها كانت البيئات مرتبة بحسب الحقوق المشهود فيها والمحتاج إلى إقامتها وما هي عليه من التوسعة والتضييق والتعجيل والتأجيل والاحتياط والاحتياط والتوثيق وتعددها واختلاف مراتبها والقوة والضعف احتجنا إلى ذكرها وهدد أقواما وتعددها سائلها فأما أنواعها فثلاثة مادة الفرد وشهادة اثنين وشهادة الأربع وسائر مصلها

(الفصل الثاني في أقسام مستند علم الشاهد) ولا يصح لشاهد شهادة بشئ حتى يحصل له به علم اذ لا تصح الشهادة إلا بما علم وقطع بحرقه لا بما شك فيه ولا بما يظن على الظن معرفة قال الله تعالى وما شهدنا إلا بما علمنا وقد بلغنا الظن الغالب باليقين لا غير ووقع في مواضع ياتخذ كرها كالشهادة في التلاخيص ومصرورة وما أشبه ذلك والعلم يترك بأحد أربعة أشياء الأول العقل بالقرائن فإنه يترك به بعض العلوم الضرورية

للمستقرض خذها واتجر بها على الشركة فهذا مختل لأن مال من المال يرجع فليس بشركة (ولي) أجناس الناطق والروضة مثل قال محمد بن الحسن رحمه الله تعالى إذا كان دودا التزم واحد وورق التزمه أيضا والعمل من آخر على أن لا يخرجهما من أوقل أو أكثر لم يجز وكذلك كان العمل منهما (وإنما) يجوز أن لو كان البيض منهما والعمل عليهما وإن لم يعمل صاحب الأوراق لا يضره (زوع) أرض مشتركة بينهما بين غيره هل للشريك أن يطالب بالربع أو بالثلث بحصة نفسه من الأرض كما هو عرف ذلك الموضع (أجاب) بأنه لا يجوز ذلك لأن يفرقه تعالى نصيبه من الأرض لأن دخل فيها النقصان (المكسب) أو الموزون إذا كان بين حاضر وغائب أو بين حي وبالغ مأخذ الحاضر أو البالغ ندمه فأنما تنفذ حصته من غير خصم إذا سلم نصيب الغائب والمضى حتى لو ملك ما بقي قبل أن يصل إلى الغائب ثم إلى المصير تلك الهلاك عليه (منه) أمورا وأحوالا وما يتصل بذلك (رجل) دفع إلى آخر غلاما متعبا بالسيرة وقال اذهب

(وكذلك) إذا دحضها إلى
رسول المودع فانكر المودع
الرسالة ضمن المودع والقول
قبول المودع ولم يرجع
المودع إلى الرسول اصدق
انه رسول المودع ولم يضمن
له ضمانات البراءة الا أن
يكون المدفوع قائما
تبرجع (ولو) قال رددها
اليك على يدي أو على يدي
في صياح كذبه المودع
قال قول قول المودع مع يمينه
لان حمله الاختلاف في
وجوب الضمان وهو يسر
فيكون القول قوله (ولو)
أقر المودع اذ ائتمرها
ردها إلى مكانها لم يمت
لا يصدق في الرد الا بيمينه
أقر بوجوب الضمان ثم
ادعى البراءة فلا يصدق الا
بينة (فالخامس) ان الردع
لأنه ألغى في الوديعه ثم عاد
إلى الوفاق أعيا يبرأ من الضمان
إذا سدد المالك في العود
وان كذبه لا يبرأ الا بيمين
البراءة على العود إلى الوفاق
(وفي المتن) إذا قال المودع

٢ (الفصل الرابع في صفات الشاهد وذكري مواعيد القبول وببعضه فصلان)

صاحبة الوديعة منذ عدة رة أيام وأقام المودع بينة قائما كانت عند مندي يومين فقال المودع وجدهم اضاغت يتقبل هذا منه ولا يضمن وقال (ولو) قال أولا يستغنى عن ثوبه بالوجدهم اضاغت يضمن (العار) هل يضمن بالجود أو لا و ذكر شمس الاعن السرمسي ادا جده الوديعة في العار لا يضمن عند أبي حنيفة وأبي يوسف وجدهما الله تعالى ومن المشايخ من قال العار يضمن بالجود بلا خلاف (وقال) شمس الاعن الحلواني في ضمان العار بالجود عند أبي حنيفة رحمه الله وايتان (فوع في ضمان المستير) (ذكر) في النخبة رجل استأجر دابة أو استأجرها لبيع بشارة وركبها ثم رل ودهمها إلى انسان ليصلي مدة الجسارة سرق لا ضمان على المستير رلا على المستأجر هو الخلفاء في هذا الوقت . انتهى (وفي فتاوى) طهري الذي لو كان يصلي في العصر اعوزل عن الصلاة وأمسكها طاعتا مستلصا عليه (قلت) وهذا لا دليل عليه ان

المستعير أن لا يضيها من بصره (وذكر) في فتاوى الفاضل من محمد بن عثمان تعالى فيمن استعار دابة فحضرته الصلاة فادفعها إلى غيره لم يسكنها
فضاعته قال إن كان شرط في العارية ركن من نفسه فهو ضمن والافتراضان عليه (ولو) سلم الدابة إلى رجل ليس لها إلى مالكها فضاعته ضمن
(وقال) الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذا إذا كان شرط أن يعمل أو يركب بنفسه أما إذا أطلق ولم يبين فلا ضمان عليه لأن العارية تقودع
(وفي العدة) لو استعار فرسا لملاير كماله إلى وضع كذا فرسها وأردف معها خرقة سقطت جنيته فلا ضمان عليه في الجنين ولكن إذا سقطت
الأم بسبب ذلك فعليه نصف النقصان لأن النقصان حصل بركوبه وركوب غيره وركوبه ما دون فيه فلم يصح سبب الأضرار وركوب غيره ليس
بما دون فيه فواجبنا عليه نصف الضمان لهذا وهذا إذا كان الفرس بحال يمكن أن يركب ما ثلث ما إذا كان لا يمكن فهو اتلاف فيضمن
المستعير جميع النقصان (ولو) استعار دابة وفي بطنها وافرقت من غير منعه وأسقطت الولد لا يضمن المستعير ولو نزعها بالعام أو فقام عليها
يضمن (وفي) خلاصة المفتي رجل استعار دابة فقال مالكها أعياها فغدا ثم جاء المستعير في اليوم وأخذها (٨١) بغير إذن مالكها واستعملها
وردها ثلثت لا يضمن (وفي)

التميز (المستعير إذا تسمى
حاجته من الدابة ثم ردها
على يد بعض من في عياله
فلا ضمان عليه إن سقطت
هـ ردها والعرف في ما بين
الناس بخلاف الوديعه
(ولو) ردها على يد جسد
صاحب الدابة فهو جسد
يقوم عليها لا يضمن (وإذا كان)
إذا ردها على يد جسد لا يقوم
عليها يسرا أيضا في الصحيح
(وإذا كان) لو لم يجد صاحب
الدابة ولا خادمه فربطها على
معلقها في دار صاحبها
لا يضمن (وفي الوديعه)
إذا ردها على يد جسد صاحب
الوديعه وضاعته من يده
يضمن المودع سواء كان
العبد ممن يقوم عليها أولا
يقوم هو الصحيح (وفي
العدة) إذا كانت العارية

وقال تعالى فكيف إذا لجبتهم كل آفة يسويد وجهنا بك على ما نريد فجعل كل نبي شهيدا على
آفته لكونه أفضل خلق في عصره وقال تعالى شهد الله أنه لا اله الا هو والملائكة وأولو اعلم قائما بما تسمعون
لا اله الا هو العزيز الحكيم ويكفي الشهادة شرفا أن الله تعالى خفض العاسق من قبول شهادته ورفع العدل
بقبولها منه فقال تعالى إن الله كم فاسق ذباقتي و قال تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم وأخبر سبحانه
أن العدل هو المرضى بقوله من ترصون من الشهداء وعرفنا سبحانه أنهم قوام العالم في الدنيا فقال تعالى
ولو لا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض قال بعضهم الأمانة إلى ما دفع الله عن الناس بالشهود
في حفظ الأموال والنفس والدماء ولا عرضهم بحجة الإمام وبقولهم تنفذ الأحكام وفي الحديث
أنه عليه الصلاة والسلام قال أكرموا منازل الشهود فإن الله تعالى يستخرجهم من الحق ويرفع بهم القلم
واشتق الله تعالى لهم اسم من أسماء الحسن وهو الشهيد فغلا وكرما وقد تقدم أن الشاهد حائز
حالة العمل وله الأداة وإن من شرط الاداء طرية والبلوغ والاسلام فيستلزم وجود ذلك عند
الاداء ولا يستلزم ذلك عند العمل وأهلية الاداء تثبت بما تثبت به أهلية العمل وبأوراء هو
التعق والحفظ واليقظة لا ينفك عن حفظ ما يلقى من الشهادة إلى حين أدائها وبالناطق يقدر على
الاداء وباليقظة لا ينفك عن أداء ما يجب أدائه حتى أنه لا تقبل شهادة الصبي الذي لا يعقل والجنون
لا يسمع لعدم عقلهما والآخر من عدم نطقه والاعشى لعدم البصيرة وإن كان بهيرا وقت العمل أعشى
الاداء لا تقبل عند أبي حنيفة ومحمد خلافا لأبي يوسف لأنه لا يقدر على تميز من هو عليه وبه الفتوى والصبي
الذي يعقل لا يراد بالشرع ألحقه بعدد العقل في حق التصرفات الصادرة عن الدارين الضرر والنفع والشهادة
من جهة ذلك فلم يبق أهلا شرعا والعبد لأن الشرع ألحقه بالعاجز والكافر لأن الشرع أبطل أهليته
في حق الشهادة على المسلم والمحدود في العرف لأن الشرع أبطل أهليته على التأييد وألحقه بالآخرس لأنه
جنى بلسانه أنه نطقه بقطع لسانه معنى والمطل منه محذوفه قال أو جود عامه ولا أقبل شهادته وهذا إذا شهد
الصبي في حادثة فردت ثم أعادها بعد البلوغ وقبل وكذا العبد إذا شهد في حادثة فردت ثم أعادها بعد العتق
قبل وكذا الذي إذا شهد على مسلم فردت ثم أعادها بعد الاسلام وقبل وكذا الاعشى إذا شهد فردت ثم

(١١ - من الحكم) عتق جوهرا أو شيئا فباعه بغير إذن إلى عبد المير أو إلى أخيه يضمن (والمستأجر) في رد المستأجر كالمستعير
والمرتزق بمنزلة المودع (وفي) فتاوى ظهر المير الذي أمره استعارت ملاءمة ووضعها داخل البيت والباب مفتوح فقصعت أسلحة فهاكت
الملاءمة قبل تضمن وقبل لا يضمن (ولو) استعارت سراويل لتلبسه فلبسها ثم غشي فرزقت رجلاها ففقرت السراويل لا ضمان عليها لأنه
لا منع لها فيه (وفي) فتاوى الديباري إذا قصعت العبد المستعار في حالة الاستعمال لا يجب الضمان بسبب النقصان إذا استعمالها استعمالا
معهودا (رجل) دخل منزل أنساب بآفته وأخذ ثوبا فباعه بغير إذن وقع وانكسر لا يضمن وإن أخذ بغير إذنه بخلاف ما إذا دخل في السوق الذي
يباع فيه الأناء فأتى بغير إذن مالكه فباعه وانكسر يضمن (رجل) ساروم قدما يشتريه من صاحب فقال آو في قدما هذا فدفعه إليه
ليختر فيه فوقع منه على الاقتراح فانكسر القدر واقتراح آخر لا ضمان عليه في القدر الذي ساروم به يضمن الاقتراح (وفي) النوازل لو استعمل
قصاع الحمام فسقطت قصعة من يده وانكسرت أو أخذ كوزا فباعه ليشرب فسقط أو أخذ قدحا فوقع من يده لا يضمن لأنه عارية (وفي) تجريد أبي
الفصل رحمه الله تعالى أنه لا يضمن المستعير في الأمان وفي الكان أو يباعه على الدابة العارية والتول قولن في الدابة مع يده

(فيمن الرهن) إذا ركب الدابة المهر فمكروها على المسالك لم يكتفى الطريق لا يضمن ان حملت من وكوبه ويضمن
 لا يصدق الا يمينه على سلامتها (ولو) رهن عبدا فأبق سقط الرهن فان وجد مساررهنا ويسقط من الدين بحساب ذلك ان كان أول بائق وان
 كان ابق قبل ذلك فلا ينقص من الدين شيئا حتى ياتي بماله في فصل الرهن ان شاء الله تعالى **(فيمن المستأجر)** **(ذكر)** في شرح
 العلم اوى ان في كل موضع يضمن في الاعارة يضمن في الاجارة ولا يجب الاجرة في كل موضع لا يضمن في الاعارة لا يضمن في الاجارة ويجب الاجر
 انتهى (وفي العدة) الجار المستأجر اذا عصى أو عجز من المتى فباعه المستأجر وأخذ منه وهلك في الطريق ان كان في موضع لا يصل الى الحاكم
 حتى يامر به يبيعه لا ضمان عليه في الجار ولا في غنمه وان كان في موضع يدر على ذلك أو يستأجره امسا كه أو رده أعنى فهو ضامن لقبته (رجل)
 استأجر حمارا فحمل عليه وله جاز آخر رجل عليه أيضا فلما سار به في الطريق سقط حماره واشتغل به فذهب الجار المستأجر وهلك هل يضمن
 قبل ان كان بحالة لو اتبع الجار (٨٢) المستأجر ملك حماره أو سنامه لا يضمن والا فبضمين (وفي النخيرة) اذا كان المستأجر حمارا جارين

فاشتغل بمل يحمل أحدهما
 فباع الآخران غاب عن
 بصره فهو ضامن (قلت) فعلى
 هذا ينبغي أن يضمن في المسئلة
 التي مرت ان غاب الجار من
 بصره ثم هلك (رجل) استأجر
 حمارا يذهب به الى موضع
 معلوم فاتبعه في الطريق
 لوصاف لم يفت الى ذلك
 فان هذه الاموص وذهبوا
 بالجار ان كان الماس
 يسلكون ذلك الطريق مع
 اذا تلعب بدوابهم وأولهم
 فلا ضمان والادوية
 (وفي) فتاوى قامى خان
 استأجر دابة أو عبدا فان
 مؤنه الردي بعد الفراغ على
 صاحب العبد والدابة (وكذا)
 مؤنه الردي المهر من تكون
 على الراهن ومؤنه رد الوديعة
 تكون على صاحبها ومؤنه
 رد المستعار تكون على

أعلاه بعيد ما يبرر لان المردود لم يكر شهادته ولا على حديثه الشهادة بعد زوال العوارض بخلاف ما اذا
 شهد الفاسق في حادثة فردت لفسقه ثم أعادها بعد التوبة لا تقبل لان المردود كل شهادة لان الفاسق أهل
 الشهادة عندما وكذا القدي اذا شهد على ذي أو حربي مستأمن فردت لفسقه في دينه ثم أعادها بعد الاسلام لان
 له شهادة على نفسه فكان المردود وشهادة وكذا المدود في القذف اذا ردت شهادته في حادثة ثم أعادها بعد
 التوبة وكذا اذا شهد في حادثة فردت ثم ارتد والى ياذبه ثم أسلم ثم أعادها لا تقبل لما بينا من أن الشرع أبطل
 أهلية شهادته على التأيد بقوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا بخلاف الذي اذا حلف في قذف ثم شهد
 فردت شهادته ثم أعادها بعد الاسلام حيث قيل لانه خص من هذا النص بالاجماع وأحد الزوجين
 اذا شهد له احبه فردت فأعادها بعد الابانة لا تقبل لان المردود كان شهادة
(فصل) قال في فتاوى صاعد حدة العدة أن يكونوا أحرار عقلاء بالغين غير مرتكبين كبيرة ولا
 معمرين على وغير ذلك يظهر منهم كذب قال العلم اوى ما أوعد الله عليه بالنار وقال غيره ما يتعلق الحد أو
 الزجر به وفي فتاوى أبي الفتح شرط العدة أن يعتب بالادوار المستنعة ومبه يتقطة ولا يصحكون ساهو
 القالب له ليهضم دم أيضا والعدالة هي تراصته في الامن تحت على ملازمة التقوى واجتناب الكبار وتوفي
 الامانة والتعالي عن الرذائل المباحة وقال بعضهم المراد به الاعتدال في الاحوال الذي تنوذلك بأن
 يكون ظاهرا الامانة عفيفا عن الخبائث متوقفا عن الماس ثم بعد من الريب أمر فاق الرضا والغضب
(الثاني في وائع القبول) **(القسم الاول)** **(م)** يكثرته وادمو يتعذر صره ولكثرة كرمته ما يتعذر منه كل وصف أو فعل مناف
 للعدالة أو له روية أو ادما كتمان فعل الداحشة وما أشبهها من الكثرة والاصرار على الصغيرة تصيرها
 كبيرة فونه ان يدعى دلم القضاء بالجوم فاذا ادعاه واشتهر به وأكل المال به سقطت شهادته وقد أطل
 العلماء الكلام على هذه المسئلة فمن جلت أن المتجم اذا كان مؤمنا بالله ويوجب لمقر بان النجوم
 واختلافها في الملوحة والعروب لا ما يبر لها في شيء ما يحدث في العالم وان الله عز وجل هو الفاعل لذلك
 كله الا انه جعل له أدلة على ما جازاه الله عز وجل حكمه فان يرتج من اعتهده ويؤدب عليه أبا حنيفة

المستعير ومؤنه الرد المصوب تكون على العاصب (وكذا) مؤنه الرد البيع به ما عدا هذا المعنى على القابض (استأجر) مكاربا يكتف
 أو سالا يعمل له طه ما في طريق كذا في طريقا آخر يسلك كما ليس فذلك لا يبرهن قالوا هذا اذا كان الطريقان متقاربين أما اذا
 كان بينهما مائة أو ثلث في الطول والقصر والسهولة والصعوبة فيصمن (ودكر) في الاستأجر لاهل قرية وله من مرعى حلتف بالاشجار
 لا كونه النظر الى كل بقرة صاعقة بقره لا يضمن (ولو) مررت بقرة على فطرة فزحلت رجاها في ثقب الفطرة فأنكسرت أو دغلت في ماء عميق
 والبقار لا يعلم فليس بها من اذا أمكن سقوطها (وفي النخيرة) أهل موضع حرت العادة ينهم ان البقار اذا دخل السرح في السكك أرسل كل
 بقرة في سكة صاحبها ولم يل الرائي كذلك فصاعقة بقرة أو شاة قبل أن يصل الى صاحبها لا ضمان عليه لان المعروف كالشروط
(فيمن الجار من) **(رجل)** استأجر حمارا فان سرق من الخيل شيء لا ضمان عليه لانه يحفظ لا يواب فقط أما الاموال فهي في يد
 أربابها في البيوت (وروى) عن أحمد بن محمد القاضي في سارق يسرق من الخواتم في السوق فتقبيلها وتوسر من منته انه ضامن لانه في معنى
 الاجير المشتهل لانه يملكها ويحافظ عليها وانه سارق من رعيته فكل ادبار وهو ذلك (روى) الفقيه أبو جعفر والفقيه أبو بكر

رحمه الله تعالى المار من أجير من الدين إذا ذهب المالون لأن الأموال مخلوقة في البيوت وفي يده لا أنها وهو العج وهو مال الله
 وانتار الفقيه أبو جعفر أنه يضمن ما كان خارج السوق ولا يضمن ما كان داخل السوق (وذكر) في التجريد الدلال والناس أجير مستقر
 حتى لو ضاع شيء من يدهما من غير صفة فلا ضمان عليهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى (ضمنان الحال) (ولو) استأجر رجلا لا يعمل له دن
 خل فغروا نكسر يضمن لأنه لو لم يملكه وهذا إذا نكسر في وسط الطريق أما إذا سعى من رأسه أو رقه فخرج به لهما انتهى إلى المكان المشروط
 ثم أسكر المثل في الأجر ولا ضمان عليه لأنه حين انتهى إلى المكان المشروط لم يبق الجمل مضمونا عليه (وفي) المتق ولو استأجر رجلا لا يعمل له
 رقا من يمين فغله صاحب المال ليضعه على رأس الحال فوقه وتغرق الرق لا يضمن الحال لأنه لم يسلم إليه السمن فان السمن في يده صاحبه
 بعد ولا ضمان على الحال بدون التسليم (وذكر) في نوازل ابن سحابة رحمه الله تعالى ولو جده ثم وضعه في بعض الطريق ثم أراد رفعه فاستعان
 برب الرق فغره صاحبه ليضعه على رأس الحال فوقه وتغرق فالحال ضامن لأنه صار في ضمانه حين جده (٨٣) ولم يبرأ منه بعد لأنه لم يسلمه إلى

صاحبه (وفي) التخيير إذا
 سرق المتاع من رأس الحال
 ورب المتاع معه لا يضمن
 وإن لم يكن صاحبه مع
 لا يضمن أيضا عند أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى خلافا
 له (وإذا) اقتطع جبل
 الحال وسقط الجمل ضمن
 الحال بالاتفاق (ضمنان
 المكاري) (ذكر) في
 التخيير لو عثر الدابة
 المستأجرة من سوق المكاري
 فسقط الجمل وسقط المتاع
 وصاحب المتاع راكب
 على الدابة لا يضمن الأجير
 بخلاف ما إذا عثر الدابة
 المستأجرة وسقط المتاع
 وهلك وصاحب المتاع
 يسير معنطف الدابة فان
 الأجير يضمن لأن الهلاك
 حصل من جنابة يعومحل
 العمل مسلم إليه (وفي)

بكف صريح عن اعتقاده ويتوب عنه لأن ذلك بدعي يخرج بهما فتسقا امامته وشهادته ولا يعمل
 لمسلم أن يصدق على شيء مما يقول ولا يصح أن يجتمع في قلبه مؤمن تصديقه مع قول الله تعالى قل لا يعلم من
 في السموات والارض الا الله وقوله تعالى عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدا الا من ارتضى من رسول
 وغير ذلك من الآيات والأحاديث ومنه شهادة أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الجاهلية والجماعة
 والعبيد وهو في المصنفين غير عذر بجماعة وإن تركها متأولا بأن الإمام صاحب بدعة قبل لأنه يعتد بدنيته لا
 بتخرم دأله ومنه مصر الجروبيهما وكرا عذاره ممن يبيعها ومنه لا يبيكم فرائض الوضوء والصلاة ومنه
 من سافر واحتاج إلى التيمم فلم يحسنه ومن ترك ما استغنى وجوبه بالامر المطلق لا تقبل شهادته على
 قول من يرى أن قضية الامر المطلق عن الوقت الوجوب على الفور وتقبل على قول من يرى أنه على التراخي
 من شرح القبر يدوم المذهب بالطبور ومن يبيع الحمام وبطيرهن وقيل من يبيع الحمام ولا يبيع برهن
 تقبل لأن تعبيره لا يخلو عن مطابقة عورات الناس وهي حرمة ومنه من اعتاد دخول الحمام بلا ترولانه
 كشف العورة وهو حرام ومنه شهادة المعنى والباحثة والقول بالرفاه ومن يخرق ثوبه في مجلس السماع
 وقيل لا يخرق بالقول من غير محبة منه شهادة الاقل إذا ترك الختان بغيره يروى من أكل في السوق
 بين أيدي الناس ذكر الكرخي ومنه من مشى في السوق في سراويل لا يقص منه ومنه من سول على
 الطريق ومنه من صارع الأحداث في الجمع لأن هذه أمور مستشفعة من داد لمالولى القضاء لم يقبل
 شهادة من سلب أمه في الثقة ومنه الفرار من الزحف وان فر الامام من الزحف ان يعرف من المثلين ومنه
 جمل الرجل أكلهم قصر الصلاة إذا كان من أهل السفر ومنه قبول وائر العمال المضروب على أيديهم
 وكذا دمان لا كل منهم بخلاف ما يفتقر بخلاف قبول جوار الخلفاء من يرضى منهم ومن لا يرضى وقد
 قبلها جماعة من العلماء أصل الغضل ومنه العمية وهو أن يعض الرجل الرجل لأنه من بني فلان أو من
 قبيلة كذا ومنه النجاسة والحياطة والرثوة ومنه شهادة بائع الاكفال لا تقبل قبل هذا إذا نصد ذلك
 العمل لأنه جئت بيقني الموت والطاعون أما إذا كان يبيع الثياب هكذا وبشرى منه لكفن تجوز شهادته
 من المحيط ومنه سكونه عن شيء من حقوق الله تعالى مثل حق عبده أو أمته يراهما الكار وطلاق امرأة

فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى مكارم كرايس انسان فاستقبله الموصى بمرح الكرايس وذهب بالخارجة قال ان كان يعلم انه لو لم يطرح
 الكرايس أخذوا الكرايس والجارية فلا ضمان عليه لأنه لم يترك الخلقاء مع القدرة عليه (ضمنان الساج) (وفي) فتاوى
 الفضلي رحمه الله تعالى إذا دفع إلى نساج عرا لينسجه كرا ما فدفعه النساج إلى آخر ان يصبه فسر من ذلك الاخران كان أجير الاول فلا
 ضمان على واحد منهما وإن لم يكن أجير الاول وكان أجيرا يضمن لان خلاف ولا يضمن الاخر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومنه ما وجدهما
 الله تعالى يضمن وهو ظاهر المودع إذا دفع الوديعة إلى أجني يبرأ من مال الكاهن فاعندهما صاحب الوديعة يضمن أي ما شاعوه عند أبي حنيفة رحمه
 الله تعالى يضمن الاول وليس له أن يضمن الثاني (قال) صاحب التخيير وهو على قياس ما ذكره القدروري ان كل ما اشترط عليه العمل به
 ليس له ان يستعمل غير موافقا لايضمن اذا كان الاخر أجير الاول فيما اذا كان أطلق له العمل أما إذا اشترط عليه التمسك بنفسه يضمن
 بالدفع إلى الاخر وان كان أجيرا (إذا) قاله صاحب التوب في نساج ذهب بالثوب إلى منزله حتى إذا وجعته من الجماعة سرت إلى منزله فوافي ذلك
 أجير فانحس التوبيعين يدان في التوب قال الفقيه أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى ان كان المالك قد دفع الثوب إلى صاحبه أو مكنه من الانتفاع

لأنه من حيث المبدأ لا يكون التوبى إلا بغيره فلو كان التوبى بغيره لكان التوبى بغيره على وجهه لا بد من
 لا يضمن الحائل وتكون أخرى على صاحب التوبى ولو منع الحائل بالاجرة قبل الدفع لكان التوبى بغيره على وجهه لا بد من
 في فتاوى قاضي خان رحمه الله تعالى (وفي العمادى) الحائل والقصار والصباغ ولكل صانع له أن يترك العين احتباس ما استوجروا على العمل
 فيه حتى يأخذوا الاجرة ولو ملك في يده بعد الجبس لا يضمن منه شيء حيث تفرقه الله تعالى ولا أجر له بل لا المفقود عليه قبل التسليم (حائل)
 هل بالاجر فتعلق الاجرة ليأخذه وأبى الحائل أن يدفع حتى يأخذ الاجرة فتفرق من مده صاحبه لا ضمان على الحائل وان تفرق من مدهما
 على الحائل نصف الضمان (إذا) خالف الحائل في الدفع مان أمره أن يبيع أو يستأجر أو يبيع أو يأمره أن يبيع موقعا
 فبيعه فبيعتا أو على العكس ففي الأصول كلاهما صاحب العزل بالخيار ان شاء ترك التوبى على النسخ وضمنه غزلا مثل غزله وان شاء أخذ
 التوبى وأعطاه الاجر المسمى لا يرد في (٨٤) الزيادة ولا ينقص في القصد لانه مترع في الزيادة وفي القصد نقصان العمل (وذكر)

صاحب الخبر هذه المسئلة
 هكذا قال اختلاف المشايخ
 هل يعلية المسمى أو أجر
 المثل قال بعضهم بعلية أجر
 المثل على كل حال لا يجاوز به
 ما مسمى وقال بعضهم بعلية
 ما مسمى إذا أتت ذ التوب
 ورعى بالعيب وان أخذ
 التوب ولم يرض بالعيب
 بعلية أحوال على كل حال
 لا يجاوز به المسمى

(صحيحان الخطاط)

(رجل) قال الخطاط انظر
 الى هذا التوب قال كفى في
 قضاة قطع به درهم ونحوه
 فقال الخطاط نعم وقطعه ثم
 قال به درهم وقطعه لا يكفي
 ضمن الخطاط قيمة التوب
 لانه انما اذن له بالعصا بشرط
 الكفاية (ولو) قال الخطاط
 انظر أتكفي في قيمته فقال
 الخطاط نعم يكفي فقال
 صاحب التوب اطعته فطاعه

بري زوجها مقيمة بها ولا يقوم بذلك وليس له أن يترك سكوتها في الحرمة المطلقة بخمسة أيام من غير عذر
 انظر التنية وهو حكم في بعض القضاة عبد الجبار وشرف الائمة المسمى وركن الضياع لو شهدوا به ستة أشهر
 باقرار الزوج بالطلاق الثلاث لا تقبل اذا كانوا عليين بشههم عيش الا زواج وان كان تأخيرهم لعذر قبل
 ومنه ما حكاه من شرح الزيادات مان من امرأة وورثته شهدوا بالشهادة كان أقرب بحر متاحل صحتة ولم
 يشهدوا بذلك حال حياته لا تقبل اذا كانت هذه المرأة مع هذا الرجل وسكوتها لانهم فسقوا وشهادة
 الفاسق لا تقبل (القسم الثاني) من وانع قبول الشهادة ما يمنع على جهة وهو رد الشهادة مع بقا العدة وله
 أسباب الاول التعذر فلرقد ذكره التغل في صفات الزهاد وانه يشترط في الشاهد أن يكون محترزا يؤمن
 عليه التصديق وقد يكون الحبر الفاضل ضعيفا لا يؤمن عليه الغفلة وأن يلبس عليه فاذا كان كذلك لم يجر
 لإمامة قبول شهادته السبب الثاني ان يجرد نفسه منعة أو يدفع عنها مضرة وأصله ان كل شهادة جرت عنفنا
 أو دفعت عن عرما لم تقبل لانها تمسك في صحة الكذب وشهادة المتهم محدودة لقوله عليه الصلاة والسلام
 لا تشهدوا بقتلهم مثال الجر شهادة المستأجر لا تجزى بالشأور والمستعبر له من الاستعارة لا تقبل لانه يجزى
 نفسه عندهما لانه يظهر معنى الملك لنفسه وهو ملك الاتفايع قال أبو حنيفة في الجرد ولا يفتى القاضي ان يجزى
 شهادة الاجر لا يستأجر ولا يستأجر من موثقال المدع شاة في يد رجل قال لا تجزى بجهاد بينهما فاقام
 رجل شاهدين أحدهما الذابح أن ذا اليد في صباه لا تقبل شهادة الذابح لانه يدفع عن نفسه
 فخر ما لان الذابح ان لم يكن عالما بكون الامر غاصبا وقت الذبح فتى اختيار المشهود له من الذابح يرجع بما
 صمى على الامر متى بازت شهادته فيكون دافعا فخر ما وان كان عالما بكون الامر غاصبا لم يكن له حق
 الرجوع لكن المنة هو له خيار التهمين يمين أي ما شاع في الخبير نوع تخفيف لا ذابح لانه رجعا
 لا يختار المشهود له من المنة كان دافعا عرما معنى من الخطاط (مسئلة) ثلاثة نفر قتلوا رجلا عدا
 شهيدا ثمان لو اشد على الولي انه تدعى عنه قال محمد بن جابر لانهم شهداء على رجل فخرهما وقال أبو يوسف
 هو ماطل لانهم ما يحران به الشهادة الى أطمعهم ما هو مقوط القصاص ماوا نقلابه ما لا ينفوا الولي
 عن أحدهما من المتي (مسئلة) رجل له على أربعة نفر مال وابتس كل واحد منهم كفيلة على صاحبه

فإذا هو لا يكفي لا يضمن الخطاط شيئا لانه أدب بالقطع علة (وان) قال الخطاط نعم فقال صاحب التوب فاقطعه وقال اقطع
 اذن فطاعه كان ضامنا اذا كان لا يكفي لانه علق ذلك الادن بالنسرة (وفي) الخبر رجل دفع الى خطاط كرباسا بالخطاط فبصا خطاطه قيصا
 تاسدا وعلم صاحب التوب بالفساد وابسه ليس له أن يضمنه لابل ليس يكون رصا بالافساد (قال) ويعلم من هذه المسئلة كبر من المماثل (وفي
 المتقي) اذا دفع الى خطاط ثوبا قال اقطع حتى يصيب القدم أو اجل كخمسه أشبار وعرضه كذا فجاء به ناقصا قال ان كان قد راصبع وعوه
 فليس بشيء وان كان أكثر منه فله أن يضمنه (صحيحان القصار) (القصار) اذا لبس ثوب القصار ثم رزعه مضاع بصدده لا يضمن (وفي)
 العيون ولو دفع الى قصار ثوبا بقصره بدادق جعل الله اربعة ما يستبان برب التوب على دقة فتفرق التوب قال محمد بن حنبل رحمه الله تعالى
 اذا لم يعلم من أين ما تفرق فالقصار على القصار لانه في بدو ثوبه أبو حنبل رحمه الله تعالى به من القصار نصف القيمة (وروى) ابن سماعة عن محمد
 بن حنبل رحمه الله تعالى انه يجب على الضمان في القصار حتى يعلم انه تفرق من دفع صاحبه وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ينبغي أن لا يضمن
 انه صار له ما لم يعلم ان تفرق من دفعه بدادق ان بدادق الجير ان تفرق بدادق منه ما يضمنه صاحب القصار اذا لم تفرق التوب هل يسقط من الاجر

قد اودى نفسه من قبل المالك في الحياض من ممتص الامعان الاجير ان ائتمن بالاستاجر لم يتقل فعل المبدأ اجر الى الاجير من يسير جميع
 الاجر وكذلك لو باع صاحب الثوب وخاط بعض الثوب في يد الخياط او نسج بعض ثوبه في يد النسيج فانه يسقط من الاجر بمحضته لان
 الاعانة لا تجري في الاجارة بخلاف المضاربة فان الاعانة تجري فيها (وفي النخبة) لو طفق القصار الثوب فرتبه حوله فغرق لضمان عليه
 عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لان الهلاك لم يكن من فعله وعندهما يضمن لان هذا مما يمكن الاحتراز عنه (تليذ) القصار أو أجيره الخاص
 اذا اودى ثوبه بالامر الاستاذ أو الصراج فوكت شرارة على ثوب القصار فلا ضمان على الاجير وانما الضمان على استاذ ذلك وان لم يكن من ثياب
 القصار ضمن الاجير (ومن) محمد رحمه الله تعالى اذا ادخل القصار سرايا في ساقوته فاحترق به ثوب غيره بغيره فله ضمن لان هذا مما يمكن
 الاحتراز عنه في الجاهل وانما لا يضمن في الحريق الغالب الذي لا يمكن الطفاؤه وهذا اقواها ما قام عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يضمن ما هلك
 بغيره منه (استفتيت) أغتصب عار عن القصار اذا شرط عليه أن يفرغ اليوم من العمل فلم يفرغ (٨٥) وذلك في الغدر هل يضمن أولا أجابوا

نعم يضمن (ولو) اشتغافا
 في الشرط وعدمه فينبغي
 أن يكون القول للقصار لانه
 مكر للشرط (ثم) اذا شرط
 عليه أن يفرغ اليوم أو
 نحوه من العمل ولم يفرغ
 فيه ونصره بعد أيام هل
 يجب الاجرة قال صاحب
 الفصول ككنتوافقة
 الفتوى وينبغي أن لا يجب
 الاجرة لانه لم يبق عقد
 الاجارة بدليل وجوب
 الضمان على قدر الهلاك
 اهـ (ضمن المباع) (رجل)
 دفع الى صباغ
 ابرسمه بالسبغ بكذا ثم
 قال للمباع لا تصبغ ابرسمي
 ورد على ذلك ولم يدفع ثم
 هلك لم يضمن الصباغ لان
 الاجارة صحت والمستاجر
 لا يمكن من فسخ الاجارة
 بهير وما صاحبه الا بهذر

فشهدا ثمان انه قد اراه من المال قال محمد بن جابر وقال أبو يوسف ومالك (مسئلة) شهدا ثمان
 على رجل انه قال أ يكمل طاق امرأته فهو جائز وقال امرأته ما يكمل طاقها فهو جائز والزوج لم
 يجعدهم تجز شهادتهم ما لانهم شركاء في الوكالة فاذا اشتركا في الوكالة لم أقبل شهادتهما ببعضهما لبعض فيها
 (مسئلة) ادعى على رجل دين بعد وفاته وباتر كتوفاع بدينه قضى القاضي بدينه ثم شهد المقضى له بالدين
 لو رثته الميت بمح على رجل كان لا يبرم لا تجوز شهادته لانه لا يبرم منه الشهادة له بنفسه فمما وانه
 يتعاقب حقه بهذا المال الكلي من الميعاد (مسئلة) رجل مات وترك أربع بنين وترك ألف درهم
 فاقسموها بينهم جدهما ميتا مائة ومائة فطلب حقهما شهدا ثمان من الورثة ان التركة ألف درهم وشهد
 اثنان ان التركة ألف درهم فشهادة الاثنين لا تنبى على الالف لا قبل لانهم ما يدعيان عن أنفسهما الزيادة التي
 حصلت في أيديهما بشهادة الاثنين الا تخبر فيصير ذلك تهمة في دفع المشاركة (فرع) ولو شهد
 اثنان ان فلانا أوصى بثلث ماله للفلان وثلثا الميت والميت ابن الشاهد جاز وثلث كماله على عندهما وعد
 أبي يوسف على نفسه ولو شهد انه أوصى لهذا الحي والميت بألف درهم لم يجز احتج أبو يوسف انه اذا لم يعلم
 موت الميت منها فقد قصد بان يوصي للميت بنصف الثلث فلا يجوز ما يجب جميعه للميت والموصى لم يقصد
 ذلك بخلاف الاقرار فان اقر بالدين جاز والميت بجزائه على حصلت له شهادة موجبة للتركة فاذا
 لم تجز في حق أحدهما لم تجز في حق الآخر وهما يقولان ان الوصية موجبة للميت والميت أدخله معه على وجه
 الشركة والميت لا تثبت به مراجعة فهو جاز ما عدا ما حكمه في الحي بجميع وصيته (مسئلة) وتجاوز
 شهادتهما لا يخفى لا يجب وأختله لان التهمة بينهما متصفة لظاهرهما والظاهر انهما اتفقا على ما اتفقا عليه من الاملاك بينهما
 وقيل لو ارضاع ولام للراة وأبها أولادها لانه ليس بينهما اتفقا على الاملاك والقران الحليسة على
 الميسل والكذب وكفى الحيا لا تقبل شهادة قرب الدين لدونه اذا كان مفسدا ونقل شمس الاثمة الخواني
 عن والمصاحب الحيا تقبل شهادة قرب الدين لدونه وان كان مفسدا في شرح الجامع للعتاير وب الدين اذا
 شهد لدونه مدمونه بمال لا تقبل لتعلق حقه بالتركة وكذلك الموصى له بالف مرسده أو بشئ بعينه لا تقبل
 لانه يزاد به محل وصيته أو لامة عينه (فرع) وهو لا مال له يدق لصديقه بتره وامما تنع اذا كانت

في حق حكم المصدق بدينه المستاجر ومن حكم هذا العقد ان تكون العين امانة في يد الاجير فلا يضمنه بالهلاك في يده الا بالتقصير ولم يوجد
 (وفي فتاوى) قاضي خان امره بجلاليه ببيع ثوبه بالزعران أو بالبقم فصبغه بصبغ من جنى آخر كان لب الثوب أن يضمنه بقيمة ثوبه أيضا
 ويترك الثوب عليه وان شاء أخذ الثوب وأعطاه مثل أجره لا يجاوز به ما سمي (واذا) اختلف المباع ورب الثوب فقال رب الثوب أمرتك
 أن تصبغه بصبغ وقال المباع أمرتني أن أصبغه بصبغ رب الثوب فقال رب الثوب بصبغ عيني اهـ (ضمن الغلاف والوراق) (في)
 النخبة رجل دفع الى رجل معصا ليعمل فيه ودفع الغلاف معه أو دفع سيفا الى صيقل ليصقله ودفع النمد اليه أيضا فغرق لا يضمن الغلاف
 لانه في الغلاف مودع لأجير والمودع لا يضمن الاما جنت يده (وفي) شرح القنوري من محمد رحمه الله تعالى انه قال يضمن المصنف والغلاف
 والسيف والغمد لان السيف لا يستغنى عن الغمد والمصنف عن الغلاف فصارا كشي واحد (وان) أملا ما المصنف بعمله غلافا أو سكتا
 لم يعمل له انصافا فضاء المصنف أو السكين لم يضمن لانه استأجر على ايقاع العمل في غيرهما الا انهما ليسا ببيع في ذلك العين (قال)
 العمادى صاحب الفصول لو فوا بجدي رحمه الله تعالى دفع معهما الوراق ليملأه فاسقريه وأخذ المصنف من ذلك يضمن أجاب نعم (بال)

في نظام الدين ووجه الله تعالى وهو أحييت أنه لا يضمن بمعدا على ظاهر النقصان المودع إذا سأل بالوديعة لا يضمن ولا يقال أنه مودع بأجر
 فيضمن لأنه ليس بمعدد حتى يضمن عليه مكان العقد لمعدداً ولا بالوديعة بأجر أو يضمن لأنه يضمن مكان العقد بالخطأ وهو تمام الأمر بالخطأ
 مقصوداً وإنما أمر بالخطأ حينئذ الاستتجار وفي الإجابة يعتبر مكان العقد كذا ما في صحتها (ضمنان الفصاء) (في تناوي) ظهر
 الدين وجه الله تعالى ليس على الفصاء والبراع والجمام ضمان السراية إذا لم يقطعوا زيادة على القدر المأذون فيه فإن شرط على هؤلاء
 العمل السليم دون الساري لا يصح الشرط لأنه ليس في وسعهم ذلك ولو شرط على الفصاء العمل على أن لا يسري يصح لأنه في وسعهم (وسئل)
 صاحب الخطأ عن رجل فصد بمائة تركت حتى ماتت من ميلان الدم قال يجب عليه القصاص (ضمنان الجسائي) (في التفسير) رجل دخل
 الحمام وقال لصاحب الحمام أخطأ الثياب فخرج لم يجد ثيابه فان قال صاحب الحمام إن غير مرقعها وهو يراهم يظن أنه يرفع ثياب نفسه فهو
 مئامن لأنه ترك الخطأ حيث لم يمع القاصد (٨٦) وهو يراه وان قال في رأيت شخصاً قد رجع ثيابه إلا أني ظننت أن الرابع أنت فلا ضمان

الصدقة متناهية حيث تثبت لكل واحد من مابسوطه يدي مال الآخر وتسلم إذا لم تكن متناهية لأنها
 لا توجب إطلاق التصرف لكل واحد منهما في مال صاحبه من ثمر التبريد السبب الثالث ولا تقبل
 شهادة العدو على عدوه إن كان غير عدل وإن كان عدلاً قبلت هو الصحيح انظر القنية وتقبل
 شرطها أن تكون العداوة في أمر ديني من مال أو حد أو منصب أو خصام وما في معنى ذلك بخلاف
 الدينية إلا أن يؤدي إلى إمرأه الذي من العاصي المعادي للمسلمين غضب عليه وهو مرقعاً لأن ذلك ترجعاً
 وراثاً للشخص السبب الرابع الحرص على تحصيل الشهادة وأدائها وتبطلها أما العمل فهي شهادة
 الاستغفال وأما ما روى على الأدلة فيل أن يبدأ بالشهادة قبل طلب صاحبها وهو حاضر والحق
 ما في معنى القنية عن شرح الزيادات وتقبل والبعض العاصي وقال المصنف لا تقبل وعليه الأصح أكثر
 وينبغي أن يعلم صاحبها إن علم بأنه غير عالم بما أو ما لو كانت في حقوق الله فلا تقبل المبادرة وأما
 ما روى على أنه وله وهو أن يحلف على صحة شهادته إذا أدانها ذلك فادح فيها لأن المي دأى بل التعبد
 وشدة الحرص على نقودها قال بعضهم إلا أن يكون الشاهد من حلة العوام فأنهم يتدبحون في
 ذلك حديث أن يصدروا ما لم يقر يسهة دل على التعبد وكذا لو خاصم الشاهد المشهود عليه فإن
 ذلك دأى بل على التعبد وذلك موجب لافتقاره إلى من يشهد له بحصة ما حاد في هذا أن كان غير
 عدل وإن كان عدلاً قبلت من الواجبات إذا صحت كذا في حق آدمي فإن كان في حق الله فقد تقدم
 الحكم

عليه لأنه لم يصر تاركاً الخطأ
 لما ظن أن الرابع هو (وان)
 مرقعاً وهو لا يعلم فلا ضمان
 عليه إن لم يذهب عن ذلك
 الموضع ولم يضيح (رجل)
 مثل سماناً وقال له ادعني
 من أمم ثيابي فأشار إلي
 إلى موضع بوضع ثيابه ودخل
 الحمام ثم خرج رجل وودع
 الثياب ولم يمه الجاساس
 أنه ظنه صاحب الثياب ممن
 الجاساس لأنه استعطف وصدق
 مرقعاً الخطأ وهذا قول
 من لا وأب سر الدوي
 وجه الله تعالى وطأ أبو
 الله وجه الله تعالى قال
 لا على الخاد والاول
 (رجل) رجل عابته
 ما بأوبال الجاساس أو ما بها
 وقال مالك إن لها وذهب
 لما رجع لم يجد ثيابه فقال
 ما صاحب الحمام إن صاحبك
 قد أخرج ثيابك ليس يا ولم

(العصل الخامس) بما ينبغي له أن يشهد به في تحصيل الشهادة وأدائها مما يبرح فيه العطاء
 (والتمهل) أعلم أنه ينبغي التيقن والتحفظ من العقل في الشهادة والساعة التي جرت بها إعادة وقد شاهدنا
 من أحوال بعض اليهود من قلة الضبط وعص الحق ما وردهم ذلك موارد منكرة ويظنون أنهم على
 سوا ما قبل اقتداء من بعضهم بمسألة بعض على غير علم باقتداء ولا أصل باقتداء واعتيد ذلك حتى وقع
 الابتكار على من أمكر عليهم ومنشئ من ذلك إلى موانع من ذلك الاسترسال في تقييد الشهادة على معرفه
 اليهود على ذلك إنما يصح به حصوله مرة واحدة من الأسماء معاولاً يكتفي في ذلك بمعرفة العين به أن يعرف

بذلك صاحب من الخائن لأن قوله أمر أن يشهدا معاً فاداً أنه أله إلى مريض الرضا قد أجابه إلى ما خطت مزار المشهود
 في طوره من الخلق من (إياه) من العاصي (العمل) (في الوقت) (قال) أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يروى لك الواقع
 في الوقت إلا أن يحكم به إذا كم أو يلقه بوجهه فيقول إذا كنت قد دوت شاري على كذا (قال) أبو يوسف رحمه الله يروى لك مجرد القول
 (وقال) جرجة الله تعالى يروى لي لوقف وليا ويسأله كذا في الهداية (وفي) جامع التناوي الوعد عند الإمام وجه الله تعالى
 على تداوي (في) رجة لا يروى وهو ما لا يروى في عهد كثرنا المصحة (وفي) وجه لا يروى في طاهر الرواية وهو ما لا يروى في مرض
 مرته وهو كالمصر الاله (وروى) الطحاوي رحمه الله تعالى أنه كلما ضاع إلى ما بعد موته (والثالث) أن يد كثرنا المصحة لوقف في حياته
 في يده... (في) بان يقول أو ميت به لا يروى له أو رضى عنه أو قول جملت مدي هذا وقد انصد موته بعد وفاتي على كذا أو
 يروى بوجهه ليدعها إلى كذا في وزن الثلث يارم (وعندهما) الرقب جائز لا يروى في عهد مرقعاً دون هذه التكايفات (قال صاحب)
 لا يجمع ويأتمر به في حق المتري على قوله والمتر لم يصدق قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في هذا لا تروى المروية من النبي

على الله عليه وسلم والعبادة وتعلم الناس وكان أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول أول ما يقول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا تكلمنا بجمع 'رود'
 الرشيد ورواى أوفى الله ابقيلدينقوا حمار جمع وأقبح لزوم الوقوف قال يفتى حديث عمر وهو ما روى ابن عمر عن أبيه أنه تعالى
 عنه كانته أرض تدعى نخع فقال عمر يا رسول الله انى استقلت ما لا وهو عندى نفيس أنا فصدقته فقال عليه الله لا والله السلام تصدق يا صلح
 لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولكن توقف عنه على المساكين قال أبو يوسف رحمه الله تعالى فلهذا رجعت فلو انخ هذا أما بشفقة فوجه الله تعالى
 لرجع (قلت) ذكر الرازى في سامعه انه لا حجة لهم في ذلك على الامام رحمه الله تعالى فانه تبنى الزوم لا الصفة في المذهب الصريح والوجود لا يال
 على الروم وابن سلم انه لا يصح عدم الصفة غير مستغرق لا فراجل يصح المضاف والمحكوم يحوز له لا يحوز أن يكون الوقوف الموقوف من
 تلك الاراد محقق كيف يصح الطعن على سيد التابعين بانه لم يشاهد الا وقفا في الحرمين مع انه حج حجاز وحسين تحت ولى فيها العصابة وبذلك
 حكما بانه من التابعين الذين اتبعوهم باحسان الى يوم الدين وصلى الله تعالى عليهم ورضوا (٨٧) هذه فاني ساع الطعن بعدم الوقوف مع
 ذلك الكوف انتهى (ولو)

وقف في مرض موته قال
 النماوى رحمه الله تعالى في
 بئر الوصية او ما روى
 والصحيح انه لا يلزم عند اد
 من مترجماته ان لا ي
 في الموضع كوصف وهو
 لا يجوز لو ارب دون وارث
 وهما يولد الا انه يصح
 من التثنية التي في القصة
 يفتى من جميع المال
 (وقوف) الشاع حار له
 أبي يوسف رحمه الله تعالى
 وقال في رد المحتار
 لا يجوز (ولا يورث) وهو
 ما يفتى في رد المحتار
 حنفية وفى رد المحتار
 انه تعالى انه يجوز ان
 ما يفتى في رد المحتار
 المتولات كالناس والاش
 والقوم والمشار والحاز
 واهل القدر والارجل

المشهود عليه به ولا يعرف اسمه ولا نسيب فقلنا ان ذلك يختلف من وجوه ما دعى الجائر ان يحدده فيسمى
 له باسم غيره ما يوجب عليه حارة ولا يشعر بذلك وقد تناول المدة فيسمى عبيد اليهود عليه أو يحكم عليه
 بتلك الشهادته في غيبته يكون قد يسمى المشهود عليه باسم ذلك العاتب فيقيم البيعة على العاتب ويحكم
 وهو لا يشعر واما المشهود على معرفته بالعين وغير ذلك من الوجوه مما قساده طاهر وصريح مستقيم
 فليست هذه هي المعرفة المقصودة في هذا الباب بل يجب عليه مع ذلك معرفة الاسم الذي يفتى به من ان
 يعرف انه فلان بن فلان أو ما نسب به ذلك مما يزيل له الاثر في ذلك أو يحذف ولا يكتفى بمعرفة اسم خاص دون
 معرفته تامه أو ما يقوم مقامه في التعريف وهو الاختصاص وقد استحب بعضهم ان يرد اسم الجد لانه أضيق
 وأبهى لما تنوفى من اشتراك الاسماء في المسمى وأبى لان التعريف بما علمت به كرا لا يفتى به لا لافلا
 يوسف قال عنهم وكذلك لو عرف الاسم دون العين كقولهم كان يسمى برجل مشهور ولم يفتى على عبيد فقلنا
 هذا فلان ولم يفتى بعدد تقرير الإيجاب العلم به لا يفتى على تعدي الشهادته في الأمر في غير هذه الشهادة الاسم
 عنده بكل ذلك علما وتلبس والوهم فيمكن فلا بد من معرفة الأمرين في بيان الاسم والابن قال بعض
 العلماء ومن لا يعرف نسبه ولا يشهد الا على به وهو الصحيح لا يفتى ان يضع الرجل اسم غيره على ابيه أو
 بالمعكس ونحو ذلك أن يردد على رجل يسمى فلان بن فلان أو بخالقه مرة أو مرتين فلا يجعل بالشهادة
 بأمره حتى يحصل من التردد واشتراك عيبه في نفسه من الناس وروايتهم عليه ما يقع عليه المعرفة
 التي لا يثبت فيها وهذا كبر غلط فيسأل الجهور ولا يشهد على متبعة حتى يكسف وجهه باليه بما عدا الاداء
 قال بعض المشايخ يصح منه التعريف قال أبو يوسف رحمه الله لا يجوز الشهادة على امرأة دالم يعرفها حتى يشهد عنده
 جماعة وقال أبو يوسف رحمه الله لا يجوز الشهادة لان الشهادة على المجهول باطله اطر الميما
 ولا يشهد على عبيد أمزعت ان انت زيد حتى يشهد عند مشاهد ان انت زيد اذا جاءها عبيد فلا بد من
 تعريها بذلك النسب ولو قالوا انى الهادة وكلب القاصي الى القاصي انما هاداة بنت فلان انما يفتى بحزمت
 نسائهم الى اذها وهي القبيلة الحاصفة والغخذ من القبائل الست كذا في العاج اطر الهاداة في هذا
 الحبل ومن ذلك أن يابى الزيلان لا يعرف الا أحدهما فيشهد ما في بفت من هذا ويشير اليه بولايد كرا

والمصاحف ويحد ذلك (وعن) نصير بن يحيى رحمه الله تعالى انه يجوز وفي الكسب الحاشا لها بالمصنف وهذا مع لان كل واحد من الذين
 ائمه ما فعلوا امر اعتوا كرضاء الامصار على قولهم بدمه الله (وفي الرازى) وقف البناء بدون الارض لم يحوز به لال رجما ته اعاني وهو
 الصبح قال وعمل أعفوا لورم على خلافه (وقف) الكردار بدون الارض لا يجوز كوقف البناء لا أرض (والكردار) فارى معرب ودر
 كالبنا والاسجار (وادا) كان أصل القرية وقفا على جهة قرية منى عليها رجل بناء وقف بناءها على جهة قرية أخرى انه القوا به واما ان
 انا على جهة القرية التي كانت البقية وقفا ما يجوز بالاجماع وصير وقفا على القرية هذا هو الذي استقر عليه داوى أئمة دار
 (غرم) شهرة ووقفها على غرمها في أرض على كنه يجوز وقفها على أرض وانها بدون أصلها لا يجوز ان كانت في أرض وقوفة
 وقفها على ذلك الجوز على الساع وان وقفها على جهة أخرى على الخلاف المذكور في وقف الباع ولا يجوز وقف الباع في أرض على
 اجارة اه (وفي البذائع) ولو وقف اشجارا فانه ما يفتى أن لا يجوز لانه وقف المنقول في الاسم ان يجوز ان يفتى في ذلك وما رآ
 املون عنه (وفي رواية) من (وقال) العسلاء قد سيع شرف الدين فاهم رحمه الله تعالى على هذا اذا جرى ان يفتى في ذلك وما رآ

ما يريهم من يرى انما هو يريهم مما كان جعله من قبله الصالحة ومن رآه فلان من قبله الصالحة على ما جعله من
 ان يتبعه بعد ذلك ومن قبله فلان شيئا كان جعله من قبله بعد ذلك زيادة حتى رأى من آخره فلان من هذه الصالحة بعد ذلك اعادته فيها
 ومن ادخله فلان في هذه الصالحة بعد ذلك انما هو يريهم مما كان جعله من قبله في جميع ذلك كما رأى من قبله من قبله
 ما كان حيا رأيا بعد رأى ومثبتة بعد مثبته مطلقه ذلك غير محظور وعليه فيه فيكونه تغير ذلك أبدا كلما رأى فلان هذا كان ذلك
 مطلقا ويكون الوقف جائزا (قلت) في قولنا اذا اشترط الواقف هذا من وقفا فيه شيئا مما كان اشترطه قال يكون جائزا على الحالة
 التي يكون عليها يوم حدث عليه حدث الموت وكذلك ان لم يحدث فيه شيئا مما كان اشترطه حتى مات قال هو جائز على ما سئل عليه (قلت) فهل
 لو فيه أولوية في هذه المدقة من ذلك قال لا يكون لولي هذه المدقة شيئا مما كان اشترطه الواقف (قلت) في قولنا ان كان الواقف اشترط
 هذه الاشياء لانسائها كان حيا قال اشترطه ذلك جائزا والشروط ما نقلنا اشترطه ذلك (٩١) (قلت) أرايت لو واقف اذا اشترط في

الوقف أن له أن يقضي من
 غلته فإنه قال ذلك جائز وكذلك
 ان قال ان حدث علي حادث
 الموت وعلى دين بدئي من غلته
 هذا الوقف يتضاءل على من
 الدين نادى قضى ديني كانت
 غلته هذا الوقف جائز على
 ما سئل ما قال ذلك جائز (وفي
 البرازي) رجل وقف مائة درهما
 ثم باعها وكتب للقاضي
 شهادته في صلح البيع وكتب
 في الصلح باع فلان بن فلان
 مائة درهما أو كان كتب وأمر
 البائع بالبيع لا يكون حكم
 ببيعة البيع وقض الوقف
 (ولو) كتب باع يباع بها
 جائزا كان حكم ببيعة البيع
 وبطلان الوقف (وإذا)
 أطلق المالك وأجاز بيع
 وقف غير مجهول ان أطلق
 ذلك الوارث كان حكم ببيعة
 بيع الوقف وان أطلقه لغير
 الوارث لا يكون ذلك نفعا

هو كمل اوحصة والمالك في أي موضع وتساؤه من الثمن
 (فصل) اذا كتب الشاهد في شهادته أشهد على اقرار القرين بما في هذا الكتاب فذلك غلته منه
 لأنه قد يقر بما فيه غير المجهين فيه فلا ينبغي ان يقول أشهد على اقرارهما بما نسب اليهما لان تلك شهادة
 باقصة وقوله على اقرارهما اشارة الى انهم منكرين وانما يناول في حقهما انهما المسميان في هذا الكتاب
 وانما ما معروفان عندهم ويحتمل انه لا يعرفهما فيجب ان يقول أشهد على المجهين أو المذكورين لتكون
 شهادته غلته فان أتى بما تقدم ذكره فلما كره فلما كره ان يستفسره عن الشهود عليهما بما كانا غير معروفين
 عند الشاهد
 (فصل) اذا طالب من ذلك كرمعا به بقبض الثمن في ادعاء الشهادة فالزمهم باحضار الثمن ووزنه
 وتقديم ما عليه منى يكون موافقا لما ذكر في الكتاب فذا صحت ذلك قلت البائع على فري ما يك هذا
 الكتاب ووقف على ما فيه وأشهد عليك بجميع ما فيه وبعد اذا كان مستقبلا عليهم ما كتب عليه
 والا فلا تشهد عليه حتى تفهم مقاصد الكتاب ثم تقول للمشتري في ذلك وتشهد على اقراره بأنه تسلم
 ما اشترى وان اشترط عليه عيب منهم على ذلك
 (فصل) اذا ذهبت الى الشهادة في النكاح وكانت الشهادة على التعريف وحضاتك ونية تريد
 زوالها فتسأل الولي عن اسمه ونسبه وما هو من الزوجة وما اسمها ونسبها وتظهر النسب بينهما في الكتاب
 ولا تضع شهادتك بأنه ولي حتى يصح ذلك عندك
 (فصل) تجنب أن تشهد بغير غائب بغير من عرفك فقد يكون باعنه ذلك بلا غائبه ووقوف
 به منه ويعونه ثم يقدم فتكون قصيدة وتجنب ان تعرف صفة ما عرفك به العوام ومن لا يضبط ما يقول
 (فصل) اذا سئل عما لا يدركه فقل ما أذكر ولا تقل ما كان ذلك فالتك قد ذكره فتقول قد
 ذكرته ولو قلت ما كان ذلك ثم ذكرته وشهدت به كنت قد انقضت ما عليه أولا وان أمسكت عن الشهادة
 كنت ما تروما مضط هذا المني فانه ما في أشياء كثيرة
 (فصل) تجنب الشهادة على شواخص لم تصح عدالتهم فربما جعلت شهادتك على شهادته تعدى لانه

الوقف (أما) اذ ابيع الوقف وحكم ببيعة فاض كل حكم بطلان الوقف (وفي العمادي) رجل هو أو موصلا بغيره وقف أن يبنى وقف
 على هذه المدرسة فتري شرائط رجل آخر الفقراء وحكم فاض ببيعة أفتى القاضي الامام صدر الدين السري ان هذا الوقف غير صحيح
 معاذ بان هذا الوقف في وجود الموقوف عليه وأفتى غير من أهل زمانه ببيعة هذا الوقف وهو الصحيح فانه ذكر في النوازل رجل وقف أرضه
 على أولاد فلان وحمل آخره الفقراء واما من ائتمن أولادها الوقف جائز وتكون الغلة للفقراء فان حدث فلان أولاد يصرف ما يحدث من الغلة
 من المستأمن الى أولاد فلان وإذا كان هذا في الوقف الى الأولاد فلهما يكون حكم ذلك بالطريق الأولى وتصرف الغلة الى الفقراء فإذا بنيت
 المدرسة يصرف اليها في المستقبل (وفي) الملحقات من محرم ما قلته تعالى اذ انشأ الوقف ابطاله ولم يتيسر له الحكم بان لم يصادف ما لا يجوز أن
 يكتب في صلح الوقف انه قضى به فاض من قضاء المسألي وان لم يكن قضى بذلك فاض لان التصرف وقع صحيحا لكن القاضي أن يبطله والكتاب
 به هذه الكتابة بمنع القاضي من الابطال فلم يكن به بأس (وفي الوراء الحى) رجل وقف مائة على أولاده وأولاده أبدا ما تأسا واوله أولاد
 أولادهم بينهم بالسوية لا تدخل الذكور على الانثى لانه أوجب الحق لهم على السواء وأولاد البنات هل يدخلون في ذلك ذكر انهم

يحتلون كثر في كذا الرواية أنهم لا يدخلون (وكذا) لو كان الوقف وصية والتوى على ظاهر الرواية لأن أولاد البنات ليسوا بأولاد
 أولادهم متصرفون إلى الأب لا إلى الأم (وفي القصة) الأوقاف يضار أصل العلماء لا يعرف من الواقف شيء غير ذلك فليقيم أن يفضل البعض
 ويحرم البعض إن لم يكن الوقف على قوم يحسون (وكذا) الوقف على الذين يحتلون إلى هذه المدرسة أو على متعلمي هذه المدرسة أو على
 طلابها يجوز للقيم أن يفضل البعض ويحرم البعض إن لم يبين الواقف قدر ما يملك على كل واحد (الأوقاف) المطلقة على الفقهاء ترجع فيها
 بالخطبة أم بالفضل قال الورع رحمه الله تعالى ترجع فيها بالخطبة وقال الباقر رحمه الله تعالى بالفضل (قال) العلماء ترجأوا ويقول
 الباقر نأخذ قال وكان أبو بكر رضي الله تعالى عنه يسوي بين الناس في العلم ما من بيت المال وكان هرير بن الخطاب رضي الله تعالى عنه يعطيهم
 على قدر الحاجة والعفة والفضل والاندفاع فله عرف زماننا أحسن في اعتبار الأمور الثلاثة وإن كان في أحدهما فضل مع أصل حاجته وجنته
 يرجح على من هو أقل فضلا (٩٢) وإن كان ذلك أخرج وأصف فهو المعلوم من فرض الواقفين في زماننا (استخلف) الإمام في المسجد خباثة

(فصل في أحكام كاتب الوثائق) وينبغي أن يكون فيه من الأوصاف ما تذكر وهو أن يكون
 حسن الصفاة قليل الخلق عالما بالأمور الشرعية عارفا بما يحتاج إليه من الحساب والقسم الشرعية
 متعلما بالامانة سالكا طرق الدماء والعدالة ذات لاف في سلك الفضلاء ما شيا على نهج العلمة الاجلاء فهو
 مناعف بالية شريفة وضاعة تليق بصفته تحتوي على ضبط أمور الناس على القوانين الشرعية وحفظ دماء
 المسلمين وأموالهم والاطلاع على أسرارهم وأحوالهم ومجالسة الملوك والاطلاع على أمورهم وبغير
 هذه الصناعة لا ينال أحد ذلك ولا يسلط هذا المسلك وقال بعضهم لا ينبغي أن يتعصب لكاتب الوثائق إلا
 العلماء العدل ولا يكتب الكسب بين الناس إلا عارفا عدلا في نفسه مأمونا على ما يكتبه لقوله تعالى
 ولا يكتب بينكم كتاب بالعدل وأمان لا يحسن وجوه الكتابة ولا يقف على فقه الوثيقة فلا ينبغي أن يمكن
 من الانتصاب لذلك إلا في سعة على الناس كثير من معاملتهم وكذلك إذا كان عالما بوجوه الكتابة وآلاته
 منهم في دية فلا ينبغي تركه من ذلك وإن كان لا يضع اسمه بشهادة في ما يكتب لأن مثل هذا يعلم الناس
 وجوه الشر والفساد ويطلعهم على كثير من المسائل لتوجهها لا لشهادتها فكثيرا ما يأتى الناس اليوم يستقرون
 في قوارل من المعاملات لروية والشاركة القاسدة والآنكسة المفسوخة ويحوزون ذلك مما لا يجوز فإذا صرهم
 من ذلك أهل الديانة أتوا إلى مثل هؤلاء ففروا لظلماتها وتعميلها بالعبارة التي ظاهرها الجواز وهي
 منتمية على صريح القصد فضلوها وتجاوزا عمالا كثير من الناس على التهاون بتعدد السلام والباعث في
 طرق الحرام وسبيل العلم الذين طلبوا أي حيلة قلب يتقلبون
 (فصل) وفيه إلى الزينة في أحكام الحسبة لا حد من موسى الخوي المسمى الشافعي فيما يتعلق
 الوثائق مما لا يخالف وأما مذهب أبي حنيفة قال إذا كتب الوثائق كتابا بعد البسملة بكسر الميم
 واسمه وأبى وجد موافق موتة ثم عن أبي حنيفة ومحمد رحمه الله أن ذكر الجرد من تمام التعريف
 ثم بكسر تيمانه ومناعته وسكنه وسليبه إن لم يكن يعرفه فإن كان يعرفه فكتب وشهود هذا الكتاب به
 عارفون وله محققون وكذلك يفعل في اسم القرعة ثم تؤرخ بكتبه باليوم والشهر والسنة فالظاهر
 الكتاب من كتابه استوعب وفرأه ويرأى فاطمري ينبغي أن يميز في خطه بين السبعة وتسعة وإن كان فيه

ليوم فيه زمان غيبته
 لا يسحق الخليفة من أوقات
 الأمانة شيئا إن كان الإمام
 أم أكثر السنة (وفي)
 فتاوى قاضي خان إذا عرض
 للإمام أو له وذن عدو
 منعه من المباشرة مدة ستة
 أشهر فلا يتولى أن يعزله
 ويول غيره وإن كان له عزول
 نائب (وفي القصة) قال
 العلماء ترجأوا في العلم
 الفتي أخذ فله الامامة (وقال)
 شرف الأئمة امام أشد فله
 السنة ثم مات قبل تمام السنة
 وهي في يده فهو لورثته
 (إمام) أم شهرا واستوفى
 غلة السنة ثم تعصب أهل الحلة
 أئمة آخر ليس لهم أن يستردوا
 ما أخذوا (وكذا) لو انتقل
 بغيره (وفي المبحث) أخذ
 الإمام الغلة وقت الادراك
 ثم انتقل لا ترد منه حصة

مات من السنة كالفاء إذا مات وقد اندثر ورق السنة وجعل للإمام كل حصة ما بقي من السنة إن كان فقيرا وهكذا الحكم في طبقة العلم
 في المدارس بمعنى إذا كان العطاء مسانم فمأخذة المتعلم وقرة العينة ثم تزل المدرسة (رجل) قال أرمني هذه صدقة موفقة عز وجل أبدا
 على وجوه سماها على أن لا يتهاى جاني وهدوا إلى فصل ولدي بالذات بآثر (قلت) إن كان أولاده في الفضل سواء قال يكون أكبرهم
 إنا (قلت) فإن قال على أن تكون ولاية هذا الوقف الافر لا فضل من ولدي فأي أفضلهم أن يقبل ذلك قال تكون الولاية إلى الذي يليه
 (قلت) وكذلك إن تولى ذلك أفضلهم ثم قال تكون الولاية إلى الذي يليه (قلت) فإن كان أفضلهم غير موضع لولاية هذه الصدقة قال
 يعمل القاضي رجل يقوم به (قلت) فإن صار به ذلك منهم من يبلغ أتمامه قال ترد ولاية هذا الوقف إليه (قلت) فإن قال على أن ولاية هذا
 الصدقة إلى الأفضل فالأفضل من ولده وقوله أفضلهم ثم صار في ولد من هو أفضل من الذي تولاهما قال تكون ولايتها إلى الذي صار
 أفضل من الذي تولاهما الأول اهكذا وقت الحصار (وفي البرازي) إذا مات المتولى والواقف حي فالرأي في النصب إلى الواقف لا إلى
 الحياكم وإن كان الواقف إلى ربه لا إلى أباكم وإن كان رأيكم في الواقف إلى أباكم لا إلى رأيكم في الواقف إلى ربه لا إلى أباكم

حقيقة فهو من يملكه كما ان له عليه ان لا يورثه الا في يوم القيمة (وفي الاصل) الخ لم لا يصح التبرع من اهل البيت
 مادام في اهل بيت الواقف من يصلح لذلك فاذا لم يجد فيهم من يصلح وامسب من غيرهم ثم وجد فيهم من يصلح صرنا عنه الى من يصلح من اهل بيت
 الواقف (وقف) ولم يشترط الولاية لنفسه ولا لغيره قال هلال رحمه الله تعالى الولاية اليه وقال قوم لا تثبت الولاية بشرط لنفسه (قال) مشايخنا
 الاشبه ان يكون هذا قول محمد رحمه الله تعالى لان التسليم لما كان شرطاً منه وبه تم قطع ولايته قال ابو الياقوت بالتسليم الى المتولي تنقطع
 ولايته عند عدم ملائكة منزل المتولي اذ لم يشترط حال الوقف ولا الولاية العزل لنفسه (وقال) ابو يوسف عليك شرط اول بشرط (واذا) كان الواقف
 غير مأمور وقد شرط الولاية لنفسه بغيره الخ كما من الولاية ويترع منه (وكذا) لو اجتمع عنده من غلة الوقف ما يكفي العمارة والوقف محتاج
 اليها وامتنع الواقف منها بامر الخ كما بالعمارة فان فعل ولا يترع منه (وان) كان شرطاً ان لا يترع منه احد فالشرط باطل لمخالفة الشرع
 اذ الخ كما ناطر لمصلحة الوقف فان كان في ترعه مصلحة يجب عليه اخراجه دفعا للضرر عن الوقف (٩٢) (وقف) واشهد وكتب الملك وقرئ

عليه وقفه وقفاً صحيحاً ثم قال
 وقفت بشرط ان الولاية
 به متى شئت لكن الكاتب
 لم يكتبه ولم اعلم به ان كان
 فصحا يعرف اللغة التي كتب
 به الملك وقرئ عليه لا يقبل
 قوله وان كان اعلم به
 لا يعرف اللغة التي كتب بها
 الملك يقبل قوله وان شردوا
 انه قرئ عليه لمعنه وفهم كل
 ما به لا يقبل قوله ايضا
 (وكذا) في البيع والاحارة
 اذا قال البائع والاتجار
 اعلم الكتاب في صلح البيع
 والاجارة (شرط) ان لا
 يوافقوا واليه فان اخرجوه
 خارج عن الولاية اولاً يدعيها
 مسافاة فان فعل فهو خارج
 عن الولاية ودلائل يكون
 واليه او شرط وقال من مازع
 في هذه الصدقة متوليا او
 ظالم مازع متوليا في ابطال
 هذه الصدقة فهو خارج عن

ما قدرهم كتب بعد واحد ويبنى ان يذ كر نصها فان كانت ألفا كتب واحدة وكر نصها دفعا
 للبس وان كانت خمسة آلاف زاد فيها لاما فيصيرها الا لثلاث مئة فتصير خمسين ألفا ويحترز
 بذكر التنصيف عما يمكن الزيادة فيه كالخمسة عشر تصير خمسة وعشرين والسبعين والثلثمائة فاذ لم يذ كر
 الكاتب النصف من المبلغ فينبغي للشهود ان يذ كر والمبلغ في شهادتهم ان لا يدخل عليهم الشكل لو طرأ
 في الكتاب تغيير وتبديل وقد تقدم شي من ذلك وان وقع في الكتاب اصلاح او الحاق به مصلية وعلى محله
 في الكتاب ويبنى ان يكمل اسطر المكتوب بجهتها لا يعلق في آخر السطر ما يفسد بعض احكام
 المكتوب او يفسده كما لو كان في آخر سطره لا وجعل الزيادة في الوقف المذكور وفي اول السطر الذي
 يليه يذ كر في آخر السطر درجة امكن ان يعلق فيها الخمسة ثم لا يذ كر في الوقف عند من لا يرى ذلك
 جازوا ما أشبه ذلك فان اتفق في آخر السطر فرجة لتسع الكلمة التي يريد كتابتها لمولها وكثرة حروفها ما
 يسد تلك الفرجة بتكرار تلك الكلمة التي وقف عليها او كتب فيها صرنا او صدادا ودائرة مفتوحة
 ونحو ذلك مما يشغل به تلك الفرجة لا يمكن اصلاحها بما يخالف المكتوب وان ترك فرجة في السطر
 الاخير كتب فيها حسبنا الله ونعم الوكيل او الحمد لله مستغفر الله كراهته فاذ لم يذ كر في السطر
 في المكتوب ان يكتب في تلك الفرجة وان كتب في ورقة من اوصال كتب بعلامته على كل وصل وكتب
 مسددا او مال في آخر المكتوب وبعضهم يكتب بعد اسطر المكتوب كما في الكتاب الحكمي وان كان
 المكتوب نبيذ كرها وكر عدتها وانما تنقطة

(فصل) واذا حضر عند الموت رجل وامرأة وادعيا انهما مازوجان بعدد صحيح وان المكتوب الذي
 بينهما عدم ويقصدان تجريد كتاب الصداق فان كانا غير يسين طرئين فالقول قواهما وان رأيته تركهما
 وان كان قد دوماهما مع رقة يعلمون انهما مازوجان فليكتب امرهما وينبغي ان يسأل كل واحد من
 الزوجين بانقر ادمو بمقتضىهما في المسئلة بما يزيل عنه الرية والادفعهما منه وان كانا بائنين فلا يكتب لهما
 حتى يصح عنده انهما مازوجان
 (فصل) واذا حضر رجل بانقراده او مع امرأته وكر انها زوجة وانه يقصد ما لاقها وليس معها

هذه الصدقة يجوز شرطه ويعمل على حسب ما شرطه الواقف (قيم) الوقف اطلق من ماله في الوقف ليرجع في غلته الرجوع ان شرطه والا فلا
 (وكذا) الوصفي في مال الميت لكن لو ادعى ذلك لا يكون القول قوله (اشترى) بمال الوقف دارا ثم باعها بجوز (ان) وجد من ضالتي فله على ان
 اتصدق بل رضى هذه على ابن السبيل فوجدها بجوز ان يقف أرضه على من يجوز له وضع الزكاة فيه ولا يجوز له دفعه كلفه لان
 هذا ان يقره بغير ما يحب الله تعالى وان وقف على وادعيا مازوجان (ان) متمن مرضى هذا مرضى وقف فبرأس مرضه هو باع أرضه جازوان
 ما من مرضه هذا لا ترون وقفا وتعلق الوقف بالشرط لا يجمع (ولو) قال اذا مت فاجعلوا أرضي هذه وقفام بجوز كلوا قال ان دخلت الدار
 فارضى وقف لا يجوز ولو قال ان دخلت فاجعلوا أرضي وقفه بجوز (وقال) السرخسي والقنوري تعليق الوقف بالشرط جائز (وذ كر) في وقف
 ان تصاف قال أرضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى على الناس ادم اوعلى اهل بيتي بعد ابد فاذا اقرضوا على المساكين او العريان
 او الزمنى فالوقف باطل (وذ كر) في موضع آخر قال الفقيه له ساكن لا الهما (ولو) وقف على قراءة القرآن والقراءة فالوقف باطل (وذ كر)
 هلال الوقف على الزمنى والمنقطعين صحيح وقال المشايخ الوقف على معلم المسجد الذي يعلم القرآن غير صحيح وجعل صحيح لان المقر عايب فيهم (قال)

فإنه في هذا الوقت على طلبه علمه وولان الفقر عليهم فكان لا يتم بطلبه على الخلق (فإنه في هذا الوقت على طلبه علمه وولان الفقر عليهم فكان لا يتم بطلبه على الخلق) فقص على الفقراء الحاجة فالوقف معهم يحسون أم لا (وقوله) يحسون إشارة إلى أن التأيد ليس بشرط ومضى ذكر مصر في استوى فيه الغنى والفقير كانوا يحسون مع طريق التخليص كانوا لا يحسون فهو باطل الآن يكون في الغنى ما يدل على الحاجة كاليتامى فيقتدان كانوا يحسون فالأغنياء والفقراء سواءون لا يحسون فالوقف معهم ويصرف إلى فقرائهم لا إلى أغنيائهم (وكذا) لو وقف على الزنى فهو على فقرائهم (ولو) وقف على أصحاب الحديث لا يدخل فيهم شافعي المذهب إذا لم يكن في طلب الحديث يدخل الخنق كل في طلبه أولاً (وذكر) بكر أن الوقف على أمر ما يدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى أهل بيته يجوزون كان لا يجوز الصدقة عليهم (وفي) الفتاوى أنه لا يجوز ولا يصبر وقتا لعدم جواز صرف الصدقة لغيره لكن في جواز الوقف وصدقة النفل عليهم روايتان (الوقف) على الصوفية لا يجوز وقال شمس الاعتية جواز (وأخرج) الإمام على السعدي رواية من وقف الخصاص أنه لا يجوز على الصوفية والعريان فرجع

السكل إلى جوابه اه كلام البرازي (وفي) وقف الخصاص يعزل الناظر بالجنون الملبس إذا دام من طلاق عام أقبل ولو عاد إليه عقله وبرأه من عقله عاد إليه (فزع في اجرة) الوقف والدعوى فيه والشهادة عليه) (وفي) المبيع المتولى إذا آثر الوقف سنين علامة بأجر مثله يظفر أن كان الواقف اشترط أن لا يؤجر أكثر من سنة لا يجوز لأن شرط الواقف يجب مراعاته ولا يتجاوز شرطه وإن لم يشترط ذلك قال المتقدمون من مشايخنا أنه يجوز ذلك لأن الواقف موقوف الأمر إلى المتولى قبل المتولى ماله الواقف والواقف أن يؤجر سنين كثير فكان من يقوم مقامه (وقال) الآخرون من مشايخنا لا يجوز أكثر من سنة واحدة لأنه لو جاز ذلك يخاف على الوقف أن يتخذ ملكا لا يرضى مدة ذلك وليد منه درس في الرقصة ثم يبيع الملكية منه وصافي زمانه لئلا القلة المتعبة مستحقة كذا (وكان) الشيخ الامام أبو طحان الكبير رحمه الله تعالى يحجز الأباريق الضياع ثلاث سنين لأنه لا يرغب في أقل من ذلك ولا يجزى غير الضياع أكثر من سنة واحدة إذا كانت الصلة في الضياع في عدم جواز اجرة ثلاث سنين أو في غير الضياع جواز اجرة أكثر من سنة واحدة فهو أمر يختلف باختلاف الموضع والزمان ودرجات الفتوى وكذلك المزارعة والمعاينة (والوجه) في تجميع الأجرة العارية في الوقف أن بعدة متوامة أجرة كل سنة على سنة بأكثر من ثلاثين سنة ثلاثين مقدر لكل عقد على سنة من غير أن يكون بعضها شرطاً في العقد فيكون العقد الأول لازماً لأنه لا يجوز إلا في غير لازم لأنه صافي إلى المستقبل (وذكر) شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أن الأجرة المضاعفة لازمة في إحدى الروايتين وهو الصحيح وذكره بهذه الرواية في غير موضع فالدرك من هذه المسئلة عندى في صحة لأن من لم يجز الأجرة العارية في الوقف إنما يجوز صيانة الوقف من البطالان لأن الأجرة العارية في الوقف لا يجوز إلا في غير موضع فالدرك من هذه المسئلة عندى في صحة لأن من لم يجز الأجرة العارية في الوقف إنما يجوز صيانة الوقف من البطالان

السكل إلى جوابه اه كلام البرازي (وفي) وقف الخصاص يعزل الناظر بالجنون الملبس إذا دام من طلاق عام أقبل ولو عاد إليه عقله وبرأه من عقله عاد إليه (فزع في اجرة) الوقف والدعوى فيه والشهادة عليه) (وفي) المبيع المتولى إذا آثر الوقف سنين علامة بأجر مثله يظفر أن كان الواقف اشترط أن لا يؤجر أكثر من سنة لا يجوز لأن شرط الواقف يجب مراعاته ولا يتجاوز شرطه وإن لم يشترط ذلك قال المتقدمون من مشايخنا أنه يجوز ذلك لأن الواقف موقوف الأمر إلى المتولى قبل المتولى ماله الواقف والواقف أن يؤجر سنين كثير فكان من يقوم مقامه (وقال) الآخرون من مشايخنا لا يجوز أكثر من سنة واحدة لأنه لو جاز ذلك يخاف على الوقف أن يتخذ ملكا لا يرضى مدة ذلك وليد منه درس في الرقصة ثم يبيع الملكية منه وصافي زمانه لئلا القلة المتعبة مستحقة كذا (وكان) الشيخ الامام أبو طحان الكبير رحمه الله تعالى يحجز الأباريق الضياع ثلاث سنين لأنه لا يرغب في أقل من ذلك ولا يجزى غير الضياع أكثر من سنة واحدة إذا كانت الصلة في الضياع في عدم جواز اجرة ثلاث سنين أو في غير الضياع جواز اجرة أكثر من سنة واحدة فهو أمر يختلف باختلاف الموضع والزمان ودرجات الفتوى وكذلك المزارعة والمعاينة (والوجه) في تجميع الأجرة العارية في الوقف أن بعدة متوامة أجرة كل سنة على سنة بأكثر من ثلاثين سنة ثلاثين مقدر لكل عقد على سنة من غير أن يكون بعضها شرطاً في العقد فيكون العقد الأول لازماً لأنه لا يجوز إلا في غير لازم لأنه صافي إلى المستقبل (وذكر) شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أن الأجرة المضاعفة لازمة في إحدى الروايتين وهو الصحيح وذكره بهذه الرواية في غير موضع فالدرك من هذه المسئلة عندى في صحة لأن من لم يجز الأجرة العارية في الوقف إنما يجوز صيانة الوقف من البطالان لأن الأجرة العارية في الوقف لا يجوز إلا في غير موضع فالدرك من هذه المسئلة عندى في صحة لأن من لم يجز الأجرة العارية في الوقف إنما يجوز صيانة الوقف من البطالان

فإنه في هذا الوقت على طلبه علمه وولان الفقر عليهم فكان لا يتم بطلبه على الخلق (فإنه في هذا الوقت على طلبه علمه وولان الفقر عليهم فكان لا يتم بطلبه على الخلق) فقص على الفقراء الحاجة فالوقف معهم يحسون أم لا (وقوله) يحسون إشارة إلى أن التأيد ليس بشرط ومضى ذكر مصر في استوى فيه الغنى والفقير كانوا يحسون مع طريق التخليص كانوا لا يحسون فهو باطل الآن يكون في الغنى ما يدل على الحاجة كاليتامى فيقتدان كانوا يحسون فالأغنياء والفقراء سواءون لا يحسون فالوقف معهم ويصرف إلى فقرائهم لا إلى أغنيائهم (وكذا) لو وقف على الزنى فهو على فقرائهم (ولو) وقف على أصحاب الحديث لا يدخل فيهم شافعي المذهب إذا لم يكن في طلب الحديث يدخل الخنق كل في طلبه أولاً (وذكر) بكر أن الوقف على أمر ما يدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى أهل بيته يجوزون كان لا يجوز الصدقة عليهم (وفي) الفتاوى أنه لا يجوز ولا يصبر وقتا لعدم جواز صرف الصدقة لغيره لكن في جواز الوقف وصدقة النفل عليهم روايتان (الوقف) على الصوفية لا يجوز وقال شمس الاعتية جواز (وأخرج) الإمام على السعدي رواية من وقف الخصاص أنه لا يجوز على الصوفية والعريان فرجع

يوامن للهرة على الوقف في حق هذا المعنى لا فرق بين أن تكون الاجارة مفقودة بعد واحد بين أن تكون مفقودة من ثمة مفقودة (هذا)
هو الحكم في الاجارة الطويلة في الاوقات فاما الاجارة الطويلة في الاوقات والاملاك فستأتي في فصل الاجارات ان شاء الله تعالى (ولا يجوز
اجارة الوقف الا باجر المثل ولا تنقض ان رادت الاجارة كثيرا لغيره لان المعنى في اجر المثل وقت المقدور وقت العقد كان المعنى اجر المثل ولا
معتبر لما بعده لان تلك حالات لا تضبط (وفي العمادى) استأجر من موقوفه من المتولى مدة باجر المثل وبنى عليها باذن المتولى فلما مضت المدة
زاد آخر على اجر تلك المدة المدة المستقبلة فرضى صاحب السكنى بتلك الزيادة هل هو أولى قال كانت واقعة الغتوى اجيب نعم انه أولى
واقعه أعلم (وفي) شرح الطحاوى اذا كانت الارض وقفا استأجرها من المتولى مدة طويلة فانه ينظر ان كان السعر يحاله لم يزد ولم ينقص عما كان
وقت العقد فانه يجوز وان غلا اجر مثلها فانه يفسخ ذلك العقد ويحتاج الى عقد جديد ويحدد ان العقد على ما زداد ثانيا (وكذلك) لو استأجرها
باجر مملوكة الى سنة للمضى من المدة نصف السنة غلامها وزاد اجر مثلها فانه يفسخ (٩٥) ذلك العقد فيما بقي من المدة وفيه شبهة منى

من المذهب المسمى بقدره
وبعد ذلك عودا العقد ثانيا
على أسرة معلومة (وليس)
الموقوف عليه اذا لم يكن
متوليا على الوقف ولا تابيا
من جهة القاضى ان يوجد
لانه لا يملك ذلك وانما يملك
الملك دون العين والتصرف
بالاجارة الى من له الولاية في
ذلك (اذا) آخر المتولى أو
بابه ثم مات لم يفسخ الاجارة
بمره لانه كالموكل من
الموقوف عليه وكون الموكل
لا وجب مفسخ عقوده (وفي)
وقف الحصار اذا آجر
الواقف الارض من غيره
من الاجر شيئا قال في الاجارة
جائزة (قلت) فله ان يفسخ
الاجر ويترك في الوجوه
التي سئل بها قال لا (قلت)
قال قد قبضت الاجر من
الاستاجر ودفعته الى هؤلاء
القوم الذين وثقت ذلك

ذلك وجاء الكتاب على ما اتفق معه عليه فهي اجارة مخصصة ويجوز بما اتفق عليه من قليل أو كثير ما لم يكن
المكتوب به مضطر الى الكاتب اما أن يكون ذلك مقصودا عليه واما لانه لا يوجد في ذلك الموضع غيره ممن
يقوم بذلك فالأولى حيثما السامحة ولا يرفع على الناس فوق ما يستحق لما علم من ضرورته ثم السامحة فعل
فهى جرحه في حقه لانه قد تعين عليه القيام بذلك من غير اصرار اما ان لم يوافق الكاتب المكتوب به على شيء
فهمنا نظر وعلى هذا الوجه غلب كتابات الناس اليوم لان الموثقين يتطهرون عن ذكر ذلك من باب الحياء
والمرواة ولولا يتزولوا نزل أهل الحرف والصنائع في المكاسبة والمساحة وهذا فرض حسن ومذهب جليل
ان كان فاعل ذلك يقنع بما أصلى على عمله بعد اكمله ولم يفسد منه من المساحة حيثما هو أقمع حالما
لوا بدأ المشارة وهذا النوع لا يسمى اجارة حقيقة لان ما عاوض به مجهول عند الكاتب لان عطاء الناس
مختلف بحسب اقدارهم وبلغ مروا ثم وليس ذلك من الكاتب على سبيل الهبة المطلقة لانه لا ردا او حصة
على عمله وان يثاب على ذلك فعمله يحول على طلب الثواب من المكتوب به بحسب ما أدته مروا الى السامحة على
طريق المكاملة لا على طريق المكاسبة والمساحة وذلك أصله من الثواب فاذا ثبت هذا فان أعطاه
المكتوب به اجرة المثل أو أكثر لزمه القبول وان أعطاه أقل فالكاتب يخير بين القبول واسترجاع ما عمل
كما يكون ذلك في هبة الثواب الا أن يكون قد تعلق بذلك حق المكتوب به لا يمكن معه استرجاع الكتاب
لكونه تضمن شهادة الشهود أو ثبت فيه حق فيكون ذلك ثوبا ويجبر كل واحد منهما على اجر المثل كما يفعل
في حبة الثواب

(فصل) في القاضى أخذ الاجرة على كتب العجلان والمحضر وغيرهما من الوثائق اذ يجب عليه ما يقضى
وابصال الحق الى أهله لا الكذب ولو كان انما يطيبه لو أخذ ما يجوز أن يفسد به حاله في الملتقى للقاضى أن
يأخذ ما يجوز له به أخذه وما قيل في كل ألف مائة دراهم لا قوله ولا يلقى ذلك بالفتح وأى مائة
الكاتب في كثرة الثمن وانما أجر مثله بقدر مستغنى عنه ويحذر عمله في مائة أيضا ككذلك وثاب على اجر
باجر كثير في مستغنى عنه

(فصل) واما اجرة العجل على من تعب خيل على المدعى اذ به احياءه فانه عليه وقيل على المدعى عليه

عليهم ووجد القرم قبض ذلك قال قال قول موله ولا تثنى عليه (قلت) وكذلك ان قال قبضته وضاع منى أو سرق قال قال قول موله في ذلك (وفي)
القبض على الوقف الناحى اذا آجر الواقف أو قيمه أو وصى الواقف أو القاضى أو أمينه ثم قال قد قبضت الغرامة اذ فرقها على الموقوفين
طهم وأسكر قال قول موله مع عينه (الواقف) اذا آجر الارض الموقوفة من آية أو من ابنه أو عبده أو من مكانه قال أبو بكر الحنابلة أما
مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان الاجارة لا تجوز من أحد هؤلاء وأما مذهب أبي يوسف رحمه الله تعالى فان الاجارة من آية وانه مما يترقوا
من بعد تركه فان الاجارة لا تجوز (وفي العمادى) المدعى في دار الوقف على متولى الوقف يجوز اما العاضى لو أمر انسايا بان يؤجر دار
الوقف مساهرة في وليس بحكم لانه وكيل من القاضى بالاستغلال وليس بما ذون في الخصومة فلا يصح من صومته اذا كان ما أدوا منهم من جهة
القاضى والمأذون في الاستغلال ليس بمتولى والمتولى من يلى التصرف في الوقف (وكذا) لاهم المدعى على كذا الوقف غير الوقف (وكذا)
على فله دار الوقف وغير الوقف اذا ثبت انه أكل أو غلة دار (ادعى) المدعى له ثم ادعى انه وقف الصحيح من الجواب ان كانت دعوى الوقف
ببعض التوافيق لا بد من اقراره في المادة ينفى اليه باعتبار ولاية التصرف والامانة على وكيل اذا ادعى المدعى له دار

وكذا في المصروفات قبل ولا يكون متنازعا (ولو ادعى الدار ملكا لنفسه ثم ادعى انهما وقفان فلان على مستند كذا لا يقع دعوى الوقف
 لتناقض (وجعل) باع دارا ثم ادعى اني كنت وقفها او قال وقف على لاصح هذا الدعوى وليس له ان يخطب المشتري اما لو قامت اليقنة
 قبلت كل واحد على حق الامة قبل من غير الدعوى (وذكر) في التنازل اذا اقام بينة على انه وقفها قبل البيع وقبل ويطل القاضي
 البيع وليس المشتري ان يجلس الارض بالثمن وان لم تكن بينة فالقول قول المشتري (ولو) اقام المشتري اليقنة ان هذه الدار كانت وقفا
 على اولاد فلان او على مسجد كذا او على الفقراء وان فلا ما وقفها وسلمها الى المتولي فدعوى الوقف لا تصح من المشتري لانه ساعد في نقض ما تم
 ولانه ليس بخصم في دعوى الوقفية من الموقوف عليه (ادعى) المتولي على المشتري ان هذه الدار وقف على اولاد فلان واثبت الاستحقاق على
 المشتري فاداد المشتري ان يرجع بالثمن على بانه فقال البائع بلى كانت وقف فلان على اولاد فلان لكن لما مات الواقف وقع ورثته الامر
 الى القاضي حتى يظلال الوقف وكنت (٩٦) وادنا الواقف قسمنا التركة ووقف الدار على نصيبى وبني وقع جميعا قال صاحب الفصول

يندفع هذا دعوى الوقفية
 وينبغي في المشتري (ادعى)
 المتولي ان هذه الدار وقف
 على مسجد كذا ولم يذكر
 الواقف قال مشايخ كافي
 جعفر وغيرهم انه لا يصح
 وقال غيرهم لا يصح ما لم
 يذكر الواقف عند أبي حنيفة
 ويحذر جميعا الله تعالى
 (وفي) فتاوى ظاهر الدين
 ادعى وقفها وشهدا على وقفه
 ولم يذكر الواقف ذكر
 الخلفاء - الله تعالى ان
 دعوى الوقف والشهادة
 على الوقف بيمين من غير
 بيان الواقف (وذكر) رشيد
 الدين ان الشهادة على الوقف
 لا تبطل ما لم يبين الواقف
 (وذكر) في العدة ولو
 شهدوا ان هذا وقف على
 كذا ولم يبينوا الواقف ينبغي
 ان تقبل اذا كان قديما
 (وتقبل) الشهادة على

اذ هو يأخذ السجل وقيل على من استأجر الكاتب وان لم يأمره أحد وأمره القاضي فعلى من يأخذ السجل
 وعلى هذا أجرة السجل على من يأخذ السجل في عرفنا وقيل يعتبر العرف على هذا الواعى المقره أجرة
 السجل يكون الكاغف على كذا فيك جبهه بعد قضاء الدين واليه الاشارة في فتاوى رشيد الدين حيث قال
 المدعى عليه لو انسخ خط اقراره فلو كان بالمال ياخذ منه المال وكذا الخط لو كان ملك المدعى ولو كان منكرا
 يبرهن على ان خطه في يده او يأخذ مجبرا يدعى ما يسهل المال بحكم الخط ولو كان لا يثبت على الخط يحمله أن
 خطه ليس في يده فلو نكل بحبره على دفته ثم يدعى المال من الخط (مسئلة) واذ قضى دينه فالمقره لا يجبر على
 دفع ملك الاقرار اليه والجبر على المستكتب في امرنا قاله في الفتاوى الصغرى
 (مصل في النعوت) واذ احتاج الكاتب الى ذكر نعوت المشهود عليه اوله فينبغي أن يذكر
 من فاته أشهرها كالصوم والعمى والعرج والبياض أصفى البرص وآثار الجذري والندس فيقول في
 وجهه آثار جذري أو غش وان كان فيه خالذ كونه وذكر موضع مويد كقطع الامايل أو عضو
 بماء أو مشهور طاهر في الوجه والجسد ويذكر مع ذلك انهم نوبسب وصناعتهم وقيل يكتفى بجملة تعليمه
 لا تغفل ما تصدقنا كان المنعوت غلبت الشفتين وهو أخوه والمرأة فقولها وان كان انهم عاتراهم وأقربهم والمرأة
 فمعان وان كان الانف طويل لا مع تنوء في وسطه فهو أختي والمرأة فتقراء وان كان طرفه عرج يصادها وأفلس
 والمرأة طلساء وان كان قائما متصفا عندنا فهو أختي والمرأة فتقراء وان كان نصير بين الشمم والقطس فهو
 أختي والمرأة فتقراء وان كان في ذميرة الانف خطفاء وان كان الحاء مستطيل فهو أسيل الحاء والمرأة أسيلة
 الحاء وان كان العمق ما يليها فهو أختي والمرأة فتقراء وان كان العنق قصيرا فهو أختي والمرأة فتقراء وان
 كان في العينين عور فهو عاترا العينين والمرأة عاترة العينين واذ برتاقها جاحظا بين وبين وهي جاحظة العينين
 وان كان موضع السكحل أسود قلت كملعوا الرجل أكل العينين وان كانتا سفار العينين كأنهما منضممة
 فهي دجعاوان كان في الخلة اشارة الى الانتقال فهي حوراء وان كان في بعض الخلة في المايل الى الانف
 فالعين حوراء وان كان يبايض العين أكثر من السواد فهي برجاء وتسمى حوراء أيضا والجملة العين الواسعة
 والدجعاوان التي موادعها كبر من يبايضها والوطاء المعصية لعينين والعصر ما لمرة سواد الحسدتين

الشهادة في الوقف (وكذا) شهادة لرجل مع السماع وكذا الشهادة بالسماع وان حرم عليه (ولو) شهد أحدهما الله وقف والشوا
 فلهما شهادة لا تخارعه ومن نصيبا مفر دأب بالثبوت الشهادة باطلة (ولو) شهد أحدهما الله وقفها يوم الخميس وشهد الآخر وقفها يوم
 الجمعة قبلته الشهادة بل هذا على قول أبي يوسف أما على قول محمد فلا تقبل هذه الشهادة (ولو) شهد أحدهما الله وقفها وقفا صحيحا في محضه
 وشهد الآخر وقفها وقفا مضافا الى ما بعد الموت فلا تقبل هذه الشهادة (ولو) شهد أحدهما الله وقفها وقفا صحيحا في محضه وشهد الآخر
 وقفها في المرض قبل الشهادة فتكون جميع الارض وقفا ان كانت تخرج من الثلث يصير ثلثها وقفا (ولو)
 شهد أحدهما الله بطلها صدقة وقوفة على الفقراء وشهد الآخر وقفها على الفقراء ان كان ثلثها لا تقبل ما اتفقوا على الفقراء ان
 من قال أرضي هذه صدقة موقوفة كانت وقوفة على الفقراء فلهما من قولنا لا تقبل ما اتفقوا على الفقراء (وان) شهد الواقف الوقف بيمين
 بينة يشهدون عليه بالوقف بمقدار يستعمل الارض أو من الدار وسما ذلك قبل القاضي ذلك وحكم بالوقف وان شهدوا على الواقف باقراره
 ولم يبرروا له من الارض أو من الدار بأسرها القاضي بان يسمى بالله من ذلك ما سمى من نفي القول قوله فهو يحكم بوقفية ذلك وان كان

الوقف ثلثان فلو ائتم به ثلثه على ذلك (وان) شهدوا على اقرار الوائتمانه وقف جميع حصته من هذه الارض وذلك الثلث مائة كانت حصته النصف أو أكثر من الثلث قال تكون حصته كلها انصفا كانت أو أكثر وقفا (نوع في نصب الوقف وحكمه وفي أحرمه وفي إن حكم وقف الموهون والمواجر) * (متولى) الوقف إذا سكن رجل دار الوقف بنهـ برأ جرد كره لادرجه فانه لا شيء على الساكن وعامة المتأخرين على ان عليه أجر المثل سواء كانت الدار معدة للاستغلال أو لم تكن مسيئة لوقفه عن أيدي الظلمة وطاعا لاطماع العاصدة وعليه الفتوى (وكذا) الرجل إذا سكن دار الوقف بغير أمر الواقف وبغير أمر القيم كان عليه أجر المثل بالعاما بلغ (وفي) فتاوى قاضي خان رجل نصب أرض الوقف أو أرضا صغيرة قال بعضهم يضمن الناسب أجر المثل لوقفه ولا صغير (وفي) طاهر الرأيا لا يضمن فلأن هذا العاصب أجر الأرض المفصولة بمن غيره يجب على المستأجر الاجر المسمى (وذكر) في التيجيس ان الفتوى في نصب العقار والبرر الموقوفة بالضممان كان الفتوى في نصب منافع الوقف بالضممان (رجل) رهن ضيعة من رجل على مال أخذ منه (٩٧) ثم انه وقف هذه الضيعة وقفها على رجل

يجوز هذا الوقف (قال)
المصنف رحمه الله تعالى إن
اشتكتها من الرهن فالوقف
باطل وإن لم ياتسكتها فالرهن
صح ولا يبطل ولا يخرج هذه
الضعة من الرهن بإيقاف
مالكها ألا ترى أن رجلاً
لورهن ضيعته ثم باعها
من قول أصحابنا إن اشتكتها
فالباع صحيح ما ذروا أياً
أيضاً لأن الرهن البيع فالباع
باطل وكذلك الحكم أيضاً
في الرهن (و رجل) آجر
ضيعة سنين ثم أنه جعلها
بعد ذلك مذكورة لله
ثم إلى أبداً على سبيل مما
ثم ذلك تكون غلتها
للمساكين أبداً حتى يرب
الله الأرض ومن عليها
(قال) الامام أبو بكر
المصنف رحمه الله تعالى
ليس لمالك الأرض أن
يبطل ما حقه من الإجارة إذا

والشواهد الضيقة العين والاقلم والطعام من كان في أسنانه صفة فتقول واسع الجبهة أو أصلب الجبهة إذا كانت منبسطة عليها غضون وتقول في شعر الرأس أعجم إذا نبت على الجبهة وأترع إذا كان له ترفعان في جانبي رأسه من مقدمه وأصلع إذا انحصر شعر مقدم رأسه أو أترع إذا لم يكن في رأسه شعر والمرأة علهو تقول في الحاجبين مقرون إذا اتقيا وأبج إذا انفصلا وتقول في الأسنان أنضم إلى كسور نصفها عرنا وأترم إذا سقط السن كلها وان كان في الأسنان عرجة قلت مفلج الأسنان وان كان به ابرة وتعدد قلت أشنب الأسنان والاثني شباعا واليه أشار ذو الرمة قوله وفي أبيهم أشنبه وان كانت الأسنان بارزة قلت بارز الأسنان وان كانت أسنانه العليا قد نثت والسلي على قدر زنت قلت أعجم الأسنان والاثني عقماء الأسنان وان كان الشعر غير متجه ولا متكسر فهو أبج الشعر والاثني بسطاء الشعر وان كان في مسحودة قلت أبج الشعر والاثني جعداء الشعر ولا يقال أبجد ولا جعداء وان كان يشوبه شيء من حرة يسمى الشعر أصهب وان كان في مسحوره الصفرة قلت في الرجل أسقر الشعر والاثني شتراء الشعر وان كان في الوجه تين وتوات في الرجل ناتي الوجهين وفي المرأة وجع وان كان في الأذن عرج قيل جاعوان كأنه منلوه قبله لم الإذنين وان كان الصلدة تشاوب زعفران أو زرد والمرأ من زراء وان كان في الصدغ عرج وفي الصلب عرجاء قلت في الذكرا حني وقلت في الاثني جرحنا

(فصل) والبداية بذكر السن أوله فان كان في المنعوت شيب قلت في الله كراشما والانتى شما
ويقال فيه أيضا كهل يوقال شيخ لمن قلبه البياض وان كان المنعوت صغيرا قلت فيمريضع أو غليم أو صبي
والانتى صبية وان كانت الجارية يتبعها صبي أو صغيرة قلت متب بصبي أو بصبية مرة لا بأحدهما
نعت له صبرهما وان كان الصبي قد رآه عدة أشبار قلت رباعى القدر وان كان قد رآه عدة أشبار قلت حاسى
القدر وان كان قد رآه عدة أشبار قلت سداسى القدر وان كان قد رآه بالبوع فاسمرا هق فى سه وان كان
ماتحياوات ملتح فان كانت حبيته مريضة طويلة قلت مسهل وان لم تكن طويلة قلت كك الحبة وان
كان فى عارضيه خطبة قلت خفيف العارضين وان لم يكن فى عارضيه شئ قلت كوسج وان لم يطلع فى وجهه شئ
أو لا قلت أطلس

(١٣ - معين الحكام) اتهمت عدة الاجارة كانت الضيق وقتنا (قلت) ولم أجز هذه الصدقة وهي الساعة الا ان تكون وقتنا كالي
الساعة وقتها وان كانت شغولة بالاجارة الا ترى انه لو قال كنت وقت هذه الضيق على كذا وكذا قيل ان زاجر او اوعا آخرهما الوقت
واجزاه مصر وفي سبيل الوقت ما نلزمه اقراره بالوقت فيكون الاحراق الذي آخره اية مصر وفي سبيل الذي وقتها فيه اية عما قلنا انها تكون
وقتها بعد انقضاء الاجارة لانها هي وقتها الا ان في هذا الوقت ليس له ان يبطل اجارة المسافر الا ترى انه لو آخر عائم ببيعها من وجه فانه يقال
للمشتري ان شئت فاصبر حتى تنقضي الاجارة فما خذها بالشرع وان شئت فامطل راعك فان اتمارتا شرع مصر قال وليس له ان يبطل الشراء
الا عند القادى او عند السلطان وهذا قول الحسن بن زياد رحمه الله تعالى (التعليل اما الذي هو في العصب والشبه والقسمه) بحكم العصب
وعن (أحدهما) ما يرجع الى الاخر وهو الاثم واستحقاق المواتية (والآخر) ما يرجع الى الذي ياد هو أنواع (بعضها) يرجع الى حاله يوم
العين (وبعضها) يرجع الى حاله لا كدها (وبعضها) يرجع الى حاله فاسانها (وبعضها) يرجع الى حاله فزيادة (أما) الذي يرجع الى حاله
فيلم الذين فهو وجوبه في الاصل الكافي كان ثم سببه (لقوله) عا ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦

الاملى على ما قالوا وروى القصة فخلص ما قالوا من ثمنها فامروا بالكفاية رد العين وروى القصة (وقيل لا) الموجب الاملى القصة وروى العين بل منها
ولهذا يعتبر في غير ذوات الامثلة قيمة المنصوب يوم غيبه (ويظهر) ذلك في بعض الاحكام (منها) اذا انصب جارية فتمت انفسه ألف درهم
وقد حال عليها الحول فانه لا يجب عليه الزكاة من الالف لان العدويون والازكاف غير واجبة عليه (منها) اذا أبرأ الفاسب عن الضمان مع قيام
العين مع حق لو هلك بعد ذلك لا يجب الضمان فلو ان الموجب الاملى هو القيمة والامسح الابراء لان الابراء عن الايمان لا يصح (ومنها)
صفه الرهن والكفالة بالمنصوب حال قيام الدين اذ لو كان رد العين أملا لمسح الرهن والكفالة لان الرهن والكفالة بالاعيان لا يصح (ولي)
الجلالية وهي قول من يقول الموجب الاملى رد العين لا يصح الابراء والرهن والكفالة حال قيام العين (وفي) المصط ولو غصب دراهم أو دنانير
قالوا لا يأخذها منه حيث وجدوا ليس له أن يطالب بها القيمة وان اختلفت السعر لتمام ائتمان ومعنى التمنية لا يختلف باختلاف المكان (واذا)
هلك المنصوب يجب ضمان مثله ان كان (٩٨) مثليا كالكيلات والوزنات والمعدودات المتقاربة وان لم يكن مثليا كالذروع والعدودات

الغير المتقاربة والحيوانات
 يحب ضمان قيمته يوم النصب
 لأن ضمان العصب ضمان
 اعتد اعونه ان الاعتد ادم
 يشرع الا بالمثل قال الله تعالى
 فمن اعتدى عليكم فاعتدوا
 عليه بمثل ما اعتدى عليكم
 والمثل المطلق هو المثل سورة
 ومعنى (ولو) كانت القيمة في
 مكان الخصومة أدنى
 فالغاصب بالمثل ان شاء
 أهمل مثله حيث خاسم وان
 شاء أهمل قيمته حيث نصب
 من الا أن يرضى المذهب
 به بان أخير فان الغاصب
 لا يلزم دفع الضمان في مكان
 النصب بل أينما لقيه أحده
 وان كانت القيمة في المكانين
 سواء فللمالك أن يطالبه
 بالمثل لانه لا يثبت رده واحد
 منهما اهـ (راذا) نقص
 المخصوص في ما الغاصب
 ومن الانتصان لان الواجب

[illegible]

(ولا ضمان عليه في الحررة)
اتفاقا وهذا عند أبي حنيفة
وقالا لا يضمن في الامة شيئا
أيضا (والصحيح) ان ضمانه
ضمنان فضمن الجسمل
عندهما وهل يجب على
الضامن جرد الزا أم لالم
يتعرض لهذا الحكم في
هداية ولا في شرح الجامع
الصغير لكن ذكر الشيخ
رحمهم الله الدين السبكي رحمه
الله تعالى في نهاية ما يجب
الضمان ضمان النصب
لو جيب المالك دون ضمانه
لجناية ولهذا الورق بدارية
ثم قتلها يحد عندهم لانه
عليها بالصمان حتى يصير
نسبة بخلاف ما عصب
جارية فزني بها فقتلها
من يمتد بالحد لان ضمان
النصب لو جيب المالك (ولو)
نصب أمة فزني بها فقتلها
قال محمد رحمه الله تعالى

(الفصل السادس) - فيما ينبغي للقاضي أن ينبيه في أدعاء الشهادته وسماحه من الألهاديه
على نفسه في التسميات وغيرها

الأصح أنه يجب القسط ولا يجب الحد (محل) هذا أن وجوب ضمان الجناية مع وجوب الحد مجتمعان وأما وجه شبهة أن المصعب مع وجوب الحد فلا يجمعان (وفي العماد) إذا بس رجل في ضائع ماله لا يضمن ولو جنى المال من المالك وضاع يضمن (إذا) حال بين وجعل وأما كمسنى تأقت لا ضمان عليه ولو فعل ذلك في المنة ولو ضمن (رجل) وقت بجنب دابة انسان ومنع صاحبها عنها حتى هلكت لا يضمن (وأوضح) من هذا إذا قاتل صاحب المال وقتله ولم ياله - نه حتى تلف المال لا يضمن وقد مر في فصل أنواع المعاملات ما يحل في هذه المسئلة (ومثل) مولانا شيخ علا الدين والشيخ نظام الدين مع صاحب العمادى نعمدهم الله برحمته عن رجل ختم ماء أرز آخر حتى هلك الارز هل يضمن (أجاب) مولانا الشيخ علا الدين أنه يضمن (وفي) التبيين وحل أراد أن يسنى زرعه ففسد زرعه لا يضمن (قلت) وهذه المسئلة لا تنفعها ما والله أعلم (وفي) القنية إذا مع الأجر أو صاحب الأرض المستأجر ن قل له ناعه إلى أن يعطى ما عليه من الخراج فهذا من منكر أو غير من لا يضمن (إذا) أنه تلف العاصب بولائه موب منه في التهمة قاله في قيمة المعصية بول العاصب مع التبيين إلا أن يتبين المالك الذبيحة بأن السبحة ستة عماديه الثناصب غير مدحمل به ثلاثة نة ردهوا ما عجة ندية (وفي الذخيرة) وإن لم يكن له مال به يذبحه

كل مشتبه فحقق الاكرام من الكل (وفي البزاري) نفس الامر من السلطان بلامعيار كرامته ولم يمتثل بغيره لان كان الامر
 يعلم انه لو لم يفعل ما دله السلطان يعاقبه كان امره بالفعل اكرامه (وفي البدائع) البلوغ والعقل والتمييز المطلق ليس بشرط لتحقق
 الاكرام حتى يفتق من الصبي العاقل اذا كان معطاء سلطانا من البالغ المختلط العقل اذا كان معطاء سلطانا القدرة على الايقاع (واما) التوسع
 الذي يرجع الى المكروه فهو ان يكون في غالب رايه انه لو لم يجب الى ما دعى اليه لم يتحقق ما اوصده لان غالب الراي عجة يعمل به خصوصاً عند
 قصور الوصول الى اليقين حتى لو كان في أكبر رايه ان المكروه لا يتحقق ما اوصده لا يثبت حكم الاكرام شرعاً وان وجدت ضرورة لا يباد
 لان الضرورة لم تتحقق (ومثله) لو امره بفعل ولم يوصده عليه ولكن في أكبر رايه المكروه انه لو لم يفعل يتحقق ما اوصده فثبت حكم الاكرام
 لتحقق الضرورة ولهذالو كان في أكبر رايه انه لو امتنع من تناول الميت وصبر الى ان يلحقه الجوع المهلك لازيل عنه الاكرام لا يباح له تناول
 في الحال وان كان في أكبر رايه انه لو (١٠٤) صبر الى تلك الحالة لا يزول عنه الاكرام يباح له تناول في الحال لدل ان الضرورة غالب

الرأي وأكبر الظن دون
 ضرورة الابداع (وفي) الهداية
 واذا أكره على بيع ماله أو
 ترأسه لعله أو على أن يقر
 لرجل بالف أو بوجرداره
 فأكراه على ذلك بالقتل أو
 بالضرب الشديد أو بالحبس
 فباع أو اشترى فهو بالحدار
 أو شاه أمضى البيع وان
 شاء فمعه ورجع بالبيع
 لان من شرط صحة هذه
 العقود التراضي قال الله
 أعمال إلا أن تكون عارة
 عن نراضة منكم ولا كراه
 هذه الأسباب لعدم الرضا
 بتعدد اختلاف ما إذا أكره
 بغير شرط أو بغير يوم
 أو بغير يوم لا لا يباح بها
 بالمرأى المادة فلا يتحقق
 في الاكرام الا اذا كان رجلاً
 صاحب سبب به علم انه
 يتضرره فانما يثبت الرضا
 (وفي الولوالجي) اذا كان
 الرجل من الاشراف أو من الاجلاء أو من كبار العلماء أو الرؤساء بحيث يستكشف من ضرب سوط أو حبس ساعة (فصل) ٥
 عز امرار لان له هذا الرجل يورثهم على ما يلقاه من الهوان بهذا القدر من الحبس والعقود كان مكروها وكذا الاقرار بقرعة لم يجر
 بانتهاله موقوفه على باب الكذب وهو الاكرام بحتم انه يكذب لدفع المضرة (وفي التحذيرة) ولو هو بضرب سوط أو سوطين فهو لا يعتبر
 الا أن يقول لا ضرر لك على هذا أكره (وفي البدائع) الاكرام يمنع صحة الاقرار سواء كان المقر به مما يحتمل الفسخ أو لا يحتمل
 وسواء كان عمادة من الشهادات كالأدود والقصاص أو لا (ولو) أكره على الاترار بذلك ثم خلى سبيله فهذا على وجهين اما ان يتوارى عن بصر
 للمكره حينئذ يخلو سبيله وأما ان لا يتوارى عن بصره حتى يفتن منه أو يورده عليه (فان) كان يتوارى عن بصره ثم أخذ مفاقر اقراره استأثفا
 بلا اقراره لانه لما خلى سبيله من بصره فقد زال الاكرام عنه فاذا أقربه من غير اكرامه يبدد فقد أقرطاً تعاضع (وان) كان لم
 يتوارى عن بصره بعد خلى سبيله فانه من غير تجديد الاكرام لم يصح الاقرار لانه لم يزل يتوارى عن بصره فهو على الاكرام الاول (ولو) أكره
 على الاترار بالقاء في النار من غير رتبة فان كان المقر به غير رتبة فبطلت الاقرار به من القصاص استعسافاً وان لم يكن معروفاً

لا يكون معاقراً للغير يعني مداومته وهو أن لا يشرب مع الناس فاما اذا كان يشرب بوحده في السر لا سقراه
 لطعم لا تسقط عدالته لان لم يذلل بصيرتاً كالمروءة فلا يميل الى الكذب بخافة ذهاب ما وجهه ومنها أن
 لا يلعب بشئ من الملاهي وهذا ينظر ان كانت مستشعة بين الناس كالتراب والطنابير لم تخرشهادته وان
 لم تكن مستشعة نحو الحداد وضرب القصب جازت شهادته الا أن يتلخص بان يرقصون به فيدخل في حد
 المعامى والكافر فيقتل عدالة ومنها أن لا يكون قاذفاً للمعصيات لان قاذف المحصنات ملعون بالنص
 فمن كان ملعوناً في الدنيا والآخرة كيف يكون مقبول الشهادته من الحيثية
 (فصل في المسئلة عن الشهود) ٥ التزكية نوعان تزكية السرو تزكية العلانية أما تزكية السري فتبني
 القاضى أن يختار له سبعة من الشهود من هو أوثق الناس وأورعهم ديانة وأعظمهم دراية وأكثريهم
 خبرة وأعلمهم بالتميز مئة فيروا به المسئلة لان القاضى مأور بالتميز عن العدالة فيجب عليه المبالغة
 والاجتناب فيتم يكتب في رخصة أو ماملاً لشهود جلة بالناس بهم وحلاهم وقيامتهم ومجالهم ومصلاتهم حتى
 لا يتمكن فيه الشبهة لانه يتوهم أن ينفق في تلك الجهة رجالاً في ذلك الاسم والنسبة ويتخذ تلك الرخصة على
 يد أمينه الى ذلك المزك ولا يطلع أحداً على ما في بدايه حتى لا يعلم فيخدع وقد كفي المتزكي رجل شهد عند
 القاضى وهو على رأس خمسين فرسخاً من بلد القاضى فيبعث أميناً يحمل أسبلاً بالدول عن الشاهد والجعل
 على المدعى لان الامين عامل له ألا ترى ان الحيلة التي يكتب فيها قضيتهم ما عليه ثم ينظر المزك في ذلك
 ويتعرف أحوال الشهود ممن يعرف بهم فيسأل عنهم أهل الثقة والادانة من جيرانهم وأهل محلاتهم وان
 لم يكن في جيرانهم من يصلح للمسئلة عنهم من أهل الثقة يسأل من أهل أسواقهم لانهم أعرف بمجالهم فاذا
 قال المدعى ولعن عدل مندى جاز الشهادته كتب في آخر الرخصة انه عدل مرضى مندى بآثر الشهادته وان
 كان بخلاف ذلك كتبانه غير عدل وردت الرخصة الى القاضي في السر
 (فصل) ٥ والاعد في المزك كعور رسول القاضى الى المزك والمترجم على الشهادته ليس بشرط عندهما
 والواحد يكفي والاثنان أحوط وقال محمد شرط حتى لا يثبت العدالة بقول الواحد ومنشأ الخلاف هل هو
 شهادة أم دار

الرجل من الاشراف أو من الاجلاء أو من كبار العلماء أو الرؤساء بحيث يستكشف من ضرب سوط أو حبس ساعة (فصل) ٥
 عز امرار لان له هذا الرجل يورثهم على ما يلقاه من الهوان بهذا القدر من الحبس والعقود كان مكروها وكذا الاقرار بقرعة لم يجر
 بانتهاله موقوفه على باب الكذب وهو الاكرام بحتم انه يكذب لدفع المضرة (وفي التحذيرة) ولو هو بضرب سوط أو سوطين فهو لا يعتبر
 الا أن يقول لا ضرر لك على هذا أكره (وفي البدائع) الاكرام يمنع صحة الاقرار سواء كان المقر به مما يحتمل الفسخ أو لا يحتمل
 وسواء كان عمادة من الشهادات كالأدود والقصاص أو لا (ولو) أكره على الاترار بذلك ثم خلى سبيله فهذا على وجهين اما ان يتوارى عن بصر
 للمكره حينئذ يخلو سبيله وأما ان لا يتوارى عن بصره حتى يفتن منه أو يورده عليه (فان) كان يتوارى عن بصره ثم أخذ مفاقر اقراره استأثفا
 بلا اقراره لانه لما خلى سبيله من بصره فقد زال الاكرام عنه فاذا أقربه من غير اكرامه يبدد فقد أقرطاً تعاضع (وان) كان لم
 يتوارى عن بصره بعد خلى سبيله فانه من غير تجديد الاكرام لم يصح الاقرار لانه لم يزل يتوارى عن بصره فهو على الاكرام الاول (ولو) أكره
 على الاترار بالقاء في النار من غير رتبة فان كان المقر به غير رتبة فبطلت الاقرار به من القصاص استعسافاً وان لم يكن معروفاً

عنده (ولما) انه صلح لاله فيكون الرشد اوسع منه يدفع ماله اليه ان ياتوا به تعالى فان استم منهم رشدا فادعوا اليهم أموالهم فعد على الرشد
 بايناس رشدا وحده لانه نكر في الابتناء والرد في المال مراد بقول ابن عباس رضي الله عنهما فلا يكون الرشدي الدين مراد لانه جيتا يكون
 معقبا رشدين (وتخرج) الزكاة من مال السطية لانه واجب عليه وينطق على أولاد دوز وجته من يجب عليه نفقته من ذوى أرسله لان احياه
 ولهم دوز وجته من حوائجه والاتفاق على ذوى الرحم واجب عليه محققا قريبا والسفاه لا يبطل حق الناس الا أن القاضي يدفع قدر الزكاة اليه
 ليصرفها الى مصرفها لانه لا بد من نية لكونها عبادة لكن بحث أسيا معه كيلا يصرفها في غير وجهها وفي النفقة تدفع الى أمين ليصرفها لانه
 ليس بعبادة فلا يحتاج الى نية وان أراد حجة الاسلام لم يمنع منها لانه واجب عليه بإيجاب الله تعالى من غير منعه ولا يسلم القاضي النفقة اليه
 ويسلمها الى ثقتين الحاج بنفقها عليه في طريق الحج كيلا ينفقها في غير هذا الوجه اه كلام الهداية (وفي) تصاب الذرائع ولا يحجر على المديون
 عنده ولكن يحبس بالدين ان كان له مال حتى يقضى دينه (والقاضي) يقضى دينه (١٠٧) بدراهم ودينارين بغير أمره لانهم اعدوا لقضاء
 الدين (وقالا) يحجر عليه

يطلب الغرماء الجرو يسبح
 ماله لقضاء دينه بدراهم
 ويقسم ثمن ما باع من ماله
 بين غرمائه بالحصص
 وينطق عليه من ماله كناية في
 من مال السطية لان الاتفاق
 لا بد منه دفعا لاله لا
 (نوع في معرفته
 البلوغ)

(وفي العماد) البلوغ
 يكون تارة بالسن وتارة يكون
 بالعلم فواله لانه في الجارية
 الحيض والاحتلام والحبل
 وأدنى المدة تسع سنين هو
 المختار والعلامة في الغلام
 الاحتلام والاحبال وأدنى
 المدة اثنتا عشرة سنة وأما
 السن في الغلام فهو اذا دخل
 في التاسعة عشر وفي الجارية
 اذا دخلت في السابعة عشر
 (وفي) بعض الروايات عن
 أبي يوسف رحمه الله تعالى

واقرار يكون الشاهد عدلا لا يكون اقرا ارجو بالحق على نفسه لانه (مسئلة) هو اذا عرف القاضي
 أحد الشاهدين بالعدالة ولم يعرف الآخر فزك أحدهما الآخر هل تقبل وقيل لا تقبل لانه
 منهم فيه

(فصل في الطعن والجرح في الشهود) قال في البسوط عدة واحد وجرحه آخر أعاد المسئلة وهذا قول
 محمد لان عدالة العدالة والجرح لا يثبت بقول الواحد فصارا بين وعندهما الجرح أولى لان الجرح
 والتعديل يثبت بقول الواحد عندهما وتزج الجرح على التعديل لان الجرح في الجرح اعتمد على الدليل
 وهو البيان والشهادة فان سبب الجرح ارتكاب الكبيرة (مسئلة) جرح واحد وعدله انسان فالتعديل
 أولى عدله جرحا وجرحه اذا كان الجرح أولى لانه لا يثبت الترجيح بزيادة عدد على الاثنين (مسئلة)
 ذكر المصنف في أدب القاضي ان الركوب في البحر الى الهند سبب الجرح لانه خطر يدينه ونفسه وسكن
 دار الحرب بكثر موادهم وعددهم وتنسب بهم لئلا يذلل ما لا ويرجع الى أهله فنيا فاذا كان لا يبال أن
 يتخطى يدينه بنفسه فلا يؤمن أن يأخذ من عرض الدين يشهد بالزور وكذا التجارة في قرى فارس فانهم
 يطعمونهم الربلوهم يعلمون

(فصل) ولا تقبل شهادة الانراف من أهل العراق لانهم قوم يتعصبون واذا ثابت أحدهم فآية أتى سيد
 قومه فشهادة سيد قومه وشفع فلا يؤمن من أن يشهد بالزور

(فصل) لو أقام المدعي عليه بينة على جرح الشهود فان كان جرحا لا يدخل تحت الحكم كلوة وانهم
 فسقوا أو استأجر المدعي الشهود في هذه الشهادة أو أقر الشهود أنهم شهدوا بما طل وزورا وأقر وأن
 ما يدعي المدعي يباطل لا تقبل بينته فان كان جرحا يدخل تحت الحكم كلوة أقام البينة انهم آكلو ربا أو
 شربوا خمر أو أقر أنهم صبيد أو محدودون في القذف أو لهم شركاء في المشهود به أو أقر المدعي ان شهوده
 شهدوا بوزر أو أقر أنه استأجرهم على هذه الشهادة تقبل بينته وقال ابن أبي ليلى والسافى تقبل في الفمطين
 والجرح تعرف في المطولات (مسئلة) قال الخضر الشاهدان بعدان وقال ابن حبان ان عرف القاضي
 حريتهما لا يلتفت الى قول المشهود عليه لانه يدعي خلاف الظاهر وان كان لا يعرفه مالا تقبل شهادتهما

اه اعتبر بنات الشعر وهو قول مالك رحمه الله تعالى (وفي الهداية) واذا راعى القلام أو الجارية وأسئل أمرهما في البلوغ فقالا قبطا
 قال قول قولهما وأحكامهما أحكام البالغين لانه معنى لا يعرف الامم جهنم ما طاهر اذا أخبر به ولم يكنهما الطاهر قبل قولهما كما يقبل
 قول المرأة في الحيض (وفي) فتاوى قاضي خان امرأة وجبت مهرها من زوجها وقالت أنا مسككة ثم قالت أكن مدركة وكذبت فيمككت
 قالوا ان كانت تشبه المدركة في ذلك الوقت أو كانت بماء المدركة لا تصدق لانها لم تكن مدركة وان لم تكن كذلك فان القول قولها
 (وفي) فتاوى النسفي سئل عن قوم اصطلموا على شيء وفيهم مراعى وأقر المراهق عند الصلح انه بالغ ثم قال بعض الورثة بعد ذلك انه لم يكن بالغاً
 ولم يصح هذا الصلح قال القول قول المصلي بالبلوغ بشرط ان يكون ابن ثلاث عشرة سنة لا اقل من ذلك مآدر (الفصل الثالث عشر في
 التسكاح) اختلف أصحابنا راجعهم الله تعالى فيه هل بعضهم انه مندوب ومستحب والمذهب الكرخي (وقال) بعضهم فرض كفاية اذا قام به
 البعض سقط عن الباقي كالجهد وملاة الجنابة (وقال) بعضهم انه واجب على سبيل الكفاية كرد السلام (وقال) بعضهم انه واجب عليه السكن
 به لا اعتقاد على طريق التعمين كصدق الفطر والوتر والاضحية (وفي الجمع) قال ابن حنبل لا اعتدال ويجب في التوفيق ويكره لحرف الجور

صاحب الهداية في امر أزواجه الله باب النكاح قبل الزوج ثمانية عشر في امر الله تعالى في النكاح لا ينعقد حتى
 البرازي وأنكر صاحب السبيل وقال لا ينعقد بلسان البائع منه ينقضي النكاح على طهر لا ينعقد حتى يتوقف على
 الشهود بخلاف الجزئية كالحصول بالعمل لوجوب القول في (واذا) تزوج مسلم ذمية بشهادة ذمة بين جاز عند أبي حنيفة وأبي يوسف
 وجهه الله تعالى وعند محمد بن عيسى الله تعالى لا يجوز (ويحرم) على الرجل نكاح أمه أي الأم والأب والأجداد والأجدات وإن علوا وقروعه
 أي الولد والولادة والولد والولد وإن علوا وقروعه أي الأم والأب والأجداد والأجدات وإن علوا وقروعه
 والأحوال والحالات ونكاح أم أمه دخلها أم لا وزوجه أيها أمه كذا يحرم عليه نكاح أمه وبني أولاد ويحرم عليه نكاح
 أمه من الرضاع وانتم من الرضاة ولا يحل له أن يجمع بين اختين بشكاح ولا بين أختين (ولا) باسم بن يجمع بين أمه وأخته زوج كانت
 لها من قبل لانه لا قرابة بينهما ولا رضاع (وقال) زوجه الله تعالى لا يجوز لأن ابنة الزوج (١٠٩) لو قدرتها كذا لا يجوز له الزوج بامرأة

أبيه (قلنا) امرأة الأب ولو
 سورتها كذا لا يجوز
 هذه والشرط أن يصور ذلك
 من كل جانب (ومن) رضى
 بامرأة حوت عليه أمها
 وأبها وقال الشافعي رحمه
 الله تعالى الزنا لا يوجب حرمة
 المصاهرة (واجتروا) على أنه
 لا يجوز للام أن تزوج ابنها
 من الزنا (ومن) ستم أمه
 بشهوة حوت عليه أمه
 وأبها وقال الشافعي لا
 تحرم (ثم) للمسلمة أن
 تشر الأمانة أو تزاد
 أو تشاء أو الصبي والمهر
 النظر إلى الفرج الدائن
 ولا ينعقد ذلك إلا عند
 أو كاتما (ولو) من فاول
 فله رجل يوجب الحرمة
 والصبي أنه لا يوجب لانه
 بالزنا بينه وبين غيره
 إلى الوطء وعلى هذا أتيان
 المرأة في غيرها لا يوجبها

منهما يجر غم أو دفع غم وقد تقدم وثالثها كون الشهادة صدقاً عند القاضي بدليسه ورابعها أن تقع
 الشهادة على نعم حاضر وخامسها أن يتقدم مهاد مري صحيحة وسادسها أن تكون موافقة للمعوى في
 وسابعها أن تقع لمسلم على معلوم وثالثها الاتفاق في لفظ الشهادة وتامها عدد أربعين في الشهادة بالزنا
 وعاشرها أنه كور في العقوبة والله أعلم وكذلك إذا قال الحاكم لشاهد بآي شيء شاهدت فقال حضرت عند
 فلان فدميته بقر بكذا أو أشهدني على نفسه بكذا أو شهدت بين ما يصدور الباع أو غير ذلك من العقود
 لا يكون أداً منه ولا يجوز للحاكم الاعتماد على شيء من ذلك بسبب أن هذه الخبر عن أمره ثم يقتصر
 أن يكون قد طلع بعد ذلك على ما دعي من الشهادة به من نسخ أو إقالة أو حذو روية للشاهد بجميع الأداء
 فلا يجوز لأجل هذه الاحتمالات الاعتماد على شيء من ذلك إذا صدر من الشاهد بل لا يضمن إنشاء الانتخاب
 من الواقعة المصاهرة أو إنشاء البس بخبر ذلك لا يعتمد التصديق والتكذيب فإذا قال الشاهد أشهد
 عندك أيها القاضي كان إنشاءه ولو قال شهدت لم يكن إنشاءه عكسه في البيع لو قال أي ملك لم يكن إنشاءه في البيع
 بل انتخاب لا ينعقد به البيع بل هو صدق المستقبل ولو قال بعتك كان إنشاءه في البيع فلا إنشاء في الشهادة
 بالمضارع وفي العقود بالماضي وفي الطلاق بالماضي واسم الفاعل نحو أنت طالق وأسرو ولا يقع إنشاء
 في البيع باسم الفاعل كاتقدم في الشهادة نحو أنا شاهد فكذا أو أنا شاهد بكذا فهذا ليس إنشاء قال
 القرافي وجب الفرق بين هذه المواطن الوضع العرفي فإرضاه أهل العرف لا إنشاء كان إنشاءه مالا فلا يان
 انطق ان العوائد تعبر بوضع الماضي موضعاً لإنشاء الشهادة والمضارع لإنشاء العقود بآثاركم
 الامتداد على ما صار موضعاً لإنشاء ولا يجوز له الاعتماد على العرف الأول
 (فصل) في الشهادة بالصدور والمعلوم والشهادة بالصدور فإذا قال الشهود
 أن هذا وقف وهذا مبيع من فلان أو هذا منكوسة فلان فالحاكم يحكم بموجب شهادتهم ويكون ذلك
 متضمناً لهم بمحض الوقف ونحوه ولو قالوا شاهد بصدور الوقف أو بصدور البيع لم يحكم بموجب شهادتهم
 لاحتمال تغير تلك العقود كالأحقاق الوقف أو صدور الإقالة في المبيع ونحو ذلك فانه النسخ مراح الدين
 البلقيني في بعض تعاليقه وهو الذي أشار إليه تقي الدين السبكي فيما قدمناه عنه قبل هذا فينبغي أن يأمثل ذلك

(واذا) طلق الرجل امرأته طلاقاً تاماً أو رجعياً لم يجز له أن يتزوج بانتهائها تنقضي عنها (ولا) يتزوج المولى أمه ولا أخته عبد ولا يجوز
 تزوج الكليات لا الجوسيات ويجوز تزوج العاقلات كالأيتام بنون بنين وقرن بكاتب (ويجوز) له حرمة والمرءة أن يتزوج في
 حاله الأحرام (وقال) الشافعي لا يجوز لقوله عليه السلام لا ينكح المحرم ولا ينكح (ولنا) ما روي أنه صلى الله عليه وسلم تزوج بميمونة رضي
 الله عنها وهو محرم وما رواه محمود بن الوليد (ولا) يتزوج أمه على حرمة يجوز تزوج الحرمة عليها أن تزوج أمة على حرمة عن من مالا مان
 لم يجز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويجوز عندهما والحر أن يتزوج أربعاً من الحرات ولا ماعوليس له أن يتزوج أكثر من ذلك لقوله
 تعالى فأنكحوا ما طاب لكم من النساء ثلاثاً ورباعاً والتنصيص على العدد يمنع الزيادة عليه (وقال) الشافعي رحمه الله تعالى لا يتزوج
 الأمة واحدة لانه ضروري عند موالحية عليه ما لا ينافي إذا لامة المنكوسة في نفسها اسم النساء كقوله الظاهر (ولا) يجوز للعبد أن يتزوج أكثر من
 اثنين (وقال) مالك رحمه الله تعالى يجوز لانه في حق النكاح بمنزلة الحر منه حتى ملكه بغير إذن المولى (ولنا) أن الرق منصف في تزوج
 العبداتين وإلزاماً لحرية فان طلق الحر إحدى الإربع طلاقاً تاماً لم يجز له أن يتزوج رابعة حتى تنقضي مدة أحلامها

اكتله بغيره (وأما الموالى فمن كانه أبوان في الاسلام فشاهدا فهو من الاكلاء يعني لمن كانه أباه فغيره (ومن) أسلم بنفسه أوله أبوا حق في الاسلام لا يكون كفوا لمن له أبوان في الاسلام لان تمام التسبب بالاب والجد (ومن) أسلم بنفسه لا يكون كفوا لمن له أبوا حق في الاسلام (وتعتبر) أيضا الذين أي الديانة وتعتبر في المال وهو أن يكون ماله كاللحم والنقطة وهذا والمعتبر في ظاهر الرواية حتى أن من لا يملكهما أولا يملك أحدهما لا يكون كفوا (وفي البرزلي) الجعبي العالم كفوا لعربي الجاهل لان شرف العلم أقوى وأرفع (وكذا) العالم الفقير كفوا لعربي الجاهل وكذا العالم الذي ليس يترشى كفوا لجاهل القرشي والعالي المجهول التسبب لا يكون كفوا المعروف بالنسب (امرأة) زوجت نفسها من رجل ولم تعرف انه حر أو عبد فاذا هو عبد ما دون النكاح ليس لها الفسخ ولا وليا لها طلبه ولا ينسخ ولا يفسخ القاضي ويكون فرقة من غير طلاق حتى انه لو لم يتصل بها الا بزمه شيء (تزوج) الفضولي موقوف يتغذ بالاجرة ويطلب بالرد لمدد الركن من الامل مضافا الى المحل ولم ينقد قبل الاجازة لعدم الولاية (وكذا) نكاح العبد والامتنع من المولى (وان) (111) زوج العبد باذن مولاه فالهردين

في رقبته يداع فيه لانه دين وجب عليه لوب ودية من أهله فقد ظهر في حق مولاه لانه فيه في مطلق رقبته كدونه التجارة (وأنتكم) الكفار بعضهم من بعض جائزة (وقال) مالك فائدة (12) قوله عالم السلام ولست من نكاح لامن سناج (ويجوز) لاسراف أن يتزوج بالجوسية لان الكفار كالملة واحدة (وذكر) تزوج ملة يرق بينهما ويعززان لانها ملة واحدة ويعززان المزوج أيضا (واذا) أسلم الذي لم يترك على النكاح لا يقع فاعلم كذا ذكره الدرر في آداب القضاء

(نوع في المهر)

مع عقد النكاح - قيمة المهر لان النكاح

عند انضمام الزوجين لثمة فقيم بالزوجين (ثم) المهر واجب شرعا لانه لشرف المحل فلا يحتاج الى ذكره لعدم النكاح (وأقل) للمهر مائة دراهم (ولو) مائة من عشرة قايما عشرة (وقال) زهره انه لها مهر المثل لان تسمية ما لا يصلح بهرا كإعدامه (ولو) طلقها قبل الدخول لم يجب نكحة عند علمائنا لثلاثه وعند نجيب المنة كما إذا لم يسم شيئا (ومن) مائة عشرة فصارا فعليه المسمى ان دخل بها أو ماتت منها (وان) طلقها قبل الدخول لم يجب نكحة عندنا (وان) تزوجها ولم يسم لها مهر أو تزوجها على أن لا مهر لها فله مهر مائة ان دخلت بها أو ماتت منها (والشافعي رحمه الله تعالى لا يجب شيء للموتى أكثرهم على انه يجب في النكاح (ولو) طلقها قبل الدخول لم يجب نكحة عندنا لقوله تعالى وحالي وموتى على الوسم فله وعلى المهر مائة (ثم) هذه المنة واجبة بوجوب طلاق الاسرة بخلاف ما لا رجعة الله تعالى والموتى لا يرد على نفسه مهره لولا نقصه عن نكحة نكحهم وتعتبر بحاله في الصحيح (وهي) درع ونسار وده لينة (وان) زوج الرجل مائة على ان يزوجها لا حرمة وانتهى ليكون أمه العدة رعية من الاثني عشر سنة وان يتركها واحدة من المهر (وقال) الشافعي ان المهر المهر

يشيع على السنة قوم لا يتصور قواطعهم على الكذب فلو اظهروا بغيره ولا يفسر فان فسرها فليست بعريفة فلا تقبل وقيل تقبل والله أعلم

(الباب الثاني في القضاء بشاهدين لا يجزئ غيرهما)

وذلك في النكاح والرجعة والطلاق والخلع والدم والتمليك والمباينة والعق والاسلام والردة والولاء والتسبب والكتابة والتدبير والبيع والاقالة والخياران والتسركة والحوالة والجماعة والكتابة والبركة والشرع والقدف والحراية والاحلال والاحسان وقيل العمد والصلح وكل هذا الاحكام لا تثبت الا بشاهدين رجلين مدلين قبولين الا في الزمان شهد في هذه الامور شاهد واحد أحدث حكم آخر بيانه لو شهد واحد على الاطلاق قبل الدخول أو على الطلاق البائن وطلبت المرأة من القاضي أن يضعها على يدي عدل ان كان الشاهد فاقبالا فبها لانها لا تقبل حكمها وان كان عدلان قالت الشاهد بالانحراف لا يضع لانه رجلا يحضره لا يطل حق الزوج بالنكاح وان كانت ساخر يضع استخسا لان قول الواحد دل في باب المحرمات مقبول وأمر البضع بمحتما فيه فيقول بينهما أحدهما طاعا ولكن لا يجب المداولة لان سبب الحاصل قائم وهو النكاح حتى لو لم يعمل بينهما لا بأس به وكذلك لو شهد شاهدان مستورا انه أن يحول بينهما وان كان بعد المثل لا يحول بينهما لانهم امام معتدة أو منكره بمسكنها يات الزوج ولا يطلو التالاق لا يحرم الوطء ولا انكاحا فان عجزت عن الاتيان بانحراف من شهادة الشاهد ولو كان عدلا (فرع) ثم اذا شهد في باب النكاح شاهد واحد فان كان الزوجان مقرين أشهدا شاهدا آخر وأجبر الا بحملهما وان كان أحدهما سكر لم يحلف المشهود به مع الشاهد عند أبي حنيفة لا ينعى بنكره لان القضاء بالنكاح هو ما متعزدا لا يجوز أن يجعل النكاح لثلاثة لانه لو صار مقر الصلح كاره كذا والكنز حرام ولا يجوز أن يجعل النكاح لثلاثة لان البدل والاباحة لا تجرى في الاشياء المنصوصة لان الانضاع والنفوس مكرمة لعينها حلاله والعبد فلا تباع باباحة العبد ومنه ما يستخلف (مسئلة) واذا كان الحكم ابطال شهادة الفرد قلنا بقولهم يستخلف فان نكل يفتي بنكوه وكذلك الحكم فيمن أقام شاهد واحد على قتل وعجز عن الآخر ان يدر شهادة الشاهد وتوجه عليه اليمين فان حلف برئ وان نكل من الحلف ليس

(وإن) زوج تزوج امرأة على عدة سنة أو على تعليم القرآن أو غيرها مثلها (وقال) عدد لها قيمة شخصته (ومهر) مثلها يعتبر بأحوالهم أو عيالها وبنات أهلها فان لم يوجد منهم أحد فمن الجانب أي يعتبر بمهر أهلها من قبيلة مثل قبيلة أبيها ولا يعتبر بأهلها وخالها إذا لم يكونا من قبيلتها فان كانت الام من قوم أبيها بان كانت بنت عمه فيشذبه بمهرها (ويعتبر) في مهر المثل أن تساوى المرأة في السن والجمال والمال والعقل والدين والبلد والعصر والعفة (قالوا) ويعتبر التساوى أيضا في البكارة والثبوت (والمرأة) أن تمنع نفسها حتى تأخذ المهر المثل (وعنه) أن يخرجها أي يسافر بها (وليس) لزوج أن يمنعها من السفر والخروج من منزله وزبارة أهلها حتى وفيها المهر كله أي المثل (ولو) كان المهر كامواً بسلامة ليس لها أن تمنع نفسها لاسقاط حقها بالتأجيل ككفي المتبع (ولو) كان المهر حالاً فخره شهر فليس لها أن تمنع نفسها ضددهما وهذا في يوسف لها ذلك لان هذا تأجيل طارف كان حكمه حكم التأجيل المتأخر (ولو) قال نصفه فجعل ونصفه مؤجل ولم يذكر الوقت للمؤجل اختلف (١١٢) المشايخ رحمهم الله تعالى فيه (قال) بعضهم لا يجوز الاجل ويجب سلا كما إذا قال تزوجت على

أما القضاء فيما يقتضي فيه بشاهدين فقد تقدم بيانه وأما شهادة رجل وامرأتين فقبوله في جميع الأحوال
التي الحدود والقصاص وعند الشافعي لا تقبل إلا في الأموال والنواحيب والعصم قولنا لان الرأساوات الرجل
فيما ياتى عليه أهلية الشهادته والقدره على المشاهدة والضبط والحفظ والأدلة وجود آية القدره وهو
العقل المير المذكور للاضباب واللسان الناطق فتفيد شهادة النساء حصول فليسة الظن وطه آنية القلب
بصدق الشهود بخلاف شهادة النساء وحدهن لا تقبل لان فليسة الظن تحصل بخبرهن ولكن الشرع
لم يثبت بها حجة لان من منيات عن الخروج وذلك بسبب الفتنة والفساد وجوب المسامحة بغير عروعت
الذكر وفي أحد الشرطين حسب المسألة السادسة لا يمكن (مسألة) ولا تقبل شهادة النساء في
الحدود إلا في الزمري انه قال مضى السنن لمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخليفين من بعده أبي
بكر وعمر رضي الله عنهما أن لا شهادة للنساء في الحدود والقصاص ولانه تمكث الشبهة في شهادتهن من
حديث غلبة اليهود والنسيان والحدود لا تثبت مع النبوة (مسألة) لو شهد رجل وامرأتان أن تزيدا
سكج زينب أو لاقها أو أمتق عبده أو كاتبه أو رضعها قبل وقال الشافعي لا مدخل لشهادة النساء مع الرجال
إلا في الأموال لان عندهم الكاح لا يثبت بشهادة رجل وامرأتين لان في شهادتهن زيادة احتمال لقصاص
هنا وقد تقدم الاحتجاج فلا فائدت في الاعادة (مسألة) عند زفر الاحسان لا يثبت بشهادة رجل
وامرأتين لانه شرط بمعنى العلة فله فيم الان معنى العلة من العلة يجري مجرى الشبهة مع الحقيقة والشبهة في
الباب ملة بالحقيقة وعندنا يثبت علمنا ان شهادة رجل وامرأتين مثل شهادة رجلين فيما ليس يعقوبة
ولا ينعقد بقرينة ولا وعلا الاحسان ليس يعقوبة لانه عبارة عن نصال جيدة كالحرية اذا لحصال الجيدة
لا تصلح كالحرية وعقوبة شرط بمعنى العلة ممنوع بانه وهو ان الشرط الذي هو في العلة ما يقتضي الى حكم

[illegible]

مستمر ان لا يدفع اليها جهاز الاعارية كمال دينار فان قول الزوج وان كان العرف شتر كما نقول في الباب (قال) فاضي خان رحمه الله ان
الجواب فيه دل على التمسك ان كان الابن من الاتراف والكرام لا يقبل قوله ان الجهاز عارية وان كان ممن لا يجوز البنات قبل ذلك قبل قوله
(وفي العمادى) رجل خرج جلا وقال الزوج متى منك وأجهزها لجهازا عظيما وما دفع الى من المجهل أردت اليك مع ثلاثة أمثاله فزوج
الرجل ودفع النقدا الى أبي المرأة بقدر وجهه ثم ان أبا البنت لم يجزها ولم يدفع الى الزوج شيئا هل الزوج أن يرجع عليه بما زاد على قدر مثلها
مثلها لرواية فيه إلا أن صدر الاسلام البرزوى وعبد الله بن النسي وجال الاسلام الشريف والصدور الكبير برهان الدين وشايج بخارا وجههم
الله تعالى أقتوا الزوج يطالب أبا المرأة بالتجهيز فان جهزوا لا يسترد ما زاد على قدر مثلها (وقد) قدروا الجهاز بالنقد والقاضي الامام
صدر الاسلام البرزوى وعبد الله بن النسي وجههما الله تعالى قدر الكل دينار من النقدة ثلاثة دفاتير من الجهاز أو أربعة بعدد ما نير قال الزوج يطالبه
بهذا القدر ولا يسترد ما زاد على قدر مثلها (قال) رحمه الله وقد استفتيت من بعض (١١٣) مشايخ بخارا كالقاضي جلال الدين والشافعي
الاجل برهان الدين فاجابوا كما

كتبنا وقالوا ان شاء الله لا يشايج
بخارا هكذا (وفي) فتاوى
ظاهر الدين المرفياني
الصحيح انه لا يرجع على أبي
المرأة بشئ لان المال يمتنع بلب
النكاح لا يسترد ما زاد على
(وفي) فوائد صدر الاسلام
طاهر بن محمد وزوج امرأة
ودفع اليها النقد ولم تأت
بالجهاز الى بيت زوجها هل
تجوز على ذلك قال القاضي
الامام جلال الدين رحمه الله
تعالى الزوج أن يطالبها
بالجهاز بمقدار ما أعطاه من
النقد على عرف الناس
وعادتهم (زوج) امرأة
على انها بكر فاذا هي غير بكر
وقد أعطاه المهر هل له أن
يرجع عاها بما زاد على نقد
مثلها فعلى قياس ما اختاره
صدر الاسلام البرزوى ومن
وافقه من مشايخ بخارا في

الماله بواسطة الاضام الى ملتموا الاحسان ليس بهذه المثابة لانه لا يلحق بالاحد بواسطة الاضام الى ذاته
وهو الزلات الاحسان نعم والنعم أثرها من المنع منع الكفران والزنا كفران فيكون الاحسان مانعا وما
يكون مانعا لا يكون مفضيا والله أعلم
(الباب الرابع في القضاء بالينة التمسك مع عين القضاء)
ويسمى عين الاستبراء وهو رتلك أن يشهد شاهدان لرجل بشئ معين في يد آخر فانه لا يستحق حتى يحلف
ما باع ولا وهب ولا خرجت من يده بل يرق من الطرق المزية للملك وهو الذي عليه القضا والقضاء وعمله
الاحصاء بأنه يجوز أن يكون بأمر من المدعي عليه أو غير ذلك من الاحتمالات ومع الاحتمالات لا بد من
اليمين قال في مراجع الرواية على شرح الهداية ما قصوا أجعلوا المدعي بعدا فاما بالينة يحلف أنه ما استوفاه
ولا أبرأه وان لم يدع الخصم قال ولا يعلم فيه خلاف ذكر في ذم النكول فالتقدم وقال في الخبر يدوان ادعى
رب الدين أن له مالا باطنا فلهذا القاضي بعد شهادة الشهود على الاقلام لانه ادعى شيئا لم يجر من علم الشهود
فتأمل ذلك وقابل بين العبارتين (مسئلة) قال بعضهم وعين القضاء متوجهة على من يقوم على الميت
أو على الغائب أو على اليتيم أو على من يستحق شيئا من الحيوان ولا يتم الحكم الا بهاء (مسئلة) وعين
المستحق على البتة ما باع ولا وهب وعين لورثة في العلم انه ما خرج من ملك مورثهم بوجوه الوجوه كلها
وان ملك جميعهم يعني الورثة باق عليه الى حين بينهم وهذه التمسك في اليمين تكون على البتة (مسئلة)
اذا ادعى رجل بدين على ميت وأقام الينة التامة عليه فان كان ورثته كبارا ولم يدع وارث الدين من وارثهم
ولامن أنفسهم لا يلزم رب الدين عين وهو يؤيد عبارة الخبر بخلاف ما لو كان متوفيا فالا بد من اليمين
(مسئلة) قال بعض المتأخرين واذا شهد رجل شاهدان على دين لا يه حلف انه ما يعلم ان أباه اقتضى
من ذلك شيئا وان كان شيئا من بقاء شفعه بشاهد من حلف انه ما يعلم ان أباه باع ولا وهب ولا خرج من يده
بوجوه وجوه الملك (تنبيه) واليمين في ذلك على من يظن به علم ذلك ولا يمين على من لا يظن به علم ذلك
ولا على مسفر ومن نكل عن تلمسه اليمين منهم سقط من الدين حصته فها (تنبيه) من أقام بينة على
حاضر بدين فلا يحلف مع يده على اثبات الحق ولا على انه ما قبض منه حتى يدعى المطالب انه دفعه اليه أو دفعه

(١٥ - من الحكم) مسألة الجهاز ينبغي أن يكون له ذلك (وفي) فتاوى ظاهر الدين المرفياني انه لا يرجع له بشئ لان ما دفعه
اليها ليس هو في مقابلة البضع وانما هو الاستمتاع بها (وذكر) شمس الاعنة المرنحس رحمه الله تعالى اذا تبنى الى امرأة بموت زوجها اعتلت
وتزوجت بآخر وولدت ثم جاء الاول حياتها رأي حنيفه رحمه الله الاول الزوج الاول سوان جعلت به لاقل من ستة أشهر أو لاقل من سنتين أو
أكثر لانه صاحب الفراش الصحيح والثاني صاحب الفراش الفاسد فصار كمن زوج استغفرت بوفائه ثبت النسب من الزوج دون المولى
ولو ادعى اذ كره القبة أبو البثر رحمه الله تعالى في حجة أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان اتفقا ان الاول كان حاضرا أو كان متغيبا يختصم في الاول
للاول هكذا ذكر أبو يوسف رحمه الله تعالى في هذا الفصل انما اذا وان نفي الاول والاخر الولد أو فاه أحد هما فوالا الاول على كل حال
ولا بد عليه ولا لعان (وروى) عبد الكريم الجرجاني عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه يرجع من هذا القول وقال يثبت النسب من الزوج
الثاني (وقال) أبو يوسف فما دنا من لاقل من ستة أشهر منذ تزوجها الثاني فهو الاول وان جاءت به لسة أشهر فصاعدت - تزوجها
فهو الثاني وما دنا من لاقل من ستة أشهر من تزوجها الثاني فهو الاول وان جاءت به لسة أشهر من

ملئ من مثلها الثاني هو الثاني (قال) الفقيه أبو الليث قول محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد (عليه السلام) في قوله (ولو تزوجها رجل من أهل الحرب وولدت له هذا الخلف) (وفي) يجوز النول مثل نكاح النسي عن تزوج امرأة صغيرة بتزويج أبيها ثم مات الأب والزوج غائب فكبرت البنت وزوجت رجلا فغضب الغائب وادعاهما فأنكرت ولم يكن له بينة فلم يقض له بها وقضى بها الثاني فولدت منه بنتا والزوج الأول ابن من أمه أخرى هل يجوز النكاح من هذا الابن بهذه البنت قال رحمه الله إن كان في حال سفر الابن لا يجوز لأن زعم أبيه أن أم البنت تزوجت بالبنت وولدت له فإشهادها على فراشه فهي بنته فاما إذا كبر الابن وأراد أن يتزوج البنت بنفسه فينبغي أن يجوز لأن أقرار الأب يعلم بنفسه على غيره (قال) صاحب العماد وسئل جدي شيخ الإسلام عن صغيرة زوجها أبوها من صغير قبل عنه أبوها فأتى الابن ثم بالغوا ولم يعلم به معنى النكاح وتزوجت المرأة بآخر وولدت منه أولادا ثم إن الرجل علم بذلك وادعى النكاح ولم يمكنه إثباته ثم أراد أن يتزوج ولدها من رجل هل يعمل ذلك فأجاب رحمه الله تعالى (١١٤) لا يعمل والله أعلم (وفي) فتاوى قاضي خان ولو تزوج امرأة لها زوج ووطئها لا يجب

الحلف عند أبي حنيفة وجه
أقوله تعالى وأن لم يدع الحل
(وفي) (وفي) (وفي) (وفي)
والرضاع

(وفي) الهداية وإذا كان
لرجل امرأتان حران فطبعه
أن يعدل بينهما في القسم
بكرمي كانتا أو تبين أو كانت
أحداهما بكر أو الأخرى ثيبا
(لقوله) صلى الله عليه وسلم
من كان له امرأتان ومال
إلى أحدهما في القسم جاء
يوم القيامة وشقه مائل أي
مفلوج (ومن) عاشت رضى
أقوله ما قالت إن النبي صلى
الله عليه وسلم كان يعدل بين
نساء في القسم وكان يقول
ألهن هذا قسمي فيما أملك
فلا تؤذني فيما لا آلهن يعني
زيادة الحبة ولا فصل فيما
روىناه والقدر والحديث
والسلف والحنيفة سواء
لاطلاق ما روينا ولأن القسم

عند أفع من وكيل أو غيره فيحلف قاله بعضهم
(فصل) (فصل) (فصل) (فصل)
أه ليس له مال ظاهر ولا باطن وان وجد ما لا يورث حقا جلالا لا اليد انما شهدت على الظاهر ولعله غيب
مالا ومن ذلك المراد على وكيل زوجها الغائب المفقوت قيم البينة باثبات الزوجة والغيره واتصالها
وانهم ما علموه ترك لها نفقة فلا بد من عيبتها انهم تسقط حقها ولا أرسل لها نفقة ولا أحالها على أحد فاحتالت
وهي جميع المسقط والمبطل وضابط هذا الباب أن كل بينة شهدت بظاهر فاته يستظهر بين الطالب على
باطن الأمر
(فصل) (فصل) (فصل) (فصل)
على سبيل الاستحسان نظرا للميت والغائب وحياطة عليه وحفظ المال له لئلا يفتقر في قضاء الدين عليه (تبيينه)
فإذا حلف مرة وتأخر القضاء لم يعمد أب يحلف ثانية بالتوهم المحتمل ولا يشب به ذلك إذا كان صاحبه حاضرا
وادعى عليه أنه فدية فبذلك أو وجه ما لا بد من عيبتها عليه واجبي في هذا الموضع لقوله عليه الصلاة
والسلام البينة على المدعي واليمين على من أنكر والله أعلم بالصواب

(الباب الخامس في القضاة بينة المدعي بعد فصل القضاء بين المدعي عليه)

(مسألة) (مسألة) (مسألة) (مسألة)
إذا قال المدعي لا يمين له بعد ما ادعى مالا أو حقا من الحقوق وأنكر المدعي عليه موصاه القاضي
حلف المدعي عليه ثم قال لا بينة حاضرة تقبل عند أبي حنيفة خلافا لمحمد لأنه لا دافعة بين الشهادتين في الأشهاد
وبين ما قال في الابتداء لجواز أنه لم يكن يعلم أن هؤلاء مشهودون ثم علم أنهم أولئك فلو أشهدوه ثم صاروا بأن أقروا المدعي
عليه عندهم فلا يكون مناقضا (مسألة) لو قال كل شاهد شهد لي بها فلان وفلان بمذا الحق فلا حقي
فيها ثم ادعى بعد ذلك بشهادتهم ما وكذا لو قال ليس لي عند فلان وفلان شيء ادعى قبل هذا أو قال
كل شهادة يشهد بها فلان لي على فلان فهو زورا وقال الشهود كل شهادة تشهد بها فلان على فلان فهو
زور ثم طلب من القاضي تحليف خصمه فحلف ثم قال لا بينة فجميع ما مر على هذا الخلاف فعند أبي حنيفة
تجمع ويقضى له بها فمن جنت ما أن يقول لا تتذكر حيث قلنا ليس لك عندنا شهادة ثم تذكر أنه بذلك

من حقوق النكاح ولا تلاوت بينة في ذلك (والاختيار) في مقدار الدور إلى الزوج لأن المستحق هو التسوية دون طريقه وعند
رائسوية المستحق في اليتيم تلافيا للجماعة لا نهايتي على النشاط (وقال) الشافعي رحمه الله يقيم الزوج عند البكر الجديدة سهما واليتيم ثلاثا
ثم يستأنف (لقوله) صلى الله عليه وسلم من تزوج بكرة على امرأة عنده بغير مهر أسبعة أيام وان تزوج ثيبا يقيم عندها ثلاثة أيام (ومعنى)
مارواه الدور على السبع والثلاث في القسم بالتسوية بينهما من الحديثين (وان) كانت أحدهما مسورة والأخرى أمة فلهما الثلثان من
القسم والامة اثنتان فاما في المأكل والشرب والمأبوس فانه يستوي بينهما لأن ذلك من الحاجات اللازمة فتستوي في الحر والامة
والمكاتب والمذمة وأم الولد كالا. فليقيم الرقبة (ولا) قسم له لو كنفها العبد أي لآلته لها وان كثر (وفي القبة) رجل له زوجة وبارية
بيعت عند الزوج بعت من ليل إلى الأبوع واليتيم عند الجارية أو في العلة فله ذلك إذا لم يصد الاضرار به (ولا) قسم في السفر في سفر عن
سائرهم والقرعة أولى يعني يستحب أن يقرع بينهم لسافر عن خرجت قرعتها فليقرع بها وان تركت قسمها فليقرع بها وان رجعت
بكره (وفي المنع) الرضا على كونه سواء في اثبات الحرمة (وقال) الشافعي لا يثبت الحرمة بمخالق الرضا بل بخبره وضعف قيل

في تفسير الحس أن يكتفى بالصبي بكل واحد منهن (ثم) سب الرضاع عند إجماعنا على وجوبه إلى ثلاثين شهرا وعند من أوجبهما إلى ستين
 وبه قال الساقون وأحمد وجههما الله تعالى (وعند) زفر وجه الله تعالى ثلاث سنين (وقال) بعضهم أربع سنين (وقال) بعضهم عشر سنين
 (وقال) بعضهم خمسة عشر سنة (وقال) بعضهم عشرين سنة (وقال) بعضهم أربعون سنة (وقال) بعضهم مدة الرضاع جميع العمر (وفي
 الخبر) مدة الرضاع ثلاث أو ذات أدنى وأوسط وأقصى فالأدنى حول ونصف حول والأوسط حولان والأقصى حولان ونصف حول (قوله)
 كان الولد يستغني دون الحولين فخطمته أمه في حول ونصف يحل بالإجماع ولا ثم ولو لم يستغن عنها يحولين يحل لها أن ترضعه بعد ذلك عند
 علماء العلماء الا عند خلاف بن أيوب (فالحاصل) أن مدة الرضاع إذا مضت لا يتعلق بها التحريم ولكن ذلك على حسب اختلافهم في مدة الرضاع
 كما مر فلا تعيده ثانيا (وقال) بعض الناس ثبت الحرمة بالرضاع الكبير (ولا) يتغير الفطام قبل المدة حتى لو فطم الصغير قبل الحولين ثم لو وضع
 في مدة ثلاثين شهرا عند من حولين عندهما فهو رضيع يوجب الحرمة لو جرد الرضاع (١١٥) في المدة (وذكر) الحساف وجه الله تعالى

و عند عدم لاقبل مقتضى من الحوائى والنص

(مسئلة) * قال بعضهم ويكفي الشاهد الواحد فيما يثبت الخاكم فيه بالسؤال ولو كما كان علماً بؤديه
 (مسئلة) * وما انتم فيه من العيوب التي تكون في العبد المبيع فالخاكم اذ تولى الكشف عن ذلك
 فطريقه ان يرسل بالعبد المحرم يرضيه أو يثوق يصره ومعرفته بذلك العيب وفور مشكل الشقاق والطماع
 والبرص النكول وأمثال ذلك كثيرة فبأنخذ ذنب بالخبر الواحد ويقول العايب النيل كذا نقبل عن
 بعض المتأخرين (مسئلة) * ونقبل شهادة الفرد في حلال رمضان اذا كان في السماء ليلة وفي الجرح
 والتعديل والرسالة يريد به رسول القاضي السؤال عن الشهود وترجمة الكلام اذا لم يعرف القاضي لسته
 وتقدير الارش وتقويم التام والسلم ان يجيد أو ردى مو هذا من ههنا وعند محمد في الجرح والتعديل
 والترجمة لا تقبل الا شهادتين رجلين أو رجلين وأمر آتين (مسئلة) * ولو شهد عند القاضي فقال المارعي عاين
 هما عيان وقال نحن حران وكأنا نجهولين لا تقبل شهادتهما حتى يأتيا بينة فأتى واحد وشهد بغير يتوما
 فبانت شهادتهما من احبط (مسئلة) * اذا أخبر واحد بقعة باصا ولا يجرون يخرج من العيين والخبر
 الفرد قد يثقف بالشهادة متى انضمت اليه مقربين ثلثها أو ثلثيها بالصدق والاثبات أحوط (مسئلة) *
 تثبت الشهرة بالموت بخبر الواحد العدل رجلاً كان أو امرأته لا يشترط فيه لفظ الشهادة لان الموت قد يفتق
 في موضع ولا يحضره الا الواحد فلو ثبت الشهرة بقول الواحد لضاغت الحقوق المتعلقة بالموت فلهذه
 الضرورة يثبت الاشتهار بخبر الواحد ولان في اشتراط العدد في الموت حرجاً لانه لا يقع بمباشرة سبيله من
 الفصل وفيه الا واحد (مسئلة) * رجل تزوج امرأته فمضى عنها فاعاد رجل فأنحصره انما ارضعت من
 أم الزوج أو أخته أو أخيه انما قبلت من زوجها أو أباها وهي مشتهرة بوقوع عنده انه صادق فله أن يتزوج
 أنثى أو أرملة أو غيرها بخلاف ما اذا أخبره بسبق الرضاع والمصاهرة على الشكاح لانه في الزوج منازعه أما
 ههنا فيدعي امرأته الرضا والزوج لا ينازعه لانه لا يعلم والاثبات أحوط به فان وقع عنده مسدود موجب قبوله
 (فرع) * ولو أخبره رجل أن امرأته ارتدت من الاسلام أو أخبرت المرأة أن زوجها الرند هل يجب القبول

لأن بائنه ضرورية لكونه جزءاً لا يتجزأ من الرضاع ما يحرم من النسب الحديث المشهور إلا أن أئمتنا من الرضا فانه يجوز أن يتزوجها ولا يجوز أن يتزوج أم أئمتنا من النسب لأن النسب لا يكون أمه أو مولوداً أي بخلاف الرضاع (ويجوز) أن يتزوج أئمتنا من الرضا ولا يجوز ذلك من النسب لأنه لما لم يكن أمه أو مولوداً لم يوجد هذا المعنى في الرضاع (ولبن) الفعل يتلقى التحريم وهو أن ترضع المرأة صبية فتحرم هذه الصبية على زوجها وعلى آباءه وأبنائه ويصير الزوج الذي تزول له أمه لبن أباً المرصعة وفي أحد قولنا المتأخريين لبن الفعل لا يحرم (وفي المحيط) ولو زنى بامرأة فولدت منه فأرضعت بهذا اللبن صبية تحرم على الزاني وفروعه وأمواله لأن ابنته الزانية رضاعاً ولا يجوز للزاني أن يتزوجها فكذلك له ولأمه (ولم) الزاني وخاله أن يتزوج بهذه الصبية كما يجوز له أن يتزوج بالمولودة من الزنا لأنه لم يثبت نسب ولد الزنا من الزاني فلم يثبت بينهما القرابة المحرمة الزوجية (فروع) ذكرنا في النفاية قولاً أن امرأة لها بنون وأخوة لها بنات فأرضعت التي لها بنات ببنات من بني الأخرى فان بناتها تحرم على ذلك الابن وبنيته ولا تحرم ولعمري فمن: انتهى على سائر بني المرأة لعدم اجتماعهم على تدني امرأة واحدة (قلو) كانت أرضعت: تاحرمت على جميع: بها وبغيرها من بناتها يحمل لابن المرصعة (قلو) كانت أم ابنتها أرضعت أحداً البنين وأما

الله تعالى (واذا) تزوج العبد لغيره أو طلق أو طلق ولا يقع طلاقه ولا يقع طلاقه ولا يقع طلاقه على امرأته لأن ملكه النكاح على العبد ويكون الأصحاب
دون المولى (نوع في الصريح والكتابة) الطلاق على شريين صريح وكتابة (قال صريح) قوله أنت طالق وهو طلاق مطلق وهذا يقع به
الطلاق الرجعي لأن هذه الألفاظ مستعملة في الطلاق ولا تستعمل في غيره فكان صريحا وأنه تعقبه الرجعة بالنسبة ولا يقتصر إلى النية لانه
صريح فيه لطلب الاستعمال وكذا إذا نوى الإبانة لانه قصد تغيير ما قلعه الشرع بانقضاء العدة غير عليه (ولو) نوى الطلاق من وثاق لا يدين في
القضاء لانه خلاف الظاهر ويدين فيما بينه وبين الله تعالى لانه يحتمله (ولو) نوى به الطلاق عن العمل لم يدين في القضاء ولا فيما بينه وبين
الله تعالى (ومن) أبي سفيان رحمه الله تعالى أنه يدين فيما بينه وبين الله تعالى (ولو) قال أنت مطلقة بتسكين الملاء لا يكون طلاقا إلا بالنية
(واذا) قال أنت الطلاق أو أنت طالق أو أنت طالق لم يكن له نية أو نوى واحدة أو اثنين فهي واحدة رجعية وان نوى ثلاثا
ثلاث (ولو) قال بك طلق أو رجلك طالق لم يقع الطلاق (وقال) زفر والشافعي رحمهما (١١٧) الله تعالى يقع وكذا الخلاف في كل

جزء من لا يبرره عن جميع
البدن (وان) طلقها نصف
تطلقه أو ثلثها كانت تطلقه
واحدة لان الطلاق لا يقترأ
(ولو) قال أنت طالق ثلاث
أصاف تطلقين فهي
طالق ثلاثا لان نصف
التطليقتين تطلقه فإذا
جمع بين ثلاث أصاف
تطلقه يكون ثلاث تطليقات
مطلقة (ولو) قال أنت
طالق ثلاث أصاف تطلقه
قبل يقع التطليقتان لأنها
مطلقة ونصف تسكمل وتقبل
يقع ثلاث تطليقات لا كل
نصف يتكمل في نفسه
نصف ثلاثا (ولو) قال أنت
طالق من واحدة إلى اثنين
أو ما بين واحدة إلى اثنين
فهي واحدة (ولو) قال من
واحدة إلى ثلاث أو ما بين
واحدة إلى ثلاث فهي ثلثان
وهذا عند أبي حنيفة رحمه

وذلك فيما لا يطالع عليه إلا النساء كالولادة والبركة والقبول والحيض والحمل والسقما والاستهلال وميوب
الحرث والامام في كل ما تحت ثيابهن ووجدها أن لها كانت هذه الأمور مما لا يحضرها الرجال ولا يطالعون
عليها أقيم فيها النساء مقام الرجال للضرورة (مسئلة) إذا كان زوجين ثم أنت ولدت بعد ولادتهما حال
قبل النكاح فشهدت امرأتا واحدة منهن مسلمة ثبت ذلك وبه صريح في المبسوط حتى لو طلق الزوج بلا عن
لأن النسب يثبت بالفراش القائم والامان أعما يجب بالتدقيق وليس من ضرورته وجود الولد فإنه يصح بدونه
(مسئلة) لو قال لزوجته ان ولدت فانت طالق فقالت ولدت فأنكر فشهدت به القابلة يقبل قولها عند أبي
يوسف ومحمد لأن شهادتهما في ذلك قال عليه الصلاة والسلام شهادة النساء مائة فيما لا يستطيع الرجال
النظر اليه ولأنهم الملقين على الولادة تقبل فيما بيني عليها وقال أبو حنيفة إنها ادعت الحث فلا يثبت إلا
بحجة تامة وهذا لأن شهادتهن ضرورية في الولادة فلا تطهر في حق الطلاق لانه ينفك عنها
(فصل) وأما شهادتهن على استهلال العبد فمعد أي حيلة لا تقبل في حق الارث لانه مما يطالع عليه
الرجال إلا في حق الصلاة لأنهم من أمور الدين وعندهما تقبل في حق الارث أيضا لأنه صوف عند الولادة ولا
يحضرها الرجال عادة فصار كشهادتهن على نفس الولادة
(فصل) وما يكون في موضع لا يطالع عليه الرجال فعلى القاضي أن يدر حدة عدلة والاشهاد أحوط فان
أنكرت أنه لا يثبت به فلا تصوم ماذ لا بد من ثبوت العيب ليخامم وان أنكرت به العلم فلا يرد مجرد قولها إذ مجرد
قولها ليس يلزم لكن يحلف البائع فيه ولو نكل والا فلا عن أبي يوسف أنه يرد مجرد قولها لان قولهن حجة
فيما لا يطالع عليه الرجال وعند محمدان العقد ينفع قبل القبض بقولها لا بعد ما جئنا إلى ادخالها في ضمان
البائع ومجرد قولها ليس بحجة فيعتضب من جميع الفصول (مسئلة) يقبل قول المرأة في إرسال
الهدية ويجوز قبولها والاقدام على الاكل قولها ويقبل قولها في الاذن في دخول الدار والهديم على
العيال (مسئلة) إذا أنكر الزوج ما ادعته عليه المرأة من الاعتراض وكانت بكر انظر النساء اليها فان
قلن هي ثيب فاقول قوله مع عينيه لان قول النساء ليس بحجة فوجب تحليف وانما يثبت بقول النساء
الثبوت لا الوصول وفي الأصل ان المرأة الواحدة تجزئ والثلثان أحوط لان ما لا يضم اليه قول الرجل لا يعتبر

الله تعالى (وقال) يقع في الأول ثلثان وفي الثاني ثلاث (وقال) زفر رحمه الله في الأول لا يقع شيء في الثانية يقع واحدة وهو انما يقع (ولو)
قال أنت طالق واحدة في اثنين ونوى الضرب والحساب أو لم يكن له نية فهي واحدة (وقال) زفر رحمه الله تعالى يقع ثلثان لعرف الحساب
وهو قول الحسن بن زباد رحمه الله تعالى (وان) نوى واحدة في اثنين فهي ثلاث (وعلى) هذا الخلاف إذا قال له لان على عشرة دراهم في عشرة
دراهم يلزمه عشرة عند علمائنا الثلاثة تزوجهم الله تعالى وعند زفر يلزمه ما تنهونهم به قال للثالث والشافعي رحمهما الله (ولو) قال أنت طالق
من ههنا إلى الشام فهي واحدة على الرجعة وقال زفر هي بائنة (ولو) قال أنت طالق بمكة أو في مكة فهي طلق في الحال في كل البلاد (وكذا)
قوله أنت طالق في الحال لان الطلاق لا يقسم بمكان درن مكان (وان) ضربه إذا دخلت مكة بمكة صدق ديانة (ولو) قال أنت طالق إذا دخلت
مكة لم تطلق حتى تدخل مكة لانه ملحق بالتحول (وفي التبعية) ولو قال أنت طالق فدا وقع الطلاق عليها بلا نكاح الفجر ولا يقع في الحال الآن
يكون القول قبل طلوع الفجر انتهى (وجل) قال على طلاق امرأتى لا يقع (وفي) أدب القضاء للسروجر رجل قال لامرأته طلاقك على فرض
لازم أو قال طلاقك على حتم لازم الجميع أنه يقع الطلاق في الكل بخلاف الحق لانه مما يجب جعل أخبارا (وفي الولو إلى) رجل قال لامرأته

الطلاق طلاقاً يقع الطلاق الآن بريد الإيقاع لان هذا التقاضي عليه الناس لا يقاع (رجل) قال لامرأته ثلاث طلاقاً طلاقاً طلاقاً ثلاثاً لانه أوقع الثلاث عليها (ولو) قال لا نسكح بيننا فانه يقع اجماعاً (وقال) في المنبع جهوداً نسكح لا يكون طلاقاً لانه أعلم (قال) جميع نساء أهل الدنيا طواقي تطلق امرأته لانهم آمن حساب العالم (قال) لامرأته ان لم أشبعك من الجماع فأنت طالق قال بعضهم لا يعرف شيء مما حتى تقول بلسانك وقبل ان يجمعها ولم يفارقتها حتى أتت فقد أشبعها ولم يقع الطلاق (وفي الروايات) رجل له أربع نسوة فقال أنت ثم أنت ثم أنت ثم أنت طالق طلقت الرابعة لا غير لانه لم يذ كر الجزء الا الرابعة (ولو) قال لا ربع نسوة بينك طلاقاً طلقت كل واحدة منهن طلاقاً لانها تنقسم عليهن فيصيب كل واحدة منهن وبعها وأنه لا ينجز أياً يكمل (ولو) قال لامرأته كوني طالقاً من محمد رحمه الله تعالى أنه قال أراءه واقعاً (وكذا) لو قال لامته كوني حرة لانه صريح في الطلاق والعتق (رجل) قال لامرأته أنت طالق عددي في الحوض من السمك وليس في الحوض سمك يقع واحدة (١١٨) (وكذلك) لو قال أنت طالق بعدد كل شعرة على جسد ابليس لعنه الله تعالى يقع واحدة لا غير

فيما لو دلان اشتراط العدد فناء بالنس بخلاف الاصل ولا يصير موثرا باشتراط هذا العدد كذا ذكرته
في شرحي الوتابة المسمى بالاستفتاء (مسئلة) * نقل ابن حزم في مراتب الاجماع اجماع الامه على قبول
قول المرأة الواحد في اداء الزوجين تزوجها ليلة العرس

المواقع التي يجب فيها اجابة دعوة الحاكم وما لا يجب فيها الاجابة) *

(مسئله) يجوز القضاء بالنكول في باب الأموال ولا ترد اليمين الى المدعى وقال الشافعي لا يقضى بالنكول ولكنه ترد اليمين الى المدعى فان حلف ياخذ المال والا تلاق والصحيح قولنا لان النكول دل على رجحان الكذب في انكاره لانه لو كان صادقا في انكاره لا قدم على الحلف اذ لو لم يحلف يفوت ماله لان عندنا يقضى بمجرد النكول وعنده تنقل اليمين الى المدعى فيحلف بالباقي قصي له بالمال وهذا صار في المدعى عليه من النكول لو كان صادقا في انكاره لان حب المال يحمله على اليمين الكاذبة فيحلف مسيئة لمال فكيف لا يحمله على اليمين الصادقة فلما امتنع عن اليمين غلب على ظن القاضي انه ايا امتنع عن اليمين الكاذبة فظاهر كونه باطلا وكون المدعى ٣ يخفى وجوبه على القاضي تمكن المدعى من ابطال المال دساقظ منه

(مسئله) هو يجوز رد اليمين الى المدعى على وجه الصلح وذ كر في الجامع الصغير ان الصلح على اليمين باثر حتى لا يكون له ان يستأفقه على ذلك ابدأ غلبا باثر الصلح باثر ايمان اليمين الى المدعى على وجه الصلح وذ كر في المستق لوقال لرجل لي عليك ألف درهم فقال المدعى عليه ان حلفت انها لك على أديتها اليك تخلف وأداها اليه على الشرط الذي اشترطت فله ان يستردها منه ما لم يرد لها غير شرط

(فصل) في النكول نوعان حقيقة وتوحيكاً أما حقيقة أن يقول المادعي عليه لا أحلف فالتامضي يقول له اني
أعرض عليك اليمين ثلاث مرات فان حلف والا قضيت عليك بالمال فيقول في كل مرة أحلف والا قضيت
عليك بالمال وانما ذكره ثلاث مرات ليكون أجلي للمسي وأبلغ في ابلاغ الصدق فان قضى القاضي بنكوله
في المرة الاولى نفذ قضاؤه لان نكوله معتبر لتورع عن اليمين الكاذبة وقد وجد دليل القضاء لكن الامهال
وترك الاستجبال أولى فان قال في المرة الاولى لا أحلف ثم قال في المرة الثانية أحلف ثم قال في المرة الثالثة

زمر منع الطلاق الثلاث (رجل) قال لامرأته ان دخلت الدار فأنت طالق ثم ارتد والعياذ بالله تعالى ولحقه دار الحرب ثم عاد مسلماً لا
وزوجاً لها. دخلت الدار لم تطاق منه أي حنيفه فرجسه الله تعالى وعندهما أطلق (البائن) لا يلحق البائن الا اذا تقدم سببه بأن قال لها ان
دخلت الدار فأنت بائن ونوى به الطلاق ثم أباها ثم سحلت الدار وهي في العدة حينئذ يلحقه (وقال) زفر رحمه الله البائن لا يلحق البائن مطلقاً
(والصريح) لخطئه الصريح والبائن حتى أن المطلقة الرجعية لو طلقها زوجها أو أباها ما يقع بالاجماع لقيام الزوجية والوصلة (والبائن)
يلحقه الصريح ولا يلحقه البائن حتى أن الماتت تامة المختلعة لو أباها ما يقع لان محله الوصلة والوصلة قد انقضت بالطامع والابانة (ولو) طلقها في العدة
يقع - وما خلا ثلاث افعى رحمه الله تعالى (فات) وقد نظم بيتاً في هذا المعنى فيجئنا العلامة قاضي القضاة سعد الدين الديري الحنفى رحمه الله
تعالى رحمه الله وكل دلائل به دأخر واقع في سوى بائن مع مثله لم يبق (وفي المنسجرة) لو قال لمختلعة ما عتدى بنوى به الطلاق
أو ان أسه تبرئ وجك أو قال اباها أنت واحدة يقع عليها التعلية عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى (وقال) أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يقع بها
في الأيمان ولا المسكنات ولا هذا يحتاج فيها إلى البينة كسائر الكتابات (ولهما) أن هذه الألفاظ في حكم الصريح على معنى أن الواقع به راجع

(ولو) قال كذا تزوجتك فانك طالق فترزوها في يوم واحد ثلاث مرات وتدخل بمثل كل مرة فعند مجازعته تطلق ثلاثا عليه أو بعد
 مهور ونصف مهر (وقال) أبو يوسف رحمه الله تعالى وهو قياس قول أبي حنيفة تطلق تبتين وعليه مهر ونصف مهر (واذا) اختلف الزوجان
 في وجود الشرط فقال الزوج عقلت طلاقك بنكول الدار فلم يوجد النكول وقالت المرأة بل دخلت ووقع الطلاق قال قول الزوج لانه
 منسك بالاصل اذا لاصل عدم الشرط والقول لمن ينسك بالاصل لان الظاهر شاهد له ولانه يشكر وقوع الطلاق والمرأة تدعي والقول لمنسك
 الا ان تقيم المرأة بينة لانها تورد دعواها باجبة (ولي البرازي) قال لغيره طلقها ان شأنت لا يكون بر كلاما تشاؤها ولها المشقة في مجلس عاين
 وبعد المشقة يصير وكلا فلا يوطقها الا ان يقع ولو قام الوكيل من مجلسه بطلت الوكالة فلا يقع الطلاق بعده (قال) الامام الحلواني رحمه الله تعالى
 وهذا يحققا فان الزوج يكتب الى من يتق به انها اذا شاعت الطلاق فطلقها ولو كلاه يزوجون الا يقع من مجلس المشقة ولا يدرون انه لا يقع
 (فروع في الاستثناء والشرط) انما يصح لو اتصل ولو تنفس بين التصرف والاستثناء ووجد (١١٩) من التمس بدا أولا ولكه يصح

الاستثناء كذا عن أبي يوسف
 رحمه الله (وفي الاجناس)
 سكت سكتة قبل التنفس ثم
 استثنى لا يصح الاستثناء
 ان تكون سكتة التنفس
 (ويقال) الاستثناء بأمره
 ما سكت به بالزيادة على
 الاستثنى منه مثل أنت طالق
 ثلاثا أو بغيره ما سواة
 وباعتقاده من غير الطلاق
 مثل أنت طالق طاعة الا
 ضمنها (ولو) قال كل امرأة
 لي طالق الا هذه وليس به
 سواها لا تطلق لان المساواة
 في الوجود لا تمنع صفة من
 عدمها لانه تصرف في
 (قال) اما أنت طالق واحدة
 وتبتين وثلاثا وأد بعائنا
 كملت فلانا تعلق الكلي
 بتكليم فلان حتى لا يقع في
 الحال شي (ولو) قال لها أنت
 طالق فغري على لسانه
 الاستثناء بلا قصد الاستثناء

لا أحلف قضى عليه بالنكول لان قوله في المرة الثانية أحلف لم يصروا في اليمين بخلاف ما اذا
 استهل المدعي عليه من المدعي ثلاثة أيام بعد ما قال في المرة الاولى لا أحلف ثم جاء به قضى الملهة وأبي اليمين
 فالقاضي يستقبل عليه عرض اليمين ثلاث مرات لان عرض اليمين انما يبقى معتبرا اذا بقي الاستئناف
 مقامه للمدعي في الاول بقي مقامه للمدعي في عرض اليمين معتبرا وفي الثاني لم يبق مقامه
 مستقلا للمدعي في الملهة فلا يبقى عرض اليمين معتبرا (فروع) ولو قال المدعي اية بعد ما نكل من
 اليمين ثلاث مرات أنا أحلف بخلفه قبل القضاء بالنكول وبعد القضاء لا يباح له ان قبل القضاء آخره في ابطال
 كلام المدعي فاعتبر وبعد الزيادة آخره في ابطال القضاء فلم يعتبر وصار كرجوع الشهود قبل القضاء معتبرا
 أو بعد ما لا يفي حق ائتمان القاضي من ابطال القضاء وأما النكول حكمه وان عرض القاضي اليه
 عليه ثلاث مرات وسكت في كل مرة ولم يجبه بجهل ما كلاه لانه امتنع عن اليمين المستعجلة عليه ألا يرى انه
 لو سكت من جواب الخصم عليه القاضي بمجابه كذا هذا وهذا اذ لم تكن بلسانه آفتان كانت في لسانه
 آفة تمنعه من الجواب أو بانه آفة تمنعه من السماع لا يجعل استناعه من اليمين نكولا حكما لانه ما لم يسمع
 ويصدر على الجواب لا يصير طلاقا لا يجعل نكولا حكما (مسئلة) ولو سأله القاضي عن دعواه فسكت ولم
 يجبه فالقاضي يأمر للمدعي أن يأخذ منه كتابا حتى يسأل عن حله هل به آفة تمنعه من السماع والكلام فان
 ظهر انه لا آفة فيه وأعاد الى مجلس القاضي فادعى وهو ما سكت فالقاضي يعرض عليه اليمين ثلاثا ويقضي
 عليه بالنكول والله أعلم

(فصل فيمن نكل عن حضور مجلس الحاكم) قال الماوردي في تفسير قوله تعالى واذا دعوا الى الله
 ورسوله ليحكم بينهم سم الآية في الآية دليل على أنه من دعى الى ما حكم عليه الاجابة ويجرح ان تأخر وروى
 عن الحسن أن النبي عليه الصلاة والسلام قال من دعى الى ما حكم المسلمان فلم يجبه فهو ظالم لاحقه
 انتهى قال بعضهم من ادعى على غيره دعوى فدعا الى القاضي فامتنع عنه فاعتما من ظن فان لم يأت به
 معه بعض أعماله لم يدعوه اليه فان امتنع وتواري عنه لم يره سأل الخصم عن دعواه فان ادعى شيئا معلوما
 فالقاضي يحوز له حيث نكله الوكيل عن الحق في يده بما نادى أمين القاضي على بلب داره انظر فصل

لا تقع (ولو) قال أنت طالق فغري على لسانه أو غير طالق لا يقع (قال) ان شاء الله تعالى فانت طالق لا يقع (قال) والله لا كلمك فلا استخبر الله
 ان شاء الله تعالى كان استثناءه اديانته لا قضاء (أراد) أن يحلف رجلا ويخاف أن يستثنى حقه من أمره بان يقول حلف المصنف لا يجازي
 الله أو كلاما آخر لان اليمين حقه فلا يمنع من ابطاله (قال) أنت طالق ان شاء الله أنت طالق فلا استثناءه ينصرف الى الاول ويترفع الثاني عندنا
 خلافا لفرقة فانه ينصرف اليهما عند مولاي يقع شي (كتب) الطلاق واستثنى بلسانه أو طلق بلسانه واستثنى بالكتابة يصح (ادعى)
 الاستثناء أو الشرط فالقول قوله (ولو) شهدوا أنه طلق أو خالف بالاستثناء أو شهدوا بأنه لم يستثنى فصل (وهذه) المسئلة مما قبل فيها البينة
 على النفي لانه في المدعي أمر وجودي ولانه عبارة عن ضم الشقين عقيب التكامل بالوجوب (ولو) قالوا طلق ولم نسمع منه غير كلمة الخلع والزوج
 يدعي الاستثناء فالقول قوله لجواز أنه قاله ولم يسمعوا الشرط سماعه لا سماعهم (وفي الصغيري) اذا ذكر البطل في الحامع لانه مدعى
 الاستثناء (ودكر) الاوز جندى رحمه الله تعالى انما يصح دعوى الاستثناء ان ثبت الطلاق باقراره ولو ثبت بالبينة لا قبل وان فاهر منه ما يدل
 على صحة الخلع كقبض الدراية ونحوه لا يصح دعوى الاستثناء (ولو) قال له دعاه على امره وثلاثان شاء الله أو لا امره أو لا امره

أنه شبه الله وانكرت القول قوله (وذكر) النبي وعنه الله تعالى في الزوج الاستمتاع وانكرت القول قوله ولا يصح الزوج الا يستمتع وان
 الذي يطبق المطلق بالشرع وادعت الارسل بالقول قوله (ولي الهداية) واذا طلق الرجل امرأته في مرض موته طلاقاً باتفاقته وهي في العدة
 نورتها وان مان بعد انقضاء عدتها فلا ميراث لها وقال الشافعي لا ترث في الزوجين (نوع في الربعة) (اذا) طلق الرجل امرأته تطليقة
 وجمعة أو تطليقتين فله أن راجعها في عدتها من حيث ذلك أو لم ترض له قوله تعالى فاسكوهن بمعروف الآية من غير فصل ولا يمن قيام العدة
 لأن الربعة استدأمة الملك (والربعة) أن يقول راجعتك أو راجعت امرأتى وهذا صريح في الربعة ولا خلاف بين الأئمة أو بطلانها أو قبلها
 أو بحسبها بشهوة أو ينظر إلى غيرها بشهوة وهذا متنازع وقال الشافعي رجعها الله لا تصح الرجعة إلا بالقول مع القدرة عليه (ويستحب) أن يشهد
 على الربعة شاهدين وان لم يشهدت الرجعة (واذا) انقضت العدة فقال قد كنت راجعتك في العدة قصدت منه رجعتك كذبته
 قال القول قوله (واذا) قال (١٢٠) الزوج قد راجعتك فقالت بحبيته قد انقضت عدتي لم تصح الرجعة عند أبي حنيفة ولا تصح الرجعة

الاستدشني والمجبا والخلاصة (مسألة) قال في الايضاح المشتري بخيار أراد الرد فاحتق البائع فطلب
 المشتري من القاضي أن ينصب خصماً من البائع ليرده عليه قبل نصب نظر المشتري وقيل لا لأنه لم يشتر ولم
 يأخذ منه كذا مع احتمال فيتم قدر ترك النظر لنفسه فلا يتطرقه واذا لم ينصب لم يطلب المشتري من القاضي
 الا مذار فمن يجدد حقه روايتان يحد في رواية فيثبت من ادبنا دى على باب البائع ان القاضي يقول ان
 نصلك فلانار يد الرد عليك فان حضرت والاقتضت البيع فلا ينفذه القاضي بلا مذار وفي رواية لا يحد
 القاضي أيضاً (مسألة) قال في النخبة كفل بنفسه على انه لو لم يوفه غداً مدته على الكفيل فغلب الطالب
 في الغد ولم يجد الكفيل حتى مضى الفسلفة المالك ولورفع الكفيل الامر الى القاضي فحبس وكيلاً من
 له البوس لم اليه المكفول عنه يرى وهو خلاف ظاهر الرواية انما هو في بعض الروايات من أبي يوسف رجع
 الله قال أبو اليشكر فاعلم ان الحكم تغيب فلا فهو حسن

(فصل في بيان المراتع التي يجب فيها الجلبة الحاكم) ذكر الخلفاء قال أبو يوسف رجع الله ادعى على
 رجل دعوى وأراد عليه دعوى وهو في المهر والقاضي لا يعلم أهو بحق أم ببطل فأنه بعده عليه ويبحث
 من يحضره استسناؤه القياس أن لا يبدى به لغير الدعوى لأن الدعوى خبر محتمل والمحملة لا يكون حجة فلا
 يثبت به ولاية الادعاء وجه الاستسنان ان ترك القياس بالانثار المشهور وجاز وفيدان لا تفرق
 العصابة والتابعين رضي الله عنهم انهم فعلوا ذلك من غير تكبر وقال عليه السلام ان الله لا يجمع
 أمي على الضلالة وروى ابن جهم أن أبا جهم بن هشام فطاه فقام في المسجد
 فقال يا معشر فريرش اني رجل غريب ابن سليل واني بيت ابلا من أبي جهل فطاني وظلمني فز رجل يدينني
 عليه ويأخذني بحقي ورسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد يجالس فقالوا ذلك الرجل يعد بك عليه فاطلاق
 اليه فذكره ذلك فقام معه وبعث فريرش الى أثرهم ارجلا وانما فعلوا ذلك استهزاء لما قد علموا بين رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وبين أبي جهل لعنه الله من العداوة فأتى الباب فضر به فقبل من هذا فقال محمد بن جهم
 أبو جهل وماتوا جهم راحة من الدهر أي من الخوف فقال أعما هذا حقه فقال نعم فدخل فأنزح حقه
 فأعطاه اياه فجاء الرسول فأخبرهم وجاء الرجل فوقف عليهم فقال جزاء الله خيراً أنخذلي حتى قلم يفرقوا

(والملقبة) الربعة
 تشرف أي تستزين بأن
 تجلب وجهها وتصل خديها
 لانها حلال للزوج اذ
 النكاح قائم بينهما (ويستحب)
 للزوج أن لا يمسك عليها
 حتى يؤذيها أو يمسها
 فخلق نهائسه وائس له أن
 يسافر بها حتى يشهد على
 رجعتها (والطلاق) الرجعي
 لا يحرم الوطء (وقال) الشافعي
 رجع الله يحرمه اه (واذا)
 كان الطلاق بالتلاوة
 الثلاث فله أن يترجعه في
 العدة وبعد انقضائها لان
 حل الملكية باق (وان) كان
 الطلاق ثلاثاً في الحرة أو
 تتبع في الأمة لم تحل له حتى
 تنكح زوجاً غيره نكاحاً
 صحيحاً أو يدخل بها ثم يطلقها
 أو يموت عنها والشرط
 الا يلاجم دون الانزال (وي)

المشكلات) من طلق امرأته الغير المدخول بها ثلاثاً فله أن يترجعها بالتحليل وأما قوله تعالى فان طلقها فلا تقل من بعد حتى
 تنكح زوجاً غيره ففي حق المدخول بها (والسبي) المراهق في التحليل كالبالغ لوجود المدخول في نكاح صحيح وهو الشرط بالنص وما كان غلاماً
 وأطبعه به عليه (واذا) تزوجها بشرط التحليل فالتكاح مكره وقوله صلى الله عليه وسلم لعن الله المحلل والمحلل له وهذا هو محله (المراء) اذا
 أرادت أن تترجع زوج لصل الاول ونافقت أن لا يطلقها ينبغي أن تتدعى بالايحباب فتقول تزوجت علي أن يكون أمري بيدي بعد يوم أو شهر
 فإذا قبل الزوج على ذلك كانت متمكنة من تطليق نفسها في ذلك الوقت (وفي) الفتاوى الظهير بما لحقته ثلاثاً اذا رجعت نفسها من غير كفوف
 ودخل بها حلت للزوج الا زله عند أبي حنيفة وزفر رجما لله تعالى (وذكر) ابن فرشته في شرحه على الوقاية لو ادعت دخول المحلل
 عدت وان أنكره وكذا على العكس (وان) زوجت) بموجب يترد بانه من على الاول وان لم يترد لا تحلل (ولو) كانت المرأة مملوكة
 لا تحلل الاول الا اذا حلت من الاتي لوجود الوقاع من قبلها (ولو) وطئها في الحيض حلت الاول (ولو) لف قضيه بخرقة فاسمها وهي لا تمنع
 من وصول جوارحه والاذكره في الاول (وفي) فتاوى الى يرى الشيخ الكبير الذي لا يتدبر على الجماع لو أوجذ كره مساعده بطلان

للاول انتهى (نوع في الخلع) (ذكر) في المنبع اذا تعلق بالزوجان وتعلقا بالزوجان لاية بما حدود الله تعالى لا بأس أن تغتدر به نفسها منه عمل يتخلفها به فلا يغسل ذلك وقع قطعية باتت وزعمها المال لقوله تعالى فان علمتم أن لا يقيم حدود الله لاية أي ان ختم أن لا يقيما ما يلزمهما من موجب الزوجة بالنشور فلا جناح على الزوج فيما أخذ ولا على المرأة فيما أعطت (والخلع) معاوضة في حقها لان الخلع من جانبها تخليك مال بعوض فيه صرح وجوهها قبل قبول الزوج ولو شرط الخيار لها بأن قال خالعتك بألف على انك بالخيار ثلاثة أيام فقبلت صرح فان ردت الطلاق بطل وان اختارته وقع وجوب الاتحاض زوج مندا في حيلة قرحه الله تعالى وعند هذه الطلاق واقع والمال لازم والخيار باطل لان الخلع من جانبها على معنى تعاقب الطلاق بقبول المال وهو عين واليمين لا يقبل الفسخ وكذا شرطها وهو القبول من زوجها (ويقتصر) على المجلس اذا كان الايجاب من قبيلها فلا بد من قبول الزوج في المجلس واذا كان الايجاب من جهة لا يصح رجوعه قبل قبول المرأة فيه صرح قبولها بعده وشرط الخيار أيضا ولا يقتصر على المجلس (ويستحق) الخلع والمباراة كل حق (١٢١) لكل منهما ما على الآخر بأن يقول هو

لا سراة رثت من نكاحك بكذا وتقبل هي ولا يبقى لاحدهما دعوى في المهر مقبوضا مكان أو غير مقبوض قبل الدخول أو بعده ولا في النفقة الماضية أما نفقة العدة فلا تستحق إلا بذكر وهذا كاهند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا بقطع ما نزلت الأحياء وأبو يوسف رحمه الله تعالى وافق أبي حنيفة في المساراة ومحمد في الخلع (ولو) خالها على نفقة العدة صرح ولا تجب النفقة (ولو) أروأت الزوج عن النفقة حال قيام النكاح لا يصح الإبراء وتجب النفقة لان النفقة في النكاح تجب شيئا نفسيا على حسب حدود الزمان فومان ورافكان الإبراء عنها إبراء قبل الوجوب فلم

الى ان جاء نرجس عليه العنة فقالوا ويلك ما صنعت فقال والله ما هو الا ان ضربت على الباب فقال محمد فذهب فوادي ففريت فاذا معه فلما رأيت مثل هامته وأنيابه افعل قطان كادلا كفى لو امتدت فوالله ما ملكت حتى أعطيت محقه في الحديث بيان جوار الاهدا بمجرده الدعوى الأبرى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قام بنفسه بمجرده الدعوى الا ان اليوم القاضي لا يقوم بنفسه لكثرة التصوم ولما في من الاحتفاف به فأما ان كان الخصم خارج المصر قالوا ان كان غريبا من المصر بان كان بحيث لو ابتكر من أهله أمكنه ان يحضر مجلس القاضي وبحيث يبيت في منزله يدره وان كان بعيدا من المصر بحيث لا يمكنه أن يعود من المصر ويبيت في منزله لا بعده ثم كيف يصنع القاضي اختلاف المشايخ في قبول ما رادى باطمة لينة له عايبه فقالوا تكون هذه الينة لاجل القضاء بل لاجل الاحضار كما في كتاب القاضي الى القاضي فاذا أقام الينة أمر انسان ان يحضر نفسه فاذا أحضره أمر المدعي بإعادة الينة فاذا أعاد الينة أماده قضى بها عليه وقيل بحلله القاضي فان نكل أقامه من مجلسه وان حلف أمر انسان ان يحضر نفسه والا فلا يصح وعليه أكثر القضاة ان ذكر الخصم ان القاضي يدفع خاتمه لاحضار الخصم اذا كان في المصر ويبيت من يحضره ان كان خارج المصر والقضاء على عكس هذا فانهم يبعثون الراسل في المصر ويدفعون العلامة خارج المصر وبعض القضاة يختارون في السلامة دفع الخاتم وبعضهم دفع الطينة وبعضهم دفع قطعة قرطاس وهذا لان الخصم ربما يكون بعيدا عن المصر والمدعي يلحقه بونه لوراسل ويريد أن يعمل تلك المؤنة بنفسه فلا يلزمه شيء فقلنا بان القاضي يسد له علامة ليذهب به فبريه ختمه ويشهد على ذلك فان أجاب الخصم وحضر مجلس الحكم والا بعث القاضي اليه من يحضره ومؤنة الشخص تدرت اذا تقرر ذلك فتبنا ان من دعي من مسافعا ما ذكرنا فان دونها وجبت عليه الاجابة لانه لا يتم دليلا مصالح الاحكام واتصال المطالبين من الظالمين الا بذلك وان كن أبعد لا يجب ومنها أن يدعوه الخصم الى حق يختلف في ثبوته وختمه يعتقد ثبوته فوجب الاجابة لانها دعوى حق وان اعتقد عدم ثبوته لم تجب لانه مبطل وان دعه الحاكم وجبت الاجابة لان المحل قابل للحكم والتصرف والاجتهاد ومنها النفقات فيجب الحضر فيها عند الحاكم لتقديرها ان كانت للأقارب وان كانت لزوج أو لرفيق وهو خير بين ابانة الزوج وحقه الرقيق وبين الاجابة

(١٦ - من الحكم) يصح وأما نفقة العدة فماتت تجب عند الخلع وسقوط النفقة مانع من وجوبها ويصح الخلع على مؤنة السكنى بلا اختلاف ولا يصح الخلع على السكنى والبراءة من السكنى في البيت حال العدم حتى الله تعالى قال الله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الاية فلا تملك العبد اسقاطه (ولا) يصح الإبراء من نفقة الوالد والرضاع بالشرط لانهم تجب لها فان شرط الإبراء منها في الخلع وقتان قال الى سنة أو سنتين سقطت فان مات الوالد قبل تمام الوقت يرجع الاب عليها بما بقي من أجر مثل الرضاع الى تمام المدة (والحيلة) في أن لا يرجع عليها أن يقول الزوج خالعتك على اني برى من نفقة ولما الى سنتين فان مات في بعض المدة فلا رجوع عليك (وان) خلع صغيره بما اهلها لم يجب عاين شي وبقي مهرها وعلق في الاصح لانه علق الطلاق بقبول الاب ووجد الشرط فيقع الطلاق ولكن لا يجب البذل لان بل الخلع تبرع ومال لصبي لا يقبل التبرع (وفي) رواية لا يقع الطلاق والاول اصح (فان) حلفها أي أب الصغيره اني آتته على أنه ضامن له الالف صح وما يسهل لان الاب لا يكون أدنى حال من الاجنبي واشترط بطل الخلع على الاجنبي صريح فعلى الاب ولو (وان) شرط المال عنها انطلق بلا شيء ان تبارك أي ان كنت من أهل القبول بان لا يتعلق العدة ولا يبرأ من المال لانهم من أهل الزنا والله أعلم

(العتاوي) الظاهر في المختار في مدة الايام خمس وخمسون سنين ومئة كانت مؤزكة ٨٥ (وان) كانت حلالا فمما ان طمع جملها (وان) كانت امة فمما ان (وان) كانت لا تحيض فمما شهر ونصف (وصدة) الحرق في الوفاة اربعة اشهر وعشرة ايام (وصدة) الامة شهران وخمسة ايام لان الرق منصف (وفي البرزلي) طلقها ثلاثا ووطئها في العدة مع العلم بالحرمه لا تستأنف العدة وتنفق العدة ثلاث حيض ويرجع ان اذاعها بالحرمه ووجدت شرائط الاحمان (ولو) كانت غائبا فطلق او مات فن وقت الطلاق او الموت وان لم تعلم (ولامعة) أي غشما بالاسنان المفلوجة لا بالطرف الاخر (فوع في ثبوت النسب والحضانة) (وفي المنبع) أقل مدة الحمل ستة أشهر يجمع العلماء طلقا ونكاحا قوله تعالى وجهه وقصاه ثلاثون شهرا جعل الله تعالى ثلاثين شهرا مدة الحمل والفضل جميعا جعل الفصل وهو الغلام عامين بقوله وقصاه في عامين فيبقى الحمل ستة أشهر (وهذا) الاستدلال مقول عن حبر الامة عبد الله بن عباس رضي الله عنهما (وقيل) ان عبد الملك بن مروان ولد لستة أشهر (وأما) أكثر مدة حمل فقد اختلفوا فيه (١٢٢) فقال علماء وارضى الله تعالى عنهم ستان

(وقال) الشافعي اربع سنين وهو المشهور ومن مذهب مالك وأحمد (وقال) مبادنة ابن العواد خمس سنين (وقال) الزهري ست سنين (وقال) ربيعة بن أبي عبد الرحمن سبع سنين (وقال) أبو عبيدة لا حد لا قصاه (ومن) قال ان تزوجت فلانة فهي طالق وتزوجها فقلت ولما السنة أشهر من يوم تزوجها هو ابنه وعليها شهر ويثبت نسبه (وله) المطلقة الرجعية اذ لم تنكح لستين أو أكثر يثبت نسبها لم تخر بانقضائه (فان) جاءت به لاقل من ستين يثبت من زوجها لا نقضاء العدة ويثبت نسبه لوجود العلوق به في السكاح أو في العدة ولا يصير مراحلا لأنه محتمل العلوق قبل الطلاق ويحتمل بعده فلا يصير مراحلا بالشك

أرخ أحدهما الا آخر عند أبي - فيتم وجهه الله لا مرة التاريخ ويقضى بينهما نصفين لان قوت أحدهما لا يدل على تقدم ملكه لانه يجوز أن يكون الآخر أقدم منه ويحتمل أن يكون متأخرا عنه فجعل مقارنا رعاية الاحتمالين وعند أبي يوسف المؤرخ لانه أثبت لنفسه الملك في ذلك الوقت فيتناوس لم يؤرخ ثبت الحال فيتناولونه في وقت تاريخ صاحبه شك فلا يعارضه وعند محمد يقضى لمن أطلق لان دعوى الملك المطلق دعوى الملك من الامل ودعوى المؤرخ يقتصر على وقت التاريخ ولهذا ترجع الباعثة بعضهم على بعض ونسحق الزوائد المتصلة والمنظمة فكان المطلق أسبق تاريخا فكان أول هذا اذا كان المدعي في يد ثالث فان كان في يدهما كذلك الجواب لانه لم يترجح أحدهما على الآخر بالدول تحطاه عن حال الآخر بالدول كان في يد أحدهما فان أرخا أو لم يؤرخا فهو لغاير لان يثبت أكثر اياتا وان أرخا وأحد هما أسبق فهو لا يثبتهم المدعى ومن محمد انه يرجع من هذا القول وقال لا تقبل بينة ذي اليد على الوقت ولا على غيره لان البينة فامتناعا على مطلق الملك ولم يشر حاله الملك فاسترى التقدم والآخر يقضى لغاير ولهما ان البينة مع التاريخ تضمن معنى الدفع فان الملك اذا ثبت لنقص في وقت ذبونه لغيره بعده لا يكون الا باتفاق منه فصارت بينة ذي اليد كالتاريخ تتضمن معنى الدفع على معنى انه لا يصح الا بعد اثبات التلقي من قبله وبينته على الدفع مقبولة هذا اذا كانت الدار في أيهما صاحب الوقت الاول أولى عندهما وعند يكون بينهما واذا أرخ أحدهما الا آخر عند أبي يوسف يقضى للمؤرخ لان بينته أقدم من المطلق كالأولاد بشرط من واحد أو أرخ أحدهما الا آخر كان المؤرخ أولى وعند أبي - بنفقة ومحمد يقضى لغاير ولا مرة للوقت لان بينة ذي اليد انما تقبل اذا كانت متضمنة معنى الدفع وهذا وقع الاحتمال في معنى الدفع لوقوع الشك في وجوب التلقي من جهة لجواز أن شهر والد خارج لو وقتوا السكاح أقدم فاذا وقع الشك في تضمنه معنى الدفع فلا يقبل مع الشك والاحتمال واذا ادعى كل واحد منهما الارش من أبيه ولو كانت العين في يد ثالث ولم يؤرخا أو أرخا سواء فهو بينهما صفا لا استواءهما في الختان أو أرخا أو أحدهما أسبق فهو لا يثبتهما عند أبي يوسف وكان أبو يوسف يقول أولا يقضى به بينهما نصفين في الارث والملك المطلق ثم يرجع الى ما قلنا وقال محمد في رواية أبي - خص كمال أبو حنيفة وقال في رواية أبي سليمان لا مرة التاريخ

(وان) جاءت به لا أكثر من ستين كانت رجعية والمبتوتة يثبت نسب ولها اذا جاءت به لاقل من ستين (وان) جاءت به لتمام ستين من وقت الفرق لم يثبت لان الحمل حادث بعد الطلاق (واذا) تزوج الرجل امرأة فجاءت به لاقل من ستة أشهر من يوم تزوجها لم يثبت نسبه لان العلوق سابق على النكاح فلا يكون منه فان بعد الولادة يثبت بشهادة امرأة أخرى وقيل يثبت بشهادة امرأة واحدة تشهد بالولادة حق ولو نكح الزوج بلاءه لان النسب يثبت بالفراش القائم والعمان انما يجب بالقذف وليس من ضرورته وجود الولد فانه يصح بدونه (فان) ولدت ثم اختلفا فقال الزوج تزوجت منذ أربعة أشهر وقالت من منذ ستة أشهر فالقول قولها لان الظاهر شاهدان هما قلدها من نكاح لامن سفاوح ولم يذ كر الاختلاف وهو على الخلاف المذكور في الاشياء الستة المقتضية في المنبع فلتظن في (وفي المنبع) وان تصادقا على أنه تزوجها من منذ أربعة أشهر لم يثبت النسب منه وان قامت البينة به بالتصادق على تزوجها يابها منذ ستة أشهر قبلت (قلت) وهذا الجواب صحيح مستقيم فيما اذا أظلم الولد البينة بعدما كبر (أما) اذا كان قيام البينة على سفر الولد فاختلف المشايخ فيه (قال) بعضهم لا تقبل البينة في نسب القاضي نعمان الصغير لان النسب حق الصفة فينسب منه نعمان تكون البينة قائمة بمن هو نعمان (وقال) بعضهم لا حاجة الى هذا التكاف

وكانت طالق فشهدت امرأته على الولاد ثم طلق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا تطلق لان شهادتها اجبة في ذلك (وان) كان الزوج قد
 أقر بالحبل طلقته من غير شهادة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يشترط شهادة القابلة لانه لا يضمن جهته وهاهنا طلق وشهادتها اجبة
 فيه على ما بيناه (ومن) قال لا منه ان كان في بطنه ولد فهو مني فشهدت على الولاد امرأته فهي أم ولده (ومن) قال لا غلام هو ابني ثم طلق وجاءت
 أم الغلام وقالت أنا امرأته فهي امرأته وهو ابنته ويرثانه (وفي) الفتاوى الظهيرية رجل زنى بامرأة فعلقته فلما تبين حملها تزوجها التي
 زنى بها بالنكاح جائز فان جاءت بولد بعد النكاح لستة أشهر فصاعدا ثبت النسب منه وان جاءت به لاقل من ستة أشهر لا يثبت النسب منه الا
 ان يقول هذا الولد مني ولم يقل من الزنا انتهى (الحضنة) (وفي المنسج) أحق التسايع حضنة الولد الصغير حال قيام النكاح أو بعد
 الفرقة الام الا ان تكون مرتدة أو فاجرة (١٢٤) غير أمونة (لما) روى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان امرأته طلقته الى رسول

الله صلى الله عليه وسلم فقالت
 يا رسول الله ان ابني هذا كان
 بطني له وعاء وجرى له حواء
 وندي له سقاء وزعم أبو أنه
 يترعمني فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أنت
 أحق به عالم تهكمى رواه
 أبو داود (وروى) أبو بكر
 ابن أبي شيبة في مصنفه ان
 عمر بن الخطاب رضي الله
 تعالى عنه طلق جيلة بنت
 عاصم بن ثابت بن أبي الأفلح
 فزوجت ماخذ عمر ابنه
 عاصم فادركته الشهور
 ابنة أبي عامر الانصارية
 وهي أم جيلة فأخذته
 فترافعا الى أبي بكر الصديق
 رضي الله تعالى عنه وأنه
 حكم على عمر بن الخطاب
 وقضى به عاصم لأمه وقال
 هي أعطف وألطف وأرق
 وأحب وأرحم (وفي)
 المنسوط قال له أبو بكر

في الارث يقضى بينهما نصفين وان سبق تاريخ أحدهما لانهم لا يدينان الملك لانفسهما ابتداء بل لورثتهما
 ثم يجرانه الى أنفسهما ولا تاريخ للملك المورثين فصار كل واحد من المورثين على الملك المطلق حتى لو كان
 الملك المورثين تاريخ يقضى لاسبقهما وان أرخ أحدهما الا لا يخرق يقضى بينهما نصفين اجماعا لانهم اديبا
 تاقى الملك من رجلين فلا عبرة للتاريخ وقيل يقضى للمؤرخ عند أبي يوسف ولو كانت العين في أيديهما فكل ذلك
 الجواب وان كانت العين في يد أحدهما ولم يورخا أو أرخا سواء يقضى للخارج وان أرخا وأحدهما سبق
 فهو لاسبقهما وعند محمد للخارج لانه لا عبرة للتاريخ هنا وان أرخ أحدهما الا لا يخرق فهو للخارج اجماعا وقيل
 عند أبي يوسف للمؤرخ وان ادعى الشرا من أحدهما ولم يورخا أو أرخا سواء فهو بينهما نصفان لاسبقهما
 في الحجة وان أرخا وأحدهما سبق يقضى لاسبقهما اتفاقا بخلاف مالو ادعى الشرا من رجلين لانهم لا يثبتان
 الملك لباثنيهما ولا تاريخ للملك الباتين متاريخه للملك لا يعتد به وصار كأنهما أحضرنا وبرهنا على الملك بلا
 تاريخ فيكون بينهما ما هما قد اتفقا على ان الملك كان لهذا الرجل وان اختلفا في التلقي منه وهذا الرجل
 أثبت التلقي لنفسه في وقت لا ينافي فيه صاحبه فيقضى له به ثم لا يقضى به لغيره بعده الا اذا تلاقى منه وهو
 لا يتلقى منه وان أرخ أحدهما الا لا يخرق فهو للمؤرخ اتفاقا لانه أثبت شرا له لنفسه في زمان لا ينافي فيه
 غيره فيقضى به له - يربط بين تقدم شرا غيره عليه بخلاف مالو ادعى الشرا من رجلين ووقت أحدهما
 لا لا يخرقه يقضى بينهما نصفين لان كل واحد منهما ثم خصم من باثني في اثبات الملك له وتوقيت أحدهما
 لا يدل على سبق ملك باثني والعمل ملك البائع الا لا يخرق فلهذا قضينا بينهما وهذا اتفاقا على ان الملك لبائع
 واحد الحاجة كل واحد منهما الى اثبات سبب الانتقال اليه لا الى اثبات الملك البائع وسبب الملك في حق
 من وقت شهوده أسبق فكان هو من المدعى أحق وان كان الحق في أيديهما فهو بينهما الا اذا أرخا
 وأحدهما أسبق فلهذا يقضى لاسبقهما وان كان في يد أحدهما فهو لاني اليد سواء أرخ أولي يورخ الا اذا
 أرخا وتاريخ الخارج أسبق فيقضى به للخارج انظر الكافي وفي التنخيرة يقضى في الملك المطلق بينه والخارج
 لا يبيد ذي اليد بعد فالوليد كرا تار يخأ واستويا به ولو كان تاريخ أحدهما أسبق فهو أولي اذ التاريخ
 مبره عند أبي حنيفة في الملك المطلق وهو قول أبي يوسف آخره قول محمد أولا وعلى قول أبي يوسف أولا

ويجوز اخبره من يمن وصل عندك بامر قد رعه عندنا حتى يشب (ولان) الاطفال لما عجزوا عن النظر لانفسهم والقيام وقول
 بجوازهم جعل الشرع الولاية الى من هو مشفق عليهم فجعل حق التصرف في الاموال ثم في العقود الى الآباء لقوة رأيهم مع الشفقة والتصرف
 بسند ذي قوة الى أي وجعل حق الحضنة الى الامهات لرفقتهن في ذلك مع الشفقة ولرفقتهن على ذلك بلزوم البيوت والاطهار ان الام ارق
 وأشفق على الولد من الاب فتحمل من المناق ما لا يتحمله الاب انتهى (وفي الهداية) ولا تجبر الام عليها لانها عسى ان تجوز عن الحضنة (فان)
 لم تكن أم فأم الام أولى وان بعدت لان هذه الولاية تستفاد من قبل الامهات (فان) لم تكن فأم الاب أولى من الاخوات لان من الامهات
 (فان) لم تكن جدة فالاخوات أولى من العمات والخالات لان من بنات الابوين (وفي رواية) ان طالة أولى من الاخت لاب (وتقدم) الاخت لاب
 وأم على الاخت لاب لان أم أشفق (ثم) الاخت من الام (ثم) قرابة الام (ثم) العمات (وكل) من تزوجت من هؤلاء سقط
 حقها الا بالردة اذا كان زوجها الجدة فام مقام أبيه (وكذا) كل زوج هو زوج محرم منه لقيام الشفقة نظر الى القرابة القريبة (ومن)
 سقط حقها بالترجيع بعد اذا ارتفعت الزوجية لان المانع قد زال (وان) لم يكن للمسي امرأته من أهله واختصم فيه الرجال فالولاهم به أقربهم

لخصيا لان الولاية لا تقرب ولا تفرق الترتيب على موصفه لغير ان الصغيرة لا تلحق الى عصبة غير مجرم كقول المالكي وابن المنيذر وابن ابي
 (والام) والجلدة احق بالام حتى يأكل وحده ويشرب وحده ويلبس وحده ويستحب وحده (وفي) الجامع الصغير حتى يستغنى واذا
 استغنى يحتاج الى التأديب والتعلق باداب الجوارح والادب والادب والادب (والصاف) قدرا الاستغناء بسبع سنين
 اعتبارا بالغالب (والام) والجلدة احق بالجارية حتى تحيض لان بعد الاستغناء يحتاج الى معرفة آداب النساء والمرأة على ذلك اقرب و بعد
 البلوغ يحتاج الى الصنعة والحفظ والادب فيه اقوى واهدى (ومن) محمد بن وهب الله تعالى انما دفع الى الاب اذا بلغت حد الشهوة لانه تحققت
 الحاجة الى الصنعة (ومن) سوي الام والجلدة احق بالجارية حتى تبلغ حد الشهوة فيه (وفي) الجامع الصغير حتى تستغنى (والامة) اذا اعتقها
 مولاه او ام الولد اذا اعتقت كالحرة في حق الولد وليس لها مال في العتق حتى في الولد (والقيمة) احق بولدها المسلم ما لم يعقل الا ديان ويخاف عليه
 ان يالف الكفر للتفرق قبل ذلك واحتمال الضرر بعده (ولا) خيار الغلام والجارية عندنا (١٢٥) (وقال) الشافعي لهما الخيار لان النبي

مسلى الله عليه وسلم خير
 (ولنا) انه لقصور عقله يختار
 من عنده المدعة لظلمته بينه
 وبين العبد فلا يتحقق الظن
 وقد صرح ان العبد يرضى الله
 تعالى منهم ما خيرا (واذا)
 ارادت المملوكة ان تخرج
 بولدها من المصرق ليس لها
 ذلك لما فيه من الاضرار
 بالادب الا ان تخرج بمالي
 وطنها وقد كان الاب زوجها
 فيه لانه التزم المقام به عرفا
 وشرا (هل) مسلى الله عليه
 وسلم من تاهل ببلده فهو منهم
 ولهدا يصير الحربي به ذميا
 (واذا) ارادت الخروج بمالي
 مصر غيبه وطنها وقد كان
 انزوج فيه أشار صاحب
 الهداية الى انه ليس لها ذلك
 (ودكر) في الجامع الصغير
 ان لها ذلك والاول اصح
 (هذا) اذا كانت المسافرة بين
 البلدان بعد دفن ما اذا كانت

وقول محمد آخر الاميرة التاريخ في الملك المطلق فيحق للمخرج (مسئلة) لو اقامت المرأة بنته على دار
 في بد الزوج انما لها وقالت قد غصبته مني واقام الزوج سنة ثم ادعى ان شترتها مملوكة فيحق للمخرج (مسئلة)
 لان المملوكة المرأة في بد الزوج فكانت هي خارجة وتقبل يفتى بها الزوج لانه لا تنافي بين البيتين فيقبلان
 لثبوت الغصب اولام الشراء آخر من الغناوى (مسئلة) لو كانت شاتان احدهما سودا والآخرى
 بيضا وهما في يد رجل فاقام خارج بيته ان البيضا عشاته ولتتها السوداء في ملكه واقام صاحب البيضا بيته
 ان السوداء عشاته ولتتها البيضا في ملكه ففى لكل واحد بالاشاء التي شهد شهوده انما اوفيت في ملكه اذا
 كان من الشاتين مشكلا من الابضاح (مسئلة) التاريخ في النتائج لغو على كل حال ارجحهما
 سواء واحدهما سبق او ارجح احدهما فقط اذا الغرض من اثبات النتائج زيادة الاستحقاق على خصمه
 يتخرج حيثما واثبات زيادة الاستحقاق لا يتصور في النتائج لانه دعوى اولوية الملك انظر جامع العمولين
 (فصل) ولو ادعى رجلان دارا في بد ثالث فادعى احدهما كل الدار وادعى الاخر نصفها واقام جميعا
 البيته قال ابو حنيفة يفتى بطريق الملة لزمه لصاحب الجميع ثلاثة ارباعها ولصاحب النصف بالربع وقال
 ابو يوسف ومحمد يقيم اثلاثا بطريق المضاربة ولو كانت الدار في ايديهما والمسئلة بحالها يفتى لصاحب
 الجميع بالنصف الذي في يده صاحبه وترك النصف الذي في يده بحاله انظر الابضاح (مسئلة) لو شهدا بملكية
 الدار للمدعى ولم يشهدا انما يمسك المدعى عليه قبل عند محمد لا في ظاهر الرواية ولو شهدا بالدار للمدعى لا يمسك
 المدعى عليه وشهدا انما يمسك المدعى قبل كلاهما اذا الحاجة الى الشهادة يده ليصير خصمه في اثبات الملك
 ولا فرق بين ان يثبت كلا الحكمين بشهادة فريق او غير فريق ثم اذا شهدا ببلدهما القاضى عن مباح
 هل شهدا ببلده او عن معاينة لانهم ما ربحا سمعا اخر لانه يده فظنا انه يعلق لهما الشهادة وقد اشبهه على كثير
 من الفقهاء انه بمجرد اقراره هل ثبت يده حكما لم يذكرا انهما عاينا ببلده لا تقبل ولا يخفى هذا به
 الحادثة بل في غير ما حتى لو شهدا ببيع وتسلم يسألان القاضى ان شهدا على اقرارا لبايع او على معاينة ببيع
 والتسلم والحكم يختلف فان الشهادة بالبيع والتسلم شهادة بالملك والشهادة على اقرارا لبايع به ليست
 بشهادة بملك البايع انظر شرح ظهير الدين المرفياني

قرينة بحيث يقدر الاب ان يزور الولد بعد ان يمتد قبل الليل فلها ذلك لانه لا يلحق الاب ضرر كبير بالنقل كالتنقل الى اطراف البلد (واما)
 أهل السواد فالحكم في السواد كالحكم في المصر في جميع المصالح والافضل واحد (وبينه) ان النكاح اذا وقع في الرستاق فاردت المرأة ان
 تنقل ولها الى قرينتها كان النكاح وقع فيها فلها ذلك كما في المصر وان وقع في غيرها فليس لها ان تنقل ولها الى قرينتها ولا الى القرية التي
 وقع النكاح فيها اذا كانت بعيدة كما في المصر واذا كانت على التفسير الذي ذكرناه فلها ذلك كما في المصر (وان) كان الاب مستوطنا في
 المصر واردت نقل الولد الى القرية فان كان تزوجها فيها وهي قرينتها فلها ذلك وان كانت بعيدة عن المصر لم يذكرنا في المصر وان لم تكن
 قرينتها كانت قرية ووقع أصل النكاح فيها فلها ذلك كما في المصر وان لم يقع النكاح فيها لم يذكرنا في مصر من المصر بخلاف
 المصر لان اخلاق أهل السواد لا تكون مثل اخلاق أهل المصر بل تكون اجنبي فيخلق المصبي باخلاقهم فيتضررون به ولم يوجد من الاب
 دليل الرضا بهذا الضرر اذا لم يقع أصل النكاح في القرية (وايس) للمرأة ايضا ان تنقل بولدها الى دار الحرب وان كان قد تزوج بها هناك
 وكانت حرة بعد ان يكون زوجها مسلما او ذميا (وان) كان كلاهما حريين فلها ذلك بان كل مسلم آمنين لان المصبي تبع لهما وهما من

أو كان محبوب تزوج صغيرة
لا تتابع لأنفة لها لان المتع
لمسنى من جهتها (واذا)
حسنت المرأة في دين فلا
نقطة لها (قال) الحسام
الشهيد رحمه الله تعالى هذا
إذا كان الحبس من قبل المرأة
وان كان الحبس من قبله
فعلية النقطة (وكذا) ١٠١
شعبه ارجل كرهها ذهب
بها (وعن) ابي يوسف ان لها
النقطة والمثوى على الاول
(وكذا) اذا جئت مع محرم
لان قوت الاحتباس منها
(وعن) ابي يوسف ايضا ان
لها النقطة ولكن يجب عليه
نقطة الحضر دون السفر
(ولو) سافر معها الزوج
يجب النقطة بالاجماع لان
الاحتباس قائم لقيامه عليها
وتجب نقطة الحضر دون
السفر ولا يجب الكراه
(وان) مرضت في منزل

(الباب العاشر في القضاء بالتحالف من الجهتين) •
إذا اختلف البائع والمشتري في البيع أو في الثمن تحالفا فيحلف البائع بما بعهه بالت كإدعاء المشتري
ويحلف المشتري ما اشتراه باليمين كما ادعى البائع ثم ينصع البيع بينهما وأيهما نكل من اليمين لزم دعوى
الآخر ويدأبمين المشتري في قول أبي يوسف الآخر وهو قول محمد وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة
وأيهما أقام البيعة قبلت بيمينته وإن أقاما البيعة فالبينة بينة البائع في الثمن • (مسألة) • ولو كانت السلعة
هالكة في يد المشتري أو خرجت من ملكه أو صار بحال لا يقدر على الرد بالعيب فالقول قول المشتري مع
عينه ولا يتحالفان إذا كان الثمن ديناً في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد والساقى يتحالفان ويترادان
القيمة • (فرع) • هو لو اختلفا بعد هلاك الجارية في يد المشتري فادعى البائع أن الثمن عين وهو هذا العبد
وادعى المشتري أن الثمن دين أو ادعى المشتري أن الثمن عين وادعى البائع أن الثمن دين لم ينظر إلى دعوى
البائع وإنما ينظر إلى دعوى المشتري فإن أقر بالدين فالقول قوله وإن أقر بالعين تحالفا • (مسألة) • ولو
تحالفا وذهب أحد العوضين في بدل الآخر ودمته أن كان مثله أو قيمته أن لم يكن له مثل ولو اشترى عبدين
فهلك أحدهما ثم اتحالفا فالقول قول المشتري ولا يتحالفان في قول أبي حنيفة إلا أن يرضى البائع أن يأخذ
الباقى ولا يأخذ من ثمن الهالك فيتحالفان وقال أبو يوسف القول قول المشتري في حصة الهالك ويتحالفان
ويترادان في القائم وقال محمد يتحالفان فيهما • (فرع) • ولو اختلفا في الإيجل فقال البائع قالوا قال
الآخر إلى شهر أو قال هذا إلى شهر وقال الآخر إلى شهرين فالقول قول البائع ولا يتحالفان وقال زفر
والساقى يتحالفان • (مسألة) • وإذا اختلف الزوجان في المهر فقال ألف وقات ألفان يتحالفان ويدأ
يمين الزوج ثم يحكم فيه بمهر المتسل فان كان مهر مثلها لفاً وأقل فالقول قول الزوج وإن كل ألفين أو
أكثر فالقول قولها وإن كل ألفاً وخمسائة قلها مهر المثل وهذا عندهما وعند أبي يوسف القول قول الزوج
إلا إذا قال شيئاً مستكراً قبل المنكر مادون عشرة وقيل ما يكون بعد ما من مهر مثلها وهو الأصح • (مسألة) •
ولو كان المهر مكيلاً أو موز وبأبعينه فاختلفا في قدر الكيل والوزن فهو مثل الاختلاف في الألف والألفين
لأنه اختلاف في الزمان لا يرى أن إزاله البعض منه لا تنقص الباقي ولو اختلفا في جنس المعنى أو صفته أو نوعه

الزوج فله النصفة والقياس ان لا تنطق لها اذا كان مرضا يجمع من الجماع (وعن) أبي يوسف رحمه الله انها اذا سلمت نفسها ثم او
مرضت نكح النطقة لتحقيق التسليم كذا في الوردية (وفي البرزقي) اذا كان الزوج ذا طعام ومائة تمكن من الاكل كفايتها ليس لها المطالبة
بمرض النطقة وان لم يكن فيفرض لها اذا طلبت النطقة (والكسوة) ما يصلح للنساء في الشتاء والصيف بقاء النفس بالآكل واللبوس وذا
يختلف باختلاف الاوقات والامكنة والزواج هو الذي يلي الانقار الا اذا ظهر معاله في تذيير فرض القاضي النطقة ويأمره ان يعطيها ما تنقعه
على نفسها انظار اليه فان أبي حنيفة (وذكر) الحسام الشهيد في شرحه على أدب القضاء اذا فرض لها نطقة يعطيها في كل شهر بقدر ما تحتاج
اليه على قدر طاقتها الرجل على قدر يسره وعسره فينظر الى قدر ما يكفيها من العقيق والادم والدهن وحواجج المرأة التي تكون لثلاثها فيقوم ذلك
بدراهم ويقرض عليه ذلك في كل شهر ويأمره القاضي بدفع ذلك اليها (وذكر) عن شريك رحمه الله تعالى قال شهدت ابن أبي ليلى حين
فرض على ليث بن أبي سالم لامرأته مائة دراهم وثلاثمائة درهم في الشهر (قلت) وهذا يدل على ان نطقة الخادم دون نطقة المرأة والله أعلم
(ولا) انقطاعه من الاستدانة حتى يرجع عليه ما تمن وتقبل البائع على الزوج بلا رضاه (وان) طلبت نطقة كل يوم كان لها ذلك عند المساء

(وفي الجمع) ويشمل قوله في اصدارها أي من النكحة وهكذا كمر الحضانة لأن العسر أصل واليسار طارئ والقول قول من يراه من
بالأصل (وذكر) محذره أنه تعالى في الزياتان أن القول قول المرأة مع غيرها لأن الإقدام على الدخول لم يولد له دليل على اليسار
ومنهم من ينظر إلى المألوب (وان) قامت البيعة فلا يخلو فان قامت من جهة على اليسار فبليت بينهما وان قامت البيعة من جهته على الاصدار
في رواية (وفي) الميط وهل تسمع البيعة على الاصدار قبل الحبس فيسهر وابتان على ما مر في فصل القضاء (وان) أقاما جميعا البيعة فاليكسنة
بيتهن لا تها منبتة لزوج لا تبت شيا (فالجمل) أن القول قوله والبيعة بيتهن (ولو) أخبر القاضي عدلان أنه موثر يقبل ولولم يتلقا
بالشهادتين شبهة بالصلة فكانت حبيبتين وجه وليست من حقوق المأدا الحضة بشرط اتفاق العددين اتفاق الشهادة كافي أمور الدين
لتردد بين حق الله تعالى وحق العباد (وان) فلا سمعنا أنه موثر لا تقبل لان ما قد يسمعان الكذب كما يسمعان الصدق فلا يحصل لهما العلم
بالشهود به وهذا مما يطلع عليه الشهود فلا يؤخذ فيه بالاستفاضة والشبهة (وتفرض) (١٣٧) نفقة الخادم لكن لا تبلغ نفقة المخدم قبل
بدر الكفاية كما يفرض

على الزوج العسر بقدر
الكفاية (وفي المنبع) المراد
إذا كانت من ان الشراف
ولها خدم بحسب الزوج على
نفقة خادمين (وعن) أبي
يوسف رحمه الله أنه قال إنما
إذا كانت فائقة بنت فائق
وقال في زوجها مع جوار
كثيرة اسقته نفقة الخدم
كلهم وبه أحد العلماء
رحمته تعالى (وان) قال
لامرأته لا أبق على أحد من
خدمها ولكن أعطى خادما
من خدعي لخدمك فابت
يجبر على نفقة خادمين
خدمها فربما لا يتيها أو
استخدام خدومه وان لم يكن
أها خادم لا يفرض لها نفقة
الخادم في طاهر الرواية
(وهذا) كله إذا كان الزوج
وغيره أن كان الزوج ممررا
لا يفرض عليه نفقة الخادم

أو ذرعه ان كان مذكروا والمسمى من أو اختلفا في قيمته وهو مال فالحول للزوج ولا يخالفان لانهما اتفقا
على المسمى فثبت التسمية بما قطع حكم مهر المثل يمين الانه ادعى عليه ومثلا أو ضمنا أو اذاد وهو ينكر
فيكون القول له بخلاف ما لو اختلفا في قدر المسمى لان التسمية قاعدة عندهما في قدر ما اختلفا فيه فوجب
حكم مهر المثل (مسئلة) إذا ادعى الرهن أنه رهن بنحو سمانه والمرهن بالف فالقول قول الرهن
مع يمينه لان تلقى حق المرهن بالرهن يستفاد من جهة الرهن فكان القول قوله في قدره (مسئلة) ولو
قال الرهن رهنه بجميع الدين الذي له على وهو ألف والرهن يساوي ذلك وقال المرهن رهنه
بنحو سمانه والرهن قائم فقدره من أبي حنيفة أن القول قول الرهن ويخالفان ويراد أن لان الاختلاف
وقع في المعقود عليه حال قيامه فيتحالفان كافي البيع فان هلك الرهن قبل التحالف كان كمال المرهن لانه
ينكر زيادة قيمته عليه (مسئلة) لو ادعى كل واحد منهما أنه رهن سوى الذي يدعيه الآخر وأما
البيعة فاليكسنة بين المرتهن (فرع) فان قال الرهن هك في بيته وقال المرتهن قبضته مني به الرهن فهاك
في بيته فالقول قول المرتهن مع يمينه لانهما اتفقا على دخوله في ضمان المرتهن والمرتهن يدعي البراءة من
الضمان والرهن ينكر فكان القول قوله والبيعة أيضا بيتهن لا تبت ابتداء الدين وبينه المرتهن تنفيه
فالثبوت أولى (مسئلة) إذا ادعى المشتري الثمن بالبيع والشئ بالثمن فالف فالقول قول المشتري مع
يمينه فان اختلف البائع معه ما والباري بالبائع أو المشتري والثمن غير متقود فالقول قول البائع
ويخالفان ويراد أن لان الاختلاف وقع في البيع والسلعة فائقة فيأخذ الشئ بعماله البائع انشأ
لان الوجوب بإيجاب البائع فكان القول قوله من الاضاح ومن المحيط ومن الجامع ومن التجريد
(الباب الحادي عشر في القضاء بيمان المغان)

حقيقته شهادته مؤ كدته كان باليمان موثوقا باليمن والنصب وميثمات على العا لان فيه كذا
اليمين وكونه ميثمات في بعد كل واحد من صاحبه موصية بها أن يقول أربع مرات أشهد بالله أني لصادق فيما
رسمته من الزنا يقول في المرة الخامسة لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيما رسمته من الزنا وقول
المرأة فائقة أشهد بالله أنه لكاذب فله من الزنا وقول في المرة الخامسة لعنة الله عليها ان كان هو من

في رواية الحسن من أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كان لها خادم خلافا لمحمد رحمه الله تعالى (وفي) الفتاوى الظاهرية النفقة الواجبة المأ كول
واللبوس والمسكن أمالما كول فالحقيق والماء والمخ والطيب والذهن (فان) قالت لا أطبخ ولا أنبز يلقي بأن تطبخ وتخبز ولكنها لا تجبر على
ذلك ان أبت ويجب على الزوج أن يأتيها بطعام مهيأ (ولو) استأجرها للطبخ وان لم يجز ولا يجوز لها أخذ الاجرة على ذلك لانها لو أخذت
الاجرة على ذلك لانعتها على عمل واجب عليها في الفتوى فكان في معنى الرثوة والرثوة حرام (وذكر) الفقيه أبو اليسر رحمه الله تعالى انما
يجب على الزوج أن يأتيها بطعام مهيأ إذا كانت من بنات الاشراف ولا تجبر بنفسها في أهلها أولم تكن من بنات الاشراف لكن جماعته تمنعها
عن الطبخ وان لم تكن كذلك فلا يجب على الزوج أن يأتيها بطعام مهيأ (وفي البرزاي) الزوج إذا كان من الحرقة يفرض عليه
نفقة كل يوم لانه لا يقدر على الزياتان كان من التجار ففسهروا ان كان من المزارعين فسنه يسطر الى ما هو يسر عليه (ويفرض) الادام
واعلاء العم وأوسطا ان يتواذوا الدين وقيل الادام يفرض لغير التسمير ولا تفرض الفاكهة (ولم) يذكر الخبز والارز في كسوة المرأة
وذكرهما في كسوة الخادم وذلك في ديارهم يحكم العرف وفي ديارهم يفرض الارز والمكعب وما دام عليه ولا يجب عليه ما الاغنى الخلف

(واذا) مضى عدتم ينفق الزوج عليه ولو طالت البتة بذلك خلاشي لها إلا أن يكون القاضي فرض لها النفقة أو صلحت الزوج على مقدارها فينفق لها بنفقة ماضية (واذا) مات الزوج بعد ما نفق عليه بالنفقة ومضت شهر وسقطت النفقة (وكذا) إذا مات الزوج قبل أن ينفق عليه والعهدة تسقط بالموت كالميتة تسقط بالموت قبل القبض (وفي الواجب) قال أبو يوسف يجرى الزوج على كفن زوجته (والاصل) فيه أن من يجبر على نفقة في حال حياته يجبر على نفقة بعد موته كذوي الأرحام والمبدع المولود وزوج مع الزوجة (وقال) محمد لا يجبر الزوج على كنفها والصحيح قول أبي يوسف (وأجمعوا) على أن من لا يجبر على نفقة في حال حياته لا يجبر على تكفنه بعد موته كأولاد الأعمام والعمة والأخوات (وان) أسلفها نفقة السنة أي عليها ثم مات قبل تمام السنة لم يرجع منها شيء وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وجمهورهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله بنفقة ماضية وما بقى الزوج وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى وعلى هذا الخلاف الكسوة (ومن) محمد رحمه الله تعالى أنها إذا قبضت نفقة الشهر أو ما دونه لا يرجع منها شيء لأنها يسير فصار في حكم (١٢٩) الحال (واذا) تزوج المبدع

نفقة فتتأدى عليه يباع فيها ومعه إذا تزوج بآخر المولى لأنه دين وجب في ذمته لوجود دينه وقد ظهر وجوبه في حق المولى فينفق برقبته كدين القمار في حق العبد الناجر أنه يفديه لأن حقه في النفقة لافي عين الرقبة فلا يملك العبد سقطت وكذا إذا قتل في البيع لأنه مسلمة (واذا) تزوج المرأة فبأهلها مولاها معتملا فله النفقة لأنه تحقق الاحتباس وإن لم يوتها فلا نفقة لها لعدم الاحتباس (والتبوت) أن يخل بينها وبينه في زه ولا يستقدمها ولو استقدمها بعد التبوت سقطت النفقة لأنه لم يثبت الاحتباس (وهي) الزوج أن يسكنها في دار مفردة

بعد الإقرار ويلاع لأنه قد فارقته بالزواج من نفق الواجب الثاني (مسألة) ذكر الحسن من أبي حنيفة رحمه الله أمر أمهات ثلاث أولاد في بطن واحد فمات الزوج بالأول ونفى الثاني وأمر بالثالث يلاع وهم بنو مولى نفق الأول ثم أقر به فله بعد ويلازمه لأن الإقرار بثبوت نسب بعض الجمل يكون إقرارا بالكل لأن بعض الجمل لا يختص بالنسب دون البعض كمن قال يده مني أو رجله مني كان إقرارا بثبوت نسب بعض المولود منه وانما وجب العان في الموروثة الأولى لأنه مع النفي لأنه بإقراره الأول أتى عليها بالثاني فدفعا فصارا ذافا بحصة فيلزمه العان كما لو قال لهما ما زنت ثم قال لهما زنت وأما إذا نفى الأول وأقر بالثاني فبالنفي الأول صار ذافا فلهما بالإقرار الثاني صار راجعا ومكيا بنفسه فيلزمه الحد وكذا في الواحد

(الباب الثاني عشر في القضاء بشهادة بعض أصحاب الحق)

(مسألة) قال محمد وجعل مات وأوصى لغيره جيرانه فشهدوا على ذلك فقيران من جيرانه فشهادتهما حاترة ولو شهدا أنه أوصى لغيره أهل بيته وهما من أهل بيته فقيران لم تجز الشهادة لهما ولا لغيرهما قطر الفرق في المحيط (مسألة) ذكر هلال في كتاب الوقف رجل وقف على قضاء جيرانه فشهد رجلان من الجيران أو شهد الله وقف على أصحاب أبي حنيفة فترجعه أقدموه من أصحابه بجزء شهادتهما (مسألة) شهادة الفقهاء على وقفية وقف على مدرسة كذا وهم من تلك المدرسة تقبل (مسألة) وفي الفتاوى رجل وقف وقفا على مكتب في قرية وعلى معلم ذلك المكتب وقصير رجل هذا الوقف فشهد بعض أهل هذه القرية أن هذا وقف فلان بن فلان على مكتب كذا وليس لهؤلاء الشهود أولاد في المكتب تقبل شهادتهم فإن كان لهم صبيان في المكتب فكذلك هو الأصح إقرار الخلام (مسألة) قضى القاضي بشي للعلمة كالطريق أو الخامة أو الموردة ونحوها فشهد رجلان مدلان من العلمة على ذلك بجزء الشهادة ما قبلت كيف تجوز شهادتهم ولهم في ذلك سهم قات هذا لما لا يمنة لأنه لا يوجد أحد ليس له سهم ويشهد عليه (فرع) أهل سكة شهدوا بشي من مصالح السكة أن كانت السكة صغيرة فنفقة لا تقبل وفي النافذة أن طلب حق النفس لا تقبل وإن قال لا أخذ شيئا تقبل وكذا في الوقف على المدرسة على هذا في فتاوى القسبي وقيل إن كانت السكة نافذة تقبل مطلقا من الخلام (مسألة) ذكر في وصايا الأصل لو شهد أربعة عشر شهد

(١٧ - معين الحسكام) ليس فيها أحسن أهل إلا أن تختار ذلك لأن السكنى من كفايتها فقبولها كالتفقد وإذا وجبت حقا لها فليس له أن يشرك غيرها فيسقط ما تضر به فأنتم بالآمن على متاعها ولا يمنعها ذلك من المعاشرة مع زوجها ومن الاستمتاع إلا أن تختار ذلك لأنها رضية باسقاط حقها (وان) كونه وامرئ غير ما ليس له أن يسكن معها (ولو) أسكنها في بيت مفرد من دار لها خلق كفاها لأن المصروف قد حصل (وله) أن يمنع واليهما أو إلهما من المصروف عليها ولا يمنعهم من النظر إليها وكلامها في أي وقت يختاروا لما فيهم من طبيعة الرحم وليس عليه في ذلك ضرر (وقيل) لا يمنعهم من المصروف والكلام ويمنعهم من القرار لأن الفتنة في البيت وتطويل الكلام (وقيل) لا يمنعهم الخروج إلى الواجد ولا يمنعهم من المصروف ما يها في كل جمعة وفي غيرها من المحرم التقدير بسنة وهو الصحيح (وفي المحيط) امرأة لها أب زمن وليس له من يقوم عليه غير البنت ومنعها الزوج من تعودها بأن تعصى زوجها وتطيع أباهما مؤثما كان الأب أو كافر إلا أن الام عليه فرض عليها في هذه الحالة (وفي الواجب) امرأة أبت أن تسكن مع زوجها وأمرها بزوجها من أمه أو غيرها فإن كان في الدار بيت وفرضها عليها في حال لبيتها فعلقا على حديثه بكنها أن تطليق من الزوج بيتا على حدقوان لم يكن فيها الايت

ينبغي على أبيه وأجداده وجدته إذا كانوا أحراراً أن يكونوا في دينه (وفي التسمية) ولا فرق بين أن يكون الأب قادراً على الكسب أو لم يكن فإنه يجب نفقته على الولد بعد أن يكون محتاجاً (وذكر) ثمس الأئمة السرخسي وجماعة تعالى أن الأب إذا كان كسواً والابن أيضاً كسواً يجب على الكسب والنفقة على الأب (وذكر) ثمس الأئمة الخوافي وجماعة أنه لا يجبر الابن على نفقة الأب إذا كان الأب كسواً قادراً بكسبه واحة - بره يدي الرحم المرمق أنه لا يستحق النفقة في كسبه يديه ولا على قريبه المورث إذا كان كسواً (ونفقة) كل ذو رحم محرم سوى الولد من ولده واجبة على قدر الميراث كالأخوة والأخوات والأعمام والعمام والأخوال والخالات إذا كان صعباً فقيراً أو كانت امرأة ثيباً فقيرة أو كان ذكراً فقيراً زماً أو أعمى وهذا عندنا (وقال) مالك والشافعي وجماعة أنه تعالى لا يجب نفقة هؤلاء غير أن مالكاً قال لا يجب إلا نفقة الأب الأدنى والأم الدائنة والولد المأبى فلا يجب نفقة ولد الولد ولا نفقة الجد ولا نفقة الجدة عنده (وفي المنبع) ويجب نفقة البنت البالغة والابن الزمن على الأبوين اثلاً على الأب الثلثان وعلى الأم الثلثان ميراثهما (١٣١) على هذا القدر (قال) صاحب الهداية رحمه الله تعالى هذا

الهداية رحمه الله تعالى هذا
الحق كرم رواية الخصاص
والحسن وفي ظاهر الرواية
كل النفقة على الأب لقوله
تعالى وعلى المولود زوجته
وكسوته بالمعروف قصاراً
كلولاً المغيرة (هذا)
إذا كان الأب موصراً فان
كان موصراً والام وسرة
أمرت بأن تنفق من مالها
على الولد ويكون ذلك ديناً
على الأب إذا أيسر (ويجب)
على الأب نفقة زوجته أياً
إذا كان صغيراً فقيراً أو
كبيراً زماً لأن ذلك من
كفايته (وفي المحيط) ويجب
الابن على نفقة زوجته أياً
ذكره هشام من أبي يوسف
(وفي البرزقي) قال الخوافي
وإذا كان الابن من أبناء
الكرام ولا يستأجر الناس
فهو عاجز وكذا طلبة العلم إذا

وان كان قولاً في القذف صبيحة الأسماء بخلاف صبيحة الأقرار فإنه يقول في الإنشاء عزيت أو بارأني وفي
الأقرار يقول قد قمت وهما مختلفان لأن أحدهما قذف مبتدأ والآخر كناية عن القذف (مسألة) *
وأما الاختلاف في السبب بأن شهد أحدهما بالهبة والآخر بالمدقة لا تقبل لأنهما شهدا بعقدين مختلفين
(مسألة) * ولو ادعى على رجل ألف درهم فشهد أحدهما على نفسه ما تمنى من غنى به قد قبض وشهد الآخر
على نفسه ما تمنى من غنى قد قبض فإنه يقضى بحسماته بخلاف ما لو شهد أحدهما أنه اشتريه وهذا
المبدوء بقدم ما تمنى وشهد الآخر أنه وهب منه وسلم إليه لا يقبل والفرق أن في حق العين الملك بسبب مخالف
الملك بغير سبب فإن الملك بغير سبب يكون ثابتاً من الأصل حتى يستحق بزيادته المنفصلة وترجع الباعة
بعضهم على بعض والملك بسبب لا يكون ثابتاً من الأصل حتى لا تستحق الزوائد المنفصلة ولا ترجع الباعة
بعضهم على بعض بل ملكاً إذا قعدت أمانة الملك بسبب لا اختلافهما فيه مواعيد القضاء بغير سبب لأنها
لم يشهد به فانه في حق الدين الثابت في المقبوض من في الحالين ملك سلات فكان المقبوض ههنا طاملاً بأي سبب
ثبت الدين فلم يمنع قبول الشهادة كاختلاف المقر والمقر له في السبب يمنع صحة الأقرار في حق العين والدين
جميعاً لأن الثابت بالأقرار ملك حادث فكذلك هذا (مسألة) * من أبي درادى داراً ما كان الميت وشهد
أحدهما بأقرار الميت ببيعها والآخر بأقرار الميت بتماداره واختلاف في الوقت يبقى أن تقبل عن الفتوى
الصغرى (مسألة) * ادعى عليه وديعة عشرة دنانير فشهد أحدهما أن المدعى أعطاه عشرة دنانير أمانة
وشهد الآخرون أنه أعطاه عشرة دنانير ولم يقل أمانة لا تقبل وصدم قبولها على جواب فتاوى النسفي ليس
لاختلاف الشاهدين فأنتم ما لو شهد أن المدعى عليه أعطاه هذا المدعى ما تقي درهم ولم يقل من جهة الدين
فهل جواب فتاوى النسفي لا تقبل أيضاً انظر آتية (مسألة) * ادعى المدعي أمانة عشرة دنانير فشهد
فشهد أحدهم أنه قضا الدين وشهد الآخرون أنه أعطاه ما تقي درهم لا تقبل من فتاوى النسفي (مسألة) *
ادعى ما لا تشهد أحدهما أن المحتال عليها محتال عن غيره بهذا المال وشهد الآخرون أنه كفل عن غيره بهذا
المال يقبل من برهان الدين صاحب المحيط (مسألة) * شهد أحدهما في دعوى الشتم أنه قال له يا جرح وشهد
الآخرون أنه قال له يا مسك لا تقبل من الفتاوى البزارية (مسألة) * سرق بقرعة واختلاف في لو أنها قال

كأنوا عاجزين عن الكسب لا يمتدون إليه لا تسقط نفقاتهم عن آبائهم إذا كانوا متقلين بالعلوم الشرعية لا بالخلافات إلى كيكتوه هذا بأن
الفلاسفة بهم رندوا ولا يجب (ولا) يجب نفقة متبع اختلاف الدين لعل أن أهليه الأرض فلا بد من اعتباره (ولا) يجب على الفقير لأن أصله وهو
يستحقها على غيره فكيف تسقط عاب متبع اختلاف النفقة زوجته وله الصغير لأنه التزم بما بالأقدام على العقد إذا المصالح لا تنظم دونها ولا
يعمل في مثلها إلا هسار (ثم) اليسار من در المال صاب فباروى عن أبي يوسف وجماعة أنه لا يقدر بما يهتزل عن نفقة نفسه
وصاله شهر أو بما يهتزل عن ذلك من كسبه الماتم كل يوم لأن المعتسر في حقوق العادات ما هو القدر دون النصاب فإنه لا يتيسر والفتوى
على الأول لكن النصاب بصلح حرمان الصدقة (وإذا) كانت لا سرا ما تب مال قضى فيه بنفقة أبيه (وإذا) باع أبو متاعه في نفقته جاز عند أبي
حنيفة رحمه الله تعالى وهذا استحسان وإن باع المعتسر في نفقته جاز عند أبي حنيفة (وإذا) قضى القاضي للولد والوالدين وذوي الأرحام
بالنفقة قضت منه سقطت لأن نفقة مؤجلة لا يجب كفايه لها جاز ولا يجب مع اليسار وقد سقطت بعض المدعى بنفقة الزوجة إذا قضى بها
القاضي فأنها يجب مع يارها كإمرة لا تسقط بحول الاستثناء عنها فمما ضي الأن يأذن القاضي في الاستثناء عليه لأن القاضي ولاية

فأدله ثبت نسبته وصارت أم وأبوطيس قبيحا وليس عليه عثر ولا قبيح ولا لها (وان) وظننا أن الأب لا يجمع قبالا لا يثبت له نسب
 لأنه لا ولاية له على حال قيام الأب (ولو) كان الأب عينا أثبت النسب من الجسد كما ثبت من الأب لظهور ولاية منه ضد فقد الأب (وكلم) الأب
 ورواه عنزة مودة لأنه قاطع للولاية (وفي العمادى) وقد يكون الوالد حراما من زوجين رقيقين فيه تنق من غير اعتناق ولا وصية وصورة إذا سار
 المراد وهو عبد لا جنبي يتزوج الأب ببارية من ولد غير ضامولاهما (ولنا الجواز) ولما انفردوا بولادته ولد له الولد (وفي المحيط) لا تقبل الينة على
 متى العبد بدون الدعوى متى أي حنفية ترجح اقله خلافا لهما (وتقبل) الينة على متى الامت وطلاق المرأه حسب بدون الدعوى (ولا) يحلف
 على متى العبد حسب بدون الدعوى بالاتفاق وهل يحلف على متى الامة وطلاق المرأه حسب بدون الدعوى أشار محمد رحمه الله تعالى في
 آخر كتاب القهرى الى انه يحلف وقال شمس الانعلا يحلف فيما مل عند الفتوى (وذكر) رشيد الدين في فتاويه ان الشهادة على حرية الاصل
 في العبد تقبل بدون دعوى العبد اذا كانت أم العبدية لأن الشهادة على تحرير الفرج وتحرير (١٣٥) الفرج حق الله تعالى فقبل
 الشهادة فيه حسب بدون

يخبر جماعة لا يتوهم قواطعهم على الكذب فتابع الاتباع وتشتهر وأما الحكمية أن يشهد عنه رجلا
 عدلان أو رجل وامرأتان بلغة الشهادة في النكاح والتب والتب والقضاء لان لغة الشهادة من اثنين كما ثبت
 بالاحياء لا تثبت بلغة الخبر فقامت شهادة اثنين مقام الخبر من جماعة لا يتوهم قواطعهم على الكذب في
 اثبات الشهادة والاستفاضة حكما واعتبارا ولكن هذا اذا شهد من غير استنهاد الذي قال أنا فلان بن
 فلان القلان حتى اذا لقي رجلين عدلين شهدا عنده على نسب من غير استنهاد وصرفاه رصعا أن يشهد
 وان أقام هذا الرجل شاهدا من غيره شهدا على نسب لم يسمع أن يشهدا على نسب من غيره في الميسوط لأنه
 لما لم يسمع قوله في شهادته لا يتبدل قول من اعتمد هذا الرجل على قوله (مسألة) الموت يثبت بالشهرة
 بخبر الواحد العدل رجلا كان أو امرأة ولا يشترط فيه لغة الشهادة لان الموت قد يتفق في موضع لا يحضره
 الا الواحد فلو لم يثبت بالشهرة بقول الواحد لصاعت الحقوق المتعلقة بالموت فله هذه الرواية يثبت الاشهاد
 بخبر الواحد لان في اشتراط الموت حرجا لانه لا يقوم بماترة أو سابعه من النسل وغيره الا واحد
 وبالجملة اذا شهد جنازته أو دفنه أو أخبر بموته من يثق به جازاه ان يشهد بموته على التثنية حتى انه لو قيد
 بذلك لا تقبل وفي الموت مسألة غريبة وهي انه اذا لم يعان الموت الا واحد ولو شهد عند القاضي لا يقضى
 بشهادته وحده ماذا يصنع قالوا يخبر بذلك عدلا مثله فاذا جمع منه على أن يشهد على موته فيشهد مع ذلك
 الشاهد فيقضى شهادتهما انظر الخلاصة (تبيينه) ولو جاء خبر موت انسان فسمعوا ما يصنع على
 الميت لم يسمه ان تشهد بموته لان المصائب قد تقع على الموت ما نطقا أو غلطا أو حيلة لعدم المال فلا تسمع
 الشهادة عليه ما لم يثبت بخبر من ثوبه فأما الشهادة في الاملاك والطلاق والعقاق لا تقبل بالشهرة والسماع
 خلافا لما في الشافعي وسنورد ما قالوا به في مذهبهم (مسألة) هل يولد للرجل لامرأة رجل سمعت من الناس
 ان زوجك فلان مات بارتها ان تزوج ان كان الخبر عدلا ولو ان المرأة اذا تزوجت زوج آخر أن أخبرها
 جماعة ان زوجها حي ان صدقت الاول فالنكاح جائز هذا في فتاوى النسفي وفي المتن لم يشترط تصديق
 المرأة لكن شرط العدالة في الخبر (فرع) لو أخبرها واحد بخبر الغائب أخبره ان كان بخبره ان كان
 الخبر بموته شهدانه عين موته أو شهد جنازته وكان عدلا وسع للمرأة ان تتزوج بائنا بعد انهاء العدة هذا

الاشهادة فيه حسب بدون
 الدعوى وان كانت الام
 ميتة لا تقبل لان في الميتة
 لا يتصور تحرير الفرج
 وقيل قبل الشهادة على
 حرية الاصل من غير الدعوى
 من غير هذا التاميل اه
 وقد كتبنا بنسب من هذا
 الفصل في فصل انواع
 الدعوى واليدين فليتم
 (واذا) كانت الجارية
 بين شريكين جازت بولد
 فادعاه احدهما يثبت نسبته
 وصارت أم ولد له وان ادعياه
 مع اثبات نسبته لهما وصارت
 أم ولد لهما معناه اذا حلت
 على ما كهما (وقال) الشافعي
 رحمه الله تعالى يرجع الى
 قول القاضى لان اثبات نسب
 من شخصين مع علمنا ان
 الولد لا يتخلق من ماء
 متعذر فعمله بالانساب (قلت)

ويجوز أن يتخلق الولد من ماء ذكر وأنثى ألا ترى ان الكلبة تعلق من كلاب جهلان الرحم يجوز ان لم يستدبروا لماء أحد من الابل بعد ذلك ثم
 يصل ماء الانثى الى غير اليه في أدبها لتمام المروجي (العمل السادس عشر في الايمان) (اليمين) بالله تعالى تقسم على ثلاثة
 ضرب غيوس ولغو ومنعقدة (فالتبسم) هو الحلف على ان تنشي أو تنفي في الماضي أو في الحال بتعمد الكذب فيه وانما هي غيوس
 لانعاص صاحبها الاثم ثم في الذل وليس عليه الا التوبة والامتنان ولم يجب فيه الكفارة عندنا وبه قال مالك وأحمد رحمه الله وقال
 الشافعي رحمه الله فيه الكفارة (وأما) يمين الغوف هو الحلف على أمر في الماضي أو في الحال وهو يقن انه كذا قال والامر بخلافه الغوف في الماضي
 أن يقول والله ما دخلت الدار أو والله لقد دخلت الدار وهو يقن انه لم يدخلها أو دخلها والامر بخلاف ذلك وفي الحال كمن رأى شخصاً من
 بعيد فقال والله انه لم يدخل الدار أو والله انه لم يدخل الدار أو والله انه لم يدخل الدار أو والله انه لم يدخل الدار (وقال) الشافعي
 رحمه الله تعالى هو ما يجري بين الناس من قوله لا والله لا على صديقي سواه كان في الماضي أو في الحال أو في المستقبل أما عندنا فلا
 لغوف في المستقبل لال يمين على أمر في الماضي أو في الحال أو في المستقبل أو في الغوف في الماضي والحال صفا (وأما)

للشيء المستفاد فهو أن يحلف الإنسان على أمر في المستقبل فبأن يكون ذلك أمراً أن يكون على فعل واجب وإما أن يكون على ترك مندوب وإما أن يكون على فعل واجب وإما أن يكون على ترك مندوب وإما أن يكون على فعل واجب وإما أن يكون على ترك مندوب
 ولجب يوماً أو لأمور من رمضان فإنه يجب عليه الوفاء به ولا يجوز له الامتناع ولو امتنع بآثم ويحلف وتلزمه الكفارة (وان) كان على ترك
 ولجب بان قال واثق لا أصلي صلاة الظهر أو لا أصوم رمضان أو واثق لا تسمن لثماً أو لا زني أو لا قتل ملاً أو لا أكلم والدي أو نحو ذلك فإنه يجب
 عليه في الحال الكفارة بالتوبة والاستغفار كسائر الجنايات التي ليس لها كفارة موهدة (وان) كان اليمين على ترك مندوب بأن قال واثق لا أصلي
 فإنه أولاً أمراً تطوعاً أولاً أمراً مريضاً أولاً أشيع جنازة أو نحو ذلك فلا فصل له أن يفعل ويكفر عن يمينه (والقسم) الرابع أن يكون
 على مباح فعلاً أو تركاً كقول (١٣٦) لا أروغوه فلا تفضل له البرة قال الله تعالى واحفظوا أيمانكم أي من الحنث وإن يحلف ويكفر

إذا لم يورثها أما إذا ورثها فخرج شاهد الحياة بعد تلويح شاهد الموت فشهادة شاهد الحياة أولى انظر
 فتاوى القسطنطيني (مسألة السكاح) إذا رأى العرس والزفاف أو أخبر به رجلان عدلان أو رجل
 وامرأتان بأن هذه امرأة فلان جازله أن يشهد بذلك على البتة ولو قيد هذا لا تقبل (مسألة التسبب) إذا
 لسمع الناس يقولون هذا ابن فلان أو أخوه أو أخبر بذلك عدلان جازله أن يشهد به (مسألة ولاية
 الحاكم) إذا سمع الناس يقولون هذا قاضي بلد كذا جازله أن يشهد به لأن العلم به لا يشترط فيه
 الطريقة الأبرى أنا شاهد بجلالة الخلفاء الراشدين والقضاة المتقدمين كشرح وغيره وانساب النسابين
 الله عنهم وإن لم تشهد عقول ولا يتهم ولا نسب أليم فهو ذلك أربعة تثبت بالشهر والتسليم بالاجماع
 (فرع) وكذا الولاء على قول أبي يوسف لا خبر وأما على قول أبي حنيفة فهو محدود وهو قول أبي يوسف الأول
 لا يجوز له أن يشهد بالولاية ما لم يعان به (فرع الوصف) إذا اشترته وقف فلان على كذا جازله أن يشهد به
 في قول وهو المختار لأنه لو لم يجز أدى ذلك إلى استهلاك الأوقاف القديمة ل لا يجوز له أن يشهد بذلك لأن الوقف
 في بقائه بالقرابة بالقرابة أكثر من الاعلان فيصير بمنزلة الاملاك والله صريح من الجواب حوازي الشهادة
 بالتسليم على أصل الوقف لأنه يبقى بعد ائتمارهم وانتهى لكونه على شئ انما الوقف لا يجوز من الخلاصة
 (مسألة) وفي المهر من محدودا يثبت في رواية لا يجوز لأب أن يشهدوا على جميعه المصداق بالامر الظاهر
 بالسمع إلا أن يشهدوا على شهادة من خبره في رواية هشام بن سالم أنهم ان يزوجوا بالمهر إذا أنجروهم أنها
 زوجت على كذا وكذا من المهر (مسألة) وأما الشهادة على النكاح في الشهر والتسليم اختلجوا به
 يجوز واليه مال الشيخ الإمام السرخسي رحمه الله لأن عدداً من مشهورته ملق به أحكام مشهورة من التسبب
 والمهر والعدة ونحوها لا يثبتان انظر المحققين وشرح الجريد هذا ما يملق بالذهب وأما روط شهادة السماع
 عند المالكية فبأنه الأول أن لا يستخرج بها ما لا يدعى وانما تشهد به لمن كان النبي بيده فصح حيازة
 الثاني أن يثبت الثالث السماع لا يثبتان شهدا بثنائ بالسمع وفي التوبة ما تفتش أسنانها لا يعرفون
 شي من ذلك لم تقبل شهادتهما إلا أن يكون علم ذلك فالتسبب الشرط الرابع أن يحلف باليهود والشرط
 الخامس أن لا يسموا المهر مع دينهم والا كان نقل شهادة فلا قبل إذا كان المنقول منهم فيرد دول الشرط

ويجب بالحلف الكفارة أن
 شاء اعتق رقبة أو كسا
 عشرة مساكين كلامهم
 فوياً شاملاً لبدنه ولزاد وهو
 ما يجوز فيه الصلاة أو أطعمهم
 كالأطعمة ولو أطعم مسكناً
 واحد عشرة أيام بوزن مدناً
 وقال السافري رحمه الله تعالى
 لا يجوز إلا على يوم واحد
 اعتبار الصورة العدد ومن
 أبت من المدي لأنه صار في
 كل يوم منه فاصح ما صرف
 إليه من كفارة كل مصرف
 إلى مدس آخر من الكفارة
 لأن مسير ورنه مسرفاً
 بأنه يتركه والخواج
 تعدد يومه في الأيام والقصود
 بالإيجاب مع عدمه
 لا دفع عشرة أشخاص (وان)
 من زعم أن الكفارة بأحد
 أصال الثلاث الاطعام
 والكرية والقهر بمسلم

ثلاثة أيام مساء عند ما يزال الساقط رجلاً إلى هو مخير أن شاء تابع وان شاع فرك (وقر) أجمع العلماء على أن البلوغ السادس
 باله في يومهم المأثري المشرط لصفة كونه حالاً لا يصح العيرون الدم والجحون والناشر (وهل) يشترط اسلام الخالف فهو على
 الخلاف في زمانه ما لا يصح عن الكافر حتى لو حلف كافر بالله تعالى ثم حلف حال كونه أو بعد اسلامه لم يكن عليه كفارة عندنا (وقال)
 الزاهد رحمه الله تعالى في الإسلام لا يشترط حتى يجب الكفارة عليه إذا حلف على الكفر لكونه بالاسلام لا باليهوم (ويستوى) الحمد
 والاسي والكفر باليمين في رسول الموقوف عليه (لقوله) صلى الله عليه وسلم لا تشبه من جدد زهين جد السكاح والطلاق واليمين فعمل
 ان الرضا والقدر ليس بشراً (والامام) السافري رحمه الله تعالى يخالف في ذلك في أحد قوله في قوله لا يشبه من جدد زهين جد السكاح واليمين فعمل
 والظاهر ولا يثبت حال المحلف عليه ما يسيأ أو كرها كذا في المبيع (في الهداية) واليمين بالله تعالى أو باسم من أسماءه تعالى كالرحمن
 والرحيم أو به في قوله لا يشبه من جدد زهين جد السكاح واليمين فعمل والظاهر ولا يثبت حال المحلف عليه ما يسيأ أو كرها كذا في المبيع (في الهداية) واليمين بالله تعالى أو باسم من أسماءه تعالى كالرحمن
 والرحيم أو به في قوله لا يشبه من جدد زهين جد السكاح واليمين فعمل والظاهر ولا يثبت حال المحلف عليه ما يسيأ أو كرها كذا في المبيع (في الهداية) واليمين بالله تعالى أو باسم من أسماءه تعالى كالرحمن

الخالف ظاهراً أو مضمناً
لأن الخالف هو (رجل)
قال إن فعلت كذا فأما يرى
من الله تعالى أو من هذه
القبلة أو من صوم رمضان
أو من الصلاة بهذا كله عين
لأن البرائة من هذه الأشياء
كفر هكذا كره أبو الليث في
روايه (ولو) قال إن فعلت
كذا فأما يرى من الكتاب
الآن بفتح فاعلم فعلية كقراءة
واحدة لأنما يعين واحدة
(ولو) قال أما يرى من التوراة
ويرى من الإنجيل ويرى
من الزبور ويرى من القرآن
عليه أوسع كفارة لأنها
أربع إيمان (ولو) قال أما
يرى من الله ورسوله عليه
كفارة واحدة إن حشدت لأنما
يعين واحدة (ولو) قال أما
يرى من الله ويرى من
رسوله عليه كفارة إن

أبائنا تلي ما ينطق بحكمه * وابت سمعون علمه
ففي العزلة والتجرب والكفر به * وفي سطره أومض دلائله
وفي البيع والاباس والردقات والرضاع ونجاس النكاح و *
بنية أو نسبة أو ولاية * وموت وجل والمضارب أهله
فدككت عشرين من بعد واحد * قل على حقا الحق * وتبه
ورادها والجمعة نظمها أناسي هذه الامت

ومنها هيئات والوهمية فاعلم * وذلك قديم قد بطلت مشايخ
ومنها ولادات ومنها حراية * ومنها اباؤ تليضم لشكوك
أي نظام المشرق من بعد واحد * وأبوتها مستأخرا لم يولد
وزاد ابن مرون أربعة مقال

وفي الباب والاعشار مع مقرو * وفي الاسر بروى من يقوم لنقد
 أبو الحسن البلخي يقيم قاتلا * ولا تقبل بالسماح بمقتله
 هذا ما يتفق به ذهب المالكية وبعضها قال به الشافعية
 * (الباب الخامس عشر في القضاء بالشهادة على الشاهد) *

يتعلق النظر بحرف جوار الشهادتين وقتها وكيفية الاشهاد من الاصل وابعاد الادعاء من الفرع اما جوارها ثابت احتسانا لامبالاسالنه لا يقع لغرور العلم بأصل الحق على المطالب بشهادة الاصول لاحتمال تمهيد الكذب في شهادة الاصول واما وقتها فغالب الجحزم شهادة الاصل فانه ذكر في الجامع الاصغر الشهادة على

[illegible]

كونه والحديث الأول على التعليل بشرطه يكون جوازيين الحديثين كذا أو رد الصدوق في إيمان السكاكي (وعدا) لو
قال على المتى إلى بيت الله تعالى أو إلى الكعبة أو إلى مكة أو إلى ما حرام وهو بالخيار أن شاء أحرم بالجموع وأن شاء أحرم بالعمرة لأن هذه المقطة
صارت كتابة من إيجاب الاحرام عرفا كقول الله على أن أمر ببنو حليم الكعبة فانه يكون تورا بالصدقة مجازا من حيث العرف فكذا
هذا (ولو) قال على المتى إلى مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم أو إلى المسجد الأقصى لا يلزمه شيء لأن العرف المنعقد في المتى إلى بيت الله
صيانة وتعالى لا يدل على الانحدار في المتى إلى مدينة الرسول عليه الصلاة والسلام وإلى المسجد الأقصى لأن حرمتهما دون حرمته بيت الله تعالى
حتى حل دخولهما من غير احرام (ثم) إذا لم يمتنع أو عرف متان شاء اعتبر أو جعلا شيئا وان شاعركب وذبح له كونه شاة (ولو) قال على المتى إلى
الحرم أو إلى المسجد الحرام قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يلزمه شيء (وقالا) يلزمه (رجل) حلف أن لا يتزوج امرأة فزوجه أو امرأة
لا يحنث (رجل) حلف أن لا يتزوج امرأة فزوجه رجل امرأة بغير إذنه فبلفظه أجاز بالقول (١٣٩) أو بالفعل كسوق الهدى وغيره

اختلاف المشايخ فيه فهم من
قال يحنث في الوجهين ومنهم
من قال يحنث في الوجه
الأول ولا يحنث في الوجه
الثاني (رجل) حلف أن
لا يتزوج امرأة كان لها
زوج ثم طلق امرأته ثم
تزوجها لا يحنث لأن اليمين
على غيرها لا ترى أنه لو
حلف أن لا يطلق امرأته أو طلقها
رجل كان له أن يطلقها
وسواء به (حلف) لا يتزوج
سرا شهد شاهدان سرا
يحنث لأنه لا يتصور بدون
الشاهدين فان شهد ثلاثة
فهو ثلاثة (رجل) وكل
رجل أن يزوجه امرأة أو
يعتق عبده أو يطلق امرأته
ثم حلف الموكل أن لا يتزوج
ولا يعتق ولا يطلق ثم فعل
الوكيل ما وكل به يحنث
الموكل في يمينه لأن الوكيل

فيما من إيجاب الوقت (مسألة) ولا تجوز الشهادة على الشهادة في الحدود والقصاص خلافا لشافعي
فإن شهد شاهدان على شهادة شاهدين بأن قاضي بلد كذا ضرب فلانا حد في ذنب تقبل لأن الشهادة قامت
على استيفاء الحد على إيجابه لأنهم شهدوا أنه حد حد القذف والشهادة على الشهادة تقبل على استيفاء
الحدود كرفي كليب الديان ثم لا تقبل (مسألة) لو شهدوا الأصل ثم أسلموا شهد الفرع لا تقبل لأن
الردة بطل الأمر بالشهادة فيعتبر بمالو بطل بيمينه بطل الأمر بيمينه بعد الأسماء لا تقبل شهادة الفرع
وكذا هذا (مسألة) شهدوا على شهادة قاضين فرد القاضي لتهمة الأصول ثم تاب شهود الأصول لم تقبل
شهادة الأصول ولا الفرع لأن المردود كان شهادة الأصول لأن الفرع ضلوا شهادة الأصول فيعتبر بمالو شهد
الأصل بنفسه فرد القاضي شهادة بتهمة الكذب لا تقبل شهادته في سب ما لحادثة ولا شهادة فرمه أبدا كذا
هذا (مسألة) شهد على شهادته كافر بن أو عبدين ثم أسلموا وأعتقا جازت الشهادة لأن الأمر ينقل
الشهادة من الأصل قدم لأنه من أهل الشهادة على الأمر بالمعقل وان لم يكن انزوع أهلا لحال لأنه بتوهم
أن يصبر أهلا في الثاني فصح التحمل منه لأنه من أهل المعرفة والتمييز

(فصل) ذكر في المتقن في تزويج شهادة الابن على شهادة أبيه وعلى قضائه على كلبه وذكر الخصاص في
أدب القاضي أنه تجوز شهادة الابن على شهادة أبيه ولا تجوز شهادته على مضافه فرق بين الشهادة والقضاء
والفرق أن القضية على أبيه والابن قائم مقام الأب في الشاهد والابن لو شهد على الحق يقبل فكذا الابن
والأب لو شهد على فعل نفسه لا يقبل فكذا الابن إذا قام مقامه في الشهادة كذا الشيخ الإمام أبو بكر بن
سبل السرخسي رحمه الله في شرح أدب القاضي هذا قول أبي يوسف وعلى قول محمد تقبل هذه الشهادة
في الوجهين كذا كرفي المتقن لأنه لا منفعة للأب في هذه الشهادة ولا دفع معرم ولا جلب منم
(الباب السادس عشر في القضاء بشهادة الأبدان)

الأبدان الذين يسمون وهم المتفرقون واحد منهم بد مثل مدمن التبدد مدمن الخمر مدمن القمار مدمن السرقة مدمن
ولأن الشهود مدون في ذلك متفرقين واحد هنا وواحد في موضع آخر وواحد اليوم وواحد غد وواحد
على معنى واحد على آخر قال في الوقاية في كلب الشكاح وحسن وحسين مكلفين مسلمين ما معين معالفا

في هذه العقود نائب من كل وجه فجعل صلاته كعبارة الموكل بنفسه بخلاف البيع والشراء لأن حقوق العقد تتعلق به دون الموكل فلا
يسير الخلف بفعل وكيله باتما ولا مشترى (هذا) إذا كان الخلف بمن يلى البيع والشراء بنفسه ولو كان بمن يرضى أمره إلى غيره كالسلطان
ونحوه يحنث في يمينه وإن كان بمن يرضى أمره إلى غيره فالحكم للقالب (وفي الخلاصة) رجل أراد أن يتزوج امرأة أو امرأة أخرى
فأبى أهل المرأة أن يتزوجها لمكان تلك المرأة فاستسعى في القبر ثم قال كل امرأة سوى المرأة التي في هذه القبرة فهي طالق فحسبوا أنه
ليس له امرأة في الأجيال لا يحل شوهي الحيلة في العتاق أيضا (وفي البرزاري) رجل قال لأجنبية ما صنعت في نكاحي ففعل امرأة أتت زوجها وهي
طالق ثم تزوجها وتزوج طليها امرأة لا يقع (ولو) قال إن تزوجت ما صنعت في نكاحي ففعل امرأة أتت زوجها ثم تزوج
غيرها طلق لعمدة التعليل هنالكا في الأول ففرض المسئلة في الأجنبية (وكلمة) مادام وما زال وما كان غاية تنتهي اليمين بها إذا حلف لا يفعل
كذا مادام بخلاف انتهى اليمين بالخروج فلو فعل بعد العود لا يحنث وكذا إذا حلف لا يشرب النبيذ مادام بخلاف فخرج وعاد وشرب لا يحنث
(والقبة) أبو البت شرط الخروج بالهله ومتامه كلف قوله واقه لا كل ما صنعت في هذا مادام ولم يشربه إلا ما مضى ووجه الله تعالى

للإسلام (وفي القنية) رجل باع أرضاً فباعها بغير بيع فبطلت أركانها (وفي) أدب القضاء لقاموا الثلاثة ثم جلس الدينار وروى باع
 قرية بغير استثناء المقبر والمقبر بغير الاستثناء الأصح لأن الوصف مصون (قلت) ولأنه مستثنى ثم عاوانه سبحانه وتعالى أعلم (رجل) اشترى
 هدين من صفة واحدة فإذا أحدهما حرق بالبيع في البيع فأسدس من كل واحد منهما أولاً عند أبي حنيفة فمرواها نسي (وهذه هما) أن ليس
 فسد وان سمي جازي القن (وكذا) إذا باع دين من الحبل فإذا أحدهما خروا جميع بين ذين فحينئذ أحدهما مائة أو منروا كذا لثمة
 هذا (وهذا) إذا قال بهنما وان جمع بين هذين وحروا فبطلت أحدهما قبل الآخر صريح في القن نصه التصريح بخلاف السئلة الأولى لأنه
 يجعل قبول العقد في الحر شرطاً للعقد في العبد وهذا شرط فاسد فبطل (وكذا) في قوله أم تم أحدهما أو طلق بخلاف قوله أحدهما
 لأنه انحصار وهذا انشاء (وإذا) باع هدين وهدين غيره بآل كل واحد منهما بخمس ما تقول بغير ذلك الغير جازي بدين وواقعه سبحانه وتعالى أعلم
 (نوع في الأوراق والانبجار والزروع والثمار) (رجل) اشترى أوراق التوت أن اشترى (١٤٣) على أنه يأخذها من ساعته يجوز

ولا اشتراها طلقاً فاحتملها
 اليوم جازوان مضى اليوم
 فسد البيع لأن ما يبعث
 بعد البيع مضى الساعه
 لا يمكن الاحتراز منه بفعل
 طوا وان اشتراها على أن
 يأخذها شيئاً لا يجوز
 لأنه يزاد فيحتل المبيع
 بغير الميع (ويحسد)
 لو اشتراها على أن يبركها
 على الحجر والحيلة أن
 يشتري الشجرة بأصلها
 فيأخذ الأوراق ثم يبيع
 الشجر بناتع (ولو)
 ذهب رقت الأوراق وأراد
 الرجوع باليمن أن اشتراها
 مع الأغصان وبين موضع
 القطع لا يرجع وهل
 للعامل من الأغصان
 وأوراق الشجر حصه يأت
 في عمل المزارعة إن شاء الله
 تعالى (وفي) فتاوى قاضي خان

فإن مراد الناس به لا تعلمه وأما غيره فهذه شهادة على النبي قبلت لاسرائيلها قبل على الشرط ولو كان
 نبياً وهذا كذلك لقيامها على شرط الأرض ولو كان الوارث من لا يجيب بأحد فلا يشهد أنه وارث ولم يولد ولا
 لا وارثه غيره أولاً فله يتلوم القاضي زما لم يولد أن يحضر وارث آخر فإن لم يحضر يقضى له بجميع الارث
 ولا يكفل عند أبي حنيفة في المستثنين يعني فيما لا الارث له غيره أولاً لمعومياً لا يعلم وهو الأصح
 من منهجه وعندهما يكفل في المستثنين مدة التلوم مقوضة إلى رأي القاضي وقيل حوله قبل شهر وهذا
 عند أبي يوسف وأما أحد الزوجين لو أثبت الوارث في بيعة ولم يثبت أنه لا وارثه غيره هدين أي سبيقة ومحمد
 يحكم له ما با أكثر النصفين بعد التلوم للزوج النصف والزوج الرابع وعند أبي يوسف يحكم لهما بأقل
 النصفين الربع ولها الثمن (مزع) لو شرط على الفلأ الارضاع بنفسها فأرضعت لبن شاة فلا
 أجزلها ولو اختلطها فالتول لهما مع غيرها استصفاً ولو برهن أهل المص على ما دموا فلا أجزلها وتأويل
 المسئلة أن يشهد أن أرضعت لبن شاة بلبن نفسها أم لا كذا يقول لهما ما أرضعت لبن نفسها لا تقبل
 شهادته لقيامها على النبي مقصوداً بخلاف الأول لأن النبي ثم دخل في ضمن الأبيات ولو برهنها في بيتها لغير
 أولى انظر البيضاوي

(الباب في شروط في القضاء بالشهادة التي توجب حكاماً ولا توجب الحق المدعيه)
 (مسئلة) لو شهدوا الشهود أنه سرق بعد حين ضمن المال ولا يقطع لأن التقادم يؤثر في سق القطع دون
 المال (مسئلة) لو شهدوا بعد عدل على الطلاق قبل النحول أو على الطلاق البائن وطلبت المرافعة
 القاضي أن يضعها على يدي عدل وقالت لي شاهد حاضر يضع استصفاً لأن قول الواحد العدل في باب
 الحرمات مقبول وأما البضع محتاط فيه فيقول بينهما احتياطاً ولكن لا تجب الحيولة (مسئلة) شاهد
 عدل وامرأتان على الطلاق أو العتق فانهما توجب اليمين عند جميعهم فإن أقامت المرأة شاهداً بالطلاق
 وأنكر الزوج حلف وحيل بينهما وان نكل فعلى ما تقدم (مسئلة) لو ادعى على رجل أنه زنى بأمرأة
 وبتوا ثلاثة شهداء فشهدوا أنهم قد فسدوا إذا طلب الشهود عليه ما روى أنه شهد ثلاثة على الميرة بالزنا
 عند عمر ضام الرابع وقال رأيت أقدماً بادية ونفساً عالياً وأمر أنكره أولاً أعلم ما رواه ذلك فقال عمر الحمد لله

رجل اشترى رطباً من البقول أو ثياباً ينمو ساعة فبطلت أركانها (وفي) أدب القضاء لقاموا الثلاثة ثم جلس الدينار وروى باع
 والقياس في بيع قوائم الخلاف كذلك وانما جازي كان التعامل فيه (وفي البرزلي) قال الامام الفضل رحمه الله تعالى لا يجوز بيع الثواثم أمة
 بلا بيان موضع القطع (رجل) باع الخشيش الذي انبت ببقية بآن سقى الأرض لينبت فيها الخشيش يجوز (ولو) باع الزرع قبل أن يهبط
 فلا يجوز وبعمامة بقل بشرط القطع أو على أن يرسل فيه ما يتهيج بغيره لا بشرط الترك للأدراك وكذا الرطب والبقول (ولو) كان الزرع
 مشركاً بين اثنين فباع أحدهما نصيبه من غير شركه بلا إذن الآخر جازي أن يدرك الحاصل لا يجوز وبعد الإدراك يصح (ولو) باع من ثمركه
 به مع مطلقاً وكذا العجر ولو باع من غير ثمركه لم يفسخ البيع حتى أدرك ثمركه والبايع كذا باع جرداً من ثمره وبيع (ولو)
 كان الزرع والأرض مشتركة فباع نصيبه من الثمر أو أجنبي جازي أن لم يرض به الآخر وقاب المشتري من البايع (ومن) إذا كان
 لا يجوز (ومن) أيضاً باع قصيراً أو غراً في أول ما يطلع ان جزءه المشتري في الحال فالشركة على البايع وان تركه بافت البايع وجزءه بعد الإدراك
 على المشتري (وهذا) أبي يوسف منه جازي العجر والبايع على البايع (وفي القنية) باع المرقب أو غيره من الثمر

له فيأخذ الزرع فيأخذ الزرع لا الأرض ترك الزرع على البائع باجر المثل الى الحصاد ولو كان في الزرع ما لا يتنفع به كالثمن الذي ينبغي أن يستوفى
 ويجوز البيع (وقال) السيد الامام أبو القاسم ينبغي أن يجوز البيع بشرط الترك الى الادراك لانه يتنفع به في المال كالمهر والخش وان كان
 لا على تقدير الترك ينبغي أن لا يجوز (وقال) شمس الأئمة في شراء عمرة بستان ظهر معناه الاصح عندى عدم جواز البيع لانه لا ضرر ولا
 لا مكان شراء الاصول فيكون المتواصل على ملكه وان كان لا يستغز به نفس المبيع فان المشتري يشتري والموجود ببعض الثمن ويؤثر العقد
 في الباقي أو يشتري الموجود بكل الثمن ويحصل المقصود به فلا حاجة الى بيع المدة (وعن) عبد الكريم بن محمد رجل اشترى أنواع
 الثمار في بستان أدرك البعض ولم يدرك البعض وليس لها قيمة اذا كان الاكثر قيمة يجوز لان الاقل يتبع الاكثر ومالبس له قيمة
 كالخوخ والمان والتين فيشتري المتقوم بكل الثمن ويبيع له البائع الباقي فيتناوله بالاباحة اه (وفي الملتقط) يبيع الثمار كالخمر والنخاع
 ونحوه قبل الادراك يجوز ونحو الخوخ والكمثرى لا يجوز قبل الادراك الا اذا أدرك بعضها فيجوز (١٤٥) فيما أدرك وما لم يدرك على ذلك

الشجر فلا (ويبيع) ورق
 التوت قبل ان يفسح
 لا يجوز ولكن ان باع
 الاغصان ليقطعه باثم اذنه
 في الترك حتى حرج الورق
 بلز وكان الورق تباع وقد
 من خمسة (باع) دارا
 بعيدة وقال سلمة البلي وقال
 المشتري قبضتها لا يكون
 قبضا وان كانت قسرية
 قبض لان القذية آتت
 مقام القبض عندا تمكن
 وبه قال الحلواني (قلت)
 والناس من هذا غالون
 فانهم يشترون الضيعة في
 السواد ويشترون بالقبض
 وذلك مما لا يصح به القبض
 وان كان يقرب به بصير قابضا
 (وفي المحيط) يصير قابضا
 بالقذية والاذن وان بعد
 المقود عليها (وفي السواد)
 اشترى عقارا فقال البائع

(الباب الثاني والستون في القضاء بشهادة غير المدول الضرورة)
 حتى بعضهم أن أهل البادية اذا شهدوا في حق امرأة أو غيره ما لم يكن فيهم عدل ان يستكفروا منهم ويقضي
 بشهادتهم (فرع) هو مثل بعض العلماء من القرى البعيدة من المدن على الثلاثين ميلا والاربعةون فيها
 الثلاثون رجلا والاكثر من ذلك والاقل وليس فيهم عدل مشهور بمسألة وفيهم مؤذون وأثمة وقوم
 موسومون بغير غير أن القضاة لا يعرفونهم بعدالة ولا يجهلون من يعرفهم مجتمعون على الشهادة عندهم
 في الاملاك والديون والمهور والكناح وغير ذلك ولا يخالف منهم أحد هل يجوز ذب شهادتهم ويقضي بها
 أو يتركون من غير أن يتطرق في أمرهم فكتب في الجواب لكل قوم عدواهم ولا يمين معرفة القاضي
 لهم بنفسه يعني بذلك التوسم فيهم (فرع) ومن ذلك أن يجعل كلب قاض الى قاض رجلان فيشهدا
 عند المكتوب اليه على كتاب القاضي وأثنى عليه مما القامى عند من خبر وان لم يكن تعدى لينا أو زكي
 أحدهما ولم يرك الاخر أو توسم بهما الملاح وكان الخطا والتم مشهورين عند المكتوب اليه فاني
 استحسن اجازة مثل هذا التعذر المدول والمجوز به العمل في صدر السلف الصالح من اجازة الخواتم
 (مسئلة) قال القرافي في باب السياسة نص بعض العلماء على ما ادألم بعد في جبهة الاخير المدول اخنا
 أصلهم وأتلم بخور الشهادة عليهم ويلزم ذلك في القضاة وغيرهم لا لتضييع الصالح قال يوما أطن
 أحد يخالف في هذا فان التكليف شرط في الامكان وهذا كالمضرورة لتلاخذه الاموال وتضييع الحقوق
 قال بعضهم واذا كان الناس فاما الاقليل النادر قبلت شهادتهم فيهم هل يرضى بكم بشهادة الامثل
 فالامثل من الفاسق هذا هو الصواب الذي عليه العمل وان أنكره كثير من الفقهاء استنتجوا أن العمل
 على مهتولاية الفاسق ونقض أحكامه وان أنكره وبألسنتهم وكذلك العمل على جهة كون الفاسق
 وليا في النكاح ومباي الماله وهذا يؤيد ما نقله القرافي واذا غلب على الظن صدق الفاسق قبلت شهادته
 وحكم بها واقعه تعالى لم يأمر برده غير الفاسق فلا يجوز دمه مطلقا بل يثبت فيه حتى يتبين صدقه من كذبه
 فيعمل على ما تبين وقس عليه (واعلم) ان رد شهادة الفاسق مأخذ من أحدهما عدم الوثوق به وانه يحمله
 قلة مبالاة بدينه ونقصان وقار الله تعالى في قلبه على تعدد الكذب الثاني حرره على اعلانه بنفسه وبجاهرته

(١٩ - معبر الحكام) صاته اليك وقال المشتري قبلت والعقار عاتب عن حضرتهما كان قبض اني قول الامام (وقال) ان كان يقدر
 على اعسالة مودعته قبض والا (ولو) اشترى بخرقة في السرح فقال له البائع اذهب فاقبضها فان كان بحيث يمكنه الاشارة يكون قبضا او كذا
 اذا باع خلا في دنه نزل البائع وخلى بينه وبين مشتريه فتم عليه المشتري فهو قبض على ما عليه الفتوى ان اشترى طما ما وقال للبائع كاه
 في غراوتك كمال خيما صا قايضا خلا فالحمد (تسلم) مفتاح الدار ولم يذهب الى النار فان كان يتيسر له الفخ بلا كلفة فقبض ولو كان لا يتيسر
 له الفخ بلا عانة لا يكون قبضا (اشترى) بقرعة من بضائع لاها في منزل البائع فانه لان هلكته في وماتت في البائع لعدم القبض
 (وكذا) لو قال البائع سعة الى منزل فاذهب فاقبضها فالتسليم قال قول المشتري (ولو) كان
 المشتري اشترى عبدا أو أمة وقال امش معي فصل على معه فهو قبض (وقول) البائع له خذ تخليها اذا كان يصل الى أخذه فهو قبض وان كان
 لا يصل الى أخذه فلا قبض (نقد) المشتري بعض الثمن ثم قال للبائع تركه عندك رهبا لباقي الثمن أو دية لانه لا يكون قبضا (قال) المشتري
 لا بد اهل كذا أرفال لا بائع مره أن يعمل كذا بل نعلب العبدان على الزنى لانه قبض (ولو) قال المثل ترد البائع لا آمنك على

١٤٦
 المبيع فله ان يفسكه متى ادفع له الثمن فله البائع وملكه عند فلاحه على البائع لان الامساك كان لاجله وملكه المبيع قبل قبضه
 عند البائع على البائع ويلزمه رد عين الثمن المقبوض وبعده الا انه يلزمه رد عين الثمن المقبوض (وفي فتاوى) حمزة عند من بعض المشايخ ان
 ملحق الثمن العتاق قبل قبضه محسوب على المشتري وعلية المشايخ على انه على البائع (اذا) اشترى دار لا يجبر البائع على اعطاء امساك ولا على
 الخروج الى الشهود فان كتب المشتري امساك وانى بالشهود ويجبر على الاشهاد وان اتي برافع الى القاضي (وكذا) لا يجبر الزوج على
 ملك المهر وكذا لا يجبر على دفع امساك القديم وان كان يزعم البائع باحضار امساك القديم حتى يسفخ منه المشتري نسخة وتكون في يده
 للاحتياج (واحدة) فاذا الثمن على البائع ان زعم المشتري حوالة الثمن والصحيح انه على المشتري مطالق عليه الفتوى (وفي الفتاوى)
 قال المشتري الثمن جيد فالقوله وان زعم البائع خلافه فلا تقادع بالوزن على المشتري (اشترى) حنطة مكيلة فالكيل والمبيع في وقته
 المشتري على البائع في المختار (١٤٦) (وجعل) في المستحق اتراح الطعام من السفن على المشتري بمرئ في البيع والردي وبما ينصل بذلك)

الزوج والزوجة عيب العبد
 والامة (وجده) سارما او
 كافرا او مجنونا الى الردي عن
 الافعال رده (أما) القيلة
 وهوثة وليس في موته لين
 وتكسر في شئ بهان قل لا
 وان كثر رد (والرأ) عيب فيه
 وفيه ان كان مرة او مرتين
 لا وان تكرر ردو بشرط
 المعاودة عند المشتري في كل
 المبيع او الا في الرناوي
 الجنون انما عند أبي يوسف
 (والدين) في الجارية والعبد
 عيب الا ان يذني البائع او
 يبرئ القرم (رأما) مما
 دون سدق العرق او اسرقه
 دون انصاب عيب (وهل)
 بشرط في الاياق ان خروج
 من البلدة قبل بشرط وقيل
 لا (ومرئة) القسمة معاقتا
 عيب (ومرقة) المأكول
 لا كل من الولي لا ومن غيره
 لا لا كل بل لا يبيع عيب واء كان من المولى او من غيره (ماع) بالبراءة من كل عيب او حق مع عدم فلاحه في المحدث به والبيع
 قبل القبض عند أبي يوسف خلافا لمرسوم الله تعالى وبالبراءة من كل عيب لا يثبت الا اذا اجماعا (وطور) عيب شرعا المحصنة
 وانما هو من طريما بالشاهد كالا صبح الزائدة او قول الاطباء الخفاق كداعق الدالطن او بقول النساء او الحبر (فان) كان بالشهادة
 صحت حوالة المشتري في العيب فان كان قبل القبض له الرجوع مع القدر بمجرد قوله وددت بلارضا وتضاء (ون) أدب القاضي الذي يرجع
 فيه الى الاطباء لا يثبت في حق الزوجان امر متساوية مع ذلك لان خلافه لا يطالع عليه الى بل حيث ثبت بقول المرأة الواحد ردة في حق
 المحصنة (وفي) الزيادة عدم البكارة لا يثبت الا بقول البائع لانه لما أن يقر بالوطء وانما مع الرد أو بقول القضاء وانما لا يكون
 حجة في حق الردوان كان بعد لم يقول النساء بالواحدة فكيف ان ثلثان أو حوط فان انكرت بالعدم البكارة لا يثبت وجوده بشرط توجها
 الحاصوة (و يرجع) في الداء الى الاطباء وفي الحبلى الى النساء وفي دوى الحبلى انما يصدق روايه اذا كان من حين ثرائها اربعة أشهر
 في شهر فان كان اقل من ذلك لا يصدق روايه من شهرين وسبعة أشهر وما قبل الثمانية (ولان) الداء من بين الداء سدا لاريد

به فتقول شهادته فيها ابطال لهذا الغرض المطلوب شرعا فادع علم صدق له بمقتضاه من أم صدق الناس وان
 مسدودا بغير الكذب فلا وجه لرد شهادته وقد استأجر رسول الله صلى الله عليه وسلم هادي يله على طريق المدينة
 وهو شرك على دين قومه ولكن لما رتب بقوله أنه ودفع اليه را حلة موهبة قبل دلالة به وقال أصبح من الفرج
 من أئمة المالكية إذا شهد القاسم عندنا كما وجب عليه التوقف في القضية ثم قد يتخذه بقوله تعالى يا أيها
 الذين آمنوا آتوا بالبائعين بكم فاسن بفسا الآية وقال ابن ميم الجوزي في المحلى وسر المسئلة ان هذا يقول الشهادة
 ورد على علة من الصدق وعدمه قال والمواجب المتطوع به ان الحداثة قد يفسد يكون الرجل عدلا في شئ
 طاعة في شئ فادع اسير لا ثم انه عدل به لشهادته ببلنت شهادته ولم يصره مدعى غير موافق لها املوا مع
 في المحيط والقبلة اذا كان الرجل يحل يشرب مراده وذر مراده القاسمي ان يهيل شهادته
 (الاباء الدالة الشروب في كتاب التادى الى الفتاوى)
 اذا تقرر ذلك الناعي قد أنه ان يهيل يته على حق علمه رجل في اد اتوكيبه شأبا الى فاسي ذلك
 ابلد طالقاني مع من شهوده على به لا يذني لان الحاجة اليه الى ذل ايمان الاستاذ تدينه فاعليه
 البيع به و يرضه بموالتة هو دني علمه القاضي فكان يصد به ابقه له الى يدي بر كتاب القاضي الى
 القاسم في الموادة على له هاديه له حجة باس الحاد هو ذكرنا سابق في أدب القاضي القاضي
 يكتبه دناظر الشهادة على اذام رجل في القادى شام اذام اذام حوله رجل او شهوده امرأة
 أو شهادته على شهادته القاضي يكتبه يدان لان الداء في انما يكتبه ذلك انساب لا يجل الضرورة
 وهو بعدد الماع بين خمسة وشهوده دنا الله موجود في حال اذام حوله من الشهادة أو نصف الشطر لان
 الاند ان يما يكون بهن شهوده في ما الداء فيهم في الباء الا في في حوله اد كتاب في حوله سد كمال
 الخاد

مانحة وهو المختار (ولو)
 كان منتهذا اتفاقا كله ثم أثر
 البائع أنه كان وقت فيه فارة
 رجع بالنقصان عندهما
 وبه يقتضى (وفي الكفاية)
 كل تصرف يستقضى خياره
 يستقضى خيار العيب إذا وجد
 فيه المكسب العلم بالعيب ولا
 رد ولا أراض لأنه كالرضائه
 (اشترى) عسدين في صفقة
 واحدة فوجد باحدهما
 عيبا بسبب القبض لا يرد
 وحده عند المائتين الثلاثة
 بل يردهما معا أو يقبضهما
 معا (وقال) زفره أن يرد
 المبيع خاصة لقيام العيب به
 خاصة ومما إذا وجد
 عيب باحدهما بعد القبض
 (اشترى) مكيلا أو موزونا
 فوجد بعد القبض عيبا
 ببعضه رده كله أو أخذه كله
 لأن المكيل إذا كان من

(فصل) واذا أراد القاضي أن يكتب إلى قاض آخر يكتب إلى الكتاب اسم المدعى واسم أبيه واسم
جده وحليفه ونسبه إلى قبيلته ونفذه أو صناعته إن لم يكن من العرب ويكتب اسم المدعى عليه لأن التعريف
يقع بهذه الأشياء لأنه كلما يتفكر جلان في هذه الأسماء الثلاثة وأن ذكر اسم المدعى واسم أبيه واسم جده وزك
ما سوى ذلك كغيره من نسبه إلى نفذه أو إلى تجارة أو إلى صناعة كان ذلك زيادة في التعريف إلا أن يكون
شرط الإلزام أن ذكر اسم المدعى واسم أبيه ولم يذكر اسم جده أو نسبه إلى قبيلته أو إلى... فاعنه وزك اسم
الجدة فهو على اختلاف المروءة وبما فيه مزيد بيان فإن كان في التمندر جلان ذلك الاسم والنسبة
والتجارة لم يصح لأن التعريف لم يحصل لأن الشركة لم تقطع بينهم وبين غيرهم فإن أقام المدعى عليه بيتان
في القيسية زك جلا آخر غير هذا الاسم والنسب فإن كان جلا يمتص لأن التاب باليه العادة كالثابت
بما نسبته وإن كان مبتدئاً نظر أن كان ميتاً فبطل شهادته الشهود وكتاب القاضي مع الكتاب لأن التعريف
يحصل به إذا لم يذكر اسم فلان فالقاضي يطلق الاسم بصرف إلى الحى دون الميت فكانهم ذكره
في الشهادة فلان بن فلان الحى فتعين الحى المطلوب وإن كان حياً وقت الكتابة ثم مات لا تصح لأن
التعريف لم يقع لما كان حياً من وقت الكتابة لأن مطلق الاسم يتناول له ما بقي الأسماء (فرع) هـ
ثم إن شاء كتب أسماء الشهود الذين شهدوا معه وأسماءهم وحلائهم وموضعهم وإن شاء أكتفى بقوله
شهدتني بذلك شهود عدول قدرتهم وأثبت معرفتهم كل القاصي إذا كتب الحى إن شاء أظهر
فيه أسماء الشهود وأسماءهم وإن شاء أكتفى وأكتفى بقوله بعد ما ثبت بشهادة شهود عدول كذا هذا ثم
إذا كتب أسماء الشهود كتب فيهم عدالتهم إن عرفهم بالعدالة والأسأل منهم وإن لم يكتب القاضي عدالة
الشهود ولا بأس به لأن القاضي المكتوب باليه متى وصل إليه الكتاب يتفحص عن حال الشهود الذين
شهدوا عند القاضي بحق فحق ظهرت العدالة حيث يفتقضي (مسألة) هـ وإذا كتب الكتاب يقرأ كتابه
على الشهود الذين أئدهم على الكتاب لأن معرفتهم في الكتاب الشهود شرعاً عندهما خلافاً لا يوجب

جنس واحد فهو كشيء واحد لاتحاد اسماءه كالأبر وغيره (وفي جمل) هذا إذا كان في دعاء واحد فان كان في دعاءين فهو بمنزلة عبدين يريد الوداع الذي وجد فيه العيب دون الآخر (وفي المنبع) رجل اشترى بارية ثيابا فوطتها ثم وجد فيها عيبا فادعى بالارادة بالاعيب لكن له الرجوع على البائع بالنقصان (وقال) الشافعي رحمه الله تعالى وطأ الثيب لا يمنع الرد بالعيب (وفي البرزالي) لو خاصم البائع في العيب ثم ترك انما دونه وما لو زعم اننا تركنا كان لينظره ل هو عيب أم لاه الرد (وطأ) الثيب يمنع الرد بالعيب والرجوع بالنقص وكذا التقبيل والامس بشهوة لانه دليل الرضا به سواء كان قبل العلم بالعيب أو بعده (والاستخدام) مرة لا يكون رضا الا اذا ذكره على انطردمة لانه يختص بالملاءة ولم يجعله الشرعي دليلا الرضا مطلقا (والزيادة) المتصلة لاتدفع الرد مطلقا - ما عاوه هل تنفع الاسترداد على قول محمد لا وعلى قوله - انتم (وفي) فتاوى الولوالجي رجل اشترى دلا مافوق جده غير مختون دار - كما - غير اليس له ان رد لانه ليس بعيب وان كان بالغاما المستثنى على وجهين ان كان مؤداه ان يرد بالعيب لانه عيب وان كان يرد لانه ليس بعيب (اشترى) عبدا على انه ذل فاداه هو - حتى كان له ان يرد لانه وجد معيبا ولو كان على العكس لا يرد لانه شرط العيب ثم جده سليما (رجل) اشترى برذونا ونحوه بغير العيب وذلك لانه لا يرد لانه

على الاثرى او على الاخير (ويحرم) الوطء والبرأى (ومن) تحذره لا يحرم النواوى في السببة كذا في القنية (ولي غاوى) قاضى بن احماء
 فمن أنكر وجوب الاستبراء هل يكفر قيل يكفر لانه أنكر إجماع المسلمين (وقال) علمنا المتأخر لا يكفر لان ظاهر قوله تعالى أو من ملك
 أيمانكم يقتضى إباحة الوطء مع طلقا وصره وجوب الاستبراء بما لا يكفر بإحداه (وفي) الظهيرية في كتاب الحيل اذا زوجه المشتري
 مبداه قبل أن يقبضها ثم قبضها ثم طلقها العبد قبل أن يدخل بها وقبل أن تحيض والمشتري أن يطأها من غير استبراء قال شمس الاعتقود هذا
 صحيح ونزوحه إياها قبل القبض صحيح كالاعتاق اهـ (وفي الولوالجى) رجل اشترى بكرة واحتال في إسقاط الاستبراء كان البائع
 وطبختها باعها قبل أن تحيض لا يعمل المشتري أن يحتال بالإسقاط (لقوله) صلى الله عليه وسلم لا يعمل لرجلين يؤمنان بالله واليوم الآخر
 أن يجتمعا على امرأت واحدة في طهر واحد (وان) باعها البائع بعد أن حاضت منه وطهرت ولم يشرع في ذلك الطهر يعمل له أن يحتال
 بالإسقاط لانعدام هذا النهى (ثم) الحيلة أن يتزوجها المشتري قبل الشراء لم يكن منه امرأته (١٤٩) أو يزوجه البائع غيره ثم
 يشترها بعد ذلك وان كان
 منه امرأة أخرى حرة وزوجها

ابائع غيره ثم يشترها هو
 بعد ذلك ويقبضها ثم يطلقها
 الزوج أو يشترها أولا
 ثم يزوجه من رجل قبل
 أن يقبضها ثم يقبضها ثم
 يطلقها (زوج) (وان) شاء
 البائع أن يتزوجها المشتري
 ولا يشترها ولا يطلقها
 فالحيلة أن يقول البائع
 زوجها منك على أن أمرها
 بيدي في المطالبة متى أطاعتها
 متى شئت أو يقول زوجها
 منك على أن لم تشترها
 متى اليوم بكذا هي طالق
 تبين فقبل المشتري النكاح
 على ذلك (وكذلك) الحيلة
 اذا خيف على الحمل وقد
 في فصل الطلاق فافهم
 (رجل) باع أمواته مائة
 وله دليهم دين ولا وارثه

فكان بمنزلة أداء الشهادة من وجه ثم يحتمل ويكتب عليه اسم صاحبه لان هذا الكتاب مارجحة للمدعى
 فكان بمنزلة السجل والمناظر
 (فصل) لو مات القاضى الكاتب أو عزل قبل أن يصل الكتاب الى القاضى المكتوب اليه أو بعد الوصول
 قبل القراءة لم يقض به وقال أبو يوسف من قبل لا يفتى به وهو قول الشافعى ولو وصل اليه ثم مات أو عزل
 قضى به بالإجماع وان عي القاضى الكاتب أو فسق أو ارتد أو سار في حال لا يجوز حكمه بعد وصول الكتاب
 اليه قبل القضاء لا ينفذ معتد بهما وعند أبي يوسف ينفذ
 (فصل) فيما يقبل فيه كتاب القاضى وفيما لا يقبل لا يقبل كتاب القاضى الى القاضى في الحدود
 والقصاص عندنا خلافا لما لك والشافعى لان قول القاضى لما قام مقام شهادة الشهود أشبه بالشهادة على
 الشاهد في الشهادة على الشهادة لا مدخل لها في الحدود والقصاص لان فيها زيادة احتمال لا توجد في شهادة
 الاصول وهو أنهم هل أخذوا من الاصول أم لا فثبتت شهادة النساء في الحدود والقصاص لا يقبل في الحدود
 والقصاص فكذلك لا يقبل كتابه في الحيوان والشيء في قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف
 يقبل في العبد والجوارى والدواب لكان الحاجة قلنا الحاجة انما يصيب دفعها اذا أمكن ولا يمكن لان نفعها
 لا يحصل بالوصف لان بعد الاستقصاء في الوصف يبقى بينهما تفاوت كبير وهذا الميزان السلم في الحيوان وفيما
 لا يضبط بالوصف يشترط ان يصاد به من الحكم لتقع الشهادة بالاشارة اليه وكذا الدوى يقبل فيه لا ينقل
 ويعول كالدون والعتق والنكاح والطلاق والعتاق والوكالة والهبه والوصية لان العتق يعرف بكسر
 حاء ودو والدن بكسر داء وكسر داء ومن يحد منه انه رجوع من كتاب القاضى الى القاضى لما ظهر
 في زمانه من خيانة القضاة في بعض الكتب من محمد لا يقبل كتاب القاضى في شيء بعينه الا العتق والامانة
 كتاب القاضى الى القاضى في العتق والدون اذا كان من قاضى مصر الى قاضى رستاق ولا يقبل من قاضى
 رستاق او غيره الى قاضى مصر لانه يجري مجرى القضاء فيخص بمكان يختص بهما قضاهما ومكان مقام فيه
 الجمع والاصداد (صورة الكتاب في العبد الآتي) أنه اذا أقيم مولاه بينة عند الحاكم في مصر أنه
 كنهه عبد فابق وقد أنهه فلان كتب القاضى كتابا الى قاضى مصر الذى فيه لاخذانهم شهدوا عندنا

ومن تأخذ السجلات ديونه ثم ظهر وارثه لا يبرأ من ماله عليه السلام أن يردوا اليه نائبا لانه تبين أنه ليس للسلطان ولاية الاخذ (صاحب)
 الدين اذا طهر بالدينار وحقه في الدرهم كنهه أن يمد يدو يأخذ الدينار لان الدرهم والدينار جعلا كشي واحد في حق البياطة ولهذا
 لو استبدل الذهب بالفضة في خلال الحول لا ينقطع حكم الحول كذا استبدل الذهب بالذهب أو الفضة بالفضة اهـ والله أعلم (الفضل الثامن)
 من في الاجارة اعلم ان الاجارة قد شهد لجوازها الكتاب والسنة والاجماع (أما) الكتاب فقوله تعالى فآتوهن أجورهن وقوله تعالى لو شئت
 لا تخنتن عليه أجرا وقوله تعالى في قصص موسى عليه الصلاة والسلام على أن تاجرني ثماني حجج وشريعة من قبلنا لازمة علينا اذا قص الله ورسوله
 صلى الله عليه وسلم من غير انكار ما لم يتم دليل على انتساعه (وأما) السنة فقوله عليه الصلاة والسلام اعملوا الاخير أجرته قبل أن يخلف عرقه ومن
 استأجر أجيرنا ليله أجره (وأما) الاجماع فقد انعقد كل عصر وكل مصر على صحتها الا ما حكي عن عبد الرحمن الا أنه قال لا يجوز ذلك لانه
 غير ربيعى وقد على منافع لم تتحقق وهذا لان القياس يأبى جوازها لان العتق رد على العتق وهو المنفعة التي توجد في مدة الاجارة والعدوم
 ليس يعمل العتق لانه ليس بشئ وهذا كما هو وجه القياس والقياس وان كان يأبى جوازها لكن القياس في مقابلة النص والاجماع

فيكون كل سنة اقل أو أكثر (واسخرج) الاجارة الطويلة لا تنفذ بالتعاطي لان الاجارة غير معلومة ولا
 (الاول) ان يواجر الارض (١٥٠) أو الكرم وفيها زرع فيبيع الاشجار أو الزرع بأموالها ممن أراد الاجارة بثمن معلوم ويسلم ثم
 عبد الله مبارك الهندي حاشيته كذا وقامته كذا ما لم يكو انه أبق منه فلا وردها الكتاب على القاضي المكتوب
 اليه أحضر العبد مع الذي في يده ثم فلك الكتاب فتظري الفلام والكتاب فان وافق طلبة الفلام بالكتاب
 ختم ذلك ويحتمل في علق العبد من رصاص حتى لا يتعرض له في الطريق أحد بدعوى السرقة وغيره فيقع
 الامن من التبديل والتغير ويأخذ منه كفيلا ويدفع اليه العبد فيذهب الى ما حكم به من مكان شهد عنه
 شهود أنه عده قضى به وكتب الى ذلك الحاكم ليبرئ كفيه وينبغي على هذا كتاب القاضي في نسب
 الابن لا يقبل عندهما خلافا لابي يوسف رحمه الله وصورته رجل وامرأة ادعى ابنا أو بنتا ولا هو معروف
 النسب منا وهو في فلان بن فلان الفلاني في بلد كذا سرقه فلان يقيم البيعة على ذلك عندهم يأخذ كتابا
 بذلك الى قاضي ذلك البلد لا يكتب لهما عندهما خلافا له وكذلك الزوج يدعى على المرأة فعل هذا الفرقان
 هذا وبين ما اذا ادعى النسب على الابن ان قال فلان بن فلان أبي وهو في بلد كذا وهو يدفع نسي ولي بيعة
 ههنا على أنه أقرب الى ابنه وأنه تزوج أمي واني ولدت منه على فراشه فقام بيعة على ذلك وسأل كاتبه يكتب
 له بالاجماع وليس هذا خلافا لفرق (مسئلة) رجل قال للقاضي كان لفلان بن فلان الفلاني على
 كذا كذا درهم ما وقد دفعته اليه أو أمرني منها أو وهبها لي وه من بلد كذا فأخاف أن يصير الى ذلك البلد
 فبدأت لي بمذا المال بولي شهود ههنا فاشمع منهم واكتب لي الى ذلك القاضي فانه لا يسمع من شهوده ولا يكتب
 له عند أبي يوسف وعند محمد يكتبه ولو قال يحد في الاستيفاء ويخاصمني مرة أخرى حتى يستوفي الحق مني
 مرتين وأراد إقامة البيعة على الوفا فانه يسمع من شهوده ويكتبه الكل من المحيط وشرح التجريد
 والله أعلم

الارض منه مدة معلومة
 ثلث سنين أو أكثر غير
 كذا أيام من كل سنة أو
 ثلث سنين أو أكثر غير
 يكون أجرة كل سنة من
 الدين سوى الأيام المستثناة
 كذا وبقيته من الاجارة يجعل
 في السنة الأخيرة ولكل
 منها ولاية الفسخ في مدة
 الاجارة (والثاني) أن يدفع
 الاشجار والزروع الطاعة
 على الارض معاملة الى الذي
 يربها الاجارة على أن يكون
 الخارج على مائة سهم
 للدافع والباقي للعامل ثم
 وكل العامل في صرف تسعاه
 أو ما يريد ثم يواجر منه
 الارض مدة معلومة على
 الوجه الذي ذكره من غير
 أن يكون أحد العسقين
 شرط في الآخر (وبعض)
 آمنة بخار أو أكثر والاول

عبد الله مبارك الهندي حاشيته كذا وقامته كذا ما لم يكو انه أبق منه فلا وردها الكتاب على القاضي المكتوب
 اليه أحضر العبد مع الذي في يده ثم فلك الكتاب فتظري الفلام والكتاب فان وافق طلبة الفلام بالكتاب
 ختم ذلك ويحتمل في علق العبد من رصاص حتى لا يتعرض له في الطريق أحد بدعوى السرقة وغيره فيقع
 الامن من التبديل والتغير ويأخذ منه كفيلا ويدفع اليه العبد فيذهب الى ما حكم به من مكان شهد عنه
 شهود أنه عده قضى به وكتب الى ذلك الحاكم ليبرئ كفيه وينبغي على هذا كتاب القاضي في نسب
 الابن لا يقبل عندهما خلافا لابي يوسف رحمه الله وصورته رجل وامرأة ادعى ابنا أو بنتا ولا هو معروف
 النسب منا وهو في فلان بن فلان الفلاني في بلد كذا سرقه فلان يقيم البيعة على ذلك عندهم يأخذ كتابا
 بذلك الى قاضي ذلك البلد لا يكتب لهما عندهما خلافا له وكذلك الزوج يدعى على المرأة فعل هذا الفرقان
 هذا وبين ما اذا ادعى النسب على الابن ان قال فلان بن فلان أبي وهو في بلد كذا وهو يدفع نسي ولي بيعة
 ههنا على أنه أقرب الى ابنه وأنه تزوج أمي واني ولدت منه على فراشه فقام بيعة على ذلك وسأل كاتبه يكتب
 له بالاجماع وليس هذا خلافا لفرق (مسئلة) رجل قال للقاضي كان لفلان بن فلان الفلاني على
 كذا كذا درهم ما وقد دفعته اليه أو أمرني منها أو وهبها لي وه من بلد كذا فأخاف أن يصير الى ذلك البلد
 فبدأت لي بمذا المال بولي شهود ههنا فاشمع منهم واكتب لي الى ذلك القاضي فانه لا يسمع من شهوده ولا يكتب
 له عند أبي يوسف وعند محمد يكتبه ولو قال يحد في الاستيفاء ويخاصمني مرة أخرى حتى يستوفي الحق مني
 مرتين وأراد إقامة البيعة على الوفا فانه يسمع من شهوده ويكتبه الكل من المحيط وشرح التجريد
 والله أعلم

(الباب الرابع والعشرون في القضاء بمسألة القاضي للقاضي)

روى عن محمد رحمه الله أنه قال في مصر قاضيان في كل جانب عن قاض فكتب أحدهما الى الآخر كتابا يقبل
 كتابه ولو أتى أحدهما الى صاحبه فأخبره بالحادثة بنفسه لم يقبل قوله لان الوجه الاول جعل كان
 الكاتب خاطبه في موضع القضاء في الوجه الثاني كأنه خاطبه في غير موضع القضاء كذا هذا (مسئلة)
 لو أن قاضين التقيا في عمل أحدهما أو في مصر ليس من عملهما فقال له قد ثبت عندى الملان بن فلان الفلاني

والا يبيع الاشجار والزروع يبيع تجلته لا يبيع رغبته حتى لا يملك المستاجر قطع الاشجار وعند فسخ الاجارة ينفسخ البيع كذا
 لا يفسخ والتجلة لا تزيد بل ملك البائع وان قبض المبيع ولم يبق على ملكه لم تقع اجارة الارض (وبعض) جوزة وقال انه يبيع رغبته لانها
 قصدا به اجارة ولا طريق اليه الا به ولا ينافي علم جواز القطع مع كونها ملكا كالمزهرين لا يملك الراهن قطع الاشجار (وقيل) ان باع
 الزرع والشجر بثمن المثل فيبيع رغبته والا لا وهذا لا يصح فان الانسان قد يبيع ماله هذا الحاجة بثمن قليل (رجل) قال لا تخرب عيني
 عيني بخلاف دارك هذه سنة قبل فهو اجارة والاجرة تجب بالتمكن من استيفاء المنفعة حتى ان من استأجر دارا مدة معلومة وصار لها مع
 يتمكن من الاتباع يجب الاجر وان لم يتمكن بان منعه المالك أو الاجنبي لا يجب (وفي المنبع) اذا قصب الدار غصب من يد المستاجر
 سقط الاجر لقوات التمكّن ادهو الفعل المستلزم للمكنة ولا يمكن مع الغصب (قال) صاحب الكافي وهل ينفسخ العقد كرا الفضلي والقاضي
 في الدين في الفتاوى انه لا تنتقض الاجارة ولو كان يسقط الاجر مادامت في يد الغاصب (وفي الهداية) ان العقد ينفسخ وان وجد الغصب
 في بعض المدة سقط من الاجر بقدر المدة التي سقط بقدر المسقط انتهى (ثم) اعلام المنفعة بطرق ثلاثة (أما) بيان المدة كاستئجار الدار السكنى

والارض الزراعية على مدته على أي مدة كانت طويلة أو قصيرة لأن المنافع تحدث في وقتها فبها يبرر ما يبرر
 إذا كانت المدة لا توافي الا في الاوقات فان المدة لا تزيد على ثلاث سنين في البيع كما تقدم في فصل الوهب (واما الاصل في
 أحد من العلماء يجوز إيجاره أم لا) قلت وقد وجدت على عدة من علماء في ذلك بعض علمائنا الآخرين وشوان الله تعالى أعلم
 منهم شيخ الاسلام برهان الدين ابراهيم بن عبد الحق وسيدنا الشيخ الامام العلامة شمس الدين القفوي وسيدنا شيخ الاسلام والشيخ عبد الرحمن
 الديري والشيخ العلامة حافظ بن الدين قاسم بن قطلوبغا الحلي مع الله سبحانه فانه قد ما منها فوائد عدة (س) القول بجواز الاصل
 وهذا أطبق الكلام في ذلك وسلكوا فيه أحسن المسالك وقد مثل شيخنا شيخ الاسلام سعد الدين الديري المثل اليه بين أحرار علماء سنه
 أخرح الامام الاعظم الاقطاع منه لغيره قبل في المدة فقال نعم يجوز إيجاره حيث كان يضمن اقطاعه ملك المدة
 والتصرف فيه في العرف العام يراه وليس هذا نظير السعير وتكون الاجازة من المقطع صحيحة (١٥١) لزوم حيث كاسه شاملة في

ثم وطأ شراولة ثم
 مالوت ولا باقطاعه غير
 الامام به كقول
 في ذلك ونسب بالمسمى
 وجده في شراولة
 ويشهد له قواعدها
 وصلى الله عليه واله
 والله اعلم (ومرودة) وال
 الذي مثل به من الامام
 برهان الدين في
 سألهم من الحرة
 ما أقامه الامام له
 المزارع والمري وال
 هل يصح إيجاره
 ويكون عقد لإجارة
 مع الإجماع
 ما شوب في
 على السببية
 ولا لازم وكذلك
 المادوية والمبراهين
 الحكم في ذلك على
 سنة تروى في

كذا وكذا على فلا يعمل به بل قبل ذلك ولم ينفذ لان الخطاب أو السماع وجد في موضع لا ينفذ به
 فضاؤه فصار خطاب غير القاضى أو كسماه وهو غير قاض فلا يجوز أن ينفذ في قضائه بخلاف كتاب
 القاضى الى القاضى لان خطاب الكاتب انما وجد في موضع ينفذ به فضاؤه ويثبت ذلك عند المكرب
 اليه في وضع ينفذ به فضاؤه أيضا وكذا ذكره الكرخي في اختلاف العلماء ان كتاب القاضى الى القاضى
 يقبل وان كان في ضرر واحد لان هذا النقل حكم القضاة ابدى لانه لا يمنع هذا النقل الا من القاضى
 وجب هذا النقل على القاضى الكاتب لسماع البينة وما يجب على القاضى اسماع البينة يكون قضاة
 ويجوز القضاء من القاضيين من مصر واحد

(الباب الخامس والعشرون في الفصل في القاضى ونفوذ قوله)
 القاضى اذا علم بالبيان أو سماع الاقرار أو شهادة الاقوال فانه لا يفتى في الحقوق الخالصة تسأل
 كسب الزنا والعرقه ونشر بالخراب الاجماع لان في حقوق الله تعالى كل واحد من آحاد المسلمين يساوى
 القاضى ثم غير القاضى اذا علم لا يمكنه إقامة الحد فكذلك القاضى الا في السكران فانه اذا وجد
 رجلاه امارات السكر فانه ينبغي له أن يعززه لاجل التهمة ولا يكون ذلك حدا ومن اطلاق ما حكى عن
 بعض قضاة العدل قال فعليه هذا القاضى وكما في بعض الامور في موكب حامل من وجوه الناس اذا
 عرض لناقتي شاب قد خرج من بعض القرية يتمايل سكران لما رأى القاضى هابه وأراد الانصراف فاخته
 رجلا فاستند الى الحائط وأطرق فلما قرب القاضى رفع رأسه ثم انشأ يقول

ألا أيها القاضى الذى هم عليه فاصمى به في العلانية بن فريدا
 قرأت كتاب الله تسعين مرة فلم أرفعه للشرين عدونا
 فلن نشت أن تجلد فدونك منكنا صبور على ريب الزمان جابدا
 وان شئت أن تغفرتك كننة وروح بها في العالمين جيدا
 وان كنت تغفرتك فالحق فى لساطعلى هو الزمان حديدا

فلما سمع القاضى شعره موثبين أده أعرض عنه وتركه لا تكلم عليه ومضى لشأنه (مسألة) وفي الاقطار

الحكم في هذه المسئلة منصوص عليه عندهم وأولاد كروان الضرورة داعية الى صرفه الجواب في ذلك تنصيه أو فإسأله لغيره من
 المسائل (فقال) اما تنصيص الاصحاب على الحكم في ذلك فلم أقف عليه بعد ما طلبته مدة ولم أعلم لهم في ذلك الجواب ولا نجد ولا
 قياس قولهم في نظيره يقتضى القتل يجوز إيجاره (واما) التخلي الاول فتنصيص اصحابنا على أن من صولح على نفسه بعد سنة كان له
 أن يوافقهم ويبيعهم ان المصالح انما ملك للمعتدون الرقبة في مقابلة ما صولح عليه من حقه الذي يبيع به وان كان المصالح يشكر ذلك فزعمهم أن
 لاحقه فالدفع للمالو كذا الصلح ملكه فبالبينة عوض في زعم المدعى وبغير مقابلة عرض في زعم المدعى عليه فكان عليه شأبه ما روي في
 المدعى المصالح علم اما نظر الى زعم أحد هما وهو المدعى وبغير مال نظر الى زعم المدعى عليه بعد الاجرة وجب جبرانه لأن المصالح وذلك
 لان منافع الاقطاع ملكها الجند لا تبايعهم أنفسهم واستعدادهم لما يرضى المسلمين من المصالح ينسحبهم الامام لا قيامهم من قتال أعداء
 الاسلام ودرع النفس من وقع الخراجين وموتن الاموال والاطمس عن التعرض اليه فيسبح من قربة الاقطاع سنة في ذلك في المال
 ومذاقه مملوكاتهم وسأله احبهم انفسهم فلم يكونوا يملكها بعد الاجرة نسل اولى بان المزارعة لا اربع الملوكة في سنة ١٢١٠

نصب في كونه الملك فهو حق ومن ملك المنفعة على مسئلة الصلح بعرض اشهر في زعم الملك لا لزعم الملك أما في مسئلة الاقطاع فالملك
ملك بعرض في زعم الملك وهو الامام في زعم الملك وهم الاجتهاد فيكون معنى العرض في ملكها آكد فكان عليها بعقد الاجارة
أقوى في الجواز (وأما) النظر الثاني وهو أن المستأجر ملك أجاره المستأجر بولان كان لا يملك منه الا المنفعة فقط دون الرقبة لكن لما ملكها
يعرض ملكان بملكها بعرض أيضا وهو الاسوة كذلك ما أقطع الجندى لملك منفعة الاقطاع عقابا لاستعداد ما أعد له كان مالكا للمنفعة
بعرض فملكها بملكها بعرض وهو عقد الاجارة أيضا (وأما) النظر الثالث فهو ما ذكره صاحب المحييا فيما إذا وقف وقطاع على ان غلته لفلان كان
على الصلح لفلان أو يؤجر بولان لان المستحق له الوقف والغلته مال فيصح اجارة الاقطاع قياسا عليه (وأما) النظر الرابع فالعبد المأذون به
في التجارة ملك أن يؤجر من مال القيل وما يجوز له فيه عقد الاجارة فوجب أن يجوز مثل ذلك في الاقطاع من الجندى (وأما) النظر الخامس
قام الوالد يجوز السيد أن يؤجرها (١٥٢) مع انه لا يملك منها سوى منفعتها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى (قال) القدوري رحمه الله تعالى

في باب ما يحرم بيعه في نصب
أم الولد وأما أم الولد فلا تنضم
عند أبي حنيفة رحمه الله
تعالى بالنصب لان المولى
لا يملك منها الا المنفعة لا ترى
انهم الاتساق به المودة والورثة
ولا التمرد وغصب المنفعة
لا يتعاقب به من كان ذا كان
المولى ملك اجارها وهو
لا يملك بغيره او اعاد ملك منفعته
وجب أن يكون كذلك
المفتاح لانه لا يملك الرقبة
وإنما ملك المنفعة فقط (وأما)
النقد به السادس فهو ما
أخرج الجندى من القرى
والزارع في الممالك الاسلامية
لا يمنع به ولا يمكن ذلك الا
بالكراب والزارع وغيره
ذلك من الكتب ومما
اهم انفسه من سق
ما بقي وسما هو دبا وما
أشبه ذلك من الامور

القاضي يقضى في حقوق العباد بغير علمه في حال قضاء في صرمان فلا فاقصص مال فلان أو طلق امرأته
وفي التعبير في آخر كتاب الحدود من محمد رحمه الله انه رجع عن هذا من الغلامه تؤكد ذلك في القصاص
والحقوق المركبة نحو حرق القذف وهذا أربعة أوجه في وجه يقضى بغير علمه بالاجماع وهو ما إذا علم بعد تقاد
القضاء في المصير الذي هو قاض فيه وفي ثلاثة أوجه وهو ما إذا علم قبل تقاد القضاء أو بعد تقاد القضاء لكن
في غير المصير الذي هو قاض فيه أو علم في حالة القضاء ثم عزل ثم أعيد إلى القضاء فعند أبي حنيفة رحمه الله
لا يقضى بذلك العلم وعندهما والشافعي يقضى به (فرج) ذكر في النوادر لخرج القاضي من المصير
اتسيع التجارة أو خرج إلى ضيقه فعلم بسبب الحق اختلاف المشايخ فيه على قول أبي حنيفة فيقبل ان لم يكن
مقتدا على القرى لا يقضى بذلك العلم وان كان مقتدا على القرى يقضى وهذا يدل على ان الوالي إذا قدر جلا
قضاء كورة كذا لا يصير قاضيا في سوا ذلك الكور ومما يخلو قضاء تلك الكور موقوف على ما يقبل لا يقضى
بذلك المسلم وان كان مقتدا على القرى (مسئلة) القاضي هل يعمل بما ينفذ في ديوانه ان كان ذا كرا
للك الحادثة يقضى وان لم يكن ذا كرا لا يقضى وعندهما يقضى وأجمعوا انه لا يعمل بما ينفذ في ديوانه قاض
فيه وان كان مختوما من الخلاصة (مسئلة) لو دفع القاضي مال اليتيم إلى آخر فيمده مني عليه من غير
بينه لانه من حقوق الراس ولا ينفذ في حق من يقضى بغيره في حقوق السداد إذا علم حاله أخذ ما يبيع القاضي
مالا ينفذ فيه من على الذي يباعه ولو بخدم من استغنى منه أو باع مني عليه لانه لم يملكه ثم رجع عليه
سوا كالميراث من المحيطة

(الباب السادس والعشرون في التمناء بالصلح بين الخصمين)

الصلح مشروط بغيره تعالى فلا يحتاج علمه ما أن يصح ما بينه اصطحا والصلح بغير وقوله عليه السلام السلام
الصلح بين المسلمين ما لا يضر المصالح ولا يضر المصالح ولا يضر المصالح ولا يضر المصالح ولا يضر المصالح ولا يضر المصالح
على أن لا يضر المصالح ولا يضر المصالح ولا يضر المصالح ولا يضر المصالح ولا يضر المصالح ولا يضر المصالح ولا يضر المصالح
محدود ولان الصلح بسبب دفع الحسوة فتوقل المنازعة والمنازعة متى انتهت أدت إلى الطسار
وكان الصلح دفعا لسبب الفساد واطفاء للنار فالصلح والعناد وتحتق بالاسباب الاصلاح والسداد وهو الالفه

بوتف اندستخل تلك الاراضي عليها وذلك لا يمسس الا بالزراعة أو بالاجارة في يوم من هذه الاعمال فان الجندى لو أمر بذلك والموافق
لصلح وان لا يمسس من الاستعداد والقيام بما أعدوا له من مصالح المسلمين ومنهم من الاستعداد لقيام لردع الاعداء
منهم (والاصل) في الاقطاع من الامام انه يرضى النبي صلى الله عليه وسلم انه أقطع وعن العصابة رضى الله تعالى عنهم اتهم أهلوا قال أنس
ابن مالك رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الاصل في قطع ارضهم بالبحر من الحديث (وعن) عطفة بن وائل الحضرمي بعثت عن
أبيه ان النبي صلى الله عليه وسلم لم أقطع أرضا أعلم انه قال لا يحضر موت (وعن) ابن عمر رضى الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع
الزبير فأجروا فمضى ما سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم اصله حيث بلغ السوط وغير ذلك من الاحاديث والآثار التي
يعاينها كذا ما دللت عليه مسائل أصحابنا (وأما) غير علماء نافذ كراين أبي موسى اليماني في رؤس المسائل ما يدل على ان قول
العلماء كقولنا فقال يعجز الاجارة لنا من المتجربة بالوجه فيقولون في جاز ذلك بجاز اجارة الاقطاع قياسا عليه (وأما) التصرع عن الشافعية
في ذمهم الى أبي حنيفة رحمه الله تعالى قاله إذا أقطع السادات بغير علمه في جاز ذلك بجاز اجارة الاقطاع قياسا عليه

فقد استمع من قريش في هذا الحلال لا يجوز ان يسكن ان يطعم الخلق في الاستطاع وكذا لا يجوز على اصحاب الميراث وتطبيق السطح (استباح)
 دارها بترامه ان يسقى منها لان الاستطاع قبلها فكذا به سدا وان احتل ماء البئر ليس على أحدهما صلاحها (وعن) محمد رحمه الله تعالى
 انه لو استأجر دابة ليركبها مدة وانقضت المدة وأمسكها في منزله ولم يبيعها لمالكها يأخذها حتى تلتفت الدابة عنده لا ضمان على المستأجر لانه
 لا يجب على المستأجر الرد ومع ذلك لو ساقها الرد الى مالكتها ضاعت لا يضمن وان استأجرها ليركبها في المصرف فذهب المالك الى مصر آخر
 فخرجها المستأجر اليه وهلك في الطريق ضمن لصيرورته غامبا بالانحراج (وفي المتن) رجل اشترى دارا سنة بالف درهم فامضت قال يوم ان
 فرغ منها اليوم والاعلى ألف كل يوم والمستأجر مقر أن الدار له ولم يفرغ يلزمه (قال) هشام قلت لحمد لا يجعل له أجر مثلها لي أن يتمكن
 من التفرغ وبعد التمكن عليه ما قاله المؤخر قال هذا حسن (وفي الرواية) ولو استأجر دارا بآبار مضافة بان يقول أجر تلك داري هذه شهر
 خواله هو ما في رمضان ثم يضمن آخر (١٥٤) قال يبيع وقوف على اجارة المستأجر ولو دخل شوال فله أن يسكن الدار لان العقد معتقد

وان كان لا يجب عليه تسليم الدار ما لم يبي ذلك الوقت (وذكر) في بعض المواضع انه اذا استأجره اجارة مضافة مثلا في صفر وهو بعد في محرم فباع قبل مجيء ذلك الوقت فمن محمد رحمه الله تعالى روايتان والقوي على انه ينسقد وتبطل الاجارة المضافة هذا هو الظاهر لانه ولاية البيع والبيع دلالة الفسخ (وفي البرزلي) أجر دارة اجارة مضافة بان قال في شهر ربيع الاول أجر تلكها رجب قبلا في جادى الاولى ذكر خمس الاثمة الموائى ان البيع لا ينفذ في رواية عن محمد لان حق المستأجر ان لم يثبت فحق أن يثبت وبه يوضح كلام المرحوم حيث قال الاصم ان الاجارة

له ذلك فصالحه مع وصورة ضمان الفضولي بان يقول الفضولي لعمري صالح فلان من دعواك عليه على كذا على اني ضامن به او على كذا من مالي او قال صالح من دعه والى هذه على فلان وأضاف القدر الى نفسه او الى ما له نفذ الصلح والبدل على الضامن سواء كان باعره او بغير أمره ويرجع عما ادعى على المدعى عليه بان كان الصلح باعره والامر باصلح وانما امر بالضمين (مسئلة) وفي شرح الشافى رجل ادعى دارا فانكر المدعى عليه فصالحه على نصف ثلث الدار ثم وجد المدعى بين يديه ثلثها فاما ما أخذ النصف الباقي وبه كان يفتى الشيخ الامام ظهير الدين وفي النصاب لان الصلح اسقاط واسقاط الحق من العين لا يصح وذكرنا امر زاده في نهجتهان هذم رواية ابن سماعة امانا هر الر واية لا تسمع دعوى الباقي ولا يأخذ ذهابا قد ذكر رجب كلاله ولين في الخزانة (مسئلة) وفي فتاوى القاضى الامام رجل كفل عن رجل بالف درهم فصالح الكفيل الطالب من الالف على جسماته مع الصلح وبرى الاسبيل والكفيل من الجسماته الاخرى وفي الامس الكفيل اذا مالح من السكة انه بالذم على مال على ان يبرئه عنه الم يجوز الصلح لا بهذا معاوضة قال بما ليس بمال ولا هو في معنى المال فحال ولم يبرأ ولو ادا به جيع نيه فان أبرأ من السكة التي كذا الكفيل ان يرجع عليه بما اقتضاه انظار الامة في باب السكة (مسئلة) وقال الخليلي الصلح بعد الخلف لا يصح وفي الاسرار انه لا يصح وهكذا في زكات الشراى وذي ربيع وروى محمد بن أبي حنيفة رحمه الله انه يصح وروى عنه عدم الصحة ان البين يدل على المدعى فذا حطه فمقد استوفى البذل فلا يصح فالرواية انه روايت بخطه على الاثمة لما حذر عنه الله ادعى على آخر حق التنزيروا وسد الذنوب وانكر الا تخرو وتوبت اليه البين فافتدى عنه بمال قال الخليلي فخره واختلف المذاهب فيه فقبل بطلان ذلك وقت لا يجعل قلت فهذا يدل على انه يستلزم في دعوى حق التنزيروا وسد الذنوب وانكر نص على انه لا عين في سدد الذنوب عندنا في دليل في حق التنزيروا كما نص عليه في الفتاوى الظاهرية (فتية) فيل يستلزم في حد الذنوب فان لكل قبل يحدوقه لي يبرز ذكر في شرح الطحاوى انه الا مع وذا كرايا يجوز اقتداء البين من دعوى التنزيروا في الصلح من المذهب وكذا الصلح (مسئلة) عن دطاء بن حرة ان الصلح على الانكار على دعوى تارة لا يصح ولا بداعية الصلح على الانكار من جهة الدعوى ونسأله الدعوى على وجهين

المضافة لازمة وفي رواية ينمذ لانه لاحق للمستأجر حاله لا بارة (فات) وبه يفتى والله أعلم (فائدة) اعلم ان جلة ما يصح مضافا اما أربعة عشر الاجارة وفسخها والمزارعة والمعاملة والمضاربة والوكالة والكفالة والايصال والوصية والقضاء والامارة والعلاق والعتاق والوقف وما لا يصح مضافا عشرة البيع واجارة المبيع ورضخه والقسمة والشركة والهبه والنكاح والرجعة والصلح من بدل والبراءة عن الدين (وفي العمادى) ولو أقر بالدار المستأجرة لغيره فان اقراره يصح في حق نفسه ولا يصح في حق المستأجر فاذا مضت المدة يقضى بها المقره (وفي القنية) أجره المؤدب وانما كان في مال الصبي اذا كان له مال والا فعلى أبيه (وأجرة) اقبالة على من دعا لمن أحد الزوجين ولا يبرأ الزوج على استجار القابلة لانها كالطبيب ولا يجب أجر الطبيب عايه (وأجرة) ضمان جبن القاضى لا يجب على المحبوس (وفيل) في زماننا أجرة المحار نجيب من رب الدين لانه يعمل له (وقال) برهان الدين صاحب الميط رحمه الله تعالى على المارعى طيه لان الحبس موقوف على حقيقة المنفعة حق غيره من دفعه والعقوبة لا يستحقها الا الجاني المتمرد (وذكر) القاضى بديع الدين ان أجره المسجل على المدعى (وقال) برهان الدين صاحب الميط على المدعى عليه (وقال) فاضل فان على رة استأجره والا فلي من أخذ المحل (ويجوز) للمفتي

أخذ الاجرة على كتابة الجواب بمقدوره وقد تقدم الكلام على ذلك في الفصل الاول من هذا الكتاب فانظر مثله (وفي الرواية) ولاية مع الاجارة على الاذن والامانة والبيع وأطعم القرآن والقسم والنحو والملاهي وحسب النيس (ويبقى) اليوم بصحة التعليم القرآن والفقه ويجبر المستاجر على دفع ما قبله ويحسب به وعلى الحلاوة المرسومة (قلت) وهي يفتح الحلاء غير المجبة هديتم روى الى المعين على رؤس بعض سور القرآن سميت بها لان المادة هاء الحلاوى وهي لغة يستعملها أهل ما وراء النهر (وفي البرزاري) وجعل آجر نصف داره والدار تحت عمل القسمة أولا أو قال آجر تلك نصيب منها ولم يعلم نميحه لا يصح ولو سكن يجب أجرة المنزل (وقالا) لا يجوز ولو كان من شريكه جازت اجماعا (وابارة) البناء دون الارض لا يجوز لانه في معنى اجارة المشاع وبه قال أبو نصر رحمه الله فأورد عليه جواز اجارة القسطا فلم يكن له الفرق (واختار) الامام البخاري الخوازمي رحمه الله اذا كان البناء مرتفعا كالجدران مع السقف يفتى بجواز اجارة البناء والا (وعن) محمد رحمه الله تعالى جواز مثله قال من استأجر أرضا فبنى فيها بناء ثم آجرها منه صاحبها استرجع من الاجر (١٥٥) حصة البناء فلا يجوز اجارة البناء لما استحق الاجر وقاسه على

الفسطا (قال) الامام أبو علي رحمه الله وبه كان يفتى شافعا (ولو) كان البناء ملكا والعرض وقف وآجر المثل ولو كان ملك البناء فالاجر ينقسم على البناء والعرض (له) ينال في أرض الغير فآجر البناء لأمّن صاحب الأرض الفتوى على أنه لا يجوز ذكره الخوازمي (ولو) آجر البناء من مالك الأرض جاز وقا ولو آجر العرض لا البناء جاز (وذكر) ابن وهبان في شرح المنظومة لو آجر بناء مكة زادها الله تعالى شرفا ينبغي أن يجوز ويدل على ذلك ما ذكره صاحب التمهيد من المبسوط فالروى أبو يوسف حسن أبي حنيفة أنه قال أكره

الملك في المدعى أو في المدعى على وجه لا يسمع منه أصلا كالثلاثة فيه ونحوها وما أترك المدعى في دعواه شيئا يمكن تداركها بعد ما على وجه العدة كدعوى المثل قبل احضاره ودعوى المقار إذا لم يذكر حدوده ولا يصح الصلح اذا كان فساد الدعوى لمعنى في نفس الامر أما اذا كان أترك المدعى شرطامن شرائط مجته يصح هكذا أشار إليه في شرح خوارزمي أنه أنظر تمام ذلك في القنية (فرع) ادعى عليه دارا صالحا على قطعها لم يسمع والمصلحة فيه ان يزيد درهما في بدل الصلح ليكن هو مضاف الباقي أو يلحق به لفظ البراءة من دعوى الباقي كذا في حواشي القنية وفي الهداية كذلك ذكر في الفوائد الهداية تأقلا من التمهيد ان الصلح على هذا الوجه صحيح والاصح (فصل فيما يمنع جواز الصلح وما لا يمنع) الصلح على أربعة أوجه معلوم على ما اومر وبجهول على معلوم وهما جازان وبجهول على مجهول وهما ما سادان مثال الاول لو ادعى دينا أو حقه معلوما على انسان فصالحه على مال جاز لان بيع المعلوم بالمعلوم جاز فالصلح أحوز لانه أومر ومثال الثاني لو ادعى حقا في دار انسان في يده ولم يسم الحق فأصلحها على ان يعطى المدعى عليه ما لا معلوما جاز لان هذه الجهة غير منضبة الى المنازعة لانها غير مانعة من التسليم ومثال الثالث لو ادعى حقا في دار في يد انسان ولم يسم وادعى المدعى عليه حقا في أرضه فان أصلها بان يدفع أحد هما مالا الى الآخر ليرك دعواه لا يجوز لانه يحتاج فيه الى التسليم والتسلم وجه له البديل مانعة من ما تقع المنازعة بينهما وان أصلها على ان يترك كل واحد منهما دعواه وهذا صلح وقع عن مجهول على مجهول وراز ذلك لانه لا يحتاج فيه الى التسليم والتسلم ومثال الرابع وهو الصلح من معلوم على مجهول ان كان يحتاج الى التسليم والتسلم لا يجوز ولا يفتى بنا (فصل فيما ينقض الصلح وما لا ينقضه) ما لم يمتنع دعواه في دار على خدمة مبدسة فهو على ستة أوجه أما ان أعتقه المالك أو أعتق صاحب الخدمة أو قبله المالك أو قبله صاحب الخدمة أو له أجنبي أو مات حلف أعتقه فان أعتقه المالك عتق بخلاف الوارث اذا أعتق البديل للموصى به بالخدمة فانه يضمن القيمة وان أعتقه صاحب الخدمة لا يستحق لانه لا يملكه وأما اذا قبله صاحب المبدسة لا يضمن كالأعتقه ويطلق الصلح فيما لم يستوف من المبيعة وان قبله صاحب الخدمة تلزمه بالخدمة لانه أعتقه بقبضه هي ملك الغير وكذا لو قبله

اجارة بيوت مكة في أيام الموسم قال ومكدار روى هشام عن محمد بن أبي حنيفة ترجعهم الله تعالى وكان يقول ينزل عليهم في درهم لقوله تعالى سواء العا كنف فيه والباد (قال) في التمهيد ثم هذه المسئلة دليل على جواز اجارة البناء دون الارض لان الاجارة هنا لا ترد على الارض عند أبي حنيفة كالبيع وانما ترد على الباع وانما يخص فيها في أيام الموسم (وعما) يدل على ذلك أيضا قول صاحب الهداية في الاستدلال على منذهب الامام في عدم جواز بيع أرض مكة قال ما نه استدلال أبو حنيفة رحمه الله تعالى بقوله على الله عابه وسلم مكن حرام لا يباع رباها ولا يورث ولا نهارة محترمة لانها اسماء الكعبة وقد ظهر التعظيم فيها حتى لا يغرصد لها ولا يحتل خلاها ولا يعضد شو كهاف كذلك في حق البيع بخلاف البناء لانه خالص ملك الباني (واستدل) لهم بانها لو كانت لهم لظاهر الاختصاص الشرعي بها فصار كالبناء (وفي) خزنة الاكل لو آجر أرض مكة لا يجوز لانه رتبة الارض غير مملوكة انتهى ومعه يدل على جواز اجارة البناء والله سبحانه أعلم (وطريق) جواز اجارة المشاع ان يلحق القضاء به أو يواجر الكل ثم يشرح في البعض (ومسائل) الشيوخ سبيع البيع والاجارة ولا يورثها جازة والوقف وهبته فيما لا يحتل الغنمة جازة وفيه يحتل لا يجوز ولو كان من شريكه أو من أجنبي والصدقة كالهبسة في رواية الامام (وفي) الجامع الصغير جواز الصدقة

ول الشائع لا يجوز عند محدود من الشائع لا يجوز ما لا يؤول بالضرورة وايتان (ول قول الجي) رجل استأجر أرضا يزرعها فزرعها بالصاب
 ازرع آفتهاك أو فرق فلم يثبت فعلها بالاجر ثم لا يزرع ولو غرق قبل أن يزرع فلا أجر عليه لأنه لم يتمكن من الاتجار بها (قال) صاحب
 الميقات والقوى على أنه إذا بقي بعد هلاك الزرع مدة لا يتعدى من عادة الزراعة لا يجب الاجر على المستأجر ولا يجب إذا تمكن من زراعتها مثل
 الأول أو دونه في الضرر وكذا لو منه غاصب كاس (استأجر) أرضا للزراعة فزرعها وكانت تسقى بالمطر فلم يطران لم يجد الماء السقي فليس الزرع
 سقا الاجر استأجرها بشرط أو لا كذا استأجر الرعي فاقطع الماء وكذا لو حارب النهر الا عظم ولم يقدر على سقيها كذا اختياره الفقيه
 أو البت (وفي المنبع) ولو انقطع ماء الرعي والبيت مما يتقرب به لغير الطين فغلبه من الاجر بمقتضى نقص الماء عن الرعي فان كان النقصان
 فاحشا للمستأجر حق الفسخ وان كان غير فاحش فليس له الفسخ (قال) القيدوي في شرحه اذا سار بطن أقل من نصف ما طعمه فهو
 فاحش (استأجرها) للزراعة نقل (١٥٦) ماؤها أو انقطع له أن يخاصم حتى يفسخ لقاضي القدر بدما يفسخ بترك القاضي الأرض

في يد باجر المثل الى أن
 يدرك الزرع فان سقى زرعه
 كان ذلك رضاه ولم تنقض
 الاجارة (قلت) وكانت واقعة
 القيدوي بالقاهرة (وهو رنما)
 رجل استأجر ما يتجرى
 اليها الماء من عين فاقطع
 الماء عن الحمام لتعطيل
 العين فهل يستحق المستأجر
 اجرة فدية انقطاع الماء
 وتعطل العين أم لا (فأجاب)
 جدي شيخ مشايخ الام
 صاحب الدين متع الله تعالى
 بمبادئ الكرمية انقطاع ماء
 الحمام يجب تفعيله بالاجارة
 وقيل لا تطعم فان أزاله
 الزاجر سقط خيار المستأجر
 والا فلا ولا تلزمه الاجرة في
 مدته الا ان يستولي بالحققة
 مع العين واقعه صانه
 ونعالي أهله (ومنها) واقعة
 القيدوي أيضا رجل استأجر

أجنبي خيلا وأخذ قيمته لا يتقضى الصلح عند أبي يوسف وله الخيار ان شاء اشترى بالقيمة بعد آخر
 بخلافه سنة وان شاء عاد الى دعواه وعند محمد يتقضى الصلح وعاد الى دعواه ولو مات العبد يتقضى الصلح
 بالاجماع ولو لم يمت العبد ولكن مات أحد المصالحين لا يملك الصلح ونكون الخدم متلوثة وعندهم لا يسلط
 ويرجع بمقتضى دعواه من الميقات

(الباب السابع والعشرون في الفضايل بالقرار)

اعلم ان الاقرار من أقوى الاحكام وأنها ما هو أقوى من البيعة ووجهه انه اذا كان يستند الى ظن
 بأن يستند الى عدم أولى لان الحكم بالامر اتمطوع به بالحكم بالبيعة تلتون ولان الاقرار خير صدق
 أو برح صدقه على كنهه لا ينفذ منه الكذب وقيمة الاقرار حقيقة انبجاء عن كنه سابق فيقتضي بروت
 الخبر به ما ساق على انبجاءه وكنهه على لقان كذا ما يشبهه لانه يقوم به ظهور الحق وانكشافه حتى لا يصح
 شرط الاقرار به بان أقر دين أو عين على ان ياتي اقراره ثلاثة أيام فاما ما راجع الى ان صدقه المبررة والمال لازم
 لان الاقرار شرطا لله بخ والاثار لا يحصل الفسخ لان حكمه وجوب اقرار به وهو الذي يشترط جوازه
 العقل والبلوغ لانه لا يصح من غيرهما ان يرف أم لا والحرية شرط في بعض الانبياء ودين البعض حتى
 لو أقر العبد المعبور بالمال لا ينفذ في حق لولولي ولو أقر بانه مملوك يصح وكذا كونه المقر به بل يجب تسليمه
 الى المقر له شرط حتى لو أقر أم صعب كقائه زائد أو جيب من صله لا يصح لان المقر به لا يراه به تباين
 المقر به (مسألة) لو قال عليه أقر بدينهم فقال نعم يكون اقرارا لان قوله نعم جواب لكلامه ولو قال
 لي عليه ألف درهم فقال ربحها أرا بعد هذا أو بعد فاقبها أو لم فعل بعد أو قال قد أرسل من يترتها
 فكلمه اقرار لان هذه الكلمة تصح له ان لا يشاء ولو قال تزاد أو انتقد أو انتقد أرا أم أو سوف أعطيك
 ولم يذكر مع حرف الكناية لا يكون اقرارا لانه لا يصح الانشاء ولا لانه اعفائه به - فقيم ان يقول له المحاطب
 ماد أن أرا أو أنتقد فيقول شي آخر (نزع) لو قال لو جيت في كتابي أرا كرى أرا حساب أو يخطي
 أو كتبت بيدى ان لقان على أله ان شاء فدية فهو باطل لانه أقر بالوجوب ولا بالوجوب لانه أنشأ به وجب أو
 فعل هكذا والوجود لا يدل على الوجوب لانه قد يحدث كتابه مكتوب غيره وقد يكتب فدية الخافلا يكون

جهان دفع من فطر سرعى وعمر فيها ولم يكن الماظر أدنه في شيء من ذلك فهل يلزم العمارة به - فالوقف حيث لم يادن الماظر له اقرارا
 في ذلك أم لا وهل لناظر الرجوع بذلك على المستأجر المذكور وما الحكم في ذلك (فأجاب) سيدى الجرش شيخ مشايخ الاسلام المشار اليه بأن
 العمارة المذكورة لا تلزم جهة الوقف والمالخرخير بين أن يشترط كماله - الوقف بقيمة مائة لوعة أو تكلف المستأجر فداء وتسوية الوقف
 ففعل الاظم الوقف والله أعلم (استأجر) حماما في مزرعة فوقع الجلاء ولم يجر الماظر من بعض الناس لا يستطاع (أي) داره
 اجارة طويلا وهو مدين وطالب الدائن من القاضي أن يجبره على بيع الماظر وقيمة الدار مستقرة فقلل الاجارة ليس القاضي أن يجبره على
 ذلك وبه أدنى القاضي ببيع الدين ورجع احب الميقات (والدرهم) دين مائة يفسخ له الاجارة وأقل منه لا (وفي الول الجي) آية داره من رجل
 ثم أراد ان ينقض الاجارة ويبيع الدار ففقه أهله وعياله لكونه مسمرا له ذلك كما اذا كان عليه دين فادى له أن ينقض الاجارة
 (قال) البرازي وان كذب المستأجر في اقراره بدين يورث اقراره في الدار امام خلافا لما روي عن صاحب الميقات الطريق في دفع الاجارة لاجل
 الدين أن يبيع الدار اربعة اجرة أو لا يرب الدين ثم المشتري طالب تسليم الدار فدية والمالخرخير ان يبيع نفسه واجب على لائم ان اجارة فلان بن

تقدم الكلام على غالب هذه الأقسام في فصل الأجزاء من حيث هي هذه الأقسام (وفي الملتقطات) رجل له دار مع أمتعة فوهب الدار لرجل
لا يجوز لأن الموهوب به مشغول بما ليس به وهو فلا يصح التسليم (ولو) وهبت المرأة دارها من زوجها وهي ساكنة فيها بأمتعتها مع أن
المرأة مافى يدها في الدار يذو جهاف كانت البار مشغولة بالزوج وهبها فلا يمنع من صحة قبضه (رجل) قال لامرأته قولي وهبت المهر
منك فقالت وهبت وهي لا تعلم العربية لا يصح بخلاف الطلاق والعنق لأن الرضا شرط جواز الهبة لا شرط وقوع الطلاق والعنق ولهذالو
أكرم على الهبة فوهب لا تصح (وقال) الفقيه أبو الليث لا يقعان أيضا إذا عرف بالجاهل (رجل) قال لا ترهبني هذا الشيء على وجه
المزاح فقال وهبت فقبضه وساميا (وفي الولوالجي) رجل قال جميع ما أملكك لفلان فهذا مقتضى لا يجوز بدون القبض فرق بين هذا وبين
ما إذا قال جميع ما يعرف بي أو ينسب إلى فلان حيث يكون إقرارا والفرق أن في المسئلة الأولى ما قال جميع ما أملكك فهذا الملك القائم
حقيقة والملك القائم لا يصير لغيره إلا بالتملك فيكون هبة وفي المسئلة الثانية قال جميع ما يعرف بي أو ينسب إلى وما يعرف به

أو ينسب إليه يجوز أن يكون
ملك غيره فيكون إقرارا
(وفي البرزقي) رجل قال
لا ترهبني من هذا
العين فقبضه الموهوب به
بعشرة الواهب ولم يقبل
فبأن مع (ولو) لم يقبض
ذلك لكنه قال وذهبت
الموهوب له يصير قابضا
منه بمجرد جرائته تعالى
خلاف لا يوسم رجحه الله
تعالى (وفي العمادي) هبة
الدين من غير من عليه
الدين لا تصح إلا إذا وهب
وأذن في القبض فقبضه
بإذن (وذكر) في العدة
وان لم يأمره بالقبض لا يجوز
(والبنات) لو وهبت مهرها
من أبيها أو أُمها وهبت
مهرها الذي على زوجها
لابنها الصغير من هـ ذا
الزوج أن أسره بالقبض

(فصل في الإقرار في الصحة والمرض) * الصحيح إذا أمر بدين لا ماله إقرارا متعذرا فهو جائز لانه لم يتعلق
بماله حتى يحد حتى يحجر من الإقرار فيما يرجع إلى إبطال الحق بخلاف المريض إذا أقرب بدين حيث
لا يصح إقراره في حق غيره الصحة لأن حق غيره الصحة يتعلق بماله وهاء كان المقر له وارثا لمقر أو أجنبيا
إذا كان الإقرار واقعا في الصحة بخلاف ما إذا أقر المريض لو أنه حيث لا يجوز عندنا * (مسئلة) * ولا يصح
إقراره فيما يؤدي إلى إبطال حق الباقيين إلا بتصردهم بخلاف الإقرار للأجنبي لأن التعاق لم يظهر في الإقرار
للأجنبي ضرورة أنه كان محتاجا إلى معاملة الجانب معاملة الصحة غالباً فلم يصح إقراره لهم بالدين في المرض
لا متعذرا عن معاملته ولا ضرورة في حق الوارث لأن المعاملة لم تقع معهم غالباً * (فرع) * ومن قضى منهم
دينه فهو جائز ولا يشاركه فيه الباقيون لانه ليس في تخصيصه إبطال حق الباقيين لأن حقهم لم يتعلق بماله في
حالة الصحة الآن يكون إقراره بدين واحد في قضاء لاسددها يشترك فيه إلا أن لا يدين بزيادة
بالقبض لأن القبض من غير القبض والزيادة مفعلة من مشتركة فيحدث على الشركة كثره متغيرة
مستتر كخلاف المريض إذا خص بعض قرضاته بالقضاء حيث لا يصح في حق الباقيين لأن حق الباقيين
تعلق بماله في مرض الموت * (مسئلة) * ولو أقر بدين ثم بدين فمما دينا ولا يهدم الدين لانه حين أقر
بالدين كان ملكه ثابتا بظاهره بالعين التي في يده فحقها الدين فلا يجوز إقراره بدين أو دونه فيما يرجع
إلى إبطال حق الغير فصار مقررا باستهلاك الدين فيكون إقرارا بدين * (مسئلة) * ولو أقر بالدين
أولاً ثم بالدين فالإقرار بالدين أولى وكذلك البضاعة والمضار به حكمها حكم الدين بدين سواها ولو أقر بدين
ألف درهم ثم مات ولا تعرف بعينها فهي دين في ركنه لا تمنع من صحة الدين بدين

(فصل في إقرار المريض بأختيه الدين) * كل دين وجب في الصحة بدلا عن مال أو عمل ليس بمال فإقرار
المريض باستيفائه جائز لانه كل وجب استحق عليه البراءة بالقبض ولهذا إذا حضره أجره على قبوله وكذا كل
دين وجبه في مرضه بدلا عن عمل ليس بمال كأن قتل عبده أو قطعت يده أو قتل عددا صالح عن دم الدم على
مال فإقراره بأخيه جائز لأن حق الغير انما هو بالمال وهذا بدل ما ليس بمال * (فرع) * ولو أقر بدين
بدين من مهرها في مرضه صرف إلى مهر مثلها لانه لا نية في هذا القدر ولو أقرت المرأة بدين باستيفائه مهرها

هبت والا لانه هبة الدين من غير من عليه الدين ويبيع الدين من غير من عليه لا يجوز (ولو) باع من الدين أو وهبها أو (رهبة) دار
فيها متاع الواهب ثم وهب المتاع بعد ذلك أن وهب الدار ولم يسلمها حتى وهب المتاع وسلمها إليه جاز وان وهبها وسلمها ثم وهبها بالمتاع
لم يجز (وهب) الرجل ثيابا في صندوق وسلمها مع الصندوق فليس يقبض (تصدق) على ابن صغيره بدار وله فيها متاع وهو ما كملها بصله أو
فيها ساكن فلا يجوز لم يطرعها جازت الصدقة وان كان فيها ساكن بأجر لم تجز الصدقة (وهب) لابنه الصغير دارا وفيها متاع الواهب أو تصدق
لابنه الصغير بدار وفيها متاع الأب أو الأب ما كملها يجوز وعليه الفتوى (فرع) لابنه الصغير كرم أن قال جعلته يكون هبة وان قال جعلته
بأبيه لا (ولو) قال أغرس باسم ابني أمره بتردد إلى الهبة أقرب (وهبت) من ابنه الصغير ثم اتفقا واحد وكون الابن قابضا بكونه في يده
في يد مودعه أو مستعيره لا يكون في يد غاصبه أو ممرته أو المشتري منه شراء فاسدا وهذا إذا علموا أشهد عليه والشاهد الأخير من الجود بدين
وته والاعلام لازم لانه بمنزلة القبض (وان) كان بالعاية شرط قبضه ولو كان في عياله (والوصي) كالأب والام كذلك لو كان الصغير في عياله
أن وهب له تلك الام من وهب إذا لم يكن له أي أب ولا جد ولا وصي ولا وصي: قبل العاصي (وذكر) الصدقات عدم الأب فقبض الام

ليس بشرط (في ذكر) في الاصل الرجل اذا تزوج ابنته الصغيرة من قبل نكاحها قبل قبض النكاح ولا يجوز قبض الزوج قبل الزفاف
 وبعد البلوغ (وفي التجريد) قبض الزوج يجوز اذا لم يكن الابن حيا فلان الابن اوصيه والجد اوصيه غلب غيبة منقطعة بل قبض الذي
 يتولاه (ولا) يجوز قبض غيره هؤلاء الاربعة مع وجود واحد منهم سواء كان الصغير في عياله أولا وسواء كان ذارحم محرم أو أجنبي وان لم يكن
 واحدا من هؤلاء الاربعة بل قبض من كان الصبي في حجره ولم يجز قبض من لم يكن في عياله فانه ذكر في الاصل من عال شيئا وهو ليس برصى
 ولا ينفق ما قرابة وائس لهذا الصبي أحد موافق قبض ما وحببه استحسننا (ولو) أراد أجنبي التزعم منه فليس له ذلك ويسلم في تعليم الاعمال
 ولا فرق بين أن يعمل الصبي أولا وكذا لو كان في صيال الاخ والعلم وان قبضه الصبي وهو يعمل جاز وان كان أبو محبا (نوع) افضل
 في حبة الابن والبنت التثنية كليلات ومنه أبي يوسف رحمه الله تعالى التثنية وهو المختار (ولو) وعقب جميع ماله من ابنته بل وهو آثم نص
 عليه محمد رحمه الله تعالى (ولو) نص (١٦٠) بعض أولادك يادعونه فلا بأس به وان كانوا سواء في الرشدا لا يلزمه (وان) أراد أن

من زوجها وهو هذا الاثم ثم طلقها قبل الدخول جهات ما تمت قسم الالف بين غرماها ولا شيء على الزوج من
 المهر لانه لما طلقها قبل الدخول صار أجنبيا عنها فإقرارها به باستيفاء مهرها منه لان المهر بدل ما ليس
 بمال ولو كان دخل بها وأقرت بالاستيفاء ثم طلقها وانقضت عدتها قبل أن تكون مع الاقرار سواء كان
 الزوج حيا أو مريضا لان عتق المالك منعت من الدخول ولو لم تنقض عدتها حتى ماتت وقد كان
 ما قبلها مالا فإثباتها أقرت باستيفاء المهر فخر ما العدة أولى بذلك حتى يستوفوا بالاستيفاء ومما يصيبه من
 الميراث لان المات في العدة ماتت بالسكاح باق في حق الارث نصارت مقررة باستيفاء المهر من الوارث وانه
 لا يجوز له كان التهمة لانه يحتمل انه ما جلاها - ذا طر يقا لجمع الاقرار ولهذا صرح اقرارها في حق الاقل لانه
 لا ينفق في الاقل ولا يصح في الزيادة من الايضاح ومن شرح التجريد

(تمتل) د كرفي خزانة الفقه خمسة أقارير لا تجوز من الميراث اقراره بالدين لو ارثه واقراره باستيفاء
 الدين من وارثه واقراره باستيفاء مهر متهون على وارثه واقراره باستيفاء الدين ووارثه كغيره لانه يجوز
 عا، فخر رارة وهذا الاقرار ينفعه لان في بعضها ما لا الدين وفي بعضها ما لا الرأى من الطالبة واقراره باستيفاء
 كتابه عبيد كسفة في مرضه يحوز من الناس ما يشاء وان شئ أقارير لا يحوز في الحساب رة غنى المال
 أحدهم اقراره لو ارثه بدين في مرضه موته ثم مع من ذلك المرض ثم مات والثاني اقراره لجدوارته بالدين
 لان المرض الذي تدهم العدة كالأمرض ولانه ما لم يكن مريض موب وأرثه من أقارير
 لا يجوز في الحساب ولا ينفق في المال اذا أقر لا ينفق بدين بمرضه - ثم متى مات المتهور وكرفي كتاب الاقرار
 ان كان ماله دين لا يصح لان اسراؤه بالدين ومع لانه لم ينفق لانه وارثه وان لم يكن عليه دين صح لان الاقرار وقع
 للأجنبي الثاني اذا أقر لانه وهو نصرت ثم أم لم ثم مات المتهور والثالث اذا أقر لامرأته بدين ثم طلقها طلاقا
 باتمام تزوجها ثم مات والرابع اذا أقر لانه بدين وله ابن ثم مات الابن ثم مات المقر لان الاقرار واقع للوارث
 وان كان لا ينفق الارث حاله الا اذا كان جيب الارث قائم رهي البتة والزوجة وانه يمنع صحة الاقرار
 انظر شرح التجريد

يصرف ماله الى الخير وابنه
 فاسق فالصرف الى الخير
 أفضل من تركه لانه امانة
 على المصيبة وكذا لو كان ابنه
 فاسقا لا يصبه أكثر من
 قوته (وفي الولو الجمل) رجل
 اتخذ ولجة لثان فامدى
 ذلك اس هذا يدوره هو ابن
 بهي الوالدة - ذاعلى وجهين
 ان قال هذا القول ولم يقل للاب
 ان كانت الهديته تصلى للصبي
 من ثياب الصبيان أو شيء
 يستعمله الصبيان فهو هدية
 فاصي لان هذا ملك للصبي
 وان كان شيئا لا يملك للصبي
 كالدرهم والذئابة يحتاج
 البيت والحيوان ينفق على
 المهدى ان كان من أمر ياد
 الاب أو ماله فهو للاب لان
 تعليل منعه فان كان
 من أقرباء الام أو معارفها فهو
 للام لان التعليل بها هو ما

(الباب الثامن والعشرون في القضاء بالمرء وامرأته)

فكان التعديل على العرى حتى لو وجد عيب أدبها يستدليه على غير ما قلنا يستدلى على ذلك (وكذا) لو اتخذ الوليمة زفاف قال
 لا يثبت زوجها ماله المهدى أقرباء المراه (هذا) كراهية المراه المهدى اهديت للاب أو لادم في المسئلة الاول وللزوج أو
 للمراهة ان كان تعذر الرجوع الى المهدى أما ذاعبنا الماهدي قال قول قوله لانه هو المالك (قسم) من الشعر وجامعا نصف الى من تزك
 هنده وقال قسم هداين أولادك وامراتك ونفك ان أمكن الرجوع الى المهدى قال قول قوله وان تعذر فاصح لرجاله وماله من
 دلهما مال كامرأته انظر الى معارف الاب والام (وفي الاحتملات) اذا ذهب للمعينة من المأ كولات على يابح لوالده ان كراهه مروي عن
 محمد بن - الله تعالى انه يباح وشبهه هو تاء سد المأ دونه وأ كرم شاح محار على انه لا يباح (وفي التزاي) اذا عمل الصبي حسنة
 قبل البلوغ فثوابه لالا لونه ولها ما ثواب التعميم ان هلم ما قبل ثواب الطاعة مع أبويه (رجل) تمدن عن ميت ودعاه بمصل الثواب
 الى الميت لانه روى في بعض الاحكام ان الحى اذا صدق على الاستوداع بعث ذلك الى الميت على طبق من نور والله سبحانه وتعالى أعلم
 (١٦١) (١٦٢) (١٦٣) (١٦٤) (١٦٥) (١٦٦) (١٦٧) (١٦٨) (١٦٩) (١٧٠) (١٧١) (١٧٢) (١٧٣) (١٧٤) (١٧٥) (١٧٦) (١٧٧) (١٧٨) (١٧٩) (١٨٠)

حقيقة يحتاج الى القبض (وهب) المريض بعد الامالة في بيعه ثم ان يوفد بعه الموهوبه لا ينتقض البيع ويضمن ثمنه (وان) امرته الموهوبه والواهب حدون ولا مال له فيعجز قبل موته ويضمن موت الواهب لا يجوز لان الاصل في المرض وصيته لا تعدل حال قيام الدين وان اذنت الواهب قبل موته وماتت لا يحايه على العبد لجزا الاصل ولعدم الملك يوم الموت (وهب) المريض ثمنه لا يخرج من الثلث رد الموهوبه ما زاد على الثلث بلا خيار وفي البيع غير المشتري (امرأة) قالت زوجها المريض ان مئتمن مرضك هذا كانت في حل من مهرى او قالت فمهرى عليك صدقة بطل لانه مخاطرة وتعلق (وفي الولو الجنى) امرأة حبلى ارادت ان تب مهرها من زوجها على وجهه ان ماتت يبرأ الزوج وان لم تمت يكن المهر لها بما فيها فاحل ان تشترى بمهر علمن الزوج ثمنه في سنديل وتقبضه فان ماتت لم يبق لها عليه شيء وان ماتت رد عليه بخيار الرؤية فيبقى المهر كما كان (وفي خزانة الاكل) قال ابو العباس الباطني رأيت بعضا بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى رجل جعل لاحد بني دار ابنه يسهل ان لا يكون له بعد موت الاب ميراث باز واقويه (١٦١) الفقيه أبو جعفر محمد بن اليافى

أحد أصحاب محمد بن نجاشي
البلي وحكي ذلك عن
أصحاب أحمد بن أبي الخثر
وأبي عمر والطبري انتهى
(إذا) قال الطالب لمدونه
اذا مت فانت وري عن الدين
الذي عليك جزو يكون
وصية من الطالب للمطالب
(ولو) قال ان مت فاناري
من ذلك الدين لا يبرأ وهو
مخاطرة (كقوله) اذا
ماتت الدار فاناري على
عليك لا يبرأ (قال) فنته
هذه الأرض ان تذهب
وارزها قبل الختن وزرع
فالأرض الختن وان لم يزل
قلت لا يكون له (قال)
لا تخروبت عدي منك
وهو حاضر بحيث لو مديده
لانه فقال قبضته جازت
من غير قوله قيات ويصير
فابضاه سد محمد رحمه الله
تعالى وقال أبو يوسف وج

قال الله تعالى خذ العصا وأمر بالعرف الآتي والعادة فليتمنى من المعاني على جميع البلاد أو بعضها وتل بعض العلماء لاجماع على أن من باع سلعة بما تقدره في البلد مختلف ان البيع فاسد ولو كان مع اختلاف السكك جرت عادة بالتبايع بسككها وبتمنئها كان البيع صحيحا ونفى بدفع تلك السكك من ذلك قول المقره مندي وحي في هذا المقط يستعمل في الامانات لان كلمة عند تستعمل للمقر به ومع المقارنة والمقارنة هي المقارنة بقر الدين لا يكون ثمر يمان انسان حقيقة والوديعة تكون مقر بيته منه ولان هذه الكلمة في العرف والعادة تستعمل في الامانات لا في الايجابات ومطلق الكلام يحمل على المعارف (مسئلة) اذا كان انتم بين الدار بن قاعد كل واحد منهما والقطة الى أحد هما فهو لمن اليس المقط في قوله ما خلا لا يي حيلة لان عند هاتر جع ذلك اعتبار العادة وهو ان الانسان يجعل وجهه الى صاحب العلو وكذلك العلاقات قريجه (مسئلة) واذا اختلف الزوجان في متاع البيت فما يعرف الرجل فهو للرجل وما يعرف النساء فهو للنساء وما يبيع لهما فهو للرجل (مسئلة) ورجل يبعث الى امرأته شيئا أو اشترى لها أمة بعد ما يبيع ماضال الزوج هو من المهر وقالت هو هديته ذكر في الجامع الصغير ان القول قول الزوج الا فيما يؤكل قال قول لها لان في غير المأ كولي بهذه الظاهر يكتبه والعرف الجاري بخلافه (قاعدة) كل من له عرف يحمل كلامه على عرفه كقوله عليه السلام من حلف فاحسني عدا كن لم يحلف يحمل على الحلف الشرعي (فرع) لو قال ايمان اليه ترمي فانها تخرج على ما جرت به العادة في الحلف عند الملوك المعاصرة اذا لم يكن له نية فأي شيء جرت به عادة ملك الوقت في التصرف به في بيعتهم واشتهر عند الناس بحيث صار مرقا ومنقول لا تبادر للذهن من غير قرينة تحمل على عينه وان لم يكن الامر كذلك اعتبر نية فان لم يكن شيء من ذلك فلا شيء عليه موز كرافرائي هذه المسئلة في كتاب الاحكام في الفرق بين الفتاوى والاحكام أما الصحيح في هذه الاحكام في مذهب أبي حنيفة والشافعي وغيرهما المرتبة على العوائد الذين كانوا حاصلين حاله بزم العلم بهذه الاحكام فهل اذا تغيرت تلك العوائد وصارت تدل على ضدها كانت تدل عليه أو لا فهل تبطل هذه الفتاوى في الكتب ويقتضي بما تقتضيه العوائد المتجددة أو يقال نحن مقلدون ومالنا احداث شرع لعدم اعتبارنا الاجتهاد فليكن بما في الكتب المنقولة عن المجتهدين والجواب ان اجراء هذه الاحكام

(٢١ - من الاحكام) الله تعالى لا يصير قابضا ما لم يقبض (وان) كان العبد غائبا قال يوهب منك عدي فلا تأذاه بواقبضه فذهب وقبضه جاز وان لم يزل قبلا وبه نأخذ (ولو) قال هو لك ان تشترى فاعليه فقال شئت عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه يجوز (دفع) البعدهم فقال أظنه فاعل فهو قرض كلوا قال امره الى حوائجك (ولو) دفع اليه ثوبا وقال ليسه فاعل يكون هبة لا قرضا لان قرض الثوب باطل (وفي المتعلقين) رجل قال لا تخروحن من كل حق لك في فاعل ان كان صاحب الحق طالبا عليه مبري حكا وديانة وان لم يكن عالما برى حكا وهل يبرأ ديانة عند محمد لا يبرأ وعند أبي يوسف يبرأ وعليه الفتوى (وفي القنية) فصب عينا فله ما لك من كل حق هو له قبله قال أئمة بلخ التحليل يقع على ما هو واجب في الذمة لا على عين قائم واقفه أعلم (نوع في الرجوع عن الهبة) (ويكره) الرجوع في الهبة وان كان جازا في الحكم اذا لم يكن عليه حق واجب (لقوله) صلى الله عليه وسلم العائد في هبته كالعائد في قبضه (ولانه) من باب التمسك بالدانة وسواء طلق ولهذا شبهه بأقبح أحوال الكلب وهذا لان التشبيك معنى الاستباح والاستبقار لا في حرمه الرجوع كما قال الشافعي رحمه الله تعالى ألا ترى أنه صلى الله عليه وسلم قال في رواية أخرى كالكلب يقي ثم يعود في قبضه فقل الكلب يوصف بالقبض

لا بالحرمته بقول الله يستقيم (ويجوز) الرجوع إليهم عند ثبوت أن كان مكرهاً إذا كان ذلك بغير اختيارهم أو بغير إكراههم (لغوه) سلب الله
عليه وسلم الواهب الحق به بغير ما يشبهها أي ما لم يعرض (وقال) الثاني رحمه الله تعالى لا يجوز الرجوع إلا في الأجر بغير ما يشبهها
فيه (قال) صدر الشرع من قوله أي لا ينبغي أن يرجع بها إلا في الأجر بغير ما يشبهها (ومنه) أي الرجوع إلى زيادة المتصلة كبناء
وغيره ومن لا المتصلة وهي مثل الولد (وموت) أحد المتعاقدين (وعرض) أضيف إليه أو لمن أجنبي فهو حظه هو من حيثك فقبض
فلو وهب ولم يقبض جمع كل جهته (وخروجها) من ملك الموهوب (والزوجة) وقت الهبة فلو وهب لها فتمسكها رجع ولو وهب غائباً
لا (وقرابة) القرابة (وهذا) الموهوب (ومضافاً) حروف مع خرقه فالإطلاق لا ينافي الموت والعين العرض والخارج والرجوع والرجاء
الزوجة وتألف القرابة والهبة الهلاك كذا في الرواية وشرحها (وفي البرازي) ولو زعم الموهوب له هلاكها صدق بلاعين (ولو) قال الواهب
العين هذه وأنكر الموهوب له حلف المنكر الموهوب له (وهب) الموهوب له لا تختم رجوع الواهب الأول له أن يرجع أية (داوي)
المريض حتى برأ أو كان أعشى فأبصر بطل (١٦٢) الرجوع (وفي الرواية) رجل وهب من رجل ثياباً فادخله الموهوب له إلى بطن

التي ذكرها العوائد متى تغيرت تلك العوائد بخلاف الإجماع وجهالة في الدين بل كل ما هو في الشرع يتبع
العوائد يتغير الحكم فيه عند تغير العادة إلى ما تقتضيه العادة المتغيرة وبذلك تجدوا الاجتهاد من
المقلدين حتى يشترط فيه أهلية الاجتهاد بل هذه قاعدة اجتهد فيها العلماء وأجمعوا على أن من تبعهم فيما من
غير استئناف اجتهاد ألا يرى أنهم أجمعوا على أن المعاملات إذا أطق فيها اتفقوا على غالب التقوى فإذا
كانت العادة تقيد ما به أسماها الاطلاق عليه فإذا انقضت العادة إلى غير ما كانت عليه لم يثبت العادة إلى ما ألتفتنا
الأول لا تقال العادة منه وكذلك الاطلاق في الوصايا والإيمان وجميع أبواب الفقه المحمولة على العوائد
وكذلك الدعوى إذا كان القول قول من ادعى شيئاً لأنه العادة ثم تغيرت العادة لم يبق القول قول مدعيه بل
انكسر الحال فيه بل ولا يشترط فيه تغير العادة بل لو خرجنا نحن من ذلك البلد إلى بلد آخر عوائدهم على
تلاف عادة البلد الذي كانوا فيه فبعضناهم بعادة بلدهم ولم تغير عادة البلد الذي نحن فيه وكذلك إذا قدم علينا
أحد من بلادنا من بلاد الذي نحن فيه لم ننته عن العادة بل نلزمنا له كغيرنا في الفقه فلا نقبل بحلها
(تبيينه) قال التراقي في الكتاب أن كرويه يعني له متى إذا ورد عليه من كتاب لا يعلم أنه من أهل البلاد
التي فيه الفقه فلا يلتزم بعادة بل يفتقر إلى ما هو عليه من بلدته من ذلك البلد الذي كان في ذلك المكان
الغوى أم لا وإن كان الظاهر فيما أهل صرف ذلك البلد وافق له ذلك البلد عرفاً أم لا وهذا أمر متيقن
واجب لا يخفى به والمعاوان العاديين متى كانت في بلد من بلدان أسواقهم بالأسواق المختلفة
العلماء في العرف والفقه هل يقدم العرف على اللغة أم لا في خلاف بينهم (تبيينه) ونقلت من الرحلة
الابن عبد الله وشيخه رحمه الله حين سأل بالامان اللازمة وحديثه هل يلزمه المالكين الثلاث أو واحدة ثم قال
والعبرة في ذلك عرف الخلف لا عرف المفتي وأودع المفتي بالامان لا يكون عرفهم فيه أنه يراعيه الطلاق الثلاث
لم يحزه أن يفتي به بذلك ولا يحل للمفتي أن يفتي بما يوافق على العرف إلا به عرفه العرف فامر الجواب
وذا من الأمر المهم معرفتنا نهي وهذا يعتد كلام التراقي

(باب التاسع والعشرون في التمتع بقول أهل العرف)

يجب الرجوع إلى قول أهل البصر والمعرفة من النجاسين في عرفهم بغير الفرق من الاماء والعيود وما

ليس الواهب أن يرجع
فيه (رجل) وهب لرجل
خارجة فعلها القسر أن أو
الكتابة أو المشتط ليس له أن
يرجع فيها هو المختار لأن هذه
زيادة متصلة (رجل) وهب
لرجل مريقاً طهته بالماء
يرجع الواهب لأنه بقي الاسم
وهذا نقصان كمن وهب لرجل
سعة فظلمها بالماء بخلاف
ما إذا وهب لرجل زبائنه
بالماء حيث لا يرجع (والغرق)
أن ههنا اسم التراب لم يبق فلم
يبق الموهوب (ولو) وهب
داراً أو أرضاً فبقي طائفة
منها بناء أو غرس من شجرة
أو كانت بارية صغيرة فكبرت
وارتدادت غيراً أو كان غلاماً
فصار رجلاً لا رجوع له
في شيء من ذلك انتهى
(الفصل العشرون في
الرهن) وينبغي بالاجاب

والقبول ويتم بالقبض ويكتفي به بالتقليد في الأصح فإذا قبض المارتن بحوراً فمقرعان الشواغل محبذاً ثم العقد
فيه وما لم يقبضه يتخير الرهن فيه بين التسليم والرجوع (ولا) يصح الرهن إلا بأحد أمرين إما بالدين أو بالاعيان المضمونة بانفسها (أما)
الدين فلان حكم الرهن يثبت بالاستيلاء والاستيلاء يتلوا الوجوب في الذمة (وفي البدائع) يجوز الرهن بالدين بأي شيء رجب من
الاتلاف والمصوب اليه ونحوها لأن الدين كلها واجبة على اختلاف أسباب وجوبها فكان الرهن بها وهذا مضمون في مص (وهل)
يجوز الرهن ببديل الكتابة والدية على إطلاق هذا الكلام يجوز ومواء كان مما يحتمل الاستبدال قبل القبض ولا يحتمله كمراس مال
السلم وبديل الصرف والمسلم وفيه خلاف زفر (وأما) الأصناف من أنواع (منها) ما لم يكن مضموناً كالديعة والعارية وسائر المنابر
والضاعة والتمركه والمائة أجزاؤه فلا يجوز الرهن بها إلا بما يستضمونه أصلاً (ومنها) ما لم يضمن وهو على نوعين مضمونة بتعريفها
كالبيع فانه لا يصح الرهن به ومضمونة بغيره ما ورد من الرهن بالبيع كالمسبوق في البيع بالبيع بالبيع في البيع

انطلق في بدل المراتب بدل المبلغ من يد المدين في يد المالك فان الرهن به اجاز بالاجماع (والمرتبين) أن ينجس الرهن حتى يستردا العين (وليس)
هالك الرهن في يد قبل استرداد العين والعين قائمة يقال حيث دار الرهن سلم العين الى المرتب ونحوه لاقل من قيمة الرهن ومن العين لان المرهون
عنده لم يضمن بذلك ولا وصل اليه العين يجب طيعة رد المرهون الى الراهن (وان) هلك العين والرهن قائم سواء الرهن به ارضا
يقتلحى لو هلك الرهن بعد ذلك لم يضمن بالاقط من قيمته ومن قيمة العين لان قيمة العين بدلها وبذل الشيء قائم مقامه كانه هو (ويجوز)
الرهن بالقبوض على سبب التبرع والقبوض في البيع القادر لان ما من الايمان المضمونة بانفسها كمال المنبع (وفي البرازي) القبض شرط
جواز وهو قال بكبر الزموا الاول اصح (وشروطه) أن يكون مقسوما فلم يصح رهن المشاع فيما يجتمع القسمة لان من سريكة ولا من اجنبي طائفة
أومة ارضا في الصبح (وذكر) المصدر أن غير وايتين بخلاف ما اذا رهن اثنان من واحد وبمكس حيث يجوز ما لم يضمن على الاعراض بان
يقول دهن من هذا النصف ومن هذا النصف لعمه على الاعراض (وفي المنبع) لا يجوز رهن ثمة (١٦٣) بدون غطها وبالعكس ولا تغل

بدون الارض وبالعكس
لان المرهون اذا كان
متصلا بما ليس بمرهون لم
يجز الرهن كرهن الشارع لانه
لا يمكن قبض المرهون وحده
(وروي) الحسن من أبي
حنيفة رحمه الله ان رهن
الارض بدون الاثقال
يصح لان اسم الثبر يقع
على الثابت على الارض
ولهذا يسمى بعد القطع
جذعا لا ثبر او كانه استثنى
الاثقال بخواصها من
الارض فكان عقد الرهن
مشاؤا لما سوى ذلك الموضع
من الارض وهو معين
معلوم غير مشاع بخلاف
ما لو رهن الدار دون البناء
حيث لا يصح لان البناء اسم
المبنى دون مكانه من الارض
فصاروا هنا جميع الارض
وهي مشغولة بذلك الراهن

الحيوانات (فرع) هل يحكم بقول النسب فيما يشهدون فيه من صوب الاماء انه قديم قبل تلويح
التابع أم لا يسمع منهم في ذلك ويشهد في ذلك الحكماء أو التماسون قال بعضهم ان كن طبيقات يسمع منهم
والا فلا يشهدون به الا الحكماء وهذا هو الصحيح (تنبيه) وطريق الحكم في ذلك ما ذكره بعضهم
في رجل ابتاع جارية من رجل ثم ذم المشتري ويرد الجارية وذكر أن بها آثارا يجب بها رد المال يكن
بينه البائع وقال البائع لم أله بها عينا فشهد عند القاضي طيخان ان الآثار التي بساقها من مرصوداه
دلت على ان ذلك من قروح عظيمة قد عتت كانت منذ سنة أو نحوها وأنه يجب به الرد في علمها وشاور
الحاكم في ذلك بعض المتسبين فلم يترض شهادة الشهود وفي ذلك غير يجب التنبيه لان في قوله عن
الطبيخين انهما شهدا في الشقاق انه من مرصوداه كانت منذ سنة وأنه يجب به الرد في علمها فصارا هما
المقتبان بالرد وهو خطأ من العمل انما عليهما ان يشهدا بأنه من ذم قديمهما قبل امدال تابع ثم يشهد أهل
البصر من تجار الرقيق ونحوهم بأنه يجب به رد ما كثر انهم طي القبح بعد ذلك بجواب الرد وهذا عين
من ان يحتاج فيه الى هذا التطويل لكنني رأيت هذا المعنى قد كثر عند الحكماء لا يذكرونه بل قد بلغني عن
بعضهم انه قال لم نزل الشهادة تؤدي في هذا المعنى هكذا والشيوخ متوافرون ولا ينكرونه وقد رأيت جواب
جاهل لا يعتناء بالقبض او قد أتى في فناء ظهرت في دار صبيحة بالقرب من بئرها فقال له شاهد هل يجب بذلك
الرد فان له لو يجب رد ذلك شعري ما الذي استفتي هو فيه اذا كلن الشهود يستلون هل يجب الرد أم لا
وهذا انما في الغلو واذا ثبت الجاهل في الناس طنت حقا وحببت سنة ووقع لبعضهم أيضا في رجل قام
عند القاضي على قوم من التماسين في خادم ياعوه منعوا ظهورتهم ما يوجب قال القاضي فأمر من وقتها
من النساء النظر اليها في تلك العيوب فاستبان بشهادة المرأة أن العيب قديم بماله ترددت على التماسين
قال ابن سول فتول القاضي حكاية من المرأة انه يجب قديمه بله يرد جهل لانخفاضه مسارت المرأة عنده
شاهدة وطبيخة وفتية وليس اليها من ذلك الا ان كانت طيبة ماهرة في الطب فليسمع منها في قدمه
أو سدونه وأما ان تقول هي يجب به الرد ولا يجب فليس ذلك اليها ولا تستل عنه وانما الحكم اذا ثبت العيب
وقدمه بشهادة من يجوز شهادته فيدان يسأل تجار الرقيق هل هو عيب فاداهدا بأنه عيب يحكم من الثمن

(المعدل) اذا سلط على بيع الرهن كيف شاء باع بصفه يسطل الرهن في النصف الباقي للشيوع (وذكر) القاضي ان استحق بعض
الرهن شائع يسطل وان كان مفروضا بين الرهن في الباقي للشيوع (وقرض) المشاع جائز بان أعطاه ألفا وكان نصفها عندك لمضاربة بالنصف
ونصفها قرض والمصار بجمع الشيوخ جائز (واختاروا) في ان رهن المشاع هل يوجب سقوط الدين عنده لا كانه أم لا قال الكرخي رحمه الله
نعم لا يسقط (وفي الجامع) رهن أم الولد أو ما لا يجوز بيعه أن يسترده قبل قضاء الدين لطلان الرهن لانه مقدرا لما موفى معنى البيع فكان
محل ما قبل البيع بخلاف رهن المشاع لانه محل الرهن لكونه محل البيع فكان الرهن منعقد بصفه لا تساقط بالجلتاز وهذا على خلاف
ما قاله الكرخي رحمه الله تعالى (زوائد) الرهن رهن عندنا كالولد والنهر اذا بقيت الى وقت الفكاك (وهلاك) الزوائد قبل الفكاك
لا يسقط ذبا (وغلة) الارض والدار والعبد لا يصير رهنا (ولا) يسطل الرهن بموت الراهن أو المرتب أو بموت ما يورث رهنا عند الورثة
(وفي الولوالجي) الرهن اذا كان حيا وانفقت على الراهن وكذلك كسونه لان معظم النفقة في امساك الرهن للراهن فكانت النفقة عليه
وكذلك شره وكذلك كسرة الرقيق وأجرة نخله الرهن وسقي البستان وتلقيح نخيله وجدادها والقيام بمصالحه وأجره وسواها فان

قال من غسل أو لم يكن له على الصورة ما لا يكون بغير المودع وجعل على الآتي على المرتهن إذا كانت في طهره والدين ماله لأن
الحل مضمون يحتاج إلى الاعتناء على المسالك وان كانت قيمة الرهن أكثر من الدين كان على الراهن مقدار الزيادة لأن فيه على الزيادة
كيد المودع فلا يلحق الضمان بخلاف أجر المسكن لأن حق الجبس في الكل ثابت حقاً للمرتهن (وكذلك) مداواة الجراحات والقروح
والأمراض تنقسم على قدر الأمانة والضمان كعمل الآتي (وفي البرزاري) عن الدوا وأجر الطبيب على المرتهن (وذكر) القدوري
إن كلما كان من حسنة الأمانة فله على الراهن (ومن) المشايخ من قال عن الداء على المرتهن لا يلزم أن لو حدثت الجراحة في يده فلو صدق الراهن
فعله (وقال) بعضهم على المرتهن بكل حال (وقال) الفقيه الحارثي ما كان عند المرتهن يجب عليه عن دوائه وأجره طبيباً ما كان عند الراهن
أن لم يزد عند المرتهن حتى احتاج إلى زيادة الدوا فإداؤه على المرتهن ولكن لا يجبر عليه لأن الراهن لا يجبر على المداواة وإن أجبر على
الشفقة فالمرتهن أولى ولكن يقال (١٦٤) هذا حديث منقطع فأن كنت تريد إصلاح مالك فدأوه (وما) أطلق المرتهن على الراهن حال

قيمة الراهن فتطوع قبضه وان
كان بأمر الحاكم وجعله
ديناً على الراهن فهو دين عليه
وكذا قال محمد رحمه الله تعالى
وهذا الكلام أشار إلى
أنه يجزأ أمر الحاكم لا يصير
ديناً عليه ما يجعله ديناً عليه
كأمر غيره أو أكثر المشايخ
على هذا لأن هذا الأمر
ليس لازماً حتمياً بل للتطوع
وعنه ترددين الأمرين بين
الأمر حسب قوتين الأمر
ليكون ديناً والآخر أولى علم
ينص على الأعلى (وعن)
أبي حنيفة رحمه الله تعالى
أنه إذا أطلق عليه حال غيبة
الراهن بأمر الحاكم يرجع
وان كان بحضوره بالأمر
لا يرجع (وعن) أبي يوسف
رحمه الله تعالى أنه يرجع
فيهما (وذكر) الناطقي
وما يجب على الراهن إذا

كثيراً أتى الفقيه حينئذ بالرد وقد تقدم

(الباب الثالثون في القضاة المتناقض في الدعوى وفي دفع والتناقض في النسب)

قال أبو الويث التناقض بين الدعوى لغيره كما يمنع لنفسه من أكثر بعين لغيره فكذلك لا يمكن أن يدعيه لنفسه لا يمكن
أن يدعيه لغيره بوكالة أو بوسايتة (مسئلة) برهن المدعي عليه على وكيل الخصومة أنه سبقت منه مساومة
أو استعارة أو استخدام أو نحوها من الزمان أو كاله لأنه لو فعله عند القاضي لعزله والموكل على حمله شرط أن
قراره عليه لا يجوز (مسئلة) الكرخي استأجر قوماً واستعاره ثم ادعى أنه لا يثبت الصغير يقبل هذا كره
ففيضان مسئلة الاستعارة وقال هذه الرواية التي تكون الاستعارة أقراراً بأن لا ملك للمستعير ولا تكون
أقراراً بالملك المستعير وتبين هذا أن الأقرار بأن لا ملك له فيه يمنع دعواه لغيره بيانه قال في الذخيرة مسئلة
الاستعارة من أبي يوسف رحمه الله المبسوط ادع له نفسه ثم لغيره بوكالة تسمع إذا استأجره بين الدهوتين إذا وكيل
الخصومة قد يضيف الملك لنفسه على معنى أن له حق المطالبة ولو ادعى لغيره بوكالة ثم لنفسه لا يسمع لأن ما هو
ملكه لا يضيف إلى غيره عند الخصومة فيمكن المناقضة كذلك لو برهن أنه اخذ من آخر بوكالة بخصومة فلا يسمع
إذا وكيل الخصومة من جهة زيد لا يضيف إلى نفسه فيمكن التناقض بين الدعوى على وجه لا يمكن التوفيق
(مسئلة) قال في فتاوى رشيد الدين أقر أنه لا ملك له فيه ثم ادع له نفسه قبل ولو أقر أنه ملك فلان ثم ادعاه
لا يقبل لأنه يطال ملك الغير بخلاف الأول قال عماد الدين في فصوله في تحقيق هذا البحث وتخصيصه لو قال
ذو اليد ليس هذا لي أو ملكي أو لاحق لي فيه أو ما كان لي أو نحو ذلك منازع ثم ادعاه أحد فقال ذو اليد هو لي
فأقول له والتناقض لا يمنع لأن أقراره هذا لم يثبت حقاً لحدا إذا لا راراً لجهول باطل والتناقض إنما
يمنع إذا تضمن إبطال حق على أحد فلا تكن في البس منازع حين قوله ذلك فهو أقرار بالملك في رواية لكن
القاضي يسأل إذا البسأ هو ملك المدعي ولو أقر به أمره بتسليمه إليه ولو أنكره يبرهن المدعي ولو أقر بما
ذكرناه غير ذي اليد كره في شرح الباع أن قوله ليس لي أو ما صحت كان لي نعم من الدعوى بعد التناقض
ونعلم منع ذلك على ما مر لقيام اليد

(مسئلة) قال في الفتاوى الصغرى ماله في بد فلان دار ولا حق ولم ينسبه إلى دونه فاقولاً قريته ثم ادعى أنه

فصله للمرتهن أو ما على المرتهن إذا دعه الراهن فهو متطوع (إذا) أخذ السلطان الخراج والعشر من المرتهن قبله

لا يرجع على الراهن لأنه ان تطوع فهو متبرع وان كان مكرهاً فقد ظلمه السلطان والمطلوب لا يرجع إلا على الظالم انتهى (ويصح)
ما يخالف ذلك ما ذهب إليه الحاكم ويصح أن يكون رهناً في يد الخراج على الراهن خاصة لأنه مؤنة الملك فيكون على المالك (وفي المنتقاة) الأب
إذا رهن من مال الصغير شيئاً بدين على نفسه ذكره يجوز وان كان له رهن أكثر قيمة من الدين فهلك الرهن ضمن الأب قدر الدين دون
الزيادة بخلاف الوصي فإنه يضمن قيمته والفرق أن للاب أن يتخير بحال الصغير عند الحاجة فولا كذلك الوصي (وفي البرزاري) ومن الأب
متاع الصغير وأدرك الأب ومات الأب ليس للأب أن يأخذ قبل قضاء الدين لأن تصرف الأب لازم كتصرف الأب نفسه ويرجع الابن في مال
الأب ان كان رهناً لنفسه لأنه منطوق به كغير الرهن (وهن) الوصي مال اليتيم والورثة كبار لا يجوز إذا كان الدين على الورثة الكبار لتصرفه
فيما هو من نوع من التصرف فهو لو كان الدين على الميت بآز وقيل لا يجوز ولو كان على الميت أيضاً في مال آخر كقواته غير
بآز وإذا ملك الرهن سقط الدين إذا كانت قيمة الرهن والدين سواء وان كانت قيمة الرهن أكثر من الزيادة فإما أن كان قيمة أقل

من الدين وهو المستقط من الدين بقدره في جميع المرتب بالفاضل من الدين (وعنده) الثاني رده الله تعالى الرهن امانة ذلك لا يملكه الدين شي (وفي القنية) رجل آجر داره وعلها الى المستاجر ثم رهنها بمائة الف درهم (ويجوز) أن يسافر بالرهن وان كان له حل وموتة اذا كان الطريق آمنًا عند أبي حنيفة وموافقه تعالى كلوديعة (ويعتد) بحدود حقه تعالى ليس له أن يسافر بالرهن وبالوديعة أيضا اذا كان له حل وموتة (قال) محمد رحمه الله تعالى ولو أراد ذلك رهنه الى القاضي حتى يكون هو الذي يأمره بذلك (استعار) شيئا ليرهنه فمره من جزوه أن يأمره بقضاء الدين واستردا معوكذا اذا رهن شيئا ثم أقر بالرهن لغيره لا يصدق في حق المرتب ويؤثر بقضاء الدين ورد مالي المقر (ولو) رهن داره فمره فاجاز مسلما جاز كلوا علها ابتداء (رده) معيقتة خمسة وقال كذلك قبضته وقال الراهن بل قبضته سليما قيمته عشرة وأما اليمين في يمينه الراهن أولى (وقال) برهان الدين صاحب الدين أولى ولو قال شاهد الرهن لأدري بكم رهنه لا تقبل شهادته (وقال) طهير الدين الرضائي قبل (اختلغا) في الرهن فقال الراهن الرهن غير هذا وقال المرتب بل (١٦٥) هذا هو الذي رهنه صدق

فأقول للمرتب انتهى كلام القنية (وفي البرازي) لقي المرتب الخاتم المرحون في كيسه المتخرق وضاح بالسنة وطضمن كل الفاضل من الدين أيضا (قال) المرتب من أصله لادلال ليسع ونفذ حقه فدفعه الى الدلال وهناك في يده لا يضمن المرتب (ولو) باع المرتب ما يخاف عليه السادس المتوفى من الرهن كالن والتسعة ركناته من الرهن اذا كان مما يخاف عليه الفساد باذن القاضي ويكون عنه وان باعه بلاذن القاضي ضمن وليس لها كم يسع الرهن اذا كان الراهن مفسدا عند الامام رجه الله تعالى لانه لا يرى الجهر على الحر المدون (وفي القنية)

فأجله حسابا لري في قرية لا تقبل يمينه قال المدعي لا يمين لي ثم برهن هل يقبل فيه روايتان قال في المتن لا يقبل لو وقف ولو قال المدعي لا يدفع لي ثم أتى بدفع قبل هو على هاتين الروايتين وقبل لا يصح دفعه وفاقا ذمعه ليس لمدعي المدعي ومنه لا يدفع ويؤثر في قبل بلان ثم ادعى لا تسبح كذا هاتوا الا قول أصوب اذا دفع بمصل باليمين على المدعي لا يدفع فقبضه لا يدفع لي بغيره قوله لا يمين لي (مسألة) قال في الفتاوى الظهيرية لو قال لا دفع لي ثم جاء به فقد قبل هو على الخلاف فيما لو قال لا يمين لي وحلف خصمه ثم برهن يقبل عند أبي حنيفة لا عند محمد (مسألة) قال في العدة المدعي من غير المدعي عليه لا يصح الا اذا كان المدعي عليه أحد الورثة غيرهن الوارث الاخر ان المدعي قال أنا مبطل سمع وفيها أيضا جعل أمر امرأته يدها على انه لو لم تعلم اليها نفقتها في وقت كذا فهي تطلق نفقة هاتين شاعت فحضر ذلك الوقت حارادت أن تطلق نفسها فاختلغا في وصول النفقة في ذلك فبرهن انه أقر انه لم تعلم اليها نفقتها قبل وتقدم دعواه ولو برهن انه أقر انه لم يدفع اليها نفقتها لا يقبل باو اذن وكيله دفع اليها وقبل يقبل في الوجوب لان دفع وكيله كدفعه الا يرى انه لو حلف ليعطين فلا تسفه فأمر فيه فأمره بطلان برهنه على طاعت ثلاث وبرهن الزوج انه أقرت بعد الطاعت الثلاث انه الصدت وترجعت بائنا ودخل بها وطلعا ومضت معها وترجعت وهي امرأته اليوم فقد قبل هذا ليس بدفع والصحيح انه دفع (فرع) الايضاح قال أبرأني المدعي من هذه الدعوى فيسأل المدعي ان يمينه على المال فلا برهن يحلف المدعي على البراءة وان لم يبرهن يحلف المدعي عليه أولا على دعواه المال فلا يحلف المدعي عليه ترك ولو نكل يحلف المدعي على البراءة ودعوى البراءة اقرار بالمال عند المتأخرين لا عند المتقدمين وهو الاصح (مسألة) لو برهن انه ابن عم فلان الاخر يقبل في حق الدفع لاني اثبات النسب كعاقلة برهنوا ان القاتل فلان لا ولينا يقبل في دفع الدية عنهم لاني ثبوت القتل من فلان قاله في الفتاوى الرشيدية (مسألة) قال في بلع الفتاوى برهن على انه ابن عم الميت وذكر النسب فبرهن خصمه ان جدا ميت فلان غير ما بينه المدعي لو لم يقض بالاول لا يقضي بشي ليعارض ولو قضى بالاول لا يقضي بالتالي كسئلة تطلق امرأته يوم النحر بكوفة في هذه السنة وتحرر بقره بمكة يوم النحر في هذه السنة (مسألة) امرأتها حلفت انها لم يفرض لها النفقة عليها فبرهن العم على رجل انه

للمرتب يسع الرهن باجزة الحالكه وأخذ دينه اذا كان الراهن غائبا لا يعرف موته ولا حياته انتهى واقعه سبحانه وتعالى أعلم (الفصل الحادي والعشرون في الكراهية) (المكروه) عند محمد رحمه الله تعالى ما حرم ولم يلقاه لعدم القاطع فنسبة المكروه الى الحرام كنسبة الواجب الى الفرض (وعنده) أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى ليس بحرام لكن ما الى الحرام أقرب لانه اذا تعارض دليل الحل بدليل الحرمة يغلب جانب الحرمة على جانب الحل (لقوه) صلى الله عليه وسلم اذا اجتمع الحلال والحرام يغلب الحرام على الحلال (وهذا) هو المكروه كراهية تحريم (وأما) المكروه كراهية تنزيه قال الحلال أقرب كذا في الرواية وشرحها (وفي) الجامع الصغير قال ويكره أكل لحوم الاتن وألبتها (لما) روى عن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يحرم لحوم الجوارح اهلية يوم خيبر واذا ثبت حكم اللحم ثبت حكم اللبن لانه متولد منه والمراد بالكراهية التحريم وكذلك أبواب الابل ولحم الفرس (وقالا) لا بأس بأبوال ابل ولحم الفرس (وتأويل) قول أبي يوسف رجه الله تعالى في أبواب الابل لانه لا بأس بها للتداوى (لما) في حديث جابر أنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لحوم الجوارح اهلية فاذن في لحوم الخيل (ولابي) حنيفة رجه الله تعالى قوله تعالى والخيول والبغال والحمير لتركبوهن ولا اله لارهاب

بما لا يشك في حلاله (وفي رواية) الا كل فرض قد علم به فلا (وساير طيبة) لا يمكن من صلاته كالسجدة (وساير) (والشبع) كثرة بدوثة (وحرام) فوته الا لغيره وقصوم الغدا ولا يفتى فيه (والا كل) والشرب والادهان والتطيب من انا ذهب
 ونفسه لو لم ير جالوا النساء وحل من انا ماص وبلور ورجاج وعقيق ومن انا مفضض وجاوسه على مفضض متقيام وضع الغضبة (ولا)
 يلبس رجل حريرا الا قدرا أربعة أصابع ويتوسد ويقرش (قال) صدر الشريعة هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى (السا) روى أن النبي
 صلى الله عليه وسلم جلس على مرققة حريرا (وقالا) يكره (قلت) المرققة بكسر الميم وسادة لا تكملها الله تعالى أعلم (ويابس) ما سداه ابريسم
 ولحمته غير وعكسه في حارب فقا (وفي القنية) عن برهان الدين صاحب المجيب قال ليس الحرير فوق الدثار انما لا يكره عند أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى لانه اعتبر حرمة استعمال الحرير اذا كان متصل ببدنه صورته أو يوجع رحمه الله تعالى اعتبر المعنى يعني اللبس قال رحمه الله تعالى
 فهذا تميمي وبه قلت يعني به الشيخ (١٦٦) برهان الدين صاحب المجيب على ان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يكره لابس الحرير اذا لم يتصل

بجلده حتى لو ايسر فوق قميص
 من فزول أو نحو ولا يكره
 عندنا فكيف اذا لبس فوق
 ثيابه أو ثيبي آخر نحو أو
 كانت جبة من حرير بطاقتها
 ليست بحرير وتلبس بها
 فوق قميص فزول وفي هذا
 ونحوه نظيرة في موضع عت
 فيه البولي ولكن تطلبت
 هذا القول عن أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى في كثير من
 الكتب فلم أجده وفي هذا
 (وقال) شمس الأئمة المالوني
 ومن الناس من يقول انما
 يكره اذا كان الحرير يمس
 الجلد ولا فلا (وعن) ابي
 عباس رضي الله تعالى عنهما
 انه كان عليه بجمعة من
 حرير قبله في ذلك فقال
 أما ترى الى ما لي الجسد
 وكان تحته ثوب من قطن
 (ثم) قال بديع الدين

أخوها وهو أولى بالدفقة عاينها وأنكرت المرأته ذلك قال القاضي يبرئ الام من النقصة ويقول لها ان شئت
 فرضتها على الاخ بخلاف ما اذا أثبت النسب من رجل لا قبل البيعة من الرجل ان لا تخربوه قاله في المتقى
 (فرع) ادعى على رجل هو محمد بن علي بن مبداه ثم طهر ان اسم جده أحمد بن مبداه لا تبطل الدعوى
 لجواز ان يكون بأحد اسمين من الفتاوى الرشيدية (مسئلة) ادعى ارباؤه قال لا وارث له فيرى ثم ادعى
 انهم وارثا آخر تصح دعوى الارث اذا تناقض على نفسه لا بدع دعوى لانه ادعى كل المال لنفسه
 ثم ادعى بعضه فقد ادعى اقص من الاول فيسمع من الواقعات

باب الحادي والثلاثون في القضاء بشهادة العفاس والوكاه

اذا ما انسان وقال ان هذه الامثلة في وسى عددها واماها ووكاهها ووكاهها المشدود فيه وبه لا يستحقها به
 عندنا ان أصاب لقوله صلى الله عليه وسلم لا ينعى المدعي واليمين على من أنكر ولان به لا يعرف أنما له
 فان الامام والوصاف تشابه وقال مالك بن نويرة بسبعة مائة دينار وبنافي ديت أبي بن كعب اهرف
 مددها ووكاهها ووكاهها فان جاء صاحبها فادعها اليه قلنا أمر بالدفقة الى مال كها فلا يعرف ذلك الا بصحة
 ونحن لا نشتراط قيام البيعة على سقوطها وانما يشترط قيامها على كونه مال كها وهو ممكن (مسئلة) به
 القول قول الملتصق اذا دفع المقتله ليردها الى مكانها ثم وضعت في المكان الذي أخذها هناك هلكت أو
 اهلكها لم يبرأ من هذا الذي يبرح من مكانها فان برح من مكانها من وعن محمد انه اذا شئ خطوتين
 أو ثلاث خطوات ثم أعادها الى مكانها يبرأ ولو زرع الخنثاء من أمه جمع نائم ثم أعاد في تلك النومة يبرأ
 انظر الخلاصة

باب الثاني والثلاثون في القضاء بقيام بعض أصحاب الحق عن البعض في الدعوى وانصرفت

برهن عليه في وفلا الغائب اشترى بانه بكذا ونقدناخذة على قياس قول أبي حنيفة يحكم للحاضر بنصفه
 فاذا قدم الغائب كان اعادة البينة وعلى قول أبي يوسف يحكم بكاه للحاضر والغائب ويدفع الى الحاضر نصفه
 ويدفع الباقي عند ثقة ولا يقيم حتى يحضر الدائب المراه والابطل نصيبه فيه وصار نصيب الحاضر وهذا

الا ان الصحيح ما ذكرنا في الكل حرام (وفي) شرح الجاه الصغير لا بدور رحمه الله تعالى ومن الناس من أباح لابس الحرير بلا
 والدياح لرسال ومنهم من قال هو حرام على النساء أيضا وعلامة الفقهاء على انه يحل للنساء دون الرجال انه والله سبحانه وتعالى أعلم وهذا
 آخر ما انتهى اليه تأليف من رحمه الله تعالى ويا ربنا ان شاء الله تعالى

(بسم الله الرحمن الرحيم) الحمد لله المصنف بالكمال المتزهد من النقص في صفات الجلال وأفضل الملائكة وأتم السلام على نبيه الزية
 الاندرا التمام وعلى آله وصحبه الاثمة لاعلام صلاة وسلاما أرجو بفضله احسن الختام (أما بعد) فيقول العبد العاجز الفقير الى مولاه
 انفي القدير برهان الدين ابراهيم الخالقي الطامع المدوي الخنقي عامه الله باطنه الخفي لما رأيت الكتاب المحكم الامكم المسمى بلسان
 الحكم منهور في بلاد الاسلام وبقره لا عند العلماء الاحلام وقد قوت مولته قبل الانعام عليه بركة الملك العلام وكان الناقص
 من فضله الثلاثين نسبة فصول فاجبت أن أجهها من كتب الاثمة الفصول من قدير أنا أنصرف بنية من حرف ولا زيادة ما هو المكتوب
 ما كتب المادون حيث في كل من الأصول بالاسل الذي هو منه منقول طالبان انا تعالي الامران وسائلا الله عما ينجير من

الاشخوان وسر ما يكثر من عليه من الزلل واصلاح ما يجدون في الخط من الخلل (النسب الثاني والعشرون من الفصول الثلاثين في الصيد والباغ والاصية) (كتاب الصيد) (رى) مسلم سبهما فاصاب سهمهم مسلم آخر وماء فاصاب الصيد فقتله ان كان مسلم ان سهم الرامي الاول لا يباغ الصيد ولا اصابة السهم الثاني فالصيد الثاني هو حلال وان كان يعلم انه يصيبه كان الاول (وكذا) اذا رى المجوسى بعد رى المسلم فان راد قوته ولم يقطع من سهمه فالصيد للمسلم وهو مكروه (ولا) يحل صيد البندق والمعرض والمجر والعصا (في الاصل) (نوع آخر) (رجل) رى صيدا فوقع منه مجوسى فاحذاه صاحبهم ولم يكن من الوقت ما يقدرون على ذبحه بنو كل هو المختار (وفي الاصل) هذا رواية من أبي حنيفة وأبي يوسف وسبهما الله تعالى وأما في ظاهر الرواية فلا يحل لانه بمنزلة وقوعه عندهما (نوع آخر) (رى) صيدا فقتل عليه ساعة من غير جراحة ثم ذهب عنه تلك الساعة فاحذاه آخر فهو الاخذ (بخلاف) ما اذا جرحه جراحة لا يستطيع معها النهوض فلبث كذلك ما شاء الله ثم رى ورى آخر حيث كان الصيد الاول (والفرق) أن في (المسألة الاولى) لم يأنه الاول فصار

بلا خلاف وذكرا المسألة في المبسوط وقال يقبل في حق الحاضر لاقى الغائب ولم يذ كر خلافا (مسألة) في المتقى من أبي يوسف فالخذوا اليد هولى ولغلان بغير اربث وقال المدعى هولى ولغائب فـ ير من سميت به غير اربث فبرهن المدعى أن نصفه على يقضى له برهانه اذ النصف الذى هو في يد الحاضر هو بين المدعى وبين من زعم انه شريكه فان دل على المدعى نصفه لم يسميته ونصفه على غيره من يقضى له بالنصف ولو قال ذواليد نصفه لغلان وهو دفعه الى والنصف الاخر لا أدري لمن هو قال المدعى نصفه لمن ذكره كقالت والنصف الاخر وبرهن لا يقبل حتى يحضر فلان الغائب الدافع وفيه من أبي يوسف رحمه الله يده دار باع نصفه من رجل غير مة رسوم وأشهده باقبض وباع النصف الاخر من آخر ثم استقر رجل نصف الدار فهو خصم للمشتريين جميعا يأخذ من كل واحد نصف ما يبيده وبأيهما طفر فهو خصم يأخذ منه نصف ما يبيده ولو أجاز البيع الاول لم أجعل بينهما وبين الله تحو خصوصه ولو باع ثم لم يمس وجعل غيره مة رسوم وقبض المشتري فالمدعى خصم للمشتري والبائع وبأخذ من كل منهما نصف ما يبيده ولو قال البائع أما مسلم اليك ما يبيد من الدراهم وهو النصف فبره مة رسوم جاز ذلك ولا نصرة بينه وبين المشتري وكذلك كان هذا في كرين من طعام في يد رجل فباع منهما كرا ودفعه فاستحق رجل نصفه فانه خصم للبائع والمشتري ومن أبي يوسف لو باع نصف الدار غيره مة رسوم ولم يقبضه المشتري حتى ادعى النصف فالخصم فيه البائع للمشتري ويقضى للمدعى على البائع بنصف الدار ويقال للبائع مسلم للمشتري نصف الدار كذا في الفتاوى الرشيدية (مسألة) قال في المتقى دين عليهما اذ برهن على أحدهما والاخر غائب قال أبو حنيفة قضى بالمال وقال أبو يوسف أقضى به على مالهما كما شرى يكتن فيهما ما يهاؤز كرهذه المسئلة في المحيط وقال أبو حنيفة قضى بالمال عليهما كذا في الاقضية (نوع) لو كفل كل منهما ما مالى الاخر بأمره يتصحب الحاضر خصما للغائب اذا يذبحه على الكفيل عين ما ثبت له على المكفول عنه اذ ثبت له حق الرجوع به فيكون خصما عن الغائب لا لو كان بلا أمره اذا يذبحه على الكفيل ليس بسبب ما يذبحه على الغائب الا يرى انه لا يرجع به على الغائب فلا يتصحب خصما عنه وقوله أو كان الامسيل كفيل عن الحاضر والغائب كفيل عنه فيه نظر فيجوز أن يكون المسال على الامسيل دون الكفيل كما قبل الكفاية بخلاف ما لو كان الامسلي على الغائب والحاضر

بمنزلة من نصب شبكة فوقع فيها الصيد والمالك نائب ثم يخص من الشبكة فرماه رجل فاحذاه فهو له وفي المسئلة الثانية أخذ الاول ببقائه أثره فاحذاه

(ولا ي) يوسف رحمه الله قولان في قول يحل وفي قول لا يحل واليه أشار في الاصل (ولو) أرسله الى صيده هو يظن انه شجر أو انسان فذا هو صيد بنو كل (وفي الاصل) سمع حسانا فلان انه حسن صيد فرماه أو أرسل كبا به فاصاب صيدا ان كان ذلك الحس حمر صيدا لا بأس به وان كان حسن انسان أو غيره من الاطيار لا يحل (وفي الفتاوى) دجلة تل رجل اظلمت وتمقت بنجرة لا يصل اليها صاحبها فرماها ان خلف عليها الموت تو كل وان لم تكن بهذه المثابة لا تو كل وأصل هذا الى صيد الاصل (ما) فوحش من الاهليات يحل بما يحل به الصيد حتى لو نذا البعير أو البقرة فرماها بالة جازحت وأصاب الجارحة تياتها فانت منها حل وفي الشافعي المخرج المصر يحل وفي المصر لا تحل (وفي الفتاوى) في باب النون رجل له حمامة فرماها أو رى غيره نهذاهلى وحين ان كانت لا تهتدى الى منزله أو كانت تهتدى ففى الوجه الاول يحل أكلها أصاب المذبح أو أصاب موضعها آخر لانه غير من الله كذا الاختيارية وفي الوجه الثاني ان أصاب المذبح حل وفي موضع آخر قيل يحل مطلقا (والشاة) لو سقطت في بئر فطاعت تحل (وقال) الحسن بن زيد لا تحل (وذكره) في فتاوى القاضى الامام مطلقا من غير ذكر خلاف (وقال) المتردى في البراءة اذ ماد فلا يصح أكله وان أصاب السهم طلقها أو ربحها أدى ساق (ولو) أصاب به وضم الجهم ولم يخرج الدم ان كانت الجراحة

الطحاري لا يؤكل ذوات
 من الباع (بيانه) الامد
 والذئب والامر والنهد
 والعلب والضبع والكب
 والسنور والادلي والبري
 والقبيل وسباع الهوام
 أيضا (بيانه) الضب واليربوع
 وابن عرس والسحاب والفنك
 والعمور والخلق (والهوام)
 التي سكناها في الارض
 (بيانه) القارة والورقة
 والقفذ والحبات وجميع
 هوام الارض الا الارنب
 فانه يحمل أكله (وذو)
 مخاب من الطيور (بيانه)
 الصقر والسحاب والباري
 والشامخ وما أسبب ذلك
 (وفي) الفتاوى الصغرى
 ما لادم له كل تيرور ونحوه
 لا يؤكل الا المملوك والجراد
 والسمق ونحوه يؤكل
 ويكره الغراب وهو الذي

الطحاري لا يؤكل ذوات
 من الباع (بيانه) الامد
 والذئب والامر والنهد
 والعلب والضبع والكب
 والسنور والادلي والبري
 والقبيل وسباع الهوام
 أيضا (بيانه) الضب واليربوع
 وابن عرس والسحاب والفنك
 والعمور والخلق (والهوام)
 التي سكناها في الارض
 (بيانه) القارة والورقة
 والقفذ والحبات وجميع
 هوام الارض الا الارنب
 فانه يحمل أكله (وذو)
 مخاب من الطيور (بيانه)
 الصقر والسحاب والباري
 والشامخ وما أسبب ذلك
 (وفي) الفتاوى الصغرى
 ما لادم له كل تيرور ونحوه
 لا يؤكل الا المملوك والجراد
 والسمق ونحوه يؤكل
 ويكره الغراب وهو الذي

بأكل الجيف والنجاسات (و)
ولا يؤكل الخفاش لأنه ذئباب
يخلف بمخابه (وسار) الوحش
سكره التهريم ولبنه كله
با كـ (صلى) هذا قالوا بأمر
أيام كلن لتزبه وانه ابشتر
لا يظهر أثره في سهاة لا بأ
ثلاثة أيام (وقال) الامام
ويعتد ثلاثه لا يؤكل لحمها ولا

بأكل الجيف والنجاسات (وفي) فتاوى الولوالجي أكل الهدء لا بأس به لأنه ليس بذي غلب من الطيور (وفي) فتاوى القامبي الامام لا بأس
ولا بأس بكل الخفاش لأنه ذوماب (ولا) بأس بالخطاف والقمرى والسردانية والزرزور والصفير والمانتنة والجراد وكل ما ليس له غلب
يختلف بمخابه (وجاز) الوحش يؤكل بخلاف الاكل والبغل لا يؤكل ويكره لحم الخيل عند أبي حنيفة لم يخرج الله في الكراهة وإيتان والاصم
كراهة التحريم ولبنه كله مما يتصل به ذاك الجلالة ويكرهه كل لحوم الابل الجلالة (وفي النوازل) لو أن جدياً غذى بلبن الحترى فلا بأس
بأكله (على) هذا قالوا لا بأس بكل السباع الذي يغلب ولا يتغير لحمه الذي روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال تحبس البجاجة ثلاثة
أيام كل لتزبيده وانه لا يشترط في الجلالة التي لا تأكل الا الجيف وأما ما غلب كما إذا تناول النجاسة والجيف ويتناول غيرها على وجه
لا يظهر أثره في شهامة لا بأس بأكله (وفي) شرح الشافى في الابل تحبس شهر أو في البقر عشرين يوماً وفي الشاة عشرة أيام وفي البجاجة
ثلاثة أيام (وقال) الامام السمرقاني الامام التحريم الى أن نزول الرأفة المقتنة (وفي المتن) الكرو والجلالة التي تقربو يوجد منها
ويعتد ثلاثة فلا يؤكل لحمها ولا يشترط إبتدائها (على ما تكرر) في قوله تعالى حرمه الله وأما

• (كتاب الذبائح) • (وهو مشتمل على فصلين الأول في مسائل الذبائح والثاني في مسائل التسمية) • (الفصل الأول) • (وفي عشر
 القدوري ذبائح المسلم والكتابي حلال ولا تؤكل ذبيحة المجوسي والمرند والمرند والوثني والمهرم من الصيد (وفي الأصل) • (وهو ذبائح المجوسي
 أو تنصر حلت ذبائحهم (المولود) بين الكتابي والمجوسي ذبائحهم حلال ولو كان حرييا (وفي) فتاوى القاضي الإمام ذبيحة اليهودي والنصراني
 حلال وإن كان حرييا إلا أن يسمع منه أنه يبيع عليه المسح فإنا مع منعه ذلك لا نحمل لأنه أهل به لغيراته (وقال) بعض أصحاب الشافعي
 رحمه الله أنه لا يحل (ولا) تحمل ذبيحة المرند وإن ارتد إلى دين أهل الكتاب (والمرأة) كالرجل في الذبائح والعبي الذي يبعث ويضبط كالبالغ
 (ويستحب) تزويجها في الذبائح إلى القبلة ويكره أن تنفع الشاة إذا ذبحت (ولا) بأس بأكل الذبيحة (١٦٩) منها (لما) روى عن النبي صلى

الله عليه وسلم أنه نهى أن
 تنفع الشاة إذا ذبحت قبل
 أن تسكن وقبل أن تجرد
 وقيل هو أن يبالغ في الذبح
 حتى يبلغ الضاع وهو عرق
 في العنق فيكره لأن فيه زيادة
 مشقة من غير حاجة ويكره
 أن يجرها إلى مذبحها وإن
 يحدد الشفرة بعدما أضيقها
 (جنس آخر) وفي الجملع
 الصغير لا بأس بالذبح في
 الخلق كله أملاء وأوسطه
 وأوسطه (ولا) بأس بأكل
 الجزر وإذا ذبح ذبحا ولم يخر
 والشاة والبقرة إذا خمرنا
 ولم يذبحا يكره ذلك (وفي)
 بعض النسخ لا يستحب
 (وفي) فتاوى القاضي الإمام
 السنة في الأبل الصر وهو
 قطع العروق من أسفل
 العنق عند الصلوة والسنة
 في الشاة البقر الذبائح (فإن)
 ذبح الأبل ونحر الشاة
 والبقرة جاز أيضا (لقوله)
 صلى الله عليه وسلم ما أهر
 الدم وأقرى الأوداج فستل

لأن حريه الأصل ولأن العنق العارض • (مسألة) • قال في المحيط لا يحلف على حق القن حصة بدون
 الدهوى وقفا أو على حق الامتوالا لا يكون الدعوى قبل يحلف وقيل لا يتأهل عند الفتوى وشهادته رمضان
 بدون الدعوى قبل عندهما أو ينبغي أن يشترط الدعوى عند أبي حنيفة وقيل يشترط لفظ الشهادة
 وقيل لأن شهادة المطر والاضحى يعتبر لفظ الشهادة كذا في الفتاوى الظهيرية

• (الباب الرابع والثلاثون في القضاء في تحديد العارود وعولوما يتعلق به) •
 يكتب في الحدي ينتهي إلى كذا أو يلاصق كذا ولا يكتب وأحد حدوده كذا قال أبو حنيفة قتلوا كتب أحد
 حدوده كذا أو الطريق أو المسجد فالبيع جائز ولا يدخل الحدود في البيع إذ قد صدق الناس أطهارا ما يقع عليه
 البيع لكن أبو يوسف قال البيع فاسد إذا لم يدخل في البيع فانه يترى ينتهي أولي أو يلاصق
 تحررا عن الخلاف ولأن المار على قول من يقول يدخل الحد في البيع هي الموضع الذي ينتهي إليه فاما ذلك
 الموضع المنتهي إليه فقد جعل حدا وهو داخل في البيع وعلى قول من يقول لا يدخل الحد في البيع فانه ينتهي
 إلى الحد لا يدخل تحت البيع ذلك عند ذلك فقولنا حدوده تدخل في البيع وقفا من شروط الحاكم
 • (مسألة) • بعدد كذا الحدود يقول بحدوده موقوفه لأنه لو لم يذ كر الحقوق لا يدخل الطريق والمسبل
 فيتمتع عليه الانتفاع فلا يفيد ما يقتضيه الحد ولا ينبغي أن يذ كر الحد بطريقه ومسبل ما تولى كذا باب
 الحد والميزاب على طريق العامة يصير مذهب ذلك الموضع عليك له نفسه وهو لم يجرأ طريق العامة فلا يملكه
 أحد قال في الاضحية • (مسألة) • لا يكتب يذ كر الحدين ويكتفى بثلاثة ليصل الرابع بلزاه الثالث حتى
 ينتهي إلى الحد الأول والشهادة كالدعوى فيما من الأحكام قال في المحيط • (فرع) • لو كان الحد
 الرابع ملك رجلين لكل منهما أرض على حدة فذ كر في الحد الرابع لزيد ملك فلان ولم يذ كر الآخر
 يصح وكذلك لو كان الرابع لزيد أرض ومسجد فذ كر الأرض للمسجد يوزن قيل الصحيح أنه لا يصح
 الفصلان إذ جعل الحد الرابع كله لزيد ملك فلان فإذا لم يكن كذا ملك فلان فذ كر ما لم يتناول هذه الحدود فلا
 يصح كذا خلافا في أحد الأربعة بخلاف سكوتة من الرابع قال في الفتاوى الظهيرية • (مسألة) • شهدا
 بحدود ثلاثة وقال لا تعرف الرابع تجوز شهادتهما كذا خلافا في الرابع أحد حدودها أو كلها متصل بملك المدعي
 هل يحتاج إلى ذ كر الفاصل قبل لا يحتاج ولو كان متصلا بملك المدعي عليه وقيل لو كان ملك المدعي أرضا
 فكذلك وإن يتأ أو متزلا أو دارا فلا حاجة إلى ذ كر الفاصل والحدار فاصل ولو شهد أن الحد الرابع متصل
 بملك المدعي يطل ولم يذ كر الفاصل في الأراضى أيضا ولو ذ كر الفاصل وحكم بملك المدعي هل يدخل الفاصل
 في الحكم ففي فوائد شيخ الإسلام برهان الدين إشارة إلى أنه يدخل وكذا وقعت في الفتاوى كتب في ملك

(٢٢ - معن الحكم) (شاة) ذبحت من قطعها ان قطع الحلقوم والأوداج والمرى قبل أن تحوت الشاة لا بأس بأكلها (وإن)
 ذبح الشاة بسن أو ظفر فغير متزوع لا يحل أكلها (وإذا) ذبحت بظفر متزوع أو سن متزوعة أو قرن أو عظم فأنهر الدم وأقرى الأوداج يحل
 عندما (شاة) ذبحت فقطع منها نصف الحلقوم ونصف المرى لا تؤكل وإن قطع أكثر من الحلقوم والأوداج والمرى تؤكل (واختلفوا)
 في تطهير الأكثر من أبي حنيفة رحمه الله إذا قطع الثلاثة من العروق الأربعة أي ثلاثة كانت تحل وإن ترك قطع واحد منها لا تحل (وقال)
 أبو يوسف رحمه الله أن قطع الحلقوم والمرى وأحد الوحيين تحل والله تعالى أعلم (جنس آخر) قال الإمام السرخسي لو ذبح الشاة من المذبح
 فلم يسلم منها الدم اختلف المتأخرون قال أبو القاسم الصغار لا تحل وقال أبو بكر الاسكاف لا بأس به (وفي التوازل) وجعل ذبائح شاة أو بقرتان
 يحركت بعد الذبح ونحو ج منها دم مسطوح تحل وكذا إن تحركت ولم يخرج الدم أو نرج الدم ولم تحرك فان لم تحرك ولم يخرج الدم لا تحل

الذي لا يكره ولا يحرم له وان يكون من غير صلواته صرورة انه من جهة هذا بيان قولنا انهم يتقبلون فدية (روى ابو داود) ولو قال بغيره
 ونجد رسول الله بالخلف لا يحل وبالرفع يحل ولم يذكر التمسك ولو روضته لندوسه السب كالخلف لا يحل (ولو) قال بسم الله صلى الله على
 محمد يحل والاولى ان لا يحل (ولو) قال بسم الله صلى الله على محمد مع الواد يحل (ولو) قال بسم الله واسم فلان او باسم فلان لا يحل هو المختار
 (وفي الروضة) لو قال بسم الله باسم فلان قال ابو بكر يجوز مطلقا (ذبح) ولم يذكر الهاء في بسم الله ان قصد ذكر اسم الله يحل وان لم يقصد قصد
 ترك الهاء لا يحل (فروع آخر) (رحل) سمى هذا الذبح ان اراد به التسمية على الذبح يحل وان اراد به التسمية على غير الذبح لا يحل كالرجل
 اذا سمع الاذان لما قال المؤمن الله اكبر قال هو الله اكبر وشرع في الصلاة لا يصير شارعا (١٧١) في الصلاة وان لم يكن له نية في التسمية

يحل (وكذا) اذا ترك التسمية
 نسيها (ونشترط) التسمية
 في ذبح الجوارح طهارة (وفي
 الاصل) التسمية عند الذبح
 شرط وفي الاصطلاح عند
 الارسال والرمي (واذا)
 نصب الحديدة فلا تعلق
 تشترط التسمية عند الوضع
 (وقد) ذكر صاحب المحيط
 نصب منجلا لصيد حمار
 الوحش ثم رمى به فجرحه
 ميتا لا يحل (قال) الشيخ
 رحمه الله وهذا الجواب انما
 يعمل على ما اذا دعى
 الطاب لما انه في الرواية
 الاخرى اعتبر التسمية عند
 السب (ولو) أصبح ناة
 وأخذ السكن وسمى ثم
 تركها وذبح شاة اخرى
 وترك التسمية طمدا لا يحل
 (ولو) رمى سهمه الى صيد
 وسمى فأصاب أو أرسل
 كلبه الى صيد وسمى وترك
 السكاب ذلك الصيد وأخذ
 غيره يحل (ولو) ذبح تلك
 الشاة ثم ذبح بعدها أخرى

الذي أحضره لانه بدو به بوجهه انه أحضره وادعى على غيره موكنا عند ذكر الخصمين في أثناء المحضر لا بد
 من ذكر هذا في كتب المدعي هذا الذي عليه هذا وكذا لو ذكر الخصم في الضر أو السجل باسمهما
 وأتبر اليهما بأن يكتب من لا وقصبت لحد هذا على أحد هذا لا بد ذكر المدعي والمدعى عليه وليكتب قضيت
 في هذا المدعي على أحد هذا المدعي عليه واذا كتب عند ذكر شهادة الشهود وأشاروا الى المتداهين
 هذين لا ياتي بهما اذا اشار له بغيره في الإشارة عند الحاجة اليهما أو اعلمهم أشاروا الى المدعى عليه عند
 الحاجة الى المدعي وأشاروا عند الحاجة الى المدعى عليه وذلك إشارة الى المتداهين ولا كنهان غير
 من تسمية ولا بد من بيان ذلك بأبلغ الوجوه وعن هذا قالوا لو كتب في ملك الاجرة العاوية أجرة فلان من فلان
 أرضه به معايرت المباشرة الصحيحة بينهما في الأعمار والمراجين التي في هذه الأرض لا يفتي بهما الصلوكا
 لو كتب بين المتعاقدين كان بينهما لا يفتي بهما الصلوكا لان الأعمار كانت المستأجر ما بها من المؤجر
 ثم أتى بأول الأرض وهي من التقدير لا يصح اجارة الأرض وهذه اجارة الأرض ومعايرت المباشرة الصحيحة في
 الأشجار بينهما كما كتب في الصورة الاولى ومعايرت بين المتعاقدين كما كتب في الصورة الثانية لانهما
 متعاقدان وفيه في أن يكتب أجرة الأرض منه بعد ما باع المؤجر الأشجار منه انظر فائق الأهراب والصلوة
 (مسئلة) برهن أنه وارث فلان الميت لا يحكم بوراثة ما لم ينو سبب لوراثته ولو أقام به وشهودا ان
 قاضي بلد كذا أشهد ما على حكمه ان هذا وارث فلان الميت لا وارثه غير موافق الاندري باي سبب حكم
 فالقاضي الثاني يحكمه وارثا لان حكم القاضي محمول على الصحة وانه الذي وكذا في السجل وتكلم القاضي
 ولو كتب السجل موخرا ثبت صدق من الوجه الذي ثبت به الحوادث الشرعية والموازل الحكمية لا يفتي
 بهما السجل ما يبين الامر على الوجه وتبين يفتي بهما قالوا وكذا يفتي بقوله وشهدا انهم قد على مواطنة
 الدعوى وذكر الامام السفي في نسخة حكمه من الأئمة الحلواني مع قاضي عايد يتورده المحاصروا جعلت
 به دار نقل عن بعض الأئمة انه كان يقول كيف يكتب بقوله وهذا على مواطنة الدعوى والمدرعي يقول
 المدعي به ماله والشاهد يقول المدعي به ملك المدعي فلا يكون بينهما مواطنة قال والمختار في هذا الباب أن
 يكتب به في السجلات دون المحاصروا لا لا يحل يرد من صراخ فلا يكون في التعداد حرج أما في المحاصر
 فيمكن التداول من الخلاصة قالوا يكتب في محضر الدعوى ثم دعا قاضي دعوى المدعي وكذا يكتب وعقيب
 الجواب بالانكار من المدعي عليه كذا يفتي انهم شهدوا بل الدعوى أو على الخصم المقر اذا الشاهد على المقر
 لا تسع الا في مواضع معدودة (مسئلة) قال في الفتاوى الرشيدية لو أخبرت امرأة انها فلاة بنت
 فلان لا يحل للشاهد أن يشهد بها ونسبها لان تعريف المرأة الواحدة الرجل رجل الواحد لا يفتي ولو عرفها

فقل ان تلك التسمية تسكني لا تحل (والسهم) اذا أصاب الصيد وغيره أو أخذ ذلك الصيد وغيره حل الكل (ولو) نظر الى قطيع من
 الأنثم فأخذ السكن وسمى ثم أخذ منها شاة وذبحها تلك التسمية لا تحل (ولو) أرسل كلبه الى جماعة من السيود وسمى فأخذ أحد هاتحل
 (ولو) قال مكان التسمية الحمد لله أو سبحان الله بغير التسمية أجرام (ولو) قال الشكر لله لا يجوز كافي مسألة الاذان وقد ذكرناه (ولو) أصبح
 شاة ذبحها ثم أكل أو ترب أو تدمع ان مال قطع الغور حرم والا فلا كذا في الاصل (ودكر) في الاصل انه ان طال الفصل ولم يذكر
 بدور أبت في موضع ردة أو الطويل ما يستكره المائل (وفي) اضاحي الزعفراني اذا حذت الشفرة تقطع التسمية من غير فصل وكذا لو
 قلبت الشاة وقامت من مضمونها ثم أعادها الى مضجعتها فقلبت اسمها (في كتاب التسمية) (وفي) نسخة الامام المرسى الاضحية
 واجبة (وذكر) الملعوس ان هذا قول أبي حنيفة رحمه الله أمامه هذه المسئلة (وفي) نظام الرندوسى الاضحية أحب الى من التصديق قال

داراً واحداً ما سوي متى درهم فهو نصاب الاضحية قالوا لا، وروى في الفئتين ليس يعني رواية واحدة تسمى رواية واحدة، والثلاثة ثوبان ذاك
سوي أحدهما متى درهم صاحب صاحب صاحب لا يابليس يعني بثلاثة أثواب أحدها لبدنه والآخر لدهنه والثالث لدهنه وهو في
الرابع (وصاحب) الكرم غسقى إذا سوي متى درهم (والمرأة) تعتبر وسرة بالهر المجل التي لها على الزوج ان كان ملياً عندهما وعند
أي حنيفة لا يمتد إلى زوجة مورأيت في موضع فتروا به ابن سماعة عن محمد بن أبي حنيفة أنه لا تجب الاضحية الا على من له ما يذبحه درهم
فما سدا على هذه الرواية سوى بين فني الاضحية وغنى الزكاة (بيان وقت الاضحية) وفي الاصل أيام النحر وأولها النحر ويجوز
الاضحية في البلتين المتكنتين ويكره إذا طامح الفجر الثاني من يوم النحر فلاهل السواد أن يصحوا (١٧٣) وأهل مصر لا يصحون الا بعد صلاة

العيد (وفي الاجناس) لو ذبح
اضحية بعد صلاة الامام
قبل الخطبة جاز في املاة تمت
رحمة الله ولو لم يترأضحيته
حتى مضت أيام النحر تصدق
بقيمة ما يصلح للاضحية
(وفي) أضاحي الزعفراني
اداملي الامام يوم العيد ثم
تذكرانه صلى على غير
وضوء وكان جنباً فذبح
الرجل اضحيته بعد صلاة
الامام وقد سرق الناس
لاتحاد الصلاة وتجاوز
الاضحية وان لم يفرق
الناس متى علم به فبالصلاة
واجزأت الاضحية لانهم
العلماء قال لا يصيد الناس
الصلاة ويعد الامام وحده
ولو علم الامام بذلك نادى
بالصلاة ليهيها من ذبح
قبيل ان يعلم بذلك آخره
ومن علم بذلك لم يجزه الذبح
اذا فجع قبل زوال الشمس
وبعد الزوال يجزئه
(وفي الاجناس) لو تبسب
ان هذا اليوم التاسع من

يجز ضرره بشريك وكذا لو ادعى رجل على أحدهما نصيباً فصالحه على نصف هذا البناء أو على نصف هذا
الزروع المشترك لم يجز (مسئلة) باع بناء بالأرض على أن يترك المشتري البناء فسد البيع ولو أن
بينهما ثرا وأرضاً باع أحدهما من البترين غير شريكه من غير أن يكون له طريق في الأرض جازاً لو
باع على أن يكون للمشتري طريق في الأرض ذكره في الفتاوى الصغرى (فرع) لو باع أحدهما
خاضعاً لغيره من الدار فلا أثر لابطال بيعه من شرع الطماوى
(فصل) قال في المحيط دار بينهما فباع أحدهما نصف بيت معين منها شاعاً لم يجز عند أبي حنيفة لنضر
شريكه في تقاضيه نصيبه عليه عند القسمة قال رأيت لو باع نصف كل بيت منهما لم يقطع نصيب شريكه قال
وكذا الأرض وان بينهما عشرة ثياب هر و به تمبا قسم فباع أحدهما نصف ثوب معين من رجل فان أبا
حنيفة تجوز وكذا العنم وهذا لا يشبه الدار الواحدة وقال أبو يوسف ويقتضي أن يكون هذا والدار سواها في
قوله لا يرى أن لو باع من كل شاة نصفها من رجل على أن يترك له طريقاً في كل شاة لم يجمع له نصيبه فباعه
واقطع نصيبه فكيف يقطع ثلثان ولو كان بينهما أرض وخل و باع أحدهما نصف غنله نصيباً لهما من
رجل لم يجز عند أبي حنيفة رحمه الله فباع أحدهما نصف الأرض واستثنى نصف النخل بأصله فهذا
مثل ذلك عند أبي حنيفة رحمه الله وكذا لو باع نصف الدار شاعاً لا يتماثلان لم يخل في البيع قال أبو
يوسف رحمه الله وأما ترى كل هذا جازاً لا تقص بيعاً للقسمة لا بدري قطع أم لا ولعلها لو تمت لا يخل في
القسمة ضرر من هذا البيع ولو باع أحد الورثة شيئاً من الثروة فلو باع نصيبه من كل شيء والمشتري به لم
نصيبه جازاً ولو باع شيئاً معيناً لم يجز لا تماماً لا يقع هذا في نصيبه ومعنى قوله لم يجز البيع في كل ذلك
الشيء ما أتى نصيبه فيجوز واقعه أعلم بالصواب من هذه الروايات (مسئلة) قن بينهما وليس أثر يكتفي
الاشياء وكل أحدهما صاحبه يبيع خاضعاً للقن فباع المأمور نصفه ولم يبين أي النصفين هو فبات القن
مدن تسليمه فقال البائع يفتحق مدني من الفتاوى الظهيرية (مسئلة) قال فاختار له دار باع
رجل نصف بنائها بالأرض لم يجز ولو باع سهم واحد من ثمانية أجزاء من سهم قال النسبي فالمشايخنا
بأنه يوجب الفساد إذ يورثهم الاقرار بالفرز يكون له الحد واما السامع فلا والصحيح عندى أنه لا يفسد واما
أجرة المشاع فلا فرق عند أبي حنيفة بين ما يمتثل القسمة وبين ما لا يمتثلها جواب الكل واحد عندهم
لو أجز أحد الشريكين نصيبه من شريكه جاز بالاجماع في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله وروى
عنه أنه لم يجز وسواء أجز كل نصيبه من شريكه أو بعضه ولو أجز نصيبه من أجنبي جاز عند أبي حنيفة في رواية
لا في رواية ولو كان كل رجل جازاً فجزءه من أجنبي فعند أبي حنيفة رحمه الله لا يجوز عندهما جزم عند

ذى الحجة يوم براءة الصلوات الاضاحى كداد كره في أضاحي الزعفراني (وقال) في الفتاوى ان سجد عند شهود على هلال ذي الحجة جاز في
الصلوات الاضحية وان لم يشهد عند الشهود لا يجوز له (فرع) فيما يجوز من الاضحية وما لا يجوز (وفي الاصل) الاضحية من أربعة
أصناف من الحيوان (الاول) الابل والاتي منها أفضل ولا يجوز منها الا التي وهي التي أتى ما أحسنه أحرار وطعن في السادسة في الطائفة
ماتم لها أربعة أحوال (والثاني) البقر والاتي منها أفضل ولا يجوز منها الا التي وهي التي أتى عليها ستان وطعن في الثالثة والثالثة
الغنم والذ كرمها أفضل اذا كان نصيباً والي منها قاصداً جاز ولا يجوز ما دون ذلك من كل شيء الا الجذع العظيم من الضأن والي من الغنم
التي أتى عليها وطعن في الثانية والجذع التي أتى عليها ستة أشهر وطعن في الشهر السابع (وفي) الاجناس الجذع من الضأن ما منه ثمانية
أشهر وطعن في التاسع (وفي) ادناحي الزعفراني ما منه ستة أشهر وطعن في الثامن (ثم) قال في الاجناس انما يجز الجذع اذا كان عظيم

هذا أبي حنيفة ثوابي يوسف وعند محمد بن قيس من مال نفسه (وفي الأصل) قال الامام السرخسي زعم بعض شيوخنا ان علي الابن ان
 يضي من مال الصغير وكذلك الوصي على قياص صدقة الطر عند أبي حنيفة والاصح انه ليس له ذلك ولهذا لا يملك متق عبده ووجهه عليه
 والقاضي في مال الصغير على هذا الجنون كالمعي وعلى الاب ان يؤدي خراج الارض التي لم يبي وعشره ويؤدي دينه (وفي الفتاوى)
 الوصي اذا ضي من الصغير عليه يعني بماله الصغير ولم يتصدق بقران تصدق ضمن (وفي النوازل) لو ضي بشاة نفسه على غيره ماله او غيره
 امره لا يجوز بخلاف العتق من غيره فانه لو اعتق عبده عن كفارة رجل باصر يجوز (وذكر) بعد هذا في النوازل سئل نصير من رجل
 ضي عن الميت ما اذا صنع به قال يا كل منه ويمنه ما يصنع بأخيه فقيل له ايصير عن الميت (١٧٧) فقال الاخوه والميت لهذا القيل

له فان ضي من الميت فقال
 الاخوه والميت لهذا الرجل
 (وقال) محمد بن مسلمة سئل
 هذا (وقال) محمد بن مقاتل
 مثل ذلك وأبو طيع مثله
 (وقال) هشام بن يوسف
 يتصدق بالكل (وفي)
 الروضة ان أوصى أن يضي
 عنه من ثلث ماله كل علم يار
 (وفي) إذا ضي الزعفراني
 لو ضي بقرعة عن نفسه ومن
 ستة من أولاده ان كانوا
 صغارا جازوا آخرهم وفي
 الكبار باصرهم جازوا غير
 أمرهم لا يجوز هذا ما يصر
 الله تعالى من خلافه وقوله
 الموق (الفصل الثالث
 والعشرون في الجبايات
 والديات والحسدود)
 (محمد) القتل على
 وجهه أو وجه غيره
 خطأ أو ما جرى مجرى
 الخطأ والقتل بسبب
 (فالعبد) ما عمد ضربه
 بسلاح أو ما جرى مجرى
 السلاح في طريق الأجزاء
 كالدمن الخشب والجر

ولو غلب لا تنفع فيه واية لان أجر المثل يعتبر وقت العتق وتنفع في رواية ويجدد العتق الى وقت الفسخ
 لزمه المسمى الاول ثم فيما بعد طر في المستأجر الاول بالزيادة فهو اول من ضمير ولو لم يكن فسخ العتق بان
 كان قبل ازديع فاني وقت زيادة لزمه المسمى الاول وبعد الزيادة يجب أجر مثله او زيادة الاجرة تعتبر لو زادت
 عند الكل حتى لو زاد واحد تعنتا لا تعتبر هذه الزيادة (فرع) لو أجر باجرة مثله ثم زاد أجره له لا تنفع
 ولو أجره بأقل وجب الاقل ما زاد آخر فله المتولى ان يخرج الاول الا ان يستأجره الاول بأجر مثله انظر الجامع
 الصغير ولو بني المستأجر يافت المتولى طما مضت المدونة في الاجرة المستقبل فرعى صاحب السكى بالزيادة
 فهو اول (مسألة) لو أراد المتولى ان يشتري ضيعة بقرعة الوقت تكون موقوفة على وجه الوقف الاول
 فقد وقت ولم يجد ميسر وايضا قبل يبيعه القاضي ثم اتفقوا على انه لم يجز ويضمن المتولى لو فعل لانه يجوز
 على الوقف شراء ما يكون فيه عبارة الوقف وزيادة لعل متوأما ما يكون وقف على ذلك الوجه وهو وقف آخر
 لا من مصالح الوقف الاول الا يرى ان غلبت تصرف الى عبارة وقف وما فصل يصرف الى عبارة الوقف الاول
 انظر شروط الحاكم (مسألة) اجتمع من مال الميراثى تمثيل ليس للقيم ان يشتري به دار الوقف ولو
 فعل ووقف يكون وقفه ويضمن وقبل يجوز استعانة ابيه أنى محمد بن مسلمة انظر الفقيه (مسألة) قيم
 الوقف لو باع الوقف بغير التامضى ورأيه جاز كذا روى عن أبي يوسف انظر فوئد صلب السبط (فرع) و
 قال في المسئلة الواقف لو اذقر الى الوقف رجع الى التامضى حتى فسخ الوقف ولو لم يكن مسجلا (وسئل)
 خمس الاثمة المملوكة من وقف تعدد استعلاء كل المولى ان يبيعه ويشتري بثمن آخر مكانه قال لم يقل
 له لو لم يمتد بل ولكن يرد بثمنه ما هو غيره منه قال لا يبيعه وقيل لم يجز بيع الوقف بمثل أوله وكذا لم يجز
 الاستبدال به وفي المتن من يمدد لوقفه فله القاضي ان يبيعه ويشتري بثمنه وليس ذلك الا للقاضي روى
 الفتاوى الظهيرية يبيع بئنه الوقف بغيره بعد الهدم لاقوله وكذا الشجر الموقوف يجوز بيعه بعد القطع
 لا قبله ولو كان الشجر غير مثمر جاز بيعه قبل القطع وبه (مسألة) في الفتاوى الرشدية وقف
 على أولاده وأولاد أولاده هل يدخل فيه أولاد البنات فيه روايتان وفيه بينهم لا يدخلون هكذا في آخر
 محاضر فصول الاستروشن (مسألة) رجل في يده ضيعة من رجل وادعى انها وقف وبها يصل فيه
 نطوط صدول وحكام قد انقضوا وتماثروا وطلب من الحاكم القضاء قال لا يمتد على الخطوط ولا
 ينبغي للحاكم ان يحكم بذلك وكذلك لو كان لوح مضروب على باب دار غلق بالوقف لا يقضى به ما لم يشهد
 الشهود على الوقف من الخلاصة وقد تقدم ثبوت منه (فصل في بيع الوقف عليه ومن لا يبيع) وفي
 الحاوى قال أبو حنيفة ما اذا وقف مال لبناء القنطرة أو لصلاح الطرق أو لحفر القنطرة أو لفتح السقبان

(٢٣ - معين الحكم) والنار وهو جب ذلك الاثم والقود الا ان يعفو الاوليا مولا كفارة فيه (وتسبه العمد) عند أبي
 حنيفة مما لا يقتل به باليسر بسلاح ولا ما جرى مجرى السلاح (وقال) أبو يوسف ويحذر جهمة الله اذا ضرب بحجر عظيم أو بخشبة
 عظيمة فهو عمد لانه لا يقصد به الا القتل وهو جب ذلك على القولين الاثم والكفارة ولا تورده فيه وفيه مغلظة على العاقلة (والخطا) هي
 وجهين خطأ في القصد وهو أن يرى شخصاً يظنه ميذاً له أو آدمى وخطأ في الفعل وهو أن يرى غرضاً فيصيب آدمياً وموجب ذلك الكفارة
 والدية على العاقلة ولا اثم فيه (وأما) ما جرى مجرى الخطا في النائم يغلب على رجل فيقتله فحكمه حكم الخطا (وأما) القتل بسبب فكما قر
 البترو واضح الخطر في غير ملكه وموجباً لقتله آدمى الدية على العاقلة ولا كفارة فيه (والكفارة) في شبه الخطا عتق رقيق مؤمنان لم
 يجد نصيباً شهرين أو لا يجرى قيم ما لا طعام لقوله تعالى ومن قتله مؤمناً فخطأ فقتل رقيقاً مؤمناً (وختل) الذي لا يميز (ويقتل)

(ولو) انه يبالي بدينه بغيره انسان ولا بغيره من جنسه ويرثا أبوه (وان) جده الأبوين جده الى رجل من مات فطعمها لدية ولا يرثه أبوه (غنية الفتاوى) (رجل) ضرب رجلا بالسيف في غدة ففرق السيف الغدة وقتله فلا قصاص عند أبي حنيفة رحمه الله وقال محمدان كان بالمد وضربه به وحده قتل به وهو ينام على القتل بالقتل (ولو) غزو رجل يابرة أو يماشبهها مستعدا فقتله لا قود فيه ولو كان بمسلة ففقيه القود يجنسها (رجل) ضرب رجلا بمضرة فقتل لا يجب القصاص عليه (نيل) لابي حنيفة ترجمه الله أرايت لو كانت المضرة مضلجة قال وان ضربه بجبل أباقيس لا يجب عليه القصاص فهي مسلة القتل بالقتل (وهذا) الخطا مما أخذ به بعض الجاهل على أبي حنيفة في لم الامراب فقال الصواب بجبل أبي قيس قال القدوري لم يثبت هذا عن (١٧٩) أبي حنيفة ولم يوجد في كتابه وان ثبت ذلك منه فهو لغت بعض

العرب قال القائل
ان أباه وأبائهما
قد بانه في الجدي غايبا
(من النسبة) (ولو) ألقى
رجلا في ماء بارد في يوم
الشتاء فمكّن مائة ثم
ألقاه فمات فطعمه لدية
وكذا لو جرد من ثيابه فجعل
في سلع في يوم شديد البرد
فلم يزل كذلك حتى مات
من البرد وكذلك لو غطاه
بدهن في الثلج (من الغنية)
(ولو) اسد بطن رجل
من ريشة في البحر ادنى
دجلة وهو لا يحسن
السباحة قارب لا يتل
به عند أبي حنيفة وطعمه
الدية وان ارفع مائة
وسبع ثم فسرقت ومات فان
أبا حنيفة قال ليس فيه
قصاص ولا دية (من الغنية)
(ولو) ان رجلا أدخل
رجلا في بيت وأدخل معه
سبعاً وأغلق عليهما الباب
فأخذ السبع الرجل فقتله

ولو قال لا تراكتب شهادتي في هذا الملك فكتب المأمور بشهادة بذلك لم يكن اقرارا من الاثم بأنه البائع
كلوا قاله اكتب له اقل امر أتى مكتب فهو ليس بقرار بطلاقها وفيه طلاق الصك لا يكتب ذلك الا حرة
باسم فلان بهذا المدا لم يكن اقرارا باجازه اذ العرف بانهم يأمرون بكتب المكول قبل العقد اقرار فتاوى
رشد الدين (نيل) ذكر محمد في الجامع شراء فشهد رجل على ذلك ونظم فهو ليس بتسليم يري اذا
شهد بالشراء أي كمال الشهادة في ملك الشراء ونظم على الصلح ثم استأجر مع دعواه ولم يكن كتابة الشهادة
اقرارا بأنه البائع وهذا لان الانسان يبيع مال غيره كل نفسه فلم يكن بهادته ببيع اقرارا به البائع
والشهادة بالبائع لا تدل على صحة وفاعده لان ان يقول انما كتبت شهادة في لاري ان في هذا العقد ضرر
أم لا اذ العقد ورد على المتكفي فان كان فيه ضرر وردته والاخرته ولما أمكنه هذا التوفيق لم يكن متناقضا
قالوا وذكر ما وجب حقه أو فاعده باع وهو ملكه أو مائة به اياها وهو كتب شهد بذلك بصل دعواه وبهادته
لغيره الا اذا كتب الشهادة على اقراره بما يثبت لا بصل دعواه (نيل) لو باع دار من ابنه الصغير
ثم باع من أجنبي مع لو كان قيمته ولو باع من ابنه الصالح وكتب الصلح وأشهد ثم باع من غيره وكتب
الصلح وأشهد هذا الشرط الاول وقد كتب في ملك الابن شهد بذلك لا تصح شهادته ثم على الملك ان لا يراه
اقرارا من الشهود بهذا الملك الابن ولو كتب في الملك الاصل أقر البائع مائة بهادته فثبت شهادته الثانية ككتب
في الثاني شهد بذلك أم لو كتب في المكين أقر البائع مائة بهادته لم يكن شهادته بذلك الابن ولا لاجنبي وفيه
شرى دار او كتب الشاهد في اولى شهد بذلك والمكسب في الملك باع ببيع جاز ثم غير المشتري ادعاء على
المشتري وشهد هذا الشاهد لهذا الذي بالدار ودمقراني كتبت هذه الشهادة لا قبل شهادته لهذا الذي
لانه أقر بانه المشتري فغير في الشهادة الثانية متناقضا لو لم يكتب الشهادة ولكنه قال هذا القاضي
أما شهادته في اليد وهو المشتري لا قبل شهادته فخرج ولو كتب في الملك بصدى قبل شهادته
لا مدعى وكذا لو كتب اقرارا بالبائع بذلك ادعاء فخل ذواليد اما أن تؤثر هذه أو تجز عن البيئة فكم
لله مدعى ثم ذواليد ادعى سرامس ثالث وجاه به لنخب خصا المدعى شهد بذلك وكتب فيه باعه ولم يذكر بانه
أو ما رواه كان ذلك له اجازة لبيع الثالث ولو كتب فيه باع ببيع جاز ثم اقراره في اليد لانه اقرارا
البيع وقع جازا ولو باعه وسلم ثم لبائع مائة من غيره والمشتري كتب في صلح شراء اساني شهد بذلك فلو
كان المكتوب باع ببيع جازا فهو اقرارا به مع الشراء بين البائع لانه اقرارا به باع ملك نفسه ولا يكون
ملك البائع الا بالفتح وفيه من ادعى ملكا لنفسه ثم شهد أنه ملك غيره لا قبل شهادته ولو شهد بذلك لاسان ثم
شهد به لغيره لا قبل (مسألة) قال الشاهد عند القاضي ان المدعى به ليس هذا ثم شهد بعد القدوري أن

لم يقتله ولا شئ عليه (وكذا) لو تم شتمه أو دغته عتق لم يكن به شئ سواء أدخل الخيق والعرب معه أو كالماني البيت وان فعل ذلك بمضى
فطعمه لدية (قال) في الهارونيات ومهاقول آخون في الدية (من الغنية) (رجل) أقر أنه قتل فلانا بعد دية أو قال بغير ثم قال انما أردت
غيره فأمس به حتى عنه القتل (ولو) قال ضربت فلانا بعد دية فمات ثم قال أردت غيره فأمس به لم يقبل ذلك منه ويقتل (وفي المتن) اذا
قطع عنق رجل وبقي شئ من الخقوم وفيه مال وحقتله رجل لا قود عليه لانه ميت ولو مات انسه به بذلك وهو على تلك الحالة ورثته ابنه ولم يرث
هو ابنه (من الغنية) (صبيان) القيام من المسلمين وممن كين فقتلوا وقتل رجل من المسلمين رجلا من أصحابه فطعمه كطعمه
الكفار فوالد يقول لا قود عليه بل هذا اذا كان القاتل من المسلمين وأما اذا كان القاتل من المشركين فلا يجب عليه شئ (غنية) (وعد)
الصبي وخطبه سرا عندنا حتى تهب الدية في الجانب ويكوت ذلك في حاله من العمد (وي) ان يادان الدين في فعل العمد على العاقلة أو أيتها

ولا كفارة عليه في الخطأ ولا يحرم السيرات (والحنفية) كالصبي (ولو) أن يشهد بأن يطلع بغيره على ما لا يملك ولا يملكه عليه في الوجوهين
(من الغنية) (ولو) قال اقل أحس فقتله والآخر دونه قال أبو حنيفة رحمه الله أحسن أن يأخذ الذي يمين القاتل (ولو) قتل العبد المرحوم
في المرحوم لم يكن لواحد منهما أن يتفرد بالقصاص فإذا اجتمعا كان لهما أن يستويا بالقصاص (قال) الشيخ الإمام أبو الفضل الكرماني
وجيشروا بانه لا يثبت لها ما حق القصاص وإن اجتمع ما هو أقرب إلى القصاص (من الغنية) (ويستوي) الكبير حق القصاص قبل كبر
الصغير فلو داهما عند أبي حنيفة رحمه الله وقال ليس الكبير ولاية القصاص - حتى يدرك الصغير لانه حق مشترك كما إذا كان بين الكبيرين
وأحدهما غائب (صدر الشريعة) (١٨٠) (رجلان) هذا خبره فوقع عليه ما فاقه على عاقلة كل واحد منهما نصف دية الآخر ولو

مات أحدهما كان على
عاقلة الآخر نصف الدية
(رجل) يدفع إلى صبي سكيناً
فغضب الصبي فقتله أو غيره
يعبر أن الداه لا يضمن
الدافع شيئاً (من الغنية)
(حر) بالغ امر صديقاً بقتل
رجل فقتله كان على عاقلة
الصبي الدية ثم يرجع عاقلة
الصبي على عاقلة الآخر
(ولو) أن بالامر صديقاً
يعرف مال إنسان أو يقتل
دابته فضمن ذلك على
الصبي ثم يرجع ذلك على
الآخر (غنية) (ولو) وطئ
جارية إنسان بشهوة وأزال
بكرها على نواصب برئ
ومحرمها على مهر مثله
غير بكر وإلى غيره
البكر فمهرها ما كان أكثر
بذلك ويند لي الأهل
في الأكر (ولو) كان حبيباً
زنى به فذهب عذرهما
كان عليه المهر بإزالة
البكورة (من الغنية) (ولو)
قتل الرجل رجلاً وله

المدعى به هذا لا تقبل لتناقض وقيل على قياس ما لو قال لا ملك لي ثم ادعى أنه ملكه ينبغي أن تقبل (مسألة) •
لو وقف الشاهد وقال حين نعلمنا الشهادة كان سنها كذا والآن زاد كذا فشهد بأنه عليه تقبل كما تقبل
في مسألة الدار لما قال لا يبرأ منها كان كذا فشهد بأنه عليه الكل من الفتاوى الرشيدية • (مسألة) •
قال في الجامع - هـ أنه أقرضه علم أول ألف درهم فحكم به ثم برهن المدعى عليه أن المدعى أبرأه قبل
شهادتهما بيوم فحكم بالبراءة ورد المال فلم يضمننا ذلك يظهر كذب المدعى لا يمكن التوفيق لجواز أنه ما عاين
القرض عام أول فشهد به ولم يعرف البراءة فلم يتعرض للمال وبطلت له الشهادة بقرض وشهد أن له عليه
الف درهم والمسألة بحالها فثبت ما يحسم المدعى عليه - مضمن المدعى أو الشاهد من لأنه استحقاق عليه إيجاب
المال في المال لم يظهر كذب ما يحسم المدعى عليه - الأول لأن المدعى لم يثبت ما عليه في الحال بل أنشأ من شيء
مضى فلم يظهر كذب ما وادع مدعى هذه المسألة بمسألة الطلاق وأن المدعى عليه لو أنكر المدعى الوطئ
ثم شهد بأمره لم يثبت لما نه لم يثبت ما عليه إيجاب ولو حقت في المال - ثم فاشنع الفرز راقه أعلم
(باب التاسع والثلاثون في القضاء بالاحتياط والتردد) •

قال أبو الوليد الاستعانة بغيره من أجل أنه قد كذب في دعواه وما قيل له في كذا من حقائق الملك فالنقل لا يوجب
نسخ العقد في ظاهر الرواية والمطلوب وجهه في كل الروايات ثم إن ما يفتقن من وجهه ويختلفان من وجه
وبعد الاتفاق أنه ما يجهلان المستحق عليه من عاقلة الشئ من جهته مستحق عليهم حتى أن واحد منهم
لو برهن على المستحق بالملك المطلق لا دخل وجه الاختلاف أن الناقل إذا ورد فان كل واحد من الباعة
لا يرجع على بائعه ما لم يرجع عليه ولا يرجع على الكائن ما لم يندكم على المكفول منه وفي المبال يثبت
لكل منهم الرجوع - لي بائعه وإن لم يرجع عليه يرجع على المكفول منه ونال في الجامع الاستحقاق
صريحان فقيم ومن سقه الرجوع على بائعه بشئ منه لانه يظهر أن البائع ما ملك ثمة من مادته من حقه أن
لا يرجع على بائعه لانه باع ملك نفسه ثم استحقه المشتري ألا يرى أنه لو اشترى شيئاً فكنت مدعته ثم
برهن آخر أنه من شهر أنه لا يرجع على بائعه منه ولو يرى في بائعه فيه فبهره أن أنزل القصاص له
بأنه اشترى لا يرجع على بائعه منه إذا لم يبيع لم يستحق والمشتري لم يبيع إذا لم يبيع كرماس والمشتري فقص
ولانه ما طاه به صالم يجوز أن يملكه أحد الأسباب طحت بعد الخطأ ما يبرأ من خطئه أو بقراره
(مسألة) • ذكر في الخبر أن المستحق المبيع يوجب توقف العقد على الاجرة لا تنقض في ظاهر الرواية
وذكره رشيد الدين في أن البيع متى مضى قبل إذا قبض المشتري وقيل في الحكم بالصحيح أنه
لا ينقض ما يرجع المشتري على بائعه يشتمل إذا رجع بنفسه حتى لو أجاز المشتري بعد ما قبضه قبل أن

واحدة أن يقتل القاتل قصاصاً سواء قضى القاتل أو لم يقض ويقتل بالسيف (ولو) أراد أن يقتل بغير السيف منع عن ذلك يرجع
(ولو) قتل بغيره (غاية الفتاوى) (نوع) في الجنين العرة - سماعة رحمه الله وهي نصف مهر الدية أو عبد أو فرس قيمته خمسمائة
درهم ذكرها ابن الجنين أو أنثى (وفي جنين) الماء الخ نصف عشر قيمته إن كان ذكر أو عشر قيمته إن كان أنثى وحما في المقدار سواء من
حيث النزع لقيام قيمة كل واحد منهما مقام الدية (وصد) أبي حنيفة رحمه الله لا يجرى بالتفاوت (واما) - في غرة لان غرة أنثى أوله ومنه
غرة الشراى أوله وأول مائة دبر الديات الخمسة درهم فلذلك متى غرقوه في سبعة واحدة (منية) (الجنين) إذا وجد قبله في سبعة
فلا يصح تولد دية (رجل) - ر ب بطن امرأته ماتت بثنائي أحده - أدبت والآخر حتى أنف الحى به لا انفصال من ذلك الضرب كان
في الضاربين لا يمتنع من سبعة دية كاملة (من الغنية) (وان) الجنين ميتة لا يملكه كذا في حقه وقتل ونال

لجوارته كل ميتة لم يبلغ قبيل روحه ولو أذانه كل حيائه لا يرث بالشك (وفي التفسير) ثم الجدين إذا خرج ميتا ليرث إذا خرج به
وأما إذا أخرج حياته من جثة الورثة (يليه) إذا ضرب إنسان بطن امرأته بالشجبين كان انفصال ميتة أمه لا يرث ولا يورث وإن انفصل
حياته من جثة الورثة (تتارخانية) (فوع في المصبي والمجنون) صبيان اجتماعي موضع يابون ويومون فأصاب سهم أحدهم
عين امرأته فذهبت ونظر المصبي ابن تسع سنين أو نحوه قال الفقيه أبو بكر أرش عين المرأة يكون في مال المصبي ولا شيء على الأب وإن لم يكن له
مال فغفارة إلى ميسرة (قال) الفقيه أبو القاسم انحازت الميتة في مال المصبي لأنه لا يرى العجم عاقلة (ثم) انحازت الميتة إذا ثبتت بميه بشهادة
الشهود ولا باقرار المصبي ولا بوجود سهمه فيها لأن أقراره على نفسه باطل (قضية) (رجل) حل صيا (٤٨١) على دابة فقال له أمسكها إلى

ولم يكن يسير معه فسقط
عن الدابة ومات كان على
عاقلة الذي حمله الدابة سواه
كان الصبي عن بركب مثله
أولاً بركب فابصر الصبي
الدابة ثم طشت انسا ما يقتله
والصبي مستمكناً عليها
فدببت القليل تكون على
عاقلة الصبي ولا شيء على
عقله الذي حمله عليها لان
الصبي انحط في السرب ينير
اذن الرجل له (وان) كان
الصبي من لا يسير منفرد
ولا يستمكناً عليها قدم
القتيل هيرلان الصبي اذا
كان لا يستمكناً عليها
كالت الدابة بمنزلة المتعلبة
(وان) سقط الصبي عن
الدابة فلهذا تسير فبات
الصبي كانه دابة الصبي
على عاقلة الذي حمله على كل
حال سواه سقط الصبي بعد
ما سارت الدابة أو قبل ذلك
وسواء كان الصبي يستمكناً
على الدابة أو لا يستمكناً
(ولو) كان الرجلوا كبا

يرجع المشتق على بانه يصح قال ثم انما لو اني اصبحت ان البيعت لا تنفس بالاستحقاق عالم يرجع
كل واحد على بانه بقضاء أو البعث من أبي حنيفة رحمه الله انه لا ينفسح مالم يأخذ العين بقضاء دليل المسح
فينفسح حتى لا يحتمل الاجزاء بعد موفى ظاهر الرواية لا ينفسح مالم ينفسح وهو الاصح ولو استحق فارد المشتري
مقتض السبع بلا فضاء ولا رضا البائع لا يملكه لان احتمال اقامه اليقينة على النتائج من البائع أو على التلقي
من المشتق ثابت الا اذا حكم العاصي فيلزم الجز فينفسح والمشتري انما يرجع بثمنه على بائعه ولو ثبت
الاستحقاق بيعة أمالو ثبت باقرار المشتري أو بنكوه أو باقرار وكيله بخصوصه أو بنكوه فلا يرجع اذ
الاقرار ليس بصحة في حو غيره كذا في الظهيرية (فرع) لو استحق بثمنه من واحد من وعد لهما المشهود عليه هل
أبو يوسف أسأل عن الشاهدين فان عدلار جمع المشهود به بثمنه على بانه وان لم يعدل لا يقضى على
المشهود عليه تعديله اياهما ولا يرجع بثمنه لانه اقرارا قطرا المتأوى الرشيدية (مسئلة) سراء
قاده آخر قبل أن يثبت الاستحقاق فصاله المشتري ودفع اليه شيئا وأمسك المبيع بصبر هذا ثم المبيع من
المشتق فينبغي ان يثبت الرجوع على بانه من الميسر (مسئلة) فاربده ادعى آخر نصفه فصالحه
على ألف فادعى آخر نصفه فصالحه على ألف ثم استحق نصفه لا يرجع على واحد منهما بشئ لان كلاهما
يقول بفي ادعى ولو استحق ثلاثة أو بأكثر جمع عليهم ما بنصف ما أخذوا اقرارا المتق (مسئلة) استحق
سما را طالب ثمنه من بانه فصال البائع المشتق من كم مدغاب عند هذا الجار فقال منذ سنين من البائع
انه كان في يدي منذ سنين لا تدفع ان خصوصية من المحيط (فرع) قال المشتق غلبت الدابة عن منذ سنة
فتبلى الحكم المشتق برهن البائع أنهم املكه منذ سنين يقضى بها المشتق لانه أرخ غيبتها لا
المالك والبائع أرخ الملك ودعواه دعوى المشتري لتلقيه من جهته صار كأن المشتري ادعى ملك بانه بتاريخ
شهر سنين فبر أن التاريخ لا يعتبر حله الا نقر اذ عند أبي حنيفة يقضى دعوى الملك المطلق فيحكم المشتق اقرار
كل الادعاء والسنات

● (فصل) المشتري برجع على وكيل البيع قيمة البناء وبقية ولواحقه ولو بني داراً ثم شري أرضاً فاستحق لم يرجع قيمة بناءه ولو شري داراً وحط فيه بئراً أو نقي بالوعة أو روم من الماشيات ثم استحق لا يرجع بشئ منها إذا الحكم بوجوب الرجوع قيمة لا ينتفع حتى لو كتب في العكس فما أنفق المشتري فيه أو روم فطلي البائع يفسد البيع ولو حط بئراً وطواها يرجع قيمة العلى لا بقية الحط ولو شرط ففسد البيع كذا في المتأوى الظهري (مسئله واقعة) شري داراً فبني فاستحق بجميع ما قيمته من البناء يرجع بثمنه لا بقية بناءه لأن الاستحقاق إذا ورد على ملك المشتري لا يوجب الرجوع على البائع والبناء ملك

فحمل صياحه على الدابة ومثل هذا الصبي لا يصرف الدابة ولا يستمسك عليها فوطئت الدابة أنسا وقواته كانت الدابة على عاقلة الرجل لان الصبي اذا كان لا يستمسك يكون بمنزلة المتاع فيكون سير الدابة مضاه الى الرجل فتحب الدابة على عاقلة الرجل وعابه كفارة بمنزلة المباشرة (وان) كان هذا الصبي يصرف الدابة ويستمسك عليها فندية القليل على عاقلة صاحبها لان سير الدابة يضاف اليها ولا يرجع عاقلة الصبي على عاقلة الرجل لان هذا بمنزلة بنابة الصبي بيده (غنية) (واذا) كان الرجل يحسن ويطيع فقتل رجلا في حال افاقة مذ كرى الاصل انه والصبي سواء فان جن بعد ذلك هل يسقط القصاص لم يذ كر محمد في الاصل (قال) شيخ الاسلام خواهر زاده ان بعض شايخنا اوصوا فيه تفصيلا فقالوا ان كان الجنون مطايعا يسقط القصاص وان كان غير مطايع لا يسقط (غنية) (ولو) ان قيدا حمل صياحه على دابة فتوقع الصبي عنها ولم يندبه الصبي تكون في حق الدابة يد فيه المولى بها أو يندى (وان) كان العبد مع الهبي على الدابة فساها في طئت الدابة فانه المومات

قَتَلَ مَكَّةَ الدِّيَّيَ لَمَعَتْ لَدَيْهِ رُفَى حَتَّى الْعَبْدُ تَصْغُرُ غَنِيَّةً (وَجَلَّ قَتْلُ جَلَاءِهَا ثُمَّ سَارَ بِمَقْتُولِهَا وَشَهِدَ عَلَيْهِ الشُّقُودَ بِالْقَتْلِ وَهُوَ مَسْنُونٌ
ثَانِيًا اسْتَحْسِنَ أَنْ لَا أَكْتُمَهُ وَأَجْعَلَ الدِّيَّةَ فِي مَالِهِ وَالْمَسْئِلَةَ فِي الْمَتْنِ (وَذَكَرَ) فِي مَوْضِعٍ آخَرَ فِي الْمَتْنِ رَوَى أَبُو إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ جَعْفَرٍ قَتْلُ رَجُلٍ ثُمَّ
جَنَ الْقَاتِلُ لَا يَقْتُلُ (وَلَوْ) نَضَى عَلَيْهِ بِالْقَوْدِ ثُمَّ جَنَ نَأْيًا عَنِ أَنْ لَا يَقْتُلَ (وَقَالَ) أَبُو يُونُسَ يَقْتُلُ إِذَا كَانَ قَدْ نَضَى عَلَيْهِ (وَقِيَ) مَوْضِعَ أَخْرَافٍ إِذَا
قَضَى الْقَاضِي بِالْقَصَاصِ عَلَى الْقَاتِلِ فَيَقْبَلُ أَنْ يَدْفَعَ إِلَى وَلِيِّ الْقَتِيلِ جَنَ الْقَاتِلُ لَا قَصَاصَ اسْتَحْسَبْنَا وَتَجِبَ الدِّيَّةُ وَأَنْ جَنَ بَعْدَ الدَّفْعِ الْبَيْتُ أَنْ
يَقْتُلَهُ (غَنِيَّةً) (مَجْنُونٌ) شَهَرَ عَلَى رَجُلٍ سَلَا حَقَّهُ لِلشُّهُورِ عَلَيْهِ لَزِمَ الدِّيَّةُ وَالْكَفَّارَةُ (أَرَادَ) أَنْ يَكْفُرَ غُلَامًا أَوْ امْرَأَةً عَلَى الْفَاحِشَةِ فَلَمْ
يَسْتَطِعْ مَادْفَعًا بِالْقَتْلِ فَدَمَهُ مَدْرَ (١٨٢) (نَوْعٌ فِي الْقَتْلِ تَسْبِيًا) (وَلَوْ) مَدْرَ رَجُلٍ بِحَجَرٍ مَوْضِعَ لِي بِشَرِّهَا أَخْرَافًا كَانَ

الجبر ووضع اء ان على
 الطريق فالضمان على
 واضع الجبر لان التردى
 بالترفع له وان كان الجبر لم
 ينفذ له اء الكهويل
 السهل بالمران ل
 الحمار (د) لمرثي
 خلاصة من الارض ولائان
 على الحمار لان السلا
 موف مع صاحب سلا يكون
 الجبر عدوا (وجه) اء
 حمار اء اء لاء عيره
 فوقع بها انسان قال
 احب الارض اء اء
 فالك واكر اولياءه اء
 بالصبر اء لاء
 صاحب الارض وفي
 السلا لاء لاء لاء
 على اء اء (ص) اء
 (وجه) اء اء لاء
 اء لاء لاء اء
 تتردى فيها انسان لان
 كانت في فناء دار مال لاء
 على الماء تاحر دون الاجير
 وان لم يكن في فناءه فان علم
 الاسير لاء قاله ان على

لا يردون انما ، ان لم
 سقى كل ، واي لم ، ان لا
 و ان لا ، ان لا ، ان لا
 فتمت انال ان لم ، ان لا
 و كذا ، فتمت انال ان لم
 انال ان لم ، ان لا ، ان لا
 (١١)

المشتري لا يرجع به ولا له الماسة في الكل لا يقدر المشتري ان يسلم البهاء الى البائع وقدمه انه لا يرجع
به بمقتضاه ما يسلمه الى البائع (مسألة) ولو عرف المشتري ان البائع له ادوية البائع ولم يدع البائع وكلته
في فاسق لم يكن معروفا ولم يعلم انه يبيع بأمره ولكن البائع قال أمرني ببيعه فشره فبى ثم اسفقه
ماله وأدكره بالبائع فالمشتري يرجع على بائعه بثمنه ومدة ماله لتحقيق الثمن وكذا لو نرى أمانة
بعض الأمانة مالها البائع بها ما دفعها للمشتري ثم أنكر ماله بها الأمر بالبيع بالواسع فبى به ثم يرجع
المشتري بان من راعية على ياديه والواحد البائع يان بغير واحد في الروي في ما يشرح الجامع
(مسألة) نرى كرم ما حقق أنه في الكرم دون الشجر والقديان والسطاب ما يشتري ان يرد الاثبات
على الاذن من شرطه التين لانه لم يردته ولان نوسر بالفتح كذا في التين وقال في التين لو اشتري
في اربع مائة ما حقق الجار البقرة فاشترى ان يرد البقرة ثم يرجع به بل يرجع
بصفة الجار ومن المن والسرقة لو أن بخلع التين ويبيعها ما يبيع بخرج من ربحه والا فاع الذي
نرا لا يملكه وهو راسه بالمشقة في التين هو الذي يبيع لاف البقرة تلام الا تخرج عن انفاق شرها لاجله
وايه أعلم

[illegible][illegible]

بعض مشايخنا العبد إذا احتاج إلى لا يتعدوا ظهوره في القتل الخطأ من الأبتداء لا ترى أنه يقتضي من ذلك ديون الميت وتنفذ وصايا
 وليس الأمر كذلك والآخر إذا قتل رجلا عبدا أو مقبولا أو ليحفظه من بعض الأولياء حتى انقلب نصيب الباقيين فلا يجب ذلك في حال
 القتال ولو كان خطأ في الابتداء يصيب على قتله القتلى من التارخاتية (ولو) طامن الجناية أو من القطع ويصحب من فهو طموح
 النفس والخطأ من ثلثه والعبد من كله أي إذا كانت الجناية متناهية فدهمها فهو عفو من الدين فيعتبر من الثلث لأن الدين مال في حق
 الورثة لحق الورثة يتعلق بها الطموح وصية قمع من الثلث وأما العمد فهو جيب بالقود وهو ليس بمال فلم يتعلق به حق الورثة فيصح العفو
 منه على الكمال (صدر الشريعة) (١٨٤) (وتحقيق) ديون الميت من الدين وبديل الصلح كذا في البرازية (نوع في المتفرقات) (ولو) أن

بيع الوفاء إذا شرط الملاحق يلتحق بأصل العقد وعند أبي حنيفة من فوائده شيخ اسلام برهان الدين
 (مسألة) الشرط الفاسد إذا لحق بالعقد يلتحق عند أبي حنيفة لا عندهما من مختصر الخصاف
 وهل بشرط الإلحاق في مجلس العقد لصحة الإلحاق اختلف فيه المشايخ والصحيح أنه لا يشترط من فوائده
 - احب المحيط - (مسألة) - باع كرايا عاياترا فبقي بعض المدة فخرج الأمر ثم باع من المشتري بائرا
 يباعا بالولم يذ كر الثمن فالشرايبائع لا للمشتري ولو شرايباترا فبايع من غيره ثم البائع باع من غيره
 في أول الشهر مثلا المشتري بائرا بالبر في نصف الشهر فأجرة نصف الشهر للمشتري بائرا وأصله ان
 الفسخ ان كان من المشتري في ثراء الوفاء لم يكن - فلو لا يظهر في حق المدة - تأخر لانه ليس بمضطر فيه لانه
 كالبيع والبيع ليس به ذر لو لم يكن على البائع دين وهذا المشتري غير مضمون في الجدة هذا البيع فبقي
 الاجرة إذا بقيت والعقد نحو المشتري كانت الاجرة وعلى هذا أجرة ما بقي من المدة بعد الاجرة تكون
 للمشتري شرايباترا ولو فسخه البائع فان كانت الاجرة متقدمة تعارفا لم يظهر في حق المشتري ولو كانت متقدمة
 غير متقدمة بأن أجره مضمون في الاجرة لا فالوفاة لا تنتفي عنه تارة في الضرر بخلافه تارة
 المدة أصالة الضرر ولو لم يلب المشتري البائع شيئا فمدهم يجب أن لا يفسخ البيع في حق المشتري ولو كان
 يتبع من اداء المدة من مالقة مع الاجرة لانه ليس به ذر كذا قاله شيخ الاسلام برهان الدين (مخرج) -
 المرحوم باع المساجح من أجنبي ثم الذي دفع منه إلى المشتري بهتم بالاداء فهو غير ملوك كان الموجه
 - امراد الاداء لانه ضلع في الاداء له اس - لكنه كغير الرهن وصلة - فلو لم يمس بطلان - لانه يمكن ان يدفع
 الثمن أو الموجه ليقوم المؤجر ملك الاجرة فيسلم للمشتري ملكه فغيره (مسألة) - قال في العدة
 ما عبادت - متأخره نادى المشتري مال الاجرة إلى مستأجر - غير أمر المؤجر ليس له البيع - تكونه متبرعا
 بخلافه مع الرهن ولو باع موطاة فباع من غيره بائرا به المدة غير بائرا به أو كذا بائرا المشتري شرايباترا
 البيع البات لا ينفذ بيع المدة - ترى فان المشتري من الناصب لو باع ثم أجاز مالكه البيع الاول لا ينفذ به
 (مخرج) - الكمال في مال الوفاء - مع مضافا في الحال إذا مال يجب على البائع ود الفسخ لأن المال من
 فتاوى الفاضلي - (مسألة) - استأجر أرضا من زمينهم فاستأجرها من غيره بطلان - في الأرض في يد المستأجر
 بأجر منها إلى حصاده أم يوم بطلان - قال لا يقره - إذا المستأجر رمى بطلان - في الزرع حيث أنظم على
 الفسخ بانه أرضه - لي يترك له له مسئلة صورته ادفع أرضه من الزرع في آخر السنة ليس له
 الأرض فانه غير يترك بأجره مثل نصف الأرض - حكما إلى - صلاحه في حق المزارع وقد رضى المزارع هذا
 بطلان - في الزرع حيث أن الزرع إلى آخر السنة فمع ذلك وليا المثل وفي هذا الفصل أنظر

رجلين كذا في بيت ليس
 معهما ثالث وجد أحدهما
 مذبحا قال أبو يوسف رحمه
 الله بضمن الآخر العدة
 وقال محمد لا أضمنه (والعبد)
 المرهون اذ وجد قتيلا في
 دار المرتهن أو الرهن فالقيمة
 على رب الدار دون العاقلة
 هكذا روي عن أبي يوسف
 (ولو) وجد الرجل قتيلا
 في دار بين رجلين لأحدهما
 ثلثها والآخر ثلثها فالقيمة
 على عاقلة مالهان (من
 العنية) (رجل) - أعين
 حسا أو به - بر أو شاة أو
 دجاجة في الشاة والدجاجة
 ويحويه - يجب ما نقص من
 القيمة وأما في العبد - عليه
 نصف القيمة (رجل) - جرح
 فمال قتلان فلان ثم مات فقام
 وليه المينة على رجل آخر
 أنه قتله لم يقبل بينه لان
 هذا - حق الورثة وقد
 كذب اليه - ببوله قتلان
 فلان (من العنية) (رجل)
 أمر به فلا يصح شرقي

الطريق فيضحه فعليه بدال - فتمت عليه على الواضع (وكذا) إذا قال اشترع جنانا من دارك أو ابن دكا ما على باطن
 فتنطج به - ففعل نصابه - الأمر أو عبده أو دابة أو كذا الأمر فبني ذلك الأمر ما به - الأمر أو كذا الأمر فبني ذلك (من
 العنية) (ولو) أن - من يوم الجدة - متناوارة ولا يدري من قتله فدينه على بيت المال (من العنية) (ولو) أن رجلا أراد أن يضرب
 ابنه بالسيف فانه - فبذلك الإنسان يده - احب السيف فيمن يده فقتل بعض أصابعه فان كان القطع من المفاصل فعليه القود
 لانه - ولو لم يكن القطع من المفاصل - فله العدة (من العنية) - هذا ما يبرأ الله لنا فله من مجموع المرحوم مؤيد وادعاه تعالى أعلم
 مرفوع في مائة - (ولو) - حكم الخطأ الدية والكفار توسر من الميراث ولا تلافى أن فقد بر الدين من الابل مائة ومن
 المائة - الدراهم عشرة - (٨٠) (من البقرة) مائة مائة من البقرة - (ولو) - المائة مائة

ذلك وجعلنا الام على عاتق الاب (وعمل العاقلة) مسجدين ينادي احدهما بالجار ولا تفسد العاقلة ما عهد في فيه اب
 الآن يمدقوه واذا جنى الحر على العبد خطا فعل عاقلة وهذا ما يبره الله تعالى نقله من المختار وانه الموفق اسيل الرشاد
 (فصل في المسائل المتعلقة بالحدود) * (رجل) زنى بامرأة مسلمة لا حد عليه وعليه التعزير (وما يروى أن نبي اول النباش فعل ذلك على
 عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يحم عليه الحد ونزل فيه قوله تعالى والذين اذا فعلوا فاحشة لا يذنبون بها ولا يحزنون وهم كان عليهم
 امرأة او فلاما في الموضع المكر وهو العياذ بالله تعالى فليس عليه الحد الزنا ولا كنهه بكتاب التعزير والميس (ومنهما) عليه الحد (ولي)
 روضة الزينوسى ان الخلاف في الفلام اما لوانى امرأتى الموضع الذكر ومنه ما يحد به لا خلاف (١٨٧) (ولي) فليس هذا بعبده او امته
 او مسكر حنته لا يحد به

(فصل في دعوى الجهار) * قال في التفسير يزوج بتسمو جهره فان قلت فزعم ابو هانئ الجهار
 اما من لم يجهه فالتقول لزوج وعلى الاب بينة اذا طهراته اذ الجهر بتدفع بطريق التملك والبيئة
 الصفة فيه أن يشهد عند التسمي الى بقية ما في أصلية هذه الاشياء عتق عارية او يكتب نصفه لومة وتهد
 البيئة على اقرارها ان جميع ما في هذه الصفة والذى عارية من في يدى لكن هذا يصلح القضاء
 لا الاحتياط بل وان شراها لها في مسرها فبهذا الاقرار لا يصير للاب ديانة والاحتياط أن يشترى ما في
 هذه الصفة ثم تبرئه بتدفع عن الامن وعن السفدى ان القول للاب اذا لم يستفيد من قبله فهو اعرف
 ولان العارية تبرع والهبة تبرع والعارية ادناها فحمل على الادنى قول الصدر الشهيد والفتوى انه
 لو كان العرف مستمرا ان الاب يدفع ذلك الجهار العارية كفى ديارنا القول لزوج ولو كان العرف مشتركاً
 فالقول للاب قال في الملتصقات ولزوج مع عينة على علمه قال في الايضاح ان كان الاب من الاشراف
 لا يقبل قوله وان كان من لا يجهز البنات بتدفع قبل قوله (فرع) * كتب نصف الجهار وأقر الابان
 هذه الاشياء بملك البنت لكن الشهود لم يروا هذه الاشياء بجهة واحد اجماعهم بجزلهم أن يشهدوا
 بملكها لمكهن فتاوى رشيد الدين * (مسئلة) * تزوجها وبعت البها بديار وموضته وزمت اليه
 فغارها فاقال ما عتته فكله عارية فالقول له في متاعه لانه ينكر التملك ولها ان يحد ما بهت لانه ارضته
 موضع الهبة فلما لم يكن هبة لم يكن ذلك هو فاذل كل منهما أخذ ما دفع ايضا لو صرح حين بهت أنه
 موضع فكذا لم ولم تصرح به لكن افترقه كان هبة وبطالت بنتها * (مسئلة) * لو اتممت ما بهت
 الزوج اليها فانكر الهبة وحلف ينفي أن يجورته التضمن لان حكم العارية كذلك وكذا لو اتمم الزوج
 ما بهتته اليه ينفي ان يجور ولها التضمن اقرار اصول الاستروتنى قال في المنيرة بهت الى امرأة اجه ثيابا ثم
 ادعى انها عارية صدق * (فرع) * بعت الزوج الى أهل زوجته اشياء عند زفافها منها ديار
 فلم زفت اليه اراد أن يأنظمها الديار ليس له ذلك لو بعت البها الى وجه التملك من الفتاوى الرشدية
 * (مسئلة) * ماتت فأنفذت والديها ما عاينعت زوج الميتة بقرعة تزويج وتنقها فطعت وطلب الزوج
 قيمة البقرة فان اتفقا على شرط الرجوع يرجع لولا اتفاقا على ان لا يدكر القيمة لان ما فعلت باذنه بالشرط
 القيمة ولو اختلفا فيه فالقول لام الميتة لانها تنكر شرط الضمان قاله أبو البت * (مسئلة) * عره
 فقال أزواجك بنتي وأجرها جهازا فاعلم ان تزوج ودفع الدسيمان الى ابها ثم أبو هانئ يجهزها لاروايه في
 ذلك وأفتى بان الزوج يطالب ابها لمرأيتها الجهار فان جهزها راد يسترد ما زاد على دسيمانها وفدر بعضهم
 الجهار بالدسيمان لكل دينار من الدسيمان ثلاثة دنانير من الجهار أو أربعة دنانير فالزوج يطالب بهذا

خلاف (قال) محمد رحمه الله
 في الاصل اذا زنى بامرأة
 حرة لا حد على واحد
 منهم ما وجعل الجواب في
 انكره كالجواب فيما اذا
 كانت المرأة ناطقة وادعت
 المرأة النكاح بخلاف
 ما اذا كانت مجنونة أو صبيحة
 يجمع مثلها كان على
 الرجل الحد بخلاف
 ما اذا كانت المرأة غائبة
 وأقر الرجل ان زنى بها أو
 شهد عليه الشهود فله يقام
 عليه الحد (من الغيبة)
 (حسن) ان عباس رضى
 الله عنه قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم من
 وجد غنم يعمل عمل قوم لوط
 فاقبلوا القامل والمكمل
 به (وقال) من أتى بمسمة
 فاقناه واقتلوه منه (وهو)
 جابر بن عبد الله رضى الله
 تعالى عنه قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ان
 أخوف ما أخاف على أمتي

عمل قوم لوط مصابح (ولي) لا ط بامرأة أو عبده لا يجب الحد (ولي) جامع ظهير الدين الواطى عبده ولى الاجنبى والاجنبى فبها أشد
 التعزير والراى مبهما الى الامام ان ساعته ان اعتاد ذلك وان شاعره وجسه (والا) فيه الحد (وقال) أبو بكر عرق بالنار (وعن)
 الشعبي يرجم في الاحوال كلها (وعن) البعض رجم عليه جارا (ولي) جرد امرأته وعانقها وقبلها أو جاءها فجلدون الفرج حتى أتوا له عليه
 التعزير (رجل) وجب عليه الحد وهو ضيف الخلق يحلف عليه التلف اذا ضرب بحدود ما بهت مثل خزانة الفتاوى (رجل) زنى بصغيرة
 لا تحمى الجماع فاضاها لاحد ما بهت في قولهم جميعا ثم يتطرق الاضمان كانت تستملك البول كان عليه المهر بالولم وثلت الدية بالقضاء
 وان كانت تستملك البول كان عليه جميع الدية ولا مهر عليه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد عليه الدية والمهر أيضا ولا يحرم عليه
 أمها ولا تتهاج ذالوطه في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف يحرم من الغيبة (رجل) زنى بجارية يملكو كونه قتلها فحل الجماع ذكر في الاصل

الشرع لم يملكه اياها بالقيمة ما يوافق الرد هو ان لم يخل بها العرف لان النكاح لا ينافي ما يملكه من الشياء ولا ينافي ما يملكه من المال (و . .)
 وط . . مخالفة البائن (والدليل) فيه ان بعض العصابة ترضى الله تعالى عنهم جعل الكفاية رجباً ومنهم من رضى الله عنه (ومنها) وط . . المودة
 الجارية المبيعة أو الموهوبة قبل التسليم (والدليل) فيها انه ياتي به فضاء ملكه بالهلال (وكذا) وط . . المبيعة بالبيع الفاسد قبل
 التسليم أو بعده أو بشرط الخيار لان فيها حق الملك (ومنها) وط . . جارية مكاتبه وعبيده المأذون المستغرق بالدين لان له حقاني كسبه
 (ومنها) وط . . الجارية المشترية كقلا من ملكه في البعض ثابت حقيقة (ومنها) وط . . الجارية الموهوبة في رواية لان حبس الملك العتق له وهذا
 منه لا كما يكون مستوفياً ليدفعه فصار كالمشتراة بشرط الخيار البائع شرح المجمع (١٨٩) * (فصل فيما يظهر في الزنا) (أربعة)

شاهدوا على امرأة بالزنا
 وأحدهم زوجها فان لم يكن
 الزوج فذهبا قيات شهدتهم
 وحددت المرأة وان كان
 الزوج فذهبا أو لا والمدة
 بحالهاهم فذقة يحدون
 وعلى الزوج العان لان
 نهله لم تقبل لمكان التهمة
 لانه يشهداته حتى في دفع
 العان من نفسه من العينة
 (والزاني) اذا ضرب بالحد
 لا يحبس (والسارق) اذا
 قطع يحبس الى أن يتوب
 لان الزنا جنائية على نفسه
 فلا يحبس حبس لاجل نفسه
 وأما السرقة فتعفى جنائية
 على غيره من وجه فلا يحبس
 حبس لغيره وهو جائر
 (رجل) أي بفاحشة ثم ناب
 وأما ابى الله تعالى فان
 القاضي لا يعلم الناس
 بالفاحشة لا فامة الحد عليه
 لان السر منسوب الى مخفية
 الفتاوى (التقادم) يمنع
 الشهادة على الزنا والسرقة
 وحد التقادم به منهم قنوه

لا يكون الا بالتزويج فيكون ذكر الحكم ذكر سببه المختص فكانه قال ان تزويجها وتزويج الفضولي لا يصير
 متزويجا بخلاف قوله كل من يدخل في ملكه فانه يحبس بعتد الفضولي هنا لان ملك البين لا يختص
 بالشرع بل له أسباب سواء قال في شرح الحبل واليزدوى والجامع في الفتاوى بحث بشكح الفضولي في
 يدخل في نكاحه وفي تصريحه لاني وقال صاحب المحياهما كقوله تزويجها في الحكم (مسئلة) *
 قال في المحيا كل امرأة تزويجها أو تزويجها في لاجلي وأجيرة فهي طالق ثلاثا ولا وجه لجوازها قال
 في الفتاوى فليت - أن تزويجها فضولي بلا أمرها فيعير وهو في بحث قبل اجازة المرأة الى جزاء لعدم الملك ثم
 تحسب المرأة جازما لا تعمل فيعدان النكاح فيعوز اذ البين انقض على زوج واحد كذا في المحيا وهذا
 الحيلة انما يحتاج اليها اذا قال في حلفه وأجيرة أو لم يقل وأجيرة قال النسفي تزويج الفضولي لا يله نطاق
 ثلاثا اذا شرط تزويج الغير مطلقا ولكنها لا تحرم عليه لطلاتها قبل دشر ولها في ملك الزوج قال ألا يرى انه
 بعد عقد الفضولي لو طلقها الزوج ثلاثا لا تحرم عليه ما امر كذا هذا الا انه لا يقبل الاجازة لانه صار مردودا
 فيه عقد الفضولي ثانيا لا جله فيعير وهو فعلا قال ظهير الدين في فتاويه وهذا لا حاجة في المرأة الثانية في عقد
 الفضولي بل لو تزويجها بنفسه لا تطلق اذ البين انقضت تزويج الفضولي لا الى جزاء ألا يرى ان من قال ان
 تزويجها فلا تزويجها أو امرت انساها ان تزويجها في نكاحها لم تطلق اذ البين انقضت بالامر لا الى جزاء
 وكذا لو قال ان نكاحها أو تزويجها في نكاحها ثم تزويجها اذ البين انقضت بالخطبة لا الى جزاء (مسئلة) *
 زوج بنته الصغيرة من ابن كبير لم ير جمل بلائته خاطب عنه أبوها فأتته بواله - غير تقبل الاجازة لابن جمل
 النكاح ولو كان مكان الصغيرة كبيرة تزويجها بلائته أو المسته بحالها لا يبطل النكاح بغير عتق الاب انظر
 المحيا * (مسئلة) * عن أبي يوسف زوج بنته الصغيرة ثم نائب فأتت الاب ثم اجازة الزوج جاز في قوله ثم فصل
 الصغيرة يدل على أن بقا الفضولي ليس بشرط لصحة الاجازة في باب النكاح بخلاف البيع من المواد
 * (فرع) * زوجة فضولي بأمرها بالف درهم ثم الفضولي والمرأة جسد النكاح لذلك الرجل بخمسين
 دينار من الاول بانثاني حتى الزوج لو اجاز النكاح الاول لا يعمل اجازته ولو اجازته ولو اجاز الثاني صح
 انظر النخبة

(الباب الرابع والاربعون في القضاء بالخيارات)

هي أنواع منها ما ثبتت في تصرفات من ويحتمل الفسخ لا يملك الاحتصا كالنكاح والطلاق والعتق ومنها ما ثبتت
 فيما لا يحتمل الفسخ لا فيما يحتمل اما الخيارات التي لا تثبت فيما لا يحتمل الفسخ فلهذا الخيار الشرط اذا
 زوج بشرط الخيار لهما أو لأحدهما يصح النكاح لا الشرط منه ما قال الشافعي يبطل به النكاح ومنها

بشر وهو قولهما وبعضهم قدروه بثلاثة أشهر وبعضهم قدروه الى رأى القاضي (وفي) الاصل لم يوفت أبو حنيفة (ومنه) ثلاثة أيام (ومنه) لا يقبل
 بعد ستة أشهر وقيل لا يقبل بعد ثلاثة أيام اليه أشار محمد خزانة * (فصل فيما يصير شبهة بالاحسان) * (رجل) زني بأمرأة ثم تزويجها أو
 بأمة ثم اشتراها ذكر في ظهير الرواية بعد (وروى) من أبي حنيفة رجما فانه يسقط الحد (وذكر) أصحاب الاملاء عن أبي يوسف رحمه
 الله ان من زني بأمرأة ثم تزويجها أو بجارية ثم اشتراها لا حد عليه عند أبي حنيفة رحمه الله عليه الخلفي قول أبي يوسف (وذكر) ابن سماعة
 في نوادره على عكس هذا وقال على قول أبي حنيفة عليه الخلفي الوجهين وفي قول أبي يوسف لا حد عليه في الوجهين (وروى) الحسن عن أبي
 حنيفة - ترجمه الله اذ زني بأمة ثم اشتراها فلا حد عليه وان زني بجارية ثم تزويجها عليها الحد والفرق بين النكاح والشرء انه يملك منها ومالك يملك
 في محل الحبل يجب الكمال على كل طريق قبل الاستيفاء كالتعدي لسبب كافي باب السرقة فان السارق اداه لك المبر وفيه منع التعدي فأما

ثم قال القاضي رحمه الله تعالى في جواب السؤال الثاني: نعم، لا يكتفي به ما لم يقلوا جامعها (واجمعوا) هل لا يكتفي بقولهم مسها أو لمسها (واجمعوا) هل لا يكتفي بقولهم جامعها بانسعا (وفي) البقائي أنه يكتفي بقولهم أفضل منها غنية (ولو) خلا بامرأة ثم يلحقها فقال الزوج وطئتها وقالت المرأة لم يأتني فأن الزوج يكون محصنا بآقراؤه والمرأة لا تكون محصنة لانكارها (رجل) آخر عند القاضي بالزنا أربع مرات (١٩٠) فامر القاضي برجه ثم قال والله ما أقرت بشيء يدري أعني ما هذا ما يبرأ الله تعالى عنه من مجموع

وهذا تارة تخرج الطماوى
(الاجلى) شربا لتخرا لا هند
الضرورة العطش يشرب
قدوما يذوق العطش فليانه
شرب الجمر قد اوما يرويه
فسكر لاحد عليه لانه ضرورة
فيباح هذا القدر لفتح
العطش فقلا (ومن) شرب
منه اذ يما يصل الى جوفه
يعد ثمانين بالمد ان كان
حرا او اربعين ان كان
جمدا (ومن) وجد في فيه
رائحة الجمر او ماء حرا لا يعد
شربا الخ لانه لا يوصل الى
اليد ذهب به فله لم يعد
فان سكر منه لا يعد شربا
انما كان مدرسا والله تعالى
روى في قوله ما ان طاب
شيء ثمة الخ لانه زجر جمر
ما يدبر الله تعالى عمله
والا لكان الله تعالى
الموفق امين الرشاد

٤. بل أنت والإسماعيلان
٦. لا حرام حيث لا يقول
وفي جنائيات النواردين
٥. (نوع محمد العذيق)

[illegible][illegible]

(وأما شرائطها فنحن نعلم ذلك كون الأرض معلقة في الهواء وتكون الأرض والعمال من أهل البلد وبيان المصلحة أوسع من شرط في الزراعة وفي المعاملة فيجوز من غير بيان المصلحة استعانة بفتح على أول ثم تخرج في تلك السنة (وفي النوازل) من محددين سنة الزراعة من غير بيان المصلحة أيضا وتقع على سنة واحدة يعني على زرع واحد به أخذ الفقيه أو البيت وقال النجاشي شرط أهل الكوفة بيان الوقت لأن وقت الزراعة عندهم متفاوت وأبداؤها وانتهائها مجهول وقت المعاملة معلوم فإجاز والمعاملة وتقع على أول سنة ولم يميزوا الزراعة أماني بلادنا فوقت الزراعة معلوم فيجوز وإن لم يوقت للمعاملة (لو) دفع أرضه من أربعة خمسة ستة هي مائة (ومن) شرائطها القباية حتى لو شرط في العقد ما يتعذر به التولية مثل عمل رب الأرض تقصد الزراعة (ومن) شرائطها بيان ما يزرع (١٩٥) في الأرض قياسا في الاستحسان ليس بشرط (ومن) شرائطها

بيان من عليه البذر (ومن) بعض أئمة بلخ أن كان بينهم عرف طاهر أن البذر يكون على أحدهما بعينه لا بشرط بيان من عليه البذر (ومن) شرائطها بيان السبب على وجه لا يقع الشراكة بينهما في الخارج بأن يقول لأصنف أو الثالث أو الربع أو ما أشبه ذلك فإن يتناصب أحدهما يتناظران يتناصب من لا ينظر من بعينه جازت المزارعة قياسا واعتقاداتا وان يتناصب من كان البذر من جهة جازت المزارعة اعتقاداتا (ومن) شرائطها في المعاملة أن يكون العقد واقعاصلي مالم يفسد بالنظر بحيث يرد في نفسه بسبب فسخ العامل حتى لو فسد العقد المأمولة على ما يتناهي فسخه وصار يحال لا يرد في نفسه بسبب عمل العامل

وكله يبيع فيه وفي المصروف من المصروف ما يضمن استعانة لم يعز به على الأمر لفتح الوكالة بالمصروف فأنشأه بمضمر ووكيل البيع لو خالف بأن استعمل أو دفع الثوب إلى قاصد بقصر حتى صار ضامنا لعوده إلى الوفاق بغير المودع والوكالة باقية في بيعه أو مل المسئلة في كتاب شرح الحيل (٢٠٠) مسألة (٢) قال في المدة دفع ثمنه إلى شفاف ليصله وز كفي ذلك أنه لا يسرق ويؤكل في الله كان معلقا في السوق حارس والأضمن قال في التفسير كان ظهير الدين المرغيباني يفتي بالبراعة معلقا وقيل يعتبر العرف لو كان الأمر أن يتروكوا الأشياء في الحوايت بلا حارس ولا حقا يبرأ لولا كان العرف بجملاء (٢٠١) مسألة (٣) سرق قام من دكانه إلى مسلاته وفيه الودائع لم يمس منه لأنه غير مضيق إذ جبراته يحفظونه ليس هذا إيداع المودع إلى غيره ليقال ليس له ردع أو يودع لكن هذا مودع لم يبيع من فتاوى ظهير الدين (٢٠٢) مسألة (٤) ما المودع بجملاء ضمن يعني إذا مات ولم يعلم حال الوديعة أما إذا عرفه الوارث والمودع يعلم أنه يعرفه فإن لم يضمن فلو قال الوارث أنها ماتت أو أنكر الطالب لو قدرها بأن قال كانت كذا وكذا وقد ذكرت صدق كونها مذكورة كذا في العقد وفي التفسير قالوا هم لم يضمنوا وقال وردة المودع كانت قائم ومعرفة ثم هلك بعد موته صدق ربه وهو الصحيح إذ الوديعة صادرة في الظاهر في التركة فلا صدق الوارث ولو قال وورثها في حياته أو تليتها في حياته لم يصدق بلائيه كونه مجهولا فقرر الضمان ولو برهنا أن المودع قال في حياته وورثها بعد الموت

(٢٠٣) مسألة (٥) الوديعة لا تردع ولا تسار ولا تؤجر والمستاجر يتجرب ويعار والعار به تعار ولا تؤجر قبل يردع المستاجر والعار به إذ يصح اعترافا وهي أقوى من الإيداع المفرد وهو الأمر بالخط لا انتفاع بجمع الأذن بالسارق الأولى وقبل لا انتها أمانة وليس للذمين أن يسلم الأمانة إلى من لا يبدل حوزة وإنما عارونه لأن المبرور لا يجر ولا يملك الأذن بالانتفاع ومثل هذا إذا دمن معصوم في الإيداع هو باق على أصل الخطر فليس له الإيداع فلو قبل إذا أعار فقد أودع قلنا الإيداع في بعضه لا في كله والأصل أنه قد ثبت تبعا ما ثبت فصار ثابتا في بعضه لا في كله نصرحا الأبرار بان بيع محل الأمانة مع تبعا لأوجه دهره فأنار كبره في الطقة

(٢٠٤) مسألة (٦) فصل في أعارها بوابها ما يتعارف بها قال في التفسير ما عاردها أو استأجرها إلى سبع جارية فلما نزل أصلا الجارية دفعها الرجل ليصل وصار الخطأ بنفسه في هذا الوقت مستثنى إلى في الفتاوى الظاهرية نزل من الدابة في العمر أعرأ مسكه أمانة تتسلم ضمن دل هذا أن المعتبر أن لا يبيعها من بصره (٢٠٥) مسألة (٧) قال في فتاوى الفضلي عن محمد دفعها إلى رجل ليحسبها حتى يعمل فمنه لو شرط وكوب من سمعوا الاقلاق قال

لا تسع المعاملة (وأما) إن حكمها قول حكمها ثبتت الملائمة الأرض إذا كان المدر من جهة المزارع وأشر كذا في الخارج (وأما) بيان صحة المعاملة والمزارعة فنقول المعاملة لازمة من الجانبين ولو أراد أحدهما السع ريسه الطمع إلا بدرو المزارعة لازمة من قبل من لا بد منه حتى لا يجازي السع إلا بغيره لكن غير لازمة من قبل من له البدرة قبل التناهي في الأرض حتى يملك السع من غير عذر لأن فيه اتلاف ماله وهو البذر والاسان لا يحصر على اتلاف ماله بخلاف المعاملة فإنه ليس له الوفاء بما يؤدي إلى تلف المال على أحدهما ما يلزمه المضي فيها إلا بالبذر (والنذر) أن عرض العمل أو يخطى بالسبب التخلي ليس يخطى إلى بيعه لا يبيع به رطاهرا أمارة الأسير فليس فيه ضرر ظاهر فافترقا وبعد ما يلقي البذر في الأرض تصبح لازمة من الجانبين (قال في شرح الشافعي بعد هذا المزارعة على سبعة أوجه) أحدها أن تكون الأرض من أحدهما أو تتر والعدل والآخر وهذا أنه لي يأتوا ومصلحة بالبذر من أجل الأرض (الثاني) أن تكون الأصل من أحدهما

الكبير على العامل الآن يبعد أو يكون في موضع وتم نائمة ينعون الماعن يثني كون على رب الأرض قال هكذا اتقى الشيخ الامام طهين
 الدين (وخطا) الزرع على المزارع الوقت الاندال وبعد ذلك عليها (وان) شرط الحقتا على المزارع بعد الادراك أو شرط مؤنة المالك
 على المزارع ينبغي أن لا تنفذ المزارعة (واذا) أدرك البلتجان والبلج فالحل والاتقاط عليهما (واذا) صار الزرع فسيلا فإراد أن يفصله
 ويبيعه كذلك فالفصل عليهما واقعه سمعته وتعاظم (فصل فيما يكون عند راق فتح المزارعة) (وفي الأصل) السطر والمرض عند
 من قبل المزارع (ولو) كان المزارع سارقا يخاف على الزرع والثمر من هذا عند (ولو) أراد صاحب الأرض البيع بعد الزرع والبنو
 من المزارع ان عمل المزارع في الأرض من الكراب وتسوية للسنة واشباه ذلك إلا أنه لم يزرعها (١٩٧) فلما حب الأرض أن يبيعها

ولا تثنى للعامل على رب
 الأرض وان كان المزارع
 قد زرع الأرض ونبت الزرع
 وليس لرب الأرض أن يبيعها
 حتى يستفصل المزارع فلو
 حبسه القاضي بالدين على
 سبيله (ولو) زرع المزارع
 ولم ينبت الزرع حتى لحق
 رب الأرض دين فادع
 اختلف المشايخ في جواز
 البيع (وفي) مزارعة
 النوازل رجل دلف لرجل
 أرضه مزارعة فزرع الأرض
 ثم ان رب الأرض باع
 الأرض منه وهو غفلا
 فضلا اما أن يكون باعها
 برضا المزارع أو بغير رضاه
 واما أن يكون البذر من
 جهة رب الأرض أو من
 جهة العامل (فان) باعها
 برضا ولم يكن نبت الزرع
 والبذر من قبل رب الأرض
 فلا تثنى للمزارع من الامر
 لانه انما يثبت له الحق بعد
 النبت أما قبله فلا حق له
 فيه (وان) كان البذر من

ز وجها فكتبت يكون لذيها قبضه إلا أن تقول لا قبضه فاذن لم يجز القبض عليها ولا يسبر الزوج ومنها
 سكوت الصية اذا بلغت بكر يكون رضا يطل خيار بلوغها لاول بلغت ثيبا ومنها قبض هبة ومدة مخررة
 المالك وهو ساكت كان اذا قبض ومنها ابرامه يدونه فسكت يبرأ ولو رد يرد ومنها الانوار يصح ولو
 سكت المقره ويرد ومنها لو كلة وكلة بشئ فسكت الوكيل وبشره مع ويرد ومنها لو كلة يبيع فنفعل
 يقبل ولم يرد فباعه بازو يكون قبولا وكذا الوصي الذي جعل فسكت في حياته فطامات باع الوصي بعض
 التركة أو قلني دينه فهو قبول الوصاية ومنها أمر من لمسلم فوقع في الغنيمة وقسم ومولا حاضر فسكت
 بماله حقه ومنها كان المشتري غير افرأى القن يبيع ويشترى فسكت بطل خياره ولو كان الخيار للبائع
 لا يطل خياره ومنها البائع جبر المبيع انما يخلو قبضه المشتري ورأى البائع وسكت كان اذا نفي قبضه المبيع
 والفاصل فيه سواء في رواية وهو رضا قبض في الفاسد لا في الصحيح في رواية ومنها علم الشئح بالمبيع وسكت
 بطلت شفيعته ومنها رأى قته يبيع ويشترى وسكت كان ما ذوق في التجارة لا في بيع تلك العين وهل يعتد
 به في هبة لو حلف لا يأذنه فيها يعتد في ظاهر الرواية لا في رواية من أبي يوسف وجها فله ومنها باع القن
 وهو حاضر علمه وسكت في رواية فانه قد البيع والتسليم ثم قال المولى لا يقبل قوله وفي فوائد ابن سباسة
 وسكت وهو يبتل فهو اقرار برقه وكذا الورثه أو دفعه بجناية وهو ساكت بخلاف ما لو أجزأ أو عرض له البيع
 أو زوجه أو سواه فسكوته هنا ليس باقرار برقه ومنها السكوت قبل البيع عند الاتجار بالعيب رضا بالعيب
 حتى لو قال رجل لا تنزع هذا العيب فسمعه أو قدم مع ذلك على شرائه فهو رضا بالعيب ولو كان الخبير
 مدلا لاول كان فاسقا عند أبي حنيفة وعندهما هو رضا ولو كان فاسقا فمؤامرا باع عقارا أو امرأته أو ولده أو
 بعض آثار به حاضر فسكت ثم ادعى على المشتري من كان حاضر وقت البيع اتقى مشايخ مخرج أنه لا يسمع
 وجعل سكوته في هذه الحالة كإقرار مدله فلهذا لا طماع الفاسد من اتقى مشايخ بخارا انه يسمع في نظر
 المتقي في ذلك فلو كان في رواية انه لا يسمع لا شهر المدعي بجعله وتليس وأتقى به كان حسانا باب التزوير
 (مسئلة) قال في الخبر والخاضر عند البيع لو بعته البائع الى المشتري وقاضاه الثمن لا يسمع دعواه
 الملك لنفسه بعده لانه يصير مجبرا لبيع بتقاضيه كذا في الفصل التاسع من فصول الاستروتن وفي شرح
 الكثر أي غيره يبيع عرضا أو دارا فصرف فيه المشتري زمانا وهو ساكت سقطت دعواه
 (الباب الثامن والاربعون في الفضا جاعل منه وفيما لا يمنع وفيما لا يعمل فله وفيما لا يعمل) *
 أو ادان بعت خلف في طريق العامة وهي لا تضر بالعامة فاصح من مذهب أبي حنيفة ان لكل من المسلمين
 حق المنع والمخرج قال محمد رحمه الله حق المنع لا المخرج قال أبو يوسف ليس له كلاهما ولو ضرر لكل

قبل المزارع بائنا بان أجاز المزارع جاز ونصيب المزارع فيه قائم (وان) كان ذلك بغير رضاه فله مزارع أن يطل البيع (وكذلك) لو دفع الكرم
 معاملة ثم باعها لم يكن يخرج منه شئ فلا تثنى للعامل لانه ليس له فيحق فان خرج وأجاز جاز وقصيه فيه قائم وان كان بغير رضاه فله أن يطل
 البيع (واذا) مات رب الأرض بعد ما نبت الزرع قبل أن يستفصل والبذر من المزارع يبقى العقد الى أن يستفصل المزارع استفسا ما ولا يجزئ
 من الاجرة على المزارع (هذا) اذا قال المزارع أنا لا أقطع الزرع فان قال أنا أقطع الزرع فله لا يبقى عقد المزارعة وان اختار المزارع القطع فله ثمة
 رب الأرض خيارا ثلاثا ان شأوا فله الزرع والمخلوع بينهم وان شأوا أنفقوا على الزرع باع القاضي حتى يرجعوا على المزارع
 بجميع النطق وان شأوا فله المزارع من الزرع والزرع لهم (وان) مات قبل الزرع بعد ما عمل في الأرض بان كرب الأرض
 وحظر الانهاؤا تنقضت المزارعة ولا يجرم ورتب الأرض للمزارع شيا (ولو) مات بعد الزرع فله قبل النبت اختار المشايخ فيه (ولو) لم يمت

فإن كان المالك قد مات قبل أن يولد المولود لم يكن له أن يورثه المولود لأن المولود لم يولد في حياته
 فلهذا (بجدار) يجوز أن يورث المولود من المالك إذا كان المالك قد مات قبل أن يولد المولود
 فيه قال الفقيه أبو بكر البجلي أن كانت حصة الشرع قد انقضت خراً بضع (وقال) الفقيه أبو البتة لا خراً بضع عليه مثل حصة
 كان الحائض محتمل ذلك بشرط أن الحائضين هما (غنية) (وذكر) في كتاب الصلح إذا كان لكل واحد منهما طبع جذوع أو جذوع
 أحدهما أكثر فلا خراً بضع جذوعهما كان الحائض محتمل (وهو) الفقيه أبو بكر البجلي جدار بين رجلين لأحد هما طبع بناء فإراد
 أن يحول جذوعه إلى موضع (٢٠٠) آخر قال إن كان يحول من الإيمن إلى اليسار أو من اليسار إلى الإيمن ليس له ذلك وإن أراد أن يسفل

بجذوع فلا بأس لأن هذا
 يكون أفضل ضرراً بالحائض
 وإن أراد أن يحول أرفع
 مما كان لا يكون له ذلك
 لأن هذا يكون أكثر عماً
 بكونه رأس الحائض لا محتمل
 ما حتمه له أساس الحائض
 فإنه يمنع وعن محمد بن جعفر
 أن كان الحائض إذا ترك
 قدر فامة الرجل فأراد أحد
 الشرعيين أن يرد في طوئه
 ليس له ذلك إلا بذن شرعية
 (غنية) (وفي) فتاوى أبي
 البتة رجل أخذ له جاره
 له وضع الجذوع على حائطه
 أو حفره رداً بتمتداده
 ثم باع داره فمشتريه وضع
 الجذوع والسرداب إذا
 اشترط في البيع ترك ذلك
 بهتد لا يكون له ذلك
 (وذكر) قاضي بن سنان
 أن جالس ذلك إلى أن قال
 إن كان أحد طبعاً أو عرفه
 في كده ففائدة بغير أهله
 ناشئ من رجلين غير أهل
 فلهذا إذا أراد أن

ينازعهما أحدهما أولى من الآخر معنى قوله يقضي بينهما أنه لو عرف كونه في بيع ما يقضي
 بينهما قضاء ترك ولو لم يعرف أنه يدهما وقداً في كل منهما أنه ملكه في يدهما لا متازع لهما
 لأنه يقضي بينهما هذا كذا إذا علم جلال كل منهما أنه ملكه في يده ترك في يدهما لو عرف كونه
 يدهما ولا يعمل في يدهما لأنه يقضي بينهما كذا هذا وكذا أن كان لأحد هما راوى طبعه أو راوى
 ولا يثنى إلا تحريمه يقضي بينهما إذ موضع الراوى لا يثبت على الحائض إذا استمال الحائض أنما يثنى
 التسقيف وذلك موضع الجذوع عليه لا موضع الراوى والبوازي إذا التسقيف عليهما بلا جذوع لا يمكن
 وهما موضعان للاستقلال والحائض لا يثنى الاستقلال وهو تطاير ما كان لأحد هما طبع موقوف بمسوط
 ولا يثنى إلا خروجهما يقضي بينهما إذ هو أثرب غير مستعمل الحائض بالبريق التي من كذاها
 وإن لأحد هما طبع جذوع ولا يثنى عليه إلا تحريمه يقضي به لرب الجذوع لأنه مستعمله ولا تحريمه
 بالاستعمال واليد المستعملة أولى كذا به تارة في اثنتان أحدهما راكبا والآخر أخذ بلحمها
 فراكبا أولى وكتب بنار عابيه أحدهما لا يسهو ولا تحريمه يقضي بطرفه فلا يسهو أولى بلحمها وكذا هذا
 وجعل الاستعمال مرجحاً إذا استويا كما لو كان لا تحريمه راوى لما سر أن رضع الراوى ليس
 بأعمال الحائض فوجوده وعدمه سواء وإن لا يذهب أحدهما واحد ولا تحريمه راوى أو لا يثنى له لم
 يذكر محمد في ظاهر الرواية فقد قيل لا يقضي به إذا استمال لا يثنى موضع جذوع واحد وهو جند أنه لرب
 الجذوع إذا مع البتة نوع استعمال إذ هو مستعمل حتى يقضي لرب الجذوع فيكون موضع واحد
 استعمالاً لا يثنى بقدره ليس إلا تحريمه وقد يثنى الحائض لو بيع جذوع واحد إذا كان اليه غير أحد الوهم
 عمل الحائض بينهما فاما الأصل به أنهما اتصالاً تربيعاً أو ملازمة يقضي به بينهما فصفان إذا استويا ولو
 كان اتصال أحدهما تربيعاً والآخر ملازمة فالتربيع أول لأنه مستعمل الحائض إذ تفسير اتصال التربيع
 إذا كان الجدار من مدر أو أجزان تكون انصافاً بين الحائض المتنازع به مدانته فإتصافه بين ما تطه داخلة
 في التنازع فيه وإن من غير ما كان تربيعاً كسماجه إذا كان في الأمر أو تقبيل أو شل وسمه لرب
 رب ما إذا كان بغيره إذا كان في التربيع مع الاتصال نوع استعماله لا تحريمه راوى اتصال فلا اتصال
 مع الاستعمال أولى فصار أكثر كتاب الحائض والمتعلق بلحمها أو لو اتصل به أحدهما ملازمة أو تربيعاً وليس
 إلا تنويع استعمال ولا بدوع يقضي به الاتصال فلا اتصال في التربيع فكذلك الملازمة إذا استويا باقي الاتصال
 بالارتباط لا يسهو ولا يسهو إذا كان اتصالاً فالأول وهو الاتصال بالبهاء في طرح على الاستخو وكذا لو
 أن على با رة أو لا سره راوى يقضي به الاتصال وإن لا يسهو تربيعاً ولا تحريمه راوى فلو كان

بما يرفع السرفة (دوى) جدار بينهما أراد أحدهما أن يبنى ما يسهو مستأخر أو غيره سمع (وكذا) إذا أراد أحدهما وضع التربيع
 أو غيره إلى إذا كان في القديم كذا (بجدار) مشترك بين اثنين لم يظهر أنه ذو طابقين متلاصقين فأراد أحدهما أن يرفع الحائط
 الذي هو جدار بينهما من باب سريته سيرة أو أي الشرع بذلك قال الفقيه أبو بكر البجلي إذا كان أحدهما قبل ظهور
 ما ظهر أن هذا إذا كان في جدار واحد ما أن يحدث شيئاً بغير أمر الشرع بل وإن كان كل حائط لمن يليه فكل واحد منهما أن
 يحدث شيئاً أحدهما غنية (حائط) يبرز جانب لأحد هما عليه جداره وأراد الآخر أن يضع عليه جداراً على جداره صاحبه فلهذا لا تحريمه
 لأن با رة لا يسهو ذلك قال الشيخ إذا ما أقر أن صاحب الجذوع أن يثبت فمما عساه يكن لشره ما كان من الجمل وإن شئت فقل رفع
 بهتد لا يكون له ذلك قال الشيخ إذا ما أقر أن صاحب الجذوع أن يثبت فمما عساه يكن لشره ما كان من الجمل وإن شئت فقل رفع

أبو الليف ومن أبي بكر خلاص هذا بقول أبي القاسم أنه ثغنية (جدار) بنو جليل لا طبعها له حوله وليس إلا خرط شئ في الجدار الذي لا حوله له فاشهد على صاحب الجوة فلم يرفع حتى سقط فاضر الشريك قال أبو القاسم إذا ثبت الاثبات وكان صليفاً وتكن من رفته بعد الاثبات ضمن الشهود طبعه نصف قيمة ما سلم من سقوطه ثغنية (حائط) بينو جليل انهم لم يبنوا أحدهما في ثغنية الشريك قال أبو القاسم ان بناء بعض الحائط الاول يكون مشيراً ولا يكون له أن يجمع شريك من الحائط على موان بناه بابلين أو ثغنية من قبل نفسه يكن للشريك أن يجعل على الحائط حتى يؤدي نصف قيمة الحائط ثغنية (حائط) بينو جليل لا حدهما عليه ع واحد ولا خرطه عشرة قال في الكتاب صاحب الجذع موضع جـ ذم كل الحائط لا خرطه سائر في القياس يكون (٢٠١) جمع الحائط بينهما أو به كان

أبو يوسف وجماعه يقول
أولاً ثم رجع إلى الاقصاد
وهو قول أبي حنيفة رحمه الله
الله ثغنية الفتاوى (حائط)
مشرك بينو جليل وهو
ويخاف ضرر بسقوطه
فأراد أحدهما بالثغنية
وامتنع الآخر قال الشيخ
الامام أبو بكر بن الفضل
يعبر على ثغنية (وهو) إذا
أراد أحدهما بعض جدار
مشرك وأبي الآخر قال
صاحبه أما من كان كل
ما ينهدم من بيتين فثمن ثم
تقضي الجدار باذن الشريك
فإنهم من منزل الشريك
له شئ لا يلزمه ضمان ذلك
عينة (مدم) بيت ولم يرد
والجيران يتضررون
بذلك كان لهم حصة على
البناء إذا كان قادراً والاختار
ليس لهم ذلك (طاحونة)
أو حصة مشتركة انهم يعضه
وأبي الشريك عن العمارة
يجبر أماً إذا انهدم السكك
ومارحجره لا يجبر وان

التربيع في طرفي الحائط فـ ذوالتربيع أولى وعليه علة المشايخ وكذا عن أبي يوسف فخرج الاتصال على الجذوع وان لكل منهما ما استعمال إذا استعمال بالتربيع وهو بالباقي سبق على الاستعمال بجنوع وهو وضعها لأنه لا يرفع جـ جذوع لا يفسد بالتربيع ان الحائط له يرفع جذوع الاخر إذا لينة حجة مطلقاً تصلح للدفع والاختصاص على العبر وأما الترييح فهو نوع طاهر والمالك الثابت ثابت بنوع طاهر ولو كان الترييح في طرف واحد قبل هو أولى وقبل الجذوع أولى ولو في أعلى حائط فززع فمعه مدمركب على عموده على حائط أحدهما خاصة ولا خرطه مبدوع أولى من اتصال منزلة اذرب الجذوع من عمل الحائط ولا خرطه مبدوع وان لا حدهما عند رخصتات عليه ولا خرطه ثلاث فهو بينهما انصافاً إذا استويا في استعمال بني الحائط لا جملته بني التقيع وهو كما يحصل بال عشرة يحصل بها دونها إلى الثلاث فاستويا هذا طاهر الرواية وعن أبي حنيفة أنه وجع عندهما لكل منهما ما تحت شئته إذا تحت في بيت وصاحب مخرج فيه وصديق ذواليدوعر أبي يوسف أنه رجع وقال الحائط كله لرب الأسرة والعصم هو الأول وهو طاهر الرواية وان لا حدهما طبعاً من شئته واحدة ولا خرطه ثلاث أو أكثر فهو بينهما قياساً لا استقصاداً ثم إذا لم يكن بينهما استقصاداً قبل هو لرب الأسرة ولا يؤمر الاخر برفع الجذوع وقبل لكل منهما ما تحت شئته من أبي يوسف بينهما على أحدهما ثم رجعاً بعد ذلك الجذوع اعتباراً لا استعمالاً واليد على الحائط فينتسم على عددها وأما ما بين الحسابات فقبل هو على أحدهما ثم رجعاً بعد ذلك الجذوع اعتباراً لا استعمالاً ولا واثم حاقه وان لا حدهما من شئته ولا خرطه ثبات قبل هما كثلث إذا يمكن التقيع بمساو قبل كواحدة إذا لا يمكن التقيع إلا لأدراج (مسئلة) قال في الجامع جذوع أحدهما في أحد النصفين وجذوع الاخر في النصف الآخر فلا خرطه كل منهما ما عليه جذوعه وما بين النصفين بينهما والجذوع أولى من الأسرة فالحائط لرب الجذوع وكذا الأسرة لو تنازع فيها ولو توافقان الأسرة فلا خرطه لرفع كنه لونه وعلى سقفه وما عليه فالكل في السفل ولو توافقا أن العمل لا خرطه لرفع الا إذا برهن

(فصل في وضع الحطب على الحائط المشترك) لو كان لا حدهما عليه من حطب فلا خرطه وضعه عليه إذا استويا في أصل الملك فيستويان في الانتفاع بالحائط حيث وضع الحطب عليه إذا بني للتقيع وليس إلا خرطه ان يرفع شيأ من حطب شريكه لتضرر شريكه بدم يئنه وانما انتفاع بملكه لا ضرر غيره قالوا هذا الواجب الحائط مثل ذلك الحطب لو وضع عليه فاعلم انه لا يحتمل بؤم شريكه برفع بعض الحطب حتى يبنى ما يحتمل الحائط مثله اذرب الحطب لو وضعه باذن شريكه فغاصب وان كان باذنه فلا خرطه لرفع الحطب من الحائط والمعبر أن يضرده العارية وبه أفنى صاحب شرح الخليل وسئل أبو بكر من هذه المسئلة

(٢٦ - معنى الخسار) كان الشريك معسراً قاله أنطق حتى يكون ديناً على الشريك ولو اتفق أحدهما في من يبايعه اذن الشريك لا يكون متبرعاً بخرابة الفتاوى هذا ما يصره الله تعالى من مجموع مؤيداً والله أعلم (وفي) صلح التوازلو جليل أراد أن يتخذ داره بمستأناً ليس بخاره أن يعضه من ذلك إذا كانت الأرض حلبة لا يتردى ضرراً إلى جداره وان كانت روضة يتردى إلى جداره ان يعضه (وفي) هذا إذا جعل دكانه طاحونة أو جعله للصناعة (وفي) هذا لو أراد أن يبنى حائماً أو اصطبلًا (وفي) صلح الفتوى إذا كان لرجل حقل فمعه ما كنفه فرح به فيها إلى ملك غيره فأراد الاخر فاعلم ذلك (وفي) يبيع التوازلو جليل له داراً فدانت أعضان سيرة لرجل وأراد أن يعضه داره فقطع صاحب الدار الاعضان أن يمكن صاحب السيرة أن يطرخه هو اعدار من غير أن يقطع بان يبيع الاعضان ويشدها بـ يسلي من واب كانه غلاطاً لا يكرهه من الموضع الذي يقطعها طاحونة من يرفع البسة لا يضمن وان قطع أكثر

فما قبلها الخاكم يضمن كذا في غصب الفتاوى (ولي) فتاوى النفس في كتاب المعروف وجعل في السقف الأول في منزل امرأته ثم أراد
 وقسمه من بناء يصرها في الرقع والبناء لها وكذا كل من بني دار غيره بغير أمره يكون له وان في نفسه بغير أمره أنه أن يرفع إلا أن يضر بها
 فحينئذ ينع (ولي الوصايا) أن بني لها يكون لها (ولي الوالد) الفضل وجعل هدم منزل امرأته بوضاها ثم بناء بنفسه ونطقه وبغضب آخر
 اشتراجه أن بني لامرأته لم يكن له في البناء حق (وذكر) فحينئذ أبو اسحق أنه أن أسعد وقت البناءه بني ليرجع عليها كان البناء لها
 وان لم يشهد كان البناء لها ولا يرجع عليها بني (ولي) هذا العمارة في كرمها انتهى هذا ما يصر الله تعالى من انطلاقة وانه الموفق
 (الصل السادس والعشرون (٢٠١) في السير) (أمان) الذي والمرأة لا يصح الا اذا حكم بان لهم ذمة فحينئذ يجوز وكذا حكم العبد

فقال لو كانت حرة هذا الشريك محدثة فلا تروضع حرة وعن أبي الليث أنه لم يفعل بين الحديث
 والتقديم قال الأري أن أصحابنا قالوا لو كان جندو مع أحدهما أكثر لا تخرآن ز يفي جندو مع كل واحد
 الحائط ولم يسلوا بين قديم وحديث
 (مصل في الحائط المشترك لو أتت من أحدهما أو شق عليه) * انهم حائط بينهما فحق أحدهما فانه على وجهين
 عليه حرة أولا والاحكام ثلاثة أحدها طلب من أحدهما فقسمة حرة الحائط وأبي الا تخر وتأتيها
 أراد ان يبي انتهاء بلا طلب القسمة وأبي الا تخر وتأتيها بلا طلب القسمة وأبي الا تخر وتأتيها
 أما الوجه الأول وهو عدم الحرة عليه حرة أما الحكم الأول وهو طلب القسمة وأبي الا تخر وتأتيها
 الموضع مطلقا أنه لا يبرره أخذ من المشايخ أمالوم تكن حرة الحائط حرة بحيث لو قسمت لا يوجب
 كل واحد منهما متى تمكن أن يبي فيه فظاهر لعدم في طلب القسمة وأما لو كانت حرة بحيث لا يمكن
 ان يلهيه فلا في القاضي لو قسم قرض بينهما وخرج في قسمة كل منهما ما يلي داره كما لا يفتي به
 فلاحق القسمة مفيدة واليه أشار محمد بن عيسى في حاشيته

(باب المسون في القضاة كذا في الكفر) *

(مسألة) * الجامل اذا حكم بكلمة الكفر ولم يدركها كرهه بعضهم لا يكون كرا او بعدوا بالجهل
 وقال بعضهم بغير كراهية (مسألة) * امن أي بالاطاعة الكفر وهو لا يعلم انهم كفرة الا أنه أتى بهم امن
 اختيار بذكره ندوة الحاردي عذر بالجهل اما اذا أرا أن يتكلم بغير علمه أنه كافر من غير
 قصد لا يكفر (مسألة) * وان من خطر بالجهل ما لو حب الكفر لزم كاسم به وهو كرا في ذلك من غير
 الايمان (مسألة) * اداء م على الكفر ولو يده مائة منه كفر في الحال وفي العاقبة بخلاف الاسلام
 حيث لا يصر الكافر مسلما بالارم على الاسلام وتجاوز هذا مسئله لو كان ولو نوى أن يصر الله التجار لا يبر
 الجدل العمارة لم يصر به ولو نوى أن يكون لحدية به بغيره بغيره بالدية لا حلة في نفسه الا امام الخيرة وان
 وتقريره فذاع التريب ان الكفر تركه الا بيق بالقلب وانه يعمل رد الزم اما الاسلام وصدق
 بالاعقاب واقراد بالاسان (مفروع) امن من يكلم بالكفر كرا الا أن تكمن الصلح صرورا
 من كذا الكلام في الصلح مع الرضا بالكفر (مسألة) * وري الطحاوي عن أبي حنيفة فقا أصحابنا
 لا يخرج الرجل من الايمان الا جود ما أدله في ثم ما يقر أنه ودينه كرم ما يوافق له ردة لا يحكم بها
 ادالاس لا لا لا يزول اسلامه ان الاسلام به ويبقى العالم اذا رفع اليه هذا ان لا يادر بكفر
 أهل الاسلام مع انه يقضي حقه الاسلام أهل الكفر (مسألة) * ادارته ان الله تعالى يليق به أو

والحدود والاعلى لا يجوز
 (ولو) سألوا أن ينزلوا على
 حكم أمير في أيديهم فلا مام
 أن يبيعهم (الامام) اذا
 آمنه على فراشه يفتل
 الوالدان في حق الامان
 استمنا بخلاف الوصية
 لقراية (السلطان) اذا آمن
 الكفار بشرط عدم التوب
 لا يصح أماته حتى لو ظهر
 عليهم فهم في عوان أنهم
 مطلقا ما استغفروا في التوب
 اتفقوا أماتهم وهذا اذا كانوا
 كثيرين بحيث يكون لهم
 قوة وشوكة اما الواحد
 من المسلمين اذا منع
 الطريق لا يفتن أماته
 وكذا الاثنان والثلاثة
 (الكافر) اذا أسلم قبل
 الامر بعد ما وقع الدار
 على الكفار لا يكون ذارهم
 رومله

(فصل في مسائل البيع
 والمك) (في الفتاوى)
 لما تفتان من الكفار بينهم ما
 موادة دجلوا دار الاسلام

و بينهم وبين المسلمين موادة أيضا ثم تنازعوا في عاينهم وقاتلوا ووثقت الدار على إحدى الطائفتين واستولوا على القهورين
 و باعوه من المسلمين قبل الامور بدار الحرب لا يجوز ان يراهم (ولو) ان أهل الله و أهل الترك استولوا على طرف من الروم وأحرزوها
 بدار الهند في الملك لاهل الهند وكذا بين الملك لاهل الترك ولا حوز بدار الحرب رط اما بدارهم فلا (ولو) باع واحد منهم شيئا من هذه
 الجبله يجوز (أجل له) يرون الامام يصره يرون ويقرن ومع ذلك يصدقون الاوتان فاعا عليهم المسلمون وسبواهم فلراد
 انسان أن تترى من ذلك السبا ان كانوا يروى بالاصود يملككم في بحر السرا عوا لم يكونوا يترى بالعبودية للمسلمين بل يترى السبا ان
 والله لا يترى من ذلك السبا ان كانوا يروى بالاصود يملككم في بحر السرا عوا لم يكونوا يترى بالعبودية للمسلمين بل يترى السبا ان
 لم يترى من ذلك السبا ان كانوا يروى بالاصود يملككم في بحر السرا عوا لم يكونوا يترى بالعبودية للمسلمين بل يترى السبا ان

البيع جوازها على من لم يسمع في القول الاول او على القول الثاني فان كان يبيع طاهر جوازها في الاسلام. وله واديه قال بعض
ملكه بالقر وان كان البيع مطلقا والصحيح ان البائع ان يبيع جواز البيع ان اختار مذهب به كرها
ملكه (قال) المصنف في سير الاصل في باب صلح الملوك والمواد منه ستة تدل على انه يجوز البيع اذا رأى البائع جوازها وان قهر حري بعض
احرارهم ثم يباعه من المسلم المستامن اذا كان الحكم صدهم ان من فهرتهم صاحب ملكه مبالا انما هو ان كان الحكم صدهم على خلاف
هذا لا يجوز (مسلم) تزوج امرأتها في دار الحرب وكانت كافرة تركية واعطى الاب صداقها وامر في قلبه انه يبيعها فخرجها الى دار الاسلام
واراد بيعها بالبيع باطل وهي حرة يديه اذا خرجت منه وطوعا لعلم القهر (الحربي) اذا دخل (٢٠٣) دارا بامان مع الرافضين الى دار

لا يجوز بيعه لان الولد
دخل تحت الامانة في الجدة
البيع نقض الامانة (ملك)
من الملوك الذين في دار
الحرب اهدي الى رجل
من المسلمين هدية من
احرارهم او من بعض
اهله فان كان الذي اهدي
اليه ليس بينهم وبينه قرابة
كان مملوكا كالمهدي اليهم
وان كان ذارحم محرم او
امرأة قد ولت منه لم يكن
مملوكا الذي اهدي اليه
هذا ما يبراه الله تعالى من
الخلاصة والله سبحانه هو
الموفق

مخر باسهم من اعمانه او باسهم من اوسمه او انكر وعنده او وعده بكفر (مسئلة) رجل قال
لو كان فلان نبيا لا آمن به او قال لو امرني الله بقتل صلاتي لا امسلي او قال لو كانت اقبلا الى هدم الجبهة
لا اعملي هدم اكله كفو ولو قال لو بعث فلان نبيا لا اعمر بامر لا يكفر ولو عني به في الاذنين ان لا يذهب علي
موجب الاوامر لا يكفر ولو عني ان لا يكون بي من الانبياء شيئا ان اراد به الاستغناء بذلك النبي او عداوته
يكفر ولو عني بيبا يكفر (مسئلة) وفي الفتاوى رجل قال انما مؤمن ان شاء الله يكفر ان قال من غيرنا ويل
ولو قال لا ادرى اخرج من الدنيا مؤمنا او لا لا يكفر (فرع) رجل وضع قلنسوة الجوس على رأسه
قال بعضهم يكفرون قال بعضهم لا يكفرون وقال بعض المتأخرين ان كل نصر وروايل برد اولان البقرة لا تعطيه
المير لا يكفر ولا يكفر ولو شد الزنار على وعده ودخل دار الحرب قال القاضي أبو جعفر الاسترغيني ان
فعل لتخلص الاسارى لا يكفر ولو دخل التجارة بكفر امرأة تدعى علي وحملها جلا وقالت هـ زارتا تكفر
ولو وضع على رأسه شبه فلاسوة الجرس مع العمامة المتعارفة لا يكفر وليس السواد والسراخس والملوك العائرة
لا يوجب الكفر (فرع) وفي العباب ومن ابغض علما من غير سبب ظاهر خيف عليه الكفر
(مسئلة) وفي نسخة لخبر وان رجل يجلس على مكان مرتفع ويأذن من مناسكط الطريق الاستزاء
ثم يضر بوجهه بالوسائد وهم به يكون بكفر من جميعا وكذا لو جلس على المكان المرتفع السكك من الخلاصة
(الباب الحادي والخمسون في القواعد بما يظهر من آرائه الاحوال
والامارات وحكم القرامسة والدليل على ذلك من الكتاب
والاستقوع ل سلف الامة)

(فصل في المنكر والاباحة)
(رجل) سبي دابة متعينة
فأخذها انسان ثم جاء
ساحبها واراد اخذها فاقتر
وقال قلت بيني وبينك سبيها
من اخذها فهي له وانكر
فاقيمت عليه البيعة او
استخلف فشكل فهي
لا واجد منهما وان كان
ساحبا يبيع هذا مطلقا او

قال بعض العلماء على الناظر ان يلحق الامارات والامانات اذا تعارضت فارجح منها فغني عن انب الترجيح
وهو قوة التهمة ولا اختلاف في الحكم بل لو قد جاء العمل به اتي مسائل اتفق عليها العاقل الرابع من
الفتاوى الاول ان الفتنة كلهم يتولون بجواز وطء الى رجل المرأة اذا اهدت اليه ليل الزفاف وان لم يشهد
هـ عدلان من الرجال ان هذه فلانة بنت فلان التي صدقت عليها وان لم يستنطق النساء ان هذه امرأته
استنادا على الغريزة فظاهر المنة منزلة الشهادته الثانية ان الناس في ما وجدوا به في حال الرأى يعتمدون على
قول الصبيان والامام المير لم يعمهم بالهدايا وانما امره اليهم فيقبلون قوالهم ويأكلون الطعام المرسل
به الثالث انهم يعتبرون اذن الصبيان في الدخول الى المنزل الى اربعة اذني يشربون كوز صاحب البيت
ويشربون على وسادته وبغض حاجته من غير استئذان ولا يعاين ذلك فتصرف في ملكه بغير اذنه
انما سببه جواز اخذ ما يسهل من الانسان اذا لم يعرف صاحبه مما لا يتبعه انسان كالفلس والتمر والوا

غائب ابعده الخبر قال الصدر الشهيد وهو اختيارنا من ارسل صيده وان لم يكن من هذا الكتاب (وان) اختلاف القول قول صاحبها مع عينه انه
لم يسل هي لمن اخذها (رجل) قال لا تختر ادخل كرمي ونحوه من الغيب انه ان يخذل قدر ما يبيع به انسان واحد (رجل) قال اذنت
للمناس في تمرغلي ومن اخذ شيئا فهو له فبلغ الناس راخذوا من ذلك شيئا كان لهم ذلك (وفي) الاجناس رجل قال لا تختر انت في حل من
مالي فهو ذاعلى البراهم والداير ولو اخذوا كفة او ابلا او غنما منه لا يحل (وفي الفتاوى) لو قال لا تختر انت في حل مما كان من مالي او
اخذت او اعطيت حل له الا كل ولا يحصل له الاخذ والاعطى (رجل) قال لا تختر حل من كل حق هو لك على فعله وبراءة ان كان صاحب
الحق على ما يرى حكما وديانة وان لم يكن علمه يرى حكما بالاجماع واماد يانة عند محمد لا يبرأ ديانة وعند أبي يوسف يبرأ عليه الفتوى (وفي)
صلح الاصل في باب الصلح في المسقاة والامام السرخسي ان البراءة من لئذ في الجبهة بآثارها الخمسة له كان الا برأه بوضوء او بغيره عوض

(وفي) يجوز ان يوازي ان يكون في دولة اسلامية يصر على الا لاد (ع) واما الفرائض في الصلاة فيجب على كل مسلم ان يصلي في كل وقت من اوقاتها
 انهم يراون على الصلوات الخمس مع المسلمين في الجماعة كل ذلك ما سلا (وفي الروضة) الكافر اذا صلى وحده نهر من صلاة اسلام ايضا وهذه
 في الاجتناس (ومما) يتصل بهذا ايمان الياس غير مقبول فوبه الياس المختار انهم مقبول (ادا) اكره على الاسلام فاجرى كلمة لا اسلام
 على لسانه يكون مسلما فان عاد الى الكفر لا يقتل ويحجر على الاسلام (وفي) فوادرا ان رسم السكران اذا اسلم يكون اسلاما فان رجع الى
 الاسلام يحجر على العود ولا يقتل وقال محمد لا يحجر على الاسلام (وفي) السير الكبير يصلي المسلمون على الميت بتول واحد بعد ان يكون عدلا
 (وفي) مجموع النوازل دى دخل دار الحرب ويرقى يواذنه دار الاسلام يحكم باسلامه ولو (٢٠٥) اسرى الى لا يحكم باسلامه لانه

ملكه باشراد (الراصد)
 اذا كان بسبب الشك في
 رضى الله تعالى عنه
 ويأمنهما يكون كاذرا
 (وان) كان يظن على اعلم
 أبي بكر وعمر رضى الله
 عنهم آجس لا يكون
 كافر الكس كونه بتدما
 (واسترا) مبدع الادب
 قال ما سقاه الرؤ به
 هو كافر (وفي المتقى) سئل
 بوحيفة من ذهب
 أهل السنن والجماعة قال
 ان فضل الشيخين وتجب
 المنة بروتى المسح على
 الخفين وتصلى خامس كل
 يوم واجر الله أعلم
 (فصل فيما يكون كفرا
 من المسلم وما لا يكون)
 (ويبقى) للمسلم ان يتعبد
 من ذلك ويذكر
 المساء صبا او مساهة
 يجب للمسلم من
 الوضوء بعد النسي على الله
 على مومسلم وهو الله
 انى امر ذك اب أشرك بك

يضع به شطروا نمن انما تفتت في الدعوى الثالثة والعشرون اذا صاد باريا في رجله سامان أو طيبا في أذنيه
 قرطان أو في صفة الجواهر فليس لواحد في شيء عليه ان يعرفه كالاقتلة لان ذلك فريضة على الله تعالى
 لغيره الرابعة والعشرون لو اشترى سمكة فوجد في بطنها دجاجة وهرة متقوبة به ليس له تعريضها وان كانت غير
 متقوبة بما يعلم ان الملاك لم تتداوها فقال في المسح عن النوادر لو اشترى صدقة أو سمكة فوجد فيها الواو
 فهي المشتري لان المتولين المدف فصار كالبضعة في بطن الباجنة والعلم بأن كل ما في البحر فصار
 له كالأمر جسد سمكة في بطن سمكة ولو اشترى دجاجة فقوى ببد في بطنها الواو فهي البائع لانها لا تتولين
 الباجنة قبل البضعة لك العسيرة انظر تمام ذلك في المحيط في طببيع ما هو على حطر الوجود (٢٠٦) (٢٠٧)
 ذكرها بعض الحنابلة قال قال قبل ما تقولون في كتب العلم وجب على ظهورها وهو اشها كتاب الوقف
 هل لها كرام حكم بكونها موقوفة بذلك قيل هذا يختلف باختلاف قران الاحوال فادرا أيضا كتابه وودعه في
 خزانة مدرسه وطبها كتابه الرقة فمضى عليه مدة طويلة كذلك وقد اشتهرت ذلك لم نسل في كونها
 وقفها وحكمها حكم المدرست في لوقية فان اتهمت كتبها أو فخذت من جودت وعلمها تلك الوقفية وشهرة
 كتب المدرست في الوقفية معلومة فيكون في ذلك الاستدانة فان الوقف ثبت بالاستدانة والسماع وأما اذا
 رأينا كتابا لا تعلم مقره ولا مقر من كتب عليه الوثنية هذا يجب ان وقف في أمر متى يشين الله وهو
 يجب ان يثبت له شري به الذي انتهى ووقع في الخلاصة كل لوح مضروب على باب دار يعاق بالوقف لا يرضى
 به ما لم تشهد الشهود على الوقف (٢٠٨) ومن هذا الباب حتى يرضى في القبلة قال اذا دخل رجل
 بلادا آخر بالاحد فيها وقد مضى وقت الصلاة فان كان من أهل الاجتهاد لم تحف عليه بل اتى القبلة وجميع
 الى اجتهاده ولم يفتحت الى تلك المحاربين وان ذهبت عليه الدلائل ولم يكن من أهل الاجتهاد وكاسا عربية
 للمسلمين صلى الى تلك المحاربين لان الظاهر من بلاد المسلمين ان مساجدهم وآثارهم لا تخفى وان قبلتهم
 ومحاربهم على ما توجب الشريعة ان كانت محاربين منصورين في بلاد المسلمين العامة في المبادر التي
 تكثرت فيها الصلوات وتكثر روى علم أن اماما للمسلمين بناها فان العالم والعجم يصلون الى تلك القبلة
 ولا يحتاجون في ذلك الى اجتهاد لان من المعلوم انهم لم ين البعد الاجتهاد في ذلك وأما المساجد التي لا تجرى
 هذا المجرى فان العالم اذا كان من أهل الاجتهاد عليه ان يستدل على الجهة فان ثبت عليه الدلائل صلى
 الى تلك المحاربين اذا كان بلاد المسلمين عامر لان هذا أقوى من اجتهاده مع دقة الدلائل عليه فاما العجمي
 فيصلى في سائر المساجد اذ ليس من أهل الاجتهاد (٢٠٩) وهذا بشرط ان لا يشترط العلم فيها كالحارب
 القرى وغيرها بالديار المصرية فان أكثرها مازال يطاع قديما وحديثا فيرون على فسادها قاله القر في

شيئا وأما أعلم واستغفر من مالا أعلم (ومما) اذا كان في المسئلة وجوب التكفير ووجه واحد يمنع على المفتي ان يميل الى خلاف الوجه
 (الجاهل) اذا تكلم بكلمة الكفر ولم يدانها كقول بعضهم لا يكون كافرا ويذكر بالجهل وقال بعضهم يصير كافرا (ومما) ان
 أتى بلفظة الكفر ولم يعلم انها كفر الا انه أتى بها عن اختيار يكفر من دعاة الطوائف الا بالجهل ولا يدان بالجهل (اما) اذا أراد ان
 يتكلم بخبر على لسانه فله الكفر والعباد بانه تعالى من غير قصد لا يكفر (ومما) ان من خطريه باليه ما يوجب الكفر لو تكلم به وهو كاذر
 لذلك هذا محض الايمان (ومما) اذا نزم على الكفر ولو عدسة يكفر في المال بخلاف الاسلام حيث لا يسير الكافر لما بالعرف على
 الاسلام (ومما) ان من اصابه الحرام حلالا أو على القاب يكثر أمواله فالحرام هذا حلال لترويج السلعة أو بحكم الجهل لا يكون كراه (رجل)
 قال هذا بتدبير الله فقال تظلم أأما على بهر بتدبير الله بكفر (وفي) تناوى القاضى الامام رجل حاف وبالله يعلم انى ما دلت هذا به

قال الشيخ الشافعي في معنى من الشيخ الامام احمد بن حنبل في رواية في هذا الكفر (وكانوا يسمونهم الامام احمد بن حنبل) (وقال) بعضهم اذا قال الله يعلم انهم اهل كذا وهو يعلم انه قد فعل لا يكون كذا او الاول اصح (وفي الفتاوى) رجل قال ان قلت كذا قلنا كافر او يهودي او نصراني على الاستقبال يكفر وليس هذا بمن وذهب بعض العلماء الى انه عين عندنا وقد تقدم ذلك في الايمان (رجل) كافر بالسان طاعة وقلبه مطمئن بالايمان يكون كفرا عندنا ويكون عندنا مؤمنا (رجل) قال الله امر اوردن ان كافر يصير كافرا (ولو) ادعى رجل النبوة صلب رجل منه المجرة قال بعضهم يكفروا وقال بعضهم ان كان فرضه اظهار عزمه وافتتاحه لا يكفر وفي الفتاوى (رجل) قال ياتون من ان شاء (٢٠٦) الله تعالى يكفرون قالوا من غير تأويل (ولو) قال لا ادري اخرج من الدنيا مؤمنا او لا يكفر

(كافر) جاء الى رجل وقال امرض على الاسلام وقال الرجل اذهب الى فلان العالم يكفر (وقال) الفقيه ابو الليث لا يكفر (رجل) قال لا تخربا يهودي قتال ليس له اوقال بهر دكبير يكفر (ولو) قال لا تخربا يهودي قتال تبخر الله روحه على الكفر من ابي يوسف رحمه الله انه لا يكفر وليه بل لا يكفر القاضى به ان الله (رجل) مسلم امره ان الردة اثنين من زوجها تكفر ويكفر المالم بمعنى من علمها او امرها بذلك (وفي الوازل) رجل قال انما الحد يكفر (ولو) قال

والزبير المياطي في ذلك كذا بولغيره وقد قصد الشيخ عز الدين بن عبد السلام الشافعي تغيير محراب قبة الشافعي والمدرستين على نحو ان فاعمله ما منه من ذلك وكذلك محراب الحلة مدينة لغريته والقيوم وهي لا تعد ولا تحصى ولا يجوز ان يقدحها علم ولا علمي والحاصل ان تتبع الاحكام بما يؤول الكلام عليه فيقتصر على هذا القدر

(فصل في ذكر الغرامة والممنوع من الحكم بها) والاصل في الغرامة قوله تعالى ان في ذلك لآيات للمتوسمين فمر ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له نفر سينذركم الحكم الترمذي في نوادر الاصول وفي طبعه الصلوات والسلام اتقوا غرامة المؤمن فانه يتظر بنور الله وقال عليه الصلاة والسلام ان قه عبادا يعرفون الناس بالتوسيم ودكرهما الترمذي والغرامة ناشئة من جودة القرية وحدة الخطر ومغايرة النكروية وروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه دخل عليه نوم من مذبح فمهم الاشهر فمعد عمر في التماس وصوته وقال ايمم هذا قيل ما لك بن الحارث فقال له فاته الله اني لا اري احدا من منبه وما عديا مكان منق الغنم كما كان ودخل المدينة فقدم اليه وكنت عمر والسماحة في المسجد فاشاروا الى رجل من الودود وقالوا العمد هل تعرف هذا فقال الله سواد بن قارب كان كذلك وكان عمر رضي الله عنه بطوقه بالبيت فسمع امرأة تنشد في الطراف

ومن من تسقى به ذهب يرد ١٠ فاعانتمكم ١٠ بذلك مرة

ومن من تسقى بالخير اربع ٢٠ اناج ولولا نعمة الله رنت

فتفرس عمر رضي الله عنه في ما سكت فيه شعر الى روجه فاعانتمكم فاذنوا بغير الام فاعلموا حسنة وطار به دلي ان يلقاها ففعل وروى ان بعض الصحابة دخل على عثمان رضي الله عنه وهو كان في السوق فدار الى امرأة فلما نظر اليه عثمان قال له بنت علي احرمك عاين ارق عينيه اثر الزنا فقال له الرجل اوحى بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا ولكن به ان وثراة وثلها كثيرا عن علي رضي الله عنه رقت القرطبي في تفسيره عن ابي اسحق بن بكر بن العربي انه قال الغرامة لا يترتب عليها حكم وقد كان قاضي الامانة الشافعي المالكي بن محمد ادا امام كوفة في السلام بحكم بالفراء ستر يا علي ما ريق القاضي ايام بن معاوية وكان ايام فاماني ايام عمر بن عبد العزيز احكام كثيرة يطرق الفراسة قال ابن العربي وكان يختلف في الاسلام ابو بكر الاشجعي صخر بن حرقان الرداء كتب على بطنه واهلها وذاك صحيح فان مدارك الاحكام معلومة شرعا ودراسة اوليست الفراسة منها ٨٠ فالحكم بالفراسة مثل الحكم بالنان والحزب والتميز وذلك مستق وجوز من الحماكم والظن يخفى في عيب وانما اجيزت شهادة التوسيم في محصل

تصدق بالحرام ويرجى والاول يكفر ولو علم القيرور سلمه وامر الله على كثر (ولو) قال لا تخرب كل من الحلال فقال الحرام احب مخصوص اليه كفر وكذا طسق بسر سار ١٠ فاعانتمكم فاذنوا بغير الام فاعلموا حسنة وطار به دلي ان يلقاها ففعل وروى ان بعض الصحابة دخل على عثمان رضي الله عنه وهو كان في السوق فدار الى امرأة فلما نظر اليه عثمان قال له بنت علي احرمك عاين ارق عينيه اثر الزنا فقال له الرجل اوحى بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا ولكن به ان وثراة وثلها كثيرا عن علي رضي الله عنه رقت القرطبي في تفسيره عن ابي اسحق بن بكر بن العربي انه قال الغرامة لا يترتب عليها حكم وقد كان قاضي الامانة الشافعي المالكي بن محمد ادا امام كوفة في السلام بحكم بالفراء ستر يا علي ما ريق القاضي ايام بن معاوية وكان ايام فاماني ايام عمر بن عبد العزيز احكام كثيرة يطرق الفراسة قال ابن العربي وكان يختلف في الاسلام ابو بكر الاشجعي صخر بن حرقان الرداء كتب على بطنه واهلها وذاك صحيح فان مدارك الاحكام معلومة شرعا ودراسة اوليست الفراسة منها ٨٠ فالحكم بالفراسة مثل الحكم بالنان والحزب والتميز وذلك مستق وجوز من الحماكم والظن يخفى في عيب وانما اجيزت شهادة التوسيم في محصل

لا ثم حصل وهو في وقت الصلاة فقال لا أملي يكثر ولو قال لا أملي بأمره لا يكفر (وفي) مجموع النوازل ولو قال لا ثم خرج اليه في الصلاة فقال أترك القعدة بالنسبة يكفر (وفي) الفتاوى سلطان جلس فقال له رجل برجلين بك الله فقال له وجلس لا يقال للسلطان هكذا يكفر (ومن) قال إن السلطان في زمانه عادل يكفر لأنه ياتر ومن معي الجور عدل يكفر كذا قال الإمام علي الهادي أبو منصور الماتريدي وقال به: هم لا يكفر (إذا) قيل للمسلم أجد لك والقتل فادفعه ففضل أن لا يمجد لانه كفر والافضل أن لا يأتي بما هو كفر صورة (وفي الاجناس) قال أبو حنيفة رحمه الله لا يصلي على غير الانبياء والملائكة (العين) على زيد بن معاوية لا ينبغي أن يفعل وكذا على الحاج (قال) رحمه الله تعالى سمعت من الشيخ الإمام الزاهد قوام الدين الصفار أنه كان يحكي عن أبيه أنه يجوز ذلك ويقول (٢٠٧) لا تلهنوا معاوية وأما الحسن على يزيد فلا بأس هذا ما يبرأه نقله من الخلاصة فتوافقه

مخصوص الضرورة

• (القسم الثالث من الكتاب في القضاء بالسياسة الشرعية) •

اعلم ان السياسة شرع فلفظ والسياسة نوعان سياسة ظلمة فالشرعية تحررها وسياسة مفسدة فالتقريع الحق من الظالم وتذرع كثير من المطالم وتذرع أهل الفساد وتوصل بها إلى المقاصد الشرعية للعبادة الشرعية يجب المصير إليها والاعتماد في اظهار الحق عليها وهي باب واسع تفضل فيها الافهام وتزل فيه الاقدام راعها يضع الحقوق ويهمل الحدود ويحري أهل النساد ويمن أهل العناد والتوسع فيه يقع أبواب المطالم الشنيعة ويوجب سفك الدماء وأخذ الاموال الغير الشرعية ولهذا ملك فيه طائفة مسلك التفرع بالمذموم فخطبوا التفرع عن هذا الباب الا فيما قلنا منهم أن دعاوى ذلك مناف للقواعد الشرعية فسدوا من طرق الحرب لا واحدة ودلوا إلى طريقين من العناد فاحتملوا في انكار السياسة الشرعية ردوا لنصوص الشرعية وتعللوا بغيرها الراشد من وطاعة ملك في هذا الباب مسلك الانراط في حدوده واداه وحر جوامع قانون الشرع إلى أنواع من الظلم والبدع السياسية وتوهموا ان السياسة الشرعية مفسدة فاصروا عن سياسة تالحق ومصلحة الامة وهو حمل وغا ط فاحش فقد قال هزم من قاتل اليوم أكلت لكم دينكم فندخل في هذا جميع مصالح العباد الدينية والدنيوية على وجه الكمال وقال علي الله عليه وسلم نزلتكم من الله ما ان تحسبوا به ان تغلبوا كتاب الله وسنتي وطائفة تواسطت وسلكت في مسلك الحق وجوامع السياسة والشرع فتمسكوا بالباطل وحضروا أصبوا الشرع ونصروا واقعهم هدى من يشاء إلى صراط مستقيم وهذا القسم يشمل على فصول

• (الفصل الاول) • في الدلالة على مشروعية ذلك من الكتاب والسنة اعلم ان الله سبحانه وتعالى شرع الاحكام فيها ما أدركنا من مبادئها حتى علينا رعايا مصالح العباد ودراهمهم طغلا وجو بل هو تنقسم إلى خمسة أقسام • (القسم الاول) • شرع لكسر النفس بالعبادات • (القسم الثاني) • شرع لبقاء جيلة الانسان كالادنى في المباحات المحلة لراحته من الطعام واللباس والسكن والوطء وشبه ذلك • (القسم الثالث) • شرع لدفع الضرورات كالبيعان والاجارات والقراض والساقا ولا تقتار الانسان إلى ما ليس منه من الاعيان واجتباجه إلى استخدام غيره في تحصيل مصالحه • (القسم الرابع) • شرع فيها على مكارم الاخلاق كالخض على الواسطة متق الربا والاهبات والاحسان والصدقات وتحول ذلك من مكارم الاتصال • (القسم الخامس) • وهو المقتصد شرع للسياسة والجزء هو ستة أصناف (الصف الاول) شرع لمساواة الوجود كالقصاص في الخوف والاطراف في ذلك قوله تعالى ولكم في القصاص

الموفق للعواب
الفصل الثامن والستون
في الوصايا (وفي) شرح
الطحاوي الافضل لمن كان
له مال فابلى ان لا يوصي بشيء
إذا كان له دينه والافضل
ان كان له مال كسبه ان
لا يجهل او زهين الثالث فما
لا معصية فيه يوصي به
لا معصية فيه (وعن) الإمام
الفضلي إذا كانت الورثة
معارا فترك الوصية أحسن
قال مالك زار روى عن أبي
يوسف رحمه الله وان كان
بالعبد ان كافوا فتراموا ولا
يسفنون ثلثي التركة فترك
الوصية أفضل وان كافوا
أغنياء ويستثنون بالثلثين
فالوصية أفضل (وفدري)
الاستمارة عن أبي حنيفة
إذا ترك لكل واحد من
الورثة أربعة آلاف دون
الوصية (وهو) الفضلي
عشرة آلاف (وفي) الموضع

التي أراد أن يوصي اليه ينبغي أن يسد بالواجبات فان لم يكن عليه شيء من الواجبات يسد بأبى قرابة فان كافوا أغنياء فالخير ان (نوع منه) • (وفي) شرح الطحاوي ثم الوصية بشرط فيها القبول وذلك بالصرح أو بالإدلاء وذلك بأن يموت الموصي له بعد موت الموصي (وفي) التجريد والدلالة أن يموت الموصي له قبل القبول والرد بعد موت الموصي فيكون موته قبولا للوصية ويكون ذلك سيرا للورثة وقبول الموصي له ورد قبل موت الموصي لا يعتد به (ثم) الوصايا على أربعة أوجه (منها) ما يجوز أن يترك الورثة أو لم يجز وبأن أوصي لاجنبي بثلث ماله أو بكل ماله ولا وارثه (ومنها) ما لا يجوز وان أجازت الورثة وهي الوصية للغير بغير خلاف المستأمن والذين خانه بحوزة الموصي بثلث ماله (ومنها) ما يجوز ان أجازت الورثة بأن أوصي بأكثر من ثلث ماله لاجنبي أو أوصي لوارث من الورثة لا يجوز الا بالاجازة من الورثة إذا كافوا ما بين ردها ما يكون من الخافيه • (وهي الوصية للقاتل وأجازة الورثة عنه لا يجوز) • (وفي) كل موضع ذكرته بالاجازة بغير

يجوز إذا كان له من أهل الأجازة ثبات كان عاقلاً بالغاً بالغاً إذا أجاز الموصي له ملك من الموصي لأن الميراث هكذا في التعبير (وفي فتاوى القاضي الإمام رجل أوصى بجميع ماله الفقراء أول رجل بعينه لا يجوز ذلك إلا من الثلث فإن أجازت الورثة في سبيل الموصي لا تعتبر أجازتهم وكان لهم الرجوع فإن أجازوا بعد موته صحت الأجازة (ثم) الوصية على ثلاثة أنواع (في وجبه) يكون الموصي له كلودع والوصية في يد الموصي أو في يد الورثة كلودع لا يجوز له أن يهديه (وفي وجبه) أن أوصى بعين ماله فأنه وذلك يخرج من الثلث حتى لو هلك من غيرته ولا يضمن (وفي وجبه) يكون الموصي له كالشرع يمنع الورثة فعوان أوصى بثلاث ماله أو بربع ماله يكون ماله الميراث مستقر كما متى أن ماله ملك بالحق (٢٠٨) وما بقي يبقى بالحساب (جنس آخر) وفي فتاوى الفضلي مريض لا يتدر على الكلام لضعفه فادعى وأشار برأيه

بأنه لا يجوز له فعل ما فعل من قبل أن يقدر على النطق بجائز وصيته (وقال) في التوازل هذا قول محمد بن مقاتل والله لا يجوز عند أصحابنا (وفي) واقعات الناطق إذا أصابه فالج فذهب إلى أنه لم يقدر على الكلام وأشار بشيء أو كتب وتعد تخادم وطال وزاد به مائة سنة فهو بمنزلة الآخرين (وفي التوازل) قيل للمريض أوصى بشيء فقال ثالث ماله ولم يزد على ذلك قال على أنه ولو لم يخرج ثلث ماله للفقراء (وقال) محمد بن مسلمة ثلث ماله للفقراء ولم يكره إذا التقى به بل قال وهذا وادى لما ياتي بعد عند فانه قال لو قال ثلثي لفلان أو ثلثي لفلان في الأسمان هذه وصية جائزة (وكذا) لو قال به ثم موتي بجلاذير لو قال في نفسه ثلث مالي ولو ذكره في خلال الوفاة أو أضافه إلى ما بعد الموت وكل ذلك في الأهمية يكون وصية وفي الأرض على هذا (وكذا) لو قال في نفسه أنزجوا يظهر ألف درهم من مالي أو لم يقل من مالي ولم يزد على هذا أن كان في ذكر الوصية جاز ويصرف إلى الفقراء (ولو) قال ثلث مالي وقصود لم يزد على هذا أن كان ماله دواهم أو دنانير فهذا القول باطل وإن كان ضياء عامار وقفاً إلى الفقراء (الكل) من التوازل (وفي) لو أدره ثلث ماله قال ثلث مالي الله تعالى فالوصية باطلة عند أبي حنيفة فترجعه الله فموتت تصرف إلى وجوه البر (ولو) قال انظر وإلى ما يجوز إعطاء وماعطوه فهذا على الثالث (رجل) أودى بدينه ثلث ماله لم يكره ليأخذ الناس ثلاثة أيام فالوصية باطلة هو الأصح (أوصى) بالثلث في وجوه الخير يصرف إلى الفقراء أو بناء المساجد أو طلب العلم (رجل) أوصى لوارثه والابن نصف الوصية وبطلت الوصية للوارث (ولو) أوصى بثلث ماله في بيع الوصية (رجل) أوصى لوارثه والابن نصف الوصية وبطلت الوصية للوارث (وفي) مجموع التوازل الوصية

بأنه لا يجوز له فعل ما فعل من قبل أن يقدر على النطق بجائز وصيته (وقال) في التوازل هذا قول محمد بن مقاتل والله لا يجوز عند أصحابنا (وفي) واقعات الناطق إذا أصابه فالج فذهب إلى أنه لم يقدر على الكلام وأشار بشيء أو كتب وتعد تخادم وطال وزاد به مائة سنة فهو بمنزلة الآخرين (وفي التوازل) قيل للمريض أوصى بشيء فقال ثالث ماله ولم يزد على ذلك قال على أنه ولو لم يخرج ثلث ماله للفقراء (وقال) محمد بن مسلمة ثلث ماله للفقراء ولم يكره إذا التقى به بل قال وهذا وادى لما ياتي بعد عند فانه قال لو قال ثلثي لفلان أو ثلثي لفلان في الأسمان هذه وصية جائزة (وكذا) لو قال به ثم موتي بجلاذير لو قال في نفسه ثلث مالي ولو ذكره في خلال الوفاة أو أضافه إلى ما بعد الموت وكل ذلك في الأهمية يكون وصية وفي الأرض على هذا (وكذا) لو قال في نفسه أنزجوا يظهر ألف درهم من مالي أو لم يقل من مالي ولم يزد على هذا أن كان في ذكر الوصية جاز ويصرف إلى الفقراء (ولو) قال ثلث مالي وقصود لم يزد على هذا أن كان ماله دواهم أو دنانير فهذا القول باطل وإن كان ضياء عامار وقفاً إلى الفقراء (الكل) من التوازل (وفي) لو أدره ثلث ماله قال ثلث مالي الله تعالى فالوصية باطلة عند أبي حنيفة فترجعه الله فموتت تصرف إلى وجوه البر (ولو) قال انظر وإلى ما يجوز إعطاء وماعطوه فهذا على الثالث (رجل) أودى بدينه ثلث ماله لم يكره ليأخذ الناس ثلاثة أيام فالوصية باطلة هو الأصح (أوصى) بالثلث في وجوه الخير يصرف إلى الفقراء أو بناء المساجد أو طلب العلم (رجل) أوصى لوارثه والابن نصف الوصية وبطلت الوصية للوارث (ولو) أوصى بثلث ماله في بيع الوصية (رجل) أوصى لوارثه والابن نصف الوصية وبطلت الوصية للوارث (وفي) مجموع التوازل الوصية

في خلال الوفاة أو أضافه إلى ما بعد الموت وكل ذلك في الأهمية يكون وصية وفي الأرض على هذا (وكذا) لو قال في نفسه أنزجوا يظهر ألف درهم من مالي أو لم يقل من مالي ولم يزد على هذا أن كان في ذكر الوصية جاز ويصرف إلى الفقراء (ولو) قال ثلث مالي وقصود لم يزد على هذا أن كان ماله دواهم أو دنانير فهذا القول باطل وإن كان ضياء عامار وقفاً إلى الفقراء (الكل) من التوازل (وفي) لو أدره ثلث ماله قال ثلث مالي الله تعالى فالوصية باطلة عند أبي حنيفة فترجعه الله فموتت تصرف إلى وجوه البر (ولو) قال انظر وإلى ما يجوز إعطاء وماعطوه فهذا على الثالث (رجل) أودى بدينه ثلث ماله لم يكره ليأخذ الناس ثلاثة أيام فالوصية باطلة هو الأصح (أوصى) بالثلث في وجوه الخير يصرف إلى الفقراء أو بناء المساجد أو طلب العلم (رجل) أوصى لوارثه والابن نصف الوصية وبطلت الوصية للوارث (ولو) أوصى بثلث ماله في بيع الوصية (رجل) أوصى لوارثه والابن نصف الوصية وبطلت الوصية للوارث (وفي) مجموع التوازل الوصية

وخصني بالباقي على القراة والمساكين (وفي التوازل) الوصية بتعليم الكلب وان يطرب على قبة لبسة باطلة (ولو) أوصى بان يفتل
 مشيرة كذا بقرب فلان الزاهد تراعى شرائط الوصية (ولو) أوصى بان يقرب فلان في قبر واحد لا تراعى شروطها (وفي التوازل) لو أوصى
 بان يدفن في بيت لا يصح ويدفن في قبر المسلمين (ولو) أوصى بان تدفن كلبه لا يصح (والآن يكون في بيت لا يطهره أحد وفيها قساذ فينبغي
 ان تدفن (ولو) أوصى بان يصلى عليه فلان صلاة الجمعة فالوصية باطلة هو الاصح (فوع في الايصاء والعزل) هـ (عن) أبي مطيع
 البجلي انه قال أفتى منذ سبع وعشرين سنة فمأرايت عما يدل في مال ابن أخيه وهذا يدل على انه اذا لم يقبل الوصية فهو أصل (اذا) مر فها هذا
 جئت الى المسائل فنقول في فتاوى (٢١٢) التفتي رجل قال لا تخبرني بداري ورويدان بمرملو بن برش أو قال بالعريسة تعهدهم أو تم

ثم كبر على وصي اقه عند كبر المامر ونحوه والتم موت لاهم الا أنهم ظنوا أن صاحبهم قد أقر عليهم
 ثم دعا آخر به بعد أن غيب الاقل عن مجامع فدأله كمال المساجبة ثم غيبه وطلب الا تخروصا له حتى عرف
 ما عند الجميع فوبعد كل واحد يخبر بضما أتبر به صاحبه ثم أمر بردا لاول فقال يا صديق الله قد عرفت
 فدرك وكذب بك ما سمعت من أصحابنا بما يتجلى من العقوبة الا الصدق ثم أمر به الى السجن وكبر وكبر
 الحامرون بتكبيره فلما أبصر اليوم الحال لم يشكوا ان صاحبه ثم أقر عليهم ثم دعا آخرهم فهدده فقال
 والله يا أبا المؤمنين لقد كنت كلها المامر من دعا ليح فاقروا بالنص وادعوا لاول وقاله وادعوا
 معاك ولا يحيلك سوى الله وقد أقر بجمل ما أقر به أصحابه فأمر به الممالر فادمنهم بالمثل وهو نادى
 السباي فاطسنة وقد قدمكم ثم ترقى الشهد واذا استرأب القاشي منهم ومن ذلك ان لا يريد جلا
 على وأمه نادى المصروب انه آخر من وردت القنينة الى على وصي الله ع فقال يخرج لسانه ويخس
 بارتعاف ترح الدم آخر فهو مع المسانوان روح أسود فهو آخر من ذلك ان على رضى الله عنه قسى
 في مولد ولده رأسان وصدران في حقروا وادفع ليه ألوثر ميراث اثنين أو ميراث واحد فقال يترك
 حقير لم ثم رباح به فان ادتهما جميعا كانه ميراث واحد وان اشبهوا صدوق واحد كانه ميراث اثنين وأما
 ما ذكر من سياسة الخلفاء هو الاول والثمة هو استخراجهما فوق بالطرس السياسية بة بيلول لا تخاب ذكره
 (الله) الى الثاني في احكام هذا الباب) اذ ثبت قيام الاله الى ان السيادة في الاحكام من الطرق
 الشرعية على الاله فانه ان يتعاطوا الحكم فانما مع اليهم من امهم المصودن واهل الشروا اتمدى
 وهل لهم الكشف عن مجرد الامر اذ يعلم السيادة في اليهم ان يهدوا الخصم اذ اطهر اياه بل اودع به
 أو واه عن آياته تدل على صورة تطلو والجواب ما ذكره من الجوزية الخبلى ان يوم الولايات
 ونحوه ما ويا يسهل تنبهها المول بالولاية ساقى من الاماها والا حوالا العربوا من لاهل في الشرع
 في يد رت في ولاية القضاة في بعض الأزمنة ولا يمكنه ما دخل في ولاية امر في زمانه وكم كان آخر
 واما كس وأما بعض أهل الانسب من يحسن له في الحلى ذلك على ما سجد كره ان شاء الله تعالى
 ونقل الراق في كتابه المسمى بالانبياء من كتاب كره الماوردي في الاماميات من كلام على ولاية
 الكائن من العالم وفي أحكام الجرائم وكلامه في ما يسمى بالانبياء في لشره ان يتكلم في السياسة
 رلامدته في له ميا واد كرملا كرم العراى ثم اتيت فهو من أهل الانبياء ان شاء الله تعالى على بيل
 الا انه اراد الاله اذ جاء مائة الى المصود قال القرائ في الولاية السياسية وهي ولاية الكشف عن العالم
 والعرق بين قاروا الى العالم ريب الالهة من عشرة أو بة الاول في يدى ما دار العالم من القوة والهيبة فالس

بأمرهم أو ما يجري مجراه
 يبروصيا (وفي التوازل)
 لو قال المريض لرجل اقض
 ديني بصبر وصيا عند أبي
 حنيفة وعند محمد اذا قال
 الرجل لغيره انت وصي
 فهذا وصية بعد الموت
 (رجل) قال لا حواصة أخرجتك
 بمانة درهم لتتد وصاى
 ما شاءه من فلان حده ليلوه
 بعد الموت والاجارة
 الون باطلة وهي من الاله
 وهو وصي (رجل) قال لا تخبر
 لاه حواصة درهم على آب
 تكون وصية بالشرط باطل
 والمائة وصية له وهو وصي
 (ولو) ما اب المريض يوما
 انى حواصة درهم وقال لهم
 لا يلو كذا بعد موتى من
 الاعمال التي يبر الراجل
 بها وصية بالكل أوصياه
 يلو سكتوا حتى مات المريض
 ثم بيل الله فيهم دون برش
 ب كان القابل اثنين ارا
 ومبين وان كان واحدا
 برش الامر الى الله

حتى يعم اليه آخر كانه أوصى الى رجلين لا يترد أحدهما الا في أشياء معددة (المسائل) في التوازل
 لهم
 (بجس آخر التوازل) (وفي) شرح الطحاوى الاوه - يله الالهون لاجرا على ثلاث مراتب (أما) الاول أن يكون الوصي قويا أمينا
 بمكنه القيام على مال الميت (الان) ان سلك أمينا لكن لا يمكنه القيام على ماله من التصرف وغيره فلقامى أن يضم اليه
 قمة آخر لا يبره (المسائل) أب يكون حاترا يظهر نيته في قلة اصى أن يتره (وفي التوازل) لو لم يعلم القاضي انه وصي
 تلي به هذا العمل انما ياله من اوصية والوصي أن يرمى الى آخره الموت (وفي) ان يصب الامام خواجه زاده الوصى اذا كان هزلا كليا
 في لا تاحى أن يبرل اكن مع هذه الية نزل وهكذا لاهى الوصى امرى انه يبرل (وفي الاقضية) ذكر في اختلاف المساج
 (وفي) قد به الفتاوى الوصى انما يبر على الالهة ما قام لا كنه ما آخر لا يبرل الاول (الوصي) لدا لا يدى على الميت لا يخرج به

لأنه فصل فاقترض بر جمع على القرض والمستهتر من كل يرجع على الاشرار شرط الرجوع بر جمع وبدونه على بر جمع اختار
 المشايخ في والله الموفق لسبيل الرشاد هذا ما يشرقه الله تعالى في كتاب الخلاصة والتمهيد على ما علم (الفصل التاسع والعشرون في الشرائع)
 الحمد لله حق حمده والصلاة والسلام على محمد ورسوله وعبده قال الشيخ الامام الاجل الكبير الزاهد الامير الميرزا محمد باقر الدين شيخ مشايخ
 الاسلام والمسلمين ابو الحسن علي بن ابي بكر بن عبد الجليل الرشداني المرعشي نوري عراقيه ولوالده واحسن اليهما واليه هدايتهم
 يلقي بالعثماني قدوة في القاصي والداني وفي قرآنه على المشايخ مراراً وحلوت فيه أولى هذه العنة من سفار أو كبار أو وقت عابسه
 صريحاً واضماراً وما أمر من المصنف عن ذكر الردود والارحام وما عداها من تفرعات (٢١٥) الاحكام ذكرت بعد انتهائه

روايد ودرجته اثنائه
 فرائد من دونه مستكتب
 وجدتم الله تعالى في
 نكت استغنى عن الاخرين
 على وجه يليق بهذا الكتاب
 وان لم يكن بطلا ياتهم
 الباب واجبا لاسرائيل
 الملك القادر والرافع من كاهن
 طاهر نازل أو نازل (أول)
 ما يدأ به من تركه كالأبنة
 حبيزة ودله ثم قد اعدوه
 ثم نفي بذور ما به ثمة سنة
 الباقي بين ردة وركاز
 هذا لبيان المراسم
 فتقول والله التوب
 (بحرم) الاذن بقتل وروى
 واختلاف دين وفسق
 رحم ونكاح وولاة والاولاد
 على من من ولاه عاقبة
 وولاة والاولاد (ثم) السهام
 في الفرائض سنة ثمان
 وربع وثمن على الفاضل
 والتصنيف ثلثان و
 وسدس كذلك (وآدم)
 هذه السبعة مائة السبعة
 عشر فرائضهم كل واحدة

التسعة في مجرد الاتهام بالجرائم ويظهر بها الفرق بين الامراء والقضاة قبل ثبوت الجرائم فاما بعد ثبوتها
 بالقرار وباليمين فيستوى في اقامتها ودها الامراء والقضاة انتهى واعلم ان القضاة تعاطى كثير من هذه
 الامور اما كونه يسمع فذف المتهم من أهوان الامارة قد استعجبوا القاضي ان يتخذ كاشفاً قد ارتضاء
 يكشفه عن أحوال الشهود في المروية قبل منما على العودة لولايتي له ان يستعين أهل الدين والامانة
 والعدالة فيستعين بهم على ماهر بسيله وقوى بهم على التوصل الى ما ينويه وقد أجازوا القبرج بواحد
 دل اذا كان بقرعة القاضي وأجازوا القبرج في المروية قبل القاضي دل من العدل الواحد أنظر المحبط
 وهذا نحوه في أهوان الامارة واما كونه راعي شواهد المال يجوز للقاضي مراعاة شواهد الاحوال وقد
 ذكرته في باب الحكم بالقرائن والله أعلم واما ما قيل من المتهم للاعتراض والكشف قال بعضهم من أي
 القاضي يعلم ما روى به بدم وبه فان الداعي ادعى عليه مثل هذا فان المدعي يحتاج الى أن يثبت ما ادعى
 التهم فاذا ثبت له بدمه من الدعي كسنة هل هي بينة على دعواه فان ادعى ثبوت ذلك من بومه أو من
 الغدير من المدعي عليه وقد جبر رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً في بومه وما وليه ان أتى بالعدد
 ولم يحضره بينة على التهم فهو على ضربين ان كان المدعي عليه منه ما أطيل به على ما يراه الحاكم وان كان
 فيه تهم فاليومين أو نحوهما فان أتى طالب التهم في داخل المدعي بسبب قوى سقط هذا الحكم ووجب
 الزمان في استعانة ما يراه أو ما كونه يجوز له مع قوة التهم فضرر المتهم صرب تقرير ذلك يجوز للقاضي
 تعاطيه وسبباني ذلك في ما في التعاوي على أهل التهم والعدوان ولكن لا يخرج بذلك عن سنة صرب
 الحدود ولا يعاقبهم بغير العقوبات الشرعية

(فصل) ومن ذلك الفصل ما وقع في الامم ان المدعي عليه اذا أكر السرفة قال عا المشايخ الامام
 يمز ما داو جده في وضع التهم بان رأه الامام عشي مع السراق أو رآه مع الشاق جالساً لا يضر به الجرم
 معهم في مجلس الفسق وعن مسلم بن يوسف انه دخل في حنان بن أبي سبلة وكان أميراً ذاتي بسارق فقال
 الأمير أي شيء يحب عابسه قال اليمين والى المدعي اليه قال الأمير هاتوا بالسوط والمايه وهما عودان
 به بان مرقين في الارض يشج بينهما المضروب أو المصوب كذا في التعريب فقام ربه عشرة أسواط حتى
 أقروا في سرقة قال عا م سيدان الله رأيت طمناً شبه بالعدل من هذه امن الخلاء وأسعوه ارباب
 تكررت منه الجرائم ولم ينزجر بالحدود اتمامه فيه ذلك مما يجعله القاصي قال في الخلاصة والتمهيد
 يحسبون حتى تعرف قوتهم ذكره في باب من يحسب وأيضاً في الافلاط على أهل الشر والقع لهم والاختد
 على أيديهم مما يصلح الله به العباد والبلاد ويقال من لم يمنع الناس من الباطل لم يحماهم على الحق واما كونه

سهم لا غير زوج وزوجه أو أم وجدة أو أخ واختلام وستة لهم حالان سهم وتعييب أب وجدة بنت اس اخت لاب وأم واخت لاب
 (فصيب) الزوج المص مع كل الورثة الامع الوالد أو ولد الابن فله سهم الزوج كل حال (فصيب) الزوجة المص مع كل الورثة الامع الوالد
 أو ولد الابن فله سهم الامن بكل حال واحدة أو أكثر بشرط كن في ذلك (فصيب) الام الثلث مع كل الورثة الامع الوالد أو ولد الابن أو الابن
 من الاخوة والاختوات احداهما مع السدس بكل حال الا في فرقتين زوج وأبوان أو زوج وأبوان والام في هاتين الفرقتين ثلث
 ما بقي بعد صيب الزوج أو الزوجة وذلك في الثلاث لا في السدسيات (فصيب) الجدة السدس لأم كانت أو لاب واحدة كانت أو أكثر
 يشتركن في ذلك بعد أن كن مستويات في الدرجة غير فاسدات أو فاسدات في النسب اذ كثر من اثنين كأم أب الام كاهن بة لأم بالام
 ولا بالابيات (فصيب) (والمعروف) (أدع) بالله تعالى في القاصي والاعلى أو تم على عدداً مثل ثم ترمي الابن مات

(مثال) أم أم أم الأم أم أم أب الأب وأم أم أب الأب وأم أب الأب (وهو بر) أربع جذرات أو ينبت لأربع أجداد ثم في عدد السائل آیا
ثم ترتب الأبيات عليها (مثال) أم أم أم أم الأم أم أم أب الأب وأم أم أب الأب ثم الأم مستوفان بعدت نسلا لولدت
الأبوية وإن قرئت عندنا الثاني وعندنا الأولى القرينة تحجب الأمية البعدى ولو كانت القرينة من جانب شقيقه فإنه كذلك عندنا أكثر من
وعند أبي حنيفة رحمه الله بخلافه ثم التي من جذوات الأبية لا ترشح الأب قط ومع الجدوث واحدة منهم وهي الأولى في تصويرها ومع أبي الجبل ثرت
فكان وهذا الأول في تصويرها التي تلها ومع جد الجدوت ثلاث وهي الأولى في تصويرها والتي تلها والتي تلى من يلها نفس على هذا وكما
وذن بعد إلى درجة السادسة (٢١٦) نورين في عدد الجدات (تم) الجدات كانت ذات جهتين والأخرى ذات جهة واحدة قال أبو يوسف

ورحم الله المسلمين بينهما
 قسطن وقال محمد ورحمته
 اثلاثا (وصورة) امرأة
 زوجت بنت بنتها من ابن
 أبيها فولد لهما ولدا. وهذه
 المروجة أم أم الولد وأم أب
 أبيه فهي ذات جهة بين أم
 أم أبيه ذات جهة واحدة
 (ونصيب) ولدا الأم السدى
 أن كان ولدا لولدها من
 قضاء الثالث والله أكبر
 والآن فيه سواع (و) معلوم
 أربعة مائة ولدا لابن وان
 سئل وبالأب والجد وان
 علا (وأما) الأب وهو جهة
 الأمع الولد أو ولد الأب وهو
 ذاهب وهو مع السدى
 بكل (و) منسج
 الحلالين مثل أب وبنت
 بالصف اباء والابن فرما
 وهو ربة (وأما) الجدهو
 كلاب دالم يكن الابن الابن
 ثلاث مرات وفي الزاوية
 اثلاث (زوج) وأبوان
 أو زوجة وأبوان الأم
 دابب الأربعة بنين اسماء

له احواف المتهم لاختبار ما له وان له ان يحافه بالطلاق والعتاق فان القاضي ان يحلف المتهم وهو مشهور
 المذهب قال في القنية مقلان المحيط في باب تصرفات القيم في الاوقاف قال وان ائتمروا انهم اتفقوا على البتيم
 والعتبة تمن اترال الارض كذا ويقي في ايدينا كذا فان عرف بلائمة يقبل القاضي الاجال ولا يحسبه
 على التفسير شيا فسيا وان كان متما وهي المسئلة يحجر القاضي على التفسير شيا فسيا ولا يحسبه ولكن
 يحضر يومين او ثلاثة ويتوقف ههنا لم يفسر هذا نص على انه احواف المتهم مطلقا مع زيادة التهديد
 والتمويه وهو من السياسة الحسنة وما كون المين بالطلاة في الفتاوى الصغرى التحليل بالطلب لان
 والاعان الماتاة لم يجب وزها اكثر من احواف مست الضرورة يبقى ان الرأى الى القاضي الطسر
 الخلاصة اما كونه يأخذ المجرم بالتوبة فظهر اقل من احواف في حق القاضي بعد احواف غلب في طائفة وأما
 كونه مع اعان ههنا اهل المين فان القاضي ذلك عند الضرورة وقد كرت ذلك في باب التناء شهادة غير
 العدل ضرورة وأما كونه الظرفي للوايات مسائل المذهب يدل على انه ذلك وعلى الجملة تعدد كرت
 في أول الكتاب من بعضهم ان على القاضي مدار الاكام واليه الفار في جميع وجوه القضاة من القليل
 والكثير لا تعدد كرت انه يخص بالظرفي الحرا لمواالات ومات وقد تقدم

(مصل) قال القرافي واهل ان التوسعة على الحاكم في الاحكام الجارية عليه في الغالب من اجل تسهيله
الادلة المتقدمة في هذه ايضا القواعد الشرعية من وجوه احدها ان الفساد كبروا في شره بخلاف
العصر الاول وفيه في ذلك اختلاف الاحكام بحيث لا يخرج من الشرع بالكليات والافعال الله عليه لم
لا ضرر ولا ضرار ورك هذه القوايس يؤدي الى انه روبر كذا ذلك جميع النصوص الواردة في المخرج
وقائدها ان المصلحة المراد بها من العلم امر هي المصلحة التي لم يشهد الشرع باعتبارها بالعام
ويؤكد العمل بالمصلحة المراد بها ان العلم امر وان الله عليهم اجمعين عملا او دور المصلحة لا تقدم شاهد
بالاصارح وكان الصنف ولم تقدم به امر ولا تهاير وولاية العهد من انكار امر رضى الله عنهم اولم
يتقدم فيها امر ولاها وكدت تلك الخلافة موزي بين ستون وروبر الدواوين في عمل الكافة مسان
واتحاد السن وغير ذلك مما قد عرفت في الله وهدم الاوقاف الى باراء العبيد يعني مصير النبي عليه
السلام والى بعدهم في العبد مصير حرق المعاصي ووجههم على صفوانه في تجدد اذان في الجمعة
بالسوق مما قد عرفت ان رضى الله عنه في عير داء كبير جدا اهل المطلق الصلح في الشهادة الشرع شدد
في الشهادة اكثر من الرواية لترهم الامم داوة وانظر في الامم داوة في كثير من السجود والضرورة
كالعرايا والمساكين والقراص وغيرهم من العرف والمقتضى في الشريعة مائدة في الزنا لم يقبل فيه الا اربعة

[illegible]

قال خباز يرضى الله عنه فيه ١١ وادنيا من جملنا في النعم والحمد لله (٢١٧)

[illegible]

(المجلد الثالث في الدعوى التهم والدعوى) والمدعى ما ينقسم الى ثلاثة اقسام (القسم الاول) :
 ان يكون المدعى ما به بذلك برئائيل من اهل لا التهمة كالمكره بجلده اثناء سجون رافد - فالمرع
 لا يجوز عقوبته اطلاقا واما التهمة به لان دعاؤه بصلابة اربعة اشهر الشراء والروا على أعراض البراءة
 المدعى وما يؤيد به اذ كراما او مع ذم شرح العجري ذو اربعة متشابهة القاف من أي حنيق فبين قال - بر
 يا سق بالحق فان كان من اهل الصلاح ولا يعرف بذلك على القادف التعزير لان الشين بطلته ان كان بهذه
 الدخول فتوان كان يعرف لم يعرف انه - فانه والنوع الثاني من تقسيم الدعوى مما لا يسمى بالاكتم
 ويؤيد الدعوى سبب ما ادعى القدر ذلك بالاديان به في اقسام (القسم الثاني) : وهو التهم
 بالجنود كالسرقة رفاح الطريق والقتل والموعد القسم لا بد ان يكون راوي تقصى عليهم بغيرهم منقسم
 وشهرتهم بذلك وربما كان بالعربى وبالجنس دون الصرب على قدم ما اشتهر عنهم قال ابن قيم الجوزية
 الحنبلى ما مات احد من آفة المسلمين يقول ان هذا المدعى عابهم - فالدعوى وما انهم بها يخافون برئ بلا
 حبس ولا غيره ولا من تحليه وارسله مذميا لا عدس الآفة الاربعة ولا غيرهم ولو دللنا كل واحد منهم

(٢٨ - معينا لـ ١) اختلاف التخرج (جد) وانما ملابوا وانما تميزا لما لا يميز او بالاحوال

[illegible]

ثم تزد الأخت لاب وأم ماتي بالأخت (٢١٨) لاب فتخرج من غير شيء (جد) وأخت لأبها وأخت لأبها الماتينهم أختا لأبها الماتينهم

ولكل أخت سهم ثم تسفر
الأخت لاب وأم ما في يد
الأختين لاب إلى تمام
النصف والباقي لهما نصف
سهم أصلهما من خمسة تصع
من عشر بن (جد) وأخت
لاب وأم وأخ لاب فهذه
والاربعة سواء الا انها تصع
من عشرة واهذا سميت
عشرية زياد الذع عنده
عشر المال (جد) وجدتان
أم الأم وأم الأب وأخت
لاب وأم وتسع اخوات لاب
فلهذين السدس والعد
ثلاثة يبقى لانه خير احواله
الثلاث ثم الأخت لاب وأم
نصف جميع المال يبقى
للأخوات ثلث السدس
أصاها من ستة وتنقل الى
ثمانية عشر وتصع من
ثلاثمائة وأربعة وعشرين
(وأما) البنات فذوات
السهم الا ان يقع في
درجته من ذ كرفص من
صحبته (فاذا) كن ذوات
السهم فلواحدة من
الصلب الثلثين وللاثنين
فأما الثلثان ولا يردن
على الاثنين وان كثرن
(وان) كانت واحدة من
الابوين وهما واحدة من
الابن أو أكثر فلي من
الصلب النصف وان من
الابن السدس نكسمة
الثلثين (وان) كانتا اثنتين
من الصلب فلا سهم لتي من
الابن (وان) كان ولد

أسفل من بعض (مروثه) بنت ابن و بنت ابن ابنو بنت ابن بن جاتن الطيا ونصباها طيا (٢١٩) العليا ووسطى العليا ووسطى العليا

(وثلاث) بنات ابن ابراهيم
 آخرهم من أسافل من
 بعض (صورته) بنات
 ابن وقت ابن ابن ابن
 وبنات ابن ابن ابن
 بنات الوسطى وبنات
 عليا الوسطى ووسطى
 الوسطى ووسطى الوسطى
 (وثلاث) بنات ابن ابن ابن
 آخرهم من أسافل من
 بعض (صورته) بنات
 ابراهيم وبنات ابن ابراهيم
 ابن وبنات ابن ابن ابن
 ابن بنات الوسطى ووسطى
 وبنات عليا الوسطى ووسطى
 الوسطى ووسطى الوسطى
 الوسطى (فالحيا) من
 الخريق الاول النصف
 والتي تليها من العليا من
 الخريق الثاني السدس
 تكلمة التلخيص ولائى
 الباقيات (وان) كان مع
 احدى الباتيات غلام يورث
 من بعده ومن فوقه من لم
 يستوف فرسه من التلخيص
 ولا يورث من دونه (واما)
 الاخوات فذوات السهام
 الا أن يقع في حوزتين
 ذكر فيصير موصية به
 واما كن ذوات السهام
 فلو واحدة من الاب والام
 النصف والباقي من السهام
 الثلثان ولا يورث من
 الثلثين وان كثرت (ولو)
 كانت واحدة من الاب
 والام ومعها واحدة من
 الاب والام من الاب والام
 (ن) كان واحدة من الاب والام

المعين من العقوبات الباقية لانه سبحانه وتعالى قرنه مع العذاب الاليم ولا شك ان المعين العلوي بل عذاب
واعلم ان الولايات تختلف بحسب العرف والاصطلاح كما تقدم في كلام ابن قيم الجوزية ان عموم الولايات
وتخصوها ليس له حد في الشرع وان ولاية القضاء في بعض البلاد وبعض الاوقات يتناول ما يتناوله اهل
الحرب وبالعكس وذلك بحسب العرف والاصطلاح والتعيين في الولايات فان كانت ولاية القضاء في قطر
آخر يمنع من تعاطي هذه السياسات قضاء او عرفا فليس للقاضي تعاطي ذلك والا فله ان يعمل ذلك لانها
دعوى شرعية حكمها الاختيار بالحسب والضرب بغير غلبة الحكم فيها كغيرها من الحكومات (القسم
الثالث) ان يكون التهم بمجهول الحال عند الحاكم والوالي لا يعرفه ببر ولا غور فاذا ادعى عليه منه فهدا
يجب حتى ينكشف اليه هذا حكمه عند ائمة علماء الامام والمنصر من هذا كثر الاثبات بحسب القاضي
والوالي

(فصل في بيع النكاح مال نفسه عند المصادرة) قال بعضهم في العمال يولون بطلب منهم أو كره فياخذون
 أموال الناس بغير حق ويسبسون فيهم سيرة الظالم ثم يعزلون عن مناصبهم من الرأى عليهم فيرفعهم ويمنعهم في
 غمهم بغيرهم انتقاما لله تعالى منهم وليرد على أهل الدين أخذ منهم بغير حق أو بغيرهم لنفسه على غير تجري
 الحق والعدل فيلزم في ذلك إلى بيع أنفسهم ودينهم فذلك ماض عليهم ما نفع لمن ابتاعه قال في التبريد
 إذا باع مكرها أو لم يكرها ثبت الملك له بشرى انتهى لان اقرارهم بذلك كالمعترف الحق والى الذي يولاهم
 وأن يرد ذلك إلى دار بابه فان استبس الرأى ذلك إلى نفسه فاعلموا ظالم الرأى في ذلك وليس ذلك بتافع أركان
 العمال الثلاثة فيما باعوه ولا حجة لهم في قولهم انما كانا نذلنا لمن ولانا وما يقامتهم اسم احل من جلدوا أو
 قتلوا بغير حق (فرع) وكذلك العامل الذي يتقبل الكور والبلد بشئ معين يضمنون في ماله يلزمه
 نفسه فان استوفوا من القوم الذين يتقبل عنهم فله ما زاد عليه ما نقص فخرج في ماله على هذا ما أخذ ما شاء
 من أموالهم غير أن ذلك بأسباب ووسائل يتقبل عنهم فله ما زاد عليه ما نقص فخرج في ماله على هذا ما أخذ ما شاء
 الرأى لا وفت الذي تعمله اليه فيخرج عن تلك القبالة فيما باع من ذلك من متاعه طوعا أو كرها فهو ماض غير
 مردود وهو أقيم وبيعه أجوز من الأول (مسئلة) السلطان اذا صاد وجلا فقال المظالم ليرجل ادفع اليه
 والى أهوانه شيئا من جناتي قد دفع يامره قال السرخسي والبزدوى يرجع على الأمر بما دفع بدون شرط
 الرجوع والضمنان كالأمر بقضاء الدين وقال المظالم بالحقبة كالشرعية وقال طائفة المشايخ لا يرجع بدون
 شرط الرجوع والضمنان (مسئلة) وفي النوازل فوم وقتلهم المصادرة تأمر وارجل أن يستقرض
 لهم مالا ويتفق في هذه المونة ففعل فالحقرض يرجع على المستقرض والمستقرض هل أن يرجع على
 الأمر ان شرط الرجوع يرجع وببطلان الشرط هل يرجع لخصائص المشايخ في انظر الخلاصة في باب القضاة
 والوصية

(فصل في الجنائيات) وهي الجنابة على النفس والجنابة على العقل والجنابة على المال والجنابة على النسب والجنابة على المرض وجنابة المخربين والجنابة على الأديان ويندرج في ذلك حكم الخوارج والرذة وحكم من سب الله أو الملائكة أو الأنبياء أو العصابة وحكم السرور وعقوبتهما ثانی والزندق وحكم الهائن والكلاب هتاف الجنابة على النفس ويجب أن تعلم أنه لما كان ملاك الولاية الدينية والنيوية والرياسة الاحسان والسياسة والعدل فان بالاحسان يستعبد الانسان ويرفع التباضع والعبدوان وبالسياسة تفرج السفهاء عن الظالمين وبالعديل يستقيم الملك وتعمر البلاد ان فكان شرع أحكام الجنائيات من معظم معاهد الامور والجنابة على النفس على قسمين الاول في القتل والثاني في الجراح والاعراف قال شيخ الاسلام الجنابة على النفس تسمى تبتلا وفيما دون النفس تسمى قطعاً وجرحاً والفصل فعل يضاف الى العبادية تروى به الحياة وزوال الحياة بدون فعل العباد يسمى موثماً قتل النفس المعذومة من أجل

الذين ينفون من الاب الى ابيهم (وان) كانوا اثنين من الاب والام بلا سهم لقي من الاب (وان) كانوا احدا من الاب والام

وابن الابن وابن السليل
 وبالأب والجدون ملامح
 اختلاف تسمى (وهن)
 مع البنات مصبة لقوله عليه
 الصلاة والسلام واجعلوا
 الاخوات مع البنات مصبة
 (ثم) المشقة كما تسمى
 الممازية وهي زوج وأم
 وأخ وأخت لأم وأخ وأخت
 لأب وأم (وجوابها) عندما
 وهو قول أبي بكر الصديق
 رضي الله عنه وعن سائر
 الصحابة أجمعين ان الزوج
 النصف ولأم النصف
 وللأخ والأخت لا الثلث
 ثم المال ولا شيء للأخ
 والأخت لأب وأم لأنهما
 من سبط ولأبناك وبما كان
 يقول عمر رضي الله عنه
 حتى باله أرلاد الأب والابن
 هب ان أبانا كان جارا أما
 كائنا أولاده فتوقف
 عمر رضي الله عنه وسركهم
 في الثلث بينهم بالسوية
 لا سهم للزوجة وعلى الأب
 وهو قول عثمان رضي الله
 عنه وبه أتت مالك
 والثاني والأرثا تسهم
 الله (وأما) السببان
 في سهم الأب وابن الأم
 وانما قال ثم الأب ثم الجد
 وانما على السبب
 ففي ثم الأخ لأب وأم ثم
 الأخ لأب ثم ابن الأخ لأب
 كما به وهذا وانما
 ثم الأم لأب وأم ثم الأم
 ثم الأب ثم الأم ثم الأب
 ثم الأم ثم الأب ثم الأم

اولاً من الآيات في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا

۴۰۰۔ الاجد اوان عاولو اولادہ۔ مائتہ کران وان ساوا نام العتق وعتق المقتد کرا (۲۲۱) کتاب الدین ص ۴۲ باب ۱

في النزاع قتل به وإن كان يده لم أنه لا يبعث ولا قصاص في العظمة والوكرة والوجاء والدماء المثل في التقي
ولو ضرب به بالمسلة فيه القصاص (مسئلة) ولو ضربه حتى مات ذكر في الاجتناس دلالة تملوهم
الزكائن الا انهم يتعلق بهم القصاص في الايدي وما لا فلا يسمى لا يجب بالبعض (فرع) ولو السوارك
رجل قال بثلثي يدي بالمدرم أو بثلثي فقتله لا يجب القصاص ولو قال له ائتني فقتله لا يجب القصاص
وتجب الدية وفي القبر لا تجب الدية في أصح الروايتين عند أبي حنيفة وهو قولهما وفي رواية تجب
ولو قال له اقطع يدي فقط فلا شيء عليه وكذا في جميع الأطراف (مسئلة) وفي المتن لو قال لا تنزع
يدي على أن تعطيني هذا الثوب أو هذه الدراهم ففعل لا قصاص عليه وعليه نسفاً آلاف درهم وبطل البيع
ولو قال لا تخرجني على فرما بحد من حره جرحاً لا يعيش من دمه فقتل أو قاتل ولا يسمى حانياً وعليه الدية ولو
جرحه بما يجرح جرحاً لا يبعث من دمه لا شيء قاتلاً ولو ملئت من ذلك لا شيء على الجاني ومن هذا الباب من سارت واتته
المتنوي من ورثه رجل قال لا تخرجني من دارك أو أقبضه أو أكرهه فرما ففعل لا قصاص عليه وعليه نسفاً
شيئاً (مسئلة) ولو قال لا تخرجني من دارك أو أقبضه أو أكرهه فرما ففعل لا قصاص عليه وعليه نسفاً
بعضه القصاص وفي اليد لو قال لا تخرجني من دارك أو أقبضه أو أكرهه فرما ففعل لا قصاص عليه وعليه نسفاً
رواية عن أبي يوسف وروى عن أم هانئ عن أبي حنيفة أنه قال تجب الدية في كفاية ما بين يديه إلى الإح
كالأب وقال القياس أن يجب الدية في الكل والامتناع أن تجب الدية في الأضلاع بهدالة سارت
الأب يحد من أن يكون مداهم القصاص ولو قال اقتل أبي فقتله لا تجب الدية ولو قال اتماع يده فقتله لا يجب
القصاص ولو قال اقتل يدي أو أدهم يدي لا شيء عليه الكل من الأضلاع

(فصل) وأما شبه العمد أن يعتمد الصرب بالنس سلاح ولا يجري مجراها في تقرير الأبرام ولا يـ
بد القواص في قول أبي زيد رقا لا زال الذي شبه العمد أن يعتمد الصرب بالآلة لا قبل بمثلهما في التـ
أن كانت الآلة ملة فهي نزهة السيف فـ

(فصل 4) وأما الخطأ فأن يكون في نفس الغضل نحو أن تصد شياً فيصيب غيره وقد يكون في الظن كمن
أن يظنه صيداً أو سباعاً أو ذمياً وليس فيه ثم القتل الخافيه ثم ترك التأمل للقاتل والقصاص
والسر عن الوقوع فيه والكفار مشركه ثم هذا الاثم وجب زال الاثم استيف القتل سيما الحرمان الأدب ونية
الإدب في العاقبة في ثلاث سنين وقوع آخر يجرى مجرى الخطأ وهو أن يثقل على إنسان بقتله
(تقريب) قال في المتقي قال بمجد إذا تم دنيماً من إنسان فأصاب شيئاً من سوي ما عده في نفسه وعمد وإن أصاب
غيره فهو خطأ وتفسير ذلك أن الرجل تعمد أن يضرب يدرى على سيفه خطأ فأصابه منقه وأبان رأسه فنهز
عمد ولو أراد يدرى على فأسه فخطأ لأنه أصاب غير ما عده وفي الأولى أصاب ما عده لأنه قصد
اتلاف طرف ذلك الرجل ولو روى قلنسوة تركه على رأسه فأصاب رجله فهو خطأ وكذلك لو قصد الأذى
فأصابه فسر رأسه فهو خطأ ولو روى رجله فأصاب حائطاً ثم رجع السهم فأصاب الرجل فقتله فهو خطأ لأنه
أخطأ في إصابة الحائط ورجوع السهم مبنى على إصابة الحائط لا على الرجل السابق لأنه آخر الميادين والحكم
يضاف إلى آخر السببين وجرداً أنظر المحيط

(فصل) ٤ وأما القتل بخاريق القبيب كحجر البترو وضع الخبير على قارعة الطريق وذلك رجب الله تعالى
العاقلة ولا تتعاق به الكفارة ولا حرمان الارث وقال الله امي لمن بال الخفاف جمع أحكامه وايس عبادون
الطير شبهه عند فاجل شبهه عند النفس فهو عند فيما درن النحس (مسئلة) ٥ رقي فدعة الامام
السرخسي لو ضرب بالناسا مصرية لا أثر لها في النفس لا تضيق شيئا في عجم النوازل رجل ساح على آخر
حاف ذات نسيته يحب الدية ولو لم يعلم جلدت وجهه مات فله بالدية

(١٥) ل) ثم لوث قتل الرجل عذابه وله واحد له أن يقدل القاتل قصاصه وادعى القاضي القاسي أوله بقض
الامر في الثامن وهو المصحح بلا باء مائة عده قوهي مع قتل الحق بين الجا مسيب المدة في زهر أن تسمى

[illegible]

فيه الى اربع مقالات (الاولى) ان نوبق رؤس طائفته اودنقش اوتانقشها مهم اودنقشها (٢٢٣) (والثانية) ان طابا اودنقشها .

ضرورة ولا عذر فانه بعد عدائين سوطان كل عبد اصيل أو بعين فان كان كافرا او جديس كان تركه وان
أعلن بذلك هو قب وأجمعوا على ان الحمن الحر يجب بنفس الشرب ولو قارة بخلاف غير هان الاثربة
فانه لا يجب حتى يسكر (مسئلة) لو كانت الراتحة توجد منه عند الاخذ فلما ذهبوا به الى الامام انقطعت
الراتحة بسبب بعد المسافة لم يعال لان هان موضع العذر والسكران التي بعد هان الذي لا يعقل منعا قليلا
ولا كثير ولا يعقل الرجل من المرأة وقال محمد أن هان ويخطأ كالا مع هو المذ كورق كتاب الاثربة
(مسئلة) لو أفر بعد زوال اليج فانه لا يؤخذ باقراره حتى يقر ويحجم الإجماع وهو قول أبي الحسن قال
محمد يؤخذ باقراره وكذلك لو شهد عليه حد زوال اليجها لم يحد عنه ما وقال محمد يحد وكذلك لو وجدته
رعيها أو متاياها لجواز أن يكون شربها مكرها ولان الراتحة تشبه (مسئلة) إذا رجع شارب المسكر
أو أفر من اقراره لا يحد لاحتمال انه صادق في اليجوع ما ورث شبهة وكذلك لو أفر سكران لا يحد لجوار
كذبه في الاقرار بسبب السكر وقوم الشبهة ولا كذلك سائر الحقوق (مسئلة) وجد سكران وتوجد
فيه الراتحة فلا يحد ولكن يعزى بأقل من أربعين سوطا ولو وجدته مع راتحة فالحد دون السكر يزول ولا يتر
التعزير حتى يزول السكر (مسئلة) ولو وجد يحد آية فيها خير يعزى (مسئلة) وضرب المسلم
يسع الحد ضربا وجعا بخلاف الذي حتى يتغصم اليه فان باع في المصر بعد التقدم ثم أسلم لم يرد ما التزيب
وهذا دليل على ان التعزير لا يسقط بالتوبة (فرع) ويتزاع قول الساربه عند الضرر بطرق على
أهانت كما أتى في فصل الزمان ساء الله تعالى وضرب الساربه أشد من ضرب الهاذل لان ساء ما يدين
وساء ما لا يدين

(نصل) وأما الحبيشة فظهر الادب بتدريجها داخلها كم لاتها على العمل بحلاو الامام بالندية
 ما أكانت عليه العقل استعأ كلها حيتن (فرع) والامام وازماسق من المارق فانتطع عضو
 ولان ضرر المرءة آمنون وضرر العضو غير آمنون

(فصل في السرقة) * السارق كل مال حاصل لاشبهته في المال اذا كان في جماعة السارقين أو بمنون
دري الخدمتهم في قول أبي حنيفة وزفر وقال أبو يوسف اذا كان الصبي والجنون وليا نزع المتاع دوى عنه
وان كان الذي ولي سواهما تملوا الا الصبي والجنون وعن أبي حنيفة في جباين افراس سرقة ثوب يسار مائة
ثم قال أحدهما الثوب ثوب سالم سرقة دري منهما المتاع ولز قال أحدهما سرقة ثوب الثوب ثوب فلان وكذا
لا تخرق قطع المقر وسنده في قول أبي حنيفة: لا تخرق قطع المقر وسنده في قول أبي يوسف لا يقطع واحد منهما ولو شارك في أو ذور حرم
محرم من السرقة منه أو كان شرى كالمسرقة منه في المتاع فلا قطع على واحد منهما في قول أبي حنيفة: وتو قال
أبو يوسف يجب على شريك الصبي والحرم ولا يجب اذا كان أحدهما شرى كالمسرقة منه في المتاع ولا يقطع على هذا
لاختلاف اذا كان في قطاع الطريق من أو بمنون أو أحرم

(فصل) في اختلاف أن النصاب في باب السرقة شرط الوجوب في القام وهو مقدار عشرة دراهم ويذكره
 الشافعي ومالك بربع دينار وكرأبوا الحسن أنه بربع عشرة دراهم مصر وبه سني لو كانت تبعا لا تبلغ قيمتها
 عشرة دراهم مضروب بثلثم يقطع وهو رواية عن أبي يوسف ومحمد وروى عن أبي حنيفة إذا سرق عشرة دراهم
 مضروب في قيمها بالناس تطع وهذا يدل على أن غير المضروب إذا كان جارا وإذا كانت قيمة المروقة
 كاملة وقت السرقة ثم اتفقت بأن كان القيمة في ماله لم يسقط الطاع وان كان من طرفي المروقة
 وعن محمد أنه لا يسقط وهو قول الشافعي ولو سرق في بلد روجب في بلد آخر والقيمة فيه أنقص لم يقطع حتى
 يكون القيمة في المدين عشرة انظر الإيضاح

3. *How do you think about the future of the Chinese economy?*

فإن استقام على سهام من يرد عليهم فيها والأطباء الذين تدينهم من يرد عليهم وبين الباقي يند (٢٢٥) فليس من لا يرد عليهم من نفسه

(٢) أن لم يند ضرباً كل

تصيح من يرد عليهم في سبغ

تصيح من لا يرد عليهم في

بلغ فيهم المصلحة فتمسك

من لا يرد عليهم مضروبين

تصيح من يرد عليهم أولى

وقته ونصيب كل واحد من

يرد عليهم مضروبين إلى الباقي

بعد نصيب من لا يرد عليهم من

تصيح أولى وفق ذلك (ثم

الماضية) وبينها على

التصيح وهو أن تصيح

فريضة الميت الأولى على

ورثته وتحقق من ذلك

ما أصاب الميت الثاني لطلب

الوفيق ثم تصيح فريضة الميت

الثاني على ورثته ثم تطلب

الوفيق بين ما في يده وتعيده

أن لم يند ضرباً كل هذا

التصيح في كل التصيح

الأول وأن وجد فاضربوا

وفق هذا التصيح في كل

التصيح الأول ثم يتسدى

بالقصة فمن كانه نصيب

من الفريضة الأولى فاضرب

في الفريضة الثانية ومن

كانه نصيب من الفريضة

الثانية فاضرب في نصيب

الميت الثاني ومن كانه

نصيب من الفريضة الثانية

من الفريضة الأولى فاضرب

في الفريضة الثانية وماه

من الفريضة الثانية فاضرب

في نصيب الميت الثاني (هنا)

إذا قدم الوقف أما إذا وجد

الوقف فيضرب في سواض

الضرب في وقتها ويحفظ

من ذلك ما أصاب الميت

من ذلك ما أصاب الميت

من ذلك ما أصاب الميت

من ذلك ما أصاب الميت

من ذلك ما أصاب الميت

من ذلك ما أصاب الميت

من ذلك ما أصاب الميت

وأنت المرأة قلبي ذلك يشبهه ويجب الحد على الواطئ إذا علم بالقرين وان كان لا يعلم فلا حد عليه
(فصل) * الشبهة في العمل في سبعة موطن جارية الأبي وجارية الأم والمطلقة ثلاثاً ما دامت العدة
وأم الولد ما دامت عتده منه وجارية المتكوجة والبسلة إذا وطئ جارية ولواه والجارية المهرهنة بماؤها
المرتهن في رواية كتاب الرهن وذكر في كتاب الحدود أنه بعد المرن ولا يعتبر ظنه في هذه المواضع إذا ادعى
فقال ظننت أنها فعل لي لم يجب الحد ولا يثبت نسب الولد وان لم يدع الظن وجب الحد وان ادعى أحدهما
أول يده إلا أنه فلا حد حتى يقر بجنايتهما علماً بالحرمة

(فصل) * والقرار بالزنا لا يتعلق بالحد حتى يقر أو يبرأ من أربع مجالس مختلفة من مجالس المقر
دون مجلس القاضي وقال شارحنا مقام يقرر امرته وأما الشهادة على الزنا فلا يقبل أقل من أربعة وقد تقدم
(فصل كيف يقام الحد) * وإذا حكم بالرجم أمر الشهود أن يمدوا بالرجم ثم الإمام ثم الناس ولا يربط
المرجوم ولا يمسك ولا يحمله إذا كان رجلاً ولكنه يقام قائماً ونصب للناس ويرجم وان كانت امرأة
فإن شاء فحملها وإن شاء لم يحمله ولا بأس لكل من دعى أن يتعمقه إلا إذا كان ذارحاً محرم من المرجوم
فإنه لا يستحب له أن يتعمقه ويحرق في التعزير ووجد الزنا وكذا في حد الشرب في الرواية المشهورة ومن
جد أنه لا يحرق في الشرب وأما حد القذف فلا يحرق فيه ولكن يترج عنه الحشور والفرو وأما المرأة فلا يترج
عنها ثياباً في سائر الحدود والحشور والفرو وقال أبو حنيفة الحد في الأعضاء كلها ما عدا الفرج والوجه
والرأس وقال أبو يوسف يتي المسد والبطن ويضرب الرأس سوطاً أو سوطين ويفرق على الكتفين
والترابين والعندين والساقين والقدمين وأما في التعزير فلا يفرق على الأعضاء

(فصل) * وينبغي للقاضي إذا ضرب الناص في المسدود كلها أن يضرب الرجل قياماً ويأمر بالجلد
أن لا يرفع يده بالسوط جديداً ولا يخلطها بجداً ولكن وسطاً من ذلك وضرب الشاب والشبيخ في الحدود
كلها سواء في الإيحاء وإذا اقتصر للناس في جراحاتهم دعا بطبيب رفيق يقتصر إسمه وأجره على المقصر
ويستحب للسلطان أن يختار رجلاً عادلاً لا إقامة الحد ودعى أهلها عارفاً بوجوب ذلك لما فيه من الحق
فقد كان علي بن أبي طالب رضي الله عنه يقيم الحد لا يكره في سائر ما ولا يقيم الحدود إلا بالسوط
ولا تكون بالدرم وقال بعضهم وإنما كان درهم الحد بالدرهم فذلك الحد قرب السوط ولا يبعد الحد
بالسوط إذا أقيم بالدرم فقد يكون من الدرهم ما هو أوجع من كثير من السياط فلا يجمع عليه حدان
الأن تكون الدرمة طلبة لا تؤلم ولا تؤرجع قيماً بالحد بالسوط ولا يعتمد بضره بمكان ضربة قبلها بل
يفرق عليه الضرب إذا فيه راحة ولا يسلط باليد والأرجل ولا يحد بحال ولا يربط يده بل تترك له يدفع
بما من نفسه هذا في الحدود وأما التعزير أن في أعظام منها فهو كالتقدم في الحدود وما خف منها
عوقب صاحبه على شأنه وربما كان يحبس دون ضرب بوسايت ذكروه إن شاء الله تعالى ويكون السوط
الذي يجلبه متوسطاً لا جديداً ولا خفياً ويكون قد ضاعت ثمرته وثمره السوط مقعدة طرفه كذا قال
الجوهري

(فصل في القذف) * عن أبي يوسف فمن قال لغيره في رضا أو غضب لست لايلك فهذا ذنف (مسألة) *
ولو قال ليس هذا أباك فإن قال في رضا أو على وجه الاستفهام قلبي هذا ذنف ولو قال في غضب أو على وجه
التعزير فهو ذنف (مسألة) * ولو قال لست لايلك قلبي يذف بالزنا لأن معناه لم تملك أمك وأعمال الزانية
هي التي تملك من الزنا التي لا تملك بخلاف نفسه من الأب لأنه قطع نسب ونظامها يتي برأ الأم فكان ذنفاً
(مسألة) * ولو قال يا ابن الزانية وأمه التي ولدته معلة فليس بالحد وان كانت كافرة فلا حد عليه ولا يبالى
بحال الجدة لأن الأمينة بقتل ولادة الجدة تسمى بها مجازاً (فرع) * ولو قال يا ابن مائة زانية فإنه يعتبر
حال الأم لذلك لأن مائة زانية مائة مرة (فرع) * ولو قال أنت ابن فلان لرجل أجبي في حال الغضب فهو ذنف

(٢٩) .. من الحكم (الثالث لماب الوقف ثم تصيح فريضة الميت الثالث على ورثته ثم تطلب الوقف بين ما في يده وتعيده إن لم

ولا ما أول من أئوبه من أهلها وهم لا يرفون مع ذي سهم ولا مع بنو سوي أحد الرومين (٢٢٧) (فصل في المنصف الأول) و قد لا

بالسيرة أفرجهم (فان)
استودوا في القربى فوالاوارث
أولى (واختلفوا) فمولا
والاوارث والصحيح أنه ليس
بأولى (مثله) بنت البنت
أولى من بنت بنت البنت
لأنها أقرب بوقت بنت الابن
أولى من بنت بنت البنت
لأنها أوله الواو (بنت) بنت
بنت البنت وبنت بنت
بنت الابن فالحال بينهما
الصحيح والقسم على أبنائهم
أن أنقض أصولهم وأن
استنكحت فذلك عند أبي
يوسف وهو رواية
عن أبي حنيفة وهو عند
وهو أشهر الروايتين من
أبي حنيفة: القصة على أن
الافهم اعتبار مسألة
الاصول في الغرور واعتبار
عدد الغرور في الاصول
(ن) كل شيء جنة لاهل
ينقل ذلك الى فرقه (مثله)
بنت ابن بنت بنت بنت
بنت فخذ أبي يوسف المال
بينهم مائة مائة باعبار
الابان وعند محمد أن ذلك
سهم بنت بنت ابن البنت
وسهم بنت بنت بنت
كله مات من ابن بنت
فيقسم المال بينهما اثلاثا
ثم ما أصاب ابن البنت فله
وما أصاب بنت البنت فله
(مثله) ابن بنت بنت بنت
بنت محمد أبي يوسف المال
بينهم اثلاثا فله والابان
(ومحمد) محمد من المال
لبن بنت بنت أو سهم

عقوبة و ليس الولد ولاية عقوبة بمجانيته عليه كالعصاة (مسألة) * يستحسن من الحاكم إذا
رغم اليه قبل أن يثبت أن يقول للمدعي أحرض من هذا
(فصل في الحراة وعقوبة الحار بين وقطاع الطريق) * مسئلة الحار بين وقطاع الطريق من طاعة الامام
إذا كان به منعتوكل من خرج في قسرمصر بسلاح أو خشيخا متع وقد رأى يدفع من نفسه فقتل حارب
ومن فصل ذلك في المصطفى ذلك بحارب ولا يقام عليه الحد في قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف
يقام عليه لأن هذه مجنونة فلا تختلف باندلاف الامكنة فكذلك ما قلنا ان الحاكم يتعلق بطمع الطريق
لا مجنونة مطلقا فإنه لا يتحقق في المص ولا في الأثر بيا منته لانه قلوب أمن على وجهه يقطع الطريق به رانه
يتحقق خارج المص لانه لا يلحقه العوت وقال أبو حنيفة من قطع الطريق بين الكوفة والحيرة لا يقام عليه
الحد وهذا كان في زمانه وأما الآن فصار بمنزلة البرية يلحقه العوت فينقطع به الحد ويأمن حتى يحاربوا
لأن المال محفوظ في العراء يحفظ الله والمتعرض له متصور بحودة الحاربته ورسوله رسا في ذلك من
بأسر القتل وأخذ المال ومن لم يأسر لأن قطع الطريق مضاف الى الكل لأن الذي لم يأسر به بين المباشرة
ومحقوقه معنى فله بترصده المدفع عنه والارهاب منه ار كاد في باب القسمة
(فصل في عقوبة قطاع الطريق) * قوله تعالى انجزاء الذين يجارون الله ورسوله الآية
في قطاع الطريق قال أصحابنا الإحكام المذكور في الآية على الترتيب فمن آتاه السيل ولم يقتل ولم
يأخذ ما لا يفي ومن أخذ ما لا يفي لم يأسر ومن قتل ولم يأخذ ما لا يفي ومن قتل وأخذ
المال فالامام فيه غير فان ما قطع به وجب له عليه وان شاعته ولم يقطع وجب من أبي يوسف فانه قال
لا آمنه من الصلب وقال محمد بن زيد لا يصلب لأن التلوع مع الصلب عقوبة بقتل كل حبيبة بحالة ولا يجمع
بينهما و ذكر أبو الحسن عن أبي يوسف أنه يصلب عدالة تلو به ليه الامام ثلاثة أيام ثم يحل بينه وبين
أهله وأما التي المذكور في الآية وهو أن يأخذ ويحبسه حتى يحدث توبة فان تاب قبل الانحدوث بوث
البدن فله الحد وان تاب بعد ذلك لم يستأ
(فصل) * إذا سقط المدفع من قتل منهم بعد ذلك الى الاولياء فيقتلن أو يهدون لانه وان خرج العمل
من أن يكون ضاملا لطريقه لكن لم يخرج من كونه قتلا في رتب عليه حكمه وحكم القتل له بعدا كونا
(فرع) * وان كان القتل بسا أو جرحا فعليه الدية وكذا إذا قتل الحار بين قبل القصة ما سهم
فالحكم في القصاص وضمان الاموال نحو ما لو أخذوا من قير قطع الطريق وكذا إذا أخذوا قبيل التوبة
ولم يكفروا أخذوا مالا ولا متلا ولكن أصابوا لجراحات وجب عليهم القصاص فيما استطاعوا ويضمنون
ما لا استطاعوا يستودعون الحبس حتى يتوبوا
(فصل في السيرة في البقاء) * قال أبو حنيفة إذا وقعت القتلة بين المدعين ينبغي أن يؤتمن به ولا يخرج
الى القتلة فان دعاه الامم وعنده فله وفدرة لم يسعهما التعلق لان طاعة الامام فرض حاله التوبة وينبغي
للإمام إذا بلغه ان الخوارج يتأهبون للقتال أن يأخذهم ويحبسهم حتى يقطعوا من ذلك لان دفع الشر
قبل وقوعه أسهل من الدفع بعد وقوعه وان لم يعلمهم سم الامام حتى تعسكروا وتأهبوا للقتال بعث اليهم
من يهزمهم الى العدل رجاء أن يعودوا اليه وقد بعث على كرم الله وجهه الى أهل حروراء وهم الى
العدل فان أبوا قاتلهم وهزمهم فان هزمهم واهم قلة بطون اليها فيبقى للإمام العدل أن يتبعهم بوجه
ويجهز على جرحهم ويقتل أسيرهم وان شاع به لانه لو خلاهم يعودون حررا عابا وان لم يكن له مقة
لم يفعل شيئا من ذلك (مسألة) * ما ظفر أهل العدل من كراخ أهل البغي وسلاحهم فلا بأس أن يستنبراه
لو قتالهم ويجوز للإمام أن يأخذ أسلحة أهل العدل إذا استباح اليه (مسألة) * ما أصاب الامام من
الخوارج حبس منهم فاذا زال بغيتهم ودعاهم ما أصاب الخوارج من أهل العدل من دم أو جراحة أو مال
لبن بنت البنت أو سهم

شعبه: تاریخ و جغرافیه

له بنتا (ملوليد) اولاد
ابن بنت رعو ان بنت بنت
والولوجه ثانياً بنت بنت
علاومات الزر بيان ثمان
الجدد في اب فوجوه
الله في روادنا السالين
اشاء ما في المال
في المال

تخلاف بين أهل العلم أحدها
بإسناد المتري

عاشق و محبت نامہ

مني منه أو اثبت عازله أو نفي
 ع وكذا من غير شيأ منه أو زاد
 من فيه حقه ولا محقرة كقول
 علي ثواب ولا عقاب ولا حكم
 بغير ان التي حقه أو نفي
 مني عا به السلام بلا حقه

بسم النبي عليه السلام قال
لوح وقزعة ابنة وقزعة النار
ومسكر ونكير من الملائكة
لائكة والرحل كهادون
سنان المذكور اثنى اهل
بابهم والكاثر بهم كما حكم
باب بحال المقول فيهم لا سيما
او كون الاخر من الملائكة
لان من هوام الناس وزجر عن
اسلاف في مثل هذا حال من

حرقتان اذا أخذتا
 بعد ما أخذوا وقتلان
 الحاد قال روح الله والاباحي
 ميم أطرا الحلامه
 سيف اعنسل بالجرار وخرج
 فقال قاله عامر محمد ربه
 الى الله هديه ودم القاتلان

رومانہ) آپ ام ابی الاہ و ابی اہ

الحمد لله الذي هدانا لهذا

ما أصاب قراءة الأب يقسم
 اثلاثا ثلثه لجده من قبل أبيه
 وهو أب أم أب الأبي وثلثه
 لجده من قبل أمه وهو أب
 أب أم الأب وما أصاب قراءة
 الأم فثلثه ثلثه لجدها
 من قبل أبيها وهو أب أم أب
 الأم وثلثه لجدها من قبل
 أمها وهو أب أب أم الأم
 وهذا الجواب على قول من
 لا يعتبر المولى بالوارث وأما
 من يعتبر الأدلاء بالوارث
 فمذهب المالكة لا يبعد
 الد كوراد وهو أب أم
 أب الأب

[illegible][illegible]

لا يملك أحد من الناس أن يملك
أرضاً إلا بما لا يضر الناس ولا يفتقر
إلى ما لا يملكه أحد من الناس

[illegible]

(فصل) * والتميز لا يختص بفعل معين ولا قول معين فنحضر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالهدى وذلك
 في حق الثلاثة الذين ذكرهم الله تعالى في القرآن العظيم فهم وانجسوا بالآيكة هم أحد وفدتهم
 شهادة في الصحاح وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم بالآيكة فأمير يخرج المحتجبين من المدينة وقامهم
 وكذلك السدابة من يعمون ذلك بعض ما وردت به السنة مما قاله بعض أصحابنا من قوله ضارح
 المانه بنتم أنى عمر رضى الله عنه مبر صبيح الذى كان يسأل عن الدار ينتدو غير هاديا من الناس بالنسبة
 في المشكلات من القرآن فضر به فخر يوجب ما وقفه الى المصرة أو الكوفة أو أسبره وكان لا يكاد يأتى
 حتى تأبى كتب عامل الإبادالى عمر بن الخطاب رضى الله عنه يخبره بتو شته فاذن ذلك فى كلامه موثر ان
 عمر رضى الله عنه خلق رأس نصر من حجاج ونقاه من المدينة لاشبه بالنسبة فى الإسماء وشى الانتدب
 ومنه ما مضى عليه السلام بالرأين ومنه ان أبا بكر رضى الله عنه استشار الصحابة فخرجوا منكم كذا كبح
 المراءى شار واجرة بالسار فكتب أبو بكر بذلك الى سادى الراى ثم حرقهم عبد الله بن الزبير فخلدهم ثم
 حرقهم هدام بن عبد الملك انظر الهداية ومنه ان أبا بكر رضى الله عنه حرق جماعة من أهل الردة ومنها
 أمر عليه السلام بدمر دنان الخمر وثق طرونها ومنها أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم
 نبي بكسر التمدود الى طبع نبالهم الخمر الا هلبة ثم استأذون فخذ لها طان لهم ثم غلب على جراد الاسير
 لان العقوبة بالكسر لم تكن واجبة منها فحرق عمر المكان الذى يباع فيه الخمر ثم انحرق عمر فصره
 ابن أبيه فاصلا الحقب فيه من الردة بومار يحكم فى دار وممنه امة ادوة هر عالة بانسنة طرأموالهم
 تقسمها بينهم وبين المسلمين ومنها انه ضرب الذى يذوق على نفس سائمة وشبان يستطال المائة ثم ضربه
 فى اليوم الثانى مائة ثم ضربه فى اليوم الثالث مائة فبعضه أخذ مالك لان مذهبه التعزير يتأدى الى الردة منها ان
 عمر رضى الله عنه لما وجد مع السائل من الطعام فوق كفايته وهو يسأل أخذ ما معه وأطعمه بل الله يرفق
 وغير ذلك مما يكثر تعداد هذه ضلالتهم مروية قال ابن قيم الجوزية وأكثر هذه المائل مائة
 بهد باب أحد * (مسألة) * يجوز التميز بأخذ المال وهو مذهب أى يوم ضوبه قال مالك من قال
 ان الحق به المالية منسوخة فقد ضلها الى مذهب الاثنية فقلوا استدلالا وايسر به على دعوى نفيها وقيل
 ان الله الراشدين وأكابر الصحابة لها اجماع مودة صلى الله عليه وسلم مطلقا دعوى نفيها والدمون لا تمنع
 من معهم منقول الاجماع يجمع دعواهم الا أن يقول أحدهم مذهب أصحابنا لا يجوز مذهب أمهات به سنده
 معاملى القبول والرد

(قوله) اذا ثبت أصل التمزير والتمزير بطلان خبره استدام لا في رواية عن أبي يوسف انه اعتبر أهل الحديث الأحرار إذا أصل خبره صحيح سواء هو موثق أو غير موثق ورواية نقصه - فهو وما تورع عن علي وأكثر التمزير أربعة وثلاثون موثقاً عند أبي حنيفة وثلاثة وثلاثون موثقاً عند أبي يوسف ومن ضمن الشيوخ

[illegible]

(مسئلة) • ولما كان ضرر مجلس الحياكم من جنس المجلس لما يفسد من التعويق عن التصرف في

مصالح المألو بلان الحياكم يبالغ في التزم او رسول على ما هو مقرر في موضعه فيحصل للفرم

تعويق عن مصالحه ثم اذا حضر مجلس الحياكم فقد يكون الحياكم غير جالس لغصوم في ذلك الوقت

وربما كان مشغولا عنه بغيره فلا يزال المعوق حتى يتفرغ القاضي الفصل بينه وبين غيره

(فصل) • وفي كفالة الامل بحبس في الدرهم وأقل من ذلك وفي كتاب النفقات لشمس الانسة الخواني

بحبس بدائق وبحبس في كل دين ما خلا من الوالد على أحد الايون أو الجد أو الجدة على أنه يحبس في نفقة

الوالد له غير ولا يحبس المكاتب والعبد المأذون بدین المولى والمولى يحبس بدینهما هذا اذا كان المأذون

مد يوفى بالمكاتب اذا لم يكن الدين من جنس بدل الكتابة أما اذا كان من جنس بدل الكتابة فقد ظهر المولى

بحبس حقه فليتقيا ن قصاصا • (مسئلة) • الكفيل اذا حبس بحبس المكفول عنه واذا ائمه الطالب فهو

يلزم المكفول عنه ان كانت الكفالة بأمر مولا يأخذ المال قبل الاداء وهذا يدل على أن رب المال لو أراد

أن يحبس الكفيل له ذلك وهي واقعة القتوى وكذا يحبس الكفيل وكفيل الكفيل وان كثر وادى بحبس في

الحدود والقصاص في مدة التزكيسة وفي المتق رجل جرح رجلا هل يحبس قدير أن كان الجرح فيه

القصاص يحبس وان لم يكن فيه القصاص ان يرى لم يحبس ويستوثق منه • (مسئلة) • المرأة اذا حبست

زوجها فقال الزوج للقاضي اجسها معي فان لم يرضها في المجلس ولكن يحبس في بيت الزوج وتنفق من

قاضي لا مشانه كان يحبسها في وقت قضائه لحضه ترى في ذلك وهي صابته من القبر

(فصل) • وفي كفالة الامل لا يضرب المديون ولا يغفل ولا يقيد الا ان يخاف فراره كذا في المتق ولا

يصف ولا يجرد ولا يقيم بين يدي صاحب الحق اهانة ولا يؤجر ولا يخرج لبيعة ولا يهد ولا يجر ولا يسلط

ولا يهانة مريض ويحبس في موضع وحش ولا يمسطه فرش ولا يقطع ولا يدخل عليه أحد لئلا تناس به

ذكره امرئهم وفي الاضية انه لا يمنع من دخول الجيران وآله عليه لانه يحتاج الى المشورة معهم لاجل

الدين ولا يمكنون من المكث معه حتى لا يستأنس بهم • (مسئلة) • ولو جن الجبوس قال أبو بكر الاسكاف

لا يخرج منه الحياكم وفي واقعات الناطق لو مرض في المجلس وأضاه لم يحبس بخدمة بغيره من المجلس

هكذا روى عن محمد هذا اذا كان الغالب هو الهلاك وعن أبي يوسف انه لا يخرج منه والهالك في السجن

وغيره من امور القتوى على رواية محمد وانما يطالع بكفيل فان لم يجد الكفيل لا يطاعه • (فرع) • ولو احتاج

الى الجماع فدخل عليه امرأته أو جارية سمعته بجاء بها لکن في موضع لا يطالع عليه أحد فان لم يجد مكانا

خاليا لالجماع ومن أبي حنيفة انه يمنع من الجماع بخلاف الاكل للضرورة فتمهل بمنع من الكسب باختلاف

الشيوخ فيه والاصح أنه يمنع

(فصل) • ويترك له دستان من الثياب ويبيع الباقي في الدين فان كان له ثياب حسنة تباع ويشترى به

بقدر الكفاية ويصرف الباقي الى الدين ومن شريح أنه باع عملة الجبوس وعن أبي يوسف • كذا

(مسئلة) • اذا أفلس المشتري ان كان قبل القبض يبيع القاضي المبيع لاجل الثمن وهذا قولهما وأما

• تدأبي حنيفة فلا يبيع العروض ولا العقار بناء على مسئلة الجرح على الحر ولو قال المديون أبيع عبدي هذا

وقضى الدين منه لا يحبس القاضي ويؤجله يومين أو ثلاثة فان كان له عقار يحبس لبيع وقضى الدين

وان كان لا يشتري الا بثمان قليل

(فصل) • اذا حبس القاضي رجلا يسأل من يساره ان كان وسرا أبا يحبس حتى يقضى الدين وان

كان معه راحل سيده وفي كفالة الامل اذا حبس شهرين أو ثلاثة يسأل من حاله هذا اذا كان أمره مشكلا

أما ان كان أمره ظاهرا عند الناصر وعذر القاضي يقبل البيعة على ذلك ويخلي سيده واذا كان أمره مشكلا

هل يقبل البيعة قبل الحبس • (والولاء) لا يرث ويكون لاقر • (مثله) • ما لم يعتق من الجبوس • (والولاء) لا يرث

أجزاء ماله في تبيين له متى
حرا (والمنسحق) بمنزلة
ممدون مندهما وعند
أي حيلة وجهه هو عبد
ما يق عليه درهم هذا إذا
كان يسعى لتكامل وقته
كمثاق البعض أما إذا كان
يسعى بحق في رقبته كالعبد
المرهون إذا اعتقه إلى أهله
فهو بمنزلة الأحرار يرت
وورثته (والقتل) من
أسباب الحرمان (وكل)
قتل يتعلق به وجوب
العصا أو الكفارة فانه
مع الميراث وكل قتل لا يتعلق
به وجوب العصا ولا
الكفارة فانه لا يمنع الإرث
(أما) القتل الذي يتعلق
به وجوب العصا فهو
أن يقتل مورثاً أو يحد
أو يباع على حد (وأما)
الذي يوجب الكفارة فهو أن
يقتله بالباشرة خطأ أو وطأ
دابته أو رثه وهو راكبها
أو انقلب في النوم على
رثه فقتله أو سقط عليه
من السطح فقتله أو سقط
بحر من يده عليه فقتله فهذا
كله قتل بطريق المباشرة
فتجب فيه الكفارة ويوجب
حرمان الميراث أن كان مورثاً
والوصية أن كانت أجنبية
(وأما) القتل الذي لا يتعلق
به وجوب العصا ولا
الكفارة فهو أن الصبي أو
المجنون إذا قتل مورثه أو
غير الصبي والمجنون إذا قتل
مورثه بالتهيب كما إذا أترع

وخص يعرف ماله فأنما أخذ منه مقدار الدين ولا يجوز لنا حيلته فإن في حيلته استمرار ظلمه وودام المنكر في
الطل وضرره هو مع امكان ان لا يسقى شيء من ذلك كله (سؤال) كيف يخاف في الحارس من امتنع من دفع
درهم وجب عليه وبغير نفع أحد - ذهبت لأنهم ساقوا به عزيمة في جنابة حقيرة وقواعد الشرع تقتضي تقدير
العقوبات بتدريج الجانيات (جوابه) انما هو بغيره بآراء مجتابة حقيرة فلم تخاف القواعد فانه في كل ساعة
ممتنع من أداء ما هو واجب في كل ساعة من ساعات الامتناع ساعة من ساعات الحارس فهي جنابات
وهو بآراء منكر ومتقابلة فاندفع السؤال ولم يخالف القواعد - وقد يجب بأنهم ساقوا به عزيمة في مقابلة
بجنابة عزيمة فان معسل الغنى تسلط والاصرار على الظلم والتمادي عليه جنابة عزيمة فاستحق ذلك والظلم
أسقى ان يعمل عليه

(نصل في التضمن) ومن الباطنة الشرعية القضاء بتضمن الصانع وشبههم الاجير المشترك من
يستحق الاجر بعمله وماهله في يد من غير منعه فلا ضمان عليه في قول أبي حنيفة وتوزر والحنين وهو القياس
وقالوا مضمون عليه الا من شيء غالب لا يخلط منه كالحريق العايب والحدوق الكبار وهذا استقصان وعند
أبي حنيفة الاجير المشترك اعم الا يضمن اذا لم يشترط عليه الضمان أما اذا اشترط يضمن وسبب ان ما قيم من
الخلاف في محل هو التوبة من هذا (مسألة) وماهله في يد صاحبه بدون منع الاجير فلا ضمان عليه في
قولهم نعموان كان صاحب المتاع راكباً في السفينة أو على الدابة التي عليها الحمل فمطبت لانه اذا كان راكباً
وحده فالمتاع في يده وان كان راكباً مع المكارى أو فائدين أو سائقين فكذلك لان يد الاجير اعم ان ثبت اذا
زالت بالمالك بالكلية ولم يزل فلم يكن الحمل مضموناً باليد والفعل واما ما هله في يد المالك يصنع الاجير
بأن جهت السفينة بالملاح أو انقطع حبلها وعثر الدابة من فوق المكارى أو عثر الحمل فهو مضمون قال
في شرح التحرير لانه ضمان استهلاك فلا يبرق بنما اذا كان في يده أو في يد غيره (مسألة) من أبي
يوسف اذا سرق المتاع من رأس الجمال ورب المتاع مع فلا ضمان عليه لانه لم يوجد من الجمال صنع والمتاع
ايس في يده لانه في يد مالكه اذا كان معه (فرع) لو كان الطعام في سلتين سيرة واحدة وجب عليه ما
ورب المتاع في أحدهما فلا ضمان على الملاح فيما هله لا ضمان لان المتاع في يد المالك سواء كانت متعروتين
أولاً وكذا الجمال اذا كان عليه الجولة ورب الجولة على غير فلا ضمان على الجمال لما بيننا وعن أبي يوسف
وغيره انه في الجمال ورب المتاع اذا حمله اضعاه على رأس الجمال فوقع وهلك فلا ضمان على الجمال ولو لم يده
الى بيت صاحبه ثم تروى وصاحب المتاع من رأسه فوقع من أيديهما وهلك بالجمال ضمن في قول أبي يوسف
وهو قول محمد الاول ثم رجع وقال لا ضمان على الجمال

(فصل في الصانع التي لا تضمن ما أتى على أيديهم فيها) اعلم ان الاجير الخاص من يثق الاجرة بالوقت
دون العمل ولا يجوز ان يعمل لغيره بغير اخذ من استأجره وهو معنى الخاص والقسم الاول وهو الاجير
المشترك يعني بذلك ان له ان يعمل له ولغيره ولا ضمان على اجير الواحد فيما هله في يد من غيره يصنعه
بالاجماع أما عند أبي حنيفة فظاهر وأما عند مالكان فتضمن اجير المشترك كان احدهما مالا كبلان تضع
أموال الناس وهو شرع مطلق وقد عرفنا السابقة في أول الباب ولا حاجة الى الاحتياط في اجير الواحد
لانه لا يقبض المال عداً وإنما سلم نفسه وماهله من عمله فلا ضمان عليه اذا لم يتعمد المساءة بالاجماع وعلى
هذا تلبيذ القصار واما الصانع وأجرانهم لا ضمان عليهم الا فيما تعذروا فيه لانهم اجير الواحد واجر الواحد
لا يضمن يصنعه الا بصفة التعدي

(فصل) لو استأجر انساناً بالذهب الى موضع كذا ويحجب ببيعته فوجد به ضمه ميتاً وجاءه بالبياني فله من
الاجر بحسبه لانه أولى به من العقود عليه فيستحق الاجر بحسبه قيل هذا اذا كانت حمله مع لونه
(مسألة) ولو استأجر ليذهب بكاه الى فلان ويحجب ببيعته فوجد له مكتوباً لم يتأخذ الكتاب فلا

مباح على قارعة الطريق صاعداً ورثة مات أو حفر بئر على قارعة الطريق نوح ورثته مات أو ألقى بجرار على قارعة الطريق قطع

وارتدوا لا يوجب حرمان الميراث وكذلك لا يوجب حرمان الميراث (١٢٧) في ثلاث فقه الزواري

زوجته بان لم تطعه في
الفراش فانت فاته بوجوب
حرمان الميراث (الكفر)
كاه ملة واحدة عندنا
بعضهم بعضا فالنصراني
يرث اليهودي واليهودي يرث
المجوسي الا اذا كانت دورهم
مختلفة متباينة مثل نصراني
ملت وله ابن في الروم وابنه
في الهند لا يرث واحد منهما
ولو مات مسلم وله ابن مسلم
في الهند فانه يرثه لانهم
قبائل من اهل داركم (والمرتد)
لا يرث من واحد وكذا
المرتدة وهل يرث المسلم منه
قال ابو حنيفة كان كسبة
اكتسبه في حال الردة يكون
فيا وان كان كسبا اكتسبه
في حال الاسلام يكون
لورثته المسلمين وقال ابو
يوسف ويحسد وجههما الله
الكسبان لورثته المسلمين
وقال الشافعي الكسبان
جميعا فان لحق بدار الحرب
مرتدا يقسم اقسامي ما
بين ورثته مكاتبه
(المجوسي) يرث بالنسبة
والولاء وينكح بغيره
بعد الاسلام والنسب فيما
بينهم ثبت بالاكتساب
الفاصلة (ومن) بدل الى
الميت بنسبته ان كان
أحدهما لا يحجب الآخر
ورث جميعا وان كان
يحجب ورث بالخاص
(مثله) اذا ترك ابن عمه
أحد فمما اخذ له ماله
السدس بالفرض والباقي

أن لا أجره وفي الاستحسان يجب الاجر ولو اختلف في مكان الرعي قال قول قول الفهم
(فصل) رجل سلب بقره رجل بقره لعلها ليل فرعم انه أدخلها القرية فطلبها صاحبها فلم يجدها
ثم وجدها بعد أيام قد نقت في فم ران كان أهل القرية رضوا بأن يأقوا بالقرية ولم يكلفوه ان يدخل
كل بقرته في منزل صاحبها قال قول قول الراي اني قد ثبتت بالقرية مع عينته فان حلف برئ وان أبي
ضمن (مسئلة) أهل قرية كانوا يرعون دوابهم بالنوبة قد ذهب منها بقره لا يضمن وكل واحد منهم
معين في رعيه كذا قال النقيب أبو الليث بخلاف الاجير المشترك حيث يضمن مندهما وخرج المسئلة في مجموع
النوازل قالوا كان فورة أحدهم فلم يذهب هو لكن استأجر رجلا ليحفظها فأخرج البقرة الى المفازة
ثم رجع الى الكل فضاقت بقرتها ينظر ان ضاقت بعد ما رجع من الكل لا يضمن وان ضاقت قبل ان
يرجع ضمن ولا ضمان على صاحب النوبة بحال لانها ان يحفظها باجرائه (فخرج) راعي البقر
اذا أدخل السرح في سكة فارسل كل بقرته في سكة صاحبها لم يملكها الى صاحبها وقد كانت الرعاة فعلوا
كذلك وقد كان عرفهم هكذا فعل هذا الراي كذلك فضاقت بقرته قبل ان تصل الى صاحبها قال أبو نصر
الدبوسي لا ضمان عليه اذا المعروف كالمشروط (مسئلة) راع لاهل قرية ولهم مرقى يحرق بالانجبار
لا يمكنه ان ينظر الى كل بقره فضاقت بقره لا يضمن (مسئلة) بقره مرقى على فطرة قد دخلت رجلها
في ثقبها فانكسرت أو دخلت الماعز الماعز والراي لم يعلم وهو لم يسقها ضمن اذا مكنتها ضمنها
(فصل) راعي الرما اذا توفى ركة فوقع في صفتها فذهبها فانت عاينهم على انه لا يضمن على كل سال
(مسئلة) واذا شرط على الراي ان مات يأتى بسمتها والا فهو ضمن ليس عليه الايمان بالجمعة ولا يضمن
بعد الترم

(فصل في ضمان القمار) وفي الاصل اذا هلك الثوب ضد القمار بعد الفراغ من العمل لا أجره
لانه لم يسلم العمل ولا التجرب بدله من يجد في الخياط اذا خياط بأجره فقتلته رجل قبل ان يقبض ربه الثوب فلا
أجره لان المقود هلك قبل التسليم فسقط البذل كافي البيع انتهى قال في الخلاصة ولا يضمن الثوبان
هالكين غير امله عند أبي حنيفة وعندنا يضمن صيانة الاموال انه من وهو مذهب حمر ومذهب أبي حنيفة
قال به جمع من التابعين منهم طاعون طاموس ومجاهد وبعض العلماء أخذوا بقولهما احتشاما لقول عمر
وبعضهم اقتوا بالصالح عملا بالقولين منهم الاوز جندى وأئمة فرغته على هذا وعمر الدين الكندي كان يفتي
بجواز الصلح وله بر الدين كان يفتي بقول أبي حنيفة فقتله يومان قال بالصالح لو امتنع الخصم هل يجب له
لا وكن أنتي بالصالح فربحت له ذاتم عندهما ان شاء المالك ختمته صورا وأعطاهما لاجروا ان شاء غير
معه وروى لاجره فان هلك بدق القمار وهو مصرى ضمن عند أصحابنا الثلاثة بخلاف البراغ والقمار والجمام
على ما بين (مسئلة) دفع الثوب الى القمار وقال له انصره ولا تضع غير يدك حتى تفرغ منه هذا
ليس بشئ وكذا لو شرط عليه ان يصره اليوم أو قد اقله بفعل وطالب صاحب الثوب حرمان حتى يصره لا يضمن
وفي المحيط سئل الاوز جندى عن دفع ثوبه الى القمار ليصره اليوم فلم يفعل حتى هلك قال يضمن
(مسئلة) لو حلف القمار الثوب على رجل فرتبه حوله فرتقه فلا ضمان عليه وانما الضمان على سائق
الحولة لان الفساد يحصل بسوقه وان قيد بشرط السلامة واذا وطئ تلبس ذا الاجير المشترك على نور من
القمار فخرقه ضمن لانه غير مأذون في الوطء ولو وقع من يده سراج فاحرق ثوبان القمار والضمان على
الاستاذ دونه وكذا لو دق التلبس ثوبا فقلت المدقم يده فخرقه الثوب من القمار والضمان على الاستاذ
انظر التجريد

(فصل في ضمان العجلم والبراغ) اذا جهم العجلم أو برغ البطار أو تثن الختان فانت لم يضمن بخلاف
القمار لكن هذا اذا لم يجاوز موضع الفعل فان جاوز موضع الفعل قطع الحشفة كذا في النوازل انه ان

ينم اياه وبه لان ما سدى يفتي قرابة لا يجب الجية لا جرى مورثهما (فان) ترك بتي خالتهما احدهما لايه فاهما المال كما في رينا

مضى المدلول بان مورثه في حال فقد دونه وارث هو ان كان لا يحجب به لكنه يستحق حقه (٢٣٩) يعطى اقل الزهريين ولاقه الـ

وان كان له نصيب من الارث
اصلا (وروقف) له
نصيب اربعة بنين من ابيه
حينئذ يتردد في الله وحسب
مديران ابنين وهو ورواية
عن ابي يوسف وعند الله
وقوف ميراث ابن واحد
وعليه التوى ولو كان معه
وارث آخر لا ينقص بحال
ولا يتخير به يعطى كل نصيب
وان كان ممن يستحق به
لا يعطى أصلا وان كان ممن
يتغير به يعطى الاقل
(ميراث) ولد الاعلان من
جوهة الام لا نصير وانما
كسائر الامهات ولا يكون
مسيبة (لاوارث) بين
الفرق والحرق والهدية
ويحصل كلهم ما توامه
(الحق) يرث من حيث
يقول فان بالمتهم ما قاله الحكم
لا سبق وان تامة فهو
مشكل عند ابي حنيفة
وهما يعتبر الاكر
وان استويا فهو مشكل
أضاعدهما (ثم) انما
المشكل يرث اقل الزهريين
وهو انه بين البنت عند
عامة العصاب الا ان يكون
أسوأ حاله ان يكون
ذكر او به قال ابو حنيفة
رحمه الله (وقال) الشعبي
يعتبر فيه الحال لا الحالة
الذكورة وحالة الفتوة
(بيان) اذا مات الرجل
عن ابن زوجه بنتي قال ابو
حنيفة يتردد في الله تعالى
لا ابن والابن للزوجة
في الله تعالى

وافق ما أمر به لا فسادا له بقبوله بلا خيار ولو خالفه من قيمة جلدته أو أخذ الخلف وأعطاه آخرته
(فصل في ضمان الخياط والنساج) رجل قال للخياط انظر الى هذا الثوب ان كفاي فيه صافا فاعطاه
بدره سم ونحطه فاعطاه ثم قال انه لا يكفيلك يضمن الثوب ولو قال انظر الى كفي في صافا فقال نعم فقال اقلعه فاعطاه
ثم قال لا يكفيلك لا يضمن قال في الحديث ولو قال اقلعه اذن فاعطاه قال اذن لا يكفيلك لاذكر هذه المسئلة في
الكتاب وحكي من الفقيه ابي بكر البجلي انه قال يضمن (مسئلة) دفع اليه ثوبا بالخياط فاعطاه
في صافا ففسده وعلم به المسالك وليس له تضمينه اذا لم يرضوا وعلم منه مسائل كثيرة (مسئلة) لو قال
اقلعه حتى يعيب القدم وابل على خمسة اشبار ومريضه كذا فجاءه ناقصا ولو كان قد راسبع ونحوه
فليس يضمن ولو اكرهه فاعطاه تضمينه كذا في المتق والخلصة (مسئلة) نساج نسيج الثوب وجعله
ليأخذ الاجر فقال له صاحب الثوب امسكه حتى أفرغ من العمل فادفك الاجر فاعطاه انسان الثوب يضمن
النساج في الزجره وذهب لا يخلو اما ان يكون بحال أو أخذ صاحب الثوب يضمنه لا يضمنه أو يضمنه ان كان
بحال لا يضمنه لا يخلو اما ان يكون قاله امسكه على وجه الرهن أو على وجه الامانة فان كان الاول بهاء
الثوب بالاجر وان كان على وجه الامانة يجب الاجر ولا يضمن في الحالتين وان كان في الابتداء لو اراد صاحب
الثوب ان يذهب بالثوب لم يكن الحالتان يدعه فذلك ترك صاحب الثوب ان يضمنه اختلاف العلماء
قال بعضهم يضمن وقال بعضهم لا يضمن ولو اسلمه على نسي فحسن والنساج اذا امسك الثوب فمطوق ب
الثوب به لياخذ فاعطاه الحالتان قد رتب الثوب ففقرقا الثوب يضمن من ماله لا يضمن الحالتان ولو تفرقا من
مدهما ضمن نصف الثوب انظر مجموع النوازل (مسئلة) ولو سلم فزلا الى مالك لينسجه فواسعا
في أربع فعمل أكثر من ذلك أو أصغر فهو بالخيار ان شاء منه من ماله فزله وان شاء أخذ وأعطاه الاجر
الا في النقصان فانه يعطى من الاجر بحسبه لانه وافقه في الاصل وخالفه في الوصف انظر غلها في شرح
الغريدي (فرع) ولو دفع الى مالك فزلا وأمره ان يريه من عند ماله فقال يردت وأتكررب الثوب
فالقوله مع عينه على طمعه لان الحالتان يدعي عليه زيادة فمقتل هو ينكر وانما يحلف على طمعه لانه يحلف
على فعل غيره وكذا اذا كان الثوب بمسئله
(فصل في ضمان الحداد) دفع اليه حديد ايصنه عينا سماه بجره فاعطاه على ما أمر به امره بالكله بقبوله
لا خيار ولو خالفه جزايات امره بقبول بصلح الفجار فمضغ قد وما يصلح لكسر الحجاب بخير ما لكانه ان شاء
منه مشكل حديد أو أخذ القدم وأعطاه الاجر وكذا حكم كل ما يسمى لكل مناع (مسئلة) الحداد اذا أخرج
الحديد اذا أخرج الحديد من الكبر وذلك في ما فونه فوضعه على العلاء فوضعه على العلاء ففجر شررها
الى طريق الماسة فاحرقه رجلا أو فوات صينته فدينه على عاتقه ولو أحرقت ثوب انسان فدينه في ماله ولو لم
يضر به بالمطرفة ولكن الرمح أنو جت شررها فاصابها أصاب فهو هدر
(فصل في ضمان الجاني) وفي الاصل رجل لبس ثوبا بجره أي من الجاني وثلث الجاني له ثوبه فاذا
هو ثوب الغير ضمن هو الاصح وفي رواية اللؤلؤ اذا وقع الثوب بجره أي من صاحب الجاني ان لم يكن
سماي ثيابي ضمن وان كان لا يضمن الا اذا تم على استخطاط صاحب الجاني وان قال لصاحب الجاني ان
اضع هذا الثياب في ثدي صادم ودعا قوله ضمن يعني ما يضمن للودع قال في الحديث والفتوى على قول ابي
حنيفة ان الثيابي لا يضمن الا بما يضمن الودع ولو دفع الى صاحب الجاني واستأجره فمضغ عليه الضمان
اذا تاف قال الفقيه ابي بكر يضمن الجاني اجماعا لو كان يقول انما لا يجب عليه الضمان عند ابي حنيفة اذا
لم يسترط عليه الضمان والفقيه ابي جعفر سوى بينهما ما وكان يقول بعدم الضمان وبه أخذ ابي الوائث
(مسئلة) دخل الجاني وقال له ما لي احفظ الثياب فخرج وليجد ثيابه فلو أقر الجاني ان غير مرفعه او هو
يراقظ ان يرفع ثيابه ضمن اذا ترك الحفظ ولم يمنع القاصد ولو أقر ان يرفع ثيابه لا يضمن الا ان كان في
وانما ان اقره فمضغ على قول الشعبي قاله جعفر والحق بينهما ان يضمن ولا يضمن في الله تعالى

ولان المتقين أربعون أهمل (٢٤٠) بالصواب ويهزى كل منهم يتكلم طريق (٢٤٠) فيقولون لا كل من قال لا يوسف ومحمد أن يضر

السلالة التي يعطيه أبو يوسف في الاتي عشر مخرج ما يعطيه منه محمد والخمسة التي يعطيه منها محمد في سبعة يخرج ما يعطيه منه أبو يوسف فيكون الأول ستة وثلاثين والثاني خمسة وثلاثين وستة وثلاثون ثلاث مران اثنا عشر يعطيه محمد من كل اتني عشر خمسة مزارت في خمسة عشر مخرج خمسة عشر من ستة وثلاثين وخمسة وثلاثون خمس مران سبعة يعطيه أبو يوسف من كل سبعة ثلاث وخمسة مران ثلاثة عشر فيعطيه أبو يوسف خمسة عشر من خمسة وثلاثين ومحمد من ستة وثلاثين وخمسة عشر من خمسة وثلاثين أكثر منها من ستة وثلاثين هكذا هو ذلك في كتبهم وفي هذا نوع في غير ذلك كبير والوضح الاسم ان تقول فاضرب ثخرج ما يعطيه منه أبو يوسف وذلك سبعة في مخرج ما يعطيه منه محمد وذلك اثنا عشر ثم اخرج الجدة بعد الضرب أربعة وثلاثين فاعطه من هذا المبلغ بعد الضرب بالطريق الذي ذكرنا في المناهضة لافراز الانصاء أي من ثلاثة وأصبر بها فيما ضربت السبعة فيه وذلك اثنا عشر وثلاثة في اثني عشر ستة وثلاثون هذا هو الذي يعطيه أبو يوسف من أربعين

الرافع أنت لا تضمن ادلي مستهلك الحلقا لما ظن ان الرافع هو يوسف وهو لا يسلم به يبرأ ولم يذهب من ذلك الموضع ولم يضيع وهذا قول الكل الظاهر علم ذلك في النجدة (فرع) ثم بعد ذلك من الجاهل يخرج فوجد الجاهل يتناول بعد ثوبه فان لم يلقه فاعاد الاضمان وان مضطربا بان وضع جنبه على الارض قيل ضمن وقيل لا تقوم المستعير والمودع عند الامانة مضطربا بعد حطامه انظر التبيين (مسئلة) في التوازل رجل دخل الحمام وقال لصاحبه احقق هذه الثياب فلما خرج لم يجد ثيابه الاضمان على صاحب الحمام ان سرق او ضاع وهو لا يعلم فان شرط عليه الضمان اذا هلك يضمن في قولهم جميعا (فصل) ومن الاعمال المروجة الضمان اذا وجدنا ان أرضه في يوم ربيع لاسواق الحشيش تعرفت الى كدس جاره فاحرقته يضمن ان كانت الرجح تهب الى جانب الكدس والا فلا قاله صاحب المصنف (مسئلة) رجل أوقد النار في طريق الجادة ثم جاء الى دار قوم فاحرقها لا يضمن هكذا في الفتاوى وفي الجامع الصغير في كتاب الاجارات رجل استأجر أرضا فاحرق الحصاد فاحرق كدس غيره لا يضمن قال السرخسي يضمن في يوم ربيع (مسئلة) قال القاضي عبد الجبار دار بين شريكين لاحدهما فيها انعام باذن شريكه واذن الآخر لرجل بالسكنى فيها فسكن وأوقد فيها نارا فاحترقت الدار والانعام فعليه قيمة الانعام والدار في الايقاد المعتاد قلت هكذا وجدته مكتوبا لكن تقيد بالايقاد المعتاد أو وقع في شبهة فيه قال في فوائد سيف الدين الظاهر ان الايقاد المعتاد لا يمنع وجوب الضمان لان أحد الشريكين لا يملك اسكان الغير في الدار المستأجرة فاذن لم يصح اسكانه لم يصح بالاسكنى ما موردا بايقاد التوازل لا يضمن ما تلف من الايقاد وان كان معتادا لانه متعلق بالايقاد ملك الغير (مسئلة) أحرق كلا أو صائد في أرضه فذهبت النار عينا وشيئا لا وأحرق شيئا لغيره لم يضمن مطلقا وفي فتاوى النسفي رجل أوقد النار في ملك غيره بعير اذنه فتعرفت النار الى كدس حطة أو شي آخر من الاموال فاحرقته لا يضمن ولا أحرق شيئا في المكان الذي أوقد منه كذا ذكره مجد الاثمة انه جاني في فتاواه (فرع) ومربى النار في ملكه أو ملك غيره فحرقته شرار من فاره في ثوب انسان قال محمد بن الفضل يضمن لان له يصل بين رجل النار والوقوع على الثوب بواسطة ليكون مضافا اليه حتى لو طارت الرجح شرر من الدار فالحق على ثوب انسان لا يضمن لانه غير مضاف اليه وهكذا كرى النوازل عن أبي يوسف وقال بعض العلماء ان مر بالذوق في موضع له حق المرور فحرقته شرار في ملك انسان أو لغيره لا يضمن وان لم يكن له حق المرور في ذلك الموضع فالجواب على التعليل ان وقت منته شراره يضمن وان هب بها الرجح لا يضمن وعليه الفتوى (مسئلة) رجل ملأ الى الخنادق فلقية امرأته التي السكت فحمل قبس من النار فاحترقت النار فاحرقته يضمن ان كان ذلك من حركته الرجح والافراز ان كانت هي التي شئت الى القطر فضمنت وان شئت صاحب القطر الى النار لم يضمن (مسئلة) رجلان كانا يذبان جلودا في ثوب واحد فاذاب أحدهما شيئا في رجل نحاس فصب فيه ماء ليسكن فالتب الخضم ما صاب السقف فاحترق مناع صاحبها ومثقب يراة لم يضمن (فصل) ومن مسائل الضمان مني ابن ثلاث سنين وحق الحضنة للام فخرجت وز كت الصبي فوقع في النار فضمن الام كتابه شرف الاثمة المذكور وقال في المصنف لا يضمن في ابن سنين (مسئلة) قال العهر قندي في مجموعاته امرأته تصرع أحيانا فتحتاج الى حفظها لئلا تقع في ماء أو نلر وهي في منزل الزوج فعليه حفظها وان لم يحفظها حتى لو ألقته نفسها في نار فاحترقها فاحرقه فعلى الزوج ضمانه وكذا الصغيرة التي تحتاج الى الحفظ وهي مسلمة الى الزوج ان لم يحفظها فاحترقها فاحترقها (مسئلة) قال شرف الاثمة المذكور علم بصية لقي ببنار فبذر اذن أبيها فاحترقت يضمن ان كان صغرها بحيث لا يمكنها حفظ النفس والا فلا (مسئلة) امرأته تتركها عند امرأته فاحترقتها فاحترقتها (مسئلة) قال شرف الاثمة المذكور انما يتصور كمن فوق الصغرة في نار فاحترقتها فاحترقتها (فرع) قال

ثم امرؤ بن خمسة في أربعة التي يربى اثني عشر ثم يصير خمسة وثلاثين هذا هو الذي يعطيه محمد من أربعة وثلاثين فاذاد قال

وإذا تزوجوا على أن يملكها أو على نية الخلق فهو يدغرياً (وستل) مبدئاً لا ثوري من (٢٤٣) رجل وهب لرجل ثوباً ثم اختاره معه

والضمان على الآخر

(اصل) استأجر أربعة نفر يحطرون له بترافقعت عليهم من حفرهم فبات أحدهم فعلى كل واحد من الثلاثة ربع المية وهذا الربع ولو وقع رجل في بئر فعلق بالآخر وتعلق الثاني بالثالث فوقعوا أو ماتوا كان عرف مالهم وتعم بان آخر جوا احببنا فحسب وان هذا على تسعة أوجه أما الاول ان عرف انه مات بوقوفه الضمان على الخافر وان مات بوقوف الثاني عليه فمعه مدهد وان مات بوقوف الثالث عليه فالضمان على الثاني وان مات بوقوف الثاني والثالث فمعه مدهد ونصفه على الثاني وان مات بسقوطه بوقوف الثاني عليه فالنصف على الخافر ونصفه مدهد وان كان بسقوطه بوقوف الثالث عليه فالنصف على الخافر والنصف على الثاني وان مات من كل ذلك فالثالث مدهد وثانيه على الخافر وثلاثة على الثاني وأما موت السائل فان كان بوقوفه في البئر فمعه مدهد على الاول وان مات بوقوف الثالث عليه فمعه مدهد وان مات بوقوفه بوقوفه الثالث فمعه مدهد وهو وان مات على الاول وأما موت الثالث فله وجه واحد وهو بوقوفه في البئر فمعه مدهد على الثاني

(صل) ١ وان لم يدر في حال موطنهم فالقياس ان دية الاول هي الحاقه ودية الثاني هي الاول ودية الثالث
 على الثاني وهم قول محمد في الاستعسان دية الاول اثلاثا على صاحب البئر الثالث وعلى الارسطا الثالث
 والثاني بدور ودية الاول بدور ودية الثالث على الثاني اقل الايضاح
 (فصل في سماء) ٢ اذ قال جل في البريق ٣ اذ احاطت بريا في طريق المسلمين او غنائم او اخرج
 جناحا او نصب في سبيل او وضع حجر او خشب او متاعا او بنى كاهنا او ميسما او قصفا في الطريق ليسخرج او
 مر به من غير انسان او دابة فهو من الجميع: فانما كان من جنابة في بني آدم وبلغ نصف العشر
 وهو على الاقل ٤ قال ابو ذر: اذ امشي في الطريق وهو لا يبصر نارا او طيلة او انقطاع منس على انسان
 فتلحق به او وقع في النار بوقد فتر به انه ان نلا صمان ولو كان لعله حدث في من ذلك فهو ضمان وقال
 محمد اذ ليس ما يمسك الناس فهو ضمان بغيره الحامل ولو وضع كاهن في الطريق فلقبه انسان ضمن
 به (فرع) ٥ وقد سرح الحمار اذا اخرج الرجل من داره الى الطريق فسقط على رجل فقتله
 ان اصابه الطريق فقتله لم يضمن شيئا وان اصابه الطريق فقتله ضمن ركنا رسته وان اصابه الطريق فقتله
 ضمن النصف والقياس ان لا يضمن شيئا ٦ (مسئلة) ٧ وفي الفتاوى الصغرى استأجر رجلا ليجرح
 به فلما في دناءة داره او حانها ان اصابه من حق الاتماع في القديم فسقط وقيل انما يجب الضمان
 على الاجير سواء كان قبل الفراغ من البناء او بعد الفراغ ويرجع الاجير على الاثم وان سلم الاجير ان
 يمس له في الاشراع باجباره او بنسب اجبار مان سقط قبل الفراغ من البناء فقتل انما ضمن الاجير
 ولا يرجع على الاثم فقياسا واستحسانا وان سقط بعد الفراغ يرجع اثمنا (مسئلة) ٨ وفي العيون
 من محمد ان الوسلا بالثلج المرمي اذا راق به انسان او دابة لم تكن السلة نافذة لان على الراعي وان
 كانت نافذة من الراعي قال القاضي ابو الليث لا يجب الضمان مع اتمام نافذة او غير نافذة قال جواب في
 ديارهم لان الثلج يقل دنا ولا يكون (مسئلة) ٩ ولو وضع خشبة في سكة غير نافذة او روض الماء
 فخطب به انسان لم يضمن وفي الفتاوى انه يضمن ما لا اول باب النون انه يضمن اذا روض كل الطريق وفي
 باب السيف ان لم يره يضمن وان راها لا يضمن قال ابو عبيد القري (فرع) ١٠ لو امر الاجير برش فناء الله كان
 الاثم من اولى يضمن الاثم بغير امره من الراس املا امره بلوضه في الطريق فتوضا في
 الطريق فالضمان على المتوضي (مسئلة) ١١ وفي الفتاوى الصغرى رجل امر رجلا بوضع الحجر على الطريق
 فخطب به الاثم ضمن الواضع كذا قاله اشراع جناه من ذلك او ابن دكا ما على يابنه فخطب به الاثم
 او غلامه وكذا اذا بنى الاثم له امره ثم خطب به الاثم من اقل الايضاح والخلاصة

فاستهلكه قال على الواهب قيمته وليس الارتجاع الا عند العاجي قال الغني وهذا قول أصحابنا وبه فاعلوا لو وهب لرجل دراهم ثم استقرضها منه فافترضها لم يزل الواهب ان يرجع أبدا لان الهبة صارت مستهلكة وصارت ديناً دلي الواهب (وسئل) نصير من يمين عن الكسب فريضة هو أم لا قال الكسب والعمل

فريضة جندارم لا بد من لان
من الفرائض ما لا يستطيع
الاياد ان كالملا لا تجوز الا
بالوضوء عليه تكلف الماء
وطلبه ليقيم به الطريضة
عليه ان يلبس الا بلباواة
الفسلة ولا يرتفع ذاك الا
بالعمل لان لم يمنع التساح
ويضا الحياط ولا يحتاج ان
يرفع قبل ذلك لست اشهر الا
لاجل ذلك وقد جعل الله
تعالى اهل الجنة بلا مونة
وتكاف وأما الى الدنيا فانه
بالتكاف قال الله تعالى
لا اقم فلا يخرجكم من
الجنة فتشقى يعنى بالكفى
للعيشة لا تا كل الا يعرف
جيبك وقال عز وجل لريم
وهزى اليك يجزع الصلوة
تساعا عليك رطبيا جنيا
وقال تعالى انظروا من
طيلان ما كسبتم وقال
تعالى فاذا قضيت الصلاة
فانتشروا الى الارض وابتغوا
من فضل الله يعنى الكسب
قال تعالى وآخرون يضرون
في الارض ينتعون من فضل

ثم (١٤) وبما عن بعض أهل العلم أن لا يهرم الميت ولا ينبت الأبدان بعد بالعلم والامر أو الجهاد والكسب (وقال) نصيب من أيام الخلق

بعض أصحابنا ان داود النبي عليه السلام كان يخرج مشكرا يسأل عن شيعته في ملكه فعرض له جبريل عليه السلام السلام في ذرة واحدة فقال له داود يا نبي ما تقول في داود قال نعم العبد هو غير ان في منصلة قال ونلحى قال يا كل (٢٤٥) من يسأل الله تعالى العباد

أحب الى الله تعالى من عبده يا كل من كعبه فماد الى محرابه مستضرعا الى الله تعالى يقول يا رب لمستنى سنة يدى فغنى بها من مال المسكين فعله تعالى مستنة الخروج والان لا الحسد حتى كان في يده بقره العين وكان اذا فرغ من عمل واحدة ياهو عيسى هو وجعله من غنما (وقال) فبهر حديثي بنى بن ابراهيم بن قح عن ثابت ابن ابي قال بلغني ان العباد يضره تسعة في ملكه المعبود واحد في العباد (قال) وحدتنا اذ من حكمهم بركة ابراهيم قال كافوا ولون الله في عمل يده أدخل من التاجر والتاجر أفضل من الجاني (قال) الله يوحدهنا الاقة عن أبي القاسم عن نصير ابن يحيى من حديث النبي ذكرها (قال) الفقيه ومجتبى أبي بكر بن اسناد حسن معاوية بن قرة قال رأى جبر بن اسلم ابوضي الله تعالى عنه ناس من أهل اليمن فقال ما اتمم بأهل اليمن قالوا نحن متوكلون على الله تعالى فقال كذبتم بل اتمم منا كلون الا انفسكم بلكل وجعل التي جنتي الارض وقول كل على الله تعالى انتهى (هنا) ما يسر الله تعالى خلقه من كتاب التوراة

نعم ذلك بامن انما الوجود بشرعة الاحكام واكمل القول ببيان منهج العدل بغاية الاحكام ونسلي ونسلم على سيدنا محمد وآل بيته الهداية والجميع لما تشتمل من محاسن الاخلاق حتى اذن الكل بانعلم بكونه لغاية وعلى آله الطاهرين من دنس الامواج وأعماله الذين قاموا بما منه من العدل ولم يأخذهم في تصفة الحق اذ في ارتجاج أما بعد فقد تم بحمد الله تعالى طبع كتاب من الحكم فيما يتردد بين المحققين من الاحكام وهو كتاب جمع من محاسن مصلحات الاحكام ما يضطر اليه ذوو الحكم بين الاكلم ومن شوارد القضايا كل مزورة تمتد كرها في غير مائلها وكل شريعة تستقر بلباس حبيته في غير اجتمعا بفاعلى ما يرام من حسن وضع وسبل انتظام نعم وما وقد سلطت طوره ووشيت غرره بكتاب من الحكم لابن الشحنة الهمام مع تمتع غايه المرام العلامة محمد بن الدين ابراهيم الخالقي الحلبي الحنفي علمه ما لا يملكه الخلق فانظم المهر في سلاسل التبر واجتمع فمخ السلك الى نشر العار وجامع كل من وضع لم يسبق له مثيل وزها بحسن وضع اوجب السلك انه طبع في كل ثلاثة التعويل وذلك بالطلبة

المجته بصرف المروسة المجتبه بجوار سيدي آغا المردري
قريباً من الجامع الازهر المنبر ادارة المقتر لعموريه
التدريز أحمد الباي الحلبي ذي الجزو والتفسير
وذلك في أوائل شهر ربيع الاول

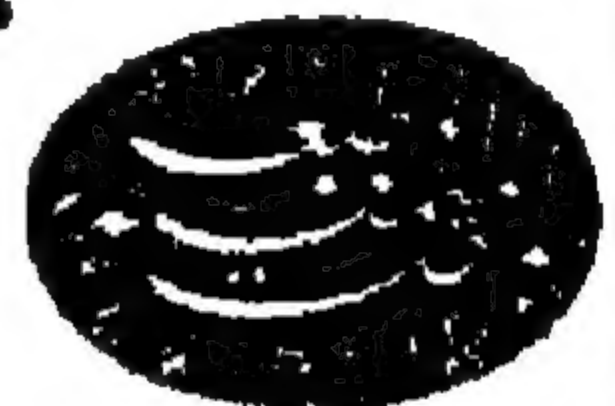
سنة ١٢١٠ هجرية على

صاحبها أفضل الصلاة

واذكى التعب

آمين آمين

آمين



وغير ذلك من فوائد السالكين الى سائر الراديات ايماء وادعاء (وكان المراجع ن - هـ) في سفره في سنة ١٠١٠ هـ (قال) يدركه
تداني بالقبول بالقبول (هـ) في كتابه في سنة ١٠١٠ هـ (قال) يدركه (قال) يدركه